

المجموع

في شرح جمع الجوامع

تأليف
الأمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تقريب
أحمد شمس الدين

المجلد الأول

مكتبة
مكتبة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



مَمْلُوحُ الْجَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الأول

منشورات
Geni
مركز أبي بصير
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لحار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة للنسب الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات دون إجازة الناشر خطياً.

Copyright ©

All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظرفية، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٢٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٢٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريفي: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohitory st., Melkart bldg, 1st Floor,
Tel. & Fax : 00(961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الإمام السيوطي^(١)

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيرى الأسوطى الشافعى. يلقب بجلال الدين، ويكنى بأبى الفضل؛ وكناه بهذه الكنية شيخه العزّ الكنانى الحنبلى حين عرض عليه محافظته، فقال له: ما كنتك؟ فقال: لا كنية لي؛ فقال: أبو الفضل. وكتب له هذه الكنية بخطه^(١).

وقد ذكر الإمام السيوطى ترجمته بنفسه فى كتابه «حسن المحاضرة» فقال:

«وإنما ذكرت ترجمتي فى هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلى، فقل أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسى فى «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموى فى «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب فى «تاريخ غرناطة»،

(١) نذكر من مصادر ترجمة السيوطى الكثيرة ما يلى: الضوء اللامع للسخاوى (٦٥/٤ - ٧٠)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى (٥١/٨ - ٥٥)، الكواكب السائرة للغزى (٢٢٦/١ - ٢٣١)، النور السافر للعبدروسى (٥٤ - ٥٨)، البدر الطالع للشوكانى (٣٢٨/١ - ٣٣٥)، هدية العارفين للبغدادي (١/٥٣٤ - ٥٤٤)، فهرسة الخديوية (فى مواضع كثيرة)، كشف الظنون لحاجى خليفة (فى مواضع كثيرة)، فهرس الأزهرية (٢٨٧/٦)، فهرس التيمورية (١/١٥٩)، مخطوطات الموصل للمجلبى (٦٧/١٧٣، ١٨٣، ١٩٢)، المخطوطات التاريخية لكوركيس عواد (ص ٥٣)، عقود الجواهر لجميل العظم (١٩٤ - ٢١٦)، التعريف بالمؤرخين للعزاوى (٢٥٣/١، ٢٥٤)، روضات الجنات للخوانسارى (٤٣٢ - ٤٣٧)، معجم المؤلفين لكحالة (١٢٩، ١٢٨/٥)، الأعلام للزركلى (٣/٣٠١، ٣٠٢). كما ترجم السيوطى لنفسه فى كتابه حسن المحاضرة (١٨٨/١ - ١٩٥).

(١) انظر شذرات الذهب (٥١/٨).

والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أورعهم وأزهدهم فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، ومن دونه كانوا من أهل الواجهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسسوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق خدمته إلا والذي.

وأما نسبتي بالخضير فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضرية، محلة ببغداد^(١)، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والذي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة^(٢)، وحُملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب^(٣)، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبُرك علي. ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين. ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير^(٤) - والله أعلم بذلك - قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني^(٥)، فكتب عليه تقريراً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٣٧٧، ٣٧٨): الخضرية: محلة كانت ببغداد تنسب إلى خضير مولى صالح صاحب الموصل، وكانت بالجانب الشرقي، وفيها كان سوق الجرار.

(٢) يذكر ابن إياس في بدائع الزهور (ص ٢٥٦) أن ولادة السيوطي كانت في جمادى الآخرة من السنة المذكورة، كما يذكر أن هذه السنة التي ولد فيها السيوطي وقع طاعون بالديار المصرية ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم.

(٣) ذكر ابن إياس وفاة محمد المجذوب سنة ٨٥٩ هـ، وقال عنه: توفي في جمادى الآخرة رحمه الله، ولما مات أخذه السلطان إينال ودفنه بجوار تربته تبركا فيه.

(٤) ذكر السخاوي في الضوء اللامع (٢/ ١٧) أن الشارمساحي توفي سنة ٨٥٥ هـ وقد جاوز الثمانين بيسير.

(٥) المتوفى سنة ٨٦٨ هـ.

من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من الزكاة، وقطعة من الروضة، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها. وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزم شيخ الإسلام شرف الدين المناوي^(١)، فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعت عليه في التقسيم إلا مجالس فأتيتي، وسمعت دروساً من شرح البهجة ومن حاشيته عليها ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمني الحنفي^(٢)، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريراً على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية نالفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمرا في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيت في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجه» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلت ألا تصبرون لعلكم تراجعون! فقال: إنما قلدت في قولي «ابن ماجه» البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافي^(٣) أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك. وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في الكشف والتوضيح وحاشيته عليه وتلخيص المفتاح والعضد.

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب^(٤)، سوى ما غسلته ورجعت عنه.

(١) المتوفى سنة ٨٧١ هـ.

(٢) المتوفى سنة ٨٧٢ هـ.

(٣) المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

(٤) ذكر الداودي أن مؤلفات السيوطي بلغت خمسمائة وزادت على ذلك، وذكر ابن إياس أنها بلغت مئمة مؤلف.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر. وأقيمت من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعقدت إتمام الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقل التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشيائي فضلاً عما هو دونهم، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الانشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت إلى مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحذيراً بنعمة الله علي، لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر! وقد أزف الرحيل، وبدأ الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدردت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً في المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي. وسمعت ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين^(١)، ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية انتهى من حسن المحاضرة.

تلاميذه:

أما تلاميذ الإمام السيوطي فهم كثيرون لا يكادون يحصون، منهم من تتلمذ على يديه

(١) ذكر محمد عبد المنعم خاطر في كتابه عن جلال الدين السيوطي (ص ١٩) أن شيوخه بلغوا ستمائة شيخ.

ومنهم من تتلمذ على كتبه . ومن اللامعين الذين تتلمذوا على كتبه الشعراوي الذي قال في ذيل طبقاته : «أرسل إلي ورقة مع والذي بإجازته لي جميع مروياته ومؤلفاته ، ثم لما جئت إلى مصر قبيل موته اجتمعت به مرة واحدة فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة وشيئاً من المنهاج في الفقه تبركاً ، ثم بعد شهر سمعت ناعيه يعني موته ، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضة عقب صلاة الجمعة في سبيل المؤمنين عند الجامع الجديد بمصر العتيقة ، رضي الله عنه» .

ومن تلاميذه الحافظ الداودي ، وكان شيخ أهل الحديث في عصره ، وله مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء .

مؤلفاته:

آلف الإمام السيوطي في فنون عديدة ، وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده كما يظهر ذلك في كتابه «الهمع» في النحو ، وفي كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وفي «الجامع الكبير» في الحديث ، وغيرها . وقد كان السيوطي في أول أمره ملخصاً ومختصراً ، ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير ، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر ، منها الكتاب الكبير ومنها الرسالة الصغيرة . ونذكر فيما يلي بعض هذه المؤلفات مرتبة ترتيباً ألفبائياً:

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن .
- ٢ - إتمام الدراية لقراء النقاية .
- ٣ - الأحاديث المنيقة .
- ٤ - الأرج في الفرج .
- ٥ - الأذكار فيما عقده الشعراء من الآثار .
- ٦ - إسعاف المبطأ في رجال الموطأ .
- ٧ - الأشباه والنظائر ، في العربية .
- ٨ - الأشباه والنظائر ، في فروع الشافعية .
- ٩ - الاقتراح ، في أصول النحو .
- ١٠ - الإكليل في استنباط التنزيل .
- ١١ - الألفاظ المعربة .
- ١٢ - الألفية في مصطلح الحديث .
- ١٣ - الألفية في النحو ، واسمها «الفريدة» وله شرح عليها .

- ١٤ - إنباء الأذكياء لحياة الأنبياء .
- ١٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- ١٦ - التاج في أعراب مشكل المنهاج .
- ١٧ - تاريخ أسبوط .
- ١٨ - تاريخ الخلفاء .
- ١٩ - التحبير لعلم التفسير .
- ٢٠ - تحفة المجالس ونزهة المجالس .
- ٢١ - تحفة الناسك .
- ٢٢ - تلريب الراوي في شرح تقريب النواوي .
- ٢٣ - ترجمان القرآن .
- ٢٤ - تفسير الجلالين .
- ٢٥ - تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك .
- ٢٦ - الجامع الصغير ، في الحديث .
- ٢٧ - جمع الجوامع ، ويعرف بالجامع الكبير ؛ في الحديث .
- ٢٨ - الحاوي للفتاوي .
- ٢٩ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة .
- ٣٠ - الخصائص والمعجزات النبوية .
- ٣١ - دَرِّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة .
- ٣٢ - الدرر المشور في التفسير بالمأثور .
- ٣٣ - الدرر الثير في تلخيص نهاية ابن الأثير .
- ٣٤ - الدراري في أنباء السراي .
- ٣٥ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .
- ٣٦ - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج .
- ٣٧ - ديوان الحيوان ؛ اختصره من حياة الحيوان للدميري ، وقد ترجم إلى اللاتينية .
- ٣٨ - رشف الزلال ، ويعرف بمقامة النساء .
- ٣٩ - زهر الرى ، في شرح سنن النسائي .
- ٤٠ - زيادات الجامع الصغير ، مرتبة على الحروف .
- ٤١ - السبل الجليلة في الآباء العلية .
- ٤٢ - شرح شواهد المغني ، سماه : فتح القريب .
- ٤٣ - الشماريخ في علم التاريخ ؛ رسالة .
- ٤٤ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام .

- ٤٥ - طبقات الحفاظ .
 - ٤٦ - طبقات المفسرين .
 - ٤٧ - عقود الجمان في المعاني والبيان ؛ أرجوزة .
 - ٤٨ - عقود الزيرجد على مسند الإمام أحمد .
 - ٤٩ - قطف الثمر في موافقات عمر .
 - ٥٠ - كوكب الروضة ؛ في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها .
 - ٥١ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة .
 - ٥٢ - لبّ الباب في تحرير الأنساب .
 - ٥٣ - لباب النقول في أسباب النزول .
 - ٥٤ - ما رواه الأساطين في عدم المعجىء إلى السلاطين .
 - ٥٥ - متشابه القرآن .
 - ٥٦ - المحاضرات والمحاورات .
 - ٥٧ - المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب .
 - ٥٨ - المزهري في علوم اللغة .
 - ٥٩ - مسالك الحنفا في والذي المصطفى .
 - ٦٠ - المستطرف من أختبار الجوارى .
 - ٦١ - مشتهى العقول في منتهى النقول .
 - ٦٢ - مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه .
 - ٦٣ - مفحومات الأقران في مبهمات القرآن .
 - ٦٤ - مقامات في الأدب .
 - ٦٥ - مقامات ؛ وهي ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة .
 - ٦٦ - المقامة السندسية في النسبة المصطفوية .
 - ٦٧ - مناقب أبي حنيفة .
 - ٦٨ - مناقب مالك .
 - ٦٩ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا .
 - ٧٠ - المنجم في المعجم ؛ ترجم فيه لشيوخه .
 - ٧١ - نزهة الجلساء في أشعار النساء .
 - ٧٢ - النفحة المسكية والنفحة المكية ؛ في عدة علوم .
 - ٧٣ - نواهد الأبتكار ؛ حاشية على البيضاوي .
 - ٧٤ - الوسائل إلى معرفة الأوائل .
- وللسيوطي مؤلفات كثيرة في التصوف ، نذكر منها :

- ٧٥ - تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية .
 ٧٦ - درج المعالي في نصرة الغزالي على المنكر المتغالي .
 ٧٧ - مختصر الإحياء .
 ٧٨ - الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والأبدال .
 ٧٩ - المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة .
 ٨٠ - سهام الإصابة في الدعوات المستجابة .
 ٨١ - شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور .
 ٨٢ - بشرى الكتيب ببقاء الحبيب .
 ٨٣ - تنوير الحلك في رؤية النبي والملك .
 ٨٤ - عقيدة المسلم، المعروف بالاعتصام؛ وهو شرح لمتن الكوكب الوفا لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . ويشير في هذا الكتاب إلى بعض أخلاق الصوفية .
 انقطاعه للحلم والعبادة ووفاته :

قال ابن العماد الحنبلي: «لَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَخَذَ فِي التَّجَرُّدِ لِلْعِبَادَةِ وَالْإِنْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِاشْتِغَالِ بِهِ صِرَافاً وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَتَسَرَّعَ فِي تَحْرِيرِ مَوْلاَفَاتِهِ وَتَرَكَ الْإِفْتَاءَ وَالتَّدْرِيسَ وَاعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي مَوْلاَفِ سَمَاءَ بِالتَّنْفِيسِ، وَأَقَامَ فِي رَوْضَةِ الْمَقْيَاسِ فَلَمْ يَتَحَوَّلْ مِنْهَا إِلَى أَنْ مَاتَ»^(١).

قال ابن العماد: «ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدر»^(٢).

وتوفي رحمه الله سنة ٩١١ هـ . قال ابن العماد: «توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانين يوماً، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة»^(٣).

تبحره في علوم اللغة، وكتابه «مجمع الهوامع»:

رَزَقَ الإمام السيوطي التبحر في علوم اللغة والنحو، وقد قبض الله له شيوخاً أئمة تلقى عنهم علوم العربية وأعانتهم ملكة صافية على إتقانها والبراعة فيها، فكان شيخه الشمني بارعاً في

(١) انظر شذرات الذهب (٥٣/٨).

(٢) انظر شذرات الذهب (٥٤/٨).

(٣) انظر شذرات الذهب (٥٥/٨).

النحو، وقد انتفع به السيوطي انتفاعاً كبيراً، وكان له أثر كبير في نبوغه في النحو واللغة، وحين ألف «شرح الألفية» و«جمع الجوامع» كتب له تقريراً عليهما وشهد له غير مرة بالتقدم بلسانه وبنانه. كما تتلمذ أيضاً على محيي الدين الكافيجي الذي وصفه السيوطي بـ «أستاذ الوجود» وقد لُقّب الكافيجي لكثرة تدريسه الكافية.

وللسيوطي مؤلفات عديدة في النحو واللغة، نذكر منها: شرح ألفية ابن مالك، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشدور والنزهة، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني، وشرح ملحّة الإعراب للحريري، ومختصر الملحّة، والأخبار المروية في سبب وضع العربية، والمصاعد العلية في القواعد النحوية، والاقتراح في أصول النحو وجدله، والشمعة المضيئة في شرح كافية ابن مالك، والتوشيع على التوضيع، والسيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، وقطر الندى في ورود الهمزة للنداء؛ وهذه الكتب ذكرها في «حسن المحاضرة»، ولم يذكر كتابين آخرين مهمّين ألفهما بعد كتابه حسن المحاضرة، هما: الأشباه والنظائر في النحو، وقد ربّته على سبعة فنون كل فنّ له مقدمة مستقلة كأنه سبعة كتب؛ وكتاب «المزهر في اللغة» الذي قال عنه جرجي زيدان في كتابه «آداب اللغة العربية»: «هو أهم كتبه

اللغوية، وهو فريد في بابهِ، يدخل في جزأين، الجزء الأول يبحث في ألفاظ اللغة وأصلها وصحيجها ومتواترها والمرسل والمنقطع وطرق الأخذ ومعرفة المصنوع والضعيف والمنكر والرديء والمذموم والمطرود والشاذ والغريب والنادر والمستعمل والمهمّل والمعرّب والمولّد... وغير ذلك، والجزء الثاني يبحث في أوزان الكلام وأبنية الأفعال والضوابط واستثناء الأبنية مما يندر وروده. وفيه فائدة عظيمة للباحث في أصول الألفاظ وعلاقة العربية بأخواتها السامية».

أما كتابه «همع الهوامع» فهو شرح لكتابه «جمع الجوامع» في النحو؛ وجمع الجوامع كتاب مختصر يحتوي على مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة كتب هي: المرفوعات، والفضلات، والمجرورات، والعوامل، والتوابيع، والأبنية، وتغيرات الكلم الإفرادية؛ وقال في مقدمته^(١): «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حدوت فيه حدو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره: إنّ الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعةً والأيام سبعةً والطواف سبعةً؟ الحديث».

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الالتفاف،

محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ، فائق الانسجام، قريب من الأفهام»^(١).

وقال في مقدمة همع الهوامع^(٢): «فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أداها وأقصاها، وكتاباً لم يقادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضلها أرباب الفضائل، وجموعاً قُصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقَرُّ الأعين ويشكُّ المسماع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقيته جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضيع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعالييل معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منتهياً على الضوابط والقواعد والتقسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنتجت لهم هذه المجالة الكافلة بحلِّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسماة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

عملي في الكتاب:

- اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٨) نحو طلعت. كما استعنت بنسخة مطبوعة سنة ١٩٩٤ في مؤسسة الرسالة بتحقيق وشرح الدكتور عبد الحال سالم مكرم.

- قمت بضبط النص بالحركات وعلامات الترقيم المناسبة.

- وضعت بعض العناوين الفرعية بين حاصرتين تسهيلاً للعرض والتناول.

- قمت بتصحيح بعض الألفاظ والعبارات سواء في المخطوط أو المطبوع، وأشارت إلى ذلك في الحواشي. كما استدركت بعض النصوص الساقطة من المخطوط من مظاهرها.

- بذلت جهدي في وضع بعض التعليقات والشروحات المختصرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال الحواشي بما يمكن أن نجده مطوّلاً في الشروحات المتوفرة بكثرة.

- خَرَّجَت جميع الشواهد الشعرية، باستثناء القليل منها الذي لم أهتم إليه؛ واعتمدت في

(١) انظر صفحة ١٨.

(٢) انظر صفحة ١٧.

ذلك بشكل رئيسي على «المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية» من إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، الصادر عن دار الكتب العلمية.

- خُرِجَت الآيات القرآنية المستشهد بها في الكتاب مع الإشارة إلى القراءات المختلفة من شاذة وغير شاذة ونسبتها إلى قارئها. كما خُرِجَت الأحاديث النبوية بالرجوع إلى الصحاح والكتب المعتمدة.

- عُرِفَت بالأعلام الواردة في الكتاب، خاصة أعلام اللغويين والنحاة، كما عُرِفَت بالأماكن والكتب الواردة مع نسبتها إلى مؤلفيها، وشرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب.

- قُسمَت الكتاب إلى ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات.

- وضعت فهرس تفصيلية للكتاب، أثبتتها في مجلد رابع.

وبعد، عسى أن أكون وُفِّقَت في خدمة هذا الكتاب الجليل، وحسبي أنني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أحمد شمس الدين

بيروت - لبنان

في ٢٦/٦/١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم [مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي - لطف الله تعالى به - سبحانه! لا أُخِصِّي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من نَصَصْتُهُ بروح قدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُمُوعاً قَصُرَتْ عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يُقَرُّ الأعين، ويشْتَبُ^(١) المسامع، وأوردتُه مناهلَ كتبٍ فاضٍ عليها همع الهوامع^(٢)، وجمعتُه من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لَقَبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير الثُّقُول، طويل الدُّيُول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للدلالة والأقاويل، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أَضَيَّقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويُطَلِّمُهُمْ على غرائبه وشوارده^(٣)، ففجَّزْتُ لهم هذه السُّجَّالة الكافلة بحلِّ مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع). . واللَّه أسأل أن يبلغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمثته ويُثَمِّنُهُ.

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم، وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكليم، وعلى آله وصحبه ما قام بالنقص ضمير، وأعرب عنه قم، وأستعينك في

(١) يقال: شَتَفَ الآذان بكلامه: أمتعها به. وشَتَفَ كلامه: زَيَّنَهُ. (المعجم الوسيط: ص ٤٩٦).

(٢) يقال: همعت العين هَمْعاً وهَمُوعاً: دَمَعَتْ. وعَيْنٌ هَمِيعَةٌ: لا تزال تَدْمَعُ. ودَمَعُ هَمُوعٍ: سَيْالٌ. (المعجم الوسيط: ص ٩٩٥).

(٣) شوارد اللغة: غرائبها ونواذرها. (المعجم الوسيط: ص ٤٧٨).

إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الالتلاف، محيطٌ بخلاصة كِتَابِي (التسهيل)^(١) و (الارتشاف)^(٢)، مع مزيد واف، فائق الانسجام، قريب من الأفهام، وأسالك النفع به على الدوام.

(ص)^(٣): وينحصر في مقدمات وسبعة كتب.

(ش)^(٤): المقدمات في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.

والثالث: في المجزورات، وما حُمِلَ عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بَقِيَّةِ حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به. وخُتِمَ باستغالتها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر^(٥) الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو. والسادس في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكَلِمِ الإفراديّة كالزيادة والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام. وختم بما يناسبه من خاتمة الخط.

وهذا ترتيب بديع لم أُمِثِّقَ إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث (ابن جِبَّان) وغيره: «إن الله وثر، يحب الوتر، أما ترى السموات سبعة، والأيام سبعة، والطواف سبعة» الحديث.

(١) كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٢) كتاب «ارتشاف الضرب في لسان العرب» في النحو، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي. (كشف الظنون: ص ٦١).

(٣) الحرف «ص» يرمز إلى نصّ جمع الجوامع. وقد ميّزنا نصّ الجمع بالأسود.

(٤) الحرف «ش» يرمز إلى شرح جمع الهوامع.

(٥) الضرائر: جمع ضرورة. وهي في الشعر الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٨).

[الكلمة، حدُّها وأقسامها]

[الكلام في المقدمات]

(ص): الكلمة: قول مفرد مستقل، وكذا منوِّج معه على الصحيح. وشرط قومٌ: كونه حرفين.

(ش): الكلمة لغةٌ: تطلق على الجمل المفيدة. قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةً أَلْوَدَّحَ أَلْمَلِكِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ﴿فَقَالُوا إِنَّا كَلِمَتُوسَلَامٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَوَأَلَّا نَسْبُدَّ إِلَّا إِلَهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. ﴿وَيَنْهَهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ أَرْجَعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وما بعده في حديث الصحيحين: «الكلمة الطيبة صدقة»^(١). و «أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمَةً لبيد:

١ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(٢)

(١) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في الجهاد باب ١٢٨، والأدب باب ٣٤. ومسلم في الزكاة حديث ٥٦، وأحمد في المسند (٣١٦/٢، ٣٦٤). وتمام الحديث: «كُلُّ سَلَامٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ» قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة» قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكلُّ خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة». لفظ مسلم.

(٢) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في مناقب الأنصار باب ٢٦، والأدب باب ٩٠، والرقائق باب ٢٩. ومسلم في البر والصلة والآداب حديث ٢ - ٦. والترمذي في الأدب باب ٧٠. وابن ماجه في الأدب باب ٤١. وأحمد في المسند (٢٤٨/٢، ٣٩١، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨١). وقول لبيد بن ربيعة: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ» هو الشطر الأول من بيت على بحر الطويل،

وعجزه:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهو في ديوان لبيد (ص ٢٥٦)، وجواهر الأدب (١/١١٨)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٥ - ٢٥٧)، والدرر (١/٧١)، وديوان المعاني (١/١١٨)، وسمط اللآلي (ص ٢٥٣)، وشرح الأشموني (١/١١)، =

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتِمَّزُّ لذكره في كتبهم بوجه، كما قال ابن مالك في «شرح التسهيل»^(١) - وإن ذكره في «الألفية»^(٢) - فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها.

وقد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحاً. وأحسنُ حدودها: «قولٌ مفرد مستقل، أو منوئٍ معه».

فخرج بتصدير الحدّ بالقول «غيره من الدوال»^(٣)، كالخط، والإشارة.

وبالمفرد: - وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه - المركّب.

وبالمستقل: أبعاد الكلمات الدالّة على معنى، كحروف المضارعة وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها. ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه الرضي^(٤) من أنها مع ما هي كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فُجِعِلَ الإغرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

= وشرح التصريح (٢٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩)، وشرح شواهد المغني (١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٧٨/٢)، والمقدد الفريد (٢٧٣/٥)، ولسان العرب (٣٥١/٥) مادة رجز) والمقاصد النحوية (٥/١، ٧، ٢٩١) ومغني اللبيب (١٣٣/١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢١١)، وأوضح المسالك (٢٨٩/٢)، والدرر (١٦٦/٣)، ووصف المباني (ص ٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٥٣١/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٦٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٤٨)، واللمع (ص ١٥٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك؛ قيل: وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنّف ظنّ أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أهلها. ثم كمله ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي المتوفى سنة ٨٩٤. انظر كشف الظنون (ص ٤٠٥).

(٢) «الألفية في النحر» مقدمة مشهورة في ديار العرب، جمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة»، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز، أولها:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير ممالك

وله عليها شرح. ولها شروح أخرى كثيرة. (كشف الظنون: ص ١٥١).

(٣) الدوال: جمع دالة.

(٤) هو رضي الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي الأصل البليسي. مقرر لغوي.

ولد سنة ٦٠١ ببليسية، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ بالقاهرة. من آثاره: حواش على الصحاح للجوهري. انظر معجم المؤلفين (٧٢/١١).

ولم أحتج إلى ما زاده في «التسهيل» من قوله: «دالٌّ بالوضع» مُخْرِجاً: المهمل، لتعبيره «باللفظ» الشامل لذلك، وذكري «القول» الذي يخرج، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى، ولذلك عدلت إليه.

وما قيل من أن ذكر «اللفظ» أُولي، لإطلاق القول على غيره - كالرأي - ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز.

وعدلتُ «كاللُّبَاب»^(١) إلى جعل الأفراد صفة «القول» عن جعلهم إياه صفة «المعنى» حيث قالوا - ومنهم ابن الحاجب وأبو حَيَّان - وُضِعَ لمعنى مفرد، لأنه كما قال الرُّضِيّ وغيره: صفته في الحقيقة، وإنما يكون صفة «للمعنى» بتبعية اللفظ، وسلامته من الاعتراض بنحو الخبر، فإنه كلمة، ومعناه مركب، وهو: زيد قائم، مثلاً، ونحو: ضرب، فإنه كلمة، ومعناه مُرَكَّب من الحدث والزمان.

وقد مت المعرّف على المعرّف كصُنْع الجُمهور، لأنه الأصل في الإخبار عنه. وعكس صاحب «اللَّب»^(٢) لتقدم المعرّف عقلاً، فقَدّم وضعاً.

ومن قال: إن اللَّام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان، فَقَدْ سَهَا سهواً ظاهراً، بل هي للماهية والحقيقة. وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جُزْأَي العلم المضاف: كعبد الله، فإن كُلًّا منهما كلمة تقديراً، إذ لا تأتي الإضافة إلّا في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه.

وشَمِلَ «الْمَنَوِي»: الْمُشْتَكَنَ وجوباً، كَأَنَّ في قَمٍّ، وجوازاً - كما سيأتي - في مبحث المضمَر.

وخرج بقولي: «معناه»: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم، لأنه لم يُتَوَّع مع اللفظ. وقَيِّده في «التسهيل» بقوله: «كذلك» قال: إشارة إلى الاستقلال لِخُرُوج الإعرابِ المقدَّر، فإنه مَنَوِيٌّ مع اللفظ. وليس بكلمة لعدم استقلاله، وَحَدَّثَهُ لِئَلَعَلَّ به، لأنه إذا شَرِطَ ذلك في اللفظ الموجود مع قوته، ففي المنويّ أُولَي.

(١) هو كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٣).

(٢) هو «لَبّ الألباب في علم الإعراب» للإسفرائيني تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

ومقابل الصحيح^(١) فيه ما نقله أبو حيان وَغَيْرُهُ أَنَّ صاحب «النهاية»^(٢) وهو ابن الخباز، منع تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يُسَمَّى كَلِمَةً.

وذهب قوم: إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره، ومحصوله^(٣)، قال: وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما، فما هو كلمة وليس على حرفين.

[أقسام الكلمة]

(ص): فَإِنْ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ فَاسْمٌ. أَوْ اقْتَرَنْتْ ففِعْلٌ. أَوْ فِي غَيْرِهَا بِأَنْ احْتَاجَتْ فِي إِفَادَةِ مَعْنَاهَا إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ جُمْلَةٍ فَحَرْفٌ.

وقال ابن النحاس: معناه في نفسه.

(ش): الكلمة إما اسم، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حرف، ولا رابع لها إلّا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً، وسمّاه: الخالفة

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ لَا تَخْلُو، إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَوْ لَا، الثّانِي: الْحَرْف. وَالْأَوَّل: إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنْ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا، الثّانِي: الْاسْم، وَالْأَوَّل: الْفِعْل. وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ مِنْهَا، بِأَنْ يُقَالَ:

الاسم: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِزَمَانٍ.

والفعل: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَاقْتَرَنْ.

والحرف: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ.

و «في» في المواضع الثلاثة للسببية، أي دلت على معنى بسبب نفسه، لا بانضمام غيره إليه، وبسبب غيره، أي انضمامه إليه، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره، من اسم ك «الباء» في: مرت بزيد. أو فعل: ك «قد قام». أو جملة: كحروف النفي، والاستفهام، والشرط.

(١) أي عكسه.

(٢) «النهاية» في النحو: لشمس الدين ابن الخباز أحمد بن الحسين الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩٨٩).

(٣) «المحصول» في أصول الفقه» للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. له شروح، منها: شرح شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني المتوفى سنة ٦٧٨ هـ، ولم يكمله. وعليه تعليقات ومختصرات عديدة. راجع كشف الظنون (ص ١٦١٥، ١٦١٦).

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به: كـ «نعم»، و «لا»، وكـ «أن قد». وأما «ذو» و «فوق» ونحوهما - وإن لم تذكر إلا بمتعلقها - فليس مشروطاً في إفادة معناها، للقطع بفهم معنى «ذو» - وهو «صاحب» - من لفظه، وكذا «فوق» وإنما شرط، ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، ويد «فوق» إلى علو خاص. وقس على هذا.

وقيل هي للظرفية، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره، أي حاصل فيه، كـ «من» في نحو: أكلت من الرغيف، فإنها تفيد معناها وهو التبعض في الرغيف، وهو متعلقها بخلاف زيد مثلاً.

ومن جعل الضمير المتصل بـ «نفس» و «غير» راجعاً للمعنى كابن الحاجب^(١) فقد أبعد، إذ لا معنى لقولنا: «ما دل على معنى» بسبب نفس المعنى، أو بسبب غيره، أو ثابت فيه أو في غيره. أما الأول، فلأن الشيء لا يدلُّ على معناه بسبب عين ذلك المعنى، وإنما يدلُّ عليه بسبب وضعه له، ودلالة اللفظ عليه.

وأما الثاني، فلا أنه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

والمراد «بالزمان» حيث أطلق المعين المُعَبَّر عنه بالماضي، والحال، والاستقبال شهرتها في هذا المعنى.

والعبارة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو: مضرب الشول^(٢) اسم، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان^(٣)، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار، لأنه - وإن أفهم معنى مقترباً بزمان - لكنه غير معين، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنهما، وإن دلَّا على الزمان المعين فدلَّاهما عليه عارضة، وإنما وُضِعَا لذاتي قام بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال. ونحو: يقيم، ويش وعسى، أفعال لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتجزئتها منه.

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الإسفاني ثم المصري جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب. ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: الأمالي، الإيضاح في شرح المفصل، جامع الأمهات في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، شافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه، عقيدة ابن الحاجب، كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، معجم الشيوخ... وغيرها. انظر هدية العارفين (١/٦٥٤، ٦٥٥).

(٢) الشول: جمع شائلة، والشائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخنفت لبنها. انظر لسان العرب (مادة: شول).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/٢٢، ٢٣): «إن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب، فقولنا مضرب الشول، كقولنا مشى ومصيف، وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول، كقولهم أتى وقته وذهب وقته».

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة.

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس^(١)، فذهب في تعليقه على «المقرب»^(٢) إلى أنه يدل على معنى في نفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ «هل» مَنْ يفهم أنَّ موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الأفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد. انتهى.

[خواص الاسم]

(ص): (فالاسم من خواصه نداء، ونحو: يا ليت تنبيه، وتنوين لا في روى. وحرف تعريف، وإسناد إليه. و«تسمع بالمعدي» على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر. وإضافة، وجز وحرفه، و«بنام صاحبه» على حذف الموصوف. وعود ضمير، و«اعدلوا» هو على المصدر المفهوم، ومباشرة فعل.

وهو لِعَيْنٍ أو معنى، اسماً أو وصفاً. ومنه ما سُمِّيَ به، أو أُريدَ لفظه كلُّو، واللَّو، و«زعموا مطية الكذب»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز».

(ش): (للالسم خواص تميزه عن غيره، وعلامات يعرف بها، وذكر منها هنا تسعة. أحدها: النداء، وهو: الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد.. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى، أو في اللفظ أيضاً - على ما سيأتي - والمفعولية لا تليق بغير الاسم. فإن أورد على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَكَلِّتُ قَوِيَّ يَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٢٦]. ﴿يَكَلِّتُنَا كَرْدُ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]. وحديث البخاري: «يَا رَبُّ كاسية في الدنيا

(١) المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وانظر الحاشية التالية.

(٢) «المقرب في النحو» لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. وله عليها شرح أيضاً ولم يتم. وعلق الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي تعليقة لطيفة على هذا الشرح وتوفي سنة ٧٦٨. وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ شرح أيضاً كتبه إملاءً. ولابن الميرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ كتاب أيضاً باسم «المقرب في النحو» غير كتاب ابن عصفور. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

عارية يوم القيامة^(١) حيث دخل فيه «يا» على «رُب» وهما حرفان، وعلى «اسجدوا» وهو فعل. فالجواب أن «يا» في ذلك ونحوه للتنبيه لا للدعاء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم. وقيل: للدعاء، والمنادى محذوف، أي: يا قوم. وضغفه ابن مالك في «توضيحه»^(٢) بأن القائل لذلك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلا النداء نحو: يا مكرم، ويا قُل، لأنهما يختصان بالنداء.

الثاني: التنوين - وسياي حده، وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه، ما عدا الترتيم والغالي اللاحقين لروي البيت - وهو: الحرف الذي تُغزى له القصيدة - فإنهما لا يختصان به، كما سيأتي. وإنما اُختص الباقي به، لأن التمكن فيه للفرق بين المنصرف، وغيره، والتذكير للفرق بين النكرة وغيرها، والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم. والعوض: إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه. ولا حظ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف والتذكير، ولا الجمع، ولا الإضافة. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٢ - الأُم على كَوِّ ولو كنت عالماً بأذنب كَوِّ لم تُفْثني أوائله^(٣)

حيث أدخل التنوين على «لو» وهو حرف. فالجواب أن «لو» هنا اسمٌ عَلِمَ للفظه «لو» ولذلك شدد آخرها، وأعربت، ودخلها الجر والإضافة - كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية.

الثالث: حرف التعريف، إذ لا حظ لغير الاسم في التعريف، والتعبير بذلك أحسن من التعبير «بأن» لشموله لها وللأم على قول من يراها وحدها المعروفة، ولـ «أم» في لغة طييء،

(١) تمام الحديث عند البخاري في العلم باب ٤٠ (حديث رقم ١١٥) عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخزائن، أيقظوا أصحاب الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ورواه أيضاً في التهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦، الأحاديث ١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩. ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث ٨).

(٢) هو كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري». انظر هدية العارفين (١٣٠/٢).

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف؛ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٢٦٢/٣). والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٣٢٠/٧)، والدرر (٧٢/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (٣١/٦)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٦٦).

وسلامته من ورود آل الموصولة. وأما قوله ﷺ: «إِنَّكَ وَاللَّوْ فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلُ الشَّيْطَانِ»^(١) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره. فالجواب عنه كما سبق في الكلام على «لَوْ».

الرابع: الإسناد إليه، وهو أنفع علامات إذ به تعرف اسمية التاء من صُرِّت.

والإسناد: تعليق خير بِمُخْبِر عنه، أو طلب بمطلوب منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عُبِّرَتْ به دونه. وسواء الإسناد المعنوي واللفظي، كما حققه ابن هشام وغيره. وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف، كقولك: «ضرب» فعل ماضٍ، و«من» حرف جر. وردَّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف، لإرادة لفظهما، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، «فضرب» هنا مثلاً اسم، مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان، وقد صرح ابن مالك نفسه (في الكافية)^(٢) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبته لأداة حكماً فابن أو احرب واجعلتها اسماً

وفي شرح «أوسط الأخفش»^(٣) لمبرِّمان^(٤): إذا قلت: هل حرف استفهام، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه، وهذا - مع ما تقدّم في الكلام على «لَوْ» - معنى قولِي: «ومنه ما سُمِّيَ به، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب: «زعموا مطيئة الكلب»، وحديث الصحيحين: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُتِرَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»^(٥)، حيث

(١) رواه من حديث أبي هريرة مسلم في القدر (حديث ٣٤)، وابن ماجه في المقدمة باب ١٠، والزهد باب ١٤. وأحمد في المسند (٣٦٦/٢)، والحميدي في مسنده (١١١٤). والسيوطي في جمع الجوامع (٩٢٩٦). وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٤٢). وابن حجر في فتح الباري (١٣/٢٤٥). والطحاوي في مشكل الآثار (١/١٠٠، ١٠١). وابن عبد البر في التمهيد (٩/٢٨٧).

(٢) «الكافية الشافية في النحو» وهو كتاب منظوم لخص فيه ألفيته. ثم شرحها وسماه «الوافية» وعلّق عليه تكملاً. وشرحها أيضاً ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦، وأبو أمانة محمد بن علي بن النقاش المصري المتوفى سنة ٧٦٣، ومحمد بن علي الإربيلي المتوفى سنة ٦٨٦. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩).

(٣) «الأوسط في النحو» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. ولعلّيب أيضاً كتاب بهذا الاسم. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١).

(٤) مبرمان: هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الأرمي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. من تصانيفه: تلقين المجاري، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب سيبويه، كتاب صفة شكر المنعم، كتاب المعيون، كتاب المجاري، كتاب النحو، والمجموع في العلل. (هدية العارفين: ٤٢/٢).

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند (١٥٦/٥). ورواه باختلاف يسير في اللفظ وبأسانيد وطرق متعددة: البخاري في المغازي (باب ٣٨)، والدعوات (باب ٥١ و ٦٨)، والقدر (باب ٧)، ومسلم في الذكر =

أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللإسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطبوعة الكذب، أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلد مطبوعة ليقتضي عليها حاجته. وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة. أي كالكثر في نفاسته وصيائنه عن أعين الناس.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تسمع بالمُعَيَّدي خير من أن تراه»، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل، ولم يُرَدِّ لفظه؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم كما هو في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا أَقْرَبُ لِلنَّبِيِّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ﴿وَأَنْ تَقُولُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ونظيره في حذف (أن) قوله:

٣ - ألا إلهذا اللاتمي^(١) أخضر الرغوى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخَلِّدي^(٢)
فيمر رواه برفع «أخضر» فإنه حذف منه «أن» لقريئة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه، ولأن لم يزل معطوف مفرد على جملة، وهو ممنوع.

أما من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها، والمضمر في قوة المذكور.
والثاني: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرد لأحد مدلوليه كما في قوله:

٤ - فقالوا ما تشاء؟ فقلت: ألهو^(٣)

= (حديث ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)، وأبو داود في الوتر (باب ٢٦)، والترمذي في الدعاء (باب ٥٧)، وابن ماجه في الأدب (باب ٥٩).

(١) رواية الديوان: «الزاجري» وهي هكذا أيضاً في مراجع أخرى.
(٢) البيت من الطويل. وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩)، والدرر (١/ ٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠)، وكتاب سيبويه (٣/ ٩٩، ١٠٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢ - مادة أن، و ١٤/ ٢٧٢ - مادة دن)، والمقاصد الحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥)، والدرر (٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤)، ووصف المباني (ص ١١٣)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢)، ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١).

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لمروة بن الورد. وحجزه:

إلى الإصباح آثر ذي الأبر

فإنه نزل فيه ألوه منزلة اللّهُ، ليكون مفرداً مطابقاً للمسؤول عنه المفرد، وهو (ما) في ما تشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق، لأن قوله: ما تشاء؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقْبَلًا فلا يطابق السؤال. واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللّهُ في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

إلى الإصباح أَتَرَ ذي أثر

يمنع ذلك.

الخامس: الإضافة: أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه.

وأما نحو: ﴿يَمُوتُ يَتَعَنَّ الْقَدِيدِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]. فإن الفعل فيه موضع المصدر.

السادس والسابع: الجر وحرفه، وإنما اختص به، لأنه إنما دخل الكلام ليُعْلِيَّ إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إليها، لاقتضاها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولها إلا على اسم بعد فعل لفظاً أو تقديرًا. وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجزر الذي هو أثره. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٥ - والله ما لئيلي بنامٌ صاحبةٌ ولا مخالطٍ اللَّيْلانِ جائئةٌ^(١)
حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق. فالجواب أنه على حذف الموصوف، أي بلي نام صاحبه.

الثامن: عود ضمير عليه، وبه استدل على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً. و (أل) الموصولة لعوده عليها في قولهم: «قد أفلح المتقي ربه».

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] حيث

= وهو في ديوان عروة (ص ٥٧)، والدرر (١/٧٥)، ولسان العرب (٩/٤ - مادة أثر)، وتذكرة النحاة (ص ٥٣٦)، والخصائص (٢/٤٣٣)، وشرح المفصل (٢/٩٥)، والمحاسب (٢/٣٢).
(١) الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيويه (٢/٤١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٩، ١٠٠)، والإيضاح (١/١١٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٨، ٣٨٩)، والخصائص (٢/٣٦٦)، والدرر (١/٧٦، ٢٤/٦)، وشرح الأشعموني (٢/٣٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤٩)، وشرح المفصل (٣/٦٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩)، ولسان العرب (١٢/٥٩٥ - مادة نوم)، والمقاصد النحوية (٣/٤). والبيان (بالكسر): الملاينة، وبالفتح: مصدر «لأن» بمعنى اللين.

عاد الضمير إلى فعل الأمر. فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه، وهو العدل، لا على الفعل نفسه.

التاسع: مباشرة الفعل، أي ولاؤه من غير فاصل، وبذلك استدل على اسمية (كيف). قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١].

وبه استدلل الرباشي^(١) على اسمية (إذا) في قوله: أفاك إذا خرج زيد.

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام:

اسم عین: وهو ما دلّ على الذات بلا قيد، كزيد، ورجل.

واسم معنى: وهو ما دلّ على غير الذات بلا قيد: كقيام، وقعود.

ووصف عين: وهو ما دلّ على قيد في الذات: كقائم وقاعد.

ووصف معنى: وهو ما دلّ على قيد في غير الذات: كجلبي وخفي.

وقد يصح الاسم لهما كبعض المضمرات، والوصف: كنافع وضار.

والمراد بالاسم هنا: قسم^(٢) الوصف، لا قسيم الفعل والحرف، ولا قسيم الكنية واللقب. وبالمعنى: قسيم الذات، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق، فإنه أعم.

وقولي: «ومنه ما سمي به» إلخ فيه لفت ونشر مرتّب، فالمثالان الأولان لما سمي به، والأخيران لما أريد لفظه.

فائدة: قولهم: «زعموا مطية الكذب» لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال^(٣)، وذكر بعضهم أنه روي: مظنة الكذب، بالظاء المعجمة والنون.

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكلّاعي، قال: بش مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان.

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شريح القاضي قال: «زعموا كنية الكذب».

(١) هو عباس بن الفرج الرباشي أبو الفضل البصري اللغوي. توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ. له من المصنفات: كتاب الإبل، كتاب الخيل، وكتاب ما اختلف أسماءه من كلام العرب (هدية العارفين: ٤٣٦/١، ٤٣٧).

(٢) القسم: من يقاسم غيره شيئاً. وقسيم الشيء: شطره؛ جمعه أقسام. (المعجم الوسيط: ص ٧٣٥).
(٣) قوله: «زعموا مطية الكذب» هو حديث نبوي ذكره الزمخشري في تفسيره الكشف، وأخرجه ابن حجر في «الكاف الشاف» في تخريج أحاديث الكشف» (ص ١٧٣).

[أقسام الفعل]

(ص): والفعل ماضي إن دخله تاء فاعل، أو تاء تانيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب، وقبل نون توكيد، وهو مستقبل، وقد يُكْدَلُّ عليه بالخبر وعكسه. ومضارع إن بديء بهمزة متكلم فرداً، أو نونه معظماً أو جمعاً، أو تاء مخاطب مطلقاً، أو غائبة أو غائبتين، أو ياء غائبة مطلقاً، أو غائبات.

(ش): الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع. وذكرت مع كل قسم علامته، لأنه أبلغ في الاختصار.

أحدها: الماضي، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب، وتاء التانيث الساكنة. وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، والاسم والحرف بالتاء المتحركة.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): «وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بش)، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)»^(١). وردَّ الأخير بجواز أن يقال: تَبَارَكَتْ أسماء الله.

الثاني: الأمر، وخاصته أن يُفْهِمَ الطلب، وقبل نون التوكيد. فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو: صَبَّ. أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع.

والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ أَتَى اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. قال ابن هشام: إلا أن يراد به الخبر، نحو: أزم ولا خرج، فإنه بمعنى رميت والخالة هذه، وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمي، وليس كذلك.

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرْتَضِعُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] كما يدل على الخبر بلفظ الأمر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًى﴾ [مریم: ٧٥] أي فيمدُّ.

الثالث: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. والتمييز بها أحسن من التمييز بـ «سوف» وأخواتها للزوم تلك، وعدم لزوم هذه، إذ لا تدخل على (أهأه)^(٢) و (أهلم)^(٣).

(١) نعم وبش يقبلان تاء التانيث فقط، فيقال: «نعمت» و «بست»، أما «تبارك» فتقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل، كما في قولك: «تباركت يا رب».

(٢) هاء كلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاء يا رجل. وإذا قيل لك: هاء بالفتح، قلت: ما أهأه، أي ما آخذ، وما أدري ما أهأه، أي ما أعطي، وما أهأه، على ما لم يسم فاعله، أي ما أعطى. وهاء للأمر يهأه =

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو: أكرم، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظماً نفسه نحو: ﴿سَخِّنْ نَقُصَّ﴾ [يوسف: ٣، والكهف: ١٣]. والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان، أو مثني أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مثني أو مجموعاً، وللغائبات. واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك: كأكرم، ونزجس اللّواء، إذا جعل فيه نرجساً، وتكلم، ويرثا الشَّيب: خَصَّبه بالثَّيرتاء^(١)، وهو الجناء.

[المضارع]

(ص): وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خَصَّه بأحدهما، ثم المختار حقيقة في الحال، وثالثها فيهما.

(ش): في زمان المضارع^(٢) خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطَّراوة^(٣) قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزَّجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغةً لقصره، فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً. وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقَّف على مُسَوِّغ. وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقُّفه على مسوِّغ.

= ويهيءُ وتهيتأ: أخذ له هيأته. وهاء إلى الأمر يهأه هيئة: اشتاق. وهاء بنفسه إلى المعالي يهوء هوءاً: رفعها وسما بها إلى المعالي. انظر لسان العرب (مادة هواء، ومادة هيا).

(٣) قال بعض أهل اللغة: أصل «هلم» التصرف، من أممت أو أممت، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة، وإذا قال الرجل للرجل: هلم، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أعلم ولا أعلم ولا أعلم. انظر لسان العرب (مادة هلم).

(١) كذا في الأصل «اليرتاء» بالمد. وفي اللسان (مادة رتأ): «اليرتأ واليرتاء، بضم الياء وهمزة الألف: اسم للجناء. قال ابن جني: وقالوا: يَرْتَأُ لحيته: صيفها بالثَّيرتاء».

(٢) انظر بحثاً في أصل «المضارع» واشتقاقه ومعناه في شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧).

(٣) ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي المالكي، توفي سنة ٥٢٨ هـ. من مصنفاته: الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، والمقدمات على كتاب سيبويه (هدية المارفين: ٣٩٨/١).

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي وابن أبي رُكب^(١). وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع، كعلامات التثنية والجمع، والتأنيث.

الخامس: عكسه، وعليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنتظرًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال. وؤدّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال.

[للمضارع أربع حالات]

(ص): ويرجع الحال مجرّدًا. ويتعين به (الآن) ونحوه، و (ليس) و (ما)، و (إن)، و (لام الابتداء) عند الأكثر.

والاستقبال بظرفه، وإسناده لمتوقّع، وكونه طلبًا، أو وعدًا، ومع توكيد، وترجّ، ومجازاة، وناسب خلافًا لبعضهم مطلقًا، وللتهليلي في (أن) و (لو) مصدرية، وحرف تنفيس، لا (لام قسم)، و (لا) نافية في الأصح.

وينصرف للمضيّ به (لَمَ) و (لَمَّا)، وقيل: كان ماضيًا ففُيِّرَت صيغته، و (لو) للشرط، و (إِذْ)، و (رَبَّمَا)، و (قَدْ) للتقليل، وكونه خبر باب (كان) قيل: و (لَمَّا) الجوابية، وما عطف عليه، أو عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض فكهو.

(ش): للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يرجع فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّدًا، لأنه لما كان لكلٍّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه جعلت دلالة على الحال راجعة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة. وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالِحاً للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل.

الثاني: أن يتعين فيه الحال، وذلك إذا اقترن به (الآن) وما في معناه كـ (الحين)، و (الساعة) و (آنفاً)، أو نقيّ به (ليس)، أو (ما) أو (إن)، لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء).

(١) ابن أبي الركب: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجبالي أبو ذر النحوي. توفي سنة ٦٠٤ هـ. صنف الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦).

هذا قول الأكثر في الجميع. وزعم بعضهم: أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن)، ونحوه مُسْتَقْبَلًا، لا قتران ذلك بالأمر، وهو لازم الاستقبال، نحو: ﴿فَالْقَيْنَ يَكْزُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازًا، وإنما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها.

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلًا على قلة.

قال حسّان:

٦ - وليس يَكُون - الدَّهْرَ - ما دام يَذُبُّلُ^(١)

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَيِّلَ مِنْ يَلْفَافٍ نَفْسِي إِنْ أَنِجْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظية، أو معنوية^(٢).

وزعم ابن أبي الربيع^(٣) وابن مالك: أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً، نحو: ﴿وَلَنْ رَيْكَ لَيَحْكُرَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. فـ (يحزن) مستقبل لإسناده إلى متوقع^(٤).

وقال أبو علي^(٥): لا توجد إلّا مع الحال، وهذه حكاية حال، يعني: الآية الأولى.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما مثله فهم ولا كان قبله

وهو في ديوان حسّان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (٧٦/١)، والمقاصد النحوية (٢/٢).

(٢) حلف جواب الشرط؛ والمراد: أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال... يكون للحال.

(٣) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العثماني أبو الحسين الأموي الإشبيلي الأديب النحوي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح جمل الزجاجي في النحو، شرح كتاب سيويه في النحو، وملخص القوانين في النحو. انظر هدية العارفين (١/٦٤٩).

(٤) قال في المعنى (١/٢٥١): «إن اللهاج كان مستقبلًا، فلو كان الحزن حالًا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثر».

(٥) أي الفارسي. وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان القسوي، المشهور بأبي علي الفارسي. ولد سنة ٢٨٨ هـ، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ. وله مصنفات عديدة. انظر هدية العارفين (١/٢٧٢).

وأول بعضهم^(١) الثانية على حذف مضاف، تقديره: يَتَّكُمُ، أو قَصْدُكُمْ أَنْ تُلْهَبُوا بِهِ.

الثالث: أن يتعين فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً به، أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني. أو أسند إلى متوقع كقوله:

٧ - يَهْوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٍ لِمَا فِيهِ التَّجَاؤُ مِنَ الْعَذَابِ^(٢)

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود، وهو محال. أو اقتضى طلباً نحو: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ مَالَهُمْ وَلَا يُؤْتُونَ مَوْلَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿لَنْفَقَ دُونَكَ سَفَؤٌ﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

أو وعداً نحو: ﴿يُعَذِّبُكَ مِنْ فَكَاهِهِ وَيَعْرِضُكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠].

أو سحب أداة توكيد كالتوئين^(٣)، لأنه إنما يليق بما لم يحصل. أو أداة ترجح نحو: ﴿لَمْ يَأْتِ أَتْلُحُّ الْأَسْبَبِ﴾ [خاف: ٣٦].

أو أداة مجازاة جازمة أم لا؟ نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]. كيف نصنع أصنع.

أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله: لا يتعين بشيء من حروف النصب، وللسهيلي^(٤) في قوله: لا يتعين بـ (أَنْ) أو (لَوْ) المصدرية. نحو: ﴿يُؤْذِيهِمْ كَوَيْبُهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا سَأَلًا﴾ [البقرة: ٩٦] بخلاف (لَوْ) الشرطية، فإنها تضرّفه للمضي - كما سيأتي - أو حرف تنفيس، وهو: السين، وسوف، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال.

قيل: أو (لام) القسم، أو (لا) النافية، وعليه في الأولى الجزولي^(٥) وجماعة لأنها في معنى التوكيد، وفي الثانية معظم المتأخرين.

(١) المقصود أبو حيان الأندلسي. انظر المغني (١/٢٥١) وانظر ردة ابن هشام عليه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٧٧). والمعنى: يهلك موتك، والحال أنك مُلْغٍ لما ينجيك من عذاب الله، يعني من الطاعة وأعمال الخير.

(٣) الثقيلة والخفيفة.

(٤) هو عبد الرحمن ابن الخطيب عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي، أبو زيد السهيلي الأندلسي (سهيل: قرية من قرى مالقة). ولد سنة ٥٠٨ هـ، وتوفي سنة ٥٨١ هـ بمراكش. له مصنفات كثيرة. انظر هدية العارفين (١/٥٢٠).

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى الجزولي النحوي نزيل مراكش، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ. من تأليفه: أمالي في النحو، شرح أصول ابن السراج، مقدمة في النحو مشهورة بقانون الجزولي، وشرح المقدمة المذكورة (هدية العارفين: ١/٨٠٧، ٨٠٨).

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش والمبرد، وهو بقاءه على الاحتمال معهما، فقد دخلت على الحال في قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدَ غَرْزَيْنِ اللَّهُ﴾ [هود: ٣١].

الرابع: أن ينصرف معناه إلى الماضي، وذلك إذا اقترن به (لم) أو (لما).

وذهب الجُزولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً، فغيّرت صيغته. ونسب إلى سيبويه. ووجهه: أنَّ المحافظة على المعنى أُولَى من المحافظة على اللفظ. وُزِدَ بأنه لا نظير له. ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو)^(١) إذ المعهود للحروف قلب المعاني، لا قلب الألفاظ.

ولم أقيّد (لما) بالجازمة للاستغناء عنه، إذ لا يدخل على المضارع سواها.

أو (لو) الشرطيّة نحو: ﴿وَلَوْ كُنْزُ اللَّهِ فَتَنًا﴾ [النحل: ٦١، وفاطر: ٤٥].

أو (إذ) نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت.

أو (رُبّما) نحو:

٨ - رُبّما تكبره النفوس من الأمل - رر لهُ فَرْجَةٌ كحلّ المقال^(٢)

أو (قد) التقيييّة، نحو:

٩ - قد أترك القِزن مُضَفَّرًا أَنَامِلُهُ^(٣)

(١) ويراد به الماضي، من ذلك قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ وقوله تعالى: ﴿إن لو نشاء أصبناهم﴾. انظر المغني (٢٩٢/١).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزمية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحرني (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، والدرر (٧٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣/٢)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (٢/٣٤٠ - فرج). ولامية أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت سيلملة الكلاب في شرح شواهد المغني (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٤). ولامية أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/١١٥). ولعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباء الرواة (٤/١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ - فرج)، والأشياء والنظائر (٣/١٨٦)، وأمالئ المرتضى (١/٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأسموني (١/٧٠)، وشرح شلور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/٣٥٢، ٨/٣٠)، ومغني اللبيب (٢/٢٩٧)، والمعتضد (١/٤٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وهجره:

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

ونُسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه (ص ٦٤)، وخزانة الأدب (١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٦٨). ونُسب لعبيد أو للهليلي في الدرر (٥/١٢٨)، وشرح شواهد المغني =

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل.

أو كان خبراً لباب (كان) نحو: كان زيد يقوم.

قال ابن عصفور: أو سحب (لما) الجوابية نحو: لما يقوم زيد قام عمرو.

وقال أبو حيان^(١): ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها^(٢)، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي.

وما عطف على حال، أو مستقبل، أو ماضٍ، أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ أَفْلَحَ أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَصَيَّحُ الْآرْضُ﴾ [الحج: ٦٣] أي، فأصبحت الأرض.

[وقوله]^(٣):

١٠ - ولقد أُمِرَّ على اللّثيم يستبي فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يَغْنينِي^(٤)

= (ص ٤٩٤). وللهللي بدون تحديد في الأهمية (ص ٢١٢)، والجنى الداني (ص ٢٥٩)، وشرح المفصل (١٤٧/٨)، والكتاب (٢٢٤/٤)، ولسان العرب (٣٤٧/٣ - قدس)، ومعني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦)، ووصف المبانى (ص ٣٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠)، ولسان العرب (١٧/١٣ - أسن)، والمقتضب (٤٣/١).

والفرصاد: شجر معروف، وأهل البصرة يسمون الشجر فرصاداً وحمله الثوت. انظر لسان العرب (٣٣٤/٣ - فرصد).

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجباني، الإمام أبو حيان أثير الدين الأندلسي الشافعي النحوي. ولد سنة ٦٥٤، وتوفي بمصر سنة ٧٥٤. له مصنفات عديدة انظرها في هدية المارفين (١٥٣، ١٥٢/٢).

(٢) لأن «لما» في هذه الحالة تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: «لما جاءني أكرمته»؛ ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب. انظر المعني (٣١٠/١).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية.

(٤) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلوك في الدرر (٧٨/١)، وشرح التصريح (١١/٢)، وشرح شواهد المعني (٣١٠/١)، والكتاب (٢٤/٣)، والمقاصد النحوية (٥٨/٤). ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (ص ١٢٦). ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (ص ١٧١). وبلا نسبة في الأهمية (ص ٢١٣)، والأشياء والنظائر (٩٠/٣)، والأضداد (ص ١٣٢)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٣١)، وأوضح المسالك (٢٠٦/٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٠٧)، وخزانة الأدب (٣٥٧/١)، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص (٣٣٨/٢)، ٣٣٠/٣، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٩)، ولسان العرب =

أي: مررت.

قال أبو حيان: ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو: جاء زيد يضحك.

[حالات الماضي]

(ص): والماضي للحال بالإنشاء، والاستقبال بطلب، ووعد، وعطف على مستقبل، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم، ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية. فإن كانت (لم) بعد أم تعين المضي. وتخصيص، وكلما. . وحيث. وواقعاً صلة، أو صفة نكرة عامة. وأنكر أبو حيان هذا القسم.

(ش): للماضي أربع حالات أيضاً:

أحدها: أن يتعين معناه للمضي، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كعبت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالث: أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلا فعلت، أو لما فعلت، أو وعداً نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو عطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْدَدَهُمُ النَّارُ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، أو نفي بـ (لا)، أو (إن) بعد قسم نحو: ﴿وَلَكِنَّ زَالِقًا إِذَا أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَشْرَيْنَ بِدِينٍ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما.

١١- رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا دُّنَاكُمْ أَبَدًا^(١)

الرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمّت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك.

= (١٢/٨١ - ثم)، و (١٥/٢٩٦ - من) ومغني اللبيب (١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «اللتيم» حيث دخلت «أل» الجنسية، فلم تعد اللفظ تعريفاً تعينه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظي لا يقيد التعين، وإن كان في اللفظ معرفة.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما دام في مائتنا وزد لوزاد

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٧٩، ٤/٢١٩).

وقوله: «دنانكم»؛ أي كففتناكم.

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أ) أم لا، نحو: سواء عليّ أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد (أ) مقروناً بـ (لم) تعين المضارع نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لأن الثاني ماضي معنيّ، فوجب مضارع الأول، لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض نحو: هلاً فعلت، إن أردت المضارع فهو توبيخ نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقَايَا﴾ [هود: ١١٦]، أو الاستقبال فهو أمر به نحو ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفر. أو بعد (كلما) فالمضارع: نحو ﴿كُلُّ مَا جَاءَ لَنَا رَسُولٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤] والاستقبال: نحو، ﴿كُلَّمَا نَهَضَتْ جِبُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

أو بعد (حيث). فالمضارع: نحو ﴿فَأَقْوَصُ كَيْدَ مَنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والاستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوِّلْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أو وقع صلة فالمضارع: نحو ﴿الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمْ نَفْسٌ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. والاستقبال: نحو، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: ٣٤].

وقد اجتمعا في قوله:

١٢ - وإني لأتيكم تشكراً ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في عدي^(١)
أو وقع صفة لنكرة عامة فالمضارع: نحو:

١٣ - رُبّ رفيد هرقته ذلك اليوم م^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ملحوظ ديوانه (ص ٥٧٢). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٢٣ - مادة شكر).

ويروى في موضع: «من الأمر»: «من الود» و«من الأمس». «الشاهد في البيت قوله: «ما كان» حيث أوقع الماضي موضع المستقبل؛ والمعنى: ما يكون في الغد.

(٢) جزء من بيت من الخفيف، وقمائه:

رُبّ رفيد هرقته ذلك اليوم م وأسرى من مشعر أقيالو

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، والدرر (١/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥)، وشرح المفصل (٨/ ٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٧). ولأعشى همدان في المقاصد النحوية (٣/ ٢٥١).

والأقيال: جمع قَيْل، وهو الملك مطلقاً، وقيل: الملك من ملوك حمير. ويروى «أقتال»، والأقتال: جعل كفل، والكفل: العذر المقاتل، والفعل أَيْضاً: الشبه والتظير.

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد؛ أولها قوله: «رُبّ رفد هرقته» حيث جاءت «رُبّ» للتكثير تهكماً، وقيل؛ هي هنا حرف تقليل. وثانيها: أن الفعل الماضي «هرقته» تعين للاستقبال لأنه وقع صفة للنكرة. وثالثها: حذف جواب «رُبّ»، والتقدير: رُبّ رفد هرقته ضمته إلى أسرى.

والاستقبال كحديث: «نَصَرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأذاها كما سمعها»^(١) أي يسمع، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

وأذكر أبو حيان هذا القسم الرابع بِصُورِهِ كلها، فقال بعد أن ساقها: وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك.

والذي نذهب إليه الحمل على الماضي، لإبقاء اللفظ على موضوعه. وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج. ووافقه المرادي^(٢).

(ص): وليس أصلاً للأفعال، والباقي فرع. والأمر مقتطع من المضارع على الأصح.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ذهب بعضهم: إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول.

الثانية: ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلَ كَأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه مُعْرَب. والبصريون على أنه أصل برأسه، وما ذكر في أصله فممنوع.

[الحرف وأقسامه]

(ص): والحرف لا علامة له، فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلا فلا. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيزها فعل. ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات.

(ش): الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل.

(١) روي من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجلاً» في موضع «امراء»، و «سمع حديثاً مني» في موضع «مقالتي». رواه أبو داود في العلم باب ١٠، والترمذي في العلم باب ٧، وابن ماجه في المقدمة باب ١٨، والمناسك باب ٧٦، والدارمي في المقدمة باب ٢٤، وأحمد في المسند (١/٤٣٧)، ٢٢٥/٣، ٨٠/٤، ٨٢، ١٨٣/٥.

(٢) المرادي: هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي التحوي للنفوي، يُعرف بابن أم قاسم. توفي سنة ٧٤٩ هـ. له من المصنفات: الجنى الداني في حروف المعاني، شرح الاستعاذة والبسملة، شرح الألفية لابن مالك، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، شرح حرز الأمانتي للشاطبي، وشرح المفصل للزمخشري (هدية العارفين: ١/٢٨٦).

وهو ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشارك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل.

ويقيد أبو حيان الأول بالأب يتنزل منه منزلة الجزء، فإن تنزل ك (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل.

ومما خرج عن هذا الأصل (هل) التي في حيزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه - كما سيأتي - في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل، لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم.

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات، فإنها لا تختص، ومع ذلك تعمل، لأن لها شبهة (ليس) في أنها للنفي وللحال، وتدخل على المبتدأ والخبر فالتحقت بها.

(ص): وليس منه عسى، وليس، وكان وأخواتها على الصحيح.

(ش): المشهور [من] مذهب الجمهور: أن المذكورات أفعال، لاتصال ضمائر الرفع والثناء الساكنة بها.

وذهب ابن السراج^(١) إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب^(٢)، وفي الثانية الفارسي وابن شقير^(٣). وردّ بأن ذلك لا يصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية.

وذهب الزجاجي^(٤) إلى أن (كان) وأخواتها حروف.

(١) هو محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج النحوي أبو عبدالله البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ. له: احتجاج القراء في القراءات، الأصول الكبيرة في النحو، جمل الأصول، شرح كتاب سيويه، كتاب الخط والهجاء، كتاب الاشتقاق، كتاب الرياح والهواء، كتاب الشعر والشعراء، كتاب المواصلات في الأخبار والمذكرات، وموجز في النحو (هدية العارفين: ٣٠/٢).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن ميثار النحوي أبو العباس الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بثعلب. ولد سنة ٢٠٨، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١. له تصانيف عديدة، منها: الأوسط في النحو، وفصيح اللغة، وغريب القرآن، وغيرها (هدية العارفين: ٥٤/١).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادي أبو بكر النحوي اللغوي. توفي ببغداد سنة ٣١٧ هـ. صنّف كتاب المذكر والمؤنث، كتاب المقصور والممدود، ومختصراً في النحو (هدية العارفين: ٥٨/١).

(٤) الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي النهاوندي أصلاً والبغدادي منشأً ودليلاً. توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، شرح الزاهر لابن الأنباري، وغيرها. (هدية العارفين: ٥١٣/١). وهناك زجاجي نحوي آخر، =

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل): الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير، وفي (كان) غريب.

قال ابن الحاج^(١) في النقد: حكى العبدى^(٢) في (شرح الإيضاح): أن الميزد قال: إنَّ (كان) حرف. قال العبدى: وهذا أطرف من قول من قال: إن ليس وعسى حرفان.

قال ابن الحاج: هو، وإن كان في بادية الرأي ضعيفاً إلا أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدلّ على حدث: بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه.

«وهو أبو القاسم يوسف بن عبد الله البغدادي الشهير بالزجاجي المتوفى سنة ٤١٥ هـ. من تأليفه: عمدة الكتاب، كتاب الاشتقاق في أسماء الرياحين، خلق الإنسان، وشرح الفصح لتعلب في اللغة (هدية العارفين: ٥٥٠/٢).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن الحاج الإشبيلي شهاب الدين المالكي. توفي سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: حاشية على سر الصناعة وأسرار البلاغة، حاشية على مشكلات المستصفي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح كتاب سيبويه في النحو، كتاب الإمامة، كتاب السماع، كتاب القوافي، مختصر المستصفي للغزالي. (هدية العارفين: ٩٥/١).

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقة العبدى أبو طالب النحوي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. صنف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمختصر في النحو. (هدية العارفين: ٧١/١).

الكلام وأقسامه

(ص): والكلام قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلم عليه. وقيل: السامع وقيل: هما.

والأصح: اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل، لا اتحاد الناطق. وأشكل تصوير خلافه.

(ش): الكلام يطلق لغة على الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء.

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم الذي هو المصدر. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة. وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد. وهل هو حقيقة فيهما، أو في الأول فقط، أو الثاني فقط؟ ثلاثة مذاهب للنحويين - وعلى الكلمة الواحدة كما في (الصحيح).

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها: أنه قول مفيد. فخرج به (القول) الخمسة الأول المذكورة. وبـ (المفيد) الكلمة، وبعض الثرغيات وهو الذي لا يفيد.

والمراد بـ (المفيد) ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه. وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع، أو هما؟ أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضاً.

والمراد بـ (حسن الشكوت عليه): ألا يكون محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضطره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها.

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك فلا يستوى نحو: السماء فوق الأرض، والنار حارة، وتكلم رجل - كلاماً.

والثاني: لا. وصححه أبو حيان. قال: وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً. ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف. ذكره أبو حيان في (تذكرته)^(١).

وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، وخلاق، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي - كلاماً، وعلى هذا يزداد في الحد: (مقصود).

والثاني: لا، وصححه أبو حيان.

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان:

أحدهما: نعم، فلو اضطلّح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً، والآخر فاعلاً. أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسمّ ذلك كلاماً. وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحداً. وعلى هذا يزداد في الحد: (من ناطق واحد).

والثاني: لا، وصححه ابن مالك وأبو حيان، كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطّاً.

وقال ابن أم قاسم^(٢) صدور الكلام من ناطقين لا يتصور لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى فكأنها مقدّرة في كلامه. وهذا معنى قولي: «وأشكل تصوير خلافه».

(تنبيه): تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه.

وقد بالغ الخفاجي^(٣) في إنكار ذلك عليهم، فقال في كتابه (سير الفصاحة)^(٤): «الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ومَن تَصِيحُ منه أو من قبيله الإفادة».

قال: وإنما شرطنا الانتظام، لأنه لو أتى بحرف، ومضى زمان وأتى بحرف، لم يصح وصف فعله بأنه كلام.

(١) هو كتاب «التذكرة في المربية» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٩٣) وقال: «في أربع مجلدات كبار». كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه كتاب كبير، فقال في البحر المحيط (١/٢٨٨ و ٤٤٨/٢): «كتابنا الكبير الذي سميته بالتذكرة». والتذكرة من الكتب المفقودة.

(٢) هو الحسن بن قاسم المرادي، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. له «سر الفصاحة في اللغة» وديوان شعره (هدية العارفين: ١/٤٥٢)، وكشف الظنون: ص ٩٨٨.

(٤) «سر الفصاحة في اللغة». انظر كشف الظنون (ص ٩٨٨).

وذكرنا الحروف المعقولة، لأن أصوات الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف، لكنها لا تتميزّ وتميّزها.

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصخّ منه أو من قبيله الإفادة، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاماً.

وقولنا: (القبيل) دون الشخص، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإن لم تصخّ منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصخّ من قبيله، وليس كذلك الطائر. ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمّل، ومستعمل.

فالمهمّل: ما لم يُوضّع لشيء من المعاني. والمستعمل: هو الموضوع لمعنى له فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلام - لم يكونوا قسموه على قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً. على أن الكلام إنما يفيد بالمواضع، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً.

وقد تصدّى أبو طالب العبدى^(١) في (شرح الإيضاح)^(٢) لِنَصْرِ مذهب النحويين في ذلك. وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد ما تقلّ فائدته: هذا ليس بكلام، ويقول سيبويه: إن الكلام إنما يقع على الجمل، وقوّزه بأنه اسم لمصدر ونائب عنه. وذلك المصدر - وهو التكليم - موضوع للمبالغة والتكثير، لأن فعله: (كَلَمَ) دالٌّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه، وجب أن يراد به التكثير، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

قال: ولا حجة له في ذلك، وأمّا قولهم لقليل الفائدة: ليس بكلام، فمن باب المجاز والمبالغة، كقولك للبلبد: ليس بإنسان.

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة، لأن الخصم قال: نعم، يمكن أن يقال: إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفدّ، لأن ذلك على سبيل التحقيق، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ (ضرب) أفعلاً. ولو عدّلنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث. اهـ.

(١) هو أحمد بن بكر، وقد نقلت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) كتاب «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي (توفي ٣٧٧)، وهو كتاب متوسط مشتمل على ١٩٦ باباً، منها ١٦٦ باباً في النحو، والباقي في التصريف. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ٢١١ - ٢١٣).

وقال ابن جني^(١) في الخصائص^(٢): فإن قيل: لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه، وعلى الجملة الثامنة دون غيرها؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجزء السماع؟ قيل: لا، بل الاشتقاق قضى به دون مجزء السماع، لأن الكلام مأخوذ من الكَلَم، وهو الجَزَع والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتأَم المفهوم دون غيره. قال: وَمِمَّا يُؤْنَسُكَ بذلك أَنَّ العرب لَمَّا أرادت الآحاد من ذلك خصته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: كلمة، ثم قال في آخر كلامه^(٣):

١٤- وَلِكُلِّ قَوْمٍ مُنَّةٌ وَإِمَامُهَا

[الكلام في الإسماد]

(ص): ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طلحة^(٤)، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسي ولا فعل وحرف خلافاً للشلويين^(٥)، بل في اسمين، واسم وفعل.

(١) ابن جني: هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلية. كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الموصلية. توفي ابن جني في بغداد سنة ٧٩٢ هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الخصائص في النحو، وسر الصناعة وشرحه، وشرح الفصيح للعلب، والمقتضب من كلام العرب، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٦٥٢/١).

(٢) كتابه «الخصائص» من أشهر كتبه، قال السيوطي في اقتراحه: «وضعه في أصول النحو وجدله؛ ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى» فلخص منه الاقتراح وضم إليه فوائد. واختصره أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلية المتوفى سنة ٦٥١ هـ. ولموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي حاشية على الخصائص المذكورة. انظر كشف الظنون (ص ٧٠٦).

(٣) انظر الخصائص (٢١/١) وقد نقله بصرف.

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلية المتوفى سنة ٦١٨ هـ. كان يميل إلى منهج ابن الطراوة.

(٥) الشلويين: هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ويعرف بالشلويين الصغير، وبالشلويين الصغير. توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات سيويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٣٨/١١)، وبغية الرعاة للسيوطي (ص ٧٩، ٨٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)، وهدية العارفين (١٢٧/٢). وهناك أيضاً نحوي آخر يعرف بالشلوبي (نسبة إلى شلونية من قرى إشبيلية)، وهو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي الإشبيلية، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ. من تصانيفه: كتاب في النحو سماه التوطئة، كتاب القوانين، تعلية على شرح فخر الدين الرازي للمفصل للزمخشري، تعلية على كتاب سيويه، وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٣١٦/٧)، ووفيات الأعيان (٤٨٢/١)، وإنباه الرواة (٢/٣٣٢-٣٣٣=

(ش): الضمير عائد إلى الكلام، أو إلى الإفادة.

والحاصل: أنَّ الكلام لا يتأني إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأني من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طَرَفَيْن: مسند، ومسند إليه.

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه. والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما.

فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه.

وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً، والاسم مُسنداً إليه.

والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما.

والاسم مع الحرف، إما أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه.

والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند.

والكلمة لا إسناد فيها بالكُلِّيَّة، وزعم ابن طلحة: أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام، كـ (نعم)، و (لا) في الجواب.

وَرُدَّ بأن الكلام هو الجملة المقطرة بعدها.

وزعم أبو علي الفارسي: أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو: يا زيد. وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي).

وزعم بعضهم: أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو: ما قام، بناءً على أن الضمير المستتر لا يُعَدُّ كلمة.

[أقسام الكلام]

(ص): وهو خبرٌ إن احتمل الصِّدْق والكذب، وإلا فإِنْشاء، والأصح انحصاره فيهما.

(ش): اختلف الناس في أقسام الكلام:

فالحذائق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة، على انحصاره في الخبر والإنشاء. وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء.

قالوا: لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا؛ الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطَّلَب.

= (٣٣٥)، وبنية الرواة (ص ٣٦٤)، وشذوحت الذهب (٥/٢٣٢، ٢٣٣)، ومرة الجنان (٤/١١٣، ١١٤)، وكشف الظنون (ص ٥٠٨، ١٤٢٨، ١٧٧٤، ١٨٠٠).

والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء، وأن معنى (اضرب) مثلاً، وهو طَلَبَ الضَّرْبَ مقترنٌ بلفظه، وأما الضَّرْبَ الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلقٌ بالطلب، لا نفسه.

وقال قُطْرُب^(١): أقسام الكلام أربعة: خبر، واستخبار - وهو الاستفهام - وطلب، ونداء. فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب.

وضَعَفَ بأن (الاستخبار) داخل تحتها أيضاً، وبأن نحو: بَعَثَ واشترى، خارج منه.

وقال بعضهم: خمسة: خبر، وأمر، وتصريح، وطلب، ونداء.

وقال الأخفش: ستة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ونداء، وتمنّ.

وقال بعضهم: عشرة: نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، وَوَضَعَ، وشكّ، واستفهام.

وقال بعضهم: تسعة: بإسقاط الاستفهام، لدخوله في المسألة.

وقال بعضهم: ثمانية: بإسقاط التشفع، لدخوله فيها.

وقال بعضهم: سبعة: بإسقاط الشكّ، لأنه من قسم الخبر.

وقال بعضهم: ستة عشر: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، وطلب، وجحود، وتمنّ،

وإغلاظ، وتلّهف، واختيار، وقَسَمَ، وتشبيه، ومجازاة، ودعاء، وتعجب، واستثناء.

والتحقيق: انحصاره في القسمين الأولين، ورجوع بقية المذكورات إليهما.

الكلم

(ص): والكَلِم: المركّب من ثلاث، وإن لم يُعَدَّ؛ وهو اسم جنس لـ (كلمة) لا جمع كثرة، ولا قلة. ولا شرطه تعدّد الأنواع خلافاً لزاعميها.

(ش): الكلم: القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعداً، أفاد أم لا.

فهو أخصّ من الكلام، لأنه يكون بالتركيب من ثلاث - وأعم منه، لعدم اشتراط

الفائدة.

(١) قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري. لغوي نحوي، أخذ النحو عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، وأخذ عن النظام المتكلم المعتزلي. وكان يعلم أولاد أبي دلف العجلي. توفي ببغداد سنة ٢٠٦ هـ. من قصائده الكثيرة: معاني القرآن، العلل في النحو، الاشتقاق المصنف الغريب في اللغة، والرد على الملحدين في مشابه القرآن. انظر تاريخ بغداد (٢٩٨/٣، ٢٩٩)، وفيات الأعيان (٦٢٥/١، ٦٢٦)، معجم الأدباء (٥٢/١٩ - ٥٤)، شذرات الذهب (١٥/٢، ١٦)، بغية الوعاة (ص ١٠٤)، هدية العارفين (٩/٢).

والكلام عكسه، فيتأتى اجتماعهما في: قد قام زيد، وارتفاعهما في: إن قام، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم، وعكسه في إن قام زيد. وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة، أو لا، فتكون من نوع أو من نوعين؟ ذكر ابن النحاس^(١) فيه خلافاً، والصحيح عدم الاشتراط. والصحيح أنه اسم جنس للكلمة ككُتْمَر وتَمْرَة، لا جمع كثرة ولا قِلَة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأنه لم يتغير فيه نظم واحده^(٢)، ذكر ذلك ابن الصائع^(٣) في شرح الألفية، وابن فلاح^(٤) في مُغْنِيهِ^(٥).

قال ابن الخشاب^(٦): ولا يطلق الكَلِم على المركَّب من كلمتين إلاَّ عند من يجوز إطلاق اسم الجمع على اثنين.

وفي (شرح التسهيل) لناظر الجيش^(٧): اختلف النحاة في الكلم: فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارسي وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس لها، ثم اختلفوا على مذاهب:

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النحوي المعروف بابن النحاس بهاء الدين أبو عبدالله الحلبي. ولد سنة ٦٢٧، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ. له: شرح المقدمة للمبرد في النحو، وشرح كتاب المغرب. انظر هدية العارفين (١٣٩/٢).

(٢) أي مفردة.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن الصائع الزمردني الحنفي المتوفى بمصر سنة ٥٧٧ هـ. من تصانيفه: شرح الألفية لابن مالك في النحو، تذكرة في النحو، تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الرد لمغني اللبيب، الرقم في شرح قصيدة البردة، وغيرها. (هدية العارفين: ٩٩/٢).

(٤) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليميني النحوي الشهير بابن فلاح، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. له: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (هدية العارفين: ٤٧٤/٢).

(٥) «المغني في النحو» فرغ من تصنيفه في المحرم من سنة ٦٧٢ هـ. قاله حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٧٥١).

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد البغدادي المحدث اللغوي المعروف بابن الخشاب. كان يؤدب أولاد الخليفة. توفي سنة ٥٦٠ هـ. من تصانيفه: حاشية على درة الغواص للحريري، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الرد على تهذيب الإصلاص للتبريزي، الرد على الحريري في مقاماته، شرح المقامات المذكورة، شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو، اللامع في النحو، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (٤٥٦/١).

(٧) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ. صنف شرح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. (هدية العارفين: ١٦٩/٢).

أحدها: وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا فسد به ما دونها جمع بألف وتاء.

والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل.

والثالث: أنه لا يقع على أبل من ثلاث. وعليه ابن مالك.

الجملة

(ص): والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصح أهم، لعدم شرط الإفادة، فإن صُدِّرت باسم فاسمية، أو فعل ففعليّة، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة، وإن تقدمها حرف.

والعمرة بصدر الأصل. واسميّة الصّدر فعلية العَجَز ذات وجهين، وتسمّى الكبرى إن كان خبرها جملة، والصغرى إن كانت خبراً. ولَمَّا بينهما اعتباران.

(ش): ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزّمخشري^(١) في (المفصل)^(٢)، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمى الجملة^(٣).

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، قال ابن هشام في (المغني)^(٤): ولهذا تسمّهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً^(٥).

وعلى هذا فحدّ الجملة: القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيّجي^(٦) في

(١) هو العلامة جارا لله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

(٢) (المفصل في النحو) للعلامة الزّمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. بدأ بتأليفه في أول شهر رمضان سنة ٥١٣، وأتمه في غرة المحرم سنة ٥١٤ هـ. ثم اختصره وسماه «الأنموذج». وللمفصل شروح كثيرة انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٧٤ - ١٧٧٧).

(٣) انظر شرح المفصل (١٨/١).

(٤) «معني اللبيب عن كتب الأعريب» في النحو لابن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ. قال حاجي خليفة: «صنف هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، ومما حقه على وضعه أنه لما أنشأ فيه الإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقمه عند أولي الألباب، فجعله متحصراً في ثمانية أبواب» قال: «وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان، اشتهر في حياته وأقبل عليه الناس». وعلى هذا الكتاب شروح وتعليقات وحواشي عديدة؛ انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٥٢ - ١٧٥٤).

(٥) انظر معني اللبيب (٤٢/٢).

(٦) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبد الله الرومي الحنفي، برغموي الأصل مصري المولد والوفاء، المشهور بالكافيّجي (أو الكافيّجي). ولد سنة ٧٨٨، وتوفي سنة ٨٧٩. له مصنفات عديدة، انظرها في هدية العارفين (٢/٢٠٨، ٢٠٩).

(شرح القواعد)^(١)، ثم اختار: (الترادف) قال: لأننا نعلم بالضرورة أنَّ كلَّ مركَّب لا يطلق عليه الجملة. وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال: وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي، لأنَّ كلَّ منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين^(٢) نظراً إلى أنهم كانوا كذلك. اهـ.

وتنقسم الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية:

فالاسمية: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق.

والفعلية: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائماً، وظلنته قائماً، ويقوم، وقم.

والظرفية: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدّرت زيدا فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف^(٣)، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

وزاد الزمخشري وغيره في الجمل: الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عبثة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقام الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً، اسمية. ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وهلاً قمت، فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل. فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: ﴿فَمَرِيقًا كَذِبْتُمْ وَمَرْيَقًا تَقْتُلُونَ﴾^(٤) [البقرة: ٨٧]. ونحو ﴿هَآؤُا هَآؤُا كَذِبْتُمْ أَلَلَّهُ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] فعلية، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير.

وكذا الجملة من نحو: يا عبدالله، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَاجِرُهُ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَقْتَنُ﴾ [الليل: ١] لأن صدرها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدا، وإن استجارك أحد، وخلّق الأنعام، وأقسم بالليل.

وقد تكون الجملة ذات وجهين، وهي اسمية الصدر، فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه.

(١) هو كتاب: «شرح الإعراب عن قواعد الأعراب» شرح فيه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام. وهو من أحسن الشروح كما قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٤).

(٢) يشير إلى قوله تعالى في الآية ٦ من سورة النساء: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

(٣) لأنها تكون حينئذ جملة فعلية، والظرف متعلّق بالفعل.

(٤) كانت في الأصل: «مَرِيقًا كَلْبْتُمْ» فأنبتنا نصّ الآية الكريمة.

قال ابن هشام^(١): وينبغي أن يزداد عكس ذلك نحو: ظننت زيدا أبوه قائم.

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى:

فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام.

القول

(ص): والقول لفظ دلّ على معنى، فيعم الثلاثة، قيل: والمهمل.

وليس مجازاً في غير الكلمة، ولا خاصاً بالمركب، ولا المفيد خلافاً لزاعميها.

(ش): القول: هو اللفظ الدالّ على معنى.

ف «اللفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل، لآثمة الصوت المعتمد على مقطع.

و «الدالّ» على معنى: فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بديلياً، أي: أنه يصدق على كل منها أنه (قول) إطلاقاً حقيقياً، وقيل: إنه حقيقة في المفرد، وإطلاقاً على المركب مجاز، وعليه ابن مُطَّع^(٢).

وقيل: حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا؟ وإطلاقه على المفرد مجاز.

وقيل: حقيقة في المركب المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجويني^(٣) في تفسيره^(٤).

(١) في مغني اللبيب (٤٥/٢) ولفظه: «كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه».

(٢) هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد التور الزواوي الأصل المصري المولد والدار، الفقيه النحوي الحنفي الشهير بابن معط. ولد سنة ٥٦٤ هـ، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ. صنف الدرّة الألفية في علم العربية في النحو، حواشي على أصول ابن السراج، شرح أبيات كتاب سيويه، وغيرها. انظر هدية العارفين (٥٢٣/٢). وكانت في الأصل: «ابن معطي» بإثبات الياء، والأشهر ما أثبتناه. وستبها حشما ترد فيما يلي بدون الياء.

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيويه أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى ببنسابلور سنة ٤٣٨ هـ. له من الكتب: التيسرة في الوسوسة من العبادات، التذكرة في الفروع، تفسير القرآن، الجمع والفرق، =

وقيل: إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ، حكاه أبو حيان^(١) في باب (ظن) من (شرح التسهيل)، وجزم به أبو البقاء^(٢) في (اللباب). أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز إجماعاً.

= سلسلة في الفروع المختصر في مختصر المختصر للمزني في الفروع، المحيط في الفروع، موقف الإمام والمأموم، وكتاب الفروق. (هدية المارفين: ٤٥١/١).

(٤) تفسير الجويني: قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٤٤٦): «هو كبير، فسر فيه كل آية بعشرة أوجه. قال الداودي المالكي في طبقات المفسرين: يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية».

(١) أبو حيان الأنلسي، تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين المكي الأصل البغدادي المولد والدار، الحنبلي القادري. ولد سنة ٥٣٨ هـ، وتوفي سنة ٦١٦ هـ. له مصنفات عديدة، منها: اللباب في علل البناء والإعراب. (هدية المارفين: ٤٥٩/١).

الإعراب

(ص): الإعراب .

(ش): أي هذا بحثه . وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعاني:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»^(١).

والإجالة: عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.

والتحسين: أعربت الشيء: حسنته .

والتغيير: عربت المعدة، وأعربها الله: غيَّرها.

وإزالة الفساد: أعربت الشيء: أزلت عَرَبَهُ، أي: فساده.

ويتعدى الأول بـ (عن)، والباقي بالهمزة .

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو وُلد له ولد عَرَبِيّ اللون، أو تكلم بالفحش، أو أعطى العربون.

فهذه عشرة معانٍ . والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة - كما ستعرفه - ويصح أن يكون من الخمسة بعده .

(ص): قال الجمهور: لفظي: فهو أثر يجلبه العامل، ظاهراً أو مُقَدَّرًا قيل: أو منويّ وخص المَقْدَرُ بما ألفه منقلبة، والمنوي بغيره .

وقيل: معنوي، فهو التغيير لعامل لفظاً، أو تقديرًا، قيل: أو محلاً في المبني .

(ش): اختلف: هل الإعراب لفظي، أو معنوي؟

(١) تمام الحديث: «الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبَكْرُ رَضَاهَا صَمْتُهَا». رواه ابن ماجة في النكاح باب ١١، وأحمد في مستدركه (١٩٢/٤).

على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف^(١) والشَّوَيْبِيُّ وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين.

وحده على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في محل الإعراب، وهو الآخر كما سيأتي، والمراد به (الأثر): الحركة، والحرف، والسكون، والحذف. وبـ (المقدر): ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي.

وقولنا: (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتياع نحو: «الحمد لله»، ومن حركة البناء، وسائر الحركات.

فإن قلت: قَلِمَ لَمْ تَرُدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور)؟ قلت: قد صرح هو في (شرحه)^(٢) بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرِزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة.

وقد ذكرته بعد ذلك مفصلاً من الحدّ فهو أَقْعَدُ، لِثَلَا يَتَوَهَّم كونه من تمامه، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر، كما سيأتي.

وذهب الأعلام^(٣) وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان.

وعلى هذا فحله: التغيير لعامل لفظاً أو تقديرأ^(٤).

واستدل لصحة الأول^(٥) بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعَمْرُكَ)

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣ هـ، وقيل سنة ٦٠٩ هـ. له من الكتب: تربة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، الرد على أبي زيد السهيلي، شرح الجمل للزجاجي في النحو، مفتاح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لسيبويه في النحو. (هدية العارفين: ١/ ٧٠٤).

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٣٤). وكتاب شذور الذهب لابن هشام كتاب جليل القدر معول عليه في العربية، وله عليه شرح، وعليه حاشية مسماة شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي المتوفى سنة ٨٣٦ هـ، وعلى هذا الشرح حاشية كتبها جلال الدين السيوطي. وهناك شروح أخرى على الشذور انظرها في كشف الظنون (ص ١٠٢٩، ١٠٣٠).

(٣) الأعلام: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري الأندلسي المالكي، المعروف بالأعلام. ولد سنة ٤١٠ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. له من التأليف: شرح أبيات الجمل الكبيرة للزجاجي في النحو، شرح الجمل المذكورة، شرح الحماسة، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. (هدية العارفين: ٥٥١/٢).

(٤) أي تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديرأ.

(٥) أي أن حدّ الإعراب على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجعله العامل في محل الإعراب.

ونصب (شُبْحَانَ الله) و (رُؤْيُكَ)، وجرّ (الكَلَام) و (عِزِّط) من ذي الكَلَام^(١)، وأمّ عِزِّط^(٢)، فلا يصح قولٌ مَنْ جعله تغييراً.

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب. وُرِدَ بأن الأول مجاز. والثاني يردّ عليه المبنيّ على حركة فانه كذلك.

واستدلّ للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضاف إليه^(٣) في قولهم: حركات الإعراب. وأجيب بأنها بيانية. وبأنها توجد في المبني. وأجيب بأنها غيرها. وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب. وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به. وبأن السكون ليس بأثر. وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة، وحذفها. وبأن فيه تخصيصاً للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف.

وقسمه بعضهم: إلى ظاهر، ومقدّر، ومنويّ. وخصّ المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو: ملهى. والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو: حُبلى وأرطى^(٤). وبغير الألف كغلايى.

وكذلك تقسيم التغير إلى لفظي، وتقديريّ هو المشهور.

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظي وتقديريّ ومحليّ. وفسر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

(ص): ومحلّه آخر الكلمة، أو ما نُزِلَ منزلته.

(ش): المراد بآخر الكلمة نحو: الدّالّ من زيد، والميم من يقوم. وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون، وحذفها، وليست هي آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر، بل المضمر الذي هو الفاعل، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وكلّنا اثنا

(١) ذو الكَلَام: ملك حميريّ من ملوك اليمن. سمي ذا الكَلَام لأنهم تكلموا على يديه، أي تجمعوا. (لسان العرب: مادة كلع).

(٢) أمّ عِزِّط وأمّ العِزِّط: العقرب. (لسان العرب: ٧/ ٣٥٠ - مادة عرط).

(٣) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

(٤) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، شبيه بالفصا ينبت عصياً من أصل واحد يطول قدر قامة وله نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة. واحلته أرطاة. (لسان العرب: ٧/ ٢٥٤ - مادة أرط).

عشر، والثاني عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، قال ابن جني في (الخاطريات)^(١):
لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

وقال ابن هشام: الذي يظهر في الجواب أن (عشر) حالٌ محلّ النون، والنون بمنزلة التنوين.

تنبيه: يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبني لا حَرْفَ إعراب له. قال ابن يعيش^(٢): وربما سمي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان محلّ الإعراب.

(ص): والصحيح أنه زائد على ماهية، ومقارنٌ الوُضْع.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الإعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان، وذكر ابن مالك أنه جزء منها، وبعضها، ووقاه أبو حيان.

الثانية: ذكر الزجاجي في (أسرار النحو)^(٣): أن الكلام سابق الإعراب في المرتبة. وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُؤَرَّب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت، أو نطقت به مُعَرَّباً في أول تَبَلُّل ألسنتها؟ ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام، كتقدّم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله؟ خلاف للنحاة. وفي (اللباب)^(٤) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني، لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدَّ أن يعرض فيه لبس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام.

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٦٩٩) باسم: «الخاطريات».

(٢) انظر شرح المفصل (٥١/١). وابن يعيش: هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن علي الأسدي الموصلية الأمل الحلبي المولود والدار الشهير بابن الصانع النحوي. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ بحلب. من تأليفه: شرح المفصل للزمخشري، شرح تصريف الملوكي، وحاشية على تصريف المعزي لابن جني. (هدية العارفين: ٥٤٨/٢).

(٣) سماء حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٠): «الإيضاح في النحو»، وسماء السيوطي في الأشباه والنظائر (٦/١): «إيضاح علل النحو» وسماء أيضاً (٨٥/١): «إيضاح أسرار النحو»، وسماء في البغية (٧٦/٢): «الإيضاح». وكلها مسميات مختلفة لكتاب واحد لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ.

(٤) «اللباب في علل البناء والإعراب» تقدم الكلام عليه. راجع القهارس العامة.

(ص): وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما.

(ش): مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فَرَعَ في الأفعال، لأن الاسم يَقْبَلُ بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللَّبْسُ بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يَفْرَضُ، لاختلاف صَيَغِهِ باختلاف المعاني.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللَّبْسَ الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، بالنصب نَهَى عن الجمع بينهما، وبالجزم نَهَى عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول، وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له، لا بذاته، فهو فرع. وهذا هو القول الثاني المطوي في (المتن)^(١).

قال في (الارتشاف)^(٢): وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة.

(١) أي قوله في المتن فيما سبق: «وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما» ولم ينص على الثاني، وهو هذا القول المذكور هنا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

(٢) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

البناء

(ص): والبناء ضِدُّه.

(ش): البناء ضِدُّ الإعراب، فعلى القول بأنه (لفظي) يُحَدُّ - كما أفصح به في التسهيل^(١) - بأنه ما جيء به، لا لبيان مقتضي عامل من حركة، أو حرف، أو سكون أو حذف.

وعلى أنه (معنوي) يُحَدُّ كما قال ابن جني في (الخصائص)^(٢): بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سمي بناءً، للزومه طريقة واحدة، كلزوم البناء موضعه. وينقسم أيضاً إلى ظاهر، كـ (اضرب) و (ضرب)، وإلى مقدّر، كـ (عُد) أو (ؤد) أمراً.

ومحله آخر الكلمة كما مثل. ولا يكون فيما نزل منزله - فيما أعلم. وهو فرع في الأسماء. وقيل: في الأفعال. وقيل: فيهما.

[المبني]

(ص): والمبني: الحروف، والماضي، وكذا الأمر خلافاً للكوفية. والاسم؛ قيل: إن أشبه الفعل المبني. وقيل: إن لم يرتّب. وقيل: إن تضمّن معنى الحرف. وقيل: أو وقع موقع مبني، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه. وقيل: أو كثرت علل منع الصرف.

والمختار وفقاً لابن مالك، وأبي الفتح، وأبي البقاء: إن أشبه الحرف بلا معارض.

(ش): هذا حصر للمبنيات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضي، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما.

(١) انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (ص ١٠).

(٢) انظر الخصائص (١/٣٧).

فإن قيل: قد يحصل الإلباس في بعض الحروف. ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتان واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي.

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي)، ووقوع (لام الأمر) ابتداءً، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناهية أتى بغيرها من حروف النفي نحو: (ما).

وأما الأمر فالبصرية على بناءه. والكوفية على إعرابه.

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً، أو لا؟ فعلى الأول: هو معرب، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه. وعلى الثاني: هو مبني، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لإعرابه. وربما علّل الكوفية ذلك: بأنه مقتطع من المضارع، فأعرب كأصله.

والبصرية: لا يرون ذلك، بل يقولون: إنه أصل برأسه - كما تقدم. فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين، وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب (السلسلة)^(١) الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني^(٢) في الفقه، ولسلسلة الذهب^(٣) للزرکشي^(٤) في الأصول.

والاسم بعضه مبني قطعاً. ثم اختلف في سبب البناء. هل هو شيء واحد أو أكثر؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني: فمنهم من قال: من أسبابه شَبَهُ الفعل المبني، ومثله: بـ (نزول) و (هيهات) فإنهما بُنِيَا، لشبههما بـ (أَنْزَلَ) و (بَعْدَ) في المعنى.

ورَدَّ هذا - (طرداً)^(٥) - بلزوم بناء (سقياً) لك، و (خرباً) زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، و (عكساً)^(٦) بلزوم إعراب (أَفْ) و (أَوْه)، لأنهما بمعنى: (أَنْصَجِرْ) و (أَتَوَجَّعِ) الْمُعْزَيْنِ.

(١) اسمه الكامل: «السلسلة الموشحة في العلوم العربية». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٢) هو «سلسلة الواصل» في فروع الشافعية، للشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ. وإنما سماه بذلك لأنه يبني فيه مسألة على مسألة ثم يبني المبني عليها على الأخرى. انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٣) «سلسلة الذهب» في الأصول، قال فيه: «فهذا كتاب أذكر فيه مسائل من أصول الفقه بديعة المثال، منها ما تفرع على قواعد منهم مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية نقحها الفكر وحررها... إلخ». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٤) هو بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ. انظر هدية العارفين (١٧٤/٢)، وكشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٥) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت (التعريفات للجرجاني: ص ١٤١).

(٦) العكس: هو التلازم في الانتفاء، بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود؛ وقيل: العكس عدم =

ومنه من قال: من أسبابه: عدم التركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركّب، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية.

وقيل: أسباب البناء: تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط، والاستفهام. ووقوعه موقع المبني كـ (نزل) الواقع موقع (انزل)، و (يازيد) الواقع موقع كاف الخطاب. ومضارعه لما وقع موقع المبني كـ تعلم المؤنث المعدول كـ (حذام) فإنه ضارع (نَزَل) الواقع موقع (انزل) في العدل والتعريف. وإضافته إلى مبني كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضي. وزاد بعضهم: أن تكثر علل منع الصرف. قال ابن جني في (الخصائص): ذهب بعضهم: إلى أنه إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً، لأنه ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه، فإنّ ثمّ العلمية والتأنيث، والعدل عن حاذمة، وقاطمة.

قال: وما ذكره فاسد، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير.

وقوله: ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، متنوع. وتمثله بباب حذا. مردود، فإن سبب البناء فيه شبهه بذكره ونزله.

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، ولم يثن، وذلك: (أذربيجان) فإن فيه العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون هـ كلام ابن جني.

والذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيويه وصرح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه، وكذلك أبو البقاء في (التلخيص)^(١) ثم رأيت أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار^(٢) وعبارته: وأما ما بني من الأسماء، فإنما بني لشبهه بالحرف، ثم حكى

= الحكم لعدم العلة. والعكس في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن تعليق تقييد الحكم المذكور بتقييد علته المذكورة رداً إلى أصل آخر، كقولنا: ما يلزم بالنون يلزم بالشروع كالحج، وعكسه ما لم يلزم بالنون لم يلزم بالشروع؛ فيكون العكس على هذا ضد الطرد. (التعريفات للجرجاني: ص ١٥٣).

(١) التلخيص في النحو: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وعليه شرح لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، وشرح للفاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن إبراهيم الكنتاني البليسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٨٧).

(٢) أكمل الدين العطار: هو محمد بن محمود بن كمال الدين أحمد البابرّي أكمل الدين المصري الفقيه الحنفي. ولد سنة ٧١٢ هـ، وتوفي سنة ٧٨٦ هـ. له من التصانيف: الإرشاد في شرح الفقه الأكبر لأبي =

كلامهم في البناء للخروج عن النظائر، وللقوع موقع الأمر، ثم قال: وهذا إنما هو على وجه التقريب، والصحيح: أن كل اسم يُبنى، فإنما بني لشبهه بالحروف.

وهذا الشَّبه على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي نحو (كم)، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين.

والمعنوي: أن يتضمَّن معنى الحرف، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده. وهذا مذهب الخُذَّاق من النحويين. أهـ كلامه بحروفه.

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له، وذلك كـ (أي) شرطاً واستفهاماً وموصولة، فإنها معرّبة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، لكن عارض هذا الشَّبه لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة.

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُنْ)، فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فيها، فإنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي مبنية.

وقال بعضهم: إنما أعريت (أي) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبتئات الإعراب كما صَحَّحُوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التصحيح. وبذلك جزم ابن الأنباري^(١) في كتابه (لَمَعُ الأدلة)^(٢).

[شَبَّهَ الحرف]

(ص): في وَضَعَهُ على حرف أو حرفين. و (أب) ونحوه ثلاثي. و (مع) لزمت الإضافة. وقيل: أصلها: (مَعَي).

= حنيفة، الأنوار في شرح المنار للنسفي، تفسير القرآن، التقرير في شرح أصول البزدوي، شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وغيرها. انظر هدية العارفين (١٧١/٢).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري البندادي الشافعي. ولد سنة ٥١٣، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ. له أكثر من سبعين تصنيفاً ذكرها إسماعيل باشا البندادي في هدية العارفين (٥١٩/١، ٥٢٠).

(٢) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٥٦٤) باسم: «لمعة الأدلة في أصول النحو» وقال: رتبته على ثلاثين فصلاً. وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الجامعة السورية بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني بعنوان: «الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة».

ومعناه - ولو لم يوضع - كالإشارة، وذان، وتان للتثنية. واستعماله بأن ينوب عن الفعل، ولا يتأثر كأسماء الأفعال، وقيل: هي منصوبة بمضمر. وقيل: هي مبتدآت: فلتضمّنها لام الأمر، وحمل الباقي. واقتضاه بتأصل كموصول. وإعماله كأوائل السور. ولفظه كـ(حاشا). وعلة المضمر المعنوي. أو الافتقار. أو الوضع في كثير. أو استغناؤه باختلاف صيغه. احتمالات.

(ش): الوجوه المعتمدة في شبه الحرف ستة:

أحدها: (الوضعي) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يتبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختصر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلا لم يكن للمدول عنها إليها فائدة.

فإن أورد على ذلك نحو: (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (قَم) و (ذِي) و (يَد) و (دَم) فإنها معربة مع كونها على حرفين. فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها^(١)، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارئ.

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح - كما سيأتي في الظروف - فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشبه - كما تقدّم في (أَي) - وقيل: إنها ثلاثية الوضع، وأن أصلها: (مَعَي) فحذفت لامها اعتباراً، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال، فيقال: مَعَاً.

تنبيه: قال أبو حيان: لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك^(٢). وقال ابن الصائغ^(٣): قال سيبويه^(٤) في باب التسمية: إذا سميت بياء (اضرب) قلت: (أَبْ) باجتلاب

(١) أي لام 'فعل' فـ 'أب' أصلها 'أَبْرَء' حذفت واوها. وهكذا أيضاً في البواقي.

(٢) لم نترجم لابن مالك فيما سبق فنستلذك ترجمته هنا. وهو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي. ولد سنة ٦٠٠، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

(٣) ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي؛ تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٤) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب. توفي بمدينة ساوة سنة ١٧٧ هـ. انظر هدية العارفين (١/ ٨٠٢).

هزمة الوصل، وبالإعراب. قال ابن هشام^(١): وهذا ينبغي اعتبار الشبه الوضعي.

الثاني: (المعنوي) بأن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تكون للحرف، سواءً وُضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط، أم لم يوضع كأسماء الإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه، وهو الإشارة، لأنه كالتنبيه، والتشبيه، والمخاطب، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل.

واعترضه الشيخ سعد الدين^(٢) بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يُشار بها إلى معهود ذهنياً وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفاً. غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية.

فإن أورد على هذا الشبه ثنية اسم الإشارة، فإنها معربة بالألف رفعاً، والياء نصباً وجزراً، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبه بالثنية التي هي من خصائص الأسماء.

الثالث: (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أي عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً، ولا محلاً، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هي بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهي: (إنّ) وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل، ولا تتأثر بالعوامل. وهذا على مذهب من

(١) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام. ولد سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٦٣ هـ. من مصنفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب وشرحها، شرح التسهيل، قطر الندى وبل الصدى وشرحها، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٤٦٥). وهناك نحوي آخر معروف بابن هشام، وهو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي أبو عبدالله النحوي المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي. توفي سنة ٦٤٦ هـ. له: الإنصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، الاقتراح في تلخيص الإيضاح لأبي علي الفارسي، التقييد على الممتع لابن عصفور في التصريف، شرح ألفية ابن معط في النحو، غرر الصباح في شرح آيات الإيضاح، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب. (هدية العارفين: ٢/ ١٢٤).

(٢) هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني الحنفي الشهير بالتفنازاني. ولد سنة ٧٢٢ هـ، وتوفي بمصر سنة ٧٩٢ هـ. من تصانيفه: إرشاد الهادي في النحو، تركيب الجليل في النحو، التلويح في كشف حقائق التقييد في الأصول، تهذيب المنطق والكلام، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، وهو رأي الأخفش^(١). ونسبه في (الإيضاح)^(٢) للجمهور.

وفيها قولان آخران: أحدهما: أن محلّها نصب بأفعال مضمرة، وعليه المازني^(٣).

والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في: أقام الزيدان.

وعلى القولين إنما بُيِّنَتْ لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر، وحمل الباقي عليه طَرْدًا للباب.

واحترزنا بقولنا: (ولا يتأثر) من المصدر الواقع بدلًا من فعله نحو: ﴿فَقَرَّبَ إِلَيْهَا﴾ [محمد: ٤] فإنه ينبو عن الفعل، ويتأثر بالعوامل، فأعرب لعدم مشابهته للحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل.

الزابع: (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّ معناه كالموصولات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا، ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجمله، إلى صفتها، والفاعل للفعل، والمبتدأ للخبر. وإعراب اللذان واللتان لما تقدّم في ذان، وتان^(٤).

الخامس: (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السور، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة، ولا معمولة.

(١) هناك عدة نحويين معروفين بهذا اللقب، وأشهرهم اثنان: الأول هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢٢١ هـ. له من التصنيفات: كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب المسائل الصغير، كتاب المسائل الكبير، كتاب المقاييس، كتاب الوقف التام، معاني الشعر، معاني القرآن. والثاني: هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٣١٥ هـ. من تصنيفاته: كتاب الأنواء، كتاب الثنية والجمع، كتاب الجراد، كتاب المهلب، تفسير رسالة كتاب سيبويه، شرح سيبويه. انظر هدية العارفين (١/ ٣٨٨ و ٦٧٦).

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. من تصنيفاته: تفسير كتاب سيبويه في النحو، اللبّاح على الخليل من كتاب أبي عبيدة، علل النحو، كتاب الألف واللام، كتاب التصريف، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب ما يلحن فيه العامة. (هدية العارفين: ١/ ٢٣٤).

(٤) تقدم قريباً ص ٦٢.

وهذا على القول بأن أوائل السور لا محلّ لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه. وقيل: إنها في محل رفع على الابتداء، أو الخبر، أو نصب (قرأ)، أو (جؤ) قَسَمًا - وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة: كالف، باء، تاء، ثاء، جيم، وأسماء العدد: كواحد، اثنين، ثلاثة.

السادس: ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ. ومثلها (على) الاسميّة، و (كلّا) بمعنى: حقّاً ذكرهما ابن الحاجب.

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شَبَهاً فأكثر.

ومن ذلك المضمرات، فإن فيها الشبه المعنويّ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف.

والافتقاريّ، لأن كل ضمير يفترق إلى ما يفسّره.

والوضعيّ، إذ غالب الضمائر على حرف، أو حرفين، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد.

زاد ابن مالك في (التسهيل): و (الجموديّ)، فإنه عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف، وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة، ويمكن رجوعه إلى اللفظيّة بتكلف.

زاد أيضاً: و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، وذلك مغن عن الإعراب، لحصول الامتياز به.

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستة أيضاً.

وفي (أمالي ابن الحاجب)^(١): إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد، بخلاف منج الصرف، فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلّا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل - وإن كان نوعاً آخر - إلّا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

(١) «أمالي ابن الحاجب» طبع سنة ١٩٨٩ هـ، بدراسة وتحقيق فخر سليمان قدادة، وصدر عن دار الجيل بيروت ودار عمار في عمان. وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٦٢): «مجلد فيه تفسير بعض الآيات وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية التحقيق».

المُعَرَّبُ من الأسماء والأفعال

(ص): والمعرب اسم بخلاف ذلك. والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني. وقيل: إبهامه، وتخصيصه، قيل: ودخول اللام. قيل: وجزياته. فإن لحقته (نون) إناء بُني خلافاً لابن درستويه^(١).

أو تأكيد فتألفها الأصح إن بآشَرَتْ. لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه.

(ش): المعرب من الأسماء ما عَرِيَ من أسباب البناء السابقة. وهو كثير جداً.

قال ابن خروف^(٢): أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني.

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع، لكن اختلف في علة إعرابه.

فقال البصريون: إنما أعرب لمشابهة الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه يصلح للحال والاستقبال، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتذكير، ويتخصص بالتعريف. قيل: وفي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر.

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما حَصَصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جزياته على حركات اسم الفاعل وسكناته.

وقال الكوفيون: إنما أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. قال

(١) ابن درستويه: هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان القارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي. ولد سنة ٢٥٨ هـ، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ. له مصنفات عديدة، منها: احتجاج القراء، أدب الكاتب، الإرشاد في النحو، الأضداد في علم اللغة، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٤٤٦).

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي. تقلعت ترجمته؛ راجع القهارس العامة.

صاحب (البدیع)^(١): وذلك أنه يصلح للأزمة المختلفة: من الحال والاستقبال، والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غداً، ولم يضرب أمس كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية، والإضافة. وقال ابن مالك: بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يُميز بينها إلا الإعراب، كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً، قال: والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء، ومجازاة اسم الفاعل، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها. اهـ.

قال ابن هشام: وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون قبوله، ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلم وأدعى أن الإعراب بالشبه.

فإن لحقت المضارع نون إناث يُي. وَذُكِرَ له ثلاث علل:

الحمل على الماضي المتصل بها، ونقصان شبهه بالاسم، لأن النون من خصائص الأفعال، كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء. وترجّبه معها، لأن الفاعل كالجزم من فعله.

فإن قيل: فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف)، أو (واو) أو (ياء)، قيل: منع من ذلك شبهه بالمشئى والجمع.

وأدعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا خلاف في بناءه معها. وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم، ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحَة، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجه، وبقاء موجه دليل على بقاءه، فهو مقتر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

(١) «البدیع في النحو» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ، ذكره ابن هشام في المغني وسماه ابن الزكي، وقال: خالف فيه النحاة وأكثر أبو حيان من النقل عنه (كشف الظنون: ص ٢٣٦). و«البدیع في النحو» أيضاً لأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ. (إيضاح المكنون: ١/ ١٧٢). والأرجح أن مقصود السيوطي هنا من «صاحب البدیع» هو محمد بن مسعود الغزي.

وإن لحقته نون توكيد فأقول: أَصْحَها بناؤه - إن بَاشَرَتْ لتركبَ معها، وتَنَزَّلْه منزلة صدر المركب من عَجْزِه.

وإعرابه إن فصلت منه بألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة - ولو تقديراً - لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً، ويدلّ على إعرابه حيثل رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو: هل تَقَعْلُونُ، فإنه عند الوقف تحذف، وتردّ الواو والنون، فيقال: هل تَقَعْلُونُ، ولو كان مبنياً لم يختلف حالٌ وصلبه وَوَقْفِهِ.

والثاني: مبني مطلقاً، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله.

والثالث: الإعراب مطلقاً، كمثّل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْه في نون الإناث.

وإن لحقه حرف تنفيس وهو: السين وسوف، فالجمهور على إعرابه. وزعم ابن دُرُسْتَوَيْه أنه مبني، لأنه لا يوجد معه إلّا مضموماً، ولأنه صار به مستقبلاً، فأشبهه (الأمر).

وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم، إذ لا يدخلان عليه، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى، وبعضها للمضي فلا يجمع التنفيس الذي هو للاستقبال.

تنبيه: قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء، كما سيأتي في الجوازم.

(ص): وزعم الأخفش: بناء جمع المؤنث نصباً، وغير المنصرف جرّاً. والزّجّاج^(١): المثنى. وفي ما قبل التركيب. ثالثها المختار وفاقاً لأبي حيان: وَاسِطَةٌ. وأجريت في المَخْرَجِي بـ (مَنْ)، والمُتَّبِع. والمضاف للياء معرب. وثالثها واسطة. (ش): فيه مسائل:

الأولى: الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، والكسرة في الأول، والفتحة في الثاني حركتا إعراب.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزّجّاج. توفي سنة ٣١١ هـ. صنف من الكتب: الأمالي في النحو، جامع المنطق، خلق الإنسان، خلق الفرس، شرح أبيات كتاب سيويه، كتاب الاشتقاق، كتاب الأنواء، كتاب العروض، كتاب الفرق، كتاب فعلت وأفعلت، كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، كتاب المقصور والممدود، كتاب النوادر، كتاب الوقف والابتداء، مختصر في النحو، معاني القرآن في التفسير. (هدية العارفين: ٥/١).

وذهب الأخفش إلى بناءهما في الحالة المذكورة، وقال:

إنهما يعربان في حالين^(١)، وَيَتَيَّان في حال^(٢).

وَرَدَّ بأن ذلك لا نظير له، واحتج بأن (أمر) كذلك.

وأجيب بأن (أمر) لا يبنى إلّا حالاً تضمّن معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن.

قال الفارسي في (العسكريات)^(٣): ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة: أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء.

الثانية: زعم الزجاج: أن المثنى مبنيّ لتضمّن معنى الحرف، وهو العاطف، إذ أصل قام الزيدان: قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر.

الثالثة: في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة.

الثاني: أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل.

والثالث: أنها واسطة لا مبنية ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك. وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان.

الرابعة: المحكي بـ (من) نحو: مَنَ زيدٌ، مَنَ زيدا، مَنَ زيدو.

فيل: إنه واسطة، وإن حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب، ولا بناء. قال أبو حيان: وهو الصحيح، وقيل: إنه معرب وحركته حركة إعراب، وأنه في الرفع خبر (مَنَ)، وفي النصب مفعول فعل مُقَدَّر، وفي الجز بدل.

وقيل: إنه مبنيّ. واختاره ابن عصفور، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه.

الخامسة: المتبع نحو: «الحمدُ لِلّهِ» بكسر اللال.

(١) جمع المؤنث السالم يعرب في حالتي الرفع والجر، وما لا يتصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب.

(٢) جمع المؤنث السالم يبنى في حالة النصب، وما لا يتصرف يبنى في حالة الجر.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكرية» لأبي علي الفارسي. انظر هدية العارفين (١/ ٢٧٢).

قيل: إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديرًا بمعنى: أنه قابل للإعراب.

وقيل: إنه مبني، وبه جزم ابن الصائغ.

السادسة: في المضاف إليه ثلاثة أقوال:

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات، وإن لم يظهر فيه الإعراب، فهو مقدّر كالمقصور، ونحوه.

والثاني مبني لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء، وعليه الجزجاني^(١) وابن الخشاب^(٢).

والثالث: واسطة لا مبني، لعدم السبب، ولا معرب، لعدم ظهور الإعراب فيه، وعلى هذا ابن جنّي.

[محلّ الحركة]

(ص): مسألة: الحركة مع الحرف، وقيل بعده، وقيل قبله.

(ش): في محلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاه ابن جنّي في (الخصائص) بأدلتها وعقد لها باباً.

أحدها: - وهو قول سيبويه -: أنها تحدث بعد الحرف، واختاره ابن جنّي قال: ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثليين، مانعة من إدغام الأول في الآخر نحو: (المَلَك) و (الضَّقَف)، كما تفصيل الألف بعدها بينهما نحو (الملال)، فلولا أن حركة الأول تليه في الرتبة لما حجزت عن الإدغام. وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حروف، إذ الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجمع حرفاً آخر، فينشأ معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد.

والثاني: أنها معه.

واختاره أبو علي الفارسي، قال: ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها مع حروف الفم

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر الشافعي الأديب النحوي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ. من تصانيفه: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٦٠٦).

(٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. واختاره أيضاً أبو حيان، وأبو البقاء في (اللباب)، وعلمه بأن الحرف يوصف بأنه متحرك، كما يوصف بالثقل، والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف، ولا تتأخر عنه، وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها، لتحركها، فلو كانت بعدها لم تُقلب.

والثالث: وهو أضعفها: أنها قبله.

قال ابن جنّي^(١): ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في (بعد) وبابه، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يُؤْعِد) لو خرج على أصله - فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها. قال: ويظهر إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد، لا بعد فتحة.

قال الفارسي: وسبب الخلاف لُطْفُ الأمر، وعُمُوضُ الحال.

(١) انظر الخصائص (١/ ٣٢١ - ٣٢٧).

تقسيم الحركات

(ص): وهي: إعراب، وبناء، وحكاية، وإتباع، ونقل، وتخلص من سكونين. قيل: وحركة المضاف للمياء، ورجحه أبو حيان. وعندني: ومناسبة، وتعمتها. وهل حركة الإعراب أصل، أو البناء أو هما؟ أقوال. وليساً يثلثين خلافاً لقطرب. وهو لفظي. ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح.

(ش): الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء - وسيايان -.. وحركة حكاية، نحو: من زيد، مَنْ زيداً، مَنْ زيد. وحركة إتباع كقراءة «المحمد لله» بكسر الدال، «وَلَمَّا لَوَّى كَعُاسُجِدُوا» [البقرة: ٣٤] بضم التاء.

وحركة نقل كقراءة «فَدَّ أَفْلَحَ» [المؤمنون: ١]. «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ» [البقرة: ١٠٦] بفتح الميم.

وحركة تخلص من سكونين نحو: «لَتَرْيَا كَيْفَ أَلْقَيْنَا» [البقرة: ١].

والسابعة: واستدركها أبو حيان وغيره على (التسهيل) - حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم إعراباً، ولا بناءً، ولا هي من الحركات الستة. وعندني أن يقال بدلها: حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها.

واختلف في حركات الإعراب، وحركات البناء، أيهما أصل؟

ف قيل: حركات الإعراب، لأنها لعامل. وقيل: حركات البناء، لأنها لازمة. وقيل: هما أصلان. قال بعضهم: وهو الصحيح.

قلت: وينبغي أن يكون الخلاف مبنياً على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط، أو فيها وفي الأفعال، أو في الأفعال فقط؟

فعلى الأول: يكونان أصليين، كما أن الإعراب والبناء أصلان. وعلى الثاني: حركات الإعراب أصل، لأن البناء فرع فيهما.

وعلى الثالث: حركات البناء، لأنه الأصل في الاسم الأشرف.

والذي يظهر ترجيحه: أن حركات الإعراب فقط أصل، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. ثم إن الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء.
وقال قُطْرِب: هِيَ هِيَ.

والخلاف لفظي، لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع، والنصب، والجزء، والجزم. وعلى حركات البناء الضم، والفتح، أو الكسر، والوقف.

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه.

وفي (اللباب) لأبي البقاء: ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها.

والمحققون على خلافه، لأن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختص بمخرج، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام، وبقيت الحركة قبله بكمالها، فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة قبل الجرف.

(ص): مسألة.

الأصل في البناء السكون كالأمر، فالفتح كالماضي، فالكسر، فالضم. ولا يكونان في الفعل خلافاً للزنجاني^(١). وقد تقدّر ويُتأبَّ عنها.

(ش): الأصل في البناء السكون، لأنه أخفّ، فلا يعدل عنه إلّا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون في الحروف نحو: قدّ، وهلّ، ويلّ. والأفعال، كالأمر، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناء. والأسماء نحو: مَنْ، وَكَمْ.

(١) هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي الفقيه الأدب اللغوي. توفي سنة ٦٦٠ هـ. من تصانيفه: المعرب عما في الصباح والمغرب في اللغة، الهادي في النحو والتصريف وشرحه، فتح الفتاح في شرح المراح، تصحيح المقياس في تفسير القسطاس في العروض، ومعيار النظر في علوم الأشعار. انظر بغية الوعاة (ص ٣١٨)، وروضات الجنات (ص ٤٦٥)، وهدية العارفين (٦٣٨/١)، وكشف الظنون (ص ١٣٢٦، ١٥٧٨، ١٦٥٠، ١٧٣٨، ١٨٦٩، ٢٠٢٧)، وإيضاح المكتوب (٥١٧/٢).

والفتح: يكون في الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثم، وواو العطف وفائه، والماضي المجزء، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأَيَّان.

والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجزء ولامه، ومنذ، وأمس، وحيث، ونحو، ولا يكونان في الفعل. وزعم الزنجاني في (شرح الهادي)^(١) وجودها فيه في نحو: (ع) و (شر) و (رد) بضم الدال.

وهو مردود، فإن الأول مبني على الحذف، والثاني على السكون تقديرًا، والضممة إتياع، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة، وأسباب تخصيص الفتحة، والكسرة، والضممة في كتاب (الأشباه والنظائر)^(٢) وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه.

وقد يقدر سكون البناء وحركته، كما تقدر حركات الإعراب. مثال تقدير السكون: (رد) إذا ضمنت الدال إتياعاً.

ومثال تقدير الفتح: (عدًا) ونحوه من الماضي المعتل الآخر.

ومثال تقدير الضم: (يا سيوي)، فإنه مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضمة تقديرًا. كما سيأتي في المنادى.

وقد يتوب عن السكون الحذف، وعن الحركة الحركة، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب.

مثال نيابة الحذف عن السكون: (اغز) و (نخس) و (أزم) و (أضرباً) و (أضربوا) و (أضربي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة: (لا مسلمات لك)، نابت الكسرة عن الفتحة.

ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، (لا رجلان) على لغة (كنانة)، نابت الياء والألف عن الفتحة.

وفي (يا زيدان)، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضمة.

(١) «الهادي في النحو والتصريف» وشرحه كلاهما للزنجاني. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢٠٢٧): «ذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في ذي الحجة سنة ٦٥٤ هـ».

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، رتب على سبعة فنون كل قسم مؤلف مستقل له خطبة واسم ومجموعه هو الأشباه والنظائر، وهي: المصاعد العلية في القواعد النحوية، تدريب أولي الطلب في ضوابط كلام العرب، سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب، اللمع والبرق في الجمع والفرق، الطراز في الألفاظ، المناظرات والمجالسات والمطامرات، والتبر اللائب في الأفراد والغرائب. انظر كشف الظنون (ص ١٠٠، ١٠١). وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات.

أنواع الإعراب

(ص): مسألة.

أنواع الإعراب رفع للمُعد، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما، وكلنا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية. وخصّ الاسم بالجرّ، وقيل: ليس إعراباً له، بل ضعف للنصب. والفعل بالجزم.

(ش): أنواع الإعراب أربعة: الرفع: وهو إعراب العمد. والنصب: وهو إعراب الفضلات.

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد، لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز. وقد يتعدّد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخفّ أولى به.

والجرّ: وهو: لما بين المعمة والفضلة، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب. والجزم: خلافاً للمازنيّ في قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين.

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل، لقوة عواملهما باستقلالهما بالعمل، وعدم تعلّقهما بعامل آخر. فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفزّع عليهما، ويشاركه المضارع في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حلف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، فضعف عن تقييد غيره عليه، فانفرد به الاسم.

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر، ليكون لكل واحد من صتفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب. وقال أبو حيان: الصواب في ذلك ما حرّزه بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق الناء

الساکنة للماضی، دون أخویه، وأشباه ذلك من تعلیل الوضعیات والسؤالی عن مبادئ اللغات - ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لِمَ كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع، والذي كان يجب قياساً هنا حَقُّص المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَلَّا يَرَىٰ تَفَعُّ﴾ [المائدة: ١١٩] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل. وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل، لا للفعل. وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلان من جهة واحدة. انتهى.

(ص): والأصل رفع يضم، ونصب بفتح، وجر بكسر، وجزم بسكون. وخرج عن ذلك سبعة.

(ش): الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعلوهما.

والأصل أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي. قيل: وكان القياس أن يقال: برُفْعَة، ونَصْبَة، وجَزَة، لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً.

الباب الأول: ما جُمع بـالفِ وتاء

(ص): الأول ما جمع بـالفِ وتاء، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفية الفتح. وهشام في المعتلّ، وكذا (أولات)، وما سمّي به كأذرعات وقد يُجرى كأرطاة، أو يُكسر ولا ينون.

(ش): الباب الأول من أبواب النياية ما جمع بـالفِ وتاء، فإن نصبه بالكسرة نياية هنّ. الفتحة حملاً لنصبه على جرّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه.

وذكر الجمع بـالفِ وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإضطيلات، والسالم كما ذكر والمخير نظم وإجود كتّمرات، وعُرفات، وكسرات. ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالآلف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك.

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل.

وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً. وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة، كلغة، وثبة^(١)، وحكي: سمعت لُعائهم. والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة

(١) الثبة: العصبية من الفرسان، والجمع ثُبَاتٌ وثَبُونٌ على حدّ ما يقرّد في هذا النوع، وتضمينها ثُبِيّة. والثبة والأثنية: الجماعة من الناس، وأصلها ثُبِيّ، والجمع أثانيّ وأثائية، الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة. وقال ابن جنّي: الذهاب من ثبة واو، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحو أب وإخ وسنة وعضة. وقال ابن بري: الاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثُبوة حملاً على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واواً نحو عزة وعضة، ولقولهم ثَبُرْتُ له خيراً أو شراً إذا وجهته إليه، كما تقول جامت الخيل ثُبَاتٍ أي قطعة بعد قطعة، وتبيّت الجيش إذا جعلته ثُبّة ثبة. قال: وأثانيّ ليس جمع ثبة وإنما هو جمع أثنية. انظر لسان العرب (١٤/١٠٧)، ١٠٨ - مادة (ثبا).

(أولات)، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها، وهي: (ذات)، كما قال أبو عبيدة^(١): قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَتَّىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

وما سمي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات، اسمٌ لبلد فأصله: جمع أذِرعة جمع ذراع - فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة مؤنثاً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيجرّ وينصب فالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأزطاة^(٢)، وعَلَقَاء^(٣)، وسِغَلَة^(٤)، ويروى بالأوجه الثلاثة^(٥) قول امرئ القيس:

١٥ - نَسَوُذُثُهَا مِنْ أَذِرَعَاتٍ وَأَغْلُهَا^(٦)

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري. أديب لغوي نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب. ولد سنة ١١٠، وقيل سنة ١١١ و ١١٤ و ١٠٨ و ١٠٩ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٠٩، وقيل سنة ٢١١ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢٠٨ و ٢٠٧ هـ. من تصانيفه: معاني القرآن، نقاض جبريل والفرزدق، مقاتل الفرسان، أخبار قضاة البصرة، وغيرها. وقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شلوات الذهب أن تصانيفه كانت نحو مائتي مصنف. انظر شلوات الذهب (٢/٢٤، ٢٥)، وتاريخ بغداد (١٣/٢٥٢ - ٢٥٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٠)، وبنية الوعاة (ص ٣٩٥)، وهدية العارفين (٢/٤٦٦، ٤٦٧).

(٢) الأراط: واحدة الأراطى، وهو شجر ينبت بالرمل وله نَوْرٌ مثل نَوْرِ الخلاف ورائحته طيبة.
(٣) علقاء: واحلته علقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيط. وذكر في اللسان أن ابن جني يرى أن الألف في علقاء ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب. وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق.
(٤) السعلاة الغول، وقيل هي ساحرة الجن.

(٥) يجوز في «أذرعات» في الشاهد التالي، وهو اسم بلد في أطراف الشام، الأوجه الثلاثة الآتية: أولاً: الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لحال «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة ويؤنّن تنوين مقابلة لا تنوين تكثير. ثانياً: الكسر بلا تنوين؛ لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث. ثالثاً: الفتح بغير تنوين؛ لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.
(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يُشْرِبُ أَدْنَىٰ دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (٥٦/١)، والدرر (٨٢/١)، ووصف المباني (ص ٣٤٥)، ورسر صناعة الإعراب (ص ٤٩٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢١٩)، وشرح التصريح (٨٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٥٩)، وشرح المفصل (١/٤٧)، والكتاب (٣/٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١/١٩٦)، والمقتضب (٣/٣٣٣، ٣٨/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٩)، وشرح الأشموني (١/٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤)، وشرح المفصل (٩/٣٤).

(ص): ويجمع بهما ذو التاء. وعلم مؤنث مطلقاً، لا قطام المبنّي، قيل: ولا غير عاقل. وصفة مذكر لا يعقل، ومصرفه، واسم جنس مؤنث بالالف، لا شاة، وشفة، وأمة، وقُتلى فُعلان، أو أفعال غير متقولين إلى الاسمية على الأصح فيها، وفي غير ذات أفعال خُلف.

وشذ في أم، فقيل: أمهات في الناس، وأمات في غيرهم - وعكسه قليل - وما سوى ذلك، وقيل: يقاس ما لم يكسّر.

(ش): لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته، والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة، أو اسم جنس كغفزة، أو صفة ككسابة. أبدلت تاءه في الوقف هاء أم لا، كبنت، وأخت. ويستثنى من ذلك: شاة، وشفة، وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الأصح ولو سمي بها، استغناءً بتكسيرها على: شياء، وشفاء، وإماء.

الثاني: علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء - كما تقدّم - أم لم يكن: كزبيب، وشغدى، وغفراء، سواء كان لعاقل - كما ذكر - أم لغيره.

وقال (ابن أبي الربيع)^(١): شرطه أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقةً بمنّا، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء. قال في (شرح التسهيل)^(٢): ولم نره لغيره.

نعم يستثنى باب فُطام في لغة من بناء.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و﴿أَيَاكُم مَّقْدُودَتِي﴾ [البقرة: ٢٠٣] بخلاف صفة المؤنث: كحائض، والعاقل: كعالم.

الرابع: مصرف المذكر الذي لا يعقل. ككُفَلَيْسَات، ودُرَيْهَمَات بخلاف مصرف المؤنث نحو: أُرْتَب، وَخُنْصِر.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالالف سواء كان اسماً، كبُهْمى، وصحراء أو صفة كحُبَلَى، وخَلَّة مِيرَاء^(٣).

ويستثنى فُعلَى فُعلان: كسُكْرَى، فلا يقال سَكْرَيَات، وفُعلاء أفعال: كحمرء، فلا

(١) ابن أبي الربيع؛ تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. وعليه شرح لناظر الجيش. انظر الفهارس العامة.

(٣) السيراء: بردّ فيه خطوط صغر.

يقال: حَمَرَاوَات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه (الفراء) ^(١) وهو قياس قول الكوفيين - الآتي - في المذكر. ومحلّ الخلاف ما دامَا باقِيَتَيْنِ على الوصفية، فإن سُمِّيَ بهما جُمُوعًا بالآلف والتاء بلا خلاف.

أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزَاء، أو من حيث الخلقة كامرأة علدراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالآلف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر.

ومنعه غيره كما امتنع جمع: أكرم ^(٢)، وأدر ^(٣) بالواو والنون، ولا فعلاء لهما.

واحترز بالمؤنث بالآلف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة: كقُدْر، وشمس وعنز، وعَنَاق، فلا يجمع بالآلف والتاء.

وشدّ من ذلك (أُم) حيث جُمِعَتْ بهما، ثم الأكثر أن يقال في الأنثيين: أُمّهات وفي غيرهم: أُمّات، بزيادة الهاء في الأول للفرق، وقيل: لأن أصل: (أُم) (أُمّهة) قال:

١٦ - أُمّهَتِي خُفِيفٌ، وَأَلْيَاسُ أُرْسِي ^(٤)

وقد تستعمل أُمّهات في غير الأنثيين، وأُمّات فيهم، قال الشاعر:

١٧ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَّحْنَ الْوُجُوهَ قَرَّجَتِ الظُّلَامَ بِأُمّاتِكَا ^(٥)

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي. أديب نحوي لغوي مشارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم. ولد بالكوفة سنة ١٤٤، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأدب ابني المأمون العباسي، وصنف للمأمون كتاب الحدود في النحو. توفي الفراء في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ. من آثاره: المصادر في القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. انظر معجم الأدباء (٩/٢٠ - ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٤١١، ٤١٢)، وقلذرة الحفاظ (١/٣٣٨)، وشرحات الذهب (١٩/٢، ٢٠)، وهدية المارفين (٢/٥١٤).

(٢) في اللسان (٥/١٥١ - مادة كمر): الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَر.

(٣) الأدرّة: نفخة في الخسّية، يقال: رجل أَدْرُ بَيْنَ الْأَدْر. ولا يقال امرأة أدراء؛ إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر لسان العرب (٤/١٥ - مادة أدر).

(٤) الرجز لقصي بن كلاب في جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤، ١٣٠٨) وخزانة الأدب (٣٧٩/٧)، والدرر (٨٣/١)، وسمط اللآلي (ص ٩٥٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١)، ولسان العرب (١٣/٤٧٢ - أمه)، والمقاصد النحوية (٤/٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي القالي (٢/٣٠١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٦٤)، وشرح التصريح (٢/٣٦٢)، وشرح المفصل (١٠/٤)، والمحتسب (٢/٢٢٤)، والمنتع في التصريف (١/٢١٧).

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٨٤)، ووصف المباني (ص ٤٠١)، وسر صناعة

وما عدا الأنواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضاً، مقصور على السماع كسموات، ونكبات^(١). واشتد منه جمع بعض المذكرات الجاملة المجردة كسرادات^(٢)، وحمامات وحساسات.

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر، اسماً كان أو صفة: كحمامات، وسجلات، وجمل سيحل: أي ضخم وجمل سيجلات، فإن كسر امتنع قياساً ولذلك لحنوا (أبا الطيب) في قوله:

١٨ - ففي الناس بوقات لها وطبول^(٣)

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالثنائية. ويقال في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المجمع، فمما فيه ألف يقصر ويمد، قبيات، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في الثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاة أو قلبه واواً نحو: فتيات، وقنوات، وسقاعات، وسقاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة، وفي أخت (أخوات) بحذف التاء ورد المحذوف^(٤)، وكان القياس (أختات) لما ذكر.

وفي هنة (هنات)، و (هنوات)، فالأول على لفظ هنة بلا رد والثاني بالرد.

١ الإعراب (٢/٥٦٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٨٣)، وشرح التصريح (٢/٣١٢)، وشرح شواها الشافية (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (١٠/٣)، ولسان العرب (١٢/٣٠ - أم).

(١) ثبات: جمع ثيب، وهي من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن سها. (اللسان: ٢٤٨). ووجه شذوذ هذا الجمع أنه صفة مؤنث مجرد من علامة التأنيث كحائض.

(٢) السردقات: جمع سرداق، وهو ما أحاط بالبناء. وقال سيويه: جمعه بالتاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر. انظر اللسان (١٠/١٥٧ - مادة سردق).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصلره:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدلو

وهو في ديوان المتنبي (٣/٢٢٩)، والدرر (١/٨٥)، والمحاسب (١/٢٩٥)، والمقرب (١/٨١). والقياس في يوق الجمع على «يوق».

(٤) لم تردّ اللام في «بنات» وردت في «أخوات» حملاً لكل على جمع مذكرو، وهو: أبناء وإخوة، لعدم الرد في «إبناء» والرد في «إخوة». انظر حاشية الصبان (١/٩٣).

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات، ولو ردّ لقليل: (ذَوِيَات) إذ لأمّها ياءٌ كما سيأتي.

وتجمع حروف المعجم بالألف والتاء، لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالبناء، فإنه يجوز قَصْرُهُ، ومنه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بَنِيَات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (بَاءَات) بالإقرار للهمز.

(ص): وتبيح العين حركة فاء مؤنث بهاء أو لا: ثلاثي، صحيح عين ساكنة، غير مضاعف، ولا صفة.

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر. ويمنع ضم قبل ياء، وكسر قبل واو قيل: وياء. والفراء مطلقاً.

وشذ جروات، وعيرَات، والتزم لَبَيَات وريعات، لفتح المفرد في لغة. وسكّنه المبرد^(١) قياساً. وفتحَ جَوَزَات، وَيَبِيضَات لغة، وكَهَلَات نادر، خلافاً لقطرب. وسكون طَبَيَات لغة، وشبه الصفة قليل، وغيره ضرورة سهلة.

(ش): تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثاً ثلاثياً، صحيح العين، ساكنها، غير مضاعف ولا صفة.

وسواء في الحركة: الفتحة، والضمّة، والكسرة، وفي المؤنث بالتاء، والعاري منها، فيقال في جَفَنَةٍ، وعُرُوفَةٍ، وسِدْرَةٍ، ودَعْدَةٍ، وجُحْلَةٍ، وهُنْدَةٍ: جَفَنَاتٌ وعُرُوفَاتٌ، وسِدْرَاتٌ، ودَعْدَاتٌ، وجُحْلَاتٌ، وهِنْدَاتٌ.

بخلاف غير الثلاثي، كجَبَيَال^(٢) علماً للضبع، والمعتلّ العين كدولة، ونور علماً لمؤنث، وكذا نارة، ونار، وديمة، وديم، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة، فإنه يبقى على حاله. فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو: جَوْزَةٍ، وَيَبِيضَةٍ فجمهور العرب أيضاً على التسكين، ولغة هذيل الإتياع قرأ بعضهم: «ثَلَاثُ عَوَزَاتٍ لَكُمْ» [النور: ٥٨]،

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حمير بن حسان الأزدي المعروف بالمرّد؛ أبو العباس. أديب نحوي لغوي إخباري نشأة. ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، وأخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وتصدّر للاشتغال ببغداد. وأخذ عنه تخطويه وغيره. وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقتضب في النحو، الاشتقاق، احتجاج القراء وإعراب القرآن، المقصور والممدود، نسب عثمان وقسطان. انظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٧ - ٣٨٧)، ومعجم الأديام (١٩١/ ١١١ - ١٢٢)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣٠ - ٤٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١١٦، ١١٧)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠، ١٩١)، وهدية العارفين (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) جَيَال: علم على الضبع غير معروف للعلمية والتأنيث.

و «عَوَزَاتِ النِّسَاءِ» [النور: ٣١]، بالتحريك، وقال شاعرهم:

١٩ - أَخُو يَتَقَبَّاتِ وَالْإِخْ مُكَأَوَّبٌ^(١)

ومحل هذه اللغة في غير الصفة، أما هي، كجونة، وهي: السوداء أو البيضاء وعَبَلَة، وهي السمينة، فلا تتبعها هذيل كغيرها. وبخلاف المتحرك العين، كشَجَرَة زَيْفَة، وَسَمْرَة، والمضاعف كجَنَّة، وَجَنَّة، وَجَنَّة، والصفة كضَحْمَة، وَجَلْفَة، وَحُلْوَة، فليس فيها إلا التسكين لثقلها، بخلاف الاسم.

وندر (كَهَلَات) بالفتح: جمع كَهْلَة. وأجاز المبرد القياس عليه. نعم، فتح لَجَبَات، وَرَبَعَات، جمع لَجْبَة وهي الشاة القليلة اللبن، وَرَبْعَة، وهو: معتدل القامة، لأن فيهما لغة بالفتح في المفرد فالترمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنوا أن ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في الأفراد.

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً، وإن لم يسمع، ووافقه ابن مالك. ويُمنَع الإتياع بالضم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في زَيْفَة^(٢): (زَيْفَات)، ولا في رَشْوَة (رَشَوَات) بالإتياع، بل بالسكون، والفتح. وشذ في جَزْوَة (جِرَوَات) حكاة يونس، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لَحِيَة (لَحِيَات) لما فيه من توالي كسرتين والياء.

والصحيح جوازها، ولا احتفال بذلك، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في شُطْلُوَة وشُطْلُوَات.

وذهب الفراء إلى منع الإتياع بالكسرة مطلقاً، سواء كان من باب رشوة، وهو المتفق على منعه، أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه، أو من باب هِنْد، وهو الجائز عند غيره فإن فِعْلَات تتضمن فِعْلاً، وفِئَل أهمل إلا فيما ندر كإِبِل، فإن سمع فِعْلَات قَبْلَهُ الفراء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَفِيقٌ بِمَسْجَحِ الْمَكِيِّينَ سَبَّاحٌ

وهو لأحد الهلاليين في الدرر (٨٥/١)، وشرح التصريح (٢٩٩/٢)، وشرح المفصل (٣٠/٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٥٥)، وأوضح المسالك (٣٠٦/٤)، وخزانة الأدب (١٠٢/٨)، (١٠٤)، والخصائص (١٨٤/٣)، وسر صناعة الإعراب (ص ٧٧٨)، وشرح الأشموني (٦٦٨/٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٣٢)، ولسان العرب (١٢٥/٧ - بيض) والمحتسب (٥٨/١)، والمصنف (٣٤٣/١).

(٢) الزية: الراية التي لا يعلوها الماء، وجمعها زِي. انظر لسان العرب (٣٥٣/١٤) - مادة زِي.

وبجوز الفتح والسكون مع الإتيان بشرط أن تكون الفاء مضمومة، أو مكسورة، لا مفتوحة إلا في ثلاث:

معتل اللام: نحو ظبية، فيجوز فيه ظَبَيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جني، والمشهور الفتح.

وشبه الصفة: كأهل، فيقال فيه: أهلات^(١) بالسكون على قلة، والفتح أكثر. والضرورة كقوله:

٢٠ - وَحُمِّلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وما لي بزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَايِ^(٢)

وهو من أسهل الضرورات. وأشد منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم: عَيْرَات: جمع عير، وهي الإبل التي عليها الأحمال، وقيل: الحمير. ووجه شدوذه: أنه ليس فيه ما في يَفَضَات من الإتيان.

(١) قال ابن سيده: أهل الرجل عشيرته وذوو قريبه، والجمع: أَهْلُونَ وَأَهَالِ وَأَهَالِ وَأَهْلَاتِ وَأَهْلَات. انظر لسان العرب (٢٨/١١ - مادة أهل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٣/٣٨٠)، والذوق (١/٨٦). ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح (٢/٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/٥١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٣٠٤)، وشرح الأسموني (٣/٦٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣٤).

الباب الثاني: ما لا ينصرف

(ص): الثاني ما لا ينصرف: فيجر بالفتحة ما لم يضاف، أو يَضْمَبَ آل، أو بدلها. والمختار - وفقاً للمبرّد^(١)، والسيّراني^(٢)، وابن السراج والزجاجي^(٣) صَرْفُهُ. وثالثها: إن بقي علةً فقط.

(ش): الباب الثاني من أبواب النّابة ما لا ينصرف، واختلف في حله بناء على الاختلاف في تعريف الصرف.

ف قيل: هو المملوب منه التّونين، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذاً من الصّريف، وهو الصّوت الضعيف.

وقيل: هو المملوب منه التّونين والجرّ معاً، بناءً على أن الصّرف هو التّصرف في جميع المجاري.

قال (أبو حيّان): وهذا الخلاف لا طائل تحته.

وحكم ما لا يُنْصَرَف: أنه لا ينون - كما سيأتي توجيهه في مبحث التّونين - ولا يجرّ بالكسرة.

(١) المبرّد: هو محمد بن يزيد النحوي. تقدم التعريف به قريباً. انظر الفهارس العامة.

(٢) السيّراني: هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيراني. عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف على ساحل البحر من أرض فارس سنة ٢٨٤ هـ، ومضى إلى صُمان ثم عاد إلى سيراف، وورد إلى بغداد فتولى القضاء وتوفي بها في رجب سنة ٣٦٨ هـ، ودفن بمقبرة الخيزران. من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، ألفات الوصل والقطع، صنعة الشعر والبلاغة، شرح مقصورة ابن حديد، الوقف والابتداء. انظر سير أعلام النبلاء (٢٠٧/١ - ٢٠٨)، ومعجم الأدباء (٤٧/١)، ١٤٥/٨ - ٢٣٢)، والنجوم الزاهرة (١٣٣/٤)، ١٣٤)، ونبذة الوعاة (ص ٢٢١، ٢٢٢)، وشذرات اللهب (٦٥/٣)، ٦٦)، وإنباه الرواة (٣١٣/١ - ٣١٥).

(٣) ابن السراج والزجاجي تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

واختلف لِمَ مُنِعَ منها؟ فقول: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزأ بالكسرة.

وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، فلما مُنِعَ الكسر حُوِّلَ جزءه على نصبه فُجِّرَ بالفتحة كما يُنصَّب بها، لاشتراكهما في الفُضَيْلَةِ، بخلاف الرفع فإنه عمدة، كما حمل نصب جمع المونث السالم على جزءه لذلك. فإن أضيف، أو صحب (أل) معرفة كانت أو موصولة، أو زائدة، أو بدلها، وهو (أَمْ) في لغة طييء، جر بالكسرة اتفاقاً نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [النين: ٤]. ﴿كَالْأَعْنَى وَالْأَصْبَى﴾ [هود: ٢٤].

٢١- رَأَيْتَ الْوَلِيدَ بْنِ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا^(١)

٢٢- تَيْتُ بَلِيلِ أَمْ أَرْمِدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا^(٢)

أي بليل الأرمد. وهل هو باقي حيثئذ على منع صرفه، وإنما جُرَّ لأمن دخول التنوين فيه، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خواص الاسم؟ خلاف، بناء بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الضرف.

والثاني: هو المختار، وعليه السيرافي والزجاج والزمخشري. وفي رأي ثالث - اختاره كثير من المتأخرين - يفصل بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فيضرف، وما لا - كالوصف ونحوه - فلا.

(١) صدر بيت من الطويل، وصحبه:

شَلِيداً بِأَهْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَأَهْلَةٍ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، ومصر صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٦٤)، ولسان العرب (٣/٢٠٠ - زيد) والمقاصد النحوية (١/٢١٨، ٥٠٩). ولجبر في لسان العرب (٨/٣٩٣ - وسع) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/٢٣، ٣٠٦)، والإنصاف (١/٣١٧)، وأوضح المسالك (١/٧٣)، وخزانة الأدب (٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، وشرح قطر الندى (ص ٥٣)، ومغني اللبيب (١/٥٢).

(٢) حيز بيت من الطويل، وصدره:

أَلَّنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بِرِقَابٍ نَاقِلَا

وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/٢٢٢). وبلا نسبة في الدرر (١/٨٨)، وشرح الأشموني (١/٤٢).

(ص): ويمنع صرف الاسم ألف التانيث مطلقاً.

(ش): الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية^(١)، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما: أنه مشتق، والأخرى: أنه يفترق إليه. قال أبو حيان: والجهة الأولى لا تتأني على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر.

وعلل منع الصرف عدداً الجمهور: تسعاً، وبعضهم: عشراً، أحدها: ألف التانيث وهي مستقلة بمنع الصرف، لأن مدخولها فرع من جهتين: التانيث ولزومه وقولي: (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو خُلِّي، أو مملودة نحو حمراء، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثل، أو جمعاً كشكاري وأولياء صفةً كما ذكر، أم اسماً ككُتِرَى ودَغَوَى، نكرة - كما مضى - أم معرفة كسَلَمَى وكُلْنَا عَلَماً.

(ص): وَزِنَةُ مَفَاعِل، أو مَفَاعِل هَيْئَةً، ولو سُمِّيَ بِهِ.

وَسَطَ الجمهور حركةً تُلَوِّ الألف، ولو تقلبوا إلا إن عرضت كسرتها، أو ياء نسب، أو ألف عوض منها، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمَّا هي فيه فبقي بوزنه منع.

والأصح منع سراويل، نكرة ومعرفة، وقيل: هو جمع سُرُوَالَةٍ.

(ش): الثانية: موازنة هذين الجمعين، وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظر، بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد.

وقولنا: (هيئة)، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أي حرف كان، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور لفظاً، أو تقديراً، كدَوَابٍّ فإن أصله: دَوَابٌّ. فإن كان الساكن بعد الألف لا حظَّ له في الحركة نحو: عِبَالٌ جمع (عبالة)^(٢)، وَحَمَارٌ جمع (حمارة)^(٣) فمصرف. هذا مذهب سيويه، والجمهور.

وزهد الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك.

(١) والجهتان هما الجهة اللفظية وهي تسع أو عشر كما سيذكر بعد ذلك، والجهة المعنوية وهما العلمية والوصفية.

(٢) العبالة (بتشديد اللام): النقل، والتخفيف فيها لغة، عن اللحياني. انظر لسان العرب (١١/٤٢١ - ص١).

(٣) حمارة القبط، بتشديد الراء، وحمَارَتُهُ: شدة حره؛ والتخفيف عن اللحياني، وقد حكيت في الشتاء وهي قليقة؛ والجمع حمَارٌ. وجمرة الصيف كحمارته. انظر اللسان (٤/٢١١ - حمر).

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توان) و (تغاز) فإن الكسرة فيها محوطة عن ضمة، لاعتلال الآخر، إذ أصله: تفاغُل بضم العين، مصدر تفاغَلَ. ولا ياء النسب: كـ (مدائتي) و (حواري^(١)) فإنهما مصروفان، بخلاف نحو: كراسي وبناتي^(٢)، فإنهما ممنوعان، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع.

ولا باللف معوضة من ياء النسب نحو: يمان، وشأم، فإنهما مصروفان، لأن الألف عوض من ياء النسب، والأصل: يمني، وشامي.

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو: صياقلة^(٣)، وموازجة^(٤) لأنه بدخولها أثبه المفردات كـ (كراهية).

ولو حذفت التاء من كلمة، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف. كأن يسمي رجل (عَلاني) من علانية.

ولو سُميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه، وقد منعت العرب (شراحيل) من الصرف^(٥)، وهو جمع سمي به الرجل.

أنا (سراويل) فمذهب سيويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لشبهه هذا الجمع في الوزن.

وقال غيره: هو مفرد، يصرف نكرة، ويمنع معرفة.

(١) الحواري: واحد الحواريين، وهم القصارون لتيبضهم لأنهم كانوا قصارين، ثم غلب حتى صار كل ناصر وكل حميم حواريًا. وقال بعضهم: الحواريون صفوة الأنبياء الذين قد خلصوا لهم. (اللسان: ٢١٩/٤، ٢٢٠ - حو).

(٢) البناتي: جمع البختية، وهي الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعناق. وقيل في جمعها: بُخْتُ وبخات، وقيل: الجمع بخاتي غير مصروف؛ ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتي. انظر اللسان ٩/٢ - بخت).

(٣) الصياقلة: جمع صيقل، وهو شحاذ السيوف.

(٤) الموازنة: جمع مؤنَّج، وهو الخف؛ فارسي مؤنَّب.

(٥) شراحيل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيويه لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة؛ فإن حقه انصرف عندهما لأنه عربي. قاله الجوهري. انظر لسان العرب (١١/٣٥٢، ٣٥٣ - مادة شرحل).

وقال آخرون بالمنع في الحالتين، وأنه جمع سرواله^(١). قال:

٢٣ - عَلَيَّهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فليس يَمُرُّقُ لِمُسْتَقْلِفٍ^(٢)

(ص): وعذله صفة في آخر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الآخر، وابن مالك وأبو حيّان: آخر، وابن جني آخر من، وقوم: أخريات.

ووزن فعال، وَمَقْعَلٌ مِنْ عَشْرَةٍ وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند (الزجاج) والكوفية، وثالثها: يقاس فَعَالٌ فقط.

وقال أبو حيّان: شَمِعَ الجميع. وقيل: لا وصف فيها، وَمَثْنُهَا للعدل لفظاً ومعنى. وقيل: له وللتعريف بنية آل، وقيل: لِشِبْهِ أَحْمَرٍ في منع التاء.

ولا تدخلها آل، وتضاف بِقَلَّةٍ، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء.

(ش): الثالثة: العَدْلُ: وهو: صَرَفُكَ لفظاً أولى بالمُسْتَمَى إلى آخر.

وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً.

وَيُفْتَحُ مع الوصفية والعلمية.

(١) ذكر في لسان العرب هذه المسألة، فنقل عن الجوهري قال: قال سيويه: سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة. قال ابن بري: قوله فهي مصروفة في النكرة ليس من كلام سيويه، قال سيويه: وإن سميت بها رجلاً لم تصرفها وكذلك إن حقرتها اسم رجل لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف مثل عناق. قال: وفي النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة ويزعم أنه جمع سراويل وسروالة وينشد: عليه من اللؤم سروالة، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن مقبل:

أَتَى دُونَهَا ذُبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ نَسِيَ فُلُوسِيَّ لِي سِرَاوِيلٍ رَامِعٍ

قال: والعمل على القول الأول، والثاني أقوى. وأنشد ابن بري لآخر في ترك صرفها أيضاً:

يَلْخُحْنَ مِنْ ذِي زَجَلٍ شِرَاوِيلٌ مُحْتَجِزِي بَعْلَقُو شَمَطَاتٍ

على سراويل لسمه أسباط

انظر لسان العرب (١١/ ٣٣٤ - مادة سرل).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٢٣٣)، والدور (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني

(٥٢٢/ ٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد الشافية

(ص ١١٠)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، ولسان العرب (١١/ ٣٣٤ - سرل)، والمقتضب (٣/ ٣٤٦).

فالأول: مقصور على شيئين:

أحدهما: أخر جمع أخرى، تأنيث آخر بالفتح، المجموع على آخرين.

أما كونه صفة: فلكونه من باب أفعال التفضيل^(١). تقول: مررت بزيد ورجل آخر أي إنه أحق بالتأخير من زيد في الذكر، لأن الأول قد اعتني به في التقديم في الذكر.

وأما عدله: فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعال التفضيل أن لا يجمع إلا مقرونًا بهما كالكبير، والصغير، فعُدِلَ عن أصله، وأُعْطِيَ من الجمعية مجزئاً ما لا يعطى غيره إلا مقرونًا، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً، ثم عُدِلَ عن معناه، لأن الموصوف به لا يكون إلا نكرة، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناه مع زيادة، كما نوي معنى اثنين في (مثنى) مع زيادة التضعيف، فلما عُدِلَ أخر، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً.

وقال ابن مالك: التحقيق أنه معدول عن أخر مراداً به جمع المؤنث، لأن الأصل في أفعال التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعل لتجرده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبر في نحو: رأيتها مع نسوة أكثر منها، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفعل موقع فُعل، فكان ذلك عدلاً من مثال إلى مثال.

وتابعه أبو حيان، وقال: فأخر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به، وهو: آخر، لا طراد الأفراد في كل أفعل يراد به المقاضاة في حال التنكير.

قال: وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة.

وقال ابن جني: هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (من)، لأنه إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث، والتنثية والجمع، كقولك: مررت بنسوة آخر من غيرهن، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أخر، وجرى وصفاً بالنكرة، لأن المعدول عنه نكرة.

وقال قوم: هو معدول عن أخرات نكرة، ليصح وصف النكرة به. قال في (اليسيط)^(٢): وهذا ضعيف، لأن أخرات مما يلزم استعماله، إما بالألف واللام، أو الإضافة.

(١) فإن لفظة «آخر» أصلها «أخَر» بهزة مفتوحة ثم ساكنة.

(٢) «اليسيط في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب» وهو الشرح الكبير للسيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ. وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالواقفية، وشرح آخر صغير. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

واحتزرت بقولي كـ (التسهيل): (مقابل آخرين) - عن آخر جمع أخرى، بمعنى أخرى، تأنيث آخر بالكسر، فإنه مصروف.

الثاني: ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال، ومَفْعَل. والمسموع من ذلك: أَحَاد، وَمَوْحَد، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثَلَّثَ، وَزَيَّاعَ وَمَزَيَّعَ، وَخَمَّاسَ وَمَخَمَّسَ، وَعُشَّارَ وَمَعَشَرَ. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ مَثْنً وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا﴾ [فاطر: ١].

قال الشاعر:

٢٤ - ولقد كُتِبَتْهُمُ ثُنَاءَ وَمَوْحَدًا^(١)

وقال:

٢٥ - مَثَّ لَكَ أَنْ تُثْلَقِينَ الثَّنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ^(٢)

وقال:

٢٦ - تَرَى الثُّغَرَاتِ الرُّزُقَ نَحْتَ لَبَانِهِ أَحَادَ وَمَثْنَى أَضْعَفَتْهَا صَوَاهِلُهُ^(٣)

وقال:

٢٧ - هَنِئَاً لَأَرْبَابِ الْبُيُوتِ يُبَوِّثُهُمْ وَلِلْأَكْلِينَ الثَّمَرَ مَخْمَسَ مَخْمَسًا^(٤)

(١) صدر بيت من الكامل، وحججه:

وتسركت مرة مثل أمس المصبر

وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في غزاة الأدب (٤٤٨/٥)، والدرر (٨٩/١)، ولسان العرب (٢٧٠/٤) - دبر، و ١٠/٦ - أمس).

(٢) البيت من الوافر، ويروى حجه:

أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ

وهو لعمرو ذي الكلب الهللي في جمهرة اللغة (ص ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧)، وشرح أشعار الهلليين (٢/ ٥٧٠)، ولسان العرب (١٢/ ١٥١ - جهم)، والمعاني الكبير (ص ٨٤٠). والهللي في شرح أشعار الهلليين (١/ ٢٤٥). ولا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٧)، والدرر (٩٠/١)، وشرح المفصل (١/ ٦٢)، والمقتضب (٣/ ٣٨١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٢٥٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٠٥)، وتذكرة النحاة (٩٠/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٩)، ولسان العرب (٥/ ٢٢١ - نعر)، والمعاني الكبير (ص ٦٠٦). ولا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٠)، ولسان العرب (٣/ ٣٣٢ - فرد، و ١٩٨/١٠ - صبق، و ١١٧/١٤ - ثني)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي النطريف الهندي في شرح أبيات سيويه (١/ ١٩٢). ولا نسبة في الدرر (١/ ٩١)، والكتائب (١/ ٣١٨).

وقال:

٢٨ - فلم يَسْتَرْيُثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عَشَاراً^(١)
واختلف، هل يقاس عليها: سُندس ومَسَدس، ومُنباع ومَسِيع، وثُمان ومُثْمَن، وتُسَاع
ومُتَسَع؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.
والثاني: نعم، وعليه الكوفيون، والزجاج، لوضوح طريق القياس فيه.
والثالث: يقاس على ما سمع من فُعال لكثرته، دون مَفْعَل لِقَلَّتِهِ.

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل). وذكر في (شرح
الكافية)^(٢): أن خماس لم يسمع. وذكر أبو حيان: أن سندس وما بعده مسموع أيضاً، فقال
في (شرح التسهيل)^(٣): الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة.
حكى أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني^(٤): موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم^(٥)

(١) البيت من المقارب، وهو للكثير في ديوانه (١٩١/١)، وأدب الكاتب (ص ٥٦٧)، وخزانة الأدب
(١٧٠/١، ١٧١)، والدور (٩١/١)، ولسان العرب (٥٧٢/٤ - عشر). وبلا نسبة في الخصائص
(١٨١/٣).

(٢) الكافية الشافية في النحو وشرحها المسمى «الوافية» كلاهما لابن مالك. وهي المرادة هنا لأنه ذكر قبلها
«التسهيل» وهو لابن مالك أيضاً. وهناك أيضاً الكافية وشرحها المسمى أيضاً الوافية لابن الحاجب.
ويحترز بها عن كافية ابن مالك بقولهم: الكافية الحاجية. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩، ١٣٧٠).
(٣) «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (كشف الظنون:
ص ٤٠٥).

(٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، أصله من ردة الكوفة ونزل بغداد. كان واسع العلم باللغة
والشعر ثقة في الحديث كثير السماع، وكان يؤدب ولد هارون الرشيد. توفي سنة ٢٠٥ هـ، وقيل: سنة
٢٠٦ وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين، وقالوا: مات وله ١١٨ سنة، وفي رواية أنه توفي سنة ٢١٣،
وأخرى سنة ٢١٠. من تصانيفه: كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، غريب المصنف، غريب
الحديث، كتاب اللغات. انظر معجم الأدياء (٧٧/٦ - ٨٤)، وإنباه الرواة (٢٢١/١ - ٢٢٩)، وتاريخ
بغداد (٣٢٩ - ٣٣٢)، وبيعة الوعاة (ص ١٩٢)، وشنرات الذهب (٢/٢٣، ٢٤).

(٥) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشعي السجستاني البصري. نحوي لغوي عروضي
مقرئ. روى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن
دريد. ولد سنة ١٧٢ هـ، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ، وقيل ٢٥٤ هـ، وقيل ٢٤٨ هـ. من تصانيفه: اختلاف
المصاحف، إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، القراءات، المقصور والمعلود. انظر معجم الأدياء =

في كتاب (الإبل) ^(١)، ويعقوب ابن السكيت ^(٢): «أُحَاد إلى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز) ^(٣): لا نعلمهم قالوا فوق رباع. فمن عِلِمَ حجة عليه.

ومما ورد في سداس قول الشاعر:

٢٩- ضربتُ حُماسَ ضربةٍ عِشْمِي أدارُ سُداسَ أن لا يستقيما ^(٤)

قال: وأشد خلف الأحمر ^(٥) أبياتاً بنى فيها قائلها فعلاً من أحاد إلى عشار، وهي:

٣٠- قل لعمرى يا ابنَ هند لو رأيت القوم شتاً ^(٦)
لرأت عيناك منهم كُـلَّ ما كنت تمنى
إذ أتتسا فيلسق شهـ بلاء من هتأ وهتأ ^(٧)
وأنت دوسر والمـ حواء مبرأ مطمئنا ^(٨)

^(١) = (٢٦٣/١١)، وتهذيب التهذيب (٢٥٧/٤)، وإنباء الرواة (٥٨/٢)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٥)، ومختصر دول الإسلام (١١٨/١).

(١) انظر كشف الظنون (ص ١٣٨٣). وهناك أيضاً «كتاب الإبل» لأبي سعيد الخزرجي المتوفى سنة ٢١٥، ولأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، ولإسماعيل بن قاسم أبي علي الفاي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ.

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت. أديب نحوي لغوي عالم بالقرآن والشعر. ولد سنة ١٨٦، وتعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ، ودفن ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: «إصلاح المتعلق، القلب والإبدال، معاني الشعر، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. انظر تاريخ بغداد (٢٧٣/١٤)، ومعجم الأدباء (٥٠/٢٠ - ٥٢)، و«مرآة الجنان للياضي (١٤٧/٢ - ١٤٩)، ومختصر دول الإسلام (١١٥/١)، وشنرات الذهب (١٠٦/٢)، وهدية العارفين (٥٣٦/٢، ٥٣٧).

(٣) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وهو مطبوع بتحقيق محمد فؤاد سزكين (نشر الخانجي، القاهرة). ولفظ أبي عبيدة في المجاز (١١٦/١): «ولا تتجاوز العرب رباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال: فلم يسترشوك... البيت».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسيه في الدرر (٩٢/١)، وتذكرة النحاة (ص ٦٨٥).

(٥) هو خلف بن حيان بن محرز البصري المعروف بالأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر وتقّاده. تلمذ عليه أبو نواس. وتوفي في حدود سنة ١٨٠ هـ. من آثاره: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وديوان شعر. انظر معجم الأدباء (٦٦/١١ - ٧٢)، وإنباء الرواة (٣٤٨/١ - ٣٥٠)، وبغية الوعاة (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٧٢٧ و ٧٨٨).

(٦) شـن: قبيلة كانت تكثر الفارات، كما في لسان العرب.

(٧) الفيلق: الجيش الضخم، أنه لمعنى الكتيبة. انظر لسان العرب مادة فلق. وهتأ: أصلها «هتن» بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد.

(٨) دوسر والملحاء: كتيبان للعنمان بن المنذر.

ومضى القوم إلى القد
وثلاثاً ورباعاً
وسداساً وسباعاً
وثساعاً وعشاراً
لا تـرى إلا كمياً
قائلاً منهم وثنائاً^(١)

قال: وصفه فعّال في جميع ذلك ضرورة، وكذا تحريفه ثناء إلى اثنا.

وقال غيره: هذه الأبيات مصنوعة. والحجة في نقل مَنْ تقدم، وما ذكر من أنّ منعهما للعدل مع الوصفية هو مذهب سيويه والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعهما للعدل في اللفظ وفي المعنى. أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان، ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي.

وذهب الفراء: إلى أن منعهما للعدل والتعريف بنية الألف واللام، قال: لأن ثلاث يكون للثالث والثلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناه من الإضافة كان فيه أل، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضاف. ورُدّ بجريانها صفة على النكرات.

وذهب الأعلام^(٢): إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثة، ولا مثله، فصارعت أحمر.

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلا نكرات، خبراً نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي»، أو صفة نحو: «أَزَلُّ أَجْنَحَ مَثْنٍ» [فاطر: ١]، أو حالاً نحو: «فَأَنذِرْهُمْ أَنَا كَلَابَ لَكُمْ مِنَ الْإِسْكَ مَثْنٍ» [النساء: ٣]. وقد جاءت فاعلة، ومجرورة، وذلك قليل. ولم يسمع تعريفها بأل. وقُلْ إضافتها في قوله:

٣١- ثَنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا^(٣)

(١) الأبيات من مجزوء الرمل، وهي - أو بعضها - في خزانة الأدب (١/ ١٧٠)، ودرّة الغواص (ص ٢٠١)، والدرر (١/ ٩٣)، والمزهر في علم اللغة (١/ ١٧٩). وهذه الأبيات صنعها خلف الأحمر كما ذكر السيوطي.

(٢) الأعلام الشتمري تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) عجز بيت من المتغارب، وصدده:

وخيّل كضاهها ولم ينفها

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٩٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٥).

٣٢- بِمَنْشَى الرِّقَاقِ الْمُشْرَعَاتِ وَيَالْجُرُزِ^(١)

وأجاز القراء صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء، أي منكّرة، بناءً على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير، قال: تقول العرب: ادخلوا ثلثاً ثلثاً. والجمهور على خلافه.

(ص): وَعَلِمَا كَفَعَلِ الْمَعْدُولِ عَنْ فَاعِلٍ، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا علة.

والمختص بالنداء، وكلما المؤكّد به.

وقيل: تعريفه بنية الإضافة، وعده عن فَعَلٍ، أو فَعَالٍ أو فَعْلَوَاتٍ، أقوال. ويُصْرَفُ. وما سَمِيَ به قبله نكرة. قال الأخفش: ومعرفة.

ومنه: سَحَر مَلازِمَ الظُّرْبَةِ، وعده عن آل، وقيل: شبه العَلَم، وقيل: لم يَنْوُنْ لِنِيةِ آل، وقيل: الإضافة. وقال ابن الطّراوة^(٢) وصدر الأفاضل^(٣): مبني، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب.

ويصرف مَسَمًى به وفاعلاً، ومنه عند تميم فَعَالٍ لِمَوْثِ كَعْدَامِ ما لم يُنْكَرْ، فإن سَمِيَ به مذكّر جاز الوجهان.

وقال العبرّد: المنع للتأنيث. وتنبه الحجازيون كسراً، وأكثر تميم ما آخره راه. والكلّ فَعَالٌ مَصْدَرٌ، أو حالاً، أو صفة مُجْرَى العِلْم، وكلما أثراً. وأسَدُ فَتَحَهُ، وَعَدَلُ كُلَّهَا عن مَوْث. فإن سمي بها مذكّر لم يصرف، وثالثها يبنى أو مَوْث فكَعْدَامِ.

(ش): يمتنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء:

(أحدها): ما جاء على فَعَلٍ موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق

(١) حجاز بيت من الطويل، وصدره:

يَفَاكُهُنَا سَعْدٌ وَيَفْدُو لَجْمَعُنَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٣)، والدرر (١/٩٦).

(٢) ابن الطراوة: تقدم التعريف به. انظر القهارس العامة.

(٣) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل.

أديب نحوي لغوي فقيه معتزلي. ولد في جرجانية خوارزم سنة ٥٣٨ هـ، ودخل بغداد حاجاً، وتوفي بخوارزم في ١٠ جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ. من آثاره: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، المغرب في ترتيب المعرب، الإقناع في اللغة، مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت، وله شعر. انظر معجم الأدباء (٢١٢/١٩)، ووفيات الأعيان (١٩٩/٢)، ومرآة الجنان للياقبي (٢٠/٤)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٢)، وهذية العارفين (٤٨٨/٢).

العلم به مَمَّاخَةٌ غَيْرَ مَصْرُوفٍ وَلَا عِلَّةَ بِهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. والمسموع من ذلك: حُمِرَ، وَزُقِرَ، وَمُضِرَ، وَتُئِلَ، وَهَبِلَ، وَزُخِلَ، وَغَضِمَ، وَقُفِحَ، وَجُسِمَ، وَقُتِمَ، وَجُمِحَ، وَجُحِنَا، وَدُلِفَ، وَتُلِعَ: بطن من قضاة، ولم يسمع غير ذلك، نعم ذكر الأخفش: أَنَّ (طَوَى) من هذا النوع، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن).

ومنه أبو حيان، وقال: المانع مع العلمية التانيث باعتبار البقعة، بدليل تنوينه في اللغة الأخرى.

قال^(١): وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلامٌ عُدِلَتْ تقديرًا عن فاعلٍ إِلَّا (تُعَلَّ) فعن أفعال. ولو كانت صفات كحُطِّمَ، ولَبِدَتْ دخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلناها معدولةً لأمرٍ نَجْهَلُهُ، لأن الأعلام يغلب عليها التثنية، وهي أن يكون لها أصل في التكرات، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، فإن ورد فُعِلَ مَصْرُوفًا، وهو علم علمنا أنه غير معدول كأدَدَ، فإنه لا يحفظ له أصل في التكرات، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه، أو مُرْتَجَلًا. قال: ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسِمَ هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه^(٢) في كتاب (الأسد)^(٣): جاء يعلُقُ فُلُقُ^(٤) بغير ألف ولام، ولا يَمُصِرِفُ. انتهى.

واحتز. بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأخَرُ وَجُمِعَ، وعن غير المعدول كاسم الجنس ككُفِّرَ^(٥)، وصُرِدَ^(٦)، والصفة: كحُطِّمَ وَلَبِدَ، والمصدر كهُدَى وَتَقَى، والجمع كفُرِفَ.

(١) أي أبو حيان.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الأهمداني. نحوي لغوي، أصله من همدان ودخل بغداد وأهرك جلة من العلماء، فأخذ عن أبي بكر بن الأنباري وأبي بكر بن دريد وأبي عمر الزاهد، وقدم الشام، وصحب سيف الدولة. ووقع بينه وبين المعتز منازعات؛ وتولي بحلب سنة ٣٧٠ هـ. من تصانيفه: تلاشتقاق، الجمل في النحو، البديع في القراءات، شرح الممدود والمقصود، شرح مقصورة ابن جريد، وله شعر. انظر وفيات الأعيان (١/١٩٧)، ومعجم الأدباء (٩/٢٠٠)، وإنباء الرواة (٤١/٣٢٤)، ولسان الميزان (٢/٢٦٧)، وبغية الوعاة (ص ٢٣١)، وشذرات اللب (٣/٧١)، ومروءة الجنان (٢/٣٩٤).

(٣) انظر كشف الظنون (ص ١٣٩٠).

(٤) كانت بالأصل: «يعلُق وفلق» والصواب ما أثبتناه يعلِف الواو. قال في اللسان (١٠/٢٦٤): «جاء يعلُق فُلُق أي الداهية، وقد أهلق وأفلق. وعلُق فُلُق لا ينصرف».

(٥) نُفِر: قيل: فِرَح المصغور، وقيل: ما يسمى البابل.

(٦) صُرِد: نوع من الغربان، والأثنى صُرْدَة.

وقولنا: (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل، كَقُتِلَ: اسم من أسماء الترك، فيه مع العلميّة العجمة، وطوى فيه معها التانيث.

ولو وجد فُعل، ولم يعلم: أصرفوه أم لا؟ ففي الإنصاح^(١): إن لم يعلم به اشتقاق، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع، لأنه الأكثر في كلامهم. وإن علم كونه مشتقاً وجهل في النكرات، صرف إلا أن يُسمع تركُّ صرفه. انتهى.

وهذه النكتة من قاعدة: تعارض الأصل والغالب في العربية، وهي لطيفة نادرة، كما بيّنتها في كتاب (أصول النحو)^(٢) وكتاب (الأشباه والنظائر في النحو).

(الثاني): فُعل المختص بالنداء كَفُسِقَ، وَغُدِرَ، وَحُبِتَ وَلُكِعَ، فإنها معدولة عن فاسق، وغادر، وخيبث، وألّكع، فإذا سقي بها امتنع صرفها للعلميّة ومراعاة اللفظ المعدول، فإن تَكَرَّرَ زال المنع.

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية أيضاً، كما نقلته عنه أخيراً في قولي: قال الأخفش: (ومعرفة)، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء، وقد زال بالتسمية.

(الثالث): فُعل المؤكد به وهو جُمِعَ، وَكُتِبَ، وَبُصِعَ، وَبُنِعَ، جمع: جَمَعَاءُ، وَكُتَبَاءُ، وَبُصَعَاءُ، وَبُنَعَاءُ^(٣)، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة. أمّا العدل، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعال ومؤنثها فعلاء قياساً أن تجمع على فُعل بسكون العين، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمُر. ومن حيث هي اسم لا صفة قياساً أن تجمع على فَعَالَى كصحرارى فيقال: جَمَاعَى، وَكُنَاعَى إلى آخره. ومن حيث إن مذكرها يجمع بالواو والنون قياساً أن تجمع على فعلاوات، لأن قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء.

وبهذه الاعتبارات تختلف النحاة:

فقال الأخفش والسيرافي: إنها معدولة عن فُعل. واختاره ابن عصفور، قال: لأن العدل عن فَعَالَى لم يثبت في موضع من المواضع، والعدل عن فُعل إلى فُعل ثبت، قالوا:

(١) «الإنصاح بفوائد الإيضاح» لمحمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراني المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وهو من شروح الإيضاح لأبي علي الفارسي. انظر كشف الظنون (ص ٢١٢).

(٢) هو كتاب «الاعتراح في أصول النحو وجدله» للإمام السيوطي. مختصر، رُتب على مقدمات وسبعة كتب. (كشف الظنون: ص ١٣٥).

(٣) يقال: رأيت إخوانك جَمَعَ كُتِبَ، ورأيت القوم أجمعين أجمعين أبصعين أبصعين، تؤكد الكلمة بهذه التواكيد كلها، ولا يقدم كُتِبَ على جُمِعَ في التأكيد ولا يفرد لأنه إتياع له. انظر اللسان (٨/ ٣٥٥-كتع).

ثَلَاثُ دُرْعٍ^(١)، وهو جمع دُرْعَاء، وكان القياس دُرْعَاء. وقال قوم: إنها معدولة عن فَعَالَى، وقال آخرون: إنها معدولة عن فَعْلَوَات، واختاره ابن مالك.

وضَعَبُ الأول بَأَن أَفْعَلُ المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فَعْلٍ بسكون العين، والثاني بَأَن فَعْلَاء لا يجمع على فَعَالَى إِلَّا إِذَا لم يكن مذكراً على أَفْعَلٍ، وكان اسماً محضاً.

وقال أبو حَيَّان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام، لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الْأَخْسَرُونَ، فقياسه أنه إذا جمع كان معروفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللام.

قلت: وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعاً الضرف، لوجود العدل المذكور فيه، وتكون الياء فيه علامة الجرّ على أنها نابتة عن الفتحة. وهو غريب.

وأما العلمية: فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة، واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إِلَّا الْعَلَمَ. واختاره ابن المحاسب.

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بِنَيْتِ الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمِعَ: جُمِعْنَ، كما يقال: رأيت النساء كُتِلْنَ، فُخِلِفَ الضمير للعلم به، واستغنى بِنَيْتِ الإضافة، وصارت لكونها معرفة - بلا علامة ملفوظة بها - كالأعلام، وليست بأعلام، لأن الْعَلَمَ إِنَّمَا شَخْصِيٌّ، وَإِنَّمَا جِنْسِيٌّ، وليست هذه واحداً منهما. وعلى هذا ابن عصفور - وعلمه بأن المجموع لا تكون أعلاماً - والسهيلي، وابن مالك، ونقله عن ظاهر كلام سيبويه. فإن سمي به أعني بفَعْلٍ المؤكّد به، فمذهب سيبويه: بقاءه على المَنع، وعن الأخفش صرفه، لأن العدل إنما كان حال التأكيد، وقد ذهب. فإن نُكِّرَ بعد التسمية صُرِفَ وإفاقاً، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة، بخلاف أُخْرَ - كما تقدّم.

(الرابع): (سَحَر) الملازم الظرفية، وهو المعين، أي: المراد به: وقتٌ يَقيَنُهُ، فإنه يلزم الظرفية فلا يتصرف. ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلمية، أما العدل: فعن مصاحبة الألف واللام، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تُعرَفُ بها التكرات، وهو (أل) فعدله عن ذلك إلى أن عرفه بغير تلك الطرق، وهو العلمية، فإنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: إنه امتنع للعدل والتعريف المُشَبَّه لتعريف العلمية، من حيث كونه تعريفاً بغير أداة

(١) الدرّج: هي الليالي الثلاثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة؛ وذلك لأن بعضها أسود وبعضها أبيض،

وقيل: هي التي يطلع القمر فيها عند وجه الصبح وساترها أسود مظلم، وقيل: هي ليلة ست عشرة وسبع

عشرة وثماني عشرة وذلك لسواد أوائها وبياض ساترها. انظر اللسان (٨/ ٨٣ - درج).

تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين، وليس تعريفه بالعلمية، لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف آل. وقيل: إنه منصرف، وإنما لم ينون لنية (آل)، والأصل: السَّحَر، وعليه السَّهيلي. وقيل: لنية الإضافة، إذ التقدير سَحَرٌ ذلك اليوم. وقيل: إنه مَبْنِيٌّ على الفتح لتضمينه معنى حرف التعريف، كما أن (أَمَسَ) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي^(١)، وابن الطراوة، ونصره أبو حيان، فقال: الفرق بين سَحَر وأَمَسَ عندي يَغْتَسِرُ، قال: وقد رد على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مَبْنِيًّا لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجنب كما اجْتَنِبَ مُوَهُمُ الإعراب في (قَبْلَ) و (بَعْدَ)، والمنادى المَبْنِيَّ. وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها، إذ لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتهى هذا، ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة.

قال: وما ذكره الجمهور من أنه عُذِلَ عن الألف واللام مُشْكِلٌ، لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها، لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عامر، وحَدَامٌ تضمّن معنى حَافِظَةٍ^(٢)، ومَتْنِيٌّ تضمّن معنى اثنين اثنين، وفُسَقٌ تضمّن معنى فاسق، وهذه حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون علماً؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام، فكذا لا يجامع تعريف ما عدل عنها. انتهى.

وعلى الأول، لو سَمَّيَ به صُرْفَ وفاقاً. أما (سَحَر) غير المعين فإنه لا يلزم الظرفية، وهو منصرف نكرة، ومعرفاً باللام والإضافة.

(الخامس): فَعَالٍ عَلِمَ الْمُؤَنَّثُ كَحَدَامٍ، وَقَطَامٍ، وَرَقَاشٍ، وَغَلَّابٍ، وَسَجَّاحٍ أعلام لإنشوة، وسَكَّابٍ لفرس، وعَرَازٍ لبقرة، وظَفَارٍ لبلدة عند بني تميم، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، هذا مذهب سيويه.

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزئب وأمثاله، فلا يكون معدولاً.

(١) المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) في اللسان (١٢/١١٩ - حزم): «حدّام: اسم امرأة معدولة عن حاذمة؛ قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عزة. . . التهذيب: حدّام من أسماء النساء، قال: جرّت العرب حدّام في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذمة، فلما صرفت إلى فعال كسرت لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث إلى الكسر، كقولك: أنت عليك، وكذلك فجّار وقساق. قال: وفيه قول آخر أن كل شيء عُذِلَ من هذا الضرب عن وجهه يُحمَل على إعراب الأصوات والحكايات من الزجر ونحوه مجروراً، كما يقال في زجر البعير ياه ياه، ضاعف ياه مرتين».

قال أبو حيان: والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتجلة، لا أصل لها في التكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها أصل في التكرات عُدلت عنه بعد أن صِيَّرت أعلاماً. وعلى الأول، لو نُكِّرَ صرف، ولو سُمِّيَ به مذكَّر جاز فيه الوجهان: المنع إبقاءً على ما كان، لبقاء لفظ العدل؛ والصرف لزوال معناه، وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثاً، لإرادة ما عدل عنه، وهو: (راقشة). أما الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبني على الكسر إجراءً لَهُ مُجَرَّى فَعَالٍ الواقع موقع الأمر، كنزال، لشبهه به في الوزن والعدل، والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وقال المبرد: لتوالي عِلَل منع الصرف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل، كما تقدَّم في البناء.

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسْفار: اسم لماء، وحَضَار: اسم كوكب، فينونه على الكسر، للشبه السابق. وإنما خصَّوه بما آخره راء، لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُغَيِّرُهُ أيضاً على أصله في حذام، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

٣٣ - ومَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَيَارٍ فهِلَكْتَ جَهْرَةً وَيَارٍ^(١)

فبنى (ويارٍ) أولاً على الكسر. ثم أعربه آخرأ، لأن قوافي القصيدة مرفوعة.

قيل: ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مستنداً للجماعة.

واتفق الحجازيون والتميميون، وسائر العرب على بناء فَعَالٍ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السَّماع كَفَجَارٍ، وَحَمَادٍ، ويسار.

قال:

٣٤ - فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا^(٢)

(١) البيت من مخَلَع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٦٤، ٦٥)، والكتاب (٣/ ٢٧٩)، ولسان العرب (٥/ ٢٧٣ - وير)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٨)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٣٦٤)، وأوضح المسالك (٤/ ١٣٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٧)، والمقتضب (٣/ ٥٠، ٣٧٦)، والمغرب (١/ ٢٨٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

نَحَجَّ مَعًا قَالَتِ أَمَامًا وَقَالِيَّةً =

٣٥ - فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِي^(١)

وقرىء: ﴿لَا مَسَاسِي﴾^(٢) [طه: ٩٧]، أو حالاً نحو:

٣٦ - والخيل تعدو بالصَّعِيدِ بِنَادٍ^(٣)

أو صفة جارية مجرى الأعلام، وما أخذها أيضاً السماع نحو: خَلَقَ: للمنيّة، وضَمَامُ: للحرب، وَجَنَادُ: للشمس، وَأَزَامُ: للسنّة الشديدة، وَصَمَامُ^(٤): للذاهية.

= وهو لمحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١٧ - الحاشية)، وخزانة الأدب (٣٣٨/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣١٧/٢)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٢٧/٦)، والدرر (٩٦/١)، وشرح التصريح (١٢٥/١)، وشرح المفصل (٥٥/٤)، والكتاب (٢٧٤/٣)، ولسان العرب (٢٩٦/٥ - يسر).
(١) عجز بيت من الكامل، وصلوه:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطِينَا بَيْنَنَا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥٥)، وإصلاح المنطق (ص ٣٣٦)، وخزانة الأدب (٣٢٧/٦)، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر (٩٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢١٦/٢)، وشرح التصريح (١٢٥/١)، وشرح المفصل (٥٣/٤)، والكتاب (٢٧٤/٣)، ولسان العرب (٤٢/٥ - بر، ٤٨ - فجر، ١١٧٤/١ - حمل)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٤٩/١)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وخزانة الأدب (٢٨٧/٦)، والخصائص (١٩٨/٢)، ٢٦١/٣، ٢٦٥، وشرح الأشموني (١٦٢/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤١)، وشرح المفصل (٣٨/١)، ولسان العرب (٣٧/١٣ - أنن)، ومجالس ثعلب (٤٦٤/٢).

(٢) بكسر السين. والقراءة في مصاحفتنا «مَسَامٍ» بفتحها.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصلوه:

وَذَكَرْتُ مِنْ لِبْنِ الْمُحَلَّلِيِّ شَرِيفَةً

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤١)، والكتاب (٢٧٥/٣)، ولسان العرب (٦٤/١٠ - حلق). ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة (ص ٩٩٩)، والخزانة (٣٦٣/٦)، ٣٦٨، ٣٧٠، والدرر (٩٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩٩/٢)، وشرح المفصل (٥٤/٤)، ولسان العرب (٧٨/٣ - بدد)، والمعاني الكبير (ص ١٠٤). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٣٤٠/٦)، وشرح الأشموني (٥٣٨/٢)، وما لا ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، والمعاني الكبير (ص ٣٨٩)، والمقتضب (٣٧١/٣).

(٤) كذا في الأصل: «ضمام» بالضاد المعجمة؛ ولعله مصتحف عن «صمام» بالصاد المهملة. وفي اللسان (٣٥٨/١٢) - مادة ضمم: «الضَّمُّ والضَّمَامُ: الداهية الشديدة. قال أبو منصور: العرب تقول للذاهية ضَمِّي ضَمَامٌ، بالصاد؛ قال: وأحسب الليث رأه في بعض الصحف فصتحفه وغير بناءه، والضَّمَمُ مثله. وفي مادة «صمم» (٣٣٤/١٢): «يقال للذاهية الشديدة: صَمَاءٌ وَصَمَامٌ» ثم ذكر عن الجوهري=

أو ملازمة للتداء نحو: يا قَسَاق، ويا حَبَّاث. وفي قياس هذه خلاف يأتي.
أو أمراً نحو: نَزَال، وتَرَاك، وكَذَار. وفي قياسها أيضاً خلاف يأتي. وينو
أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً. وكلّ هذه الأنواع معدولة عن مؤنث.
أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة، وإن لم يستعمل في كلامهم.
وأما الصِّفة بِقِسْمَيْهَا، فعن وصف مؤنث غَلَب فصار اسماً كالتَّائِبَة.
وأما الأمر، فقال المبرد: إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأَوَّلَيْن، وهو
الصحيح، وظاهر كلام سيويه أنه معدول عن الفعل.

ولو سمي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً، والبناء كباب حذام. أو
مذكّر فاقوال أحدها: يصرف، كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمي به. والثاني: يمنع كغَنَاق
ونحوه من المؤنث إذا سمي به، وهو المشهور. والثالث: يبنى كحذام، وعليه ابن
بابشاذ^(١).

(ص): وكونه صفة على فعْلان ذا فَعْلَى. وقيل: فاعِلٌ فَعْلَانَة، فعلى الأول: يصرف:
رَحْمَن، وَلَحْيَان. وعلة المنع شبه الزيادتين بألف التانيث. وقيل كون النون مبدلة منها.
وعلى الثاني: كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء. فإن أبدلت النون من همز أصلي
صرف غالباً.

(ش): الرابعة: كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان بشرط أن يكون مؤنثة على
فَعْلَى كسَكْرَان سَكْرَى، وريّان رَيّا.

= (١٢/٣٤٥) قال: «ويقال للداية: صَمِي صَمَام، مثل قَطَام، وهي الداية؛ أي زيدي؛ وأنشد ابن بري
للأسود بن يعفر:

فَسَرْتُ يَهُودَ وَأَسْلَمْتُ جِيرَانَهَا صَمِي، لِمَا فَعَلْتُ يَهُودَ صَمَامَ

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصري الجوهري المعروف بابن
بابشاذ، نحوي لغوي. سمع الحديث ورواه، وقرأ عليه الأدب بجامع مصري سنين، وخدم بمصر في
ديوان الإنشاء، وقدم بغداد تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها. توفي بمصر في رجب سنة ٤٦٩ هـ. له
من المصنفات: شرح الجمل للزجاجي، كتاب الأصول لابن السراج في النحو، شرح النخبة، تعليق في
النحو في خمسة عشر مجلداً، والمحتسب في النحو. انظر معجم الأدباء (١٧/١٢ - ١٩)، ونزهة الألبا
للأبناري (٤٣٢، ٤٣٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٩٥/٢ - ٩٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٧٢)،
والنجوم الزاهرة (١٠٥/٥)، وثلوات الذهب (٣/٣٣٣).

إعراب ما لا ينصرف ١٠٣

وقيل: الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلَانَة، سواءً وجد له مؤنثٌ على فَعْلَى أم لا. وينبغي على الخلاف مسألتان:

الأولى: لازم التذكير كَرَحْمَن، وَلَحْيَان لكبير اللحية، على الأول يصرف لفقد فَعْلَى فيه، إذ لا مؤنث له. وعلى الثاني يمنع لفقد فعْلانة^(١) منه لما ذكر.

قال أبو حيان: والصحيح فيه الصرف، لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف، فوجب العمل به. ووجه مُقَابِلُهُ أن الغالب فيما وجد من فَعْلَانٌ لِلصِّفَةِ المنع فكان الحمل عليه أولى.

الثانية: عِلَّةُ منع الألف والنون. على الأول لشبههما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث. وقيل إن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء): صنعاني، وبهراني.

وعلى الثاني كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء، من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث، ونقل عن الكوفيين.

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف.

ولو كان لفعْلان مؤنث على فعْلانة صرف إجماعاً كَنَدَمَان، وَسَيِّفَان لِلرُّجُل الطويل وَحَيْلَان للممتلئ غضباً، وَيَوْمٌ دَخْنَان: فيه كُذْرَةٌ في سواد، ويوم سَخْنَان: حارٌّ، ويوم ضَحْيَان: لا غيم فيه، ويعير صَوْحَان، يابس الظهر، ورجل عَلَان: صغير حقير. ورجل قَشْوَان: دقيق الساقين، ورجل مَصَّان: لثيم، ورجل مَوْتَان الفؤاد: أي غير حديده، ورجل نَضْرَان: أي نصراني، ورجل خُمْصَان بالفتح: لغة في خُمْصَان، وكَيْشُ الْيَآن^(٢).

فهذه أربعُ عَشْرَةَ كلمةً لا غير، مَوْثَقَاتُهَا بالتاء.

(ص): ووفائهُ لوزن فِعْلٍ خاصٍّ به، أو أَذَلَّى لازم، لم يخرجْ إلى سَبَبِ الاسم، لا مُشْتَقٍّ، خِلَافاً لِيونس مطلقاً، ولعيسى في المنقول من فِعْلٍ مع علمية أو وصفية غير عارضة، وعدم قبول التاء خِلَافاً لِلأخفَش في أَرْمَل، وقدرت بِقِلَّةٍ في أَجْدَلْ وَأَحْيَل، وأَمَى. وألغيت شِدْوْدًا في نحو أَبطَح.

(١) الذي في اللسان أن «لحيان» يؤنث: قال: «يقال رجل لحيان إذا كان طويل اللحية، يُجرى في النكرة لأنه يقال للأنثى لحياناً». انظر لسان العرب (١٥/٢٤٣ - مادة لحا).

(٢) كبش أليان: أي عظيم الألية. وفي اللسان (١٤/٤٢ - الأ): «وكَيْشُ الْيَآن، بالتحريك، وَالْيَآن وَالْيَى وَالْأَى، وكِبَاشٌ وَنَجَاجٌ أَيْ مِثْلُ عُمَيٍّ» قال ابن سيده: وكِبَاشُ الْيَآنَات، وقالوا في جمع أَلِ الْيَآنِ... ونسجة أَلْيَانَةٌ وَالْيَآن.

والأصح أن منه أفعال التفضيل، ومُنْعُ الثَّبِّ علماء، وصرف يَعْصُر، وأنه يؤثر عروض سكُونٍ تخفيفي، لا بدل همزة أَفْعَل.

(ش): الخامسة: موافقة وزن الفعل بشروط:

(أحدها): أن يكون خاصاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمي بهما، أو في أعجمي معرب، أو غالباً فيه، ويعبر عنه (بالأولى به): بأن يوجد في الاسم والفعل، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، وهو قسمان:

قسم نقل من الفعل: كيزيد، ويشكر.
وقسم ليس بمنقول: كأفكل^(١) ويَزْمع^(٢).

والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب، لأنه يَظَلُّ بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعال اسماً، إما للتفضيل، أو لغيره.

وقد جاء أفعال في الأسماء من غير فعل، كأجْدَل^(٣) وأخِيل^(٤)، وأرنب. وأيضاً فإن فاعِل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو خائِم، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى، كضارب وقَاتِل. ولو سمي بخائِم صرف، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم. ووجه الأولوية أن تلك الزوائد في الفعل معاني، ولا معنى لها في الاسم، فكانت لذلك أصلاً في الفعل.

أما الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب فيه، فلا شبهة في عدم اعتباره.

وأما المشترك بينهما على السواء، ففيه مذاهب:

أحدها: عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِلَ من الفعل أم لا. وعليه سيبويه والجمهور، لإجماع العرب على صرف كَعَسَب اسم رجل، وهو منقول من كَعَسَب: فَعَلَّ، وهو: العَدُو الشديد مع تداني الخطي.

(١) الأفكل: الرعدة. والأفكل: اسم الأفوه الأودي لرعدة كانت فيه. والأفكل: أبو بطن من العرب يقال لبنه الأفاكل. وأفكل: موضع. انظر اللسان (١١/٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) اليرمع: الحمى البيض تلالاً في الشمس؛ قال روية يذكر السراب: ورقسق الأبصار حتى أفدحها يساليد إيقاد النهار اليرمعاً وقال اللحياني: هي حجارة لبنة رقاق بيض تلمع، وقيل: حجارة رخوة؛ والواحدة من كل ذلك يرمة. انظر اللسان (٨/١٣٤ - رمع).

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) الأخيل: طائر ذو خيلان، وهي النقط المخالفة لبقية البدن.

والثاني: تأثيره مطلقاً، وعليه يونس^(١).

والثالث: يؤثّر إن نقل من فعل، ولا يؤثّر غيره، وعليه عيسى بن عمر^(٢) واستدل بقوله:

٣٧- أَنَا ابْنُ جَلَا^(٣)

فلم يصرفه. وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل، فحكي.

الشرط الثاني: أن يكون لازماً، ليخرج نحو: امرؤ وابئثم علّمين، فإنهما على لغة الإتياع في الرفع كاخروج، وفي النصب كاعلم وفي الجر كاضرب، ولا يمنعان من الصرف، لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين، فلو سمّي بهما على لغة من يلتزم الفتح مُتَعَا.

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المعروف بالنحوي. أخذ عنه سيبويه والكسائي والقره وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة يتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأقضية يتفرد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير، اللغات، النوادر، الأمثال، معاني الشعر. توفي يونس سنة ١٨٢ هـ، وكانت ولادته سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة ٨٠. انظر وفيات الأعيان (٥٥١/٢ - ٥٥٣)، ومعجم الأدباء (٦٤/٢ - ٦٧)، وفتوح الذهب (٣٠١/١ - ٣٠٢)، وهديّة العارفين (٥٧١/٢).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي البصري. نحوي مقرر، كان صاحب تعبير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، وله اختيار في القراءة على قياس العربية. توفي سنة ١٤٩ هـ. من مصنفاته الكثيرة (وقد ذكر صاحب وفيات الأعيان أنه صنف نيلاً وسبعين مصنفًا في النحو): الجامع، والإكمال أو المكمل، وكلاهما في النحو. انظر وفيات الأعيان (٤٩٧/١ - ٤٩٨)، ومعجم الأدباء (١٦/١٦ - ١٤٦/١٥)، وإنباء الرواة (٣٧٤/٢ - ٣٧٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٥، ٥٧٦).

(٣) من الوافر، وتماه:

أنا ابنُ جَلَا وطلّحُ التّسايا متى أفسَحَ العمامة تعرفونسي

وهو ليسحم بن وثيل الرياشي في الاشتقاق (ص ٢٢٤)، والأصمعيّات (ص ١٧)، وجمهرة اللغة (ص ٤٩٥، ١٠٤٤)، وخزانة الأدب (٢٥٧، ٢٦٦)، والدرر (٩٩/١)، وشرح شواهد المغني (٤٥٩/١)، وشرح المفصل (٦٢/٣)، والشعر والشعراء (٦٤٧/٢)، والكتاب (٢٠٧/٣)، والمقاصد النحوية (٣٥٦/٤). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣١٤)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٤٥٦)، وأوضح المسالك (١٢٧/٤)، وخزانة الأدب (٤٠٢/٩)، وشرح الأشموني (٥٣١/٢)، وشرح شواهد المغني (٧٤٩/٢)، وشرح قطر الندى (ص ٨٦)، وشرح المفصل (٦١/١)، ولسان العرب (١٢٢/١ - ١٢٤ - ثني، ١٥٢ - جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٠)، ومجالس ثعلب (١٢٢/١)، ومعني اللبيب (١٦٠/١)، والمقرب (٢٨٣/١).

الشرط الثالث: أن يخرج به إلى شبه الاسم سكون تخفيف ليُخْرَج نحو: رُدَّ وقيل: إذا سقي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم، فصارا نحو: مُدَّ. وقيل: هذا إذا كان السكون قبل التسمية، فإن طرأ بعدها كان تسقي رجلاً بَصْرَب، ثم تسكن الزاء تخفيفاً، ففيه قولان حكيتهما آخراً، أصحهما الصّرف أيضاً، وعليه سيبويه، لأنه صار على وزن الاسم، والأصل الصرف.

والثاني: المنع، لغرض التخفيف، فلا يُعْتَد به. وعليه المبرد والمازني، وابن السّراج، والسيّرافي.

ويجري القولان في (يَنْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه، وعليه سيبويه لورود السماع به، فيما حكاه أبو زيد^(١)، وخروجه إلى شبه الاسم.

والثاني منعه، وعليه الأخفش لغرض الضمة، فلا اعتداد بها، ويجريان أيضاً في (أَلْبَب) علماً، فعن الأخفش صرفه لمبايئته الفعل بالفكّ. والأصح - وعليه سيبويه - منعه، ولا مبالاة بفكه، لأنه رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح مثل: اسْتَحْذ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفكّ، ولأن وقوع الفكّ في الأفعال معهود كاشتدّ في التعجب، ولم يَزْدَدْ، وألّل^(٢) السقاء، فلم يباهنه.

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل: كَهَراق، أصله: أراق، علماً، والأصح فيه المنع، ولا مبالاة بهذا البدل.

الشرط الرابع: أن يكون معه علمية: كَحَقَّص اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وبذّر: اسم بئر، وعثّر: اسم واد بالعقيق، وأحمد، ويزيد، ويشكر، وأجمع وأخواته في التوكيد. أو وصفية؛ ولها شرطان:

(أحدهما): أن تكون أصلية كأحمر، بخلاف العارضة: كمررت برجل أُرْتَب، أي ذليل، وينسوة أُرْبِع، فإنهما مصروفان، لأن الوصفية بهما عارضة.

الثاني: أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو: مررت برجل أُبَاتِر^(٣) وأدابر^(٤) فإنهما

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس بن زيد بن النعمان الأنصاري البصري، أبو زيد اللغوي الأديب النحوي. ولد سنة ١١٩ هـ، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيدة وغيره. توفي بالبصرة سنة ٢١٥، وقيل ٢١٤ أو ٢١٦ هـ. من مصنفاته الكثيرة: القوس والترس، الإبل، بيوتات العرب، اللغات، الجمع والتثنية. انظر معجم الأدباء (١١/ ٢١٢ - ٢١٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٦١)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٠ - ٣٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦)، وشنوات الذهب (٢/ ٣٤، ٣٥)، وبنية الوعاة (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٧٥).

(٢) في اللسان (مادة أل): «ألّل السقاء: تغترب ويحه».

(٣) الأباتر: القاطع رحمة. (٤) الأدابر: الذي لا يقل نصحاً.

مصرفوفان، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية، لدخول التاء عليهما في: امرأة أباترة، وأدابرة.

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمرء، وما لا مؤنث له من لفظه، بل من معناه: كرجل آلى^(١)، وامرأة عجزاء، ولا يقال: ألباء، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث: كرجل أكرم^(٢)، وأدر^(٣)، وألحى، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه، وذلك لأفعل التفضيل مع (من).

قال أبو حيان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو: أرمل وأرملة، فمذهب الجمهور صرفه. ومنعه الأخفش كأحمر، قال: ثم إنه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصة.

وهنا مسألتان:

إحداهما: أجدل للصقر، وأخيل لطائر ذي خيلان، وأفعى للحية، أسماء لا أوصاف، فأكثر العرب تصرفها، وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية، فلحظ في أجدل معنى: شديد، وأخيل: أفعل من الخيلان، وأفعى: معنى: خبيث منكر. وقيل: إنه مشتق من قُوعة السَّم^(٤)، وهي حرارته: وأصله: أَفْعَى، ثم قلب فصار أفعى.

الثانية: ما أصله الوصفية، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح، وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان الذي فيه لوانان، الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتد بالعارض، وشذ صرفه إلفاء للأصل، واعتداداً بالعارض.

(ص): ومع العلمية زيادتا فعلان فيه، أو في غيره، ومبنى حسان ونحوه على أصالة النون.

(ش): السادسة: وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلمية: الألف والنون الزائدتان، سواء كانتا في فعّلان: كعُمدان، أو غيره: كعُمران، وعُثمان، وعُظفان.

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان، ثانيهما

(١) رجل آلى: عظيم الألية. وانظر اللسان (٤٢/١٤) - مادة (آل).

(٢) في اللسان (١٥١/٥) - كبر: «الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرَة».

(٣) رجل أدر: بَيْنُ الأَدْرِ. والأَدْرُ والمَادُور: الذي يفتق صفاته فيقع قُبُبه ولا يفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين. ولا يقال أدراء، إما لأنه لم يُسمع، وإما أن يكون لاختلاف المخلة. انظر اللسان (١٥/٤) - أدر.

(٤) السَّم: فيها ثلاث لغات: سَمَّ ومَسَمَّ ويسم. والفتح أفصحها.

١٠٨ إعراب ما لا ينصرف مضعّف، فلك اعتباران: إن قلّزت أصالة التضعيف فهما زائدتان. أو زيادته فالتون أصليّة، كحسان: إن جعلته من الحِسن فوزنه: قَعْلَان، فلا ينصرف، أو من الحُسن، فوزنه: قَعَال، فينصرف. وكذا (حَيّان)، هل هو من الحَيَاة أو الحَيّين؟

قيل: ويدل للأوّل ما روي في الحديث: أنّ قوماً قالوا: نحن بنو غَيّان، فقال عليه الصلاة والسلام: «بل أنتم بنو رَشْدان»^(١).

ففضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقّاً من الغَيْن^(٢).

(ص): أو ألف إلحاق مقصورة.

(ش): السابعة: ألف الإلحاق المقصورة:

وتمنع مع العلمية - بخلاف الممدودة - لشيهاها بألف التانيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كلّاً منهما زائدة، ليست مبدلةً من شيء، والممدودة مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثالٍ صالح لألف التانيث كَأَزْطَى^(٣)، فهو على مثال: سَكْرَى، وعِزْهَى^(٤) فهو على مثال: ذِكْرَى.

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعِلْبَاء^(٥) لا يصلح لألف التانيث الممدودة.

تنبيهان: الأول: الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعيّ الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتفتى أصول الثلاثي، فتأتي بحرف زائدٍ مقابل الحرف الرابع من الرباعيّ الأصول، فيستقى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

الثاني: قال أبو حيان: ما فيه ألف التكرير أيضاً، إذا سمّي به منع الصّرف نحو قَبْعَثْرَى^(٦)، لشبه ألف التكرير بألف التانيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٦٧/٢).

(٢) من معاني الغين: الغيم والسحاب، والعطش. انظر اللسان (١٣/٣١٦، ٣١٧).

(٣) الأَرطَى: جمع أَرطاة؛ وهو نبات شجري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد كالمصبي؛ ورقه دقيق وثمره كالمتاب. (المعجم الوسيط: ص ١٤).

(٤) العزهي: الذي لا يحدث النساء ولا يريهنّ.

(٥) علباء البعير: عصب عنقه.

(٦) ألف «قبعثرى» أُتي بها لأجل تكثر الحروف، فلا تسمى ألف الإلحاق لأنه ليس في أصول الأسماء سداسيّ ثلثون به. والقبعثرى: الجمل العظيم، والأثنى عشرة. والقبعثرى أيضاً: الفصيل المهزول.

انظر اللسان (٥/٧٠).

تقلّب، ولا تدخل عليها تاء التانيث^(١)، كما أن ألف التانيث كذلك.

(ص): أو تركيب مَزَج.

(ش): الثامنة: تركيب المَزَج، وَيَمْنَعُ مع العلمية، لشبهه بهاء التانيث في أن عَجَزَه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صَدْرَه يصغّر كما يصغّر ما هي فيه، ويُفْتَح آخره كما يُفْتَح ما قبلها. وضابطه: كُلُّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً - لا بالإضافة، ولا بالإسناد - بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التانيث: كَبَعْلَبَكْ، وَمَعْلِي كَرَب.

واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: كخمسة عشر، والإسناد كبرق نَحْرُه، والإضافة: كامرىء القيس.

(ص): أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلا صُرِفَ، تَحَرَّكَ الوسط أو لا، خلافاً لمن جَوَز المنع إلا مع تانيث. ولا يشترط كونه علماً خلافاً للذَّبَّاج.

(ش): التاسعة: العجمة: وتمنع مع العلمية بشروط:

أحدها: أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علماً إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل، فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علّمين. بخلاف الجنسية، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة: كديباج، ولجام، وكيرز، فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب قَصُرْفَتْ، وتُصَرَّفُ فيها بإدخال الألف واللام عليها، والاشتقاق منها.

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم؟ قولان:

المشهور، لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان.

الثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الذَّبَّاج^(٢)، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب

سيبويه.

(١) انظر اللسان (٧٠/٥) وفيه: «قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفاظ الزوائد في آخر الكلام لا للتانيث ولا للإلحاق... وقال الميرد: القبعثرى العظيم الشديد، والألف ليست للتانيث وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة بنات الستة؛ لأنك تقول قبعثراً، فلو كانت الألف للتانيث لما لحق تانيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث؛ لأن ما زاد على أربعة أحرف لا يبنى منه الجمع ولا التصغير حتى يرد إلى الرباعي إلا أن يكون الحرف الرابع منه أحد حروف المدّ واللين نحو أسطوانة وحانوت».

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الذَّبَّاج المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. قرأ النحو على ابن خروف.

وينبغي على ذلك صرف نحو: قالون^(١)، ويُندار^(٢)، فينصرف على الثاني لأنه لم يكن علماً في لغة العجم، دون الأول، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يستعمل به.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وإسحاق، فإن كان ثلاثياً صرف سواء تحرك الوسط كشكر^(٣)، ولَمَك: اسم رجل^(٤)، أو لا، كنوح، ولوط. وقيل: يمنع متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع، كما في المؤنث. وُفِرَّقَ الأول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر، دون الزيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهمه، والتأنيث ملفوظ به غالباً، ولذلك لم تُعْتَبَرْ مع علمية متجددة، ولا وصفية ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة.

وقيل: يجوز في الساكن الوسط الوجهان: الصرف، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ. نعم، إن كان فيه تأنيث تعين المنع — كما سيأتي.

ولو كان رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع، إلحاقه بما قبل التصغير.

(ص): وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ التَّوْنِ والِرَّايِ الدَّالِّ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم، وكونه حَمَاسِيّاً أو رُبَاعِيّاً عارياً من الدَّلَالَةِ.

(ش): المراد بالعَجَجِيّ: كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس، أو الرُّوم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم الإفريقج أم غير ذلك.

وتُعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: أن تنقل ذلك الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو: إبريسم^(٥) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

(١) لأنه لم يكن علماً بلغة العجم أو الروم كما ذكر، بل استعمل صفةً. وقالون بالرومية معناها أصبَتْ، كما في لسان العرب (٣٤٧/١٣) — مادة قلن).

(٢) البندار: واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. وهي كلمة دخيلة. (لسان العرب: ٨١/٤ — مادة بند).

(٣) شتر: في مراصد الاطلاع (ص ٧٨٣): «شترٌ بالتحريك وآخره راء: قلعة من أعمال أَران بين برذعة وكنجة». وفي شرح التصريح (٢١٩/٢): «شتر: اسم قلعة من أعمال أَران، يفتح الهمزة وتشديد الراء: إقليم بأذربيجان».

(٤) لمك هو أبو نوح، كما في اللسان.

(٥) الإبريسم: أحسن التحرير (المعجم الوسيط: ص ٢).

الثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو: تَرْجِسْ أو آخره زاي بعد دال نحو: مُهَنِّدٍ، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو: صَوْلَجَان، أو والقاف نحو مَنَجْنِيق، أو والكاف نحو: أَسْكِرْجَة^(١).

الخامس: أن يكون عارياً من حروف الدلالة، وهو خماسي أو رباعي. وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك: (مُرْ يَنْقَلِ). قال صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة^(٢) خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة، وهي (عسجد) لحقة السين وهشاشتها.

(ص): وما وافق العربي لفظاً فمتممته على قصد المُسمَّى، فإن جُهِل فعلى العادة في التسمية. ولا يُزَلُّ جهالة الأصل، أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالعجمة على الأصح، وما بني على قياس العرب وسمي به، فثالثها الأصح، إن كان على قياس مطرد لحق به، فإن كان به مانع منع.

(ش): فيه مسألان:

الأول: ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو: إسحاق، فإنه مصدر لأَسْحَقَ بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع، تقول: أسحق الضرع: ارتفع لَبَنُهُ. ونحو: يعقوب، فإنه ذَكَرُ الْحَجَلِ، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتَّبَع فيه قصد المُسمَّى، فإن قصد اسم التَّيِّ منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عُيِّن مدلوله في اللسان العربي صرف. وإن جُهِل قصد المُسمَّى حُمِل على ما جرت به عادة الناس، وهو القصد بكل واحدٍ منهما^(٣) موافقة اسم التَّيِّ.

فلو سمّت العرب باسم مجهول، أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به، فقليل يجري مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم، كما أن العجمي كذلك، وعلى هذا الفقهاء، ومثل الأول بسبأ^(٤)، والثاني بقولهم: هذا أبو صُغُرور^(٥) فلم يصرف،

(١) الأسكرجة: إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشبهات على المائدة. (المعجم الوسيط: ص ١٨).

(٢) الحروف المصمتة: هي ما عدا حروف الدلالة الستة «مر ينقل».

(٣) أي إسحاق ويعقوب.

(٤) كانت في الأصل غير مهموزة. وأثبتها بالهمز لأنه الأصل. وسبأ اسم مشترك بين اسم مدينة بليقيس باليمن، واسم القبيلة سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر اللسان (مادة سبأ).

(٥) من معاني الصغور: كل حمل شجرة تكون مثل الأبهل والفلفل وشبهه مما فيه صلابة. والصغورور: =

لأنه ليس من عادتهم التسمية به، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك.

الثانية: ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُزُنْ^(١) من الضرب، فتقول: ضَرْبٌ، وعلى مثال مَسْرَجَلٍ، فتقول: ضَرْبٌ، فهل يلحق بكلام العرب أو لا؟ فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم، فيحكم له بحكم العربي.

والثاني: لا، لأنه ليس من كلام العرب، فصار بمنزلة الأعجمي.

والثالث: وهو الصحيح، إن بني على قياس ما اطرّد في كلامهم لحق به، كأن يبنى من الضرب مثل: قَرَدَدٍ فتقول: ضَرْبٌ لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أو على قياس ما لم يطرّد في كلامهم لم يلحق به. كأن يُبنى منه مثل كَوَثِرٍ، فتقول: ضَوْربٌ، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر.

إذا عرف ذلك، فلو سمي به، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي، فلا يمنع إلا مع علة أخرى.

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للمجمة مع العلمية.

(ص): أو تأنيث لفظاً أو معنى، فإن كان تثنائياً، أو ثلثياً ساكن الوسط وضعاً، أو إعلالاً، فالأصح جواز الأمرين.

وثالثها: إن لم يكن بلدة، وأن المنع أجود، وأنه يجب مع المجمة وكونه مذكر الأصل، وتحرك ثانيه لفظاً، وهو المؤنث دون مذكر. وإن سُغِيَ مذكر بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديرأ، خلافاً للفرأء مطلقاً، ولابن خروف^(٢) في متحرك الوسط، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به، أو غَلَبَ. أو بوصفه كحائض صُرِفَ خلافاً للكوفية، أو يوصف في لَفْؤٍ اسم في لَفْؤٍ فعلى التقديرين.

(ش): العاشرة: التأنيث، ويمتنع مع العلمية سواء كان لفظياً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكر كفاطمة وطلحة، أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد.

فإن كان المعنوي ثنائياً كيد علمأ لمؤنث، أو ثلثياً ساكن الوسط، وَضْعاً كهند

= الصمغ الدقيق الطويل الملتوي، وقيل: القطعة من الصمغ. والصعور يكون مثل القلم وينعطف بمنزلة القرن. انظر اللسان (مادة صعر).

(١) البرثن: الكف مع الأصابع، ومغلب الأسد.

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

وجُمِّل، أو إعلالاً كدار علماء، أصلها: دَوَّرَ بالفتح، ففيه مذاهب:

أصحها - وعليه سيبويه والجمهور - جواز الأمرين، فيه الصرف، وتركه، وكلاهما مسموع.

أما المنع: فلاجتماع التانيث والعلمية، وأما الصرف: فليخفة السكون فقاوم أحد السببين، كما دَفَع أثره في نوح، ولوط.

والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج)، قال: لأن السكون لا يُغَيِّر حُكْمًا أوجبه اجتماع عِلَّتَيْن مانعتين.

والثالث: وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كَنَفِد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز، لأنهم يَرُدُّون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هنداً، ودعداً، وجُمَلًا على جماعة من النساء، ولا يَرُدُّون اسم البلدة على غيرها، فَلَمَّا لم تَرُدَّ ولم تكثر في الكلام، لزمها الثقل.

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جنيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم.

وقال أبو علي الفارسيّ: الصرف أفصح، قال الخضراوي^(١): ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله، وهو غلط جلّي.

ويحتتم المنع على الأصح في صور:

أحدها: أن ينضم إلى ذلك عجمة كحُمْص، وماء^(٢)، وجُور^(٣)، لأن انضمام العجمة قوِّي الجلة، ولا يقال: إن المنع للعجمة والتعلّمية دون التانيث، لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي. وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً.

(١) الخضراوي: هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذهي الخضراوي، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس. أديب نحوي نادر ناظم، ولد سنة ٥٧٥ هـ أو نحوها، وأخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وأبي علي الزندي وغيرهم. وتوفي في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإصباح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، الاقتراح في تلخيص الإيضاح وتبعه بالشرح والتتميم والإصلاح، النقص على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، وغيرها. انظر بغية الرعاة (ص ١١٥)، وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ٣٦١، ٣٦٢)، وهديّة العارفين (١٢٤/٢)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٢٦١)، وإيضاح المكنون (١١٠/١، ١٢٠).

(٢) الماء بالفارسية أي بلد كان؛ ذكره البكري في معجم ما استعجم (١١٧٦/٤) عن أبي عمر الزاهد، وقال: ذكرت هذا لتلا يشكل على قارته فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (معجم البلدان: مادة جور).

الثانية: أن يكون مذكر الأصل، كزيد اسم امرأة، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صَرَفَ مَنْ صَرَفَ هنأً.

وجوز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوز أن في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نَقْلٌ من ثَقُلَ إلى ثَقُلَ.

الثالثة: أن يتحرك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة، لتَنَزَّلَ الحركة منزلة الحرف الرابع. وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع، ولا عبرة بتحريكه تقديراً، كدار وثار، علمين.

ولو سمي مذكر بمؤنث مجزّد من التاء منع بشرطين:

أحدهما: زيادته على ثلاثة لفظاً كزَيْنَب وعَنَاق اسم رجل.

أو تقديراً كَجَبَل مخفف جَبَال^(١) اسم رجل، فإن الحرف المقدّر كالمفروق به. بخلاف الثلاثي، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرك وسطه أم لا كَكَيْفَ وشَمْسُ اسمي رجل.

وذبح الفراء إلى منعه مطلقاً، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل: العلمية والتعليق على ما يُشَاكِلُهُ. ودُفِعَ بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرف.

وفصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع.

الشرط الثاني: أن لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ انفرد به كدَلَالٍ ووَصَالٍ، اسمي رجل فإنه كثرت التسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكران، أو غَلَبَ فيه^(٢) كِلَارَاع، فإنه في الأصل مؤنث، ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر، كقولهم: هذا ثوبٌ يَزَاع، أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمي به رجل صرف، لغلبة تذكيره قبل العلمية. ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث، وظلوم، وجريح فالبصريون: يُصَرَّفُ رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير، لأن تلك أسماء مذكّرة، وصف بها المؤنث، لأمن اللبس، وحملاً على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض.

ويدلّ لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيون يمنع بناءً على مذهبه في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق.

(١) جبيل: الضبع؛ معرف من غير آل. والجبيل: الضخم من كل شيء. (المعجم الوسيط: ص ١٠٤).

(٢) أي غلب فيه التذكير.

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة، كجَنُوب، ودُبُور وشَمال، وسُمُوم، وحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصُّعُود، والهَيُوط. وعند بعضهم صفات جرت على الريح، وهي مؤنثة، ففيه الرجحان: المنع كباب زينب، والصرف كباب حائض.

(ص): مسألة. القبائل، والبلاد، والكلمة، والهجاء يبنى على المعنى فإن كان أباً، أو حياً، أو مكاناً، أو لفظاً أو حرفاً صرف. أو أمّاً، أو قبيلةً، أو بقعةً، أو شورة، أو كلمة منع. وقد يجب اعتبار أحدهما. وقد تسمى قبيلة باسم أب، أو حيٍّ باسم أم فيوصفان ببنات وابن، ويؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع.

(ش): صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها، مبتنان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كَمَعَدَ، وتميم، أو الحيّ كقریش وثَقِيف صُرف أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود، منع للتأنيث مع العلمية. وكذا إن أريد باسم البلد المكان كَبَدْر وَثِير^(١) صرف. أو البقعة كفارس وعمان منع. أو بالكلمة اللفظ نحو: كتب زيد فأجاد، أي فأجاد هذا اللفظ صرف. أو الكلمة نحو فأجادها منع. وكذلك الأفعال، وحروف الهجاء، والسور. وقد يتعين اعتبار الحي، أو القبيلة، أو المكان، أو البقعة.

فالأول: ككلب، والثاني: كيهود ومجوس، والثالث: كبدر ونجد، والرابع: كدمشق، وجَلَقَ^(٢)، والحجاز، والشام، واليمن، والعراق. وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء، وذلك ثلاثة أقسام: قسم يَغْلِبُ فيه اعتبار التأنيث، كقریش، وثَقِيف، وبنی، وهجر^(٣)، واسط^(٤)، وخُثَين.

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث: كجُدَام، وسُدُوس^(٥)، وفارس، وعمان. وقسم استوى فيه الأمران: كشمود، وسبأ، وحراء، وقُباء، وبغداد.

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم، أو الحيّ باسم الأم، كباهلة، فيوصفان بابن، وبنات، فيقال: تميم بن مَرٍّ، أو بنت مَرٍّ وباهلة بن أعصر أو بنت أعصر، مراعاة للأصل، أو المسمّى.

(١) ثبير: اسم جبل بمكة.

(٢) جَلَقَ (بكسرتين وتشديد اللام): اسم لكورة النخلة كلها. وقيل: قرية من قراها. وقيل: دمشق نفسها. وقيل: صورة امرأة يجري الماء من فيها بقرية من قراها. وجَلَقَ أيضاً: ناحية بسرقة بالأندلس يسقي نهرها عشرين ميلاً. وقيل: واد في شرقي الأندلس. انظر مراصد الاطلاع (ص ٣٤٢).

(٣) هجر: مدينة البحرين (معجم ما استعجم: ١٣٤٦/٤).

(٤) واسط: اسم يطلق على عدة مواضع. راجع معجم البلدان (مادة واسط).

(٥) جُدَام وسُدُوس: من أسماء القبائل.

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث، فلا يمنع الصرف كقوله:

٣٨ - شادوا البلاد، وأصبحوا في آدم بلغوا بها يرضن الوجوه فُحولاً^(١)

أي في قبائل آدم، أو أولاد آدم، فحذف المضاف، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنثاً في قوله: «بلغوا بها»، ولم يمنعه الصرف، لأنه راعى المضاف المحذوف.

(ص): وما سمي من السور بذي آل صرف. أو عارٍ ولم تضاف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديرًا فلا، حيث لا مانع. أو بجمله فيها وصل قطع، أو تاء قلبت هاء في الوقت. وأعرب ممنوعاً، أو بحرف هجاء حكى، أو أعرب ممنوعاً ومصرفاً أضيف إليه سورة أو لا، أو موازن أعجمي كحاميم، فأوجب ابن عصفور الحكاية، وجوز السلاويين إعرابه ممنوعاً، ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء، ومضافاً إليه، ولو تقديرًا مع فتح النون، وإعرابها مضافة، وليس في كهيص، وحَمَّ عتق إلا الوقف خلافاً ليونس.

(ش): أسماء السور أقسام:

أحدها: ما فيه ألف ولام، وحكمه: الصرف، كالأنفال، والأنعام والأعراف.

الثاني: العاري منها، فإن لم يضاف إليه سورة منع الصرف نحو: هذه هُودٌ، وقرأت هودٌ، وإن أضيف إليه (سورة) لفظاً أو تقديرًا صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو: قرأت سورة يُونس.

الثالث: الجملة نحو: «قل أوجي إلي» [الجن: ١، وغيرها] و﴿أَفَلَا أَمُرُّ اللَّهَ﴾ [التحل: ١] فتحكى فإن كان أولها همز وصل قطع، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلا في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها - أو في آخرها تاء تأنث قلبت هاء في الوقف، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء. وتعرب لمصيرها أسماء، ولا موجب للبناء، ويمنع الصرف للعلمية والتأنيت نحو: قرأت اقتربت، وفي الوقف اقتربت.

الرابع: حرف الهجاء: كـ (ص، و، ق) فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتحكى كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناءً على تذكير الحرف وتأنيته، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا؛ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد، بالسكون والفتح منوناً وغير منوناً^(٢).

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٠٠)، والكتاب (٢/٢٥٢)، ولسان العرب (٦/١٠) - أنس، ١٢/١٢ - آدم.

(٢) أي على وجهي الحكاية والإعراب. فعلى وجه الحكاية بالسكون، وعلى الإعراب بالفتح.

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطعة.

وجوز (الشّلويين) فيه ذلك، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابل، وقد قرئ «ياسين» بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس: المركّب كطاسين ميم، فإن لم يضاف إليه «سورة» ففيه رأي ابن عصفور والشّلويين فيما قبله، ورأي ثالث: وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر.

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديرًا، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كجعلك، وإجراؤه على النون مضاعفاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصّرف وعدته بناء على تذكير الحرف وتأنّيته. أمّا ﴿كَهَيْصَ﴾ [مريم: ١]، حَمَّ عَسَقَ فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج، لأنه لا يركب أسماء كثيرة.

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُهُ^(١) مفتوحة، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعرّبه، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

(ص): مسألة يَنُون في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً، ولا تظهر الفتحة جرّاً خلافاً لقوم مطلقاً، وليونس في العَلَم.

(ش): يَنُون جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة، سواء كان جمعاً نحو: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، قال تعالى: ﴿وَيَنْ قَوْقُهُمْ قَوَائِبُ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْقَبْرِ وَيَا لِعَشْرِ﴾ [الفجر: ١، ٢] أم مصغراً كَأَعْيَمٍ^(٢)، أم فعلاً مسمى به كَيَغْزُ، وَيَزْمُ^(٣)، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً - كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق: كصَحَّارَى، وعَذَارَى بعد صحاري، وعذارى. ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نافية عنها. وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب ليخفّفها، وعليه قول الشاعر:

٣٩ - وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا^(٤)

(١) كلمه: أي حروفه.

(٢) تصغير أعمى.

(٣) يغز ويرم: من الفعلين غزا ورمى.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلته:

وقيل يجوز في العلم دون غيره، وعليه يونس، واستدل بقوله:

٤٠ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْجِلُ^(١)

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة^(٢).

(ص): مسألة:

ما منع صَرَفَهُ دون علمية منع معها وبعدها، إلا أفعل تفضيل مجرداً من (من). وخالف الأخفش^(٣) في (أحمر).

وثالثها: إن لم يكنه. ورابعها: يجوز أن. وفي قَعْلَان، وأخر، ومعدول العدد، وجمع مُتَنَاهٍ، ومركب كحضر موت آخره وزن المتناهي أو ألف التانيث. وما منع معها صَرَفَ دونها وفقاً.

(ش): ما منع صرفه دون علمية، وهو الذي ليس أحد علّيته العلمية خمسة أنواع، فإذا سمي بشيء منها لم يتصرف أيضاً. وكذا إذا نُكِرَ بعد التسمية.

واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرداً من (من) فإنه إذا سمي به ثم نُكِرَ انصرف بإجماع، لأنه لم يبق فيه شَيْءُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلا بـ «من» ظاهرة أو مقدرة.

= وهو للفرزدق في إنباه الرواة (١٠٥/٢)، وبغية الوعاة (٤٢/٢)، وخزانة الأدب (٢٣٥/١ - ٢٣٥)، (١٤٥/٥)، والدرر (١٠١/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣١١/٢)، وشرح التصريح (٢٢٩/٢)، وشرح المفصل (٦٤/١)، والكتاب (٣١٣/٣، ٣١٥)، ولسان العرب (٤٧/١٥ - ٤٧، ٤٠٩ - ولي)، وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ١١٤)، ومراتب النحويين (ص ٣١)، والمقاصد النحوية (٣٧٥/٤)، والمقتضب (١٤٣/١)، وليس في ديوانه. ويلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٠/٤)، وشرح الأشموني (٥٤١/٣).

(١) الرجز للفرزدق، وبعده:

لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مَقْلُوبًا

وهو في الدرر (١٠٢/١)، وشرح التصريح (٢٢٨/٢)، وأوضح المسالك (١٣٩/٤)، والخصائص (٦/١)، وشرح الأشموني (٥٤١/٢)، والكتاب (٣١٥/٣)، ولسان العرب (٩٤/١٥ - ٩٤، ٢٠٠ - قلا)، وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ١١٤)، والمقتضب (١٤٢/١)، والمتعمق في التصريف (٥٥٧/٢)، والمنصف (٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣). وقوله: «يعيليا» مصغر «يَيْلَى» وهو علم على وزن الفعل، ولم يُزَلْ بتصغيره سبب منعه من الصرف، وهو اسم منقوص، وقد عامله معاملة الاسم الصحيح. وهذا مله يونس وعيسى بن عمر والكسائي، ومله سيبويه والتحليل أنه ضرورة.

(٢) وهو مله التحليل وسيبويه، كما ذكرنا في آخر الحاشية السابقة.

(٣) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. تقدم التعريف به هو والأخفش الأصغر. انظر الفهارس العامة.

فإن سمي به مع (من) ثم نكّر مُنِع قولاً واحداً. وخالف الأخفش في مسائل:

الأولى: باب أفعال الوصف كأحمر إذا سمي به، ثم نكّر، فذهب إلى أنه يصرف، لأنه ليس فيه إلا الوزن، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية^(١).

وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف، وشَبَّهَ العِلَّة في هذا الباب عِلَّة. وفيه رأي ثالث: أنه إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف، لخلوص الاسميّة، وذهاب معنى الوصفية، وعلى هذا الفراء وابن الأنباري.

ورابع: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسي، راعى فيه الأصل والحال كأبطح^(٢).

الثانية: باب فعّالان الوصف كسَكْران، إذا سمي به ثم نكّر. ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف، وسيبويه على المنع، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر.

الثالثة: آخر، إذا سمي به ثم نكّر بعد التسمية، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن العدل قد زال، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف، فلا يؤثر في غيره. والجمهور على المنع لشبهه بأصله.

الرابعة: معلول العدد: إذا سمي به ثم نكّر بعد التسمية. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لما تقدّم في آخر، وخالفه الجمهور.

الخامسة: الجمع المتناهي: إذا سمي به ثم نكّر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، وخالفه الجمهور.

السادسة: المركب المزجي: إذا ختم بمثل مفاعل، أو بلدي ألف التانيث، كمحارب ساجد، أو عبد بشرى، أو عبد حمراء، إذا ركّباً وسمي به ثم نكّر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلميّة، لا الجمع والتانيث، وقد زالت العلميّة بالتنكير. والأصح عند ابن مالك وغيره المنع، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم.

(١) ذكر الدنوشري أن مذهب الأخفش هو الصواب؛ لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه، لأن معنى «أحمر» حيثل شخص مسمى بهذا الاسم. انظر حاشية يس (٢٢٧/٢).

(٢) الأبطح: المكان المتسع يمرّ به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار، ومنه أبطح مكة. وجمعه أباطح. (المعجم الوسيط: ص ٦١).

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين.

(ص): مسألة:

يصرف الممنوع إذا صغر لا مؤنث، وأعجمي إلا المرخم، ومركب، وشبه فعلى مضارع قبله أو بعده، ويمنع المصروف به، إن أكمل موجه.

(ش): إذا صغر ما لا ينصرف صرف، لزوال سبب المنع بالتصغير، كزوال العدل فمُعْمِر، والألف المقصورة في عُلّق تصغير عُلّق^(١). والألف والنون في سُرّيجين تصغير سِرْجَان^(٢). والوزن في شُمَيْر تصغير شَمَر^(٣). وصيغة الجمع في جُنَيْدِل تصغير جنادل^(٤).

ويستثنى من ذلك المؤنث، والعجمي، والمركب المزجي، وشبه فعلى، وهو باب سكران، وشبه الفعل المضارع كتغلب، ويشكر، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير، لبقا السبب.

وقولي: قبله أو بعده، أي سواء كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير، كالمثالير المذكورين، أو عارضاً فيه كأجْدِل تصغير: أجادل^(٥)، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْط بخلافه قبله.

واحتزنا بالمضارع عن الماضي، فإن مشابهته تزول بالتصغير. وقولي: في الأعجمي إلا المرخم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو: بُرْئِه وسُمَيّا في إبراهيم، وإسماعيل، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لا تقوّد فيما كان كذلك. تبه عليه أبو حيّان.

وقد يكون الاسم منصرفاً، فإذا صغر منع، لحدوث سبب المنع فيه كتوشط مسعى به. فإنه مصروف، فإذا صغر على تُوَيْط أشبه الفعل فيمنع. وهند ونحوه إذا صغر دخلته التامّين في المنع بعد أن كان جائزاً.

(ص): مسألة: يصرف لتناسب، وضرورة، واستثنى الكوفية، أفعل ين. وقوم ذا ألق التائين. قيل: ومطلقاً في لغة.

(١) العُلّق: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أنثان طوال دقاق وورق لطاف؛ وهو من الفصيلة الصندلية. (المعجم الوسيط: ص ٦٢٢).

(٢) السرحان: اللّنب.

(٣) في اللسان (٤/٤٢٨): «الشُّمَيْرِي: الكيس في الأمور المنكمش، بفتح الشين والميم. ورجل شَمَر وشُمَيْر وشَمَرِي وشَمَرِي، بالكسر: ماض في الأمور والحواليج مجرب».

(٤) الجُنَادِل (بضم الجيم): الشديد من كل شيء. (اللسان: ١١/١٢٩).

(٥) في اللسان (١١/١٠٤) أن أجادل جمع أجدل، وهو الصقر.

(ش): يجوز صرف ما لا ينصرف، لتناسب، أو ضرورة.

فسال الأول: نحو: ﴿وَيَسْتَلْكَ مِنْ سَكَبٍ وَبَكْرٍ﴾ [النمل: ٢٢]. ﴿سَلَيْلًا وَأَعْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]. ﴿وَدَا وَلَا مَوْلَا وَلَا يَفُوتَ وَيَمُوتُ وَيَسْرَا﴾ [نوح: ٢٣].
والثاني: كقوله:

٤١ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَل تَرَى مِنْ ظَمَافِنٍ^(١)

واستثنى الكوكبيون أفعال التفضيل، فلم يجيزوا صرفه لذلك، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «مِنْ» فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة. والبصريون بنوا الجواز على المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين غير منك، وشُرْ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فمنعوا صرفه للضرورة، وعَلَّلُوهُ بأنه لا فائدة فيه، لأنه مستَوٍ في الرفع والنصب والجر، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فينقص بقلو ما زيد.

وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون، فيلتقي بساكن فيكسر، ويكون محتاجاً إلى ذلك^(٢).

وزعم قوم: أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الاختيار، لغة لبعض العرب، حكاهم الأخفش، قال: وكانَ هذه لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(ص): ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان علماً.

(ش): في منع المصروف أربعة مذاهب:

(١) صدر بيت من الطويل، وهجزه:

تَحْمَلُنَ بِالْعِلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جِرْثَمٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩)، والدرر (١/١٠٣)، وشرح شواهد المعنى (١/٣٨٤)، ولسان العرب (٥/٩٠ - علا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٥٤٢).

ويروى هجزه أيضاً:

سَوَالِكُ نَقَبٍ يَمِينِ حَزْمِي شَعْبِي

وهو بهذه الرواية لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٨). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٥٦٣).

(٢) انظر حاشية الصبان (٣/٢٧٤) ولفظه: «وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فيتزَن ثم يكسر، ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم يتزَن».

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى^(١) فإنه أنشد:

٤٢ - أَوْسَلْ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَمْوِي بَأْوَلْ أَوْ بَأْفَوْنْ أَوْ جُبَارِ
أَوْ التَّالِي دُبَارِ فَإِنْ أَقْنُ فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ^(٢)

فقبل له: هذا موضوع، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر؟ قال أبو حيان: فدل هذا الجواب على إجازته اختياراً.

والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض^(٣) من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين. واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان قياساً على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله:

٤٣ - فَمَا كَانَ حِضْنُ وَلَا حَابِسُ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ^(٤)

(١) أحمد بن يحيى: هو ثعلب، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف (٤٩٧/٢)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١١)، والدرر (١٠٣/١)، ولسان العرب (١/٥٩٣ - عرب، ١١٧/٤ - جبر، ٢٧٥/٤ - دبر، ٤٣٧/٤ - شبر، ١٥/٦ - أنس، ١٣/٤٤٠ - هون)، والمقاصد النحوية (٣٦٧/٤). والأسماء المذكورة في البيتين هي أسماء أيامهم قديماً، فأول هو الأحد، وأهون: الاثنين، وجبار: الثلاثاء، ودبار: الأربعاء، ومؤنس: الخميس، وعروبة: الجمعة، وشيار: السبت.

(٣) هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بالحامض. أديب لغوي نحوي. توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ هـ ببغداد. له من التصانيف: المختصر في النحو، غريب الحديث، خلق الإنسان، الوحوش، النبات. انظر وفيات الأعيان (٢٦٩/١)، ومعجم الأدباء (١١/٢٥٣ - ٢٥٥)، وإنباه الرواة (٢/٢١، ٢٢)، وتاريخ بغداد (٩/٦١)، والنجوم الزاهرة (٣/١٩٣)، وبنية الوعاة (٢٦٢، ٢٦٣)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٤، ١٤٢٩، ١٦٣٠).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والأغاني (١٤/٢٩١)، والإنصاف (٢/٤٩٩)، وخزانة الأدب (١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١/١٠٤)، وسمط الآلاتي (ص ٣٣)، وشرح التصريح (٢/١١٩)، وشرح المفصل (١/٦٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٧، ٣٠٦، ٧٥٢/٢)، ولسان العرب (٦/٩٧ - درس)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٥). وبلا نسبة في مَرِّ صناعة الإعراب (٢/٥٤٦، ٥٤٧)، وشرح الأشموني (٢/٥٤٣)، ولسان العرب (١٠/٣١٦ - فوق). والشاهد في البيت قول: «مرداس» حيث منعه من الصرف، وهو مصروف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

والرابع: يجوز في العَلَم خاصة.

(ص): ولا واسطة، وزعمها ابن جني في ذي أل، والمضاف والثنية والجمع.

(ش): الاسم: إما منصرف، أو غيره، ولا واسطة بينهما، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل، والمضاف، قال: فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه، ولا غير منصرف لعدم السبب قال: وكذلك الثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفةً كان أو نكرة، ذكر ذلك في (الخصائص) ومبناه إليه شيخه أبو عليّ الفارسيّ.

الباب الثالث : الأسماء الستة

(ص): الثالث: ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبراً من: أب، وأخ، وحم غير مماثل قَرُوْ وقَرُوْ وخَطُّ، وقم بلا ميم، وذئ كصاحب، و (هن)، خلافاً للفرء، فبالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً.

(ش): الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط:

أن تكون مضافة، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرَة.

وأن تكون مفردة، أي غير مثناة ولا مجموعة، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخِيْ زيد.

ويختص الحم بشروط: أن لا يماثل قَرُو^(١) وقَرُو^(٢)، وخَطُّ، فإنه إن مائل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا حَمُوْكَ وحَمُوْكَ وحَمُوْكَ^(٣).

(١) قرا فلاناً قَرُوْاً: قصده، وتبعه ونظر أعماله. وقرا الأمر: تبعه. ويقال: قرا البلاد: تتبعها أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حالها وأمرها. وقرا الأرض: تتبع ناساً بعد ناس فيها. وقرا بني فلان: مر بهم واحداً واحداً. (المعجم الوسيط: ص ٧٣١، ٧٣٢).

(٢) القرء: الحيف، والطهر منه.

(٣) حَمُوْكَ وزن قَرُوْ، وحَمُوْكَ وزن قرء، وحَمُوْكَ وزن خطأ.

ويختص القم بشرط: أن تزال منه الميم، فإن لم تُزل أعرب بالحركات نحو: خُلوف^(١) فم الصائم.

ويختص ذو بشرط: أن يكون بمعنى صاحب، فإن كانت للإشارة أو موصولة، فإنها مبيّنة.

وقصر الفزاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، ومنع ذلك في (هن). وتابعه قوم. وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراء مجراها. وهو كناية عما لا يُعرف اسمه، أو يكره التصريح باسمه.

والحم^(٢): أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة^(٣).

(ص): وهل بها أو بمقدرة، أو بما قبلها. والحروف: إشباع أو منقولة، أو لا، أو بهما، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً، والبقاء رفعاً. أو فو، وذو بمقدرة، والباقي بها، أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجرّ بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصغرها الثاني.

(ش): في إعراب الأسماء الستة مذاهب:

أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب، والزّيادي^(٤)، والزّجاجي من البصريين، وهشام^(٥) من الكوفيين.

(١) خلوف فم الصائم: تغيّر رائحته لتأخر الطعام. وفي الحديث: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك». انظر اللسان (٩٣/٩ - مادة خلوف).

(٢) لحم مفرد، وقوله: «أقارب...» جمع؛ فكان الوجه أن يقول والأحما.

(٣) حمًا المرأة: أبو زوجها ومن كان من قبله من الرجال. وحمًا الرجل: أبو امرأته ومن كان من قبله من الرجال. (المعجم الوسيط: ص ٢٠١).

(٤) قطرب والزجاجي تقدم التعريف بهما. أما الزّيادي، فهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه الزّيادي، أبو إسحاق. نحوي لغوي رواية شاعر. قرأ على الأصمعي وغيره. وتوفي سنة ٢٤٩ هـ. له من التصانيف: النقط والشكل، الأمثال، تنعيم الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار، شرح نكت كتاب سيبويه. انظر معجم الأدباء (١٥٨/١ - ١٦١)، وبنية الرعاة (ص ١٨١)، وإنباه الرواة (١٦٦/١، ١٦٧)، وكشف الظنون (ص ١٦٧، ٥٠١، ١٤٢٧، ١٤٦٧)، وإيضاح المكتون (٢/٢٦٧).

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبدالله. نحوي. صاحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو. توفي سنة ٢٠٩ هـ. من تصانيفه: المختصر، القياس، الحدود؛ وكلها في النحو. انظر وفيات الأعيان (٢٥٩/٢)، ومعجم الأدباء (٢٩٢/١٩)، وبنية الرعاة (ص ٤٠٩)، ونزهة الألبا (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وكشف الظنون (ص ٦٣٥)، وإيضاح المكتون (٢/٤٥١)، وهدية المارفين (٢/٥٠٩).

وأيد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً^(١)، وإلغاء ظاهر وإف بالدلالة المطلوبة.

وؤدّ بشبوت الواو قبل العامل^(٢)، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد^(٣) وصلّاً وابتداءً وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أبوك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت. وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأبوك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء.

واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه.

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازنيّ والزجاج.

وردة بأن الإشباع بابه الشعر، وبقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد.

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الزبيدي^(٤).

(١) يقول الصبان في شرحه على الأشموني (٧٤/١): إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع على حدّ من نفسها.

(٢) على اعتبار أن أصل هذه الكلمات «أَبُو وَأَخُو وَحَمُّ وَذَوُّ».

(٣) وذهب الزيايدي إلى أنها أنفُسها إعراب. قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٢/١): «وذلك قاسم؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو: فوك وذو مال».

(٤) الربي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربي، الشيرازي الأصل، البغدادي المتولّد؛ أبو الحسن. نحوي لغوي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات لعشر بقين من المحرم سنة ٤٢٠ هـ. من تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، شرح مختصر الجرمي. انظر وفيات الأعيان (٤٣٣/١)، ومجمع =

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، والفاء لأجل الفتح، وعليه الأعلام وابن أبي العافية^(١).

وَرَدَّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. وعليه الكسائي والفراء. وَرَدَّ بأنه لا نظير له.

السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، ويعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجزمي^(٢).

ورد بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة.

الثامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وَمَنَّاك، معربة بالحروف، وعليه السهيلي والزُّنْدِي^(٣).

= الأدباء (٧٨/١٤ - ٨٥)، وإنباه الرواة (٢/٢٩٧)، ونزهة الألبا (ص ٤١٤ - ٤١٦)، وشنرات الذهب (٣/٢١٦)، وهدية العارفين (١/٦٨٦).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي. نحوي لغوي فقيه محدث أخباري عروضي، من أهل البصرة. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما. وتوفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، التنبيه في الجمع، كتاب العروض، كتاب الأبنية. انظر تاريخ بغداد (٣/١٣٩)، ووفيات الأعيان (١/٢٨٥، ٢٨٦)، وإنباه الرواة (٢/٨٠ - ٨٣)، ومعجم الأدباء (٥/١٢، ٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٨)، وشنرات الذهب (٢/٥٧).

(٣) الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي نزيل مالقة المعروف بالرندي. مقرر عالم بالعربية. سمع أبا القاسم السهيلي وأبا القاسم بن بشكوال وأبا الحسن الشقوري. وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ، وكانت ولادته سنة ٥٤٣ هـ. من آثاره: شرح الجمل للزجاجي، والفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو. انظر طبقات القراء (١/٥٩٤)، وإيضاح المكنون (٢/١٥٣)، وهدية العارفين (١/٧٨٤).

التاسع: عكسه.

العاشر: أنَّ الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. واختلف في معناه:

فقال الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير. وقد عُدَّ هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر.

الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجزء بالنقل والبدل معاً، فالأصل في: جاء أخوك: جاء أَخُوكَ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء. والأصل في رأيت أخاك: رأيت أَخُوكَ، فأبدلت الواو ألفاً. والأصل في مررت بأخيك: بِأَخُوكَ، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب.

(ص): وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النكرة وفقاً، خلافاً للجوهري. ونقص هنٍ أعرف، وأب وأخ وحَم دون قَصْرها، وفوق تشديد: هَنٍ، وأبٍ، وأخٍ. وجعل أخ كذَلُو. وفتح فاء فم منقوصاً كيد ودم، لا يمنع قصرهما. وتشديد (دم) مشهور ويضم ويكسر، ويثلاث مقصوراً، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء، وعَيَّنِي امرئ وابنم على الأشهر فيها. وقابلاً لإضافة سائغ نصباً، وكذا إثبات ميمه مضافاً. وقيل ضرورة. والأصح أنَّ وزنها فَعَلْ إِلَّا فاء فَعَّلْ، وأنَّ لام (حم) واوٌ، و (ذي) ياءٌ، وأنها المحذوفة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: زعم الجوهري^(١) صاحب الصحاح^(٢) في كتاب له في النحو أن (مَنْ) في

(١) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. لغوي أديب ذو خط جيد. أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطُوف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب؛ ولما قضى طوره من الطواف عاد راجعاً إلى خراسان؛ ثم سرح إلى نيسابور، فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي بها سنة ٣٩٣ هـ، وقيل في حدود سنة ٤٠٠. من أهم تصانيفه: تاج اللغة وصحاح العربية. وله أيضاً: كتاب المقدمة في النحو، كتاب في العروض، وله شعر. انظر معجم الأدباء (١٥١/٦ - ١٦٥)، والنجوم الزاهرة (٢٠٧/٤ - ٢٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤١٨ - ٤٢١)، وإنباء الرواة (١٩٤/١ - ١٩٨)، وشذرات الذهب (١٤٣/٣)، وبغية الوعاة (ص ١٩٥) وغيرها.

(٢) كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية» انظر ما كتبه عن هذا المؤلف الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمته القيمة لكتاب الصحاح الصادر عن دار العلم للملايين.

حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، فإِنَّكَ تقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَّا، ولمن قال: مررت برجل: مَنِي.

قال ابن هشام: وليس بشيء، لأن هذا ليس بإعراب، بدليل أنه لا يثبت في الوصل، ولأن وضعها وضع الحرف، فلا تستحق إعراباً، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه.

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: «فَاعْضُوهُ يَهَنَ أبيه»^(١). ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ - ألا ليت شعري؟ هل أبيتن ليلة وهتني^(٢)

وفي أب النقص كقوله:

٤٥ - بأبيه اقتدى عديّ في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم^(٣)

والقصر كقوله:

٤٦ - إن أباهاء، وأبأ أباهاء^(٤)

(١) تمام الحديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعْضُوهُ بهن أبيه» رواه الإمام أحمد في المسند (١٣٦/٥)، والبيهقي في شرح السنة (١٢٠/١٣). ورواه بلفظ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعْضُوهُ ولا تكنوا» أحمد في المسند (١٣٦/٥)، والهيتمي في موارد الظمان (٧٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٦٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٧/٤)، والتبريزي في مشكاة المصابيح (٤٩٠٢)، والمجولني في كشف الخفا (٣٣٢/٢).

(٢) من الطويل، وتمامه:

..... جاف بين لهزمتي هندي

ويروى: «بين لهزمتي هني». وهو لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر (٢٩٤/١). وبلا نسبة في الدرر (١٠٥/١)، ولسان العرب (٣٦٧/١٥ - هتا).

(٣) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١٠٦/١)، وشرح التصريح (٦٤/١)، والمقاصد النحوية (١٢٩/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٥٧)، وشرح الأشعموني (٢٩/١)، وشرح ابن حنبل (ص ٣٢).

(٤) وبعده: «قد بلغا في المجد غايتاهما». والرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٦٨). وله أو لأبي النجم في الدرر (١٠٦/١)، وشرح التصريح (٦٥/١)، وشرح شواهد المعني (١٢٧/١)، والمقاصد النحوية (١٣٣/١، ٦٣٦/٣). وله أو لرجل من بني الحارث في خزنة الأدب (٤٥٥/٧). وبلا نسبة في أسرار =

والتشديد نحو: هذا إِيَّكَ. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

وفي أخ الثلاثة: سمع في القصر: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا يَبْطُلُ»^(١).

وحكى أبو زيد: جاءني أَخُكَ. وفيه أَخُو، بسكون الخاء بوزن دَلُو، قال رجل من

طَيْيَ:

٤٧ - مَا الْمَرْءُ أَخُوكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرَأَ عند الكريهة معواناً على التَّوْبِ^(٢)

وفي حم النقص والقصر. وفي فم عشر لغات: النقص، والقصر، وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمها وكسرها، فهذه تسع لغات. والعاشر: إبتاع الفاء حركة الميم في الإعراب. ومما ورد في القصر:

٤٨ - يَا حَبِذَا عَيْنَا مُنَيَّمَى وَالْقَمَا^(٣)

وفي التشديد:

٤٩ - يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجْتَ مِنْ قَمِّهِ^(٤)

ويشاركه في القصر يد ودم، قال:

٥٠ - يَا رَبُّ سَارِ بَاتٍ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَيْسِ أَوْ كَفَّ الْبِدَا^(٥)

= العربية (ص ٤٦)، والإنصاف (ص ١٨)، وأوضح المسالك (٤٦/١)، وتخليص الشواهد (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (١٠٥/٤، ٤٥٣/٧)، ووصف المباني (ص ٢٤، ٢٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢)، وشرح الأشموني (٢٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٥٨٥/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣)، وشرح المفصل (٥٣/١)، ومغني اللبيب (٣٨/١).

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال (١٩٨/٢) ومجمع الأمثال (١٨٢/٢) والمستقصى (٣١١/٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدور (١٠٨/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤٦٢/٤)، والخصائص (١٧٠/١)، والدور (١٠٩/١)، ووصف المباني (ص ٣٤٣)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٨٤)، ولسان العرب (٥٢٧/١٣ - فوه، ٢٣٣/١٤ - غظا).

(٤) وبعدة: «حتى يمود المُلْكُ في أَشْطَمَةٍ». والرجز للعجاج في ملحون ديوانه (٢٣٢٧/٢)، وخزانة الأدب (٤٩٣/٤، ٤٩٦)، والدور (١٠٩/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٩٢)، وسر صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح المفصل (٣٣/١٠)، ولسان العرب (٥٢٩/١٣ - فوه)، والمحاسب (٧٩/١)، والممتع في التصريف (٣٩١/١).

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٣٥٦)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٤٧٧/٧، ٤٩٨)، والدور (١١٠/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٤)، وشرح =

٥١ - عَقَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ تَطْلُبُهُ فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمٍ^(١)

وفي التضعيف دم، قال:

٥٢ - أَهَانَ دَمُكَ فَرُغاً بَعْدَ عِزَّتِهِ يَا عَمْرُو بَغْيُكَ إِصْرَاراً عَلَى الْحَسَدِ^(٢)

ويشاركه في الإتيان فاء (مرء)، وعينا (امرئ) و (ابنم)، تقول: جاء المرء، ورأيت المرء ومررت بالمرء بإتيان الميم الهمزة، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكًا﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوهُ أَمْرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ﴾ [عبس: ٣٧] بإتيان الراء الهمزة، ومثله: ابنم.

وقيل: إنهما معربان من مكانين، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتيان، وفيهما لغة أخرى: فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة. وفي امرئ ثلاثة: ضم الراء على كل حال. وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن. وثلاثة كسرهما مطلقاً. ورابعة ضمها مطلقاً، وقرأ بهما ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

الثالثة: يجوز إفراد أب، وأخ، وحم، وهن، من الإضافة لا ذو، كما سيأتي في باب الإضافة.

وأما فوك فلا يفرد إلا ويصير بتلك اللغات.

= المفصل (١٥٢/٤)، ولسان العرب (٤٢١/١٥) - يدي).

وهذا الرجز يروى في الحجة لابن خالويه (١٧٩):

يَا رَبِّ سَلِّ بِات لَنْ يَوْسُفَا تَحْتَ ذِرَاعِ الْعَنَسِ أَوْ كَفِّ الْبِلَا

والعنس: الناقة الصلبة.

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشباه والنظائر (٩٧/٥)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤٩١/٧)، والدرر (١١١/١)، ووصف المباني (ص ١٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧)، وشرح المفصل (٨٤/٥)، ولسان العرب (٣١١/٥) - برغز، ٢٠/١٢ - أطم، والمئصف (١٤٨/٢). ويروى: «فقدته فأتت» مكان «غفلت ثم أتت». وفي البيت شاهد آخر، وهو تسكين ياء «هي» ضرورة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩٥/١)، والدرر (١١٢/١). وفرغاً: أي باطلاً وهدرًا.

وقال العجاج:

٥٣- خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا^(١)

فأفرده لفظاً حالة النصب، فخصّه البصريون بالضرورة. وجوزّه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله، أي: خياشيمها وفاها. وأما عكس ذلك، وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسيّ إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة.

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ»^(٢).

وقال الشاعر:

٥٤- يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ^(٣)

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/٢٢٥)، وإصلاح المنطق (ص ٨٤)، وخزانة الأدب (٣/٤٤٢، ٤٤٤)، والدرر (١/١١٣)، وشرح أبيات ميبويه (١/٢٠٤)، والمقاصد النحوية (١/١٥٢)، والمقتضب (١/٢٤٠)، والممتع في التصريف (ص ٤٠٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٤٣٧، ٥١٠/٦، ٧/٢٤٤، ٢٤٦). والشاهد في هذا البيت أن الشاعر أفرد «قمة» عن الإضافة في حال النصب. والخياشيم: جمع خيشوم؛ وليس للإنسان إلا خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنت ونحوه.

(٢) رواه البخاري في الصيام، باب فضل الصوم (٢) حديث رقم (١٨٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. إلى رسول الله ﷺ. وتماثل الحديث: «الصيام جنة» فلا يعرف ولا يجهل؛ وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقلل إني صائم - مرتين - والذي نفسي بيده لخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها». ورواه البخاري أيضاً بالأرقام (١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٧٥٣٨). والحديث روي مختصراً ومطولاً، من حديث أبي هريرة ومن حديث غيره؛ فرواه مسلم في الصيام (حديث ١٦٢ - ١٦٤)، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و ٤٢ و ٤٣، وابن ماجه في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ١، ومالك في الموطأ (كتاب الصيام، حديث ٥٨)، وأحمد في المسند (١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣،

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: قَتَلَ بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلا فوق فوزنه: قَتَلَ بفتح الفاء وسكون العين.

وذهب الفراء: إلى أن وزنها قَتَلَ بالفتح والإسكان. وفوق قَتَلَ بضم الفاء والإسكان.

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): قَتَلَ بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوُّ فلامها واو. وعلى الأول أصله: ذوي، فلامها ياء. وقال ابن كيسان^(١): يحتمل الوزنين.

قال أبو حيان: والمحدوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة. قال: والظاهر الأول.

واختلفت في (حم) أيضاً هل لامه واو أو ياء؟ على قولين: أصحهما الأول كآب، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل: إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها.

(١) محمد بن أحمد بن كيسان (وفي معجم الأدباء: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، وكيسان لقب واسمه إبراهيم). نحوي لغوي مشارك في بعض العلوم، كان يحفظ المنهجين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: المهلب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث، القراءات، المقصور والممدود. انظر تاريخ بغداد (١/٣٣٥)، ومعجم الأدباء (١٧/١٣٧ - ١٤١)، والوافي بالوفيات (٢/٣١، ٣٢)، ورمّة الجنان لليافعي (٢/٢٣٦)، وشنرات الذهب (٢/٢٣٢)، وهدية العارفين (٢/٢٣).

الباب الرابع: المثنى

(ص): الرابع المثنى، فبالألف والياء. ولزوم الألف لغة، وعليه: «لا وتران في ليلة». وألحق به مفيد كثرة ككزتين. وقد يغني عنه عطف أو تكرار، وجمع معنى كأخويكم. ونحو: كَلْبَتِي الحَذَاد، وحوَالَيْنَا. وكلا وكلتا مضامين لمضمر، ومطلقاً في لغة، وليساً مُثْنِيَتِي اللفظ. وأصلهما كُلٌّ، خلافاً للكوفية، بل ألف كلا والياء عن واو. وقيل: ياء. وألف كلتا تأنيث. وقيل: إلحاق. وقيل: أصل. وقيل: تأوفاً زائدة لا لإلحاق. وقيل: له، ولك في ضميرهما وجهان. واثنان واثنتان. وبلا همزة لغة، مفرداً، ومضافاً، ومركباً. وقيل: الأصل اثن. وثنايان، وملذَّوَان. وما حُلِبَ لشرف كأبرين، أو تذكير كقميرين، أو خِفَّة كقميرين. وقيل: في فَرْوٍ مخض.

(ش): الباب الرابع من أبواب المثنى: وهو ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيزة لكتانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجَيم، ويطون من ربيعة، ويكر بن وائل، وزُبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعُدرة. وخرج عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَرِينِ﴾ [طه: ٦٣]. وقوله ﴿وَلَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ﴾^(١)، وأنشد عليها قوله:

٥٥ - تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاءِ طَعْنَةٍ^(٢)

(١) وروى أيضاً بلفظ: «لا يكون وتران في ليلة». والحديث رواه الترمذي في الوتر باب ١٣، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩، وأحمد في المسند (٢٨/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

دعته إلى هابي التراب عقيم

وهو لهوهر الحارثي في لسان العرب (١٩٧/٨ - صرح، ٤٣٤/١٤ - شظي، ٣٥١/١٥ - هب). وبلا =

٥٦ - قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

والحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية:
منها: ما يراد به التكرير نحو: ﴿أَتِمَّ الْبَصَرُ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كَرَّتْ إِذْ
البصر لا يتقلب خاصاً وهو حسير من كَرَّتَيْنِ، بل كَرَّتْ. ومثله قولهم: مُبْجَحَانُ اللَّهِ
وحنائيه^(٢). وقوله:

٥٧ - وَمَهْمَئِينَ قَدْ ذَفِين مَرْزَيْنِ^(٣)

أي مَهْمَ بعد مهمه. وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة، والعطف، كقوله:
٥٨ - تَخْلِدِي بِنَا نُجُوبُ أَفْسَى عَسَاكُهَا خِفْمُنْ وَخِفْمُنْ، وَتَأْوِيْبُ وَتَأْوِيْبُ^(٤)
وقد يغني التكرير عن العطف، كقوله تعالى: ﴿صَفَا صَفَا﴾ [الفجر: ٢٢] و ﴿كَذَّكَكَ﴾
[الفجر: ٢١] أي صَفَاً بعد صَفَاً، وَكَذَاً بعد كَذَّاً.
ومنها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا بَيْنَ أَعْيُنِنَا﴾
[الحجرات: ١٠].

= نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٧/٤٥٣)، والدرر (١/١١٦)، وسر صناعة الإعراب
(٢/٧٠٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٦١)، وشرح المفصل (٣/١٢٨، ١٣٣)، والصاحبي في فقه
اللغة (ص ٤٩).

(١) تقدم برقم (٤٦).

(٢) أي حنائاً بعد حنان.

(٣) وبعده: «ظهرهما مثل ظهور الترسين»، والرجز لنظام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/٣١٤)، والدرر
(١/١١٦، ١١٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/١٥٦)، والكتاب (٢/٤٨)، ولسان العرب (٢/٨٩ -
كرت). وله أو لهميان بن خنافة في خزانة الأدب (٧/٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/٨٩).
ولهميان في الكتاب (٣/٦٢٢). ولا نسبة في خزانة الأدب (٤/٣٠٢، ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح
الأشعوني (٣/٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٩٤).

والمهمة: المفازة البعيدة. وقذفين: تشية قَلَفَ، وهو البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا
ماء فيها ولا نبات.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجريز في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١/١١٩). وتخذي: تسرع. والعرائك:
جمع عريكة، وهي الطبيعة. والخمسن: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ثم ترد في اليوم
الرابع. والتأويب: الرجوع.

وقوله ﷺ: «الْيَمَانُ بِالْخِيَارِ»^(١)، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنيتين حقيقة.

ومنها: ما لا يصلح للتجريد، فمن ذلك ما هو اسم جنس كالْكَلْبَيْنِ لآلة الحداد. وما هو علم كالْبَحْرَيْنِ، وَالْمَرْكَبَيْنِ^(٢)، وَالْحَصَيْنَيْنِ^(٣).

ومنه: اثنان واثنان، وثنان في لغة تميم سواء أفردا نحو: «وَيَنْ أَلِيلِ اثْنَيْنِ» [الأنعام: ١٤٤] أم أضيفا نحو: جاء اثناك، أم ركبا نحو: «فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَ عَيْنًا» [البقرة: ٦٠]. «وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا» [المائدة: ١٢]. وقيل: إنهما مثنيتان حقيقة، والأصل: اثن.

ومن ذلك: ثِنْتَانِ لطرفي العقال، وَمِذْرَوَانِ لطرفي الآلية، والقوس، وجانبي الرأس. وقيل: طرفا كل شيء.

ومنها: ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه كَحَوَالَيْنَا، قال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»^(٤).

وقال الشاعر^(٥) في التجريد:

٥٩ - وأنا أمشي الدَّالِي حَوَالِكا^(٦)

(١) تمام الحديث: «الْيَمَانُ بِالْخِيَارِ ما لم يفرقا» روي في الصحاح بأسانيد وطرق عديدة. فرواه البخاري في البيوع باب ١٩ و ٢٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧، ومسلم في البيوع (حديث ٤٣ و ٤٦ و ٤٧) وأبو داود في البيوع باب ٥١، والترمذي في البيوع باب ٢٦، والنسائي في البيوع باب ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ٨٢، وابن ماجه في التجارات باب ١٧، والدارمي في البيوع باب ١٥، ومالك في البيوع (حديث ٧٩)، وأحمد في المسند (٤/٢، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، ١٣٥، ٣١١، ٤٠٢/٣، ٤٠٣، ٤٢٥، ٤٣٤، ١٢/٥، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣).

(٢) الدونكان: بلدان من وراء فلج، وقيل: واديان في بلاد بني سليم. انظر مراصد الاطلاع (ص ٥٤٣).

(٣) الحصنان: موضع ذكره عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي في مراصد الاطلاع (ص ٤٠٦) ولم يحدد موقعه، فقال: «الحصنان: ثنية حصن: موضع يمينه».

(٤) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في الاستسقاء باب ٢، والنسائي في الاستسقاء باب ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨، وابن ماجه في الإقامة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٢٣٦/٤).

(٥) لعل الوجه أن يقول: الراجز.

(٦) الرجز نسب للفصيح (كما تزعم العرب) في الحيوان (١٢٨/٦)، والدرج (١١٩/١). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرج (٢١٦/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، والكتاب (٣٥١/١)، ولسان العرب (١٨٧/١١ - حول، ٢٣٣ - دال)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠).

ومثله حَوْلَهُ قال تعالى في التجريد: ﴿كَلِمَاتٌ أَحْكَامٌ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الشاعر في التثنية^(١)...

ومنها: ما لا يصلح لمعطف مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمَيرين لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه.

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْمَرْسِيِّ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وتارة المذكر كالثاني، وتارة الأخف كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢].

[مبحث كلا وكلتا]

ومنها ما لا زيادة فيه، وهو كَلَا وَكِلْتَا بشرط أن يُضَافَا إلى مضمَر نحو: ﴿إِنَّا بَيْنُكَ وَبَيْنَهُمَا صَفَافٌ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وتقول: رأيت كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا.

فإن أضيفا: إلى مظهر أجريا بالآلت في الأحوال كلها. هذه اللغة المشهورة. وبعض العرب يُجَرِّبُهَا مع الظاهر مُجَرَّاهَا مع المضمَر في الإعراب بالحرفين، وعَرَّاهَا الفَراءَ إلى كنانة. وبعضهم يُجَرِّبُهَا مَعَهُمَا بالآلف مطلقاً.

= وقبل هذا البيت بيتان، وهما:

أَهْدَمُوا يَتِيكَ لَا أَبَا لَكَ وَحَبِوْا أُنْكَ لَا أَعْمَالَكَ
وَأَنَا أَمْشِي..... إلخ

الدالّ: مشية تشبه مشية الذئب. (اللسان: ١١/٢٣٣ - دال).

(١) موضع النقط مقط في الأصل. والسقط هو الشاهد التالي: «ماءٌ رِوَاءٌ وَخِلَاءٌ حَوْلَيْهِ» حيث جاءت

«حوليه» تنية بحوله. وقد ورد هذا الرجز في اللسان (١١/١٨٧ - حول) من دون نسبة هكذا:

مَاءٌ رِوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيْهِ هَذَا مَقَامٌ لَكَ حَتَّى تَبِيَهُ

وروي هذا الرجز هكذا:

يَا إِبْرَاهِي مَا ذَاكَ فَتَابِيَهُ مَاءٌ رِوَاءٌ وَخِلَاءٌ حَوْلَيْهِ

وهو لزبيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/٣٣٤)، ولسان العرب (٥/٣٥٩ - زيز، ١٤/٣٤٦ - روي)، ونوادير أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/٨٩)، ولسان العرب (١٤/٤ -

أبي، ١٤/٣٣٥٤ - زيا).

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين، وعلى هذا فأنف كلاً منقلبة عن واو. وقيل عن ياء. ووزنها فَعْلٌ^(١) كـ «يَعَى»، ووزن كُنّا: فَعَلَى كَثُرَى. وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جني، وأصلها: كَلَوَى، أو ياء وهو اختيار أبي علي.

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث.

وذهب بعضهم: إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كَلَوِي، كما يقال في أخت: أُخُوِي.

ورّد بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكن غير ألف.

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق، والألف لام الكلمة وعليه الجزمي. وفي قول: الألف للإلحاق. وفي قول: أصل.

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى. وأصلهما: كِل، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله:

٦٠ - فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ^(٢)

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة. وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْيَدَيْنِ أَيْمَنُ﴾ [الكهف: ٣٣].

وقال الشاعر:

٦١ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرِّي بَيْنَهُمَا قَدِ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَتْنِيَهُمَا رَابِي^(٣)

(١) تحوّلت في الأصل إلى «فعل» والصواب ما أثبتناه.

(٢) رُوِيَ هَذَا الرَّجَزُ:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَاهُمَا قَدِ اقْسَرْنَتْ بِزَائِدَةٍ

وَرُوِيَ: «سُلَامَى زَائِدَةٌ... قَدِ قَرَنْتَ بِوَاحِدَةٍ» وَرُوِيَ «مَقْرُونَةٌ» مَكَانَ «قَدِ قَرَنْتَ». وَبِالْبَعْضِ يَفْتَحُ تَاءُ «كِلْتَا» وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُهَا.

وَالرَّجَزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ (ص ٢٨٨)، وَالْإِنْصَافُ (٢/٤٣٩)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (١/١٢٩)، (١٣٣)، وَالدَّرَجُ (١/١٢٠)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ (١/٣٢)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (١٥/٢٢٩ - كلاً)، وَالْمَعْنَى فِي الْعَرَبِيَّةِ (ص ١٧٢)، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ (١/١٥٩).

وَالسَّلَامَى: وَاحِدَةُ السَّلَامِيَّاتِ، وَهِيَ عِظَامُ الْأَصَابِعِ فِي الْيَدِ وَالْقَدَمِ، وَتَسَمَّى الْقَصَبُ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ (ص ٢٨٧)، وَتَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ (ص ٦٦)، وَخَزَانَةُ =

قال ابن مالك: وندر هذا الاستعمال، أي الإعراب كالمثنى في متمخض الأفراد كقوله:

٦٢ - على جَزْدَاءِ يَنْقَطِعُ أَبْهَرَاهَا جَزَامُ السَّرْجِ فِي خَيْلِ سِرَاعٍ^(١)
ثَنَى الْأَبْهَرِ وَهُوَ عِزْقٌ مَجَازًا.

تنبيه: قال ابن مالك: هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناء، فإن أطلق عليها ذلك فيمقتضى اللغة، لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع. انتهى. فأفاد أنها يقال لها: أسماء تنبيه كما يقال: أسماء جمع.

(ص): مسألة:

(ش): لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع، واسمُه، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه. وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا متناه - ولا ما لا ثاني له، وكل وبعض، ونحو: (فلان)، وأفعل من، واسم فعل، ومحكي من جملة، ومختص بالنفي، وشرط، ومبني إلا ذان وتان، والذان والثتان على الأصح. ولا ثواني الكنى. وأجمع وجمعاء وإخوته، خلافاً للكوفية فيهما.

والمختار جواز المزج، وذو وَثْنٍ. ثم في حلف عجزه قولان دون أسماء العدد، غير مائة وألف، وفي مختلفي المعنى. ثالثها: يجوز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية. ويُكْرَهُ الْعِلْمُ. والأجود أن يحكى إلا نحو: جماديين، وعمايتين^(٢)، وأذرعاً ومنع المازني المعدول. وما فيه أل. قيل: يبقى، وقيل: يعرض. ولا يغني غالباً عطف إلا بفصل، ولو

= الأدب (٢٩٩/٤)، والخصائص (٣١٤/٣)، والدرر (١٢٢/١)، وشرح التصريح (٤٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٢)، ولم ألق عليه في ديوانه. وهو للفرزدق أو لجريز في لسان العرب (١٥٦/٩ - سكف). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٤٧)، والخزانة (١٣١/١)، والخصائص (٤٢١/٢)، وشرح الأشموني (٣٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٥٤/١)، ومغني اللبيب (ص ٢٠٤).

ورابي: يقال: ربا الفرس: انتفع من عدو أو فزع. انظر المعجم الوسيط (ص ٣٢٦).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٤/١)

والشاهد في البيت وقوع المثنى وهو قوله «أبهرأها» موقع المفرد؛ لأنه ليس للدابة سوى أبهر واحد، وهو حرق في الظهر، ويقال للظهر نفسه: الأبهَر. وهذا الوقوع نادر.

(٢) المراد هنا «عمايتين» وهما اسماء جبلين، كما سيأتي بعد ثلاث صفحات، وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦). والعماية والعماء: السحابة الكثيفة المطبقة. والعرب تقول: أشدُّ برد الشتاء شمالاً جرياء في غربِ سماء تحت ظل عمام. (اللسان: ١٥/١٠٠ - مادة عمي). ١

مُقَدَّرًا. ويؤتى بالمحكي بذوا ودَوُّو. وكذا المزج إن مُنِع. واستغنَوْا رِسِيَّان، وضَبَعَان عن سواءان وضِبَعَانَان وحَكِيَّان.

ويستوي في التثنية مذكر وغيره، ولا تحذف التاء إلا في: أَلْيَةِ وَخُصْبِيَّة.

[شروط التثنية والجمع]

(ش): جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب، وأنا أشرحه على طريقة أخرى، فأقول: للتثنية والجمع شروط:

أحدها: الأفراد، فلا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسر المتناهي، ولا جمع ذلك اتفاقاً، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع، ولا اسم الجنس إلا إن تُجَوِّزَ به فأطلق على بعضه نحو: لَبْنين، وماءين، أي ضَرَبَتين منهما.

وندر في الجمع قولهم: لِقَاحَان^(١) سَوَدَاوَانِ، وقوله:

٦٣ - عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ^(٢)

وفي اسمه قوله:

٦٤ - قَرَمَاهُمَا أَخَوَانِ^(٣)

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، فقال: مقتضى الدليل ألا يثنى ما

(١) تثنية لِقَاح، وهو ماء الفحل من الإبل أو الغنم أو غيرها. (المعجم الوسيط: ص ٨٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا

وهو لعمر بن العلاء في خزانة الأدب (٥٧٩/٨، ٥٨٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٦٠)،
ولسان العرب (٤٤٣/٣) - ويد، ٤٦٤/١١ - عقل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٣/٤)، وشرح
المفصل (١٥٣/٤)، ومجالي تلعب (١٧١/١)، والمقرب (٤٣/٢).

وقد ثنى الجمع المكسر «جمال» أي: قطيعين من الجمال؛ وأراد جمالاً ههنا وجمالاً ههنا؛ وذلك أن
أصحاب الإبل يعزلون الإناث عن الذكور.

والأوباد: جمع وَبَد، أي فقير؛ وقوم أوباد وقد وَبَدَتْ حاله تَوَبَّدَ وَبَدًا. انظر اللسان (٤٤٣/٣) -
ويد).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

وكلُّ رفيقٍ كلُّ زَحَلٍ - وإن هما تعاطى القنا قوماهما - أخوان

وهو للمرزقي في ديوانه (٣٢٩/٢)، وخزانة الأدب (٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدور (١٣٢/٥)،
وشرح شواهد المغني (٥٣٦/٢)، ولسان العرب (٤٢٤/١٥) - يني، ومغني اللبيب (١٩٦/١).

دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد، ومصاييح. وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع.

قال: ومن تثنية اسم الجمع ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي يَتِيمَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ أَلْقَى الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] اهـ.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى، ولا يجمع المبني. ومنه أسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال. وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثني قبل البناء.

وأما ذان وتان، والذان واللتان، فقيل: إنها صيغٌ وُضِعَتْ للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان.

وقيل: إنها مثناة حقيقة، وأنها لما تُثِنَّتِ أُعْرِبَتْ. وهو رأي ابن مالك.

وأما «الدين» فصيغةٌ وضعت للجمع اتفاقاً، فلا يجمع.

الثالث: عدم التركيب. فلا يثنى المركّب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبّط شراً، وهو المراد بقولي: «ومُحَكِّيٌّ من جملة».

وأما تركيب المزج كعبلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلمك، وجمعه. واختاره ابن هشام الخضراوي^(١)، وأبو الحسين بن أبي الربيع.

وبعضهم تثنية ما ختم بـ «وَيْه» وجمعه، وهو اختياري.

قال خطاب^(٢) في (الترشيح)^(٣): فإن ثُنِّيت على مَنْ جعل الإعراب في الآخر، قلت:

(١) هو ابن البرذهي محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر. نحوي قطن بطليوس. من تصانيفه: الترشيح (أو التوشيح) في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأثيري في معاني الكلام الذي يستعمله الناس. توفي خطاب بعد سنة ٤٥٠ هـ. انظر التكملة لابن الأبار (٤٢/١)، وبقية الوعاة للسيوطي (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٥٠٧، ٩٤٨)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٨١).

معدي كَرَبَان، ومعدي كَرَبَيْن، وَحَضْرَمَوَتَان وَحَضْرَمَوَتَيْن. أو على من أعرب إعراب المتضايين قلت: حَضْرَمَوَت، وحَضْرَمَتَيْن موت. وقال في المختوم بـ «وَنَه»: تلحقه العلامة بلا حذف نحو مَيَّيْوَهَان، وَمَيَّيْوَهَوْن.

وذهب بعضهم: إلى أنه يحذف عجزه، فيقال: مَيَّيَان، وَمَيَّيُون.

ويتوصل إلى ثنية المركب إسناداً بدواً، وإلى جمعه بدو، فيقال: جاءني ذوا تأبط شراً، وَذَوُو تَابُطْ شَرّاً، أي صاحِبَا هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع ثنيتيه وجمعه.

وأما الأعلام المُضَافَة نحو أبي بكر، فيستغنى فيها بثنية المضاف وجمعه عن ثنية المضاف إليه وجمعه.

وجوز الكوفيون ثنيتهما وجمعهما، فتقول أبوا البكرين، وآباء البكرين.

الزَّايِع: التنكير، فلا يثنى العلم، ولا يُجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد ثنيتيه وجمعه قَدَّر تنكيره، وكذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة، ولا تجمع، لأنها لا تقبل التنكير.

والأجود إذا ثُنِيَ العلم أو جمع أن يُحْلَى بالالف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية.

ومقابل الأجود ما حكاه في (البدیع)^(١): أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله، فيقول زيدان، وزيدون.

قال أبو حيان: وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.

ويستثنى نحو: جُمَادَيْن: اسمي الشهر، وعَمَاتَيْن: اسمي جبلين، وأذرعَات وعرفَات، فإن الثنية والجمع فيها لم تُسَلِّبْهَا العلمية، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام، ولم تُصَف. قال:

٦٥ - حتى إذا رجب تَوَلَّى وانقضى جُمَادَيَانِ، وجاء شهرٌ مقبل^(٢)

= (٣) الترشيح في النحو؛ كذا في إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (١/٢٨١). وفي كشف الظنون (ص ٥٠٧): «التوشيح».

(١) «البدیع في النحو» لمحمد بن مسعود الغزي. تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة. وهناك كتابان بهذا الاسم أيضاً لابن الأثير ولأبي الحسن الرعي.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهللي في الدرر (١/١٢٥)، وشرح أشعار الهلليين (١/٤٣٤).
وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٧١)، والمقاصد للنحوية (٤/١٢٨).

وقال:

٦٦ - لو أن عُصَم عَمَائِيتِينَ وَتَلْبُلُ^(١)

ومنع المازني ثنية العلم المعدول نحو: عمر، وجمعه جمع سلامة أو تكسير، وقال: قول: جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر، قال أبو حيان: ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب: العُمَران، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى ولي.

وإذا ثني ما فيه أل، كالرجل، فقليل تبقى فيه أل، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها، حكاهما^(٢)، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح.

ولما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد وإخوته خلافاً للكوفيين.

الخامس: اتفاق اللفظ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كشمس، وقمر، والثريا، إذا قصدت الحقيقة. وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: أحدها: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمتعوا ثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحنوا المعري^(٣) في قوله:

٦٧ - جاد بالعين حين أعمى هواهُ عَيْنُهُ، فانتنى بلا عَيْنَيْنِ^(٤)

= وفي البيت شاهد آخر، وهو أن الواو في «وجماديان» لم تفد الترتيب؛ لأن رجاً يأتي بعد جماديين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

سمعت حديثك أنزلا الأوصالا

والبيت لجرير في ديوانه (ص ٥٠)، والدر (١٢٥/١)، ومعجم ما استمعجم (ص ٩٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٥/٥)، وأمالى ابن الحاجب (٦٦٠/٢)، وتذكرة النحلة (ص ١٥٣)، ومزّ صناعة الإعراب (٤٦٢/١)، وشرح المفصل (٤٦/١)، والمصنف (٢٤٢/١)، (٤١/٣).

والشاهد في البيت قوله «عمائتين» حيث ورد علماً دون أن تسلب الثنية علميته.

و «عمائتين» جبال حمر وسود لأن الناس يضلون فيها ويسرون مرحلتين، وقيل: عمائتان: جبل بنجد، وقيل بالبحرين. وانظر معجم ما استمعجم (ص ٩٦٦).

(٢) أي المازني.

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع (١٢٦/١): البيت ليس للمعري المتوفى سنة ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفى سنة ٥١٦، أورده في مقامه العاشرة؛ قال: «وتلحيته ليس بجيد، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض».

(٤) البيت من الخفيف؛ وهو في الدرر (١٢٦/١)، ونسبه للحريري. وراجع الحاشية السابقة.

والتمثيل به في قوله: «فانتنى بلا عينين» حيث ثني المشترك الذي لا تجوز ثنيته، فـ «العين» الأولى =

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري^(١) قياساً على العطف، ولوروده في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عِبَادُكَ إِتِيعَةً وَاتِّسَاعًا وَلِشَحَقٍ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقوله ﷻ: «الأبدي ثلاثة، فید الله العليا، وید المعطي، وید السائل السفلی»^(٢). وقول العرب: الْقَلَمُ أَخَذَ اللُّسَاتَيْنِ، وخفة الظهر أحد اليسارين، والغربة أحد السباعتين، واللبن أحد اللحمين، والجمية أحد الموتين، ونحو ذلك.

والثالث: وعليه ابن عصفور: الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

السادس: أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يشي (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا (سواء) للاستغناء عنه ببيان، تثنية: سي، ولا ضيغاً اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضيغ اسم المؤنث. على أنه حكى: سَوَاءَان، وضِغَعَانَان.

ولا تثني ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثي ست، وعن تثنية خمسي عشرة، وعن تثنية عشرة عشرون، وعن جمعهما: تسعة، وخمسة عشر، وثلاثون، ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما، ثنياً

= بمعنى المال، و«العين» الثانية بمعنى أداة البصر، ومن شرط المثني أن يتحد لفظه ومعناه، قال في التسهيل: «وفي المنع على رأي». وقال الدماميني: لا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة، وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين؛ ولهذا لحن الشاعر في هذا القول.

(١) أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري. أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث. ولد بالأنبار على الفرات سنة ٢٧١ هـ، وأخذ عن أبيه وشملب وطائفة؛ وعنه الدارقطني وغيره. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله يعلمهم. توفي ليلة عيد النحر من ذي الحجة سنة ٣٢٨ هـ ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: الكافي في النحو، غريب الحديث، الهاءات في كتاب الله عز وجل، أدب الكاتب ولم يتمه، والمشكل في معاني القرآن لم يكمل. انظر تاريخ بغداد (١٨١/٣ - ١٨٦)، ووفيات الأعيان (١٣٧/١ - ١٣٨)، ومعجم الأدباء (٣٠٦/١٨ - ٣١٣)، وتذكرة الحفاظ (٥٧/٣ - ٥٩) وغيرها.

(٢) رُوي الحديث من طرق وأسانيد متعددة. فرواه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٦٤٩)، وأحمد في المسند (٤٤٦/١، ٤٣٣/٣، ١٣٧/٤)، والبيهقي في مجمع الزوائد (٩٧/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٨/٤)، والحاكم في المستدرک (٤٠٨/١)، والبقوي في شرح السنة (١١٤/٦)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٥٨٥/١)، والسيوطي في الدر المنثور (٢٥٤/١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان (١٥٦/١)، والمفتي الهندي في كنز العمال (رقم ١٦٠٤٧ و ١٦١٥٣ و ١٦٦٧٧ و ١٦٧٦٨).

وجُمِعًا. واستدل الأخفش على ما أجاز به بقوله:

٦٨ - لها عند عالى فوق سَبْعِينَ دائِم^(١)

وأجيب بأنه ضرورة.

ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما يَكَلًا وَكَلَّتًا.

ولم يجمع (يسار) استغناء عنه بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التمام)^(٢).

السابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كل) ولا يجمع، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفي كآخِرٍ وَعَرِيبٍ، لإفادتها العموم، وكذا الشرط، وإن كان معرباً، لإفادته ذلك.

الثامن: أن لا يشبه الفعل، فلا يثنى ولا يجمع (أفعل من)، لأنه جارٍ منجرى التعجب، ولا (قادم من) - أقام زيد - كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شبيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان:

إحداهما: أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله:

٦٩ - لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ ضُنْكِ^(٣)

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه، ويُسَوِّفُهُ في الاختيار فصل ظاهر نحو: مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجاج - وقد نُعِيَ له ابنه وأخوه: «إِنَّا لَهُ، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي».

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَزِيلُوا الَّذِي رَسَا

وهو للفرزدق في ديوانه (٣١١/٢). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٥)، والدرر (١/١٢٧). وأراد بالسبعين: سبع سموات وسبع أرضين.

(٢) هو كتاب (التمام في شرح شعر الهذليين) وهو ما أغفله السكري في كتابه «شرح شعر الهذليين» وقد طبع هذا الكتاب في بغداد سنة ١٣٨١ هـ، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي.

(٣) الرجز لوائلة بن الأصمق أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب (٧/٤٦١، ٤٦٤)، والدرر (١/١٢٨)، ولجحدر في لسان العرب (١٠/٤٢٠ - درك). وبلا نسبة في المقرب (٢/٤١). ويعد:

كَلَامُهُمَا ذُو أَشْهَرٍ وَمَشْكِك

الثانية: يستوي في الثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التانيث مما هي فيه إلا من: ألبة وخضية، فإنهم قالوا: ألْبَان، وخُضَيَان وكان القياس ألْبَيْن، وخُضَيَيْن، لكنه سمع في المفرد ألْي، وخُضْي، فأجروا الثنية عليه إثباتاً للتخفيف مع عدم الإلباس. وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغني عن تثنيته بثنية غيره.

(ص): ولا يتغير، لكن تقلب ألف مقصور فَوْع ثَلَاثِي، أو يَأْتِي، أو مقلوبة عن نون إذن ياء، وغيره واواً. وقيل: إلا في ثلاثي واوِيّ مكسور الأول، أو مضمومه، وفي الأصلية والمجهولة. ثالثها: الأصح إن أويلنا ياءً وإلا واواً. ورابعها: إن أويلت، أو صارت ياء في حال، وقلب همز مبدل من ألف التانيث واواً أولى في الملحقة، وتركه في المبدل من أصل، خلافاً للجُزُولِي. وورد تصحيح مبدلة من ألف، وقلبها والتي من أصلي ياء، والأصلية واواً، وحذف زائدة خامسة، وألف وهمز قاصعاء^(١)، ولا يقاسُ على الأصح.

وقيل: يَذْرَوَان^(٢) وثَنَان^(٣)، لعدم الإفراد. ولا تردّ فاء ثَلَاثِي وعينه ولامه إن حُوَضُ الوصل، وإلا فما عاد في إضافة لا غيره على الأجود.

(١) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، جمعه: قواصع. (المعجم الوسيط: ص ٧٤٠).

(٢) في اللسان (١٤/ ٢٨٥ - ذوا): «الجلّوى: طرف الأكية، والرانفة ناحيتها؛ وقولهم: جاء فلان ينفض ملرويه إذا جاء باغياً يتهمّد... وقيل: الملروان أطراف الأكتيين ليس لهما واحد، وهو أجود القولين لأنه لو قال ملرى لقل في الثنية ملريان بالياء للمجاورة». وانظر الحاشية التالية.

(٣) في حديث عمرو بن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي باركة مثبّثة بثنائين، يعني معقولة بعقالين، ويسمى ذلك الحبل الثنية؛ قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا «ثنائين» بالهمز حملاً على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشدّ بأحد طرفيه يد وبطرفه الثاني أخرى، فهما كالواحد، وإنما جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد. قال سيويه: سألت الخليل عن الثنائين فقال: هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الماء، ومن ثم قالوا ملروان فجاءوا به على الأصل لأن الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم عقلته بثنائين وثنائين لم يمهزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد. وقال ابن جني: لو كانت ياء الثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة فيقال عقلته بثنائين؛ وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة فجري مجرى ياء رداء ورماء وظباء. وعقلته بثنيتين إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين، يُظهرون الياء بعد الألف وهي المدة التي كانت فيها، ولو مذ ماذ لكان صواباً كقولك كساء وكساوان وكساءان. قال: وواحد الثنائين ثناءً مثل كساء محدود. قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في الثنائين وأجاز ما لم يجهز النحويون؛ قال أبو منصور عند قول الخليل تركوا الهمزة في الثنائين حيث لم يفردوا الواحد، قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنائين ثناء، والخليل يقول لم يمهزوا الثنائين لأنهم لا يفردون الواحد منهما. انظر لسان العرب (١٤/ ١٢١، ١٢٢ - مادة ثني).

ويقال: أبان، وأخان، ويديان، ودميان ودموان، وفميان وفموان، بقلّة. ويجوز في ذات: ذاتا، وذواتا.

(ش): إذا نُثِيَ الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو، زيد، أم مُتَعَلِّقاً جارياً مجرّاه، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخفّفتان، نحو: مرهقي، ومغزق، وظني، ودلو، أم منقوصاً نحو شح، أم مهموزاً غير ممدود نحو، رشاً^(١)، وماء ووضوء، ونبيء، أم ممدوداً همزته أصلية نحو: قُزَاءٌ وَوُضَاءٌ فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة ورّد ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلَيْ، ومُعْطَى، ومُسْتَدْعَى، أو ثلاثة بدلاً عن ياء كَرَحَى، أو أصلية أو مجهولة، وأمليت فيهما، كَبَلَى ومَتَى عَلَمَيْنِ، أو مقلوبة عن ألف^(٢) إذن علماً يقال في التثنية: مَلْهَيَانِ، ومُعْطَيَانِ، ومُسْتَدْعَيَانِ، وَرَحَبَانِ وَبَلَّيَانِ، وَمَتَيَانِ، وَإِذْيَانِ. وما عدا ذلك تقلب واواً: وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوَانِ، والأصلية غير المُعَالَةِ كإذا علماً وإذوان. والمجهولة غير المُعَالَةِ كَدَدَاءُ، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث: «لست من الدّ، ولا الدّ مني»^(٣) ومتمماً بالنون نحو دَدَدٌ، وبالدال: دَدَدَاءُ^(٤)، ومقصوراً: (دَدَا)، فلا يدرى، هل ألفه عن ياء أو واو، لأن الألف في الثلاثي لا بد أن تكون عن أحدهما.

وذهب بعض النحويين: إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أمليت أم لم تمل. قال ابن مالك: ومفهوم قول سيبويه عارضٌ لهذا الرأي.

وذهب آخر: إلى أنهما بالواو مطلقاً. وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء في حال نحو: لدى وإلى، قلبت ياء، وإلا قلبت واواً. فهذه أربعة أقوال حكاهما أبو حيّان.

وذهب الكسائي: إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كريباً وِرْضَى، أو مضموماً كضُحَى وعُلَا.

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو: حمراء قلبت واواً نحو:

(١) الرُّشَاءُ: الظهي إذا قوي ومشى مع أمه. جمعه أرشاء.

(٢) كذا في الأصل: «ألف إذن» والصواب: «نون إذن» لأن الكلام على الألف التي ستقلب.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٧/١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٤٤/١٩)، والهيتمي في مجمع الزوائد (٢٢٥/٨)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٧٩/١)، والزيدي في إتحاف السادة المتقين (٥٢٩/٦)، والعقيلي في الضعفاء (٤٢٧/٤)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٢٩٥).

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «ددة» والصواب ما أبتناه؛ وانظر لسان العرب.

حمران، ووردَ تصحيُّحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم: حمراءان، وحكى غيره: حمرانان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو: عِلْبَاء^(١) وِجْزَاء جاز فيها القلب واواً وهو الأولى، والتصحيح نحو: عِلْبَاوان، وعِلْبَاوان.

وإن كانت مبدلة من أصل نحو: كساء، ورداء جاز فيها الوجهان، والتصحيح أولى نحو: كساءان، وكساوان، هذا مذهب الجمهور. وسوى الجُزُولي^(٢) بينها وبين التي قبلها في أنَّ الأولى إقرار الهمز. وورد في هذه القلب ياء، حكى كسايان، فقاسه الكسائي، وخالفه غيره منهم ابن مالك.

وإن كانت أصلية فتقدم أنها تصحح، وقد ورد قلبها واواً، سمع قُزَوان، وقُضَاوان في ثنية قُزَاء وقُضَاء، فقاسه الفارسي وخطأ النحاة.

وورد أيضاً حذف الزائدة، وهي خامسة، سمع خَوْزَلَان في خَوْزَلِي^(٣). وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع: قاصعان، وعاشوران، وخنفسان، وقرفصان، وباقِلان، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء، وبقلاء. فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين، ومنعه غيرهم لِقَلَّة الوارد منه، فقولي: «ولا يقاس على الأصح» عائد إلى ست مسائل: تصحيح المبدلة وما بعده. وقد صحح العرب مِذْرَوْن، وثِنَائِيْن، وكان القياس مِذْرَوْن، وثِنَائَوْن، أو ثِنَائِيْن^(٤)، لأن الألف الأولى رابعة.

والثاني: مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على الثنية، ولم يُستعمل فيهما الإفراد - كما تقدم - فصحتا.

ولا يُرد في الثنية ما حذف من فاء وعين ولام، إن عوض منه همز الوصل، فيقال في اسم: اسمان.

وإن لم يعوض منه، فإن ردة في الإضافة رُدُّ هنا، وإلّا فلا. هذا هو الأجود. فمن الأول: المنقوص، كقاضي، وأب، وأخ، وحم، فيقال: قاضيان، وأبوان، وأخوان، وحموان.

ومن الثاني: هن، ويد، ودم، وفم، وسنة، وجر، فيقال: هَنان، ويَدان، ودمان، وفمان، وسَنَتان، وجران.

(١) علباء البعير: عصب عنقه.

(٢) تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٣) الخوزلي والخيزلي: مشية فيها ثناقل، ومثلها الخوزري والخيزري. انظر اللسان (مادة خزر وخزل).

(٤) راجع الحاشية ٣ ص ١٤٦.

وشذ في الأول: أبان وأخان، وفي الثاني: هَتَوَان، ويديان، ودميان ودموان وغميان وغموان. وقيل: ليس بشاذ، وإنما أبان، وأخان، على لغة التزام النقص في الأفراد والإضافة، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها.

قال أبو حيان: وأما ذو مال، فيقال فيها: ذوا مال. فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام، فهي لم ترد، أو العين فكذاك، لأن الواو الموجودة هي اللام.

وأما ذات، فقالوا في تثنيتهما: ذاتًا على اللفظ بـأَرَدَ، وهو القياس كما نُثِّي ذو على لفظه قال:

٧٠ - يَا دَارَ سَلَمَى بَيْنَ ذَاتِي الْعُوجِ^(١)

وذواتا على الأصل برّد لام الكلمة وهي الياء ألفاً، لتحرك العين وهي الواو قبلها، وهو الكثير في الاستعمال. قال تعالى: ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانًا﴾ [الرحمن: ٤٨].

(١) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٣)، ولسان العرب (٣٠١/٢ - سهج).
ويلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٧٩/٢)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، والدرر (١٣٠/١)، وسمط اللآلي (ص ٧٧١)، ومعجم البلدان (٢٤٦/٣ - سماهيج). وهذا البيت ورد ضمن ثلاثة أبيات من الرجز، هي:
جَرْتُ عَلَيْهَا كُلَّ رِيحٍ سِيْهَوِجٍ يَا دَارَ سَلَمَى بَيْنَ ذَاتِي الْعُوجِ
مَنْ عَنِ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيْجٍ

وسيهوج: شديدة. و«ذاتي العوج» كأنهما موضعان لم أجدهما في معجم البلدان ولا في مراصد الاطلاع. وسماهيج: اسم موضع ذكره في معجم البلدان (٢٤٦/٣).

الباب الخامس : جمع المذكر السالم

(ص): الخامس: جمع المذكر السالم، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث، علماً أو مصغراً، أو صفة تقبل التاء إن قصد، أو أقمل تفضيل. وجوزة الكوفية في ذي التاء، وصفة لا تقبلها. وحكمه كالتثنية، لكن يحدف آخر المنقوص، ويضم ويكسر، والمقصور يفتح. وقيل كمنقوص، وقيل: إن كان أعجمياً، أو ذا ألف زائدة.

(ش): الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجزّ بالياء.

ثم هذا الجمع موافق للتثنية في شروطها - كما تقدم - ويزيد بشروط:

أحدها: أن يكون لعاقل، كالزبدن. أو مشبه به نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَيِّئِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿قَالَتِ الْأَيْمَانُ سَلَامًا﴾ [فصلت: ١١]. جمع صفة الكواكب والسماء والأرض، لثابت لها ما هو من شأن العقلاء من السجود، والخطاب. فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشقي علم كلب، وسابقي صفة فرس.

الثاني: أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر.

قال أبو حيان: فلو سمي رجل زنب أو سلمى، جُمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة ومسلمات، أعلام رجال. قاله أبو حيان. ولذلك عُبِّرَ ببناء التأنيث دون هائه، ليشمل ما ذكر. ثم العلة لما ذكر، أنه لا يخلو، إما أن تحذف له التاء أو لا، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول الإخلال، لأنهما حرف معنى، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تُسجَّل الاسم، وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص.

وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة، وحزمة، وهبيرة: طلحون، وحفزون، وهبيرون، واحتجوا بالسماع والقياس.

أما السماع فقولهم في «علانية» للرجل المشهور: «علانون»، وفي «ربعة» للمعتدل القامة: ريعون.

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء. قال:

٧١- وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ^(١)

وأجيب عن السماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيته التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها. على أن جمعه تكسيراً غير مسلم، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبَة بمعنى الاعتقاب، لا العَلَم.

الشرط الثالث: أن يكون علماً كزيد وعمر. أو مصغراً وإن لم يكن علماً كزَيْل، وغُلَيْم، وأحمر، وسكيران، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه، كضارب، ومومن، وأزمل. فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل، وفتى، وغلام، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر، وسكران، وعانس، وصبور، وتجريح وقتيل، ولا صفة تقبلها لا بمعنى التأنيث كملول وملولة، وفُرُوق وفَرْوَقَة، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث.

قال أبو حيان: نعم، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصاً بالمذكر، كَمَحْصِيٍّ، وأفعل التفضيل المعروف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو: الأفضلون، وأفضَلُو بني فلان، فإن تأنيثه بالالف^(٢).

وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

٧٢- مَنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِيَةُ وَالْعَائِسُونَ، وَمَنَا الْمُزْدُ وَالشَّيْبُ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٥)، وخزانة الأدب (١٠/٨، ١٢)، والدرر (١/١٣١). والشهر الأصم: رجب؛ لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستقيث ولا حركة قتال ولا تقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم.

(٢) إذ يقال: «فضلى نساء بني فلان» و«الفضلى».

(٣) البيت من السبيط، وهو لأبي قيس بن رفاعه في إصلاح الخطوط (ص ٣٤١)، ولسان العرب (٦/١٤٩ - عس). ولأبي قيس بن رفاعه أو لأبي قيس بن الأصم في الدرر (١/١٣١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٦)، والمقاصد النحوية (١/١٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٩٧)، وأملاني القالي (٢/٦٧)، وسر صناعة الإعراب (ص ٦٨٣)، وشرح الأشموني (١/٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٤).

وطرّ شاربه: نبت.

٧٣ - فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائِلَ أسودينَ وأخَمَرنَا^(١)
وذلك عند البصريين من التأدير الذي لا يقاس عليه^(٢).

قال صاحب الإيضاح^(٣): عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرٍ كلام جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بالجيد.

قال الأصحاب: وإنما افترق الصفتان، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت، ويمرّ منها عند التذكير نحو، قام.

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو، كقاموا، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه، وهو فرع التنكير، فأشبه الفعل في الفرعية، فحمل عليه، ولهذه العلة نفسها جُمع الجامد إذا كان علماً، لأن تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل، والتنكير أصل فلم يشبهه.

وإنما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله.

وأما اشتراط خُلُوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع، لا لهذا بخصوصه، بل - وللتثنية أيضاً - وقد تقدم بيانه هناك.

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُني: من لحق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً، أو معتلاً جارياً مجرّاه، أو مهموزاً، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون، وظييون، وقُراءون، وتبيثون. وقلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو: حمراءون في حمراء علم مذكر.

= وفي هذا البيت شاهدان آخران، أولهما: زيادة «لن» بعد «ما» النافية. والثاني: إطلاق «العانس» على المذكر وإن كان المشهور استعماله على المؤنث.

(١) البيت من الوافر، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه (١١٦/٢)، والمقرب (٥٠/٢). وللحكيم الأعمور بن عياش الكلبي في خزنة الأدب (١٧٨/١)، والدرر (١٣٢/١)، وشرح شواهد الشافعية (ص ١٤٣). وبلا نسبة في خزنة الأدب (١٨/٨)، وشرح الأشموني (٣٥/١)، وشرح شافعية ابن الحاجب (١٧١/٢)، وشرح المفصل (٦٠/٥).

(٢) والقياس في جمع أسود وأحمر: سُود وحمُر.

(٣) «الإيضاح» بفوائد الإيضاح: لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به وكتابته. انظر الفهارس العامة.

ويستثنى شيان: المنقوص والمقصور، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف.

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو: ﴿وَأَنْتُمْ أَكْأَعْلُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَلَكُمْ عِنْدَ كَلِمِ الْمُسْطَقَيْنِ﴾ [ص: ٤٧].

وجوز الكوفيون إجرأه كالمقصود، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السالم. وحكاه ابن ولّاد^(١) لغة عن بعض العرب.

قال أبو حيان: وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب. وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب، فيما قال أبو حيان.

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً، وهو إجرأ ذلك في الأعجمي كموسى، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحلبى علمي مذكر، بخلاف ما ألفه عن أصل. وقد حكيت القولين معاً.

(ص): والحق به سماحاً، كنحن الوارثون، وعشرون إلى تسعين، وأهلون، وأرضون، وعالمون. وقيل: جمع. وقيل مبني على الفتح. وينون، وأبون، وأخون، وهتون، وذوو.

والحق ثعلب فمون، وابن مالك: حمون، قياساً، وأولو وسنون.

وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لاه - قال أبو حيان: أو فائه الهاء.

وكثير الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها، وشاعا في المضمومة.

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء متوناً، أو لا. ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها، وهي لغة في المثنى والجمع. وأجاز ابن مالك الأول في عشرين. وقد يقال: شياطون.

(ش): الحق بالجمع في إعرابه ألفاظ - ليست على شرطه - سُمِعَتْ فاقْتَصِرَ فيها على مورد السماع ولم يَتَّخَذَ.

منها: صفات للباري تعالى، وهي قوله: ﴿وَكُنَّ الْوَرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] و ﴿الْقَائِلُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣].

و ﴿الْمُهَيَّوُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ﴿وَالْمُتَوَيْسُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فلا يقاس عليه

(١) ابن ولّاد: هو محمد بن ولّاد، وقيل محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي. نحوي، أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثلعب. توفي سنة ٢٩٨ هـ. من تصانيفه: المنق في النحو، والمقصود والممدود. انظر معجم الأدباء (١٩/١٠٥، ١٠٦).

الرحيمون، ولا الحكيمون، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي.

ومنها: عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع، ورد بأنها خاصة بمقدار معين، ولا يعهد ذلك في الجموع، ذكره ابن مالك، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة، والآخر لا يطلق الأول إلا على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة^(١). ذكره الرضي^(٢).

ومنها: أهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس يعلم ولا صفة إلا أنه أجري مجرى: (مُسْتَحَق)، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم: هو أهلٌ لهذا، قال تعالى: ﴿سَخَّطْنَا آتُونَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] ﴿مَا تَقُولُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

ومنها: أَرْضُون بفتح الراء جمع أرض يسكنونها، وهي مؤنثة، واسم جنس لا يعقل، ففأنة أربعة شروط، قال الشاعر:

٧٤- لقد ضُمَّتِ الْأَرْضُون إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي
هَذَا خَطِيبٌ فَوْقَ أَغْوَادٍ مُبِيرٍ^(٣)
وقال:

٧٥- وَأَيُّهُ بِلِسْدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا
مِنَ الْأَرْضِيْنَ تَعْلُمُهُ نِزَارٌ^(٤)

ومنها: عالمون، وهي اسم جمع لا جمع، لأنَّ العالمَ علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌّ بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلَّ دلالة من مفرد، ولذلك أبي سبيو أن يجعل الأعراب جمع عَرَب، لأن العرب يَتَمَّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصٌّ بالبادين. وذهب قوم إلى أنه جمع عالم، قيل: إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة. وقيل: إنه جمع مراد به العموم للعقلاء وغيرهم. وعليهما فوجه شدوده أنَّ عالمًا اسم جنس لا علم.

(١) قال الأشموني: «وليس بجمع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين؛ وهو باطل». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٢/١) - طبع عيسى البابي الحلبي.

(٢) هو رضي الدين الصفاني. انظر ترجمته ص ١٥٦ حاشية ١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان في الدرر (١٣٣/١)، والمختضب (٢١٨/١). وبلا نسبة في شرح التصريح (١٢/١، ٧٣)، وشرح شلور الذهب (ص ٧٤).

والأصل في قوله: «الأرضون» فتح الراء، وسكنت هنا للضرورة الشعرية، وهو جمع تكسير لـ «أرض» أتى على هيئة جمع المذكر السالم فالحق به.

وهذا: حي من اليمن - ويروى: «من بني سدوس» مكان «من بني هذاد».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، والدرر (١/١٣٤).

وقيل: إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب، لأنه لم يقع إلا ملازِم الياء. وردّ بقوله:

٧٦- تَنْصَفُهُ الْبَرِيَّةُ وَهُوَ مَسَامٌ وَتُؤَلِّقِي الْعَالَمُونَ لَهُ عِيَالًا^(١)

ومنها: بنونٌ، وأبون، وأخون، وهنون، وذوون، ووجهٌ شلوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات.

قال ابن مالك: ولو قيل في حَم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذٌ فلا يقاس عليه. وعن ثعلب أنه يقال في (قم) قمون، وقمين. قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة.

ثم إن ذوون أجريت على حدّ الثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من الاستتقال. وأما الباقي فخالفت الثنية حيث حذفت لاماتها، ولم تردّ لالتقاءها ساكنة مع حرف الإعراب.

وكذا (ابن) حيث حذفت همزة المعوَض من اللام لردّ اللام حيثلذ، ثم حذفها لما ذكر، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل.

ومنها: أولو، وهو وصف لا واحد له من لفظه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِي أُولُوا الْقُضْبِ مَنَكْرًا وَسَمَاءٌ أَن يَقُولَ أُولَى الْقُرُونِ﴾ [النور: ٢٢].

ومنها: سنون، ووجه شلوذها كأرضين. ويابه: كل ثلاثي حذفت لامة وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير كـ «ثُبَّة»^(٢) وثُبين بخلاف الرباعي، وثلاثي لم يحذف منه شيء كتمرة، أو حذفت منه غير اللام. نعم الحق أبو حيان بذلك: ما حذفت فاؤه وعوض عنها الهاء كعملة، فإنه يقال: عِدُون. ويخلاف ما لم يعوَض من لامة شيء كيد ودم، أو عوَض منها همزة الوصل كاسم وابن، أو التاء لا الهاء كأخت وبنت، أو كسر كَشَفَة وشِفاه، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع.

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئتين، وعَصَّة^(٣) وعُصبين، وِرَّة وِرَّتين وعِرَّة^(٤) وعِزَّين. وقد تضم بقلّة، حكى

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٣٤).

وتنصّفه: تخدّمه. والبرية: الناس.

(٢) الثبة: الجماعة.

(٣) العصّة: الفرقة، والمقطعة، والكلب. (المعجم الوسيط: ص ٦٠٧).

(٤) العزة: الفرقة من الناس؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾.

الصَّخَايِي^(١): عَزَبَ بالضم. وإن كانت مفتوحة كُسرَتْ كَسَنَ وسِنين وقد تضم، حكى ابن مالك: سُتُون بالضم.

وإن كانت مضمومة جاز الضم والكسر كُتِبَ، وكُتِرَ، وقُتِلَ.

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز وعُلياً قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياء.

قال:

٧٧- أَرَى مَرَّ السَّيْنِ أَنْتَذَنَ يَرْشِي^(٢)

ثم الأولون يتركونه بلا تنوين، والآخرُونَ يَتَوَنُونُهُ، فيقولون في المنكَر: أَقَمْتَ عنده سَمِيناً، بالتَّوْنِ.

قال:

٧٨- مَتَى تَنْجُ حَبِوْاً مِنْ مِينِينَ مُلَحَوْ^(٣)

وقال:

٧٩- أَلَمْ تَسْقِ الْحَجِيجَ سَلِي مَعْدَأً سِينياً مَا نُعَدُّ لَنَا جَسَاباً^(٤)

(١) الصغاني: هو رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن خلد بن علي بن إسماعيل القرشي المدوني العمري الصغاني اللاهوري البغدادي الحنفي. محدث، فقيه، لغوي. ولد بلاهور سنة ٥٧٧ هـ، ونشأ بفزنة، ودخل بغداد، فسمع الكثير في عدة بلاد ورحل. توفي ببغداد سنة ٦٥٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: مجمع البحرين في اللغة، العباب الزاهر واللباب الفاخر في اللغة، در السحابة في بيان مواضع وفيات الصحابة، مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، كتاب العروض، والدليل والصلة لكتاب التكملة. انظر النجوم الزاهرة (٧/٢٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٧، ٢٢٨)، ومعجم الأدياب (٩٨٩/١٩١)، وشرحات اللهب (٥/٢٥٠)، وإيضاح المكنون (٢/٤٢٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كَمَا أَخَذَ السَّرَارَ مِنَ الْهَلَالِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٤٦) وفيه: «رأت» مكان «أرى»، والدور (١/١٣٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٨/٧٣- خضع) والمقتضب (٤/٢٠٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تَسْمُ لَأُخْرَى تَنْزِلُ الْأَعْصَمَ الْفَرْدَا

وهو بلا نسبة في الدور (١/١٣٥).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٧١)، والدور (١/١٣٦). ويروى: «نَسْتِي» مكان «تَسْتِي»، و «مَا نَعُدُّ لَهَا» مكان «مَا نَعُدُّ لَنَا».

قال ابن مالك: ولو عُمِل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً، لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنتين، وأباه أبو حيان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ، فلا نضم إليه شذوذاً آخر.

ومن العرب من يُلزِمه الواو وفتح النون، ومن العرب من يُلزِمه الواو ويعربه على النون كزَيْتُون. قال في (البيسط)^(١): وهو بعيدٌ من جهة القياس.

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنى والجمع على النون إجراءً له مجرى المفرد. حكى الشيباني: هَذَا خَلِيلَانُ. وعليه خرج:

٨٠- لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ^(٢)

وقد يقال: شياطون، تشبيهاً لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف. قال أبو حيان: وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهّم، وهو شبيه بهمز معاش، ومصائب، ومن هذا قراءة الحسن: ﴿وَمَا تَزَلْكَ بِهِ الشَّيَاطُونُ﴾ [الشعراء: ٢١٠].

(ص): وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو دلائل، أو بالبقاء والانقلاب، خلافاً لزماعها.

(ش): الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيّين، وقطوب، والزجاج، والزمّاحي، على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة.

وقيل: بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً، وهو رأي الأخفش.

(١) لعله «البيسط في شرح الكافية» للأسترايازي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصلته:

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَمِيٍّ ذِي طَلَالٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٥٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٦١/٨)، والدرر (١٣٦/١)، وشرح الأسموني (٣٧/١)، وشرح التصريح (٧٧/١)، ومفني اللبيب (ص ٦٤٣)، والمقاصد النحوية (١٧٦/١).

والعندس: الشديد. والطلال: الحالة الحسنة.

وقد نصب الشاعر «ضارين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو «مجانين»، ولو لم يعاملها هذه المعاملة لكان عليه أن يقول: «ضاريي القباب» لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة. وتُجَرَّج على أن الأصل: ضارين ضاريي القباب، فحذف «ضاريي» للدلالة «ضارين» عليه، وتُجَرَّج بوجه آخر. انظر الدرر (١٣٧/١).

وَرُدَّ بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخراً، وبأنه لم يَكُنْ يحتاج إلى تغييرها، كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم.

وقيل: بحركات مقدرة في الألف، والواو، والياء. وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلام والتهليلي، كالمقصود ونحوه. ورده ابن مالك: بلزوم ظهور النصب في الياء، ويلزوم تثنية المنصوب والمجور بالآلف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها.

وأجاب أبو حيان عن الأول: بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجز، أجزوا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل.

وعن الثاني: بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر، ولذلك لاحظته من العرب من يجري المثني بالآلف مطلقاً.

وقيل: الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب. وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش.

وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابها نصباً وجزاً. وعليه الجزمي، والمازني، وابن عصفور. وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي.

قال ابن عصفور: كان الأصل قبل دخول العامل: زيدان وزيدون، كائنان وثلاثون. فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر.

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة.

وأجاب أبو حيان: بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرmi، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: أبو جاد^(١).

(ص): وتليهما نون تكسر في المثني، وقد تضمّ مع الألف، وتفتح في الجمع، والعكس لغة، وقيل ضرورة في الجمع، وقيل: يختص بالياء فيهما، والمختار وفقاً لابن مالك أنها لرفع توهم الإضافة أو الأفراد، لا عوض من حركة، أو تنوين، أو هما مطلقاً، أو إن كانا وإلاً فأحدهما، وإلاً فغير عوض، أو فارقة بين رفع المثني ونصب المفرد وحمل الباقي، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها.

(١) أبو جاد: من أخوات هوز حطي. كلمن سغفص قرشت.

وتسقط لإضافة ولو تقلدياً، وشبهها، وتقصير صلة. وخَصَّهُ المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً.

وجَوَّزَه الكسائيُّ في النثر، وزعمه الأخفش في ضاريك للطافة الضمير، وتُسَدَّد في موصول، وإشارة مطلقاً على الأرجح.

(ش): زيد بعد الألف والياء في المثني، وبعد الواو والياء في الجمع نون، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب:

أحدها: - وهو رأي ابن مالك - أنها لرفع توهم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة، والمقصود، والمنقوص، نحو: هذان الجُوزَلان^(١)، ومررت بالمهتدين، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى فيما ذكر.

الثاني: أنها عوضٌ من حركة المفرد، ونسبه أبو حيان للزجاج، وركه ابن مالك بأن الحروف نائية عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون. قال أبو حيان: وهذا بناءٌ على رايه أن الحروف إعراب.

الثالث: أنها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضاً عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين. وردّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المتصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكهروا زيادتين في آخر الاسم.

الرابع: أنها عوض من الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولّاد، وأبو علي وابن طاهر، والجُزُولي.

وردّ بما سبق في المذهبين قبله، ويثبتونها في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف.

الخامس: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثني ما لا ينصرف. ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمثني حُبلى، وهذا، والذي. وعليه ابن جني.

السادس: أنها فارقة بين رفع المثني، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيْدًا يلتبس

(١) الجوزلان: مثنى جوزل، وهو فرخ الحمام.

السابع: أنها التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تَحَقُّقِ العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً. نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان. قال: ولا يَرُدُّ أَنَّهُ لَا تَنْوِينَ فِي تَثْنِيَّةٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَالْمَبْنِيَّةِ، لَأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا تَنَيَّ زَالَ شَبَهُ الْفَعْلِ وَالْحَرْفِ، فَرَجَعَا إِلَى الْأَصْلِ، فَعَادَ التَّنْوِينَ.

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق. وخص كلُّ بما فيه لخفة المشى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعول بينهما. وورد العكس وهو فتحها مع المثنى، وكسرهما مع الجمع. فقيل: هو لغة. وقيل: فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة. وقيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع. وعليه أبو حيان.

ومن أمثلة ذلك قوله:

٨١ - عَلَى أَخْرُوزَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ^(١)

وقوله:

٨٢ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْحَرَيْنِ أَفْهَبَهَا ظَنَيْنَانَا^(٢)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَمَا هِيَ إِلَّا لِمَحَبَّةٍ فَتَنِيْبُ

ويرى: «عليهما» مكان «عشيّة». والبيت لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٥٥)، وخزنة الأدب (٥٨/٧)، والدرر (١٣٧/١)، وشرح المفصل (١٤١/٤)، والمقاصد النحوية (١٧٧/١). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٦٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٧٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٨٨/٢)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، ولسان العرب (٤٨٦/٣ - حوذ)، والمقرب (١٣٦/٣). والأحودي: السريع في كل ما أخذ فيه.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحني ديوانه (ص ١٨٧). ولرؤبة أو لرجل من ضبة في الدرر (١٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٨٤/١). ولرجل في نوادر أبي زيد (ص ١٥). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٨٠)، وخزانة الأدب (٥٢/٧)، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ووصف المباني (ص ٢٤)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٨٩، ٧٠٥)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، وشرح المفصل (١٢٩/٣)، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣.

وقوله:

٨٣- وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(١)

وقوله:

٨٤- وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٢)

وقوله:

٨٥- إِلَّا الْخَلَائِفَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ^(٣)

قال ابن جني: ومن العرب من يضم النون في المثنى. وهو من الشلوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقال الشيباني: ضمُّ نونِ التثنية لغة. قال أبو حيان: يعني مع الألف لا مع الياء، لأنها

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَاوِ، وَصَلَدَ:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَيُنِي أَيْهَ

ويروى: «ويني عبيد» مكان «ويني أياه». والبيت لجريز في ديوانه (ص ٤٢٩)، والاشتقاق (ص ٥٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٧٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/٩٥٦)، والدرر (١/١٤٠)، والمقاصد النحوية (١/١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٧)، وشرح الأشموني (١/٣٩)، وشرح التصريح (١/٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

(٢) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَاوِ، وَصَلَدَ:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءَ مِنْنِي

ويروى: «وماذا يَتَرِي» مكان «وماذا تَبْتَغِي». والبيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨)، وحامسة البحري (ص ١٣)، والدرر (١/١٤٠)، وسرج صناعة الإعراب (٢/٦٢٧)، وشرح التصريح (١/٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١)، وشرح المفصل (٥/١١)، ولسان العرب (٣/٥١٣ - نجل، ٨/٩٩ - ريع، ١٤/٢٥٥ - دري) والمقاصد النحوية (١/١٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/٦١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وشرح الأشموني (٣/٣٣٢).

(٣) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَيْطِ، وَصَلَدَ:

مَا سَدَّ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٌ مَسْدُهُمَا

وهو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/٦٠، ٦٦، ٦٨)، والدرر (١/٤١)، وشرح المفصل (٥/١٤)، وبلا نسبة في سرج صناعة الإعراب (٢/٦٢٨). وليس في ديوان الفرزدق.

شبهت بألف غضبان وعثمان. أنشد المطرزي^(١) في (اليواقيت):

٨٦- يا أبتنا أَوْقَسِي الْقِدَانُ فَالْتَوُومُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ^(٢)

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تشنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما، وهو الألف في الإشارة، والياء في الموصول، إذ كان حَقَّهُمَا الإثبات كالف المقصور، وياء المنقوص. ثم مذهب البصريين: اختصاص التشديد بحالة الرفع.

ومذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء. وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا﴾ [النساء: ١٦]. ﴿إِخْلَى أَبْنَى هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]. و ﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

وتحذف هذه النون للإضافة، إما ظاهرة نحو ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿وَالْمُصِيبِ أَكْصَرُ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿عَرِيحِي الصَّبِيءِ﴾ [المائدة: ١]، أو مقدرة كقوله:

٨٧- هَمَّا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍّ وَالْمَوْثُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(٣)

ولشبه الإضافة. ذكره أبو حيان، ومثله باثني عشر واثني عشرة ونحو: لا غلامي لك، وَلَيْتِكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوَالِيكَ، وَهَذَاذِيكَ^(٤)، على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير، وهو رأي الأعلام. ولتقصير الصلة. وسواء عند سيويه والقراء صلة الألف واللام وما نُثِيَ أو جمع من الموصول كقوله:

٨٨- خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتَمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَدُولًا وَوَأَشِيَا^(٥)

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي الزاهد المطرزي الباوردي المعروف بعلام ثعلب. ولد سنة ٢٦١، وتوفي سنة ٣٤٥. من تصانيفه الكثيرة: شرح الفصح لثعلب، اليواقيت، المستحسن، المرجان، وتفسير أسماء الشعر، وكلها في اللغة. انظر تاريخ بغداد (٢/٣٥٦ - ٣٥٩)، ووفيات الأعيان (١/٦٣٢ - ٦٣٤)، والفهرست (١/٧٦، ٧٧)، ومعجم الأدباء (١٨/٢٢٦ - ٢٣٤)، والوافي بالوفيات (٤/٧٢، ٧٣)، وهديّة العارفين (٢/٤٢).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، وخزانة الأدب (١/٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/١٤٢)، وشرح الأشموني (١/٣٩)، وشرح التصريح (١/٧٨). والقدان: البراغيت، وأحد قَلَّة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ٨٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٧/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣)، والدرر (١/١٤٣)، وشرح التصريح (٢/٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٥)، ولسان العرب (٧/٢٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/٤٨٦). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٠٥)، ووصف المباني (ص ٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٧٨)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٣)، والممتع في التصريف (٢/٥٢٦).

(٤) هذاذيك: أي قطعاً بعد قطع؛ من الهذ: وهو سرعة القطع.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٤٤).

وقوله:

٨٩ - أَيَسِي كُتَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الملوكة، وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا^(١)

وقوله:

٩٠ - هُمَا اللَّكَا لَو وَلَدَتْ تَعِيم^(٢)

قال الفراء: صارت الصلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمَّا طال في كلامهم.

وذهب المبرِّد إلى أن ذلك خاصٌّ باللذان واللتان لطول الاسم. ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى. والبيت المصنوع به يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيان: لكنه قد سمع في الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جلي. قال:

٩١ - الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ، لَا^(٣)

= والشاهد في البيت قوله: «الصادقا هوى» يريد: الصادقان هوى، فحذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام.

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧)، والأزهية (ص ٢٩٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٨)، وخزانة الأدب (١٨٥/٣)، والدرر (٦/٦)، والدرر (١٤٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، وشرح التصريح (١٣٢/١)، وشرح المفصل (١٥٤/٣)، والكتاب (١٨٦/١)، ولسان العرب (٣٤٩/٢ - فلج، ١٤/٢٣٣ - حظاً، ١٥/٢٤٥ - الذي)، والمقتضب (١٤٦/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، وأوضح المسالك (١٤٠/١)، وخزانة الأدب (٢١٠/٨)، ووصف المباني (ص ٣٤١)، وشرح ديوان الحمامة للمرزوقي (ص ٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٤)، والمحتسب (١٨٥/١)، والمنصف (٦٧/١).

وحذف النون من «اللتان» هي لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(٢) الرجز للأخطل، وليس في ديوانه؟ ويعله:

لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمُ صَمِيمٌ

وهو في خزانة الأدب (١٤/٦)، والدرر (١٤٥/١)، وشرح التصريح (١٣٢/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٥/١)، والأزهية (ص ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١٤١/١).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِي نَطْفُ

ويروى: «وكف» مكان «نطف». والبيت لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب (٢٧٢/٤)، ٢٧٤، ٢٧٦، والدرر (١٤٦/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٧). ولقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١١٥)، وملحق ديوانه (ص ٢٣٨). ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب (٣٦٣/٩ - وكف). ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيويه (٢٠٥/١). ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/٦)، والكتاب (١٨٦/١). وبلا نسبة في أدب الكاتب =

٩٢- وَخَيْرُ الطَّالِبِي الثَّرَةِ الشُّومُ^(١)

بنصب «عورة» و «الثرة» - وخِرَج عليه: ﴿وَالْمُقِيِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب. ومثل ابن مالك لحذفها من جمع الذي بقوله:

٩٣- إِنْ اللَّيِّ حَانَتْ يَفْلُجَ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٢)

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْكَلْبِ اسْتَوْدَعَ﴾ [البقرة: ١٧] إلى أن قال: «يُنْزِرُهُمْ». وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله:

٩٤- أَقُولُ لِصَاحِبِي لَمَّا بَدَأَ لِي مَعَالِمُ مِنْهُمَا، وَهَمَّا نَجِيَا^(٣)

أي نجيان. وقوله:

٩٥- لَوْ كُنْتُمْ مِنْجِدِي حِينَ امْتَعَنْتُكُمْ^(٤)

= (ص ٣٢٤)، وإصلاح المنطق (ص ٦٣)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وخزانة الأدب (١٢٢/٥)، ٤٦٩، ٢٨/٨، ٢٠٩، ووصف المباني (ص ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٨/٢)، والكتاب (٢٠٢/١)، والمحتسب (٨٠/٢)، والمقتضب (١٤٥/٤)، والمنصف (٦٧/١).

(١) عجز بيت من الوافر، وصلره:

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلٍ عَمِيرٍ

وهو للوليد بن عتبة في حماسة البحري (ص ٣٠)، ورواية الصدر فيه: «لك الولايات أوردنا عليه» ولسان العرب (١٤٧/١٢ - حلم - ٤٣٨ - غشم)، والمحتسب (٨٠/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥ - ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٥١٧/٢)، والكتاب (١٨٧/١)، ولسان العرب (٣٤٩/٢ - فلج، ٢٤٦/١٥ - لندا)، والمؤتلف والمختلف (ص ٣٣)، والمحتسب (١٨٥/١)، ومعجم ما استعجم (ص ١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (٤٨٢/١)، والمقتضب (١٤٦/٤)، والمنصف (٦٧/١). وللأشهب أو لحريث بن مخض في الدرر (١٤٨/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٩)، وخزانة الأدب (٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨)، والدرر (١٣١/٥)، ووصف المباني (ص ٢٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، وشرح المفصل (١٥٥/٣)، ومغني اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢).

وفي البيت شاهدان، أحدهما حذف النون من «الذين» وهو المستشهد به هنا. والثاني: مجيء «كل» صفة في قوله: «هم القوم كل القوم» فهي صفة لقوم.

وفلج: اسم موضع.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٩/١)، ولسان العرب (٣٠٩/١٥ - نجا).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

= لَمْ تَعْدَمُوا مَاعِدًا مَنِي وَلَا عَصِدًا

وجوزه الكسائي في السّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيان: ويشهد له ما سمع: ييضك ثنتا، ويضي ماثتا أي: ثنتان، ومائتان. قال: ويبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد، كما في هذان، وهاتان. ومما تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣] و﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصفات: ٣٨] بالنصب. وذهب الأخفش وهشام إلى أنها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك، وإنه منصوب المحل، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً. والذي قاله سيبويه والمحققون، إنه في محل جرّ بالإضافة.

(ص): وما سَمِّيَ به من مثنى وجمع على حاله كالبَحْرَيْنِ، وعَلَيْنِ. وقد بجرى المثنى كَسَلَمَانَ، والجمع كغَمْلَيْنِ، أو هَاؤُن. أو يلزم الواو، وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة.

(ش): إذا سَمِيَ بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف، والواو، والياء كالبَحْرَيْنِ، أصله: ثنية بحر، ثم جعل علماً لبلد ونحو: ورنكتين، وكتابين علّم موضع، وعَلَيْنِ، أصله: جمع عَلِيٍّ ثم سَمِيَ به أعلى الجنة، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنبِئْتُمْ بِمَا آتَيْنَاكَ مَا عَلَيْنَا﴾ [المطففون: ١٨، ١٩]. وكذا صَرِيفُونَ^(١)، وصِيفُونَ^(٢)، وَنَصِيبُونَ^(٣)، وَقَسْرُونَ^(٤)، وبيرون^(٥) ودارون^(٦)، وفلسطين، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء. قال زيد بن عدي:

٩٦ - تَرَكْنَا أَخَا بَكْرٍ يُنْشِئُ بِصَدْرِهِ
بَصِيفَيْنِ مَخْضُوبَ الْجُيُوبِ مِنَ الدُّمِ^(٧)
وفي الأثر: شهدت صِيفَيْنِ، وبشت صِيفُونَ. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى

= وهو بلا نسبة في الدور (١/١٤٩).

(١) صريفون: في سواد العراق في موضعين: أحدهما قرية كبيرة قرب عكبرا وأوانا. والثانية: من قرى واسط. وبالكوفة قرية تسمى صريفين. وصريفين: من قرى النهروان. وصريفين: قرية من أعمال الحلة المزبلة. (مرامد الاطلاع: ص ٨٣٩).

(٢) صيفون أو صفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من فريبها. (المرجع السابق: ص ٨٤٦).

(٣) نصيبون أو نصيين: بلدة قاعدة ديار ربيعة.

(٤) قسرون أو قنسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة.

(٥) بيرون أو بيزين: من قرى حمص. (مرامد الاطلاع: ص ٣٤١).

(٦) دارون أو دارين: قُرْبَةُ بالبحرين. (المرجع السابق: ص ٥٠٩).

(٧) البيت من الطويل، وهو في الدور (١/١٥٠).

لغة أخرى، وهي إجراؤه كعمرانَ وسَلَمَانَ في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كخُسَيلين في التزام الباء، وجعل الإعراب في النون مصروفًا.

الثانية: أن يجعل كهارون في التزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف، للعلمية وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقاً.

وجعل المثنى كسلمان والجمع كخُسَيلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات.

س(ص): مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر. وقاسه الكوفيون، وابن مالك: بلا بُس. والجمهور: الجمع في نحو: رؤوس الكهشين بشرط إضافته إلى مثنى لفظاً أو نية، فإن فرّق متضمّنًا فمخلاف.

ش(س): الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسماً: مسموع ومقيس.

فالأول: ما ليس جزءاً مما أضيف إليه، سمع: ضُعّ وِحالهما، يريدون اثنين. وديناركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة، أي حسنتان، وقال امرؤ القيس:

٩٧ - بها العَيْنَانِ تَنْهَلُ^(١)

أي تَنْهَلَانِ.

(١) حيز بيت من الهزج، وصلره:

لَمَنْ زَحْلُوقِيَّةٌ زُلْ

وهو في ملحق ديوان امرئ القيس (ص ٤٧٢)، ونسب لامرئ القيس في جمهرة اللغة (ص ٥٩)، وخزانة الأدب (٥٥٦/٧)، والدرر (١٥٠/١)، ولسان العرب (٢٦/١١ - أَل). والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٧/٥)، ولسان العرب (٣٠٦/١١ - زَل)، والمحتسب (١٨٠/٢).

وقد اكتفى الشاعر بضمير الواحدة في «تَنْهَلُ» ولم يقل «تَنْهَلَانِ» لأن حكم العينين حكم حاشة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما بروية دون الأخرى.

والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطووعة. وُزِلَ: أي زلق. ويروى «زحلوقة» بالفاء، مكان «زحلوقة».

وقال الآخر:

٩٨ - إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتنا تكفان^(١)

أي عيني. وقال:

٩٩ - كلوا في بعض بطونكم تعفوا^(٢)

أي بطونكم.

وقال:

١٠٠ - لأطعنت العراق زرافدئيه^(٣)

أي: رافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد. ومنه: لتيك وإخوته، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع، قالوا: شابت مفارقة وليس له إلا مفرق واحد، وعظيم المتكاف، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشي على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر. قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٧٣)، والدرر (١/١٥١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٣).

ويجوز أربعة أوجه في صياغة العبارة؛ أولها: استعمال الحقيقة في الخبر والمخبر عنه، فتقول: «عيناى رأته». وثانيها: أن تعبر عن العضوين بواحد وتُفرد الخبر حملاً على اللفظ، فتقول: «عيني رأته». والثالث: أن تثني العضو وتُفرد الخبر، فتقول: «عيناى رأته». والرابع: أن يعبر عن العضوين بواحد ويثنى الخبر حملاً على المعنى كما في هذا البيت.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلن زمانكم زمن خميص

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٢٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٧)، وخزانة الأدب (٥٣٧/٧)، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر (١/١٥٢)، وشرح أبيات سيويه (١/٣٧٤)، وشرح المفصل (٨/٥، ٢١/٦)، والكتاب (١/٢١٠)، والمحتسب (٢/٨٧)، والمقتضب (٢/١٧٢).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فزارئنا أحذ يد القميص

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٨٩/١)، والحيوان (٥/١٩٧)، والدرر (١/١٥٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٩٠)، وسقط اللآلي (ص ٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/٩٤)، ولسان العرب (٣/١٨٣) - رقد، ٤٨٣ - حدّذ. وبلا نمية في الحيوان (٦/٥١٠).

والأحد: الخفيف. وقوله: «أحد يد القميص» يريد أنه خفيف اليد في السرقة.

والثاني: ما أضيف إلى متضمنه وهو مثني لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما. أو معني نحو:

١٠١ - كَفَّاعِرِي الْأَفْوَهِ عِنْدَ عَرِينِي^(١)

أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع، والافراد، والتثنية.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿قَدْ صِفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [التحریم: ٤]. وقرأ ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٢) [المائدة: ٣٨].

ومن الافراد: قراءة الحسن: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا﴾^(٣) [الأعراف: ٢٢]. ومن التثنية^(٤): قراءة الجمهور «سوءاتهما» فطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد أيضاً، لفهم المعنى.

وخصَّ الجمهور القياس بالجمع، وقصروا الافراد على ما ورد. وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى، ولذلك شرط ألا يكون لكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد، لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يجوز في: قطعت أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الافراد للإلباس، ومن أمثلة ذلك:

١٠٢ - حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي^(٥)

أي بطنتي.

١٠٣ - بِمَا فِي فَوَادِينَا مِنْ الْهَمِّ وَالْهَوَى^(٦)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رَأَيْتُ بَنِي الْبَكْرِ فِي حُومَةِ الْوُغَى

وهو بلا نسبة في حاشية يس (١٢٢/٢)، والدرر (١٥٤/١).

(٢) القراءة المشهورة: «فاقطعوا أيديهما».

(٣) القراءة المشهورة: «سوءاتهما» بالجمع.

(٤) كذا في الأصل؛ والقراءة التي سيذكرها من الجمع وليس من التثنية.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سَقَاكِ مِنَ الْفَرِّ الْفَوَادِي مَطِيرُهُمَا

وهو للشماخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٨، ٤٤٠)، والمقاصد النحوية (٨٦/٤). وللمجنون في ديوانه

(ص ١١٣). ولتوبة بن الحمير في الأغاني (١٩٨/١١)، والدرر (١٥٤/١)، والشعر والشعراء

(٤٥٣/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٠٣/٢)، والمقرب (١٢٩/٢).

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فُتِّجِيْرُ مِنْهُاضُ الْفَوَادِ الْمَشَقَّفُ

١٠٤ - إِذَا كَانَ قَلْبَانَا بِنَا يَجْفَانُ^(١)

١٠٥ - ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْوَرِ التَّرْسَيْنِ^(٢)

١٠٦ - هُمَا نَفَقَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمُوئِهِمَا^(٣)

١٠٧ - فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِلِ^(٤)

= ويروى: «من الشوق» مكان «من الهم»، و«المسقف» مكان «المشقف». وهو للفرزدق في ديوانه (٢٥/٢)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٧٨)، والدرر (١/١٥٥)، والكتاب (٣/٦٢٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/١٥٥).

والشاهد في البيت قوله: «فوادينا» حيث جاء به متى على الأصل، والمستعمل المطرّد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثاه إلى لفظ الجمع.

والمناهض: من هاضَ المظلم يهيضه هيضاً فانهاضَ فهو منهاض ومهتاض: أي كسره بعد الجور أو بعدما كاد ينجير. والمسقف: المحروق قلبه من الحب.

(١) هجز بيت من الطويل، وصدوره:

نَلَوْدُ بِذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى مِنَ الشُّرَى

وهو لمروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاد في الدرر (١/١٥٥).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في خزنة الأدب (٢/٣١٤)، والدرر (١/١١٦، ١١٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/١٥٦)، والكتاب (٢/٤٨)، ولسان العرب (٢/٨٩ - كرت). وله أو لهميان بن حفاقة في خزنة الأدب (٧/٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/٦٢٢). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٤/٣٠٢، ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٩٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهجزه:

على النابح العاوي أشدّ رجاء

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٢١٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٤٣)، وجواهر الأدب (ص ٩٥)، وخزنة الأدب (٤/٤٦٠ - ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٤٦)، والدرر (١/١٥٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/٤١٧)، (٢/٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١١٥)، والكتاب (٣/٣٦٥، ٦٢٢)، ولسان العرب (١٢/٤٥٩ - فم، ١٣/٥٢٦، ٥٢٨ - فوه)، والمحاسب (٢/٢٣٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/٢١٦)، والإنصاف (١/٣٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والخصائص (١/١٧٠، ١٤٧، ٢١١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٥)، والمقتضب (٣/١٥٨)، والمقرب (٢/١٢٩).

وقوله: «فمويهما» جمع فيه بين الواو والميم التي هي بدل منها في «فم»، وقد غلط الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذ أسن واختلط.

(٤) صدر بيت من الكامل، وهجزه:

= كنوافل المبيط التي لا تُرَقِّعُ

فإن فُزِقَ متضمّنهما، كقوله تعالى: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]. فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيّتين، وقد زالت بتفريق المتضمّنين، قال: فالذي يقتضيه النظر الاختصار على التثنية. وإن ورد جمع أو إفراد اقتصر فيه على مورد السماع.

قال: وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان المجارحة، بل الكلام أو الرسالة، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى.

= وهو لأبي ذؤيب الهللي في الدرر (١/١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهلليين (١/٤٠)، ولسان العرب (٦/٦٥ - خلس، ٣٤٨/٧ - عبط).
ونوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة التي تنفذ حتى يكون لها رأسان. والعبط التي لا ترفع: يعني كشق الجيوب وأطراف الأحكامم والذبول لأنها لا تُرفع بعد العبّط، والعبط: الشق.

الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة

(ص): السادس: المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فبالنون رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً وحذفت رفعاً نثراً ونظماً، وعليه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»^(١).

وقد تفتح وتضم مع الألف. وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف. والأصح أنها المحذوفة. وقيل: الإعراب بالواو، والألف، والياء. وقيل: النون دليل. وقيل: الإعراب فيها.

(ش): الباب السادس من أبواب النياية: المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت، كيقومان الزيدان، أو ضميراً كالزيدان يقومان. أو واو جمع كذلك، كيقومون الزيدون، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا، وينصب ويجزم بحذفها نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. وحمل النصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثني والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثني والجمع السالم كذلك. وردّه صاحب (البيسط)^(٢) بأنه لو كان كذلك لثبت النون في الأحوال الثلاثة.

(١) رواء من حديث أبي هريرة وغيره عن رسول الله: أبو داود في الأدب باب ١٤٣، والترمذي في صحيحه (رقم ٢٦٨٨)، وابن ماجة في سننه (رقم ٣٦٩٢)، وأحمد في المسند (٣٩١/٢)، ٤٧٧، ٥١٢، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/١٠)، والطبراني في الكبير (٣٢٦/١٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٨٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤٢٤/٣)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٣٥٢٨)، والألباني في إرواء الغليل (٢٣٧/٣)، والنوري في الأذكار (٢١٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٧٥/٨) وأبو حنيفة في صحيحه (٣٠/١) وغيرهم كثير.

(٢) «البيسط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأسترابادي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

وقيل: الإعراب بحركات مقدوة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والتسهيل. ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسي قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمّ وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها.

قال أبو حيان: وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة، إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدر، فهو أشبه. وورد حذف هذه النون حالة الرفع في الشر والنظم قرئ: ﴿سَاحِرَانِ تَطَّاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]. وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(١). وقال الشاعر^(٢):

١٠٨ - أَيْثُ أَسْرِي، وَتَيْسِي تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَبِيرِ وَالْمَسْكُ الذِّكِي^(٣)
ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار.

والأصل في هذه النون السكون، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتح بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستئصال الكسر بعدها. وقيل: تشبيهاً للأول بالمتنى، والثاني بالجمع. وقد تفتح بعد الألف أيضاً، قرئ: «أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ» [الأحقاف: ١٧] بفتح النون، وقد تضم معها أيضاً، ذكره ابن فلاح^(٤) في (مغني)، واستدل بما قرئ شاذاً: «طَعَامٌ تُزْزَقَانَهُ» [يوسف: ٣٧] بضم النون. وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو: «أَتَعِدَانِي»، والإدغام والحذف، وقرئ بهما: «أَتَحْكُمُونِي» [الأنعام: ٨٠]. واختلف في المحذوف حيثل فمذهب سيبويه: أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نابتة عن الضمة. وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ» [البقرة: ٦٧]، «وَمَا يُشْرِكُكُمْ» [الأنعام: ١٠٩] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة،

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) الأنسب أن يقول: «الراجز».

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشياء والظائر (٨٢/١)، و٥٩/٣، وخزانة الأدب (٨/٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (١/٣٨٨)، والدرر (١/١٦٠)، ووصف المباني (ص ٣٦١)، وشرح التصريح (١/١١١)، ولسان العرب (١٠/٤٣٦ - ذلك، ١٢/٢٣٧ - وم)، والمحتسب (٢/٢٢).

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد اليميني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والنائب، ولا تغيير ثاني بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتجج إلى الأثرين. وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط، والصغير^(١)، والمبرد، وأبو علي، وابن جني، لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى. ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود.

(١) الأخفشان الأوسط والصغير تقدم التعريف بهما. راجع التفهيم العامة.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر

(ص): السابع: المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، فيحذف آخره جزماً، والحذف بالجازم. وقال أبو حيان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه. وقيل: ساقط كحذفه دونه. وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة. وقيل: الباقي إشباع. ويسهل ما آخره همزة، وإبداله ليناً مَحْضاً ضعيف، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور.

(ش): الباب السابع من أبواب النيباء: الفعل المضارع المعتل:

وهو ما آخره ألف كَيَحْشَى، أو واو كَيَغْزُو، أو ياء كيرمي، فإنه يجزم بحذف حرف الجلة نيابة عن السكون.

قال ابن مالك: وإنَّما حُذِفَ الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته.

وقال أبو حيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه. فالقياس أنَّ الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لثلاثي يلتبس المجزوم بالمرفوع - لو بقيت - لاتحاد الصورة.

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله:

١٠٩ - وَمَنْ يَكُنْ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(١)

(١) صدر بيت من الوافر، وحججه:

وَرَزَقَ اللَّهُ مَسْـُـوْتَابًا وَغُـُـادًا

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله:

١١٠ - وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمَلِّيْ(١)

١١١ - لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ(٢)

١١٢ - أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي(٣)

= وهو بلا نسبة في الخصائص (٣٠٦/١، ٣١٧/٢، ٣٣٩)، والدرر (١٦١/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٩٩/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٨)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، ولسان العرب (٢١٨/١ - أوب، ٤٠٢/١٥ - وتي)، والمحتسب (٣٦١/١).

والمؤتاب: اسم فاعل من «اتتاب» من الأوب. والغادي: اسم فاعل من غدا يندو.

(١) الرجز لرؤية، وقبلة:

إِذَا الْعَجُوزُ ضُحِبَتْ فَلَأْتِي

وهو في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦٠)، والدرر (١٦١/١)، والمقاصد النحوية (٢٣٦/١)، والأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، والإنصاف (ص ٢٦)، والخصائص (٣٠٧/١) ومز صناعة الإعراب (ص ٧٨)، وشرح التصريح (٨٧/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٥/٣) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠٦/١٠)، ولسان العرب (٣٢٤/١٤ - رضي) والممتع في التصريف (٥٣٨/٢)، والمتصف (٧٨/٢، ١١٥).

(٢) جزء من بيت من البسيط، وتماه:

هَجَوْتُ زَبَانَ لَمْ جِئْتُ مَحْضَرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَلْعَ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢٤/١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨)، والدرر (١٦٢/١)، ومز صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، وشرح التصريح (٨٧/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٤/٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠٤/١٠)، ولسان العرب (٤٩٢/١٥ - يا)، والمقاصد النحوية (٢٣٤/١)، والممتع في التعريف (٥٣٧/٢)، والمتصف (١١٥/٢).

(٣) صدر بيت من الوافر وحجزه:

بِمَا لَأْتَتْ لِبُؤْنَ بَنِي زَبَاوِ

وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٣١/١٧)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢)، والدرر (١٦٢/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٠/١)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٢٨، ٨٠٨)، والمقاصد النحوية (٢٣٠/١)، ولسان العرب (١٤/١٤ - أتى). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣)، والأشباه والنظائر (٢٨٠/٥)، والإنصاف (٣٠/١)، وأوضح المسالك (٧٦/١)، والجنى الداني (ص ٥٠)، وجواهر الأدب (ص ٥٠)، وخزانة الأدب (٥٢٤/٩)، والخصائص (٣٣٣، ٣٣٧)، ووصف المباني (ص ١٤٩)، ومز صناعة الإعراب (٨٧/١، ٦٣١/٢)، وشرح الأشموني (١٦٨/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٤/٣)، وشرح المفصل (٢٤/٨، ١٠٤/١٠)، والكتاب (٣١٦/٣)، ولسان العرب (٧٥/٥ - قدر، ٣٢٤/١٤ - رضي، ٤٣٤ - شظي، ٤٩٢/١٥ - يا)، =

فالجهمور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرّج عليه قراءة «لا تخف ذكراً ولا تخشى»^(١). «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَتَصَبَّرْ» [يوسف: ٩٠].

ثم اختلف حيثئذ، ما الذي حذفه الجازم؟ فقيل: الضمة الظاهرة لورودها - كما سيأتي - وقيل: حذف المقدرة.

قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف، فمن قال: حذف الظاهرة لم يُجْزَ إقرار الألف، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال: المقدرة، أجاز إقارها، ويشهد له: «ولا ترعهاها». وبالأول: تأوله على الحال، أو الاستئناف.

وذهب آخرون: إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأن الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها.

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم.

والمهموز من الأفعال، كيقراء، ويقرى، ويؤضؤ، يجوز تسهيل همزه. ونص سيبويه وغيره كالفارسي، وابن جنّي، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلا في الضرورة.

قال الخضرأوي^(٢): وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأن حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة؛ قال:

١١٣ - عَجِبْتُ مَنْ لِيْلَاكُ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَوْرَا بِهَا^(٣)

= والمحتسب (٦٧/١، ٢١٥)، ومغني اللبيب (١٠٨/١، ٣٨٧/٢)، والمقرب (٥٠/١، ٢٠٣)، والممتع في التصريف (٥٣٧/٢)، والمنصف (٨١/٢، ١١٤، ١١٥).

ويروى: «وهل أنك» و «ألم يأتك» و «ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) الآية ٧٧ من سورة طه. وهي قراءة حمزة. قال ابن خالويه في الحجة (ص ٢٢٠): «فإن قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في تخشى وحذفها على الجزم؟ فقيل له: في ذلك وجهان: أحدهما أنه استأنف ولا تخشى ولم يقطع على أول الكلام، فكانت «لا» فيه بمعنى «ليس». والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارَت ألفاً، ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف».

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي الخضرأوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٦٣/١)، والكتيب (٥٤٤/٣)، ولسان العرب (١٩٤/١ - ر).

والشاهد فيه قوله: «لم أورا» والأصل: «لم أورا» فحُفِّفَ الهمزة الساكنة للضرورة، أي الحاجة إلى ردف القافية، والردف هو حرف المد الذي قبل الروي.

والانتياب: المقصد.

أي، ولم أود أي لم أشعر بها وراثي.

وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطاء له حكم المعتل الأصلي، كقوله:

١١٤ - وَلَا يُبْدَ بِالظُّلَمِ يَظْلِمُ^(١)

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بَدَأَ يَبْدَأُ، كَبَيَّ يَبْقَى.

(١) جزء من عجز بيت من الطويل من معلقة زهير، وقمائه:

جرى متى يظلم يماقِبُ يظلمه
مريضاً

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (١٧/٣، ١٣/٧)، والذعر (١/١٦٥)،
وسر صناعة الإعراب (٧٣٩/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠)، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٥)،
والممتع في التصريف (١/٢٨١، ٢/٤٢٨). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/٢٦)، والمقرب
(١/٥٠).

و «يَبْدَأُ» أصله «يَبْدَأُ»، فقلبت الهمزة ألفاً لافتتاح ما قبلها، ثم حذفت بسبب الجزم.

خاتمة في الإعراب المقدّر

(ص): خاتمة: تقدّر الحركات في المضاف للياء، وقيل: لا تقدّر الكسرة. والحرف المدغم. والمحكي على الأصح. والمقصور، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة، خلافاً لابن فلاح^(١)، وفي نحو: يخشى.

(ش): ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر، وذلك أربعة أنواع:
الأول: ما تقدّر فيه الحركات كلها، وذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف لياء المتكلم فتقدّر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء، وأما الكسرة فقيل: لا تقدّر، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب، اكتفي بها في المناسبة. وقيل: تقدّر أيضاً، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب.

الثاني: الحرف المسكن للإدغام نحو: ﴿وَقَتَلَدَاوُدُجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿وَرَى أَقْبَاسَ سُكَّرَيْنِ﴾ [الحج: ٢]. ﴿وَالْعَنِيَّتِ صَبِيحًا﴾ [العاديات: ١] ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

الثالث: المحكي في نحو: مَنْ زَيْدًا؟ لَمَنْ قَالَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَمَنْ زَيْدًا؟ لَمَنْ قَالَ: قَامَ زَيْد. وَمَنْ زَيْدًا؟ لَمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ. وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب.

الرابع: الاسم المقصور - وسيأتي في بابهِ - لتعلّز تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابهِ. وقال ابن فلاح اليميني: تقدّر الكسرة، لأنها إنما استتعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير.

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد اليميني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الخامس: المضارع الذي آخره ألف، كـيخشى، لما ذكر في المقصور.

(ص): والضمة والكسرة في المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تُلَو كسرة. وتقدير فتحة ضرورة، خلافاً لأبي حاتم في غير المنون إلا معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما. وتقدر في ياء جوارٍ المحلوفة.

(ش): النوع الثاني: ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص. وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي، والداعي، بخلاف نحو كرسى لتشديدها، وما جزه أو نصبه بالياء، لعدم لزومها، وظني ورمي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستئصال، ولذا ظهرت الفتحة، لِحَقْنِهَا على الياء وقد تقدر أيضاً ولكن في الضرورة، كقوله:

١١٥ - وكسوت عاري لحمه فـكـرَّكـه^(١)

وقوله:

١١٦ - ولو أن وئش باليمامة دأره^(٢)

وقوله:

١١٧ - كأن أيديهن بالقاع القرق^(٣)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جـَـيـلاً يَسْتَحِبُّ ذِيْلَهُ وَرِدَاةً

ويرى «جنبه» بذل «لحمه». والبيت بلا نسبة في الدرر (١/١٦٥) والمنتع في التصريف (٢/٥٥٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ودلوي بأعلى حضرموت اهتلى ليا

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٧١، ٤٠٥)، وشرح شواهد المفتي (٢/٦٩٨). وبلا نسبة في بغية الوعاة (١/٢٨٩)، والدرر (١/١٦٦)، وشرح الأشموني (١/٤٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٧٧، ٣/١٨٣)، وشرح المفصل (٦/٥١)، ومعني اللبيب (١/٢٨٩).

(٣) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٤٧)، والدرر (١/١٦٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٢٦٩)، وأمالى المرتضى (١/٥٦١)، والخصائص (١/٣٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، ولسان العرب (١٠/٣٢١ - قرق، ١٣/٨١ - ثمن)، والمحتسب (١/١٢٦)، ٢٨٩، ٧٥/٢.

والضمير في «أيديهن» للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس، وقيل: الخشن الذي فيه «حصى».

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْلَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء. نعم ما أعرب من مركّب إعراب متضايقين، وآخر أولهما ياء نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا^(١)، فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، امتصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة المنع الصرف.

وقولي «على الأجود» أي إذا أُجِرِّي على الأجود، أي من أحواله الثلاثة، وهي حالة الإضافة، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير.

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص، كقوله:

١١٨ - خَيْبْتُ الثَّرَى كَارِيَّ الْأَزْنَدِ^(٢)

وقوله:

١١٩ - تُنْزِلِي بِهِن دَوَالِيَّ الزَّرَاعِ^(٣)

وقوله:

١٢٠ - لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي قَلِ^(٤)

(١) قالي قلا: بأرمنية العظمى من نواحي غلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية. قاله ياقوت في معجم البلدان.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصلوه:

وَعِزُّكَ الْفَرَزْدَقُ شَمْرُ الْمَرْوَقِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٣٤)، والدرر (١/١٦٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٤).

وخبيث الثرى: يريد: خبيث الأصل. والأزند: جمع زند، وهو العمود الذي تقلح به النار؛ يقال: كبا الزند: إذا لم تخرج ناره.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصلوه:

وَكَلَّانَ يَبْنِي الْخَيْلَ فِي حَافَاتِهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٦٧).

(٤) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يَصْبِحُ مَنْ إِلَّا لَهُمْ مَنْ مَطْلَبُ

ويروى: «بيت» مكان «يصبح». والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٣٠)، والأزمية (ص ٢٠٩)، والدرر (١/١٦٨)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٦٩)، وشرح شواهد المعني (ص ٦٢)، وشرح المفصل (١٠/١٠١)، والكتاب (٣/٣١٤)، ولسان العرب (١٥/١٣٨ - غنا)، والمقتضب =

وقوله:

١٢١- ولم يختضب مُنْمَرُ الْعَوَالِي بِالْدَمِ^(١)

(ص): والضمّة في نحو: يغزو، ويرمي، وظهورًا وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذّ. وأجاز الفراء في نحو «يحيى» نقل حركة الياء وإدغامها فتظهر.

(ش): النوع الثالث: ما يقدر فيه حركة واحدة، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو، أو ياء، لثقلها عليهما، ولخفة الفتحة عليهما ظهرت، وخلاف ذلك ضرورة، أو شاذّ لا يقاس عليه. كقوله في ظهور الضمة:

١٢٢- تساوي عَنَزِي غَيْرَ خَمْسِ دِرَاهِمِ^(٢)

وقوله:

١٢٣- إِذَا قَلْتَ عَلَّ الْقَلْبِ يَسْلُوُ قُبُضَتْ^(٣)

وقوله في تقدير الفتحة:

١٢٤- كَيْي لَتَقْضِي رُقِيَّةَ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْطَلِسِ^(٤)

= (١/١٤٢). ويلا نسبة في الأبناء والنظار (٢/٣٣٦)، ورصف المباني (ص ٢٧٠)، وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ١١٥)، والمحشوب (١/١١١)، والمضغ (٢/٦٧)، (٨١)، ومغني اللبيب (٣/٣٥٤)، والمقتضب (٣/٣٥٤).

(١) الشطر من الطويل، ولم أعر على تتمه أو قائله؛ وهو في الدرر (١/١٦٩).

(٢) هجز بيت من الطويل، وصلره:

فَعَرَوْنَنِي عَنْهَا غَنَائِي وَلَمْ تَكُنْ

وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٨/٢٨٢)، والدرر (١/١٦٩)، والمقاصد النحوية (١/٢٤٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هَوَاجِسٌ لَا تَفْكُ تَفْرِيهِ بِالْوَجْدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٧٠)، والمقاصد النحوية (١/٢٥٢). وقال العيني في المقاصد النحوية بعد أن استشهد بهذا البيت بـ«يسلو» وظهور الضمة عليها؛ قال: قدّ هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو؛ وهذا على رأي بعض النحاة.

(٤) البيت من المديد، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في خزنة الأدب (٨/٤٨٨)، (٤٩٠)، والدرر (١/١٧٠)، وشرح التصريح (٢/٢٣١)، والمقاصد النحوية (٤/٣٧٩). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٥١)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٠).

ووقع اللام - في هذا البيت - بعد «كي» دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ«أن» مضمرة، وعلامة نصبه فتحة مقترنة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة.

١٢٥ - إذا شئت أن تُلْهُو ببعض حديثها^(١)

وقوله:

١٢٦ - أرجو وأمل أن تُلْذَنُو مَوَدَّتْهَا^(٢)

وخرج عليه قراءة: «أَوْ يَغْفُو الَّذِي يَكْبَهُ» [البقرة: ٢٣٧] بالسكون. وذهب الفراء في نحو يُغْفِي وَيُخْفِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وتذغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

١٢٧ - وكأنها بين النساء سَيِّكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهَا قَتْعِي^(٣)

والجمهور على منع ذلك. قال أبو حيان: الصحيح أنه لا يقال: يُعْي بل إنه يقال يُغْفِي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأنَّ المعتل العين واللام تجري عنه مجرى الصحيح، فلا تُعَلَّ. قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع، أو شاذ لا يعتد به.

(ص): والسكون فيما كسر لساكنين، ومهموز أبداً ليناً، و«لم يلد» إذا سكن اللام، أو وصل بضمير وفتح أو كسر.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولعن وأنزلن الحديث المقطعاً

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٧١).

والفتحة هنا مقدرة على الواو في «تلهو» ولكنها لم تظهر للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخالَ لدينا منك تبريلٌ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (١١/٣١١)، والدرر (١/١٧٢)، (٢٥٩/٢)، وشرح التصريح (١/٢٥٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٧)، وشرح الأشموني (١/١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

ولم تظهر الفتحة على الواو من «تدنو» ضرورة. وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، حيث أنغى عمل الفعل القلبي، وهو «إخال» مع تقدمه على معموليه، فرفع «توبل» على الابتداء، وغيره المجزور قبله؛ والقياس في «إخال» فتح الهمزة.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٧٢)، وشرح الأشموني (٣/٨٩٣)، ولسان العرب (١٥/١١٢ - ع)، والمحتجب (٢/٢٦٩)، والممتع في التصريف (٢/٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف (٢/٢٠٦).

(ش): النوع الرابع: ما يقدّر فيه السكون، وهو ثلاثة أشياء: أحدها: ما كسر لالتقاء الساكنين نحو: ﴿تَرِيكَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الثاني: المهموز، إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم.

الثالث: «لم يلد» مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله:

١٢٨ - وذي ولد لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(١)

(ص): ولا توجد واو قبلها ضمة إلا في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفُهَا، أو لا يلزم.

(ش): لا توجد كلمة آخرها واو قبلها ضمة إلا في الأفعال كيدعو، أو المبنيات كهو، و«ذو» الطائية، أو في الكلام الأعجمي، كهندو. ورأيت بخط ابن هشام: السمندو. أو عرض تطرفها نحو: (يا ثمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع.

(ص): وحذف حركة الظاهر، ثلثها يجوز في الشعر فقط.

(ش): اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تعميم،

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢)، والكتاب (٢/٢٦٦، ٤/١١٥). وله أو لعمرو الجني في خزانة الأدب (٢/٣٨١)، والدرر (١/١٧٣، ٤/١٧٤)، وشرح شواهد المفتي (١/٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/٣٥٤). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (١/١٩)، وأوضح المسالك (٣/٥١)، والجنى الداني (ص ٤٤١)، والخصائص (٢/٣٣٣)، والدرر (٤/١١٩)، ووصف المباني (ص ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/٤٨، ٩/١٢٦)، والمقرب (١/١٩٩)، ومغني اللبيب (١/١٣٥).

والشاهد في البيت قوله: «لَمْ يَلِدْهُ» والأصل: «لَمْ يَلِدْهُ»، فسكن اللام للضرورة الشعرية، فالنقى ساكنان، فحزك الثاني بالفتح لأنه أخف. وفي الشطر الأول شاهد آخر، وهو مجيء «رُبَّ» للتقليل؛ فإن الشاعر أراد عيسى وآدم، كما أراد القمر في البيت الذي يليه، وهو:

وذي شامة سوداء في حُرِّ وجهه مجلَّلٌ لا تنقضي يساوان

وخرج عليه قراءة: ﴿وَيُؤْمِنُكُمْ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، و﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢] بسكون اللام، ﴿فَتَرَوْهَا إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿الْمَكْرُ السَّيِّءُ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بسكون أواخرها، وقول الشاعر:

١٢٩ - وقد بدا هتك من المئزر^(١)

وقوله:

١٣٠ - فالיום أشرب غير مستخف^(٢)

والثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، وقال: الرواية في البيت: «وقد بدا ذلك» و«اليوم أنقى».

(١) عجز بيت من السريع، وصلده:

رُحِمَتْ وفِي رجليك ما فيهما
وهو للأثير الأسدي في ديوانه (ص ٤٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٣٥١/٨)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد التحوية (٤/ ٥١٦). وللفردق في الشعر والشعراء (١/ ١٠٦). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٥، ٣١/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧)، ووصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (١/ ٧١٦ - وآل، ١٥/ ٣٦٧ - هنا).
وقد سكن الشاعر النون في «هتك» ضرورة، وهو مرفوع لأنه فاعل «بدا».

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

إثماً من الله ولا واضل
وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٢٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات (ص ١٣٠)، وجمهرة اللغة (ص ٩٦٢)، وحمامة البحري (ص ٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/ ١٧٥)، ووصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شنور الذهب (ص ٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٢)، والكتاب (٤/ ٢٠٤)، ولسان العرب (١/ ٣٢٥ - حقب، ١٠/ ٤٢٦ - ذلك، ١١/ ٧٣٢ - وغل)، والممتنب (١/ ١٥، ١١٠). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣/ ٩٦)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

ويرى: «فالיום أنقى» وعلى هذه الرواية لأشاهد في البيت.

ومستحقب: يقال أحقبه واستحقبه بمعنى: واحتقب فلان الإثم: كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شراً. واستحقبه: أدخره. والواخل: الداخل على القوم في شرابهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأن ذلك لغة تميم، كان حجة على المذهبين.

النكرة والمعرفة

(ص): النكرة والمعرفة: قال ابن مالك: حدّ النكرة عَسِرٌ، فهي ما عدا المعرفة.

(ش): لما كان كثيرٌ من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتكثير وكانا كثيرَي الدّور في أبواب العربية صدرّ النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حدٌّ سالمٌ. قال ابن مالك: من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه، لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً أوّل، وأوّل من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شّيعاء فيه بوجه، ولم يستعملا إلّا نكرتين. وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كاسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول (أل)، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشّيعاء كأسد. وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة، ويتصّبهما على الحال.

ومثلها ذو اللام الجِنْسِيّة، فمن قِيل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشّيعاء نكرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه.

وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة. قال: وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل عليه اللام، كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا يدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كائِنْ، ومتى، وكيف، وعَرِيب^(١)، ودُبَّار^(٢).

(ص): وهي الأصل خلافاً للكوفية. والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فمكلم، فغائب، فإشارة، ومنادى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بال منوّة، وآنه - إن كان علماً - باق. فموصول. فذو (أل). وثالثها: هما سواء. وما أضيف إلى أحدهما في مرتبته مطلقاً، أو إلّا المضمّر، أو دونه مطلقاً، أو إلّا ذا أل. مذاهب. وقيل

(١) عريب: أي أحد؛ يقال: ما بالدار عريبٌ ومُغْرِبٌ؛ الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي. انظر لسان العرب (١/٥٩٢) - مادة (عرب).

(٢) كذا في الأصل: «ديارة» بالياء المثناة المشددة؛ والديّار: نسب على غير قياس لصاحب الدّير الذي يسكنه. ولعلّ الصواب: «دُبَّار» وهو من أسماءهم القديمة؛ وهو ليلة الأربعاء؛ جاهلية. انظر لسان العرب (٤/٢٧٥) - (دبر).

العلم بعد الغائب. وقيل بعد الإشارة، وقيل: هو أرفعها. وقيل: الإشارة. وقيل. ذو آل. ويستثنى اسم الله تعالى.

والأصح أن تعريف الموصول بعهد الصلة، لا بأل، ونيتها، وأن «من» و«ما» الاستفهاميتين نكرتان، وأن ضمير النكرة معرفة. وثالثها: إن لم يجب تنكيرها. وأرفع الأعلام الأماكن، ثم الأناسي، ثم الأجناس. والإشارة القريب، ثم المتوسط، وذي آل الحضور، ثم عهد الشخص، ثم الجنس، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنوين والملازم.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وخالف الكوفيون وابن الطراوة، قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمورت يزيد وزيد آخر.

وقال السَّلَوِيُّ: لم يثبت هنا سيبويه إلّا حال الوجود، لا ما تخيله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير، إذ^(١) كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لا اختلاط بعضها ببعض.

قيل: ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها. ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله: غلامٌ، والمضمر اختصار تكرير المُظْهَر، والمشار نائبُ مناب المُظْهَر، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر.

(الثانية): المعارف سبعة، وقد ذكرتها في طيِّ ترتيبها في الأعرافية، وهي: المضمر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعزف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النكرة المقبل عليها، نحو يارجلُ، فتعريفه بالقصد، كما صحّحه ابن مالك.

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها. قال أبو حيان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يارجلُ خذ بيدي أنّه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يا زيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحاً.

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسي. وذهب الأخفش

(١) في الأصل: «إذا»؛ والصواب ما أثبتناه.

إلى أن ما فيه (أل) من الموصولات تعرف بها. وما ليست فيه نحو «من» و «ما» فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيًا) الموصولة فتعرفت بالإضافة. وعُدَّ ابن كيسان من المعارف: (من)، و (ما) الاستفهاميتين، واستدلَّ بتعريف جوابهما، نحو: مَنْ عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنهما نكرتان، لأن الأصل التنكير ما لم تقدم حجة واضحة، ولأنهما قائمتان مقام أيِّ إنسان، وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني أمرٌ مهمٌ.

(الثالثة): مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة.

وذهب ابن حزم^(١) إلى أنها كلها متساوية، لأن المعرفة لا تفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا: أنَّ تطرُق الاحتمال إليه أقلَّ من تطرُقه إلى الآخر.

وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف:

فمذهب سيويو والجمهور: إلى أن المضمهر أعرفها.

وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصِّميرِي^(٢). وعُزِّي للكوفيين. ونُسب لسيويو. واختاره

(١) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطبي. فقيه، أديب، أصولي، محدث، حافظ، متكلم، مشارك في التاريخ والأنساب والنحو واللغة والشعر والطب والمنطق والفلسفة وغيرها. أصله من فارس، وولد بقرطبة في آخر رمضان سنة ٣٨٤ هـ، وقيل: سنة ٣٨٣. وكان يستبسط الأحكام من الكتاب والسنة، وانتقد كثيراً من العلماء والفهاء، فأجعم هؤلاء على تضليله وحذروا أرباب الحل والعقد من فتته ونهوا عوامهم عن الذنوب منه والأخذ عنه، فأقصي وطورد، فرحل إلى بادية لبلة بالأندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المحلى بالآثار في شرح المحلى بالاختصار في الكتاب والسنة، مداواة النفوس، المغرب في تاريخ المغرب، الفصل بين أهل الأهواء والنحل، والالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس. انظر وفيات الأعيان (١/٤٢٨ - ٤٣١)، والصلة لابن بشكوال (٤٠٨ - ٤١٠)، ومعجم الأدباء (١٢/٢٣٥ - ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٣٢١/٣٣ - ٣٢٩)، ولسان الميزان (١٩٨/٤ - ٢٠٢)، والنجوم الزاهرة (٥/٧٥)، وشذرات الذهب (٢٩٩، ٣٠٠) وغيرها.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري المتوفى سنة ٩٤١ هـ. من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. انظر إنباء الرواة (٢/١٢٣)، وبغية الرواة (ص ٢٨٥)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩).

أبو حيان، قال: لأنه جزئي وضعاً واستعمالاً، وباقى المعارف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً.

وقيل: أعرفها اسم الإشارة، ونسب لابن السراج.

وقيل: ذو (أل)، لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة. ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعزف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع. وقال ابن مالك أعرف المعارف^(١) ضمير المتكلم، لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، ويتميز صورته. ثم ضمير المخاطب، لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العلم، لأنه يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، نحو: زيد رأيت. فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام، ونقص تمكُّنه في التعريف. ثم المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد. ثم الموصول. ثم ذو أل. وقيل: ذو أل قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَرْزَلْكَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] والصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجيب بأنه بدل أو مقطوع. أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة. وقيل: هما في مرتبة واحدة بناءً على أن تعريف الموصول بال. وقيل: لأن كلاً منهما تعريفه بالتعهد.

وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضممر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك. والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضممر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم. وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم، ونسب لابن السراج. واحتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد. ولا حجة في ذلك، لأن المعتر إنما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علم لا تعرض له شركة كإسرافيل، وطالوت.

قال أبو حيان: قال أصحابنا: أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس. وأعرف الإشارات ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعد. وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للمعد في شخصي، ثم الجنس.

واختلف في المعرف بالإضافة، على مذاهب:

أحدها: أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضممر، لأنه اكتسب التعريف منه

(١) بعد اسم الله تعالى، فعليه الإجماع كما ذكر.

فصار مثله، وعليه ابن طاهر، وابن خروف، وجزم به في (التسهيل).

الثاني: أنه في مرتبته إلّا المضاف إلى المضمّر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون، لثلا ينقض القول بأن المضمّر أعرف المعارف. ويكون أعرفها شيئين: المضمّر، والمضاف إليه. وعزي لسيبويه.

الثالث: أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل)، وعليه المبرّد، كما أن المضاف إلى المضمّر دونه.

الرابع: أنه دونه إلّا المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح)^(١). وعبرت في المتن (بأرفع)، بخلاف تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعّل التفضيل لا يتّبنّي من مادة التعريف.

(الرابعة): الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر.

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أمته، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو: رُبّه رجلاً. ورد بأنه يخصّصه من حيث هو مذكور.

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.

(الخامسة): الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة. وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام، نحو: ما، ومن، وأين، ومتى، وكيف.

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

المضممر

(ص): المضممر، ويسمى الكناية، قسمان: متصل: لا يقع أولاً، ولا يَلَوُ إلا في غير ضرورة في الأصح. وهو تاء تُضَمُّ لمتكلم، وتُفْتَحُ لمخاطب، وتُكْسَرُ لمخاطبة. ونون الإناث، وواو، وألفٌ لغير متكلم. وياءٌ لمخاطبة. وهي مرفوعة. وقيل: الأربعة علامات ضمير مستكن. ونا لمعظم، أو مشارك، لرفع ونصب وجر. وكافٌ لخطاب، وهاءٌ لغائب، وياءٌ لمتكلم منصوبة ومجرورة.

(ش): هذا مبحث المضممر، والتعبير به وبالصّميم للبصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكنى. ولكونه ألفاظاً محصورة بالمدّ استغنيا عن حذّه، كما هو اللائق بكل معدود، كحروف الجر. فنقول هو قسمان: متصل، ومنفصل:

فالأول تسعة ألفاظ: منها ما لا يقع إلا مرفوعاً، وهو خمسة ألفاظ:

أحدها: التاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، ويُجَلُّ ذلك للفرق. وخُصَّ المتكلم بالضمّ لأنه أوّل عن المخاطب، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى. وقيل: لأنه إذا أخبر لا يكون إلا واحداً، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد، فالزّيم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث. وقيل: لأنه لم يبق حركة غيرها.

قال أبو حيان: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنّها تعليل وَضْعِيّات، والوضعيّات لا تُعَلَّل.

الثاني: النون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات أو غائبات نحو: اذهبن يا هندات، والهندات دَهَبْنَ، وهي مفتوحة أبداً.

الثالث: الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين: كاضربوا، وضربوا، ويضربون، وتضربون.

الرابع: الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً، مخاطباً أو غائباً كاضرباً، وضرباً، ويضربان، وتضربان.

فقولي: لغير متكلم يشمل المخاطب، والغائب، وهو عائد للثلاثة.

الخامس: الياء، وهي للمخاطبة نحو: اضربي، وأنت تَضْرِبِينَ.

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كناء التانيث في قامت، لا ضماير، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني. ووافقه الأخفش في الياء.

وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فَعَلَ وفَعَلَتْ، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فَعَلْتُ للفرق.

وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنث. ورد بأنها لو كانت حروفاً لسكنت النون، ولم يسكن آخر الفعل لها، ولثبتت الياء في التثنية كناء التانيث، ويأن علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع.

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة ألفاظ: الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة، نحو: ضربك، ومَرَبَك. والهاء للغائب المذكر نحو: ضربه، ومَرَبِه. والياء للمتكلم نحو: ضربي، ومَرَبِي. ومنها ما يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وهو (نا) للمتكلم ومن معه، أو المعظم نفسه نحو: قمنا، وضربنا، ومَرَبْنَا.

ثم حكم هذا القسم، أعني الضمير المتصل، أنه لا يبتدأ به، ولا يقع بعد «إلا» إلا في الضرورة كقوله:

١٣١ - أُنْ لَا يُجَاوِزُنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ^(١)

(١) عجز بيت من البسيط، وصلته:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا

ويروى: «وما نبال» مكان «وما علينا». والبيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر (١٢٩/٢)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٣٨٥)، وأوضح المسالك (٨٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، والدرر (١٧٦/١)، وشرح الأشموني (٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢)، وشرح المفصل (١٠١/٣)، ومعني اللبيب (٤٤١/٢)، والمقاصد التحوية (٢٥٣/١).

ووقع الضمير المتصل بعد إلا في قوله «إلا ك» للضرورة؛ والقياس: «إلا إنا».

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلّا في الاختيار، منهم ابن الأنباري^(١).

(ص): ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا، ويحذف آخر معتلّ قبله، تنقل حركته ليفاء ماضي ثلاثي. وتبدل الفتحة بمجانس. ويحذف آخر معتلّ مسند إلى الواو والياء. ويحرك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فعلاً) هي الأصلية.

(ش): إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و (نا) سكن آخره كضربتُ، وضربنَ ويضربنَ، واضربنَ، وضربنا.

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكن استصحاباً.

وضعت ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلّا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى، وبأنّ تواليها لم يهمل، بدليل عُلِيط^(٢) وعَرَّتَن^(٣). وجنَدِل^(٤). ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرّضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو: شجرة. قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أَكْرَمْنَا، وَأَكْرَمْنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال. قال أبو حيان: والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخصّص^(٥) على العرب في موضوعات كلامها.

والتعبير بآخر مسند أولى من لأمه، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو: اغرُثِدْتَ^(٦)، قاله أبو حيان.

(١) هناك نحوّان مشهوران بابن الأنباري؛ الأول أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، والثاني أبو البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) المُطِيط والمَلِيط: الضخم الغليظ؛ وصدر عُلِيط: عريض؛ ولبن عُلِيط: رائب متكبّد خائر جدّاً؛ وقيل: كل غليظ عُلِيط. وكل ذلك محذوف من «فَعَالِل» وليس بأصل، كما جاء في اللسان (٧/٣٥٥ - مادة عُلِيط).

(٣) عَرَّتَن: في اللسان (١٣/٢٨٤): العَرَّتَنُ والعَرَّتَنُ محذوفان من العَرَّتَتَيْنِ والعَرَّتَتَيْنِ: شجر يدعى بعروقه. ويقال: عَرَّتَنَ الأديم: ديبه بالعَرَّتَنِ.

(٤) الجَنَدِل: الجنادل؛ قال سيويه: وقالوا جَنَدِلٌ يعنون الجنادل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف. وقيل: الجَنَدِل المكان الغليظ فيه حجارة. انظر لسان العرب (١١/١٢٩).

(٥) التخصّص: التظني فيما لا يُستيقن.

(٦) اغرثناه اغرثناه: إذا علاه بالشتم والضرب والقهر. (اللسان: ٣/٣٢٥).

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْتُ، ولا تَحْفَنُ، وَخِفْنَ. وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي، نحو: خِفْتُ، وطُلْتُ، إذ الأصل: خَوِفُ، وطَوُلُ مراعاة لبيان البنية.

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة، فإن كانت فتحة لم تنقل، لأن ذلك لا يدل على البنية، لأن أوّل الفعل مفتوح قبل النقل، بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف، وتنقل إلى الفاء. فإن كان واواً أبدلت ضمة كُفْتُ، أو ياء أبدلت كسرة كَيْفْتُ.

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانية للضمير، كضربُون وتَضْرِبُون. فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما حرف العلة والضمير. ثم له صور:

الأولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كَتَلْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانية، وهي أصلية لا مجتلبة.

الثانية: أن يكون آخره ياء، ويسند إلى الياء كترين يا هند، فقبل الضمير كسرة وهي مجانية أصلية.

الثالثة والرابعة: أن يسند إلى الواو وآخره ياء، أو عكسه، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير، كترمُون يا قوم، وتُدْعِين يا هند.

وقد شمل: الصور الأربع قولي: «ويحرك الباقي بمجانس».

الخامسة: أن يكون الآخر ألفاً نحو: يَخْشَوْنَ، وتَخْشَيْنَ، فالحركة الأصلية باقية بحالها، ولا تُجتلب حركة مجانية للضمير، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف».

«وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين.

وقال القراء: ذهبت تلك، واجتلبت هذه لأجل الألف.

(ص): وتوصل لثلاثاء والكاف والهاء، بميم وألف في المثني، وميم فقط في الجمع، وسكونها أحسن. فإن وُلِّيا ضمير متصل فضمها ممدودة واجب. وقال سيويه ويونس راجح. ونون مشددة للإناث. وألف للغائب. وقيل مجموعها ضمير. وأجاز قوم حذفها وقفاً.

(ش): الضمائر السابقة أصول، وهذه فروعها:

فإذا أريد المثني في الخطاب أو الغيبة، زيد على التاء في الرفع، والكاف والهاء في

النصب والجر ميم وألف نحو: ضَرَبْتُمَا لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مُجْرَى الْوَاوِ لِقَرَبِهِمَا مَخْرَجًا، وضَرَبْتُكُمَا، ومَرَّ بِكُمَا، وضَرَبْتُهُمَا، ومَرَّ بِهِمَا.

وإذا أريد الجمع المذكور في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُكُمْ، مَرَّ بِكُمْ، ضَرَبْتَهُمْ، مَرَّ بِهِمْ.

وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضمُّ قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها.

فإن وليها ضمير متصل، فالضم واجب عند ابن مالك، راجع مع جواز السكون عند سيبويه ويونس^(١)، نحو: ضَرَبْتُمُوهُ، ومنه «أَنْزَلْتُكُمْهَا» [هود: ٢٨]. وقرئ «أَنْزَلْتُكُمْهَا»^(٢) بالسكون.

وجه الضم أَنَّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف.

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشددة نحو: ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبْتُكُنَّ، مَرَّ بِكُنَّ، ضَرَبْتَهُنَّ، مَرَّ بِهِنَّ.

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو: ضربها، ومَرَّ بها. هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكور والمؤنث.

وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف، وبه جزم ابن مالك. وأدعى السيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف، سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتها، أم لا.

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف، وحملوا عليه «والكرامة ذات أكرمكم الله به».

١٣٢ - وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ^(٣)

(١) يونس بن حبيب النحوي المتوفى سنة ١٨٢ هـ. تقدم التعريف به.

(٢) ذكر الزمخشري أن هذه قراءة أبي عمرو، وخطأ هذه القراءة بقوله إن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً؛ ونقل عن الخليل وسيبويه أن الإسكان الصريح لحن لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر. ولكنَّ أبا حيان الأندلسي ردَّ عيه في «البحر المحيط» وذكر أن القراء أجَّل من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون. انظر البحر المحيط (تفسير الآية ٢٨ من سورة هود).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاحِدَةً

وهو لامرى القيس في ملحون ديوانه (ص ٤٧١). وله أو لعمرو بن جوين الطائي في لسان العرب =

أي: بها، وأَفْعَلَهَا.

(ص): وقد تحذف الواو مع الماضي، وتبقى الضمة، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير. وَقَلَّ إن فصل ساكن. ولغة الحجاز الضم مطلقاً. والأفصح اختلاسها بعد ساكن، ولو غير لين على المختار، وإشباعها بعد حركة، وقيل: هي والواو الناشئة ضمير. وَقَلَّ إسكانها، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة، وكسر هاء التثنية والجمع كالمفرد. وقد تُكسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة، وكسر ميمه حيثند أقيس. وضمها قبل ساكن، وسكونها قَبْل حركة أشهر. وقد تكسر قبله مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله:

١٣٣ - فلو أن الأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي^(١)

وقوله:

١٣٤ - هَلِجَ إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ وَأَجْدَبُوا^(٢)

١ (٦٢/٦ - نجس). ولعالم بن جوين في الأغاني (٩٣/٩)، وشرح أبيات ميبويه (٣٣٧/١)، والكتاب (٣٠٧/١)، والمقاصد النحوية (٤٠١/٤). ولعالم بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني (٩٣١/٢). ولعالم بن الطفيل في الإنصاف (٥٦١/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٤٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٨٩)، والدرر (١٧٧/١)، ووصف المباني (ص ١١٣)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، ومعني اللبيب (٢/٦٤٠)، والمقرب (١/٢٧٠).
و «أَفْعَلَهَا» منصوب بتقدير «أَنْ» قبله. ونهنت: كفت. والخباسة: الخنيفة.

(١) صلب بيت من الوافر، وعجزه:

وَكُنَّ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ

ويرى: «الشفاء» مكان «الأساء». وهو بلا نسبة في الأشياء والنظائر (١٩/٧)، والإنصاف (ص ٣٨٥)، والحيوان (٢٩٧/٥)، وخزانة الأدب (٢٢٩/٥، ٢٣١)، والدرر (١٧٨/١)، وشرح المفصل (٥/٧، ٨٠/٩)، ومجالس ثعلب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٤/٥٥١).
و «الأطباء» أصلها «الأطباء» وقد قصرها ضرورة، كما حذف الواو من «كانوا» ضرورة.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصلته:

يَا رَبِّ ذِي لِقْحٍ يَبَابُكَ فَاحْشُرْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٩/١).

واللقح: جمع لقحة، وهي الناقة المحلوب الغزيرة اللبن.

١٣٥ - إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنِ ارَادُوا^(١)

قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قائم، ولم يسمع ذلك مع المضارع، ولا الأمر^(٢).

الثانية: هاء الغائب: أصلها الضم كضربت، وله، وعنده، وتكسر بعد الكسرة نحو: مز به، ولم يعطه، وأعطه، وبعد الياء الساكنة نحو: فيه وعليه، ويرميه، إتباعاً ما لم تنصل بضمير آخر، فإنها تضم نحو: يعطيهموه، ولم يُعطهموه. فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرهما، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿أَرْجَتْهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]، ثم كسرهما في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين. أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص: ﴿وَمَا أَلْسِنِي﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿يَا عَنْهَ صَلِّهُ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] وقراءة حمزة: ﴿لَأُغْلِيَّ أَمْكُثَرَا﴾ [طه: ١٠].

الثالثة: إذا وقعت الهاء بعد ساكن، فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو منه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علّة نحو: فيه، وعليه. هذا رأي المبرد، وصحّحه ابن مالك، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة. وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع. واختاره أبو حيان. أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله:

١٣٦ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ^(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَلَا يَلُوفُومٌ أَحَدٌ ضَرُّوا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢٨٦/١)، وخزانة الأدب (٢٣١/٥، ٢٣٢)، والدرر (١٨٠/١)، وشرح شواهد المغني (٨٩٧/٢)، ومغني اللبيب (٥٥٢/٢).

(٢) بل شمع ذلك في الأمر، قال تميم بن مقبل:

جَزَيْتُ ابْنَ أَرُوى فِي الْمَدِينَةِ قَرْضَهُ وَفَلَسْتُ لَشَقَاعِ الْمَدِينَةِ أُوجِفُ

وهو في ديوانه (ص ١٩٧)، والكتاب (٢١٢/٤). والأصل فيه: «أوجفوا» فحذف واو الجماعة واستعاض عنها بالضمّة فوق الفاء. وأشار الشنقيطي في الدرر اللوامع إلى أنه سمع أيضاً في المضارع، واستشهد بقوله:

وَإِذَا احْتَمَلْتُ لِأَن تَزِيلَهُمْ تَقَى فَرَّوَا فَلَمْ يَزِدَادُ غَيْرَ تَمَدَّى

فاستعاض عن الواو في «يزدادوا» بالضمّة فوق الدال.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

= إِذَا طَلَبَ الْمَوْسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

الرابعة: الجمهور على أنَّ الضمير الهاء وحدها، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقوية للحركة. وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة: إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [المعاني: ٦].

ومنها قوله:

١٣٧ - إِلَّا لَأَنْ عَيَّوْنَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا^(١)

السادسة: إذا كان قبلها ساكن، وحذف لعارض من جزم أو وقف، جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة. والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن. والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً. مثال ما حذف جزماً: ﴿يُؤَيِّدُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ﴿وَتُصَلِّوْهُ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] ووقفاً ﴿قَالَ لَهُ آلِهِمْ﴾ [النمل: ٢٨].

السابعة: كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في صورتين عند غير المحجّزين، ويضم فيما عداهما، وعند المحجّزين مطلقاً. قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة.

الثامنة: قد تكسر بقلّة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بكم، وفيكم، وبكما، وفيكما، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جداً.

= وهو للشّخّاح في ديوانه (ص ١٥٥). والخصائص (٣٧١/١)، والدرر (١٨١/١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٣٧/١)، والكتاب (٣٠/١)، ولسان العرب (٤٧٧/١٥ - ها). وبلا نسبة في الإنصاف (٥١٦/٢)، والأشياء والنظائر (٣٧٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٢)، ولسان العرب (٣٠٢/١ - زجل)، والمقتضب (٢٦٧/١).

واختلاس الضمة في «كأنه» هنا ضرورة والأصل: «كأنهوا». والزجل: اللعب والجلبة ورفع الصوت، وتخصّ به التطريب. والوسيفة: هي من الإبل كالرفقة في الناس. وغناه زمير: أي حسن.

(١) حجز بيت من البسيط، وصدره

وأشرب الماء ما بقي نحوه عَطَشٌ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٧٠/٥)، والخصائص (١٢٨/١)، ولسان العرب (١٨٢/١)، والدرر (١٨٢/١)، ووصف المباني (ص ١٦)، وممرّ صناعة الإعراب (٧٢٧/٢)، ولسان العرب (٤٧٧/١٥ - ها)، والمحتسب (٢٤٤/١)، والمقرب (٢٠٥/٢).

وحكاها الفراء في الياء عن الهمزة.

التاسعة: إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم إتباعاً، وهو الأقيس، وضمتها على الأصل، وسكوئها، وقرئ بها: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. والضمُّ أشهر إن وليها ساكن. والسكون أشهر إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في ﴿يَهُمُّ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وبالسكون في ﴿وَمِنْ يُولِيهِمْ﴾^(١) [الأنفال: ١٦].

العاشرة: قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن، وإن لم تكسر الهاء كقوله:

١٣٨ - وَهُمُ الْمُلُوكُ وَمِنْهُمْ الْحُكَمَاءُ^(٢)

(ص): ويعود على جمع سلامة: واؤ. وتكسير: هي أو التاء. واسم جمع: هي أو كمفرد. وقد يخلفها نونٌ لشاكل. وضمير المثنى والإثنا بعد (أفعل من) كثيره. وقيل: قد يأتي مفرداً مذكراً، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة، ونون في القلة، وفي العاقلات نون مطلقاً.

(ش): لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلّا الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة.

وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو: الرجال خرجت، ومنه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقْبَتُوا﴾ [المرسلات: ١١].

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو: الرّهط خرج، والركب سافر.

وقد تأتى النون موضع الواو للمشكلة لحديث: «اللهم ربّ السموات وما أظللن وربّ الأرضين وما أضللن، وربّ الشياطين وما أضللن»^(٣)، والأصل: وما أضلّوا. وإنما عدل عنه

(١) «يُولِيهِمْ» يليها متحرك، وهو قوله تعالى: «يَوْمَئِذٍ».

(٢) حجز بيت من الكامل، وصدره:

فَهُمْ بِطَائِفَتِهِمْ وَهُمْ وَزَارُهُمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٨٢). وذكر الفراء أن العرب يقولون جميعاً: ﴿إِلَّا إِنْهُمْ هُمُ الْمَفْسُدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] فيرفعون الميم من «هم» إلّا بعض بني سليم، فإني سمعت بعضهم ينشد، وأنشد البيت: إلّا أن قافيه: «ومِنْهُمْ الْحَيَّابُ» فهما روايتان. انظر الدرر للشنقيطي (١/ ١٨٣).

(٣) وروى بلفظ: «أَظْلَلْتُ... أَقْلَلْتُ... أَضَلَلْتُ» رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ٩٠ (حديث رقم ٣٥٢٣)، عن بريدة بن الحصيب قال: شكّا خالد بن الوليد المخزومي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما أنام الليل من الأرق، فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم ربّ السموات السبع وما أظلت، وربّ الأرضين وما أقلت، وربّ الشياطين وما أضلت، كن لي جاراً من شرّ خلقك كلهم جميعاً»

لمشكلة أَظْلَلْنَ، وَأَقْلَلْنَ، كما في: «لا دريت ولا تليت»^(١) و «مأزورات غير مأجورات»^(٢).

وضمير المثني والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حيثه الأفراد والتذكير كحديث «خير النساء صَوَالِحُ قريش، أحناء على ولد في صغره، وأرعاء على زوج في ذات يده»^(٣). وقول الشاعر:

١٣٩ - وَمِثَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسالفة وأحسنه قَدَالاً^(٤)

وهذا رأي ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ، اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه.

= أن يفرط علي أحد أو أن يغي علي، عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك ولا إله إلا أنت. ورواه بلغظ: «أظللن... أظللن... أضللن...»، الحاكم في المستدرک (٤٤٦/١)، ١٠/٢، والقرطبي في تفسيره (١٧٥/٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣١٢/٢)، ٢١٥/٣، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٩/٨)، والسيوطي في الدر المنثور (٢٢٤/٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٧٢/٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٥)، والنووي في الأذکار (٢٠١)، والطبراني في الكبير (٣٩/٨)، وابن تيمية في الكلم الطيب (١٧٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥١٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٠٤/٤).

(١) الحديث رواه البخاري في الجنائز باب ٦٧ و ٨٦ (حديث ١٣٣٨ و ١٣٧٤)، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «العبد إذا رُضع في قبره وتولى وذهب أصحابه - حتى إنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فأقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبذلك الله به مقعداً من الجنة» قال النبي: «فيراها جميعاً». وأما الكافر - أو المنافق - فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت... والحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد.

(٢) جزء من حديث رواه ابن ماجة في الجنائز باب ٥٠. و «مأزورات» أصلها: «موزورات» بالواو. وأصل الفعل «وزر».

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح باب ١٢ (حديث رقم ٥٠٨٢)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلغظ: «خير نساء ركين الإبل صالحو نساء قريش، أحناء... إلخ»؛ وروي أيضاً بلغظ: «صالح نساء...». والحديث رواه البخاري أيضاً في أحاديث الأنبياء باب ٤٦، والنفقات باب ١٠. ورواه أيضاً مسلم في فضائل الصحابة حديث ٢٠٠، ٢٠١، وأحمد في المسند (٣٩٣/٢)، ٤٤٩، ٤٦٩، ٥٠٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لذی الرمة في ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشبه والنظائر (١٠٦/٢)، وخزانة الأدب (٣٩٣/٩)، والمختصائص (٤١٩/٢)، والدرر (١٨٣/١)، وشرح المفصل (٩٦/٦)، ولسان العرب (٨٨ - ثقل). ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٤٩/١)، ووصف المباني (ص ١٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦).

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع، وما في غيره. وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون، فالجدوع انكسرت وكسرئها، أولى من انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا عَشَرَ شَهْرًا... مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿فَلَا تَطْلُبُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] أي في الأربعة. والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلّة، نكسيراً أو تصحيحاً، فالهندات خرجن وضربت، أولى من خرجت وضربت. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْصِدْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَالَّذِينَ يُضَيِّعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿فَطَلَبُوهُنَّ لِجَذَائِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. ومن الوجه الآخر: قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فهو على طُهرت، ولو كان على طُهرن، لقليل: مطهرات. وقول الشاعر:

١٤٠ - وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَلَقَّعَتْ^(١)

(ص): الثاني منفصل: وهو للرفع (أنا) للمتكلم، وألفه زائدة على الأصح. والأنصح حذفها وصلاً، لا وقفاً. ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً. وقيل: المجموع ضمير، وقيل: التاء فقط. وقيل: (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم). و (أنت) منهما، وتاء (نقوم). ولا يقع (أنا) موقع التاء. وثالثها في الشعر، و (نحن) له معظماً، أو مشاركاً. وقيل أصله: بضم الحاء وسكون النون. وهي وهو وهما وهم وهنّ لفنية. والمختار وفقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط. وثالثها: الأصل: هو وهي، والباقي زوائد. وقد يسكن هاء هو وهي، بعد واو، وفاء، وثم، لام، وهمز استفهام، وكاف جرّ. وسكون الواو والياء، وتشديدهما لفة، وحذفهما ضرورة. وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة.

(ش): القسم الثاني مِنْ قِشْمِي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب. ولا يقع مجروراً.

فالأول ألفاظ: أحدها: (أَنْ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم، ولكون النون مفتوحة

(١) صدر بيت من الكامل، وصجزه:

وَاسْتَحْجَلْتُ نَصِيبَ الْقِدَورِ فَمَلَأْتُ

وهو لسلمي بن ربيعة في خزائن الأدب (٣٦/٨، ٤٤)، والدرر (١٨٤/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، وشرح المفصل (١٠٥/٥)، ونوادير أبي زيد (ص ١٢١). ولعلبائه بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦٢). وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل (ص ٨١٦).

زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: «هَذَا قَرْيَةُ أَتَّة»^(١).

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلأ، هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ في لغة. قالوا: والهاء في (آتة) بدل من الألف. وفي الألف لغات، إثباتها وصلأ ووقفأ، وهي لغة تميم، وبها قرأ نافع. وقال أبو التجم: «^(٢)

١٤١ - أنا أبو التجم وشُعَيْرِي شُعَيْرِي^(٣)

وحذفها فيهما، وحذفها وصلأ، وإثباتها وقفأ، وهي الفصحى ولغة الحجاز. وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظأ، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظأ، فتفتح في المذكر، وتكسر في المؤنث، فيقال: أنت، وأنت. وتضرب فتوصل بميم في جمع المذكر، كأنتم، وميم وألف في المثني كأنتما، وينون في جمع الإناث كأنن. وتضم التاء في الثلاثة، لما تقدم، هذا مذهب البصريين.

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء). وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي (تاء) فعلت، وكثرت بأن، وزيدت الميم للتقوية، والألف للثنية، والنون للثانيث. ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو منافو للخطاب.

وذهب بعض المتقدمين إلى أن: (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون تقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم، وردها أبو حيان. وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان، قال سيبويه نصأ: لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقال: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأجاز غير سيبويه: فعل أنا. واختلف مجيزوه، فمنهم من قصّره على

(١) هذا فزدي آتة: أي هذا قُصْدِي أنا. وقد حُكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيفه - أي قطع عصب رجلها - فقيل له: هلا قصدتها وأطعمت دهما مشوياً؟ فقال: هذا قُصْدِي آتة. انظر شرح المفصل (٣/٩٤). وفي اللسان (٣/٣٣٥): «الأصمعي: تقول العرب لمن يصل إلى طرف من حاجته وهو يطلب نهايتها: لم يُحَرِّمْ من قُرْد له، وبعضهم يقول: من قُصِدَ له، وهو الأصل، فقلبت الصاد زايأ... وأصل قولهم: من قُصِدَ له أو قُرْدَ له: قُصِدَ له، ثم سكنت الصاد فقلبت قُصِدَ. وأصله من الفصيد، وهو أن يؤخذ مصير فيلقم حرقاً مفصوداً في يد البعير حتى يمتلئ دماً ثم يشوى ويؤكل».

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في أمالي المرتضى (١/٣٥٠)، وخزانة الأدب (١/٤٣٩)، والخصائص (٣/٣٣٧)، والدرر (١/١٨٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٧)، وشرح المفصل (١/٩٨، ٩/٨٣)، والمنصف (١/١٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/٣٠٧، ٩/٤١٢)، والدرر (٥/٩٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٣، ٢٩٠)، ومغني اللبيب (١/٣٢٩، ٥/٤٣٧).

الشعر، وعليه الجَزْمِيّ. ومنهم من أجازَه في الشعر وغيره، وعليه المبرد. وادّعى أن إجازته على معنًى ليس في المتصل، لأنه يدخله معنى التقي والإيجاب. ومعناه: ما قام إلا أنا. وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

١٤٢ - أَصْرَفْتُ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَّمُوا يَا صَاح، بَلْ صَرَّمِ الْجِبَالَ هُمْ^(١)
انتهى.

وقد تحصل هن ذلك ثلاثة مذاهب حكيته في المتن.

الثاني: نحن للمتكلّم معظماً نفسه نحو: ﴿سَمْنٌ نَقْصٌ﴾ [يوسف: ٣، الكهف: ١٣]. أو مشاركاً نحو:

١٤٣ - نَحْنُ أَلْوَنَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا^(٢)

واختلف في عِلَّةِ بَنائه على الضمّ، فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوَيَّ بأقوى الحركات. وقال الزّجّاج: نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو، والضمّة من جنس الواو. وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع. وقال المبرد: تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقال هشام: الأصل: نَحْنُ بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء.

والبواقي من الألفاظ للغيبة، وذلك: هو للغائب، وهي للغائبة، وهما لمثانها، وهم للغائبين، وهن للغائبات. واختلف في الأصل منها: فعند البصريين أن: هو وهي فقط أصلان، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع.

وقال أبو علي: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد.

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ١٥ - دار الفكر للجمع، بيروت). وبلا نسبة في الدرر (١/١٨٦).

(٢) وبعدة:

يَوْمَ التَّخْيِيلِ غُصَاةٌ وَلِحَاحَا

والرجز لرقية في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). ولليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرقية أو لليلى أو لأيي حرب الأعلام في الدرر (١/٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٢)، والمقاصد النحوية (٤٢٦/١). ولأيي حرب الأعلام أو لليلى في خزانة الأدب (٦/٢٣)، والدرر (١/١٨٧). ولأيي حرب بن الأعلام في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/٤١٠). وبلا نسبة في =

وقال الكوفيون والزجاج، وابن كيسان: الضمير من هو وهي الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي، لحذفهما في المثني والجمع، ومن المفرد في لغة. قال:

١٤٤ - يَنْشَأُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا^(١)

وقال:

١٤٥ - دَارِ لِسْعُدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَا^(٢)

وهذا المذهب هو المختار عندي.

وقد تسكن هاء هو وهي، بعد الواو، والفاء، وثم، واللام، وقرئ بذلك في السبع: ﴿وَهُوَ مَكْرٌ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الفصص: ٦١]، ﴿لَهُيَ الْخَيْرَانِ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. وبعد همزة الاستفهام كقوله:

١٤٦ - فقلت: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ^(٣)

= الأهمية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح التصريح (١/١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم.

(١) صدر بيت من البسيط، وحجزه:

حِينَا يَعْلُنَا وَمَا نَعْلُنَا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٧٨)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، والدرر (١/١٨٧)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٢٣)، والكتاب (١/٣١).

وقوله: «ببناء» أصله: «بيننا هو» فاستدل بها هنا على أن الضمير في «هو» و«هي» إنما هو للهاء وحدها، أما الواو في «هو» والياء في «هي» فزائدتان.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٨٠) وخزانة الأدب (٢/٦٧٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٨٩)، والدرر (١/١٨٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٠)، وشرح المفصل (٣/٩٧)، والكتاب (١/٢٧)، واللسان (١٥/٣٧٦ - هيا).

والشاهد في البيت قوله: «إذ» يريد: «إذ هي» فحذف الياء، واستدل بذلك على أن الياء زائدة. وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «هواكا» حيث جاء «الهوى» مصدراً بمعنى اسم المفعول، أي: من مهوياتك.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصلته:

قَمِيتُ مُزْنَاعاً فَلَزَقْنِي

وهو لزياد بن مقذ في خزانة الأدب (٥/٢٤٤، ٢٤٥)، والدرر (١/١٩٠)، وشرح التصريح =

وبعد كاف الجر كقوله:

١٤٧ - وقد علموا ما هنَّ كَهَيَّ، فكيف لي^(١)

وتسكين الوار والياء لغة قيس وأسد كقوله:

١٤٨ - وركضك لولا هُوَ لَقَيْتَ الَّذِي لَقُوا^(٢)

وقوله:

١٤٩ - حبذا هني من خلَّوْ لو تُحَايِي^(٣)

وتشديد الوار والياء لغة هَمْدَان كقوله:

١٥٠ - وهُوَّ على من صبَّه الله عَلَقَمٌ^(٤)

= (١٤٣/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٩٦، ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافعية (ص ١٩٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٣٤)، ومعجم البلدان (١/٢٥٦ - أميلح)، والمقاصد النحوية (١/٢٥٩، ١٣٧/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٧٠)، والمخصص (١/٣٠٥، ٢/٣٣٠)، والدرر (٦/٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٩٨)، وشرح المفصل (٩/١٣٩)، ولسان العرب (١٥/٣٧٦ - هيا)، ومغني اللبيب (١/٤١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو وقوع «أم» معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عادي.

(١) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

سُلُوْ ولا أنفكُ صَبَا مُيِّمًا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

فأصبحت قد جاورت قوماً أماديًا

وهو لعبيد في لسان العرب (١٥/٤٧٦ - ها)، والدرر (١/١٩٢)؛ وليس في ديوان عبيد بن الأبرص.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدوره:

إنَّ سلمى هي التي لو تراءت

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩٢).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

وإنَّ لسانني شهدةٌ يشغى بها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٥)، والجنى اللاني (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/١٩٣، ٦/٢٣٩)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح شواهد المغني =

وقوله:

١٥١ - وهي ما أَمَرْتُ بِاللُّطْفِ تَأْتَمُرُ^(١)

وحذفهما^(٢) ضرورة كاليبتين السابقين.

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة؛ حكي: أنا كَأَنْتَ، وكهو.

وقال:

١٥٢ - فَلَوْلَا الْمَعَاذَةُ كُنَّا كَهُمْ^(٣)

(ص): وللنصب إِيَّا، ويليهِ دليل مراد به من متكلم وغيره، اسماً مضافاً إليه عند الخليل، وحرفاً عند سيبويه، وهو المختار.

وقيل: اللواحق هي الضمائر، وإِيَّا حرف دُعامة. وقيل: اسم ظاهر مضاف. وقيل: بين الظاهر والمضمر. وقيل: المجموع الضمير. والصواب أَنَّ إِيَّا غير مشتقة، وقد تخفف كسراً وفتحاً، مع همزة وهاء.

(ش): النوع الثاني من المضمر المتفصيل: ما للنصب، وهو لفظ واحد وذلك (إِيَّا)، ويليهِ دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنثياً، فيقال: إِيَّاي، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاها، إِيَّاها، إِيَّاها، إِيَّاهم، إِيَّاهم.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أَنْتَ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَ،

= (٨٤٢/٢)، وشرح المفصل (٩٦/٣)، ولسان العرب (٤٧٨/١٥ - ها)، ومغني اللبيب (٤٣٤/٢). وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «وهو على من صَبَّه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلاً بحرف جرٍّ محذوف، والتقدير: وهو علقم على من صَبَّه الله عليه.

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَصَدْرُهُ:

وَالنَّفْسُ إِذَا دَعِيَتْ بِالْعَنْفِ آيَةً

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٥)، وخزانة الأدب (٢٦٦/٥)، والدرر (١٩٣/١). ويروى: «بالرفق» مكان «باللطف». ويروى أيضاً: «والنفس ما أَمَرْتُ» مكان «وهي ما أَمَرْتُ»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) أي الواو والياء من «هو» و «هي».

(٣) صدر بيت من المقارِب، وعجزه:

وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا نَوَاكَا

وهو لأبي محمد الزبيدي النحوي اللغوي في الدرر (١٩٤/١).

وكاللواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيويه والفارسي، وعزاه صاحب البديع^(١) إلى الأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إِنا)، لظهور الإضافة في قولهم: «فَلَيْتَاهُ وَإِنَّا الشَّوَابُ». وهو مردود لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولو كانت إنا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لما أذعوا إضافتها إليه، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأني بل أولى، لأن إنا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء: إلى أن اللواحق هي الضمائر، فلما حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق، لتنفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلا أنه قال: إن إنا اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهي في موضع جرّ به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر. وقال الكوفيون: مجموع إنا ولواحقها هو الضمير. فهذه ستة مذاهب.

وإنا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء. وذهب أبو غيبة وغيره: إلى أنها مشتقة. ثم اختلف فقيل اشتقاقها من لفظ (أَو) ين قوله:

١٥٣ - فَأَوُّ لَدَكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا^(٢)

وقيل: من الأيئة، فتكون عنينا ياء، ثم اختلف في وزنها، فقيل: إِفْعَل. والأصل: إِؤُؤُ - أَو - إَأَوِي. وقيل: فِعِيل: إِؤَيُو - أَو - إَوِي. وقيل فِعُول، والأصل: إِؤُؤُو - أَو - إَوِي. وقيل: فِعْلَى، والأصل: إِؤَيَا - أَو - إَوِي.

وفي إنا سبع لغات قرئ بها: تشديد الباء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد^(٣). فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الفزري، ولأبي الحسن الرعي. وقد تقدم. انظر الفهارس العامة. ولم أعتد إلى أي كتاب من هذه الثلاثة يشير المؤلف.

(٢) صدر بيت من الطويل، وحججه:

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِي يَتَنَسَّاءُ

وهو بلا نسبة في الخصائص (٨٩/٢)، والدرر (١٩٤/١)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤١٩)، وشرح المفصل (٣٨/٤)، ولسان العرب (٤٧٢/١٣ - أوه، ٥٤/١٤ - أوا)، والمحتسب (٣٩/١)، والمنصف (١٢٦/٣).

ويروى: «أَوْه» مكان «أَو»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٢٣/١) حيث أثبت هذه القراءات.

الجمهور، ومع الفتح قراءة عَلِيٍّ، ومع كسر الهاء قراءة. (١١). والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد^(١٢)، ومع الفتح قراءة الرَّقَاشِي، ومع كسر الهاء قراءة. (١٢). ومع فتحها قراءة أبي السَّوَّارِ الْغَنَوِيُّ.

فائدة: علم مما تقدم أن الْمُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن. وتضم إليها على المختار ستة أخرى: النون، والواو، والألف، وياء المخاطبة، ونا، وإِيتَا. ويضم إليها على رأي البصريين: هو، وهي. وعلى رأي قوم: ها. ورأي قوم: أنت. فتكمل ستة عشر. وعلى رأي أبي علي: هما، وهم، وهُنَّ. فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف.

(ص): مسألة: يجب استتار مرفوع أمر، ومضارع غير غيبة، واسمهما، والتعجب، والتفضيل، وفعل الاستثناء ويجوز في غيرها.

(ش): من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب، والمضارع للمتكلم كأضرب وتَضْرِبُ. أو المخاطب: كتضرب. واسم فعل الأمر: كَصَبْ، ونزالي. ذكره في (التسهيل). واسم فعل المضارع كأَوْه، وأَفْ. زاده أبو حيان في شرحه^(١٣). والتعجب: ك «ما أحسن زيداً». والتفضيل: ك «زيد أفضل من عمرو». وأفعال الاستثناء: ك «قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمرأ»، و «لا يكون خالدأ»، زادها ابن هشام في (التوضيح)^(١٤) وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان.

وذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ؟ ضمير مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يشتي، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر. والتقدير: خلا هو، أي: بعضهم زيداً.

وذهب المبرد: إلى أنه عائد على مَن المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي عدا مَن قام زيداً. وقال ابن مالك: الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير معطرد، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه. قال: وكذا

(١١) بياض في الأصل.

(١٢) عمرو بن فائد الأسواري، نسبة إلى نهر الأساورة بالبصرة. أحد القراء المعتمدة. انظر لسان الميزان (٣٧٢/٤)، وطبقات القراء (٦٠٢/١)، (٦٠٣).

(١٣) بياض في الأصل.

(١٤) أي شرحه على «التسهيل».

(١٥) هو «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» واشتهر بالتوضيح. انظر كشف الظنون (١٥٤/١).

ليس ولا يكون، اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمَر لازم الإضمار، ثم قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق.

وقال الكوفيون: على المصدر المفهوم من الفعل السابق. وردَّ بأنه غير مطَّرد كما تقدَّم. قال: وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلا، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد، فكذلك بعد ما جرى مجراها. انتهى.

وما عدا ذلك جائز الاستار، وهو المرفوع بالماضي كضرب، وضربت، واسم فعله كهيئات، والمضارع الغائب كيضرب، وتضرب هند، والوصف كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك، أو في الدار.

(ص): مسألة: أخصَّ الضمائر الأعراف. ويغلب في الاجتماع. ومتى أمكن متصل تمين اختياراً. ويتعين الفصل إن حصر بإنما. وزعم سيبويه أنه ضرورة، وخير الزجاج. أو رفع بمصدر مضاف لمنسوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر عاملة أو آخر، أو كان معنوية، أو حرف نفي، أو فصل متبوع، خلافاً لمن خصه بالشعر. أو وليّ أو مع، أو إلا، أو إمّا، أو لاماً فارقة. أو نصبه عامل في مضمَر قبله غير مرفوع إن اتَّحدا رتبة. وربما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً، وجزا رتبة.

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلّاً. فإن آخر تعين الفصل. وقيل: يحسن. وثالثها: يحسن في ضمير مثنى أو ذكور. قيل: أو إناث، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه، في الإخبار على الأصح فيهما. وانفصال ثاني: ضربه، وضربكه، ومعطيكه. وكذا خلثتك، وكنته. وقيل: وصلهما. وثالثها وصل (كان) دون خلّت. ويتعين الفصل في أخوات كان، ومفاعيل أعلم إن كنَّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت، وكذا الثانی أو واحد اتصل.

(ش): أخصَّ الضمائر أعرافها. فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، وذلك لقلة الاشتراك.

وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدّم أم تأخر، فيقال: أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلتما، ولا يقال: فعلاً.

ومتى أمكن اتصال الضمير لم يُغَدَل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلا في الضرورة، كقوله:

١٥٤ - بالباعث الوارث الأموات قد ضُمَّتْ لِيَّاهُم الأرضُ في دهر الدهاريِّ (١)

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (١/٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٨٨)، ٢٩٠، والدرر =

ويتعين انفصال الضمير في صور:

أحدها أن يحصر بإنما، كقوله:

١٥٥ - وإنما يندفع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

هذا ما جزم به ابنُ مالك. وزعم سيبويه أنَّ الفصل في البيت ونحوه من الضرورات. وتوسط الرَّجَاجُ فأجازه، ولم يخصه بالضرورة، ولم يوجبه.

الثانية: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كعجبت من ضربك هو، قال:

١٥٦ - بنصركم نحنُ كُتُم ظافرين فقد^(٢)

الثالثة: أن يرفع بصفوة جرت على غير صاحبها، كزيد هند ضاربها هو.

قال:

١٥٧ - قِيلَانُ مَيَّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَثَ له فحِجَّاهُ بَانَ أو كَرَبَا^(٣)

= (١٩٥/١)، وشرح التصريح (١٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٤/١). ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، ولم أتع عليه في ديوانه. ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٨٧). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، والإنصاف (١٩٨/٢)، وأوضح المسالك (٩٢/١)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦، ٦٠).

(١) جزء بيت من الطويل، وتماه:

أنا الذائد الحامي الخيار

وهو للفرزدق في ديوانه (١٥٣/٢)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤)، والدرر (١٩٦/١)، وشرح شواهد المعني (٧١٨/٢)، ولسان العرب (٢٠٠/١٥) - قلا، والمحاسب (١٩٥/٢)، ومعاهد التنصيص (٢٦٠/١)، ومغني اللبيب (٣٠٩/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٧/١). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١١/٢، ١١٤، ٢٤٢/٧)، وأوضح المسالك (٩٥/١) ولسان العرب (٣١/١٣) - أن.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أغرى العدى بكم استسلامكم فثلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٩٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٩/١).

ويروى: «واقفين وقد» مكان «ظافرين فقد».

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في الدرر (١٥٩/١) ولم أتع عليه في ديوانه.

والحجى: العقل.

الرابعة: أن يضم عامله كقوله:

١٥٨ - وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمُّهَا^(١)

وقوله:

١٥٩ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسِبْ^(٢)

الخامسة: أن يؤخر عامله: كـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

السادسة: أن يكون عامله معنويًا وهو الابتداء نحو: أنت تقوم.

السابعة: أن يكون عامله حرف نفي نحو:

﴿تَأْخُذُ أَقْهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]. ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

١٦٠ - إِنْ هُوَ مُسْتَزِيلٌ عَلَى أَحَدٍ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وهجوه:

فليس إلی حُسنِ الشَّامِ سبيلُ

وهو للسموأل بن عديان في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (١٩٩/١). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١)، والمقاصد النحوية (٧٧/٢). ويلا نسبة في خزنة الأدب (٤٢/٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وهجوه:

لعلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّلُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزنة الأدب (٣٤٤/٣)، والدرر (٢٠٠/١)، وشرح الأشموني (١٨٨/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١)، وشرح شواهد المغني (١٥١/١)، والمعاني الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (٨/١، ٢٩١). ويلا نسبة في شرح الأشموني (١٨٨/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١).

وفي البيت شاهدان، أولهما قوله: «فإن أنت» حيث تعين انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك. وقيل: «أنت» مبتدأ، أو هو في موضع نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المتصوب، كما وضعوا المتصوب موضع المرفوع. وثانيهما: أن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يضم.

(٣) صدر بيت من المشرع، وهجوه:

إِلَّا عَلَى أَصْعَفِ الْمُجَانِينِ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (٢٩١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزنة الأدب (١٦٦/٤)، والدرر (١٠٨/٢)، ووصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١٢٦/١)، وشرح التصريح (٢٠١/١)،=

الثامنة: أن يفصله متبوع كقوله:

١٦١ - فَالله يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِسَانًا^(١)

وخَصَّه بعضهم بالضرورة. وَرَدَّ بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُلَ وَإِسَانًا﴾ [المتحنة: ١].

التاسعة: أن يلي واو (مع) كقوله:

١٦٢ - تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدِي^(٢)

العاشرة: أن يلي (إلا) نحو: ﴿أَمَّا لَا تَبْتَدُوا إِلَّا لِئَانَّهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، ما قام إلا أنا.

الحادية عشرة: أن يلي (إنما) نحو: قام إما أنا وإما أنت.

الثانية عشرة: أن يلي اللام الفارقة كقوله:

١٦٣ - إِنْ وَجَدْتُ الصَّبِيَّ حَقًّا لِأَيَّاكَ لَكَمْزَنِي، فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا^(٣)

الثالثة عشرة: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع، إِنْ أَلْهَدَا رَتَبَةً نَحْوُ: عَلِمْتَنِي إِيَّاي، وَعَلِمْتُكَ إِيَّاكَ، وَعَلِمْتُ إِيَّاهُ، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً، كالتاء من عَلِمْتَنِي، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. وأما إذا لم يتحدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، والآخر لغيره، فإنَّ الفصل حينئذ لا يتمين، بل يجوز الوصل والفصل

= وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (١١٣/٢)، والمقرب (١٠٥/١).

وفي قوله: «إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا أَصْلَ «إِنْ» عَمَلٌ «لَيْسَ»، فَرَفَعَ بِهَا الْمَبْتَدَأَ وَنَصَبَ الْغَيْرَ.

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، وَصَلَرَهُ:

بِمَرٍّ مِّنْ عِيُوبِ النَّاسِ كَلَّهْمُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٥)، والدرر (٢٠١/١)، وشرح المفصل (٧٥/٣)، والكتاب (٣٥٦/٢).

ويروى: «أُهَا حَفْصٌ» مكان «أُهَا حَرْبٌ».

(٢) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّرِيزِ، وَصَلَرَهُ:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَخَذْتُ قَصِيدَةً

وهو لأبي ذؤيب الهللي في الأغاني (٢٥٨/٦)، وخزانة الأدب (١٥/٨)، والدرر (٢٠١/١)، وشرح أشعار الهلليين (٢١٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٠)، والمقاصد النحوية (٢٩٥/١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٤)، وشرح التصريح (١٠٥/١).

ويروى: «أَكُونُ» مكان «تَكُونُ». وقد نصب قوله: «وإِيَّاهَا» على المفعول معه.

(٣) أَلَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٠١/١).

نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما. حكى الكسائي: «هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها»، وقال الشاعر:

١٦٤ - بوجهك في الإحسان بسطاً وبهجةً أنا لَهُمَاءُ قَفُوْ أكرمَ وَإِلِيَّ^(١)

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن. فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل.

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة. فإن اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو: الدرهم أعطيتكه. فإن أطر الأخص تعين الفصل نحو: الدرهم أعطيتك إياه. ونذر قول عثمان: «أراهمني الباطل شيطناً»، والقياس: أرانيه^(٢).

وذهب المبرد وكثير من القدماء إلى أنَّ الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وإن الاتصال أيضاً جائز نحو: أعطيتهموك.

وذهب الفراء إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثني، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصال أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك. ووافق الكسائي الفراء. وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو: الدراهم أعطيتهنك. وإذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثانيهما خبراً في الأصل، وجاء ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند السكوتيين. فهذه ثلاثة مذاهب.

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو: الذي أعطيتك زيدا درهم، والذي أعطيتك إياه زيدا درهم. والوصل أرجح عند المازني وابن مالك، لأنه الأصل. والفصل أرجح عند قوم، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار.

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول، نحو: زيد عجبت من ضربه، وضربي إياه، ومن ضربكه، وضربك إياه، والدرهم زيد معطيكه، ومعطيك إياه. والفصل

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٥)، وتخليص الشواهد (ص ٩٧)، وتذكرة النحاة (ص ٥٠)، والدرر (١/٢٠٣)، وشرح الأشموني (١/٥٤)، وشرح التصريح (١/١٠٩)، والمقاصد النحوية (١/٣٤٢).

(٢) قال في شرح التصريح (١/١٠٨): «والأصل أراهم الباطل إني شيطناً؛ والمعنى: أرى الباطل القوم أني شيطان».

في الثلاثة أرجح بلا خلاف. ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيان على (التسهيل).

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني باب ظن وكان نحو: خلته، وخلتك إياه، وكنته وكنت إياه. وفي الأرجح مذاهب:

أحدها: الفضل فيهما، وعليه سيبويه؛ لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ واجباً.

والثاني: الوصل فيهما. ورجحه ابن مالك في (الألفية)، لأنه الأصل.

والثالث: التفصيل، وهو الفصل في باب ظن، والوصل في باب كان ورجحه ابن مالك في (التسهيل)، وفرق بأن الضمير في خلته قد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلافه في كنته، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشراً له، فهو شبه بهاء ضربته، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما:

أما أخوات كان فيتين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله:

١٦٥ - ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا تَحْشَى رَقِيْعاً^(١)

وشذ قولهم: ليس وليسك.

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهراً، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله، أو اثنين: أزل وثان، فكأعطيته، أو ثان وثالث فكظننت.

(ص): مسألة: يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون وقاية، وحذفها مع التعميج وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الأصح. ومع بَجَل^(٢) ولعل أجود. ولكن وأخوات ليت جائز، وقيل: أجود. وقال قوم: المحذوف من أخوات ليت المدخمة، وقوم: المدغم فيها. ويجري في نحو: أنا. ويجب في لد^(٣). وقد تلحق أفعال من، واسم الفاعل. وقيل: إن نحو أمشلمني تنوين. والمختار أنها المحذوفة في قلبي، خلافاً لابن مالك.

(ش): يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية، وذلك بأن

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٦٧)، وخزانة الأدب (٣٢٢/٥)، والدرر (برقم ١٦٥ - وقد سقط منه). ولا نسبة في شرح المفصل (٧٥/٣)، (١٠٧)، والكتاب (٣٥٨/٢)، ولسان العرب (٢١٢/٦ - ليس)، والمقتضب (٩٨/٣)، والمتصف (٦٢/٣).

(٢) بجل: أي نعم.

(٣) هي «لن» محذوفة النون.

ينصب بالفعل: ماضياً ومضارعاً وأمرأ كأكرمني ويكرمني وأكْرَمْنِي، مُتَصَرِّفاً كما مثل، أو جامداً كهني، وعساني، وليسني، وما أحسنني. واسم الفعل نحو: رويدني، وعليكني. أو الحرف نحو: إني، وكأنني، وليتني، ولعلني، ولكنتني.

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرّ، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاري.

وأصل اتّصالها بالفعل، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به.

وقال ابن مالك: بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضُرِّيْ إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أَكْرَمِي، ولم يبال به، انتهى. وكذا يجب إلحاق التّون إذا جُرّت بمن أو عن، أو قد، أو قط، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب، أو لدن، فيقال: مِنِّي، وعَنِّي، وقدنِي، وقطنِي، وَبَجَلْنِي، وَلَدْنِي.

وورد حذفها في بعض ما ذكر، وهو أقسام:

قسم شاذّ خاصٌّ بالضرورة، وذلك في سبعة ألفاظ:

فعل التعجّب، وليس. قال:

١٦٦ - إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(١)

(١) الرجز لرؤبة، وقيله:

حدث قومي كعبد الطيس

وهو في ملحق ديوان رؤية بن المعراج (ص ١٧٥)، ونُسب له في خزنة الأدب (٣٢٤/٥، ٣٢٥)، والدرر (٢٠٤/١)، وشرح التصريح (١١٠/١)، وشرح شواهد المعني (٤٨٨/٢، ٧٦٩)، ولسان العرب (١٢٨/٦ - طيس)، والمقاصد النحوية (٣٤٤/١). وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٨/١)، وتخليص الشواهد (ص ٩٩)، والجنى الداني (ص ١٥٠)، وجواهر الأدب (ص ١٥)، وخزنة الأدب (٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩)، وسرّ صناعة الإعراب (٣٢/٢)، وشرح الأشموني (٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠)، وشرح المفصل (١٠٨/٣)، ولسان العرب (٢١١/٦ - ليس) ومعني اللبيب (١٧١/١، ٣٤٤/٢).

واختلفوا في تفسير «الطيس» فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو التمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل. انظر لسان العرب (١٢٨/٦ - طيس).

وليت. قال:

١٦٧ - كَمُنِّيْ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَتَيْي (١)

وقد. قال:

١٦٨ - قَذَنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِي قَلِي (٢)

وقط، ومن، وعن، قال:

١٦٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي (٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وحججه:

أَصَادَفَهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي

وروي:

أَصَادَفَهُ وَأَتْلَفُ جُلَّ مَالِي

وروي:

أَصَادَفَهُ وَأَقْلَفُ بَعْضَ مَالِي

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٣٧٥/٥)،
والدرر (٢٠٥/١)، وشرح أبيات سيبويه (٩٧/٢)، وشرح المفصل (١٢٣/٣)، والكتاب
(٣٧٠/٢)، ولسان العرب (٨٧/٢ - بيت)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/١)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٨).
ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٥٣)، ووصف المباني (ص ٣٠٠، ٣٦١)، وسر صناعة الإعراب
(٥٥٠/٢)، وشرح الأشموني (٥٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٩)،
والمقتضب (٢٥٠/١).

(٢) من الرجز، ويعلله:

ليس الإمام بالشحيح الملعون

ويروى: «الأمير» و«أميري» مكان «الإمام». وهو لحمد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب
(٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (٢٠٧/١)، وشرح شواهد المعني (٤٨٧/١)،
ولسان العرب (٣٤٤/١ - خيب)، والمقاصد النحوية (٣٥٧/١). ولحمد بن ثور في لسان العرب
(٣٨٩/٣ - لحد) وليس في ديوانه. ولأبي بجلة في شرح المفصل (١٢٤/٣). ويلا نسبة في الأشباه
والنظائر (٢٤١/٤)، وأوضح المسالك (١٢٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٨)، والجنى الداني
(ص ٢٥٣)، وخزانة الأدب (٢٤٦/١، ٤٣١/٧)، ووصف المباني (ص ٣٦٢)، وشرح ابن عقيل
(ص ٦٤)، والكتاب (٣٧١/٢)، ومفتي اللبيب (١٧٠/١) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٥).

والخبنيان: عبدالله بن الزبير وابنه، وقيل: هما عبدالله وأخوه مصعب.

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩٠/١)، وأوضح المسالك (١١٨/١). وتخليص
الشواهد (ص ١٠٦)، والجنى اللدني (ص ١٥١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٢)، وخزانة الأدب
(٣٨١، ٣٨٠/٥)، ووصف المباني (ص ٣٦١)، والدرر (٢١٠/١)، وشرح الأشموني (٥٦/١) =

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعة من فعل التعجب، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف. وأجازوه قوم في ليس. وأجازوه القراء في ليت. وأجازوه البدر بن مالك^(١) بكثرة في قد، وقط. وأجازوه الجُزولي في: من وعن. فقولي (على الأصح) راجعٌ للسبعة.

وقسم راجح: وذلك في لفظين: بَجَلْ، ولعل، فإن الأعراف فيها بجلي ولعلّي، وهو الوارد في القرآن، قال تعالى: ﴿لَعَلَّ أَتْلُغَ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]. ومن لحاقها قوله:

١٧٠ - فقللت أيسراني القسُومَ لعلّني^(٢)

وقسم جائز الحذف واللحوق من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في: لدن، وإن، وأن، وكان، ولكن، قال تعالى: ﴿يَنْ لَدُنِّي عَذْرَا﴾ [الكهف: ٧٦]. قرئ في السَّبع مشدداً، ومخففاً. وقال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. ﴿إِنِّي أَنَا أَنْتُ يَرْكُمُ﴾ [يس: ٢٥]. وإنما لحقتها النون تكميلاً، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله.

وإنما شذ الحذف في ليت دون البواقي، لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع (ما) دونهن، ولا اجتماع الأمثال في الأربعة، والمقاربات في لعل^(٣).

وذهب بعضهم: إلى أن الحذف فيها وفي لَدُنْ أجود من الإثبات. وعليه ابن عصفور

= شرح التصريح (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣)، وشرح المفصل (١٢٥/٣)، والمقاصد النحوية (٣٥٢/١).

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين أبو عبد الله الطائي الدمشقي الشافعي، ابن ناظم الألفية. نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه والأصول. ولد بدمشق وسكن بعبك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصلّر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما. توفي بدمشق كهلاً سنة ٦٨٦ هـ، ودفن بمقبرة الباب الصغير. من تصانيفه: روض الأذهان في المعاني والبيان، شرح الألفية لوالده في النحو، المصباح في اختصار المفتاح (أي مفتاح العلوم للساكني)، كتاب في العروض، وبغية الأريب وبغية الأديب. انظر بغية الرواة (ص ٩٦، ٩٧)، وشذرات الذهب (٣٩٨/٥، ٣٩٩)، وهدية المارفين (٣٥/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وصجزه:

أخبط بها قبراً لأبيض مساجدٍ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (٢١٢/١)، وشرح الأشعموني (٥٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٩٠/٣): «أما لعل فإنها وإن لم يكن في آخرها نون فإن في آخرها لا مأ مضاعفة واللام قريية من النون؛ ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى: من لدنه، ولا يدغم في النون غير اللام».

في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون، فإنها لا تلتحقها نون الوقاية بحال، لأنها بمنزلة مع.

وذهب آخرون: إلى أنَّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية، بل نون الأصل، لأن تلك دخلت للفرق، فلا تحذف. ثم اختلف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الاعتلال. وقيل: الثانية المدغم فيها، لأنها ظرف.

ويجري هذا الخلاف في: إنا، وأنا، ولكنا، وكأننا. فقيل: المحذوف النون الأولى. وقيل: الثانية. ولم يقل أحد بحذف الثالثة لأنها اسم، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفية). وورد لحقوق النون في غير ما ذكر شذوذاً، كأفعل التفضيل كحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم» تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب. وكاسم الفاعل في قوله:

١٧١ - أُسْلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاجِي^(١)

وقوله:

١٧٢ - وَلَيْسَ الْمَوَافِنِي لِيُرْقَدَ خَالِيَا^(٢)

تشبيهاً له أيضاً بالفعل.

وذهب هشام إلى أن النون في: أُسْلِمْنِي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين، وأجاز: هذا ضاربتك، وَضَارَبْتِي. وردَّ بوجودها مع اللام، وأما قول الشاعر:

١٧٣ - تَرَاهُ كَالْتَفَامِ يُعَلِّ مَكَا يَسْرُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

(١) عجز بيت من الوافر، وصلته:

فَمَا أُدْرِي وَكَيْسَلُ الظَّنِّ ظُنِّي

وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٠)، والدرر (١/ ٢١٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٢)، ودرصف المباني (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (١/ ٣٥٣ - شرح)، والمحتسب (٢/ ٢٢٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقرب (١/ ١٢٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَلَنْ لَهُ أَضْمَافَ مَا كَانَ أَغْلَا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٧).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧١، ٣٧٢)، البيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧١، ٣٧٢)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣)، =

أي فليتنى. فاختلف: أي النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نون الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل، فلا تحذف. وهذا هو المختار عندي. ورجحه ابن جني، والخضراوي، وأبو حيان وغيرهم. وحكى صاحب (البيضا) (١) الاتفاق عليه.

وقال سيويه: هي نون الإنانث. واختاره ابن مالك قياساً على ﴿كَأَمْرُوتٍ﴾ [الزمر: ٦٤]. قال أبو حيان: هو قياس على مختلف فيه. ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليها: كما صرح به في (البيضا)، قال أبو حيان: وسهله اجتماع المثلين.

(ص): مسألة: الأصل تقديم مفسر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو لفظه، أو ما يدل عليه حساً أو علماً، أو جزءه أو كُله أو نظيره، أو مصاحبه بوجه. ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح إن كان مؤخر الرتبة.

ومنع الكوفية نحو: ضاربة ضرب زيد، وما رأى أحب زيد. والفراء: زيداً غلامه ضرب بتصريفه. والجمهور: ضرب غلامه زيداً. وأجازة الطوال، وابن جني، وابن مالك.

ويجب تقديم مرفوع باب نعم، وأول المتنازعين، ومجرور رب، وما أبديل منه مفسره على الأصح. قال الزمخشري: أو أخبر عنه به، وضمير الشأن. وهو لازم الأفراد، وتذكيره مع مذكر، وتأنثه مع مؤنث أجود. وأوجب الكوفية وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث، أو مشبه به، أو فعل بعلامة، فيرجح تأنثه. ويبرز مبتدا واسم ما على الأصح فيهما، ومنصوباً في باب إن وطن، ويستتر في كان وكاد. ومنعه قوم. وإنما يفسره جملة خبرية صرح بجزأئها خلافاً للكوفية في: ظنته قائماً، وإنه ضرب أو قام. ولا يتقدم خبره ولا جزؤه، خلافاً لابن السيرافي. ولا يتبع بتابع، وزعمه ابن الطراوة حرفاً.

(ش): ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة. وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره.

وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد

= والكتاب (٣/ ٥٢٠)، ولسان العرب (١٥/ ١٦٣ - فلا)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٧٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٥)، وجمهرة اللغة (ص ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩١)، ولسان العرب (٢/ ٢٤٦ - حيج)، ومعني اللب (٢/ ٦٢١)، والمصنف (٢/ ٣٣٧).

والثغام: نبت على شكل الحلي، وهو أغلظ منه وأجلّ عوداً، يكون في الجبل، ينبت أخضر ثم يبيض إذا يسس. (اللسان: ١٢/ ٧٧). والفتاليات: النساء، ويقال لهن أيضاً الفتالي.

(١) البيضا في شرح الكافية لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

مفسره، وأن يكون الأقرب نحو: لقيت زيدا وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالْكَتَبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فضمير (ذُرِّيَّتِهِ) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب، لأنه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها. ثم المفسر، إما مصرح بلفظه، وهو الغالب: كزيد لقيته.

وقد يستغني عنه بما يدل عليه جساً نحو: ﴿كَأَلَيْسَ زُوْدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿يَتَأْتِي أَسْتَفْرَجُهُ﴾ [الفصص: ٢٦] إذ لم يتقدم التصريح بلفظ: (زَلِيخَا) و (موسى)، لكونهما كانا حاضرين. أو علماً نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن. أو جزءه، أو كله نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] أي: المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة. وقوله:

١٧٤ - أَمَاوِيَّ مَا يَغْنَى الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ^(١)

أي: النفس التي هي بعض الفتى. وجعل من ذلك ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] أي:

أي: العدل الذي هو جزء مدلول الفعل، لأنه يدل على الحدث والزمان.

[وقوله]^(٢):

١٧٥ - إِذَا نُهِِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ^(٣)

أي: السفه الذي هو جزء مدلول السفه، لأنه يدل على ذات متصفة بالسفه. أو نظيره

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧/ ٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤، ١١٣٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٢)، والدرر (١/ ٢١٥)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦١)، ولسان العرب (١٣/ ٣٣٢ - قرن). وila نسبة في لسان العرب (٢/ ٢٣٧ - حشرج).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وزدناها للتوضيح.

(٣) صدر بيت من الوافر، وهجره:

وَعَالَفَ السَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

وهو لأبي فيس بن الأسلم الأنصاري في إعراب القرآن (ص ٩٠٢). وila نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ١٧٩)، وأمالى المرتضى (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٦٤، ٢٢٦/ ٤، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٣/ ٤٩)، والدرر (١/ ٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٤٤)، ومجالس ثعلب (ص ٧٥)، والمحتسب (١/ ١٧٠، ٢/ ٣٧٠).

نحو: عندني درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر. ومنه: ﴿وَمَا يَعْزِرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١] أي: عمر معمر آخر.

١٧٦ - قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقص^(١)

أي: ونصف حمام آخر مثله في العدد.

أو مصاحبه بوجه ما، كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو: ﴿هَمَّ عَيْنِي لَمْ يَنْ أَشِيرَ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عَفِي)، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي: الشمس، أغنى عن ذكرها ذكر (العَفِي).

وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر، فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع: أحدها: أن يكون الضمير مكتملاً معمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامه زيد، وعلامة ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، لأن المضاف إليه يكمل المضاف.

وأمثله شبه الفعل: أضراب غلامه زيد، أضراب غلام أخيه زيد. وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخر الرتبة، والمفسر في نية التقديم.

هذا رأي البصريين، ووافقهم الكوفيون في صور، وخالفوهم في صور، فقالوا: إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل، فإن اتصل الضمير بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو: زيد غلامه ضرب، وغلام ابنه ضرب زيد.

وإن اتصل به منصوباً لم يجز نحو: ضاربه ضرب زيد. وإن لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو: ما رأى أحب زيد، وما أراد أخذ زيد، قالوا: لأن في رأى،

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذيباني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزمية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (٣١/١١)، والإنصاف (٤٧٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (٢٥١/١٠)، والخصائص (٤٦٠/٢)، والدرر (٢١٦/١)، (٢٠٤/٢)، ووصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (٢٢٥/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المعنى (٧٥/١)، (٢٠٠، ٦٩٠/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل (٥٨/٨)، والكتاب (١٣٧/٢)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومعنى اللبيب (٦٣/١)، (٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢٥٤/٢). ولا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٩/١)، وخزانة الأدب (١٥٧/٦)، وشرح الأشموني (١٤٣/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قد)، والمقرب (١١٠/١).

وفي البيت شاهد على جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأراد ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا يُنَوَّى به التأخير، لأنّه في موضعه.

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حيثنَّ متصل بالمنصوب، والمنصوب يُنَوَّى به التأخّر، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع. فإنّ قدم العامل نحو: أحبّ ما رأى زيد، وأخذ ما أراد زيداً جاز عند الكوفيين أيضاً. هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين.

وقال ابن مالك: غَلِطَ في النقل عنهم.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، في آخر النائب عن الفاعل: لو تقدّم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضرب غلامه لم يجز ذلك عند القراء وأجازه المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه. وقال ابن كيسان: عندي بينهما فصل، لأنك إذا قلت: زيداً ضرب غلامه، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك: ضرب زيداً غلامه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد. فإذا كانا جميعاً بعد العامل، فكُلّ واحد منهما في موضعه. انتهى.

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرتبة نحو: ضرب غلامه زيداً فإن الجمهور يمتنعون التقديم، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة. وحكى الصّفّار^(١) الإجماع عليه، لكن أجازه أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين، وعزى إلى الأخفش. ورجحه ابن جني. وصححه ابن مالك، لوروده في النظم كثيراً كقوله:

١٧٧ - جَزَى رِفْعَةً عَنِّي عَلِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ^(٢)

(١) هو أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البجليوسي الشهير بالصفّار. كان حياً سنة ٦٣٠ هـ. من آثاره: شرح كتاب سيويه. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٧٨)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٤٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء الكلاب العاويسات وقد قَسَلْ

وهو للناطقة الليباني في ديوانه (ص ١٩١)، والخصائص (٢٩٤/١). وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧)، والدرر (٢١٧/١). وللناطقة أو لأبي الأسود أو لمبدلّه بن همارق في شرح التصريح (٢٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٢). ولأبي الأسود الدؤلي في ملحقات ديوانه (ص ٤٠١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٥/٢)، وشرح الأشموني (٥٩/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢)، ولسان العرب (١٠٨/١٥).

وقد أعاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عني» والمفعول متأخّر لفظاً ورتبة.

وقوله:

١٧٨ - كسا جلته ذا الجلم أثواب سُودٍ^(١)

وقوله:

١٧٩ - جَزَى بُنُوهُ أَبَا الْفِيلَانِ عَنْ كَيْسٍ^(٢)

وَالْأُولُونَ قَصْرُوهُ عَلَى الشَّعْرِ.

قال أبو حيان: وللمجواز وجه من القياس، وهو أن المفعول كثر تقدّمه على الفاعل، فيجعل لكثيره كالأصل. وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو: ضرب غلامها جاز هند، فلا يجوز إجماعاً، لأن هنداً لم تشارك غلامها في العامل، لأنه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول. فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به، فيتأكد المنع، ثم التقديم في هذا الموضع جائز، وفي المواضع الآتية واجب.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً ينعم وبابه نحو: نعم رجلاً زيد، ويش رجلاً زيد، وظرف رجلاً زيد.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ورُغِيَ نَدَاهُ ذَا النَّدَى فَمِى ذُرَى الْمَجْدِ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٩٠)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، والدرر (٢١٨/١)، وشرح الأشموني (١٧٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٩).
وقوله «حلمه» اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاه الفعل للمفعول كاتقاضه للفاعل.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَحُسْنِ فَعْلِي كَمَا يُجْزَى مَبْنِيَّائِ

وهو لسليط بن سعد في الأغاني (١١٩/٢)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (٢١٩/١)، ومعجم ما استمع (ص ٥١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٥). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٨٩)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الثالث: أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو:

١٨٠ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي^(١)

الرابع: أن يكون مجرور (رُبِّ) نحو:

١٨١ - وَرُبُّهُ عَطِيًّا أَنْقَلْتُ مِنْ عَطِيَّة^(٢)

الخامس: أن يبدل منه المفسر نحو: «اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم». هذا مذهب الأخفش. وصححه ابن مالك وأبو حيان. ومنع ذلك قوم. وقالوا: البديل لا يفسر ضمير المبدل. وردّه أبو حيان بالورود قال:

١٨٢ - فَلَا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لغیر جمیل من خلیفی مهمّل

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧٧/٣، ٢٨٢/٥)، وأوضح المسالك (٢٠٠/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (٢١٩/١، ٣١٨/٥)، وشرح الأشموني (١٧٩/١، ٢٠٤)، وشرح التصريح (٨٧٤/٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٧)، ومغني اللبيب (٤٨٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٤/٣).

وفي البيت شاهدان: أولهما تنازع عاملين، وهما «جفوني» و«لم أجف» معمولاً واحداً، وهو «الأخلاء» فأعمل الثاني لقربه وأخمر في الأول. وثانيهما قوله: «جفوني» حيث قدّم الضمير على مفسره لأنه معمول لأوّل المتنازعين.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

وإِذْ رَأَيْتَ وَشِكَاً صَنَعَ أَفْطَمِي

وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤)، وشرح الأشموني (٢٨٥/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧١)، والمقاصد النحوية (٢٥٧/٣).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٢١/١، ١٢/٦، ٦٢)، ووصف المباني (ص ٦٨٩)، والكتاب (٧٥/٢)، ومغني اللبيب (٤٥٥/٢، ٤٩٢).

وقبله:

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا

وفي البيت شاهدان: أولهما نصب «البائس» بإضمار فعل على معنى الترحم، وهو فعل لا يظهر، كما لا يظهر فعل الملح والذم. وثانيهما إبدال المظهر من المضمر في قوله: «فلا تلمه أن ينام البائس»، فالبدل لا تجب موافقته للمبدل منه في التعريف والإظهار وشبههما.

وقال:

١٨٣ - فاستأكت به عود إسجل^(١)

السادس: أن يخبر عنه بالمفسر نحو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُكَ﴾ [الأنعام: ٢٩].

قال الزمخشري: هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع في موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها وبينها، قال: ومنه:

١٨٤ - هي النفس تحمل ما حُمِلَتْ^(٢)

وهي العرب تقول ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه.

السابع: ضمير الشأن، فإن مفسره الجملة بعده، قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه. وتسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قدروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدّر، حتى يصح الإخبار بتلك للجملة عن الضمير. ولا يحتاج فيها إلى رابط به، لأنها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه وبين الضمائر: أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد. وتسماه الكوفيون: ضمير المجهول، لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه.

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من زعمه أنه حرف، فإنه إذا دخل على إن كَفَّها عن العمل، كما يكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كَفَّها، وتُلغى كما يلغى باب ظن. ومال أبو حيان إلى موافقته.

وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزأيهما، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدهما، وتفخيم

(١) من الطويل، وتماه:

إذا هي لم تستك بعود أراكِ تُنْجَلْ فاستأكت به عود إسجل

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحون ديوانه (ص ٤٩٨)، والرد على النجاة (ص ٩٧)، وشرح المفضل (٧٩/١)، والكتاب (٧٨/١). ولطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٨). ولعمر أو لطفيل أو للمقتن الكندي في المقاصد النحوية (٣/٣٧). ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٩). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٤٤)، والدرر (١/٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/٢٠٥).

(٢) شطر بيت من المتقارب لم يعرف قائله ولا تمتته. وهو في معني اللبيب (٢/٤٨٩).

مدلولها، والحذف منافٍ لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث. وزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد. فقالوا في ظننته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن، وقائم يفسره. وزعموا أيضاً: أنه يجوز حذف جزء الجملة، فيقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار.

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها. قال ابن هشام في المغني: وقد غلط يوسف بن السرياني^(١)، إذ قال في قوله:

١٨٥ - أسكرانُ كان ابنُ المَراغة^(٢)

إنَّ (كان) شأنيّة، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

وضمير الشأن لازم الأفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦]. ويجوز التذكير مع المؤنث، حكى «إنه أمة الله ذاهبة» والتأنيث مع المذكر، كقراءة: ﴿أَو لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالفوقية^(٣)، فإن الاسم (أن يعلمه)، وهو مذكر.

وأوجب الكوفيون الأول، وهو مردود بالسمع، حكى: «إنه أمة الله ذاهبة». وفصل

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السرياني، أبو محمد. أديب، نحوي، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد سنة ٣٣٠، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ. من آثاره: شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة، شرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد، وتكملة كتاب الإقناع في اللغة. انظر وفيات الأعيان (٢/٤٦١، ٤٦٢)، ومعجم الأدباء (١٠/٢٠)، وبقية الوعاة (ص ٤٢١)، ومراة الجنان (٢/٤٢٩، ٤٣٠)، وكشف الظنون (ص ١٠٨، ١٢٠٩)، وهنية العارفين (٥٤٩/٢).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

أسكرانُ كان ابنُ المَراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم مساكِرُ

وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٩/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١)، والكتاب (١/٤٩)، ولسان العرب (٤/٣٧٣ - سكر)، والمقتضب (٤/٩٣). ولا نسبة في الخصائص (٢/٣٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٤).

(٣) القراءة في مصاحفنا «يكن» بالتثنية. وقراءة «تكن» هي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٣٤).

ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الأفراد. فإن وليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكر شبه به المؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث نحو: ﴿لَا تَمْنَى الْآبَصْرَ﴾ [الحج: ٤٦] فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ.

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. واسم (ما) كقوله:

١٨٦ - وما هو من يأسؤ الكلوم وَيُنْقِى به نائبات الدّهر كالدائم البخل^(١)

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالوا: لا يقع إلا معمولاً.

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما.

ويبرز منصوباً في بابي: إن وظنّ، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَاذَبْنَاكَ عَبْدًا وَّكَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الجن: ١٩].

وقوله:

١٨٧ - عَلِمْتُهَ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ^(٢)

ويستكنّ في باب كان وكاد، نحو:

١٨٨ - إذا متّ كان الناسُ صنفانِ شايئَ وأخبرُ مثني بالذي كنت أضغ^(٣)

وقال تعالى: ﴿مِنْ بَدَلِمَا كَاذِبُ يَزِيغُ فُلُوْهُنَ فِيْ يَتَهُنَّ﴾ [التوبة: ١١٧] في قراءة «يزيغ» بالفتح. ومنع الفراء وقوعه في باب كان، وطائفة وقوعه في باب كاد.

(ص): الفصل، ويسمى عماداً، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخ. بعلمه معرفة، أو كهي في منع اللام، جامداً أو مشتقاً، لا إن تقلم متعلقة لي الأصح.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٢٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَكُنْ مُحَقِّقًا تَنْتَلِ مَا شئتَ مِنْ ظَفَرٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٢٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للعبير السلولي في الأزهية (ص ١٩٠). وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)،

وخزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣)، والدرر (١/٢٢٣، ٤١/٢)، وشرح أبيات سيويه (١/١٤٤)، والكتاب

(٧١/١)، والمقاصد النحوية (٢/٨٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية

(ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/١١٧)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

والشاهد فيه قوله: «كان الناس صنفان» حيث جاء اسم «كان» ضمير الشأن، وخبرها الجملة

الاسمية: «الناس صنفان»؛ ويروى: «كان الناس صنفين» وعلى هذه الرواية يكون «الناس» اسماً

لـ «كان» و«صنفين» خيرها.

قال ابن مالك: وقد يقع بلفظ غيبة بعد حاضر مقام مضاف. وجوز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها. وقوم بين نكرتين كعمرفة. وقومٌ مطلقاً. وقومٌ بعد اسم لا. وقوم قبل مضارع. ويتعين كونه فصلاً إن وليه نصب، وولي ظاهراً منصوباً، أو قرُن بلام الفرق على الأصح ويحتمله، والابتداء قبل رفع، والبدل أيضاً بعده، والتوكيد أيضاً بعد ضميره. ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب.

قال سيويه: وفاء الجزاء. والبصرية: تلو إلا. والفراء: وإنما، ولا النافية، وقبل عارض آل، وفي باب (ما). ووجهه في (ليس).

وتميم مطلقاً. والأصح وجوب رفع معطوفٍ بالواو، ولا ولكن، إن كرّر الضمير، والجزأين إن اتفقا. ونحو: ما بال زيد هو القائم، ومررت بعبده الله هو السيد، وظننت زيدا هو القائم جاريته.

وثالثها: إن كان غيرَ خلفٍ، ومنع هي القائمة. ووقوعه بين ضميرين وخبرين. وتصديره. وتقدمه مع الخبر. وتوسطه بعد كان وظن. ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر. قال أبو حيان: وفي المتوسط نظر. والأصح أنه اسم، ولا محلّ له. وقيل: محله كتابه. وقيل: «كمتلوه». وقالته: الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع. والتأكيد. قال البيهقيون: والاختصاص.

(ش): هذا مبحث الضمير المسمّى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً، لا تابعاً، وهذا أحسن، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضمير لا ينعت.

والكوفيون يسمّونه: عماداً، لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبرٌ لا تابع.

وبعض الكوفيين يسمّيه: دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد، والتأكيد من فوائد مجيئه.

وبعض المتأخرين سمّاه: صفة. قال أبو حيان: ويعني به التأكيد.

ومذهب الخليل^(١)، وسيويه وطائفة: أنّه باقي على اسميته.

(١) لم يتقدّم تعريفنا بالخليل فيما سبق، ونستذكره هنا. وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (نسبة إلى فراهيد بن مالك، ويقال له الفرهودي) الأزدي الحمدي البصري. نحوي لغوي، أول من استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. ولد سنة ١٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل: سنة ١٧٥ هـ، وقيل: ١٦٠ هـ، وقيل: ١٧٧ هـ. له من الكتب: العروض الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع، والجمل. انظر =

وزُجِبَ أكثر النحاة: إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، كالكاف في الإشارة.

وإذا قلنا باسميته، فالصحيح أنه لا محلّ له من الإعراب، وعليه الخليل، لأن الغرض من الإعلام من أوّل وهلة يكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجَبَّ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

وقال الكسائي: محله محل ما بعده. وقال الفراء: كمحلّ ما قبله؛ ففي: زيد هو القائم، محله رفع عندهما. وفي: ظننت زيداً هو القائم محله نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إن زيداً هو القائم، بالعكس.

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الأفراد والثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة. ولا يقع إلا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو: زيد هو القائم. ﴿كُنْتَ أَنْتَ أَرْقِيبٌ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿يُحَدِّثُهُ إِذَا أَقْبَضَهُ حَيْرًا وَأَعْظَمَ أَمْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

ولا يقع بعده إلا اسم معرفة كالأمثلة الأول، أو شبيه بها في امتناع دخول آل عليه كالمثال الأخير، سواء كان ظاهراً أم مضمراً، أم مبهماً أم معرفاً باللام، أم مضافاً جامداً، أم مشتقاً لم يتقدم متعلقه عليه، ومواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً.

هذا مذهب الجمهور في الجميع. وفي كلّ خلاف:

فذهب ابن مالك: إلى أنه قد تنتمي المطابقة، فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف، كقوله:

١٨٩ - وكأئنّ بالأباطح من صديقي يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابِ^(١)

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل، وهو الياء في يراني على حذف مضاف، أي: مصابي هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وحمله العسكري

= الفهرست (٤٣/١)، وفيات الأعيان (٢١٦/١ - ٢١٨)، معجم الأدباء (٧٢/١ - ٧٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١٧٧/١، ١٧٨)، بغية الوعاة (ص ٢٤ - ٢٤٥)، مرآة الجنّة (٣٦٢/١ - ٣٦٧) وغيرها.

(١) البيت من الوافر، وهو لجريج في خزنة الأدب (٣٩٧/٥)، والدرر (٢٢٤/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٤٩٥)، ولم أجده في ديوانه. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٦٦٢)، وخزنة الأدب (٥٣/٤، ١٣٩/٥)، ووصف المباني (ص ١٣٠)، وشرح الأشموني (٦٣٩/٣)، وشرح المفصل (١١٠/٣، ١٣٥/٤).

في (المصباح)^(١) على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر، والمصاب مَصْدَر، أي يظن مصابي المصاب أي: يَحْقِرُ كُلَّ مَصَابِ دونه. وقال غيره: هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مؤكداً لضميره، لأنه هو في المعنى مجازاً واتساعاً، فهو من باب: زيد زهير.

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ» [هود: ٧٨] بنصب (أطهر)^(٢). وتقول: هذا زيد هو خيراً منك.

وردة بأن (أطهر) نصبٌ بـ «لكم» على أنه خبر «هنَّ» فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو. وذهب قوم من الكوفيين: إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، وخزجوا عليه: «أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ مِنْ أَرْفَاقِ بْنِ أُمٍّ» [النحل: ٩٢].

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو: لا رجل هو منطلق.

وذهب آخرون: إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام، فلم يُجَز: كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الحمار، ونحوه. وأوجب الابتدائية ورفَع ما بعده.

وكذا لم يجوز وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائية. وجوز في (ليس) الوجهين، ورجح الابتدائية.

وذهب الكسائي والفراء: إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بال زيد هو القائل، وما شأن عمرو هو الجالس، ومررت بعبدالله هو السيد، بنصب الجميع.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق تقدّم ما ظاهره التعلّق به نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كونٌ بالجارية في صلة الكفيل على حد: «وَكَاثِرُأَفِيهِ مِنْ آلِ زُهَيْرٍ» [يوسف: ٢٠] فإن قصده لم يجز إجماعاً.

(١) لم أجد هذا الكتاب لمؤلف بهذا اللقب «المسكري». وهناك: «المصباح في شرح شواهد الإيضاح» ليوسف بن يثي المعروف بابن يسهون المتوفى سنة ٥٤٠ هـ. وهناك أيضاً: «المصباح في النحو» للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢١٣ و ١٧٠٨).

(٢) هذه قراءة سعيد بن جبير، والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. انظر المحتسب (١/ ٢٣٦).

وذهب الفراء: إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر، ويجعل منه: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو: هو القائم زيد، وهو القائم كان زيد، وهو القائم ظننت زيداً.

وذهب آخرون: إلى جواز توسطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأول نحو: كان هو القائم زيد، وظننت هو القائم زيداً.

وروجه المنع في الكل عند الجمهور: أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعاً، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع. فلو تقدم مفعولاً (ظننت) عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو: زيداً هو القائم ظننت. وإن تقدم الأول وتأخر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر، قاله أبو حيان. وقال: ولا يقع بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا المحل هو الحامض، لأن الثاني ليس بالمفعول عليه وحده.

وقيل بدخوله بينهما. قال: وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو: زيد ظننته هو إياه خيراً من عمرو، عند سيبويه، لأنه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة، وكلٌ منها يُغني عن صاحبه. فإن فصلت وأخرت البديل جاز، نحو ظننته هو القائم إياه، لأنه في نية الاستئناف، وصار بذلك بمنزلة إن واللام في كلام واحد، إذا تأخرت اللام. وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني، أو بظرف معمول الخبر نحو: ظننته هو يوم الجمعة إياه القائم. فإن كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتفاقاً، لعدم الضميرين المؤذين بالضعف نحو: ظننته هو نفسه القائم.

وإنما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين:

الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائم، إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفَرْق نحو: إن كان زيداً لهو الفاضل، وإن ظننت زيداً لهو الفاضل، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التبعية، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأ ثانياً، وأن يكون بدلاً. فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتوكيد أيضاً.

وإن كان قبله رفع ويَعده نصب ولا لام، أو عكسه، نحو: كان زيد هو القائم، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائم، وإنك أنت القائم - احتمل في الأولى ما عدا الابتداء، وفي الثانية ما عدا البديل.

وإن كان بين منصوبين والأول ضميراً احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم.
ويتعين فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع. وهو معنى قولي:
«قبل رفع ما ينصب» نحو: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم.

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا
أَقْلُ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠].

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت، مع التوكيد.
وأضاف إلى ذلك البيانين، وتبعهم الشهابي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد هو القائم،
أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره، وعليه: ﴿إِنَّكَ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبَدُ﴾ [الكوثر: ٣].
﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أماً زيد هو فالقائم، فقال سيبويه: يتعين للابتدائية ولا
يجوز الفصل، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت. وجوزّه المبرد.

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلا هو الكريم، فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا
يجوز الفصل، وجوزّه الكسائي.

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما نحو: كان عبدالله لا هو العالم ولا المالح. فقال
الفراء: تتعين الابتدائية، ولا يجوز الفصل. وجوزّه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقة بين
النعت والمنعوت.

وإن وقع بعده مشتق رافع للسببي، فإن طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيداً هو
القائم أبوه، أو هو القائمة أو القائم جاريته، فقال البصريون: تتعين الابتدائية، ولا يجوز
الفصل. وجوزّه الكسائي. وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق
الكسائي، أو غير خلف فيوافق البصريين.

وإن لم يطابق نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، فالبصريون يمنعون هذا التركيب
أصلاً، لا يرفع ولا ينصب، لتقدم الضمير على الظاهر، وجوزّه الكسائي على الفصل.

ويجري ما ذكر في باب ظن، وفي ثاني وثالث باب أعلم.

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو، فإن كُرِّر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن
اختلفا نحو: كان زيد هو القائم وهو الأمير. وأجاز هشام نصبه. ورفع المعطوف والمعطوف
عليه إن اتفقا نحو: إن كان زيد هو المُقْبِل وهو المُدْبِر. وأجاز هشام والفراء نصبهما. فإن
لم يكرر الضمير جاز اتفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدير.

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا
القاعد، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد.

العَلَم

(ص): العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره، فإن كان الثَّمِينُ ذهنًا فعلم الجنس. وحكمه كعرفة لفظاً ونكرة معنى. قيل: ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي. أو خارجاً فالشخص.

(ش): العلم ما وُضِعَ لمعين لا يتناول غيره. فخرج بالمعين النكرات، وبما بعده سائر المعارف، فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئياً، ولم يَشْرُكْهُ أحد فيما أسند إليه. واسمُ الإشارة صالح لكلِّ مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد. والصالحة لأن يعرّف بها كلُّ نكرة، فإذا استعملت في واحد عرّفته وقصّرتَه على شيء بعينه. وهذا معنى قولهم: إنها كُليّات وضِعاً، جزئيات استعمالاً.

ثم التعيّن إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيّناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص. وإن كان ذهنيّاً بأن كان الموضوع له معيّناً في الذهن، أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس.

وأما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن، كالأسد اسم للسبع، أي لماهيته.

هذا تحرير الفرق بينهما، فإنهما ملتبسان، لصدق كُلِّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس. ولهذا ذهب بعضهم: إلى أنهما مترادفان، وأن علم الجنس نكرة حقيقة، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز. ورُزِدَ باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة رُعالَة، مجرى علم الشخص، في امتناع دخول آل عليه، وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، نحو: أسامة أجراً من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً. وأجري اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتحدا معنى لما اختلفا لفظاً.

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدأ إذا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على الشَّياع. وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص.

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فيطلب منه^(١).

(ص): فمته مفردٌ عربيٌّ من إضافة، وإسناد، ومزج. ومضاف: اسم، وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذمّاً. ويؤخر عن الاسم غالباً، وكذا عن الكنية على المختار. ثم إن أفردا دون أل أضيفا، وجوّز الكوفية الإتيان. وإلا أتبع أو قطع. ومزج، فإن ختم بويه كسر. وقد يُعرب ممنوعٌ الصرف. وقد يضاف وإلا أُعرب ممنوعاً مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون، ومضافاً. والأصحّ جواز منعه حيثشذ وبناؤه.

(ش): ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام:

أحدها: مفرد، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد.

الثاني: ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره، وتأبط شراً، وشاب قرناها. وأشارت إليه بقولي بعد ذلك: «ومنتول من جملة» وسأني مبسوطاً في باب مستقل، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس.

الثالث: ذو المزج، وهو كل اسمين نُزِلَ ثانيهما منزلة هاء التأنيث، وهو نوعان: مختوم بويه: كسبويه، ونقطويه. وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر تغليظاً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، ويعلبك، ففيه ثلاث لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن، أو منوناً. ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتلّ حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في (التسهيل) فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنثاً.

والثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتلّ الأول، فيسكن كخمسة عشر، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأئمة.

الرابع: ذو الإضافة، وهو اسم، وكنية، فالأول: كمعبد الله، وعبد الرحمن، والثاني:

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٧٤/٢ - مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

ما صدر بأب كأي بكر، أو أم كأم كلثوم، وزاد الرضي: أو بابن أو بنت كابن أوى، وبنت وردان.

ومن العلم: اللقب، وهو ما أشعر بمدح المُسمَّى: كزين العابدين، أو ذمه: كأنف الناقة.

ويُنطق به مفرداً، ومع الاسم، ومع الكنية، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر، وعلمه ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطة، وقفة، فلو قُدّم توهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، فلم يعدل عنه. وعلمه غيره بأنه أشهر من الاسم، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم. ونذر قوله:

١٩٠- بأن ذا الكلب عَمراً خيراً خَسَباً^(١)

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكره جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمه عليها، وهو المختار.

نعم، لا ترتيب بين الاسم والكنية. قال ابن الصائغ: والأولى تقديم غير الأشهر منهما.

ثم إذا تأخر اللقب عن الاسم، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو: جاء سعيد كُرْز، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، تخلفاً من إضافة الشيء إلى نفسه. وجوز الكوفيون فيه الإتيان على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأنَّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

فإن كان في الأول آل فليس إلا الإتيان وفقاً نحو: الحارث كُرْز، ذكره أبو حيان وغيره.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو: عبدالله بطة، امتنعت الإضافة وتعين الإتيان بدلاً أو بياناً، أو القطع إلى الرقع بإضمام هو، أو إلى النصب بإضمام أعني.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بيطن شريمان يعوي حوله الـليب

وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخلص الشواهد (ص ١١٨)، والدر (٢٢٥/١)، ولسان العرب (٤٣١/١٤ - شري)، ومعجم ما استعجم (ص ٧٣٩)، والمقاصد النحوية (٣٩٥/١). ولا نسبة في شرح الأشموني (٥٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٦). ويروى: «نسباً» مكان «حسباً».

(ص): ومنقول من جملة وسيأتي، ومصدر، وعين، وصفة، وماض ومضارع، وأمر. قيل: وصوت. وهو مقبس، وشاذ بفك أو فتح، أو إعلال ما استحقّ خلافه، وضدها. ومرتل لم يستعمل قبل، أو جهل، أو لم يُقصد به النقل، أقوال. وقيل: كلها منقولة، وقيل: مرتجلة، وغيرهما. وقيل: ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل. وتحذف في نداء وإضافة حتماً، ودونهما نزراً، كأن قارنت ارتجالاً أو نقلاً، وإلا فإن لمع الأصل دخلت، وإلا فلا. لا منقول من فعل اختياراً.

(ش): ينقسم العلم إلى منقول، ومرتل، وأسطق بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال. هذا رأي الأكثرين.

وذهب بعضهم: إلى أن الأعلام كلها منقولة، وليس منها شيء مرتل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُستوى الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسقي بها، وجعلنا نحن أصلها، فتوهمها من سقي بها من أجل ذلك مرتجلة.

وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة. والمرتل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد. حكى هذا الخلاف أبو حيان. وقال قبله: المتقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل: المتقول، هو الذي سبق له وضع في النكرات، والمرتل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات، فحكى قولين. ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل: أنه ما لم يُقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا. فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال.

وعندي أن الخلاف المذكور: هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة؟ والخلاف المذكور في حد المتقول والمرتل أحدهما مبني على الآخر كما بيته في (السلسلة)^(١).

ثم قال أبو حيان: ينقسم العلم إلى قسمين: منقول ومرتل بالنظر إلى الأكثر، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو الذي علميته بالغلبة. وحكاه ابن قاسم بصيغة «قيل»، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيان، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المتقول: إما من جملة، وستأتي في باب التسمية. أو من مصدر كفضل، وزيد، وسعد. أو من اسم عين كاسد، وثور، وذئب. أو من صفة اسم فاعل: كحارث وطالب، واسم مفعول كمضروب ومسعود، أو صفة مشبهة كحسن، وسعيد، أو صيغة مبالغة كعباس. أو من فعل ماض كشتر. أو من مضارع كيزيد، وأحمد، وتغلب. أو من أمر: كاضمت اسماً لفلاة.

(١) «السلسلة الموشحة» للسيوطي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَيْبَةٍ، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول:

١٩١ - لَأُنَكِّحَنَّ بِبَيْتٍ جَارِيَةٍ خِلْدِيَّةٍ^(١)

فلُغِبَ به. وقال ابن خالويه: بَيْت: الغلام السمين، فالنقل من صَفْوٍ لا صوت، قال ابن مالك: وهو الصحيح.

ثم المنقول قسمان:

قسم مقيس: وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات. وشاذ: وهو ما خالف إما بَقْلًا ما استحق الإدغام كَمَحَبَبٍ، فإنه مُفْعَلٌ من الحُبِّ وقياسه: مَحَبٌّ بالإدغام. أو بإدغام ما استحق الفَتْحَ، أو بفتح ما استحق الكسر: كَمَوْهَبٍ، والقياس كسر الهاء، لأن ذلك حكم مفعولٍ مِمَّا فاؤُهُ واو وعينه صحيحة كموعِد، أو بكسر ما استحق الفتح: كَمَغْدِي من: مَغْدِي كَرَب. والقياس فتح الدال كَمَزَمَى. أو بإعلال ما استحق التصحيح: كداران^(٢) وماهان^(٣). والقياس دَوْرَان، ومَوْهَان، كالجَوْلَان، والطَوْقَان. أو بتصحيح ما استحق الإِعْلَال كَمَدَيْن^(٤)، وَخَيَوَةٍ^(٥)، والقياس مَدَان، وَحَيَّةٌ بقلب الواو ياء وإدغامهما،

(١) الرجز لهندبت أبي سفيان والدة عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي في سرِّ صناعة الإهراب (٥٩٩/٢)، والدرر (٢٢٦/١)، وشرح المفصل (٣٢/١)، ولسان العرب (٢٢١/١) - بب، ٣٤٦ - خلدب، والمقاصد النحوية (٤٠٣/١). ولامرأة من قرش في جمهرة اللغة (ص ٦٣). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (٤٠٥/٢)، والخصائص (٢١٧/٢)، والمتصف (١٨٢/٢). والخديجة: الجارية المشتتة الممتلئة.

(٢) داران: موضع. قال سيويه: إنما اعتلَّت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه سكتاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صحَّ الجَوْلَانُ. انظر لسان العرب (٣٠٠/٤) - مادة دور.

(٣) ماهان: هما الدينور ونهاوند، أحدهما ماء الكوفة والآخر ماء البصرة. وهو اسم للأماكن المضافة إلى كل واحد منهما، فقلب الهاء في النسب همزة أو ياء؛ وليست اللفظة عربية. انظر اللسان (٥٤٥/١٣) - مادة موه.

(٤) في اللسان (٤٠٣/١٣) - مادة مدن: فعلين: اسم أعجمي، وإن اشتقت من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مَقْمَرًا وهو أظهر. ومَدَيْن: اسم قرية شبيب على نينوا وعليه أفضل الصلاة والسلام، والنسب إليها مَدِينِيٌّ. والمَدَانُ: صنم، وبنو المدان: بطن؛ على أن الميم في المدان قد تكون زائدة.

(٥) حيو: اسم رجل. وقال ابن سيده: ليس في الكلام (ح ي و) وإنما هي عندي مقلوبة من (ح و ي)، إما مصدر حَوَيْتُ حَيَّةً مقلوب، وإما مقلوب عن الحَيَّة التي هي الهامة فيمن جعل الحية من (ح و ي)، وإنما صححت الواو لتقلها إلى العلمية وسهل لهم ذلك القلب، إذ لو أعلوا بعد القلب والقلب علة لتوالى إعلالان، وقد تكون فيعلة من حَوَى يحوي ثم قلبت الواو ياء للكسرة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة فبقي حية، ثم أخرجت على الأصل فقلبت حَيَوَةً. انظر اللسان (٢١١/١٤) - مادة حوا.

لا اجتماعهما وسكون السابق. ومن أمثلة المرتجل: سعاد، وأدد.

وأما ذو الغلبة، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تاماً. وهو ضربان: مضاف كابن عمر، وابن رالان، فكل واحد من ولد عمر، ورالان: يطلق عليه ابن عمر وابن رالان، إلا أن الاستعمال غلب على عبدالله^(١) وجابر^(٢).

وذو أداة: كالأعشى والنابعة، إذ غلبا عليه من بين سائر ذي عشاً وتبوغ. ونازع قوم في عدّه من أقسام العلم، وقالوا: إنه شبه العلم، لا علم. وصححه ابن عصفور. قال: لأن تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمّى، بل بالإضافة أو ال. ثم آل فيما غلب بها لازمة. ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث: «يا رحمن» و«رحمن الدنيا والآخرة»، وقوله:

١٩٢ - يا أَفْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَفْرَعُ^(٣)

وقوله:

١٩٣ - أَحَقّاً أَنْ أَخْطَلُكُمْ هَجَانِي^(٤)

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب الصحابي.

(٢) هو جابر بن رالان الشاعر من سنن طي، وهو من شعراء الحماسة.

(٣) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في شرح أبيات سيبويه (١٢١/٢)، والكتاب (٦٧/٣)، ولسان العرب (٤٦/١١ - بجل). وله أو لمعرو بن خثارم المعجلي في خزنة الأدب (٢٠/٨، ٢٣، ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٨٩٧/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٠/٤)، ولمعرو بن خثارم البجلي في الدرر (٢٢٧/١). ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٢)، والإنصاف (٦٢٣/٢)، ووصف المباني (ص ١٠٤)، وشرح الأشموني (٥٨٦/٣)، وشرح التصريح (٢٤٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٥٤)، وشرح المفصل (١٥٨/٨)، ومغني اللبيب (٥٥٣/٢)، والمقتضب (٧٢/٢).

وبعد:

إِنَّكَ إِنْ يُفْرَغْ أَخْوَكَ تُفْرَغْ

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدده:

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي خَلْفِي رَسُولاً

وهو للناطقة الجعدي في ديوانه (ص ١٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزنة الأدب (١٠/٢٧٣، ٢٧٧)، والدرر (٢٢٧/١)، والكتاب (١٣٧/٣)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٤). ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٣)، وشرح الأشموني (٨٦/١). وفيه شاهد، وهو نصب «حَقّاً» على الظرف، وفتح «أَنْ» لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفي حقّ هجاء أخطلكم.

وَقَلَّ حَذْفُهَا فِي غَيْرِهِمَا، كَقَوْلِهِ:

١٩٤ - إِذَا دَبَّرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لِقِيَّةً^(١)

وحكي: هذا عَيُوثُ^(٢) طَالَعًا.

أما ما عُلِبَ ما بالإضافة، فلا يفصل منها بحال. قال: ولو قارنت اللَّامُ نَقَلَ علم: كالتَّضَرُّ والتَّعْمَان، أو ارتجاله كَالْيَسَعِ والسموَال، فحكمها، حكم ما غلب بها من اللزوم إلَّا في النداء، والإضافة. قال ابن مالك: بل هذا النوع أحقَّ بعدم التَّجَرُّد، لأنَّ الأداة فيه مقصودةٌ في التسمية قَصْدَ هِزْةِ أَحْمَد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنَّها مزيدةٌ للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها، إلَّا أنَّ الغلبةَ مسبوقَةٌ بوجودها فلم تنزع. ولو لم يقارن الأداة النقلُ، بأن نقل من مجرد لكنَّ المنقول منه صالح لها، كالمصدر والصفة واسم العين، نُظِرَ: فإنَّ لُجْعَ فيها الأصل دخلت الأداة، فيقال: الفضل، والحارث، والليث. وإن لم يلح استديم التجرد. فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل، كيزيد، ويشكر، لم تدخل إلَّا في ضرورة.

(ص): وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا، وسمَّاه أَوَّلُ العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً. ومن النوعين ما لا يلزم التعريف. ومن الأعلام أمثلة الوزن، فبا فيه مانع آخر منع صرفه غير منكر، إلَّا ذَا وَزْنٍ مُتَنَاهٍ أو ألف تأنيث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان، وما لا فلا. وما حكي به موزونه المذكور، أو قُرْنٍ بما ينزل منزلته فكهو على الأصح. وكذا بعض الأعداد المطلقة. والمختار صرفها مطلقاً. والأصح أن أسماء الأيام أعلام، ولأمها للُجْع. وكَتَرَا عن اسم العالمِ بفلان وفلاتة، وكنيته بأبي فلان وأم فلاتة، وغيره باللام. وجاء في الحديث بدونها، واسم الجنس بِهِنَّ، وَهِنَّ، وَهَنْت. قيل: والعلم ويعرف ويثنى، ويجمع ويصغر بِهْنِيَّةٍ. والحديث بكيت وذيت مُثْلَثًا، وذِيَّةً، وكذا. ولا يَبْطُلُ التصغير العلمية، وقيل: إلَّا الترخيم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد ينكر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيدا من الزَّيْدِينَ، وما مِنْ زَيْدٍ كزيد بن

(١) صدر بيت من الطويل، وهجزة:

أَوْتَلُّ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَنْفُسِي

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/ ٢٢٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٠٨).

والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يُدِيرُ الثَرِيَّا.

(٢) الميسوق: نجم أحمر مضىء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء.

(المعجم الوسيط: ص ٢٣٧).

ثابت، أو تقديرًا كقول أبي سفيان: «لا تُرَيْشَ بعد اليوم». وقول بعض العرب: «لا بَصْرَةَ لكم» وحيث يثنى ويجمع، وتدخله (أل)، ويضاف.

الثانية: مسميات الأعلام، أوّلُو العلم من الملائكة والإنس والجنّ، كجبريل وزيد والولهان. وما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات كالشّور، والكُتب^(١)، والكواكب، والأمكنة، والخيال، والبغال، والحمير، والإبل، والغنم، والكلاب، والسلاح، والملابس: كالبقرة، والكمال^(٢)، وزُحَل، ومكّة، وسَكاب^(٣)، ودُلْدُل^(٤)، ويعفور^(٥) وشُدْقَم^(٦)، وهَيْلَة، وواشق^(٧)، وذِي الْفَقَار^(٨). وأنواع معان: كبرة للمبرة، وفجار للفقرة، ويسار للميسرة، وخيتاب بن هيتاب للخسران. وأنواع أعيان لا تُؤلف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد، وأبي جعدة وذوالة للذهب.

وندر مجيئها لأعيان مألوفة كأبي الذخفاء للأحمق، وهيتان بن بيتان للمجهول شخصاً ونسباً، وقنور بن قنور لنوع العبد^(٩)، واقفدي وقومي لنوع الأمة، وأبي المضاء لنوع الفرس.

ومن النوعي ما لا يلزم التعريف. قال ابن مالك: لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشياع من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطي لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطي لفظه ما يعطاه النكرات. ونعني

(١) كالسور والكتب... إلخ. سيمثل لها في السطر التالي بقوله: كالبقرة والكمال... إلخ.

(٢) منه: «الكمال في اللغة للميزد، ولابن الأثير؛ و«الكمال في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة»

لابن عدي؛ وغيرها من الكتب التي تسمى بهذا الاسم «الكمال».

(٣) سكاب: اسم فرس حيلة بن ربيعة وغيره. انظر اللسان (٤٧١/١) - مادة سكب).

(٤) دلدل: اسم بقلة رسول الله ﷺ.

(٥) يعفور: اسم حمار النبي ﷺ؛ وفي حديث سعد بن عباد: أنه خرج على حمارة يعفور ليعوده. قيل:

سمي يعفورا لكونه من العفرة. انظر اللسان (٤/٥٩٠ - مادة عفر).

(٦) شدقم: اسم فحل من فحول إبل العرب معروف؛ وقال الجوهري: شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر

ينسب إليه الشدقيّات من الإبل. (اللسان: ١٢/٣٢٠ - شدقم).

(٧) واشق: اسم كلب. (اللسان: ١٠/٣٨١ - وشق).

(٨) ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ؛ سمي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرة صغار حسان. (اللسان: ٥/٦٣ -

فقر).

(٩) قال الشاعر:

أصبح حلال قنور مجدعة لمصرع العيد قنور بن قنور

انظر اللسان (٥/١٢٠ - قنور).

بالتوحي نوعي المعاني. والطريق فيه السماع، فجاء من ذلك: فينة، وبكرة، وغُدوة، وعَشِيَّة. تقول: فلان يأتينا فينةً بلا تنوين، أي: الحين دون الحين، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين. وكذلك يتعدنا غُدوةً، وبكرةً، وعَشِيَّةً، بلا تنوين، إذا قصدت الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء. وبالتنوين أي بكرةً من البكر، والمراد واحداً وإن اختلف التقديران. ولم يسمع ذلك في نوعي الأعيان، بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كأسماء، وذوالة. انتهى.

قلت: ومن أمثلة فينة حديث: «لِلْمُؤْمِنِ ذَنْبٌ يَتَنَاهَى الْفِيْنَةَ بَعْدَ الْفِيْنَةِ»، فأدخل عليه اللام، وذلك فرع التكرير.

الثالثة من الأعلام: الأمثلة الموزون بها، لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً، وتوصف بالمعرفة كقولنا: لا ينصرف فَعُلُّ المعدول، وينصرف فَعُلٌّ غير معدول. ثم هي أربعة أقسام: قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرةً نحو: فاعل، إذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية.

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً، وهو ما كان بناءً للتأنيث كَفَعْلَةٌ، أو على وزن الفعل به أولى كأفعل، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان. أو ألف إلحاق مقصورة، كَفَعْلَتْنِي وزن: حَبْنَتْنِي. مثال تعريفها: فَعْلَةٌ وزن جَفْنَةٌ، وهكذا. ومثال تنكيرها: كلُّ فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلَاتٍ، وهكذا.

وقسم لا ينصرف مطلقاً، لا معرفة ولا نكرة، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير، كمفاعل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، كفعلاء، وقُعْلَى بالضم.

وقسم فيه وجهان، وهو ما آخره أَلْفٌ مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كَفَعْلَى بفتح الفاء، فيه اعتباران، إن حكم يكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف، وانصرف في التَّنْكِير.

وقال الخضراوي: اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو: ضَرَبَ وزنه فعل، وانطلق وزنه: انفعل. وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسٌ ما يوزن فحكمها حكم نفسها، فهي أعلام. فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف، كقولك: فَعْلَانٌ لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف. وإن لم يُرَدَّ بها ذلك وأريد حكايةً موزون مذكور معها فيه خلاف، كقولك: ضاربةً وزنها فاعلة، فمنهم من لم ينصرف هنا فاعلة، لأن هذه الأمثلة أعلام، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث. ومنهم من قال: يحكى به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة. وإذا قال: عائشة، وزنها فاعلة منع من الصرف، إذ لا حكاية توجب تنوينه. وإن قرُنَ مثالٌ بما نَزَلْ منزلة الموزون فحكمه حكم ما نَزَلْ منزلته من الصفات. مثاله: هذا رجل أفعلٌ حكمه حكم أسود، لأنك نَزَلْته منزلته، فامتنع صرفه.

هذا رأي سيويو والمبرد، وخالف المازني وقال: ينبغي صرفه، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في قولنا: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنه لا ينصرف، ورده بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه، والمرعي حكمه في اللفظ.

الرابعة من الأعلام أيضاً: بعض الأعداد المطلقة، وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف، إنما تدلُّ على مجرد العدد. وإنما كانت أعلاماً لأنَّ كُلَّ منها يدلُّ على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو: ستةٌ ضِعْفُ ثلاثة، وأربعةٌ نصفُ ثمانية. هذا رأي الزمخشري وابن الخباز^(١) وابن مالك. ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ: أنه يصرفها. وهو المختار عندني.

قال ابن مالك: ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصحَّ. يعني أن يُجعل علماً. قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ، لأن الاختلاف في حقائقها واقع، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرُّطل والقَدَح مثلاً يختلف باختلاف المواضع.

الخامسة: مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توهَّمَت فيها الصِّفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح، كالحارث والعباس، ثم عُلِّيت فصارت كاللِّبَرِّان^(٢). فالتبَّت مشتق من معنى: القطع، والجمعة من: الاجتماع، وياقها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس. وخالف المبرد، فقال: إنها غير أعلام، ولأمانتها للتعريف، فإذا زالت صارت تكرات.

السادسة: كتَّت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد، بفلان، وعن كنيته بأبي فلان، أو ابن فلان. وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة، وعن كنيته بأم فلان، أو أم فلانة. وفلان وفلانة علمان لا يُتَّيان ولا يجمعان، وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث

(١) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز. عالم في النحو واللغة والفقه والعروض والقراءات. توفي بالموصل سنة ٦٣٩ هـ، وقيل سنة ٦٤٠، وقيل سنة ٦٣٧. من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، شرح الملح لابن جني في النحو، شرح ميزان العربية، الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية، والتنظم الفريد في نثر التقييد. انظر النجوم الزاهرة (٦/٣٤٢)، وبنية الوعاة (ص ١٣١)، وشذرات الذهب (٥/٢٠٢).
(٢) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء، ويقال له التابع والتويع، وهو من منازل القمر؛ سمي دبراً لأنه يَدْبُرُ الثريا أي يتبها. انظر اللسان (٤/٢٧١ - دبر).

وهو علم، وإنما تلحق للفرق بين الصفات، والدليل على أنه علمٌ منهُ من الصرف في قوله:

١٩٥ - فلانةٌ أضحت حلةً لفلان^(١)

وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر، والفلانة في المؤنث، فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره. وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي^(٢): أنه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل، أخرجه ابن جيان، والبيهقي، وأبو يعلى عن ابن عباس قال: «ماتت شاةٌ لسودة، فقالت: يا رسول الله ماتت فلانة، تعني: الشاة». الحديث.

وكنوا عن اسم جنس غير علم بـ (هن) في المذكر، و (هنة) بفتح النون و (هنت) بسكونها في المؤنث. ولا يكتفى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك، وغيرهم. وقال أبو عمرو: يكتفى به عن علم ما لا يعقل. وقال بعضهم: يكتفى به عن علم العاقل أيضاً، كقوله:

١٩٦ - الله أعطاك فضلاً من عطيتي على هني وهني فيما مضى وهني^(٣)

يخاطب: حسن بن زيد، وكنى عن أولاده: عبدالله، وحسن، وإبراهيم. وقال ابن بقي^(٤): يقال في العاقل: (هنت) وصلاً، و (هنة) وقفاً. وفي غيرهم: (هنة) وصلاً ووقفاً، فرقاً بينهما.

(١) لم أعتد إلى تمته ولا إلى قائله.

(٢) هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد النووي الدمشقي الشافعي. فقيه، محدث، حافظ، لغوي. ولدى بنو من أعمال حوران سنة ٦٣١ هـ، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ولازم كمال الدين إسحاق المغربي وسرع من غيره. توفي بنو سنة ٦٧٧ هـ، ودفن بها. من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية في الحديث، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي، تهذيب الأسماء واللغات، التبيان في آداب حملة القرآن، ورياض الصالحين. انظر تذكرة الحفاظ (٤/٢٥٠ - ٢٥٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٦٧/٥، ١٦٨)، والنجوم الزاهرة (٧/٦٧٦)، وهديت المعارف (٢/٥٢٤، ٥٢٥) وغيرها.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ديوانه (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٧/٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥)، والدرر (١/٢٢٩)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٦).

(٤) هو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي ويعرف بابن بقي. عالم في اللغة والعربية. ولد سنة ٥٣٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٥ هـ. من مؤلفاته: كتاب في الآيات المتشابهات.. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ١٧٤).

وقال في (النهاية)^(١): من وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصفّران، ويشنّبان، ويجمعان. تقول: عندي هُنَيْة أي جويرية، وهُنَيْ أي غُلَيْم، وعنده هنوات. زاد غيره: ويعرّفان باللام فيقال: الَهْنُ والِهنة.

قال بعضهم: فلانٌ وفلانَةٌ، وهنٌّ وهنةٌ أعلامٌ كني بها عند النسيان، أو قصد الإبهام. ولما كان الغرض من الكناية السّتر كثرت الكناية عن الفرج بهن، وعن فعل الجماع بهنّيت. وكذا عن مقدماته.

وكنّوا عن الحديث الذي يراد إبهامه، وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت، وذيت، بفتح التاء فيهما، وكسرهما، وضمها، وبلدة بتشديد الباء والفتح. وكذا ثمّ كذا تُذكر مكررة، ويقال كيت وكيت، وذيت وذيت، وكيت كيت، وذيت ذيت، مكرراً بعطف ودوئة.

السابعة: التصغير لا يُبطل العلمية، وقيل: يبطلها تصغير الترخيم. وردّه ابن جني بقوله:

١٩٧ - وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامداً^(٢)

يريد الحارث بن وَهَلَة. فلو كان منكراً لأدخل عليه (أل).

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. راجع الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلوه:

أتيت حُرَيْثاً زائراً عن جناب

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٥)، والدرر (١/٢٣١).

اسم الإشارة

(ص): اسم الإشارة: ذا، وذاك، وذلك، لمفرد ذكر.

وَذِي، وَتِي، وِتَا، وَئِدْ، وَذَهْ، وَتِهْ، وَتَهْ، وَذِهْيَ، وَنِهْيَ، وَذَاتُ، وَنِيكَ، وَنَيْكَ،
وَؤَيْكَ. وَمِنْهَا ثَلَاثٌ، وَتِلْكَ، وَتِلْكَ، وَتَالِكَ، لِأَنَّهَا.

وَذَانُ وَتَانُ، وَذَيْنُ وَتَيْنُ، وَذَانُكَ وَتَانُكَ، وَذَيْنُكَ وَتَيْنُكَ. وَتَزَادُ يَاءُ إِبْدَالًا مِنْ تَشْدِيدِ
النُّونِ لِمُثَنِّيهِمَا.

وأولاء مدًّا وقصرًا. وقد ينون، وبضمّ، وتشيع حمزته. ويقال: هَلَاءٌ، وفولًا، وأولاءٌ. ويقال: أَلَاك، وأولُوك، وأولالِك، لِحِمَمِهِمَا.

والمشهور أَنَّ المجرّد للقريب، وذا الكافِ للمتوسط، واللام للبعيد. واختلف في أولئك. والبعيد في المثنى بالتشديد أو بدله. والمختار - وفقاً لابن مالك - أن غير المجرّد للبعيد، وعُزّي لسببويه. وقيل: ترك اللام تيميم.

والف ذا قال البصرية: منقلب عن ياء أو واو: قولان. ووزنه: فَعَلَ. وقيل: فَعُلَ.
والكوفية زائدة. والمختار وفقاً للتسريافي أصل. وقد يقال: ذاء، وذائه، وذائه، وذائه.

ووزن أولى: فُعل، وأولاء: فُعال. وقيل: فُعل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرد: أصل.

(ش): اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم (في شرح التسهيل): محصور بالعد، فاستغنى عن الحد، كما تقدّم في الضمير. فيشار للمفرد المذكور بهذا، وذلك، وذلك.

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاهم على أنها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير: ذَيَّا، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان.

وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن واو، وجعلوه من باب طويت.

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي: هي زائدة لسقوطها في التثنية. وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأما حذفها في التثنية فلا لقاء الساكنين، وقد عوّض منها تشديد النون.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبيّنة أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى. قال: ثم رأيت هذا المذهب للسّيرافي والخُشني^(١)، ونقله عن قوم.

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه: فعَل بتحرك العين، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل: فعَل يسكونها، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكور ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهمزة وهاء مكسورة، قال:

١٩٨ - هَلَاكِهِ الدُّفْتُرُ خَيْرٌ دَفْتُرٍ^(٢)

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ، وهي: (ذي) وما بعدها. والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس، وساكنة. و (ذات) مبنية على الضم. وتزاد (تيك) بكسر التاء، و (تيك) بفتحها، و (ذيك) وأنكرها ثعلب، و (تلك) بكسر التاء، و (تلك) بفتحها، حكاهما هشام. و (تيلك) بكسر اللام والتاء، و (تالك) بكسر اللام، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ - بِأَيِّهِ تَيْلُكَ الدُّمْنُ الْخَوَالِي^(٣)

(١) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود بن عبدالله الجبائي المالكي المعروف بالخشني، ويعرف أيضاً بابن أبي ركب. أديب، نحوي، لغوي، شاعر، مؤرخ، فقيه. ولد سنة ٥٣٤ هـ، وتوفي سنة ٦٠٤ هـ. من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام، شرح كتاب سيويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل، وله شعر. انظر شلرات الذهب (١٤/٥)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٢)، ومرآة الجنان (٥/٤).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٢/١)، وشرح التصريح (١٢٦/١)، وبعده:

فسي كفّ قمرٍ ماجدٍ مُصَوِّرٍ

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عجبت منازلاً لم تطقيفتا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٣٢/١).

وقوله:

٢٠٠ - وَأَنَّ لِتَالِكِ الْغُمْرِ انْقِشَاعًا^(١)

وللمتنى المذكور: (ذان) و (ذانك) في الرفع. و (ذين) و (ذيتك) في النصب والجر.

وللمتنى المؤنث: (تان) و (تانك)، و (تين) و (تيتك). وقد يقال في المذكور: (ذاتيك) و (ذَيتيك)، وفي المؤنث: (تاتيك) و (تَيتيك). وذلك على لغة من شدد النون بإبدال إحدى النونين ياء.

ولجميع المذكور والمؤنث معاً: (أولاء) و (ألك) بالتشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر، و (أولاء) بالمد في لغة الحجاز، والقصر في لغة تميم.

ووزن الممدود عند المبرد والفارسي فُعَال كقُتَاء، وعند أبي إسحاق: فُعَل، كَهَلَى، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة. ووزن المقصورة: فُعَل اتفاقاً. وألفها أصل عند المبرد لعدم التمكن، ومنقلة عن ياء عند سيبويه لإمالتها. وتنوينا لغة، حكاهما قطرب فيقال: (أولاء). قال ابن مالك: وتسمية هذا تنويناً مجازاً، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين. والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة، كنون: ضَيَّفَنَ.

وبناء آخره على الضم لغة حكاهما قطرب، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أولاء) و (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاهما أبو علي.

ويقال أيضاً: هَوَلَا يفتح الهاء وسكون الواو، في لغة حكاهما الشلوين.

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجزؤ من الكاف واللام للقريب. ثم اختلف فقيل: ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد، وليس للإشارة سوى مرتبتين. وهذا ما صححه ابن مالك. وقال: إنه الظاهر من كلام المتقدمين. ونسبه الصفار^(٢) إلى سيبويه. واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى، والنحويتون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره. وبأن الفراء نقل: أَنَّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أَنَّ اسم الإشارة

(١) حجازيت من الوافر، وصلوه:

تَمَلَّيْمٌ أَنْ يَمْدُ الْغَمِّيَّ وَشُدًّا

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (١٢٩/٩، ١٣٠)، والدرر (١/٢٣٣)، ولسان العرب (٤٥٤/١٥ - هذا). ولا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أَنَّ «تَمَلَّيْم» التي بمعنى «اعلم» لا تنصب المفعولين بل ترد مصترفة بـ «أَنَّ» السادة مع معموليها مسدّ المفعولين.

(٢) الصفار: هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في الثنية والجمع بلقظتين. وهي وجوه حسنة، إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة.

وذهب أكثر النحويين: إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُزِي، ولها المجرد. ووسطى، ولها ذو الكاف. ويُعْذَى ولها ذو الكاف واللام. وصَحَّحَهُ ابن الحاجب. واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد، فقيل: هؤلاء وَشَطَى كأولئك، وقيل: لِيُعْذَى كأولئك. قال أبو حيان: ويستدلُّ للأول بقوله:

٢٠١ - يا ما أُمَيْلِحْ عِزْلَانَا شَدَدًا لَنَا مِنْ هَوَايَايَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ^(١)

لأن هاء الثنية لا تصحب ذا البعيد. ومن الشواهد على (أولئك) قوله:

٢٠٢ - أَوْلَايْكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً^(٢)

ومن وشاهد (أَلَاكَ) قوله:

٢٠٣ - مَنْ يَّيْنِ أَلَاكَ إِلَى الْكَأِ^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٣٠). وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقيفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب (٩٣/١)، ٩٦، ٩٧، والدرر (٢٣٤/١). ولكامل الثقيفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (٩٦٢/٢). وللعرجي في المقاصد النحوية (٤١٦/١)، ٤١٣/٣. وصدرة لعلي بن أحمد العريفي في لسان العرب (٢٣٥/١٣). ولعلي بن محمد العريفي في خزانة الأدب (٩٨/١). ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب (٣٦٣/٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١٥)، والإنصاف (١٢٧/١)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١)، ٢٣٣/٥، وشرح الأشموني (٣٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٩٠/١)، وشرح المفصل (١٣٥/٥)، ومغني اللبيب (٦٨٢/٢).

وفي البيت شاهد آخر غير تصغيره اسم الإشارة، وهو تصغيره فعل التعجب «أميلح».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهَلْ يَعْصِظُ الثَّقَلَيْنِ إِلَّا أَوْلَايْكَ

وهو للأعشى في شرح المفصل (٦/١٠). ولأخي الكلجة في خزانة الأدب (٣٩٤/١)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٨٢)، والدرر (٢٣٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٣٢٢/١)، وشرح التصريح (١٢٩/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، واللامات (ص ١٣٢)، ولسان العرب (٤٣٧/١٥)، والمتنصف (١٦٦/١)، ٢٦/٣.

والأشابة من الناس: الأخطا، والجمع: الأشائب.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٥/١).

والمثنى توسُّطه بتخفيف النون، ويُعَدُّه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف، ولزوماً مع الياء عند البصريين، لمنهم التشديد معها. قاله أبو حيان.

(ص): وتصحبها التنبيه المجرد، وتقلُّ مع الكاف، وتُمنع مع اللام. قال ابن مالك: والمُثْنَى والجمع. وخالف أبو حيان. وقيل: تلزم (تي) الهاء والكاف، وتفصل بأنا وإخوانه، وقُلْ بغيرها، خلافاً للزجاج. وقد تعاد بعده توكيداً. وأباه أبو حيان.

والمعروف في المؤنث: ها هي ذه مفردة. وحكي: هو ذه، وهو ذا. والكاف حرف خطاب تبيِّن أحواله كالاسمية. وقد يفني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباع ضم الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً. وتتصل بأرايت بمعنى: أخبرني، فلا يلحق تاءه العلامة استغناء بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبِحَيْثُ، والتَّجَاةُ، ورويد. وقل بلى، وكلاً، وأبصر، وليس، ونعم، وبش، وحسبت. وقد ينوب ذو البعد عن غيره، وعكسه لِضَعْفِ أو رَفْعِهِ، ونحو ذلك. ويتعاقبان، ومنعه السهلي.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): تصحبها التنبيه المجرد من الكاف كثيراً نحو: (هذا)، و (هذي) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله:

٢٠٤ - ولا أهل هناك الطُّرَافِ المُتَمَدِّدِ^(١)

وقوله:

٢٠٥ - قد احْتَمَلْتُ مِيَّ فَهَاتِكَ دَائِهَا^(٢)

(١) حجب بيت من الطويل من معلقة طرفة، وصدره:

رَأَيْتُ بَنِي خُبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي

وهو في ديوان طرفة بن العبد (ص ٣١)، والاشتقاق (ص ٢١٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٥)، وجمهرة اللغة (ص ٧٥٤)، والجنى الداني (ص ٣٤٧)، والدرر اللوامع (١/٢٣٦)، وشرح الأشموني (١/٦٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣)، ولسان العرب (٥/٥ - غير، ١٤/٩٢ - بني)، والمقاصد النحوية (١/٤١٠).

والطراف: بيت من آدم، وهو من بيوت الأعراب.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِهَا الشُّخْمُ ثُرَيْدِي وَالْحَمَامُ الْمَطْرُوقُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٤٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٢). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٣٦).

ولا تدخل مع اللام بحال، فلا يقال: هذا لك. وعَلَّه ابن مالك بأنَّ العرب كرهت كثرة الزوائد. وقال غيره: ها تنبيه، واللام تثنية، فلا يجتمعان. وقال السَّهيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، وها تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا.

قال ابن مالك: ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال: (هذانك) ولا هؤلك. قال: لأنَّ واحدهما (ذاك) و (ذلك)، فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحُمل عليهما مثنى (ذلك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

قال أبو حيان وهذا بناء على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله:

٢٠٦ - مِنْ هَؤُلَاءِ تَكُن الضَّالَّ وَالسَّيْرُ^(١)

وهو تصغير (هؤلاءكن).

وزعم ابن يسعون^(٢) أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها، وبالكاف في آخرها.

(الثانية): تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، قال تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَؤْلَآءُ﴾ [آل عمران: ١١٩] وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله:

٢٠٧ - تَعَلَّمْنَ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمٍ^(٣)

(١) تقدم برقم (٢٠١).

(٢) هو يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي المعروف بابن يسعون، ويعرف أيضاً بالشنشي. أديب، نحوي، لغوي، فقيه. أصله من تاجلة وقيل من برشانة، وهما من عمل الحيرة. توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وسماء المصباح في شرح شواهد الإيضاح. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤، ٤٢٥)، وكشف الظنون (ص ٢١٣)، وبغية الملتبس (ص ٤٨٢)، وتكملة الصلة (ص ٧٣٢، ٧٣٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فانقصر بقوعك وانظر أين تَسَلِّكُ

وهو نزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٥/٤٥١، ٤١/١٠، ٤٢)، والدرر (٢٣٨/١)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢٤٦)، والكتاب (٣/٥٠٠، ٥١٠)، ولسان العرب (١٠/٤٤٢ - سلك، ١٥/٤٨١ - ها). ويلا نسبة في خزانة الأدب (١١/١٩٤)، والمقتضب (٢/٣٢٣).

٢٠٨ - فقلت لهم هذا لها ها وذًا يَيا^(١)

ففصل بالواو.

وقد تعاد (ها) بعد الفصل تأكيداً. ذكره ابن مالك، ومثله بقوله تعالى: ﴿هَكَانَ هَكَانَ﴾ [آل عمران: ٦٦]. قال أبو حيان: وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه، فإنه جعل (ها) السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة، لا أنها مقدمة على الضمير من الإشارة.

(الثالثة): لا خلاف بين التّحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبيّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنث، فينصرف كالاسمية بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والتون، نحو: ذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكن. وذلك، ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاكُن. وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة، كما يخاطب المفرد المذكر، قال تعالى: ﴿كَمَا جَزَأَهُ مَنْ يُفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكَرَّ﴾ [المجادلة: ١٢].

وذكر ابن الباذئ^(٢) لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين:

أحدهما: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم. والثاني: أن يخاطب الكلّ، ويقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوحظ به يا فريق، ويا جُئِم، ونحو ذلك.

قال ابن مالك: وقد يستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمة الكاف، كقوله:

(١) عجز بيت من الطويل، وصله:

ونحن اقسما المال نصفين بيننا

ر هو اللبيد بن ربيعة في ملحون ديوانه (ص ٣٦٠)، وخزانة الأدب (٤٦١/٥)، والدرر (٢٣٩/١)، وشرح المفصل (١١٤/٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١٤/١١)، ورسر صناعة الإعراب (٣٤٤/١)، والكتاب (٣٥٤/٢)، والمقتضب (٣٢٣/٢).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذئ الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذئ. نحوي، ولد بقرنطة سنة ٥٤٤ هـ، وتوفي بها سنة ٦٢٨ هـ. من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الإيضاح للفراسي، شرح كتاب سيبويه، شرح الكافي للنحاس، وشرح المقتضب من كلام العرب. انظر بغية الملتبس (ص ٤٠٦، ٤٠٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٦، ٣٢٧)، وهدية العارفين (٦٩٦/١).

٢٠٩ - وإثما الهَالِكُ ثم التالكُ ذو حَيْرَةٍ ضاقت به المسالكُ
كيف يكون التَّوَكُّ إِلَّا ذَلِكُ^(١)

أراد: ذلكم، فحذف الميم، واستغنى بإشباع ضمة الكاف.

وقال أبو حيان: لا دليل في البيت، لأنه يتَرَنَّن بالإسكان، وإن صحت الرواية بالضممة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله:

٢١٠ - سَأَتُوكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْيَحَا^(٢)
فلا حجة فيه.

وفي الكاف لغةً أخرى، وهي الاقتصارُ عليها بكلِّ حال من غير إلحاق علامة تننية ولا جمع، تركاً لها على أصل الخطاب، ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرهما مع المؤنث، ومنهم من يفتحها معهما.

(الرابعة): تتصل هذه الكاف - أعني الحرفية - بأرأيت بمعنى: أخبرني نحو: أَرَأَيْتَكَ يا زَيْدٌ عمراً ما صنع، وأَرَأَيْتَكَ يا هُنْدُ، وأَرَأَيْتُكُمَا، وأَرَأَيْتُكُم، أو أَرَأَيْتُكُنَّ، فتبقى التاء مفردة دائماً.

وَيُغْنِي لِحَاقُ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ بِالْكَافِ عَنْ لِحَاقِهَا بِالتَّاءِ، وَفِيهَا حَيْثُذَ مَذَاهِبُ:

أحدها: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. وعليه البصريون.

الثاني: أن التاء حرف خطاب وليست باسم، وإلّا لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وعليه الفراء، وردَّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف.

الثالث: أن الكاف في موضع نصب، وعليه الكسائي. وردَّ بأنه يلزم عليه أن يكون

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٩/١). والتوك: المحقق.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبياء في خزائن الأدب (٥٢٢/٨)، والدرر (٢٤٠/١)، والدرر (٧٩/٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٣٩٠/٤). وبلا نسبة في الدرر (١٣٠/٥)، والرد على النحاة (ص ١٢٥)، ورسف النباني (ص ٣٧٩)، وشرح الأشموني (٥٦٥/٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٩)، وشرح المفصل (٥٥/٧)، والكتاب (٣٩/٣)، (٩٢)، والمحاسب (١٩٧/١)، ومغني اللبيب (١٧٥/١)، والمقتضب (٢٤/٢)، والمقرب (٢٦٣/١). وقوله: «فاستريحا» نصبه به «أن» مضمرة بعد فاء السببية دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

المفعول الأول، وما بعده هو الثاني في المعنى، وأنت إذا قلت: أرايتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب، وأن زيداً هو المفعول الأول، وما بعده المفعول الثاني. فإن قيل: لِمَ لَمْ يَكُنْ من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع، ولو كانت من هذا الباب لتعدت إليها. أما أرايت العلمية وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو: أرايتك ذاهباً، وأرايتك ذاهبة، وأرايتكما ذاهبتين، وأرايتمومك ذاهبين، وأرايتن كُنْ ذاهبات، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب.

الخامسة: تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحَيَّيْل، والتَّجَاء، ورويد، وهي أسماء أفعال نحو: حَيَّيْلَكَ، أي التَّج، والتَّجَاكَ أي: أسرع، ورويدك أي: أمهل، وقليلًا يبلى وما دُكِّرَ بعده نحو: بَلَاكَ، وكَلَاكَ، وأَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أبصر زيداً، وَلَيْسَكَ زيدٌ قائماً. قال:

٢١١- أَلَيْسَكَ جَاعِلِي كَابِنِي جُعِيلٍ^(١)

وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِشْكِ الرَّجُلِ عَمْرُو، وَحَبِيبُكَ عَمراً قائماً. قال:

٢١٢- وَجِئْتُ وَمَا حَسْبُكَ أَنْ تَحِينَا^(٢)

خرجه أبو علي عليه^(٣)، إذ لا يُخْبِر بَأَن والفعل عن اسم عين.

السادسة: قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، وذو القرب عن ذي البعد إما لرفعة المشار إليه والمشير نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَذَلِكَمُ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾ [الإسراء: ٩] أو ضَعَبَهُمَا نحو: ذلك اللعين قَتَلَ، ﴿أَهَذَا الَّذِي يَتَكَبَّرُ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَلِكَمُ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] أو نحو ذلك. قال في (التسهيل): كحكاية الحال نحو: ﴿كَلَّا نَبْذِهُنَّ كَلَّا وَهَكَوْكَاهُ مِنْ عَطَايِكُ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿هَذَا مِنْ شِعْبِيهِ وَهَذَا مِنْ صُلُوْبِي﴾ [القصاص: ١٥].

(١) الشطر من الوافر، وهو في الدرر (١/٢٤٠). وقائله وتتمته مجهولان. والشاهد فيه قوله: «أليستك» حيث اتصلت الكاف بـ«ليس» وهذا نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصلبه:

لِسَانُ السُّوءِ تَهْلِيهِهِ إِلَيْنَا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى اللاني (ص ٩٤)، والدرر (١/٢٤٠)،

٢/٢٦٨، وشرح شولهد المغني (١/٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/١٨٢).

(٣) وخزجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول، و«أن تحين» يدل منه سد مسد المفعول الثاني لأن التعويل على البدل. وقيل: «أَنْ» زائدة، و«تحينا» في موضع المفعول الثاني. وقيل: الفاعل والمفعول في «حسبتك» لمسمي واحد.

زاد أهل البيان: وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله، على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها، نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَاهُدَى﴾ [البقرة: ٥] الآية.

وقولي: «ويتعاقبان» هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى: ذلك، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقال الشاعر:

٢١٣- تَأَمَّلْ خُفَافاً إِنَّنِي أَنَا ذَلِكُ^(١)

أي هذا. وردّه الشَّهيلي، قال: إنّ ذلك من النيابة السابقة، لا التعاقب.

(ص): ويشار للمكان بـ «هنا» لازم الظرفية، ويجزئ بمن وإلى، ويلحقه لواحق ذاء، لكن لا تنصرف كافّة. وكهنالك ثمّ، وقيل: تجيء مفعولاً به. وهنا وهنا. وقد يصحبها الكاف وما. ويقال: هُنا، وَهْنا، وَقْفاً. وهنّث. وقد يشار بهنك وهنالك وهنا لزمان. وقال المفضل^(٢): هناك للمكان، وهنالك للزمان.

(ش): يشار للمكان القريب بهُنا، وهو لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. ويجزئ ببعض الحروف، كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن، وإلى، نحو: تعال من هنا إلى هنا. وتلحقه لواحق ذاء، وهو الكاف وحدها في التوسط أو البعد، على القولين، والكاف مع اللام في البعد.

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة، وهُنَا بقلّة، ولا تدخل في هنالك. نعم، تلزم كافّة حالة واحدة، ولا تنصرف تصرف كاف ذاء.

ويشار للمكان البعيد فقط بِهَمّ مفتوحة التاء المثلثة، وهي كهنا في لزوم الظرفية، والجز بمن وإلى. وقيل: إنها تقع مفعولاً به، وخُرج عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتُمْ دَائِمًا﴾

(١) حجاز بيت من الطويل، وصدره:

وَقُلْتُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَأْطُرُ مَتْنَهُ

وهو لخفاف بن نذبة في ديوانه (ص ٦٤)، والاشتقاق (ص ٣٠٩)، والأغاني (٢/ ٢٩٠، ٧١/ ١٥، ٢٣/ ١٨)، والإنصاف (٢/ ٧٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٨، ٤٤٠)، والخصائص (٢/ ١٨٦)، والدرر (١/ ٢٤١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤٨)، والمنصف (٣/ ٤١).

(٢) هناك أربعة من النحويين واللغويين اشتبهوا بهذا الاسم، وهم: المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي، والمفضل بن محمد الأصبهاني، والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعري، والمفضل بن محمد بن يعلى الضبي.

[الإنسان: ٢٠]. وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَحْذُوفٌ اخْتِصَاراً أَيْ الْمَوْعُودُ بِهِ أَوْ اخْتِصَاراً أَيْ وَقَعَتْ مِنْكَ رُؤْيَا.

ويشار للبعيد أيضاً بهتاً بكسر الهاء وهتاً بفتحها، والنون مشددة فيها.

قال:

٢١٤ - كَانَ وَرُسًا خَالَطَ الْيَرْنَأَ خَالَطَهُ مِنْ هَاهُنَا وَمِنَا^(١)

وقد تصحبها الكاف دون اللام، فيقال: هِتَاك، وَهَتَاك. وقد تصحبها ها التنبيه، فيقال: هَا هِتَا.

ويقال في هُنَا المخففة: هُنَّة، في الوقف. قال:

٢١٥ - قَدْ أَقْبَلْتُ مِنْ أَمَكْنَةٍ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَّة^(٢)

ويقال أيضاً في تَمَّ في الوقف: تَمَّة.

وقد يقال في هِتَا المشددة: هَتَتْ مشدداً ساكن التاء، قال:

٢١٦ - وَذَكَرَهَا هَتَتْ وَلَاتْ هَتَتْ^(٣)

وقد يشار بهنا وهنالك وهتَا المشددة للزمان، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكَ ابْنُ الْشَّيْطَانِ﴾

[الأحزاب: ١١]، أي في ذلك الزمان لقوله قبل: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ قَوْمِكُمْ وَهِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾

[الأحزاب: ١٠]. وقوله: ﴿هَٰذَا لَكَ تِلْكَ كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَتَلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. وقول الأَفْوَه:

٢١٧ - وَإِذَا الْأُمُورَ تَعَاظَمْتَ وَتَشَابَهَتْ فَهَٰذَا يَغْتَرِفُونَ أَيْسَنَ الْمَفْنَعِ^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/١) وفيه: «رُديْنَا» مكان «ورسًا»؛ ولعله تحريف. والورس: نبت أصفر

يكون باليمن تتخذ منه العُفْرَة للوجه. (اللسان: ٢٥٤/٦). واليرنَا: يقال اليرنَا واليرنَاءُ؛ وهو الحنَاء.

وقال ابن بري: إذا قلت اليرنَا بالفتح حمزت لا غير، وإذا ضمنت الياء جاز الهمز وتركه. (اللسان: ٢٠٣، ٢٠٢/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/١، ٢١٤/٢)، ووصف المباني (ص ١٦٣)، وسر صناعة الإهراب

(١٦٣/١)، وشرح الأشموني (٨٧٦/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٧٦)، وشرح المفصل

(١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، ٤٢/١٠، ٤٣)، والمحتسب (٢٧٧/١)، والمقرب (٣٢/٢)، والمنع في

التصريف (٤٠٠/١)، والمنصف (١٥٦/٢).

ويروى «وردت» مكان «أقبلت».

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٣/١).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الأَفْوَه الأودي (ص ١٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٨)، والدرر

(٢٤٤/١)، والمقاصد التحوية (٤٢٤/١).

وقول، الآخر:

٢١٨- حَنَّت نَوَارٍ وَلَات هَنَّا حَنَّتٍ^(١)

أي ولا حَنَّت في هذا الوقت.

وذهب المفضل إلى أن: هناك للمكان، وهناك للزمان.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ويذا الذي كمانت نوارُ أجَنَّتِ

وهو لشبيب بن جميل في الدرر (١/٢٤٤، ١١٩)، وشرح شولهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/٤١٨). ولجميل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/١٩٥). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لات هَنَّا» حيث عملت «لات» في «هَنَّا»، وقيل: «لات» هنا غير عاملة.

أداة التعريف

(ص): أداة التعريف. قال الخليل وابن كيسان وابن مالك: أل. فالهمزة قطع، وقيل: وُضِل، وعليه سيويه. قال أبو حيان وجميع النحاة: اللام. وتخلّفها أم. وقيل فيما لا يدغم فيه.

(ش): النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَرَن)، و (ما)، و (أَيّ) الخارجة عن الموصولة، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب، وكونها مفردة بخاتمة أنسب، وفيه توفيةً بعادتي في هذا الكتاب، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في (جمع الجوامع) الأصلي، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف. وانضمّ إلى ما صنعتُه هنا مناسبتان:

الأولى: أن هذا الباب مختصر، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة، ومن عادة المصنّفين تقديم ما هو الأخصر، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات.

الثانية: أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل وتبتيها، فكانت لذلك كالأصل له، فناسب تقديم ذكرها عليه، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة.

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين:

أحدهما: أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك. فهي حرفٌ ثنائيّ الوضع بمنزلة قد، وهل. قال ابن جني: وكان الخليل يسمّيها أل، ولم يكن يسمّيها الألف واللام، كما لا يقال في (قد) القاف والدال. ثم اختلف على هذا، هل الهمزة قطع أو وصل؟ على قولين.

والمذهب الثاني: أنها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها. وعليه سيويه، ونقله أبو حيان عن

جميع النحويين إلا ابن كيسان. وعزاه صاحب (البيسطة)^(١) إلى المحققين.

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل: أن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجْتُثِلَتْ همزة الوصل ليتمكن التثاق بالساكن، وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهزمة استمع ونحوه. وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثَمَّ همزة البتة، ولم يُؤْت بها لعدم الحاجة إليها.

ورجَّح مذهب الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظر. منها: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، وافتتاح حرفي بهمزة وصل، ولا نظير لهما. وبأن العرب تقف عليها، تقول: آلي، ثم تتذكر فتقول: الرجل، كما تقول: قدي، ثم تقول: قد فعل.

وقال الشاعر:

٢١٩ - دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا، وَالْحَقِّ ذَا رَدَلٌ^(٢) بالشحم إنا قد مَلْنَاهُ بَجَلٍ^(٣)
ولا يوقف إلا ما كان على حرفين.

واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلًا. وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفًا، وبأن العامل يتخطاها^(٤)، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال، ولم يتخطاها. وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المُشِير به حرفاً واحداً كهزمة الاستفهام. وعدم الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف.

(١) «البيسطة في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) في الأصل: «هَيْدَالٌ» والصواب ما أثبتته.

(٣) الرجز لغيلان بن حريث في الدور (٢٤٥/١)، والكتاب (١٤٧/٤)، والمقاصد النحوية (٥١٠/١). ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيويه (٣٦٩/٢). وبلا نسبة في وصف المباني (ص ٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (٨٣/١)، والكتاب (٣٢٥/٣)، واللامات (ص ٤١)، ولسان العرب (٦/١٥ - طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢١)، والمقتضب (٨٤/١، ٩٤/٢)، والمنصف (٦٦/١). ويروى: «دُعْ ذَا وَالْحَقُّ بَذَلٌ» بدل: «دُعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَالْحَقُّ ذَا بَذَلٌ».

والشاهد فيه قوله: «بَذَلٌ» أراد: بلا الشحم، ففصل لام التعريف من «الشحم» لما احتاج إليه من إقامة الغافية، ثم أعادها في «الشحم» لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر. ويجل: بمعنى حسب.

(٤) وذلك نحو: «مررت بالضارب»، فالمجرور «ضارب» ولا موضع له «أل» انظر شرح الأشموني

وبأن التذكير مدلولٌ عليه بحرف واحد، وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحتمل على نظيره.

وأجيب بأنه غير لازم، بل الاختلاف بها أولى، وإن سلم فشرطه تعدد الحمل على النظر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدي شيئاً، ولا ينبغي أن يُشاعَل به.

وقد تخلّفها (أم) في لغة عَزَيْثَ لَطِيئَةٍ وحمير. قال ابن مالك: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن داناهاً بدلها ميماً، لأن الميم لا تدغم إلّا في ميم.

قال بعضهم: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، وكتاب، بخلاف: رجل، وناس.

قال ابن هشام: ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ: «ليس من امير امصيا» في امسفر^(١). أخرجه أحمد. وقول الشاعر:

٢٢٠ - يَرْمِي وِزْمِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ^(٢)

(ص): فإن عهد مصحوبها بحضور جسي أو علمي فعهديّة. ويغرض فيها الغلبة والنمّح، وإلا فجنسية. فإن لم يتخلّفها كلّ فلتعريف الماهية. أو خلّفها حقيقةً فللشمول، فيستثنى من مدخولها. وقد ينعت بالجمع ويضاف إليه أفعّل، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة. قيل: ويغرض فيها الحضور. قيل: وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة،

(١) المسند (٤٣٤/٥).

(٢) عجز بيت من المنسرح، وصدده كما في أكثر المصادر:

ذاك خليلي وذو يـ واصلـي

ولكن هذا البيت ملفق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يـ واصلـي لا إحنةً عنده ولا جـرمـة
يتصمرني منك غير معتـلـي يرمي وِزْمِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ

وهو لجبر بن خنمة في الدرر (٤٤٦/١)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٥١، ٤٥٢)، وشرح شواهد المغني (١٥٩/١)، ولسان العرب (١٩٢/١٢) - خنم، ٢٩٧ - سلم، ٤٥٩/١٥ - ذو، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٩)، والمقاصد النحوية (٤٦٤/١). ويلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٤٣)، والجني الداني (ص ١٤٠)، وشرح الأشموني (٧٢/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢١)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، وشرح المفصل (١٧/٩، ٢٠)، ولسان العرب (٣٦/١٢) - أمم، ومغني اللبيب (٤٨/١).

وإبدال اللام ميماً: هي لغة بعض اليمن الذين يقولون «أم» في «أل» التعريف.

وأي، والزمن الحاضر. وقيل: للحقيقة فيها. وزعم ابن معزوز^(١) اختصاص اللام بالمهدية، وابن بابشاذ المهدية بالأحيان، والجنسية بالأذهان.

(ش): (ال) نوعان: عهديّة وجنسيّة:

(فالأولى): ما عُهد مدلولٌ مصحوبها بحضور حسيّ بأن تقدّم ذكره لفظاً، فأعيد مصحوباً بال، نحو: ﴿أَوَلَمْ نَكُنْ لَكَ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَصَبَّ فِرْعَوْنُ الرُّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أو كان مشاهداً كقولك: القوطاس، لمن سدّد سهماً.

أو علمي بأن لمّ يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب نحو: ﴿إِذْ هَمَّ بِالنَّارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿إِذْ يَبَايِعُ بِكَ الْبَنِيَّةَ﴾ [الفتح: ١٨]. ﴿إِذْ أَدَّاهُ رَبُّهُ الْوَأَدَّ الْفَتَى﴾ [النازعات: ١٦].

قال أبو حيان: وذكر أصحابنا أنه يُعرض في المهدية الغلبة، ولمح الصفة. فالتى للغلبة كالبيت للكعبة، والنجم للثريا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك. والتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف، فسقط تعريف العلميّة فيه، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بد من إدخال ال التعريف عليه لذلك.

(والثانية): إمّا لتعريف الماهية، وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَمَحَلُّنَا مِنَ الْمَلَكُوتِ كُلِّ قَوْمٍ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: والله لا أنزوج النساء ولا البس الثياب.

وإمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَوِيًّا﴾ [النساء: ٢٨]. وعلامتها أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وصحة نعتها بالجمع، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو: ﴿أَوِ الْبَقَرِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ لَهَا بَنٌ﴾ [النور: ٣١] وقولهم: أهلك النائم الدنيا الحمر، والدرهم البيض.

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تخلفها (كل) مجازاً نحو: زيد الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة. ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

(١) هو يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي. أديب، نحوي، من أهل الجزيرة الخضراء. توفي بمرسية في حدود سنة ٢٢٥ هـ. من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٧٧٦).

قال الجُزُولِي وغيره: ويعرض في الجنسية الحضور نحو: خرجت فإذا الأسد، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص، وإنما أردت: خرجت فإذا هذه الحقيقة، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس.

وقال ابن عصفور: لا تقع الحضورية إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، وأني في النداء، نحو يا أيها الرجل، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن، والساعة، وما في معناهما. وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور، إلا أن يقوم دليل على ذلك.

وقال ابن هشام: فيما ذكره ابن عصفور نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة لا معرفة.

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهديّة وجنسيّة هو مذهب الجمهور. وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهديّة، فإذا قلت: الدينار خير من درهم، فمعناه: هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا. فاللام للعهد أبداً لا تفارقه.

وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهد: تقدّم المعرفة. وقال ابن بابشاذ: العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان.

(ص): والمختار وفقاً للكوفية نيابتها عن الضمير. قال ابن مالك: لا في الصلة.

(ش): اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين وجوزّه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين. وخرجوا عليه: ﴿فَإِنَّ الْكُفَّةَ إِلَى الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]. ومررت برجلٍ حسن الوجه. والمانعون قدروا (له) و (منه).

وقد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

وقال الزّمخشري في ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [البقرة: ٣١]: إنّ الأصل أسماء المسميات، فجوّز نيابتها عن الظاهر.

وقال أبو شامة^(١) في قوله: «بدأت بسم الله في النظم»: إنّ الأصل في نظمي. فجوّز نيابتها عن ضمير المتكلم.

(١) هو شهاب الدين أبو محمد وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن =

قال ابن هشام: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ص): وزيدت لازماً في اليسع - وقيل: للّمع - والذي: قيل: والآن. ونادراً في علم، وحالي، وتمييز ومُضَافه. قال الأخفش: ومررت بالرجل مثلك وخير منك. والخليل ما بعده نعت لنيّتها. وابن مالك بدل، وابن هشام كـ ﴿أَيْلَسَلْتُ﴾ [يس: ٣٧].

(ش): تقع ال زائدة. وهي نوعان:

لازمة: وهي التي في الموصولات بناء على أنّ تعريفها بالصلة. والتي في اليسع، وقيل إنها للّمع، والتي في الآن على أحد القولين فيه.

وغير لازمة: وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله:

٢٢١ - بِاعَدَ أُمِّ الْعَمْرِ مِنْ أَمِيرهَا^(١)

والأحوال كقولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل، أي أوّل فأوّل، وقوله:

٢٢٢ - دُمْتَ الْحَيِّدَ فَمَا تَنْفُكُ مَتَصِرًا^(٢)

= عباس المقدسي الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة. محدث، حافظ، مؤرخ، مفسر، فقيه، أصولي، متكلم، مقري، نحوي. ولد بدمشق سنة ٥٩٩، وقتل بها سنة ٦٦٥ هـ. ودفن بباب الفرديس. من مؤلفاته الكثيرة: نظم المفصل للزمخشري في النحو. انظر ترجمته في طبقات القراء (٣٦٦/١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦١/٥ - ٦٣)، وتذكرة الحفاظ (٢٤٣/٤، ٢٤٤)، وفوات الوفيات (٢٥٢/١، ٢٥٣)، وبغية الرعاة (ص ٢٩٧)، وشنرات الذهب (٣١٨/٥، ٣١٩) وغيرها.

(١) الرجز لأبي التّجهم المجلي في شرح المفصل (٤٤/١) ويعلّه:

حَرَّاسُ أَبَوَائِي عَلَى قَصَصِهِمَا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، والإنصاف (٣١٧/١)، والجنى الثاني (ص ١٩٨)، والدرر (٢٤٧/١)، ووصف المباني (ص ٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (١/١، ١٦٣)، وشرح شواهد الشافعية (ص ٥٠٦)، وشرح المفصل (١/١٣٢، ٦/٦٠)، ولسان العرب (٥/٢٧٢ - وير)، ومعني اللبيب (٥٢/١)، والمقتضب (٤٩/٤)، والمنصف (٣/١٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «صمرًا» إذا دخلته «ال» للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين «عمر».

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على العدا في سبيل المجد والكفر

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٨)، والدرر (٢٤٨/١). وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الحال تكون معرفة ونكرة، وعلى هذا المذهب لا تكون «ال» زائدة في الحال.

أي حميداً. والتمييز في قوله:

٢٢٣ - وَطِبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

أي نفساً. والمضاف إليه التمييز في قوله:

٢٢٤ - إِلَى رُذْجٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابِ الْبُرِّ يُبْكُكَ بِالشَّهَادِ^(٢)

واختلف في نحو: مررت بالرجل مثلك، وخير منك، مما أتبع فيه المقرون بـ «أل» بهما، فقال الأخفش: إنه نكرة وأل فيه زائدة ليصح إتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين. وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله، كما نُصِبَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ عَلَى تَيَّةٍ لِفَاءِ أَل. وقال ابن مالك: عندي أن أسهل ممّا ذهباً إليه الحكم بالبدلية، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما، فيكون بدل نكرة من معرفة. وردّه أبو حيان بأن البذل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهباً إليه.

وقال ابن هشام: كـ ﴿الَّيْلُ تَسْلُخٌ﴾^(٣) [يس: ٣٧].

(١) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَحَتْ وَطِبَتْ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (٢٤٩/١)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٢٥)، وشرح التصريح (١٥١/١، ٣٩٤)، والمقاصد النحوية (٥٠٢/١، ٢٢٥/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨١/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وشرح الأشموني (٨٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٥٣، ٤٧٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٢٧). وأساس البلاغة (ص ١٥٩ - ربح)، وجمهرة اللغة (ص ٥٠٢)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (٤٤٧/٢ - ربح، ٤٥٥ - رجع، ٢٤٣/٣ - شهد، ٤٨٢/١٠ - ليك، ٢٣٧/١٢ - رذم)، والمعاني الكبير (٣٨٠/١). ولأبي الصلت في المستقصى (٧٨١/١). ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر (٢٤٩/١). ولابن الزبير في لسان العرب (٣٦٣ - شيز). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨١٢)، والمقرب (١٦٣/١).

والربح: جمع رباح، وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: شجر يقال له الآبوس ويقال الساسم. ويليك: يُخْلَط. ولباب البر: يعني الفالوذ؛ قاله في اللسان (٤٨٢/١٠). والشهاد: جمع تكسير للشهد، وهو العسل ما دام لم يُعَصَّر من شمعته.

(٣) مراده أن مذهب ابن هشام أن المَعْرِفَ الجِنْسِي يَقْرَبُ فِي الْمَعْنَى مِنَ الْكِرَةِ فَيَصْبَحُ أَنْ يَقْدَرُ حَالاً أَوْ وَصْفاً؛ ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ. وانظر المغني (٤٨٠/٢).

المَوْصُول

(ص): الموصول منه حرفي وهو: ما أُؤل مع صلته بمصدر، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف. وقال أبو حيان: إلا الأمر. وكى، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً، أو تقديرأ.

و (أن) وتوصل بمبتدأ وخبر.

و (لو) التالية غالباً مُفْهِمٌ تَمَنُّ أثبت مصدريتها الفراء، والفارسي، والتبريزي^(١)، وأبو البقاء^(٢)، وابن مالك. ومنه الجمهور.

و (ما)، وزعمها قومٌ اسماً. ويوصلان بمتصرف غير أمر، والأكثرُ بماضي.

وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية. وثالثها إن ثابت عن الظرف. وشرط قوم صحة الذي محلها. والسهلي كون وصلها غير خاص. وتنوب عن زمان، قيل: وتشاركها أن.

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني المعروف بالمخطيب التبريزي. أديب، نحوي، لغوي، حروفي. ولد سنة ٤٢١ هـ، وقيل سنة ٤٢٠. ونشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ على أبي العلاء المعري وأخذ عنه؛ وسمع منه المخطيب البغدادي والحافظ ابن ناصر. وأقام بدمشق مدة، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزنة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ببغداد فجأة في جمادى الآخرة سنة ٥٠٢ هـ. من تصانيفه: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تهذيب لإصلاح المنطق لابن السكيت، الملخص في إعراب القرآن، الكافي في علمي العروض والقوافي، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٠٧/٢ - ٣١٠)، وبغية الرعاة (ص ٤١٣، ٤١٤)، ومعجم الأدياء (٢٥/٢٠ - ٢٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٤٣ - ٤٤٨)، وشذرات الذهب (٥/٤، ٦)، وهدية العارفين (٥١٩/٢).

(٢) هو أبو البقاء المكي عبد الله بن الحسين بن عبد الله المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(ش): الموصول قسمان: حرفي، واسمي. والثاني هو المقصود بالباب، لأنه المعرفة، وذكر الأول استطراداً، ويندب به لأن الكلام فيه أخصر، وذلك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة. وضابط الموصول الحرفي: أن يؤول مع صلته بمصدر. وهو خمسة أحرف:

أحدها: (أن) بالفتح والسكون، وهي الناصبة للمضارع، وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو: أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم. ونص سيويوه على وصلها بالأمر. والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجز عليها. وقال أبو حيان: جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. ولا يقوى عندي وصلها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحبت أن قم، ولا يجوز ذلك، ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع. انتهى.

أما الجامد: كعسى، وهب، وتعلم، فلا توصل به اتفاقاً.

الثاني: (كي): وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقترنة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث: (أن) بالفتح والتشديد: إحدى أخوات إن، وتوصل باسمها وخبرها نحو: يعجبني أن زيداً قائم.

وهذه الثلاثة متفق عليها.

الرابع: (لو) التالية غالباً مفهم تَمَنُّ. واختلف فيها:

فالجمهور: أنها لا تكون مصدرية، بل تلازم التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يُسمَع دخول حرف جرٍ عليها.

وذهب الفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. وخروجوا على ذلك: ﴿يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُسَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ﴿وَدَّأَوْ تَوَكَّنْ﴾ [القلم: ٩]. ومفهم تَمَنُّ يشمل: ودَّ، ويود، وأحب، وآتمنى، واختار. والمسموع: ودَّ، ويود.

ومن استعمالها دون مفهم تَمَنُّ نادراً:

٢٢٥ - ما كان ضَرْكٌ لَوْ مَنَّتْ^(١)

(١) جزء من بيت من الكامل، وتماه:

..... وَرُؤْمَا مَسَّنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمَحْنَقُ

وهو لفتيلة بنت النضر في الأغاني (٣٠/١)، وحماسة البحتري (ص ٢٧٦)، والجنى الداني =

وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر.

الخامس: (ما) خلافاً لقوم منهم المبرّد، والمازني، والشّهيلي، وابن السراج، والأخفش في قولهم: إنها اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنتك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته. وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر كونه ماضياً نحو: ﴿يَمَّا رَجَعْتُ﴾ [التوبة: ٢٥]. ومن المضارع: ﴿لَمَّا قَصَفَ آلِئِنَّكُمُ﴾ [النحل: ١١٦] أي لوصف.

وجوز قوم منهم السّيرافي، والأعلم، وابن خروف، وصلّها بجمله اسمية كقوله:

٢٢٦ - كما وماؤكم تشفي من الكلب^(١)

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافة. وقيل: يجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان. وسيأتي.

وذكر في (البيسط) أنها لا تكون سابقة إلا حيث يصح حلول الموصول محلها، لأن الموصولة سابقة في المعنى، لأنك تشبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد. قال أبو حيان: ويرده قوله:

٢٢٧ - يسرّ المرة ما ذهب الليالي^(٢)

= (ص ٢٨٨)، وخزانة الأدب (٢٣٩/١١)، والدرر (٢٥٠/١)، وشرح الأشموني (٥٩٨/٣)، وشرح التصريح (٢٥٤/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٦)، وشرح شواهد المغني (٦٤٨/٢) وفيه: «قاتله قتيلة»، وقيل ليلي بنت النضر، ولسان العرب (٤٥٠/٧) - غيط، ٧٠/١٠ - حتى، والمقاصد النحوية (٤٧١/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٣/٤)، وتذكرة النحاة (ص ٣٨)، ومغني اللبيب (٢٦٥/١).

وقوله: «لو منتت» في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان»، أو فاعل بـ «ضرب»؛ أي: ما كان ضربك منك، أو مجرور بحرف جر محذوف.

(١) عجز بيت من البسيط، وصلّره:

أحلامكم لقيام الجهل شافية

وهو للكحيت بن زيد في الدرر (٢٥٢/١)، ومعاهد التنصيص (٨٨/٣)، ولم أتع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكان قهائهن له ذهابا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٧/٣)، والجنى الداني (ص ٣٣١)، والدرر (٢٥٣/١)، وشرح التصريح (٢٦٨/١)، وشرح قطر الندى (ص ٤١)، وشرح المفصل (١٤٢/٨، ١٤٣).

أي ذهاب الليالي، ولا يصح فيه الموصول.

وقال الشَّهيلي: إِنَّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص، بل مُبْهِماً يحتمل التنوع نحو: ما صنعت، ولا تقول: ما جلست، ولا ما تجلس؛ لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً، فكانك قلت: يعجبني الجلوس الذي جلست، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا معنى حيثل لها. ورُدَّ بالبيت السابق^(١).

وتختص (ما) بنيابتها عن ظرف زمان نحو: ﴿خَلِيلَيْنِ فِيهَا مَا كَامَتِ السَّمَكُوتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، لا أصحابهم ما ذُرَّ شارِق، أي مُدَّة دوامها، ومُدَّة ذُرور شارِق. ومنه قوله:

٢٢٨- وَلَسَن يَلْبِثُ الْجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّبُوا أَخَا الْجَنْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِينَ بِجَهُولٍ^(٢)
وقوله:

٢٢٩- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي^(٣)

وتسمى ظرفية ووقتيّة. وذهب الزمخشري: إلى أَنَّ أَنْ تشاركها في ذلك، وخُرج عليه: ﴿أَنَّ أَتَانَهُ اللَّهُ الْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿لَا أَنْ يَصْكَرُوا﴾ [النساء: ٩٢] أي وَفَتْ أن آتاه، وحين أن يَصْكَرُوا. قال أبو حيان: وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك. ولا حُجّة فيما ذكره، لاحتمال كونها للتعليل ولم يَقم دليل على كون (أَنْ) ظرفيّة مثل (ما).

(ص): واسميّ، وهو (البي) لِذِكْرِ فَرْدِ عَالَمٍ وَغَيْرِهِ. وَزعم يونس والفراء وابن مالك وقوَّعها مصدريّة. و (التي) لأنشاء. والأصل: لَدَي، وَلَئِي بوزن فَعِل. والكوفيّة الدال فقط

(١) ورُدَّ أيضاً بالآية: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكَ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

السي بيت قميتته لكاع

ويروى: «أجزل ما أجزل» مكان «أطوف ما أطوف». والبيت للحطّية في ملحّن ديوانه (ص ١٥٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٠٤، ٤٠٥)، والدرر (١/٢٥٤)، وشرح التصريح (٢/١٨٠)، وشرح المفصل (٤/٥٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٧٣)، وأبي الغريب النصري في لسان العرب (٨/٣٣٣ - لكع). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤٥)، والدرر (٣/٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٦)، والمقتضب (٤/٢٣٨).

وقد جاءت «لكاع» خبراً على الشذوذ؛ لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السبّ للأثنى بوزن «لعالي» لا يكون إلّا متنادى. وقيل: التقدير: قميدته يقال لها لكاع.

ساكنة. والقراء: ذا، وتي إشارة. والشهيلي: ذو صاحب. قيل: وقد تعرب ياؤهما. قيل: وتكسر، وتشديدها كسراً وضماً. وحذفها ساكناً ما قبلها، أو مكسوراً لغات. وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللذان، واللتين) للمثنى، و (الذين) جمع ذكر عالم أو شبهه. وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمناً معنى الجزء، ودونه قليل. وقيل: هي كمن. وكالذين (الألى). وقد تقع لمؤنث، وغير عالم وتمذ، و (اللاء) و (اللاتين). وإعرابه لغة. وجمع التي: (اللاتي واللاتي واللاتي). وبلا ياءات كسراً وسكوناً. و (اللاء، واللاء، واللاءات) مكسوراً ومعرباً. و (ذوات) مضموماً أو معرباً. وقيل: اللاتي لمذكر ومؤنث. وقيل: التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي. والذي، ولتي. ولذان، ولذين، ولاتي، لغة. وأنكره أبو حيان.

(ش): الموصول الاسمي محصور بالعد، فلم يحتاج إلى حد. فمعه: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما: لَئِي، ولَئِي بوزن: فَعِل كَحَمِي، زيدت عليهما (أل) زيادة لازمة، أو عُرِّفا بها على القولين.

وقال الكوفيون: الاسم الدال فقط من الذي ساكنة، لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنة. وردّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

وقال القراء: أصل الذي: ذا المشار بها، وكذا أصل التي: تي المشار بها.

وقال الشهيلي: أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وقدّر تقديرات حتى صارت «الذي» في غاية التعسف والاضمحلال.

وفي الذي، والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة قال:

٢٣٠ - وليس المألُ فاعلُنه بمالٍ وإن أغنأك إلا للذي
ينالُ به العلاء ويضطفيهِ لأقرب أقربيه وللقصي^(١)

وقال أبو حيان: لم يحفظ التشديد في التي، وإنما ذكره ابن مالك تبعاً للجزولي وأكثر أصحابنا.

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الأزمّة (ص ٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وغزاة الأدب (٥٠٤، ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٥)، ووصف المباني (ص ٧٦)، ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩) - ضمن، ٢٤٥/ ١٥ - للذا، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٣).

وتشديدها مضمومة قال:

٢٣١- أَغْضِرْ مَا اسْطَغَفْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَّاهُ بِلِيٍّ^(١)

قال أبو حيَّان: وظاهر كلام ابن مالك: أن الكسر والضم مع التشديد بناءً. وبه صرح بعض أصحابنا. وصرح أيضاً مع البناء بجواز الجزّي بوجوه الإعراب. وعليه اقتصر الجزرلي.

وحذف الياء وإسكان ما قبلها. قال:

٢٣٢- فَلِمَ أَرِيتَ أَنَّ كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ الَّذِي بِهِ مِنْ آلِ عِرَّةٍ عَامِرٍ^(٢)

وقال:

٢٣٣- فَقُلْ لِلَّهِ تَلَوُّمُكَ إِنْ نَفْسِي^(٣)

وحذفها وكسر ما قبلها. قال:

٢٣٤- وَاللَّيْلُ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا^(٤)

وقال:

٢٣٥- شُفِّفَتْ بِكَ اللَّيْلُ تَيْمَنُكَ فَمَثَلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَعَرَامٍ^(٥)

قال أبو حيَّان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة. وذهب يونس، والفرّاء، وابن مالك: إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرقياً فيؤزل بالمصدر. وخرجوا

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٧/١). والإغضاء: السكوت والصبر على الأذى.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٦٧١/٢)، وجمهرة اللغة (ص ٦٥٠، ٨٥٩)، والدرر (٢٥٧/١).

ويروى «له» مكان «به». والكويّون يستلّون بهذا البيت على أن أصل حركة ذال «الذي» السكون.

(٣) صدر بيت من الوافر، ومجزه:

أَرَاهَا لَا تُسَوِّدُ بِسَالْتِيهِمِ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٣٠٣)، وخزانة الأدب (٦/٦)، والدرر (٢٥٨/١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٢)، والإنصاف (٦٧٦/٢)، وخزانة الأدب (٥٠٥/٥)، والدرر (٢٥٨/١)، ووصف المباني (ص ٧٦).

ويعلمه:

أَوْ جِبِلًّا أَصْبَحَ مُشْمَعِرًا

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٩/١).

عليه: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاسُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، وأولوا الآية أي: كالجمع الذي خاضوا. ومن الموصولات الاسمية (اللدان) للمثنى المذكر رفعاً، و (اللدنين) له جزأً ونصباً، و (اللتان، واللتين) للمثنى المؤنث.

و (الذين) لجمع المذكر البالياء في الأحوال كلها، ويختص بالعاقل نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما نُزِلَ منزلته نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ﴾ [الأعراف: ١٩٤] نزل الأصنام لِمَا عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد: ﴿أَلَهُمْ أَشْرَافٌ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]. وإعراجه لغة طييء وهذيل وعُقَيْل، فيقال في الرفع: اللذون بالوار.

قال:

٢٣٦ - نحن اللذون صبحوا الصباح^(١)

ويقع الذي بمعنى الذين مضمناً معنى الجزاء بكثرة نحو: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] ودونه بقلة نحو: ﴿كَمَثَلَ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] بدليل ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. وقيل: إن الذي (كَمَنْ) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وعليه الأخفش.

قال:

٢٣٧ - أولئك أشياخي الذي تَصَرَّفُونَهُمْ^(٢)

قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك في المثنى.

ومنها: (الآلئ) بوزن العلى. والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكورين

قال:

٢٣٨ - رأيت بني عتي الآلئ يتخذونني^(٣)

(١) ويعد:

يوم النخيل غارة ملهاحا

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). والملي الأخيالية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤية أو ليلي أو لأبي حرب الأعلام في الدرر (٢٥٩/١)، وشرح شواهد المعنى (٨٣٢/٢)، والمقاصد النحوية (٤٢٦/١). ولأبي حرب الأعلام أو ليلي في خزائن الأدب (٢٣/٦)، والدرر (١٨٧/١). ولأبي حرب بن الأعلام في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللمعقلي في معني الليب (٤١٠/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١٤٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأسمرني (٦٨/١)، وشرح التصريح (١٣٣/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٢) لم أجد إليه في المصادر التي بين يدي.

وقال:

٢٣٩ - من الألى يَخْشُرُهُمْ فِي زُمْرَتِهِ^(١)

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل، قال:

٢٤٠ - وَتُبْلِي الألى يَسْتَأْذِنُونَ عَلَى الألى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الزَّوْجِ كَالْحِلْمِ الْقُبْلِي^(٢)

وقد تمدّ قال:

٢٤١ - أبى اللّهُ لِلشُّمِّ الألاءَ كَنَانَهُمْ^(٣)

ومنها: (اللاء) كالدين، قرأ ابن مسعود: ﴿وَاللّاءُ أَلَوًا مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وقال:

٢٤٢ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا^(٤)

و (اللّاتين). قال:

٢٤٣ - وَإِنَّا مِنَ اللَّاتِينَ إِنْ قَدَرُوا عَقَا^(٥)

= (٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على حدثان الدهر إذ يتقلبُ

وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية (١/٧٥). ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عداء

الفقعسي في الدرد (١/٢٦٠). ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٣/٣٠)، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي (ص ٢١٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/١٣٢).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرد (١/٢٦١). وقبله:

وأن يكونوا من غيار أمّية

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهللي في تخلص الشواهد (ص ١٣٩)، وخزانة الأدب

(١١/٢٤٩)، والدرد (١/٢٦١)، وشرح أشعار الهلليين (١/٩٢)، وشرح شواهد المصنعي (٢/٦٧٢)،

والمقاصد النحوية (٤٥٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سيوف أجاد القين يوماً صقّلها

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٨٧)، والدرد (١/٢٦٢)، والمقاصد النحوية (١/٤٥٩). وبلا نسبة

في شرح الأشموني (١/٦٨)، وشرح التصريح (١/١٣٢)، وشرح شذور الذهب (١/١٥٩).

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد (ص ١٣٧)، والدرد (١/٢١٣)، وشرح

التصريح (١/١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٩). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٣٠١)، وأوضح

المسالك (١/١٤٦)، وشرح الأشموني (١/٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن أتربوا جادوا وإن تريبوا عَقُوا

ونُعرب في لغة كالذين. قال:

٢٤٤ - هُمُ السَّلاَوْنَ فَكَّرُوا الْعُلَّ عَنِّي^(١)

ومنها لجمع المؤنث: اللَّاتِي، واللَّاتِي، واللَّاتِي. وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه. واللَّا، واللَّوَا بقصرهما. واللَّاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضم في لغة طييء، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاء ابن النحاس^(٢). ومن شواهد ما قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى يَأْتِيكَ الْفَنَاجِسَةُ مِنْ إِسْكِيحِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَأَلْقَى يَتَنَنَّ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ إِسْكِيحِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. وقرئ: ﴿وَاللَّاتِي يَتَنَنَّ﴾ [الطلاق: ٤] بالياء. وقال الشاعر:

٢٤٥ - وكانت من اللَّا لا يعيَّرها ابنُها^(٣)

وقال:

٢٤٦ - من اللَّوَا شرين بالصَّرا^(٤)

= وهو بلا نسبة في الدرر (٢٦٤/١).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بمرو الشَّاهجان وهم جناحي

وهو للهلالي في الأزهية (ص ٣٠٠). وبلا نسبة في الدرر (٢٦٤/١)، ولسان العرب (٤٥٤/١٥) -
تصغير ذا ويا وجمعهما).

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا ما السَّلامُ الأحمقُ الأمَّ عيَّرا

وهو للكُميت في ديوانه (٣١٧/١)، والأزهية (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (٢٣٩/١٥) - لنا، ٢٦٦ -
لوى). وبلا نسبة في الدرر (٢٦٥/١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٦٥/١)، ولسان العرب (١٧٤/٩) - شرف، ٢٦٦/١ - لوى). وقوله:

جمعُها من أُنْثِي عَكَارٍ

والأُنْثِي: جمع ناقة؛ وتجمع أيضاً على أُنْثَى وَأُنْثَى وَأُنْثَى. والعَكَار: لعلها جمع عكر، وهو الكثير من الإبل؛ ويروى «نخيار» و«غزار» مكان «عكار» كما في اللسان. والصَّرار: خيط يشد به فوق الخلف من الناقة لئلا يرضعها ولدها. انظر اللسان (٤٥١/٤). ويروى «شُرْفَن» مكان «شَرِين» كما في اللسان (٢٤٠/١٥) ولعلها الأصوب.

وقال:

٢٤٧ - وأخذتُك اللّاءات زَيْنَ بالكَمِّ^(١)

وقال:

٢٤٨ - جمعتهما من أَيْنَتِي سَوَابِقِي ذواتِ يَنْهَضْنَ بغير سائِقِي^(٢)
وحذف (أل) من اللّي، واللّي، واللذان، واللذين، واللّاتي لغة حكاها ابن مالك.
وقرىء: «صِرَاطٌ لِّزَيْنِ أَنْعَمَتْ» [الفاتحة: ٧]. قال أبو حيان: ولم يورد ابن مالك شاهداً
سوى هذه القراءة، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها.

(ص): وبمعنى الذي وفروعه (مَن)، و (ما)، و (ذو) الطائفة، و (ذات) لمؤنث.
وحكى إعرابهما، وتثنيتهما، وجمعهما. و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما، وكذا مَن، خلافاً
لابن الأنباري. ومطلقاً، وجميع الإشارات عند الكوفية. و (ماذا) مجرداً من الاستفهام خلافاً
لابن عصفور. و (أل) وزعمها المازني حرفاً، والأخفش معرفة. وأبي خلافاً لثعلب، مضافاً
إلى معرفة. قيل: ونكرة لفظاً أو نية. وإلحاقها علامة الفروع لغة. وأوجب الكوفية تقديم
عاملها، واستقباله. وثالثها إن كان فعلاً، وجعلوا من الموصول كُلَّ معرف يأل وإضافة.

(ش): من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكراً ومؤنثاً
بلفظ واحد. وهو ألقاظ: مَن، وما - وسيأتي اعتباراً ما يستعملان فيه. وذو في لغة طييء،
لا يستعملها موصولاً غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب. قال:

٢٤٩ - فإن الماء ماء أبي وجدي وبشري ذو حفرت، وذو طَوْنَتِ^(٣)

(١) حجز بيت من الطويل، وصلته:

أولئك إخواني ألين حرثهم

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٦٦)، ولسان العرب (١١/٢١٨ - خطل، ١٥/٢٤٠ - لثا).

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (١/٢٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)،
وأوضح المسالك (١/١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٤).

ويروى: «مواق» مكان «سوابق». وقيل: «ذوات» هنا بمعنى: صاحبات.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسان بن الفحل في الإنصاف (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/٣٤، ٣٥)،
والدرر (١/٢٦٧)، وشرح التصريح (١/١٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٩١)،
والمقاصد النحوية (١/٤٣٦). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/١٥٤)،
وتخليص الشواهد (ص ١٤٣)، وشرح الأسموني (١/٧٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٢)، وشرح
المفصل (٣/١٤٧، ٨/٤٥)، ولسان العرب (١٥/٤٦٠ - ذوا).

وقال:

٢٥٠ - فحسبي من ذو عندهم ما كفائي^(١)

ويروى «من ذي» بالإعراب. و (ذات) عندهم أيضاً، وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم. حكى «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به»^(٢). وحكى إعرابها كجمع المؤنث السالم، وحكى تشبیه ذو وذات، وجمعهما، فيقال في الرفع: ذوا، وذواتا، وذؤو، وذوات. وفي النصب والجر: ذوي، وذواتي، وذوي.

ومنها ذا بشرطين: أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء: أن تتركب مع (ما)، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقونه؟ وقول الشاعر:

٢٥١ - قد قلْتُهَا يُقَالُ مَنْ ذَا قَالَهَا^(٣)

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة، واستعمل موصولاً بالشرطين المذكورين.

قال أبو حيان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأما بعد (من) فخالف قوم، لأن من تخص من يعقل، فليس فيها إيهام كما في ما، وإنما صارت بالزد إلى الاستفهام في غاية الإيهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإيهام، وجذبته إلى معناها، ولا كذلك «من» لتخصيصها.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته:

فإنما كراماً موسرون لقيتهم

وهو لمختلور بن سحيم في الدرر (٢٦٨/١)، وشرح التصريح (٦٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥٨)، وشرح شواهد المغني (٨٣٠/٢)، وشرح المفصل (١٤٨/٣)، والمقرب (٥٩/١)، والمقاصد النحوية (١٢٧/١). وللطائي في مغني اللبيب (٤١٠/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٥٤، ١٤٤)، وشرح الأشعموني (٧٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠، ٨٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٢).

(٢) قوله: «به» بفتح الباء وسكون الهاء. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب: «وأصله بها، فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها».

(٣) عجز بيت من الكامل، وصلته:

وقصيدتي تأتي الملوك غريبي

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٢٥٩/٤)، والدرر (٢٦٩/١). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٨٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٤).

وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله:

٢٥٢ - نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقٌ^(١)

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر، وطلق خبر ثان. وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخزجوا عليه: ﴿وَمَا يَلْكُ يَسْبِيْنُكَ يَنْوَسُونَ﴾ [طه: ١٧]. وأجيب بأنّ يمينك حال من الإشارة. وخزجوا عليه أيضاً: ﴿هَكَانُمْ هَكَالَهُ حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] أي الذين حاججتم.

أما إذا ركب ما مع ذا فصارا اسماً واحداً، فله معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله:

٢٥٣ - يَا خُزَرَ تَغْلِبْ مَاذَا بَالٌ نَسُوْتُكُمْ لَا يَسْتَقِنُ إِلَى الدَّيْرِينِ تَعْنَانَا^(٢)

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية. وكذلك: من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [الأنبياء: ٢٥٥].

(١) حُزِرَ بيت من الطويل، وصلته:

عَلَمَنْ مَا لَعَنُوا عَلَيْكَ إِسْرَارَةً

وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه (ص ١٧٠)، وأدب الكاتب (ص ٤١٧)، والإنصاف (٧١٧/٢)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٠)، وتذكرة النحاة (ص ٢٠)، وجمهرة اللغة (ص ٦٤٥)، وخزانة الأدب (٤١/٦)، ٤٢، ٤٨، والدرر (٢٦٩/١)، وشرح التصريح (١٣٩/١)، ٣٨١، وشرح شواهد المغني (٨٥٩/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٤)، والشعر والشعراء (٣٧١/١)، ولسان العرب (٤٧/٦ - حلس، ١٣٣/٦ - حلس)، والمقاصد النحوية (٤٤٢/١)، ٢١٦/٣. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١٦٢/١)، وخزانة الأدب (٣٣٣/٤)، ٣٨٨/٦، وشرح الأشموني (٧٤/١)، وشرح شعور الذهب (ص ١٩٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٦)، وشرح المفصل (١٦/٢)، ٢٣/٤، ولسان العرب (٤٦٠/١٥ - ذوا)، والمحتسب (٩٤/٢)، ومغني اللبيب (٤٦٢/٢).

وعَلَسَ: اسم من أسماء البغال، وقيل: سمت العرب البغل علساً بالزجر وسببه لا أنه اسم له، وأصل «عَلَسَ» في الزجر فلما كثر في كلامهم وفُهم أنه زجر له سمي به. وقيل: عَلَسَ أو عَلَسَ رجل كان يعتق على البغال في أيام سليمان عليه السلام، وكان إذا قيل لها عَلَسَ أو عَلَسَ انزعجت.

وعَبَاد: هو عبادة بن زياد بن أبي سفيان؛ وقد ذكر في اللسان قصته مع يزيد بن مفرغ وذكر قصة البيت، فراجع (١٣٣/٦، ١٣٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٧)، والجنى الداني (ص ٢٤٠)، والدرر (٢٧٠/١)، وشرح شواهد المغني (٧٨١/٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٠١).

والثاني: أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله:

٢٥٤ - دَعِيَ مَآذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعْتَبِ تَبَيَّنِي^(١)

أي دعي الذي علمت. قال أبو حيان: واستعمالها على هذا الوجه قليل، وقيل: خاص بالشعر. وأنكره ابن عصفور أصلاً، وتأول البيت على أن (ما) مبتدأ، و (ذا) خبره، ودعي معلق بالاستفهام.

ومنها: (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي. وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة. واستدلّا بتخفي العامل لها. وردّ بعود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أُلْحَ المتقي زَيْه». وردّ الأول بأنها لا تؤول بمصدر، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها: (أي) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله:

٢٥٥ - فَلَمْ عَلَى إِلَهُم أَفْضَلُ^(٢)

أو تَبَيَّنَ نحو: يعجبني أي عندك. وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة نحو: يعجبني أي رجل عندك، وأي رجلين، وأي رجال، وأي امرأة، وأي امرأتين، وأي نساء.

والجمهور منعوا ذلك، لأنها حيثئذ نكرة، والموصولات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في «أَيُّ مُتَقَلِّبٍ» [الشعراء: ٢٢٧]. وقد تلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان، فيقال:

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٤٠٩/٧، ٨٠/١١)، وشرح شواهد المغني (ص ١٩١). ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية (١٩٢/١) وفيه أنه ينسب أيضاً لأبي زيد الطائي والمثقب العبدي. ولأبي حية النيميري في لسان العرب (١٢/١٤ - أبي). ولمزرد بن ضرار في ديوانه (ص ٦٨). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٤١)، والدرر (٢٧١/١)، والكتاب (٤١٨/٢)، ولسان العرب (٤٦١/١٥ - ذوا) ومغني اللبيب (ص ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصلوه:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكِ

وهو لغسان بن علة في الدرر (٢٧٢/١)، وشرح التصريح (١٣٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١). وله أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦١/٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ووصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧)، ولسان العرب (٥٩/١٤ - أبا)، ومغني اللبيب (٧٨/١).

و «إلَهُم» مبنية هنا على الضم؛ لأن التقدير: إلههم هو أفضل. ويروى «إلَهُم» بالإعراب.

أَيُّهُمْ وَأَيَّاهُمْ وَأَيُّهُمْ^(١)، وَأَيُّوهُمْ وَأَيُّيَهُمْ^(٢)، وَأَيُّتُهُنَّ وَأَيَّتَاهُنَّ وَأَيُّتِيَهُنَّ^(٣) وَأَيَّتِيَهُنَّ^(٤). ومن شواهد قوله:

٢٥٦ - إِذَا اشْتَبَهَ الرَّؤُودُ فِي الْحَادِثَا تَ قَازَضَ بِأَيَّتِهَا قَدْ قُذِرَ^(٥)
والبصريون على أنه لا يلزم تقدّم عاملها ولا استقباله، فيجوز: أحب أيهم قرأ،
ويعجبني أيهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إن كان فعلاً لم يجوز كونه ماضياً، فلا
يجوز: يعجبني أيهم قام لأتھا وضعت على الإيهام والعموم، والمضى يخرجها عن ذلك.
وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وقال: لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج
بشوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات.

وزعم الكوفيون: أنَّ الأسماء المعرفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة، كقوله:
٢٥٧ - لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَثْيَانِهِ^(٦) بِالْأَصَائِلِ^(٧)
فالبيت خبر أنت، وأكرم صلة للبيت كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله.
وزعموا أيضاً أنَّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل. وخُرجوا عليه قوله:
٢٥٨ - يَا دَارَ مَيْةٍ بِالْعَلِيَاءِ فَالَسِّنْدِ^(٨)

-
- (١) أي المثنى المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.
(٢) أي جمع المذكر المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.
(٣) «أيتانه» و «أيتيهن» كلاهما تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.
(٤) في شرح الصبان على الأشموني (١/١٦٦): «حكى ابن كيسان أنها ثنتي وتجمع، فيقال: أيتان، وأيتان،
وأيتون، وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه،
كان تقول: أيتيهن، وأياهم، وأياتهن، وأيوهم، وأيتانهن».
(٥) البيت من المقارِب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٧٢)، وسر صناعة الإعراب (١/٧٥).
(٦) في الأصل: «أفاته» تحريف، والتصويب من المصادر في الحاشية التالية.
(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهللي في إصلاح المنطق (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/٨٤٤،
٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧)، والدرر (١/٢٧٣)، وشرح أشعار الهلليين (١/١٤٢)، ولسان العرب (١١/١٦ -
أصل). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/٢٠١)، والإنصاف (٢/٧٢٣)، وخزانة الأدب (٦/١٦٦)،
ولسان العرب (١/١٢٤ - فياً).

- (٨) صدر بيت من البسيط، وهو مطلع معلقة النابغة الليثاني، وعجزه:
أَقْسُوْتُ وَطَلَالٍ عَلَيْهَا سَلَفُ الْأَبْدِ
وهو في ديوان النابغة (ص ١٤)، والأغاني (١١/٢٧)، وأوضح المسالك (٤/٩٢)، والدرر
(١/٢٧٤، ٦/٣٢٦)، ووصف المباني (ص ٤٥٢)، وشرح أبيات ميبويه (٢/٥٤)، وشرح الأشموني =

وتقول: هذه دار زيد بالبصرة. فبالعلاء، وبالبصرة: صلة دار.

والبصريون منعوا ذلك، وجعلوا أكرم خبراً ثانياً، وبالعلاء حالاً^(١).

(ص): مسألة: توصل (أل) بصفة محضة، وفي المشبهة خلاف، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك، وقال غيره: قبيح، وبجمله اسمية وظرف ضرورة.

(ش): توصل أل بصفة محضة، وذلك اسم الفاعل والمفعول: كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة، كالذي يوصف به وهو غير مشتق كأسد، وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية، كأبطح، وأجرع وصاحب وراكب. فال في جميع ذلك معرفة، لا موصولة.

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما: توصل بها نحو: الحسن، وبه جزم ابن مالك.

والثاني: لا، وبه جزم في (البيسط) لضعفها، وقربها من الأسماء.

ورجح ابن هشام في (المغني)^(٢)، لأنها للتبوت، فلا تؤول بالفعل؛ قال: ولذلك لا تؤصل بأفعل التفضيل بإتفاق.

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما: توصل به، وعليه ابن مالك لوروده في قوله:

٢٥٩ - ما أنت بالحكم الترضى حُكومتَهُ^(٣).

= (٢/٤٩٣)، وشرح التصريح (١/١٤٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٥)، والكتاب (٢/٣٢١)،

ولسان العرب (٣/٢٢٣ - سند، ٣٥٥ - قصد، ١٤/١٤١ - جراً، ١٥/٤٩١ - يا)، والمحتسب

(١/٢٥١)، والمقاصد النحوية (٤/٣١٥).

(١) انظر ردّ البصريين مفصلاً في الدرر (١/٢٧٣).

(٢) المغني (١/٤٩ - طبعة عيسى الحلبي).

(٣) صلب بيت من البيسط، وعجزه:

ولا الأصيل ولا ذي السراي والجسلي

وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/٥٢١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وخزانة الأدب (١/٣٢٢)،

والدرر (١/٢٧٤)، وشرح التصريح (١/٣٨، ١٤٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢١)، ولسان العرب

(٦/٩ - أس، ١٢/٥٦٥ - لوم)، والمقاصد النحوية (١/١١١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح

المسالك (١/٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٤)، والجنى الداني (ص ٢٠٢)، ووصف المباني

(ص ٧٥، ١٤٨)، وشرح الأشموني (١/٧١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥)، وشرح عمدة الحفاظ

(ص ٩٩)، والمقرب (١/٦٠).

وقوله:

٢٦٠ - ما كَالْيَرُوحُ ويغْدو لاهياً فَرِحاً^(١)

وقوله:

٢٦١ - إلى رَبِّهِ صَوْتُ الْحَمَارِ الْجَبْدِ^(٢)

والثاني: لا، وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة.

ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف، إلا في ضرورة باتفاق، كقوله:

٢٦٢ - من القَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ^(٣)

وقوله:

٢٦٣ - من لا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَةِ^(٤)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مَشْتِراً يَسْتَلِيمُ الْحَزَمَ ذُو رَقَشٍ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب

(٣٢١)، والدرر (٢٥٧/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يَقُولُ الْخَنَى وَأَيْفَشُ الْمُجْمِ نَاطِقاً

وهو لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٣١/١، ٤٨٢/٥)،

والدرر (٢٧٥/١)، وشرح شواهد المغني (١٦٢/١)، ولسان العرب (٤١/٨ - جدع)، والمقاصد

التحوية (٤٦٧/١). وبلا نسبة في الإنصاف (١٥١/١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٧)، وجواهر الأدب

(ص ٣٢٠)، ووصف المباني (ص ٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٨/١)، وشرح المفصل (١٤٤/٣)،

وكتاب اللامات (ص ٥٣)، ولسان العرب (٣٨٦/١٢ - عجم، ٥٦٤ - لوم)، ومغني اللبيب (٤٩/١)،

ونوادر أبي زيد (ص ٦٧).

ويروى: «رَبَّنَا بِلْ رَبِّهِ».

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لَهُمْ دَائِلَتْ رَقَشَاتٍ بَنِي مَعَدٍّ

وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، والدرر (٢٧٦/١)،

ووصف المباني (ص ٧٥)، وشرح الأشموني (٧٦/١)، وشرح شواهد المغني (١٦١/١)، وشرح ابن

عقيل (ص ٨٦)، واللامات (ص ٥٤)، ومغني اللبيب (٤٩/١)، والمقاصد التحوية (١٥/١، ٤٧٧).

(٤) المرجز بلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (٣٢١/١)،

والدرر (٢٧٧/١)، وشرح الأشموني (٧٦/١)، وشرح شواهد المغني (١٦١/١)، وشرح ابن عقيل =

أي الذين رسولُ الله، والذي معه.

(ص): وغيرها بجملة خبرية، لا إنشائية، معهود معناها غالباً. وجوزّه المازني بالدعائية بلفظ الخبر. والكسائي بالطلبية. وهشامٌ بذاتٍ لبت، ولملّ، وعسى. وقومٌ بالتمجّية. وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسم معرفة، ويمثل. ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير. وبعضهم بكان. وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها. وابن السراج وقوّع التمجّج فيها. والصحيح جوازه بقسميّة. وشرطيّة مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول. وزعم بعضهم إسقاطها في الذي بمعنى: الرّجل والدّهية.

(ش): غير آل من الموصولات الاسمية تُوصَل بجملة خبريّة معهود معناها غالباً. فخرج بالخبريّة الإنشائية، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها، فلا يُوصَل بها. قال ابن مالك: لأنّ الصلة معرفة للموصول، فلا بُدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال:

والمشهور عند النحويّين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم، لأنّ الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٧]. وقد يراد به الجنس، فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ الْوَارِثُ يَتَرَقَّبُ مَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاةً وَنِدَاةً﴾ [البقرة: ١٧١].

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتبهم صلته كقوله:

٢٦٤ - فمثل الذي لاقيتُ يُغَلَّبُ صاحِبُه^(١)

انتهى.

وخرج أيضاً الطلبية، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية، لأنها لم يَحْصُلْ معناها بعد، فهي أبعد عن حصول الوضوح بها لغيرها.

= (ص ٨٦)، ومغني اللبيب (٤٩/١)، والمقاصد النحوية (٤٧٥/١).

وبعده:

فهو حَرٌّ بِمِثْلِهِ ذَاتُ سَعَةٍ

(١) حِزْبٌ يَتَرَقَّبُ مِنَ الطَّوِيلِ، وصلته:

فإنَّ أسْطَغَ أَغْلَبَ وَإِنْ يَغْلِبُ الْهَوَى

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٧٣)، والأغاني (٢/٢٦٥)، وأماي القالي (١/١٦٥)، والحماسة البصرية (٢/٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٣)، وطبقات الشعراء (ص ١٠٨). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٧٧)، ومعجم البلدان (٢/٣٢٥ - الحومان).

وجوز الكسائي الرصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربه أو لا تضربه زيد.
وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد.

قال أبو حيان: ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر.
وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد،
والذي عسى أن يخرج زيد، قال:

٢٦٥ - وإئسي لرام نظرة قبل التسي لعلّي، وإن شطّ نواها أزوؤها^(١)
وتأزله غيره على إضمار القول، أي أقول: لعلّي، أو الصلة أزووها وخبر لعلّ مضمّر،
والجملة اعتراض.

وأما جملة التعجب، فإن قلنا: إنها إنشائية لم توصل بها، أو خبرية فقولان: أحدهما
الجواز. وعليه ابن خروف نحو: جاءني الذي ما أحسنه. والثاني: المنع، لأن التعجب إنما
يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة، فتتافيا. والصحيح جوازه.

وبجملة القسم نحو: جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه. وبجملة الشرط مع جزائه كما
يخبر بها نحو: الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه.

ومنع قوم المسألتين لخلو إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول.
وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة، بدليل أن كل واحدة منهما لا تغيد إلا باقترانها
بالأخرى، فاكفي بضمير واحد، كما يكتفي في الجملة الواحدة.

والصحيح أيضاً جوازه بجملة صدرها كأن. وقيل: لا، لأنها غيرت الخبر عن
مقتضاه.

ويشترط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو: الذي إن قام قام أبوه منطلق.
وقيل: لا، لاجتماع الشرطين، والشيء لا يكون تمام نفسه. ورد أن الثاني غير الأوّل لا
نفسه.

وبجملة تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم، لأن
حتّى لا بُدّ أن يتقدّمها كلام يكون غاية له.

وينعم فاعله ضمير، ومنعه الفارسي.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١٠٦/٢)، وخزانة الأصب (٤٦٤/٥)، والدرر (٢٧٧/١).

ويلا نسبة في شرح شواهد المعني (٨١٠/٢)، ومغني اللبيب (٣٨٨/٢)، ٣٩١، ٥٨٥.

والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر، قيل: تذكر وتوث؛ ونص الجوهري على أنها مؤنثة لا غير.

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل . وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده، ويستغني بذلك عن الصلّة كقولك: ضربت الذي ليّاك، وأنه يجوز الصلة بمثل، بناءً على رأيهم أنها ظرف . كقوله:

٢٦٦ - حتى إذا كانا هما اللّذين مثل الجديّين المَحْمَلَيْنِ^(١)
والبصريّون قالوا: في البيت مقدّر، أي: عادة أو صاراً.

(ص): ويجب معها عائد . وقيل: ما لم يُعطف عليها بقاء جملة هو فيها مطابق . ويجوز الحضور والغيبة في ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر، فإن شبه به فالغيبة، وكذا إن تأخّر، خلافاً للكسائي . وأوجبها قومٌ مطلقاً . وقوم في غير الشعر . وبعضهم إن لم يتصل . والأصح اختصاصه بالذي وفروعه . وألحق قومٌ ذو، وذات . وقومٌ من، وما . وقومٌ آل . وقومٌ: النواسخ . ويعتبران في ضميرين . وخالف الكوفية فيما لم يفصل . والأولى في من وأخواتها، وكم، وكأين، مراعاة اللفظ، فإن عَصِدَ سابقٌ فالمعنى . ويجب لِلْيَس أو تُنَح، خلافاً لابن السّراج في: مَنْ هي محسنةٌ أَمَتُك ما لم تحذف (هي) . ويعتبر بعد اللفظ المعنى، ويجوز عكسه . وشَرَطَ قومٌ الفصل .

(ش): لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، يربطها به . وأجاز ابن الصائغ^(٢) خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملةً مشتملة عليه نحو: الذي يطير الذّباب فيغضب زيد^(٣)، لارتباطهما بالفاء، وصيرورتهما جملة واحدة .

وحكم الضمير: المطابقة للموصول في الأفراد والتذكير والحضور، وفروعا . ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به . والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل، وأنت الذي فعلت، وأنت الذي فعل . قال:

٢٦٧ - أنا الذي سَمَعْتَنِي أُمِّي حَيْدَرُهُ^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب (٨١/٦)، والدرر (٢٧٩/١)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٥/١)، وشرح المفصل (١٥٣/٣) .

والجندلي: الزمام . والمحملج: المحكم القتل .

(٢) ابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي . تقدم التعريف به . انظر الفهارس العامة .

(٣) في شرح المفصل (١٥٣/٣): «العائد إلى الموصول هو الضمير المقدّر في: فيغضب، وأما زيد فهو خير الموصول» .

(٤) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٧٧)، وأدب الكاتب (ص ٧١)، وخزنة الأدب (٦٢/٦، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧)، والدرر (٢٨٠/١) . وبلا نسبة في خزنة الأدب (٢٩٤/٢، ٩٠/٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٧٨) .

وقال:

٢٦٨ - أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونَهُ^(١)

وقال:

٢٦٩ - وأنتِ التي حَبِيتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ^(٢)

وقال:

٢٧٠ - وأنتِ الذي آثَرَهُ في عَدْوِهِ^(٣)

ومن أمثلة المخبر بموصوفه: «أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة» و «أنت موسى الذي اصطفاك الله». وتقول: أنت فلان الذي فعل كذا. وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة، أو لا؟ قال أبو حيان: الصواب الأول. قال: وزاد بعض أصحابنا ذو، وذات الطائفة، والألف واللام. وأجازه بعضهم في جميع الموصولات، قال: وهو وهم منه. فإن تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع.

وجوز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم، ووافقه أبو ذر الحُسَينِي. وإن قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة طرفة بن العبد، وعجزه:

خَشَّاشٌ كبراس الحَيَّة المتسوقِّدِ

وهو في ديوان طرفة (ص ٣٧)، والدرر (٢٨١/١)، ومز صناعة الإعراب (٣٥٨/١)، ولسان العرب (٥٤٩/١ - ضرب، ١٢٢/٣ - جمع، ٢٩٥/٦ - خشش، ١٧/١١ - أصل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلَيَّ ولم تعلم بذلك القصائِرُ

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٩)، والأشباه والنظائر (١٨٠/٥)، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤، ٢٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٣)، والدرر (٢٨٢/١)، ولسان العرب (٨٥/٤) - بهتر، ٩٩ - قصر، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٣٧/٦).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

من البؤس والثَقَمَى لهنّ نَدوبُ

وهو لمعلقة الفحل في ملحقات ديوانه (ص ١١٨)، والدرر (٢٨٣/١).

مرحباً^(١) وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً، لأنَّ المعنى على تقدير مثل. ولو صُرح بها تعيّن الغيبة.

وأوجب قومٌ: الغيبة مطلقاً، وأوجبها قومٌ في السّعة. وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميران جاز في أحدهما مراعاة اللفظ، وفي الآخر مراعاة المعنى.
قال:

٢٧١ - نحنُ الذين بايعوا مُحَمَّداً على الجهادِ ما يَقِينَا أبداً^(٢)

وقال:

٢٧٢ - أنتَ الهَلَالِيُّ الذي كُنْتَ مَرَّةً سمعنا به، والأرجبُ المعلقُ^(٣)

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم: وخرج. والبصريون أطلقوا.

قال أبو حيان: والسماع إنما ورد مع الفصل.

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير: مَنْ، وما، وأل، وأَي، وذو، وذات، وكم، وكأين، لأنها في اللفظ مفردة مذكّرة. فإن عُنِيَ بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً. والأحسن مراعاة اللفظ، لأنه الأكثر في كلام العرب. قال تعالى: ﴿وَمَنْ مِّنْ يَّسْتَوْفُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] وقال: ﴿وَمَنْ مِّنْ يَّسْتَوْفُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال الفرزدق:

٢٧٣ - تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْ ذَلْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٤)

(١) الذي قتل مرحباً اليهوديُّ هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٨٣/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٣/١)، ووصف المياني (ص ٢٦)، والمقرب (٦٣/١).

ويرى: «المهلب» و«الملقب» مكان «المعلق». ولعل الرواية الصواب: «الملقب».

(٤) حُجِرَ بيت من الطويل، وصدره:

تَمَالَ لَسَانُ عَاهَدَتْنِي لَا تَخُونَنِي

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٢٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٢)، والدرر (٢٨٤/١)، وشرح

آليات سيويه (٨٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٥٣٦/٢)، والكتاب (٤١٦/٢)، ومغني اللبيب

(٤٠٤/٢)، والمقاصد النحوية (٤٦١/١). وبلا نسبة في الخصائص (٤٢٢/٢)، وشرح الأشموني

(٦٩/١)، وشرح شواهد المغني (٨٢٩/٢)، وشرح المفصل (١٣٢/٢، ١٣/٤)، والصاحبي في فقه =

وقال امرؤ القيس:

٢٧٤ - لِمَا تَسَجَّثَهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ^(١)

وإن عُضِدَ المعنى السابق، فالأولى مراعاته. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ مِنْكُمْ لَلَّهِ وَسُوءُ لِمَةٍ وَيَعْمَلُ صَدِيقًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فَسَبَقَ (يَنْكُرُ) مَقُولُهُ تَعَالَى: (وَيَعْمَلُ) بالثاء.

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لَبَسٌ أو قُبْحٌ. فالأول: أعط مَنْ سَأَلْتُكَ، إذ لو قيل: مَنْ سَأَلَكَ لَأَلْبَسَ. والثاني: نحو: مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أَمْتُكَ، وَمَنْ هِيَ مُحَسَّنَةٌ أُمَّكَ. إذ لو قيل: مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أَمْتُكَ، وَمَنْ هُوَ مُحَسِّنٌ أُمَّكَ لَكَانَ فِي غَايَةِ الْقُبْحِ.

وسواء كانت الصفة مِمَّا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذْكُورِهِ ثَاءُ التَّائِيثِ كَمُحَسَّنَةٍ، أَمْ لَا، كَحَمْرَاءَ. ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني، وأجازه في الأول لشَبَّهَهُ بِمَرْضِعٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْإِنَاثِ بِلَفْظٍ خَالَ مِنْ عَلَامَةٍ، يَخْلَافُ أَحْمَرَ، فَإِنْ إِجْرَاءُ مِثْلِهِ عَلَى الْمَوْثَلِ لَمْ يَقَعْ. فَإِنْ حَذَفَ ضَمِيرُ هِيَ وَقِيلَ: مَنْ مُحَسِّنٌ أُمَّكَ سَهَلَ التَّذْكِيرُ. وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي مَنْ وَنَحْوِهَا ضَمَائِرُ جَازَ فِي بَعْضِهَا مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَفِي بَعْضِهَا مِرَاعَاةُ الْمَعْنَى، وَالْأَحْسَنُ الْبِدَاةُ بِالْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ الْآثَارِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيُؤْتِيهِ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وَيَجُوزُ الْبِدَاةُ بِالْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: مَنْ قَامَتْ وَقَعْدَ. وَشَرَطَ قَوْمٌ لَجَوَازِهِ وَفُجُوعَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ نَحْوُ: مَنْ يَقُومُونَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ وَيَنْظُرُ فِي أَمْرِنَا قَوْمُكَ. وَغَرِيٌّ لِلْكُوفِيِّينَ.

وإذا اعتُبرَ اللَّفْظُ ثُمَّ الْمَعْنَى جَازَ الْعَوْدُ إِلَى اعْتِبَارِ اللَّفْظِ بِقَلَّةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ الْآثَارِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُتَبَّلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَتَّبِعِ لَهْوَ وَتَتَخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ وَإِذَا نُنَادَى عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ بَالَكُمْ مُسْتَكْبِرِينَ﴾ [لقمان: ٦، ٧] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكَ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

(ص): ويغني عن الضمير ظاهره خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُؤْيِ مَعَهُ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ هُوَ الْعَائِدُ مَا لَمْ يَرْفَعْ مُلَابِسَ ضَمِيرٍ، وَيَجِبُ ذِكْرُهُ إِنْ كَانَ خَاصًّا مُطْلَقًا، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ.

= اللغة (ص ١٧٣)، ولسان العرب (٤١٩/١٣ - من)، والمحتمل (٢١٩/١)، والمقتضب (٢٩٥/٢)، ٢٥٣/٣.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلوه:

فَوَضَّحَ لِمَا لَمْ يَفْهَمْ رُسُومًا

وهو في ديوان امرؤ القيس (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، وخزانة الأدب (٦/١١)، والدرر (٢٨٥/١)، وشرح شواهد المغني (٤٦٣/١، ٧٤٣/٢)، وخزانة الأدب (٢٧/٩)، ومغني اللبيب (٣٣١/١)، والمنصف (٢٥/٣).

(ش): يعني عن الضمير العائد اسم ظاهر. حكي: «أبو سعيد الذي رَزِيْتُ عَنْ
الْخُنْدَرِيِّ» أي: عنه. وقال:

٢٧٥- وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

أي رحمتك. قال الفارسي: ومن الناس من لا يميز هذا.

ويعني عن الجملة الموصول بها ظرف، أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه،
وفاعل هو العائد، ما لم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير، فيكون العائد الضمير الملابس
للمرفوع نحو: جاء الذي عندك والذي في الدار، والذي عندك أخوه.

ثم هذا المنوي واجب الإضمار ما لم يكن خاصاً، فإنه يجب ذكره نحو: جاء الذي
ضحك عندك، أو نام في الدار، فلا يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان الظرف قريباً من زمن
الإخبار أم لا.

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو: نَزَلْنَا الْمَنْزَلَ الَّذِي أَمْسِ، أو الذي
البارحة، أو الذي آنفاً، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، أو الذي يوم الجمعة.

(ص): مسألة: يُمنَع تأخير موصول. وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها.
والفراء: أن. وفصله ومتعلقاتها بأجنبي غالباً، وبغيره في آل، والحرفي غير ما. ومنه قسم
واعترض خلافاً للفارسي، ونداء خلافاً لابن مالك فيما ولي غير مخاطب. ولا يتبع ويُعْبَرُ
ويستثنى قبل تمامها. وقد يحذف صلة موصول أول اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دلالة.

والمختار وفقاً للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة. وثالثها إن كان آل المجرورة بمن.
وحذف ما عُلِمَ من موصول إلا آل، وحرفي غير أن. وثالثها: إن عطف على مثله. وصلة
لغير آل ولحرفي معمولها باقي.

(ش): الموصول والصلة، حرفياً كان أو اسمياً، كجزء اسم، فأشبه شيء بهما الاسم
المرتب تركيب مَرْتَج، ومن ثم وجب لهما أحكام:
أحدها: تقديم الموصول، وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فيا ربّ ليلسى أنت في كل موطن

وهو للمجنون في الدرر (٢٨٦/١)، وشرح شواهد المغني (٥٥٩/٢)، والمقاصد النحوية
(٤٩٧/١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح الأسموني (٦٧/١)، وشرح التصريح (١٤٠/١)،
ومغني اللبيب (٢١٠/١).

وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضاً. وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة
كي عليها، نحو: جاء زيدُ العلم كي يتعلم. وأجاز الفراء تقديم معمول صلة أن عليها،
نحو: أعجبني العسل أن تشرب.

الثاني: امتناع الفصل بينه وبين الصلة، أو بين متعلقات الصلة بأجنبي، إلا ما شد من
قوله:

٢٧٦ - وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ لِسَانِي مَعْتَرُ عَنْهُمْ أَذْوَدُ^(١)
فص بالي، وهو أجنبي، بين الصلة ومعمولها، ومحلّه بعد لساني.

ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو: جاء الذي زيداً ضرب. ومنه جملة
القسم كقوله:

٢٧٧ - ذَاكَ الَّذِي وَأَيْسَكَ يَعْرِفُ مَالِكاً^(٢)

وجملة الاعتراض كقوله:

٢٧٨ - مَاذَا، وَلَا حَيْبُ فِي الْمَقْدُورِ، رُمْتُ أَمَّا^(٣)

وجملة الحال كقوله:

٢٧٩ - إِنْ الَّذِي، وَهُوَ مُثَرٍّ، لَا يَجُودُ حَرٍ بِفَاقَةِ تَمَتُّرِهِ بَعْدَ إِنْشَاءِ^(٤)
وجملة النداء بعد الخطاب كقوله:

٢٨٠ - وَأَنْتَ الَّذِي، يَا سَعْدُ، أَتَيْتَ بِمَشْهُدِ^(٥)

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٦/١)، وحاشية يس على شرح التصريح (١٧٨/١).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَالْحَقُّ يَدْلُجُ ثُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٨٠)، والدرر (٢٨٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨١٧/٢). وبلا نسبة
في الخصائص (٣٣٦/١)، ولسان العرب (٤٨٠/١٣) - تره، ومغني اللبيب (٣٩١/٢)، والمقرب
(٦٢/١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يَكْفِيكَ بِالنَّجَحِ أَمْ حُنُورُ وَتَضْلِيلِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٧/١).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٨/١).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كَرِهِي وَأَثَوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

وهو لحمسان بن ثابت في الدرر (٢٨٩/١).

قال ابن مالك: فإن لم يكن مخاطبٌ عدَّ الفصلُ أجنبيّاً، ولم يجز إلا في ضرورة، كقوله:

٢٨١ - نُكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُلْبُ يَضْطَجِبَانِ^(١)

أما آل، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبي، ولا بغيره لأنها كجزء من صلتها، وكذا الموصل الحرفي، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميته منتفية بدونها. ويستثنى (ما) فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيداً تضرب، لأنها غير عاملة بخلاف أن، وإن، وكى. وتفرّع على امتناع الفصل بين الموصل وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتبع بتابع من نعت، أو عطف بيان، أو نسق أو تأكيد، أو بدل، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه، فلا يقال: الذي محسنٌ أكرم زيداً، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء. نعم قد تردُّ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر، فيكتفى بها إمّا مشتركاً فيها، كقوله:

٢٨٢ - صِلِ آلِي وَآلِي مَثَا بِأَصْرَةٍ^(٢)

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله:

٢٨٣ - وعند الذي واللات عُذْنُكَ إْحْنَةُ^(٣)

مسائل: وبقي في المتن مسائل:

الأولى: في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلة على الموصل اسمياً أو حَرْفِيّاً مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه البصريون.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكوفيون. وهو اختياري، للتوسّع فيهما.

والثالث: الجواز مع آل إذا جرّت بمن نحو: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الرَّهْبِيِّينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. ﴿إِنِّي لَكَاثِلٌ آلِ النَّصِيصِيِّينَ﴾ [الأعراف: ٢١] ﴿وَأَنَا عَلَى ذِكْرٍ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾

(١) تقدم برقم (٢٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وجزءه:

وإن نأت عن مدى مرامهما السرحم

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وجزءه:

عليك فلا تَقْرُؤْكَ كيدَ العوائد

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٠)، ومعني المليب (٢/٦٢٥).

[الأنبياء: ٥٦]. والمنع في غير آل مطلقاً، فيها إذا لم تجز بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للمجواز في غير آل قوله:

٢٨٤ - لَا تَظْلِمُوا مَسُوراً فِائِهِ لَكُمْ من الذين وَقَوْا في السَّرِّ والعَلَنِ^(١)
وقوله:

٢٨٥ - وَأَعْرِضْ مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي^(٢)

وقوله:

٢٨٦ - كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(٣)

وفي غير آل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ - فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمَجْرِبِ^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩١/١).

والأصل في قوله: «لكم من الذين وفوا»: فإنه من الذين وفوا لكم. وهذا التقديم نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصلته:

وَأَعْجُو مِنْ هَجَانِي مِنْ سِرَافِي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٢/١).

والأصل: وأعرض عن هجاني منهم، فقدّم المجرور المتعلق بالصلة عليها. وقال الدماميني:

التقدير: عن هجاني منهم عن هجاني، والمذكور مؤكد للمحذوف. وقيل: التقدير: عن هاجي منهم، إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حلف موصول مع صلته.

(٣) وقبله:

رَبِّيُّهُ حَتَّى إِذَا تَمَقَّ لَدَا

والرجز للمعاج في ملحق ديوانه (٢٨١/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٨/٨)، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر

(٢٩٢/٢)، ٥٠/٢، والمحتسب (٣١٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٢/٨)، والدرر

(٥٩/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٣٦/٢)، وشرح المفصل (١٥١/٩)، واللامات (ص ٥٩)،

والمئصف (١٢٩/١).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلته:

فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلَاقِيَا

وهو لأمري القيس في ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، والدرر (٢٩٣/١)،

١٢٨/٢، وشرح التصريح (٢٠٢/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٠٧)، والمقاصد النحوية

(١٢٦/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٥/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٧/١)، وجواهر الأدب

(ص ٥٤)، ووصف المباني (ص ٢٥٧)، وشرح الأشموني (١٢٣/١).

وقوله:

٢٨٨ - ولا في بيوت الحي بالموتلج^(١)

والمانون مطلقاً قَدَرُوا في الآيات والآيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصل إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسم غير آل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش، وابن مالك. واحتجوا بالسمع، قال:

٢٨٩ - فمن يُهْجُر رسولَ الله منكم ويمدحه ويُنصِّره سواء^(٢)

وقال:

٢٩٠ - فوالله ما نِلُّكم وما نيلَ منكم بمعتدل وفلج ولا متقارب^(٣)

أي ومن يمدحه، وما الذي نلتكم. وقال تعالى: ﴿عَمَّا بَيْنَنَا وَمَنْ بَيْنَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي والذي أنزل إليكم، لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم، وقال: ﴿وَمِنْ بَيْنِكُمْ يَرْيَبُ﴾ [الروم: ٢٤] أي أن يريكم، وقالوا: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرُ مَنْ أَنْ تَرَاهُ»، أي أن تسمع، وبالقياص على المضاف إذا علم.

والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، وأولوا الآيات، وحملوا الآيات على الضرورة.

= وفي البيت شاهد آخر، وهو زيادة الباء الجارة في خبر «إِنَّ» على أن «المجرب» اسم فاعل، ومنهم من رواه «المجرب» على أنه اسم مكان من التجربة، وعلى هذه الرواية تكون الباء حرف جر أصلي، وهي مع مجرورها متعلقة بمحذوف خبر «إِنَّ»؛ كأنه قد قال: فإنك كائن بمكان التجربة.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فكسى ليس بالراضسي بأدنى معيشة

وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٢)، والدرر (٢٩٤/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٥٢)، والمقد الفريد (١٩/٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧٦)، وتذكرة النحاة (ص ٧٠)، والدرر (٢٩٦/١)، ومعني اللبيب (ص ٦٢٥)، والمقتضب (١٣٧/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (ص ٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن رواحة في الدرر (٢٩٦/١، ٢٤٣/٤). وبلا نسبة في شرح شواهد المعني (ص ٩٣١)، ومعني اللبيب (ص ٦٣٨).

مع الهوامع/ ج ١ / م ١٩

والثالث: الجواز إنْ حُطِفَ على مثله كالأية والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني.

الثالث: في جواز حذف الصلة إذا عُلِمَتْ قولان: أحدهما الجواز في الاسم في غير آل، كقوله:

٢٩١- نحن الأئمة فاجمع جموعك، ثم وجههم إني^(١)
أي الأئمة عرفت عدم ميلاتهم بأعدائهم. وقوله:

٢٩٢- وعزَّ علينا أن يُصَابَا وعزَّ ما^(٢)

أي: وعزما أصيبا به. وفي الحزفي إن بقي معمول الصلة كقوله: أما أنت منطلقاً انطلقت، أي لأن كنت، فحذف كان وهي صلة أن، ومعملها باق. وكذا قولهم: «كل شيء مَهْ ما النساءَ وَذَكَرَهُنَّ»^(٣) أي ما عدا النساءَ ووصفها.

(ص): ولا يحذف عائد آل. وثالثها: يجوز بقیح للدلیل، وفوقه إن تعدى وصفها لاثنتين أو ثلاثة. ورابعها يقل في متعدي واحد ويحسن في غيره. وخامسها لضرورة. ومحلها عند الأخفش نصب، والمآزني جر. والفراء يجوز أن. وسبويه يقاس بالظاهر.

(ش): في حذف العائد من صلة آل نحو: الضاربها زيداً هند أقوال: أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجمهور. واختلف في محله: أمصوب هو أم مجرور؟ فذهب الأخفش: إلى أنه منصوب، والمآزني إلى أنه مجرور، والفراء إلى جواز الأمرين، وسبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو: جاء الضارباً زيداً أو زيد جاز في الضمير نحو: الضاربها غلامك الزيدان. وحيث وجب في الظاهر النصب نحو: جاء الضارب زيداً وجب في الضمير، نحو: الضارب زيد غلامك.

(١) البيت من مجزوه الكامل، وهو لمبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٨٩)، والدرر (١/ ٢٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٧ - أولى والأول)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤)، (٨٢)، وشرح التصريح (١/ ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٨٦).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصله:

أصيب به قَرعاً سليم كلاهما

وهو للمخنساء في ديوانها (ص ٨٠ - نشر لويس شيخو، بيروت، ١٨٩٥ م)، والدرر (١/ ٢٩٧).

(٣) المهة: السيمر الحسن. و«النساء» نصب على الاستثناء، أي ما خلا النساء وذكرهن؛ أي أن الرجل يحتل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرْمه فيمتنع. انظر اللسان (مهة) والقاموس (ما).

والثاني: الجواز مطلقاً كقوله:

٢٩٣ - ما المُستَقَرُّ الهوى محمودٌ عاقِبٌ^(١)

أي المستقره.

والثالث: إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز. لا تقول: جاءني الضارب زيدٌ، لأنّه لا يُدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضّاربه زيد، وهو على قُبْحِه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين، وفي المتعدي إلى اثنين أحسن منه في المتعدي إلى واحد.

قال أبو حيّان: وما علّل به قُبْحُه من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربت، ولم يقل أحد بقُبْحِه.

والرابع: إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذ من متعد إلى واحد، فالإببات فصيح، والحذف قليل، نحو: الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسّن الحذف، لأجل الطول، والحذف من المتعدي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنتين نحو: جاءني الظّانه زيد منطلقاً، والمعطيه زيد درهماً والمُعْلَمه بكر عمراً منطلقاً، وإن شئت: الظّان، والمعطي، والمعلم.

والخامس: أنه خاصٌّ بالضرورة.

(ص): ويحذف غيره إن كان بعض معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متصلاً منصوباً بفعل، قال أبو حيّان: تامٌّ [أو ناقص]^(٢)، أو وصف، أو مجروراً بوصفٍ ناصب، وضمّه ابن عصفور. وقال الكسائي: أو غير وصف، أو حرف جرٍّ بمثله معنًى ومتعلقاً الموصول، أو موصوفٌ به. قال ابن مالك: أو تعين أو كان معه مثله، وأباه أبو حيّان. أو مبتدأ ليس بعد نفي أو حصر، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، خلافاً للفراء في الأخيرة. ولا خبره جملة ولا ظرفاً. وشرط البصريّة طول الصلة غالباً إلاّ في أي.

(ش): عائد الصلة غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقاً

(١) صدر بيت من البسيط، وجزءه:

ولو أُتيح له صَفْوٌ بلا كَثَرٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٧١/١)، وتخليص الشراهد (ص ١٦١)، والدرر (٢٩٨/١)، وشرح الأشموني (٧٩/١)، وشرح التصريح (١٤٦/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٧/١).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستلكرته مما سيأتي في الشرح.

كحذف المعمول نحو: أين الرجل الذي قلت؟ تريد، قلت: إنه يأتي، أو نحوه. وإن لم يكن فإما أن يكون منفصلاً أو متصلاً. فإن كان منفصلاً لم يجوز حذفه نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه. وإن كان متصلاً، فله أحوال: أحدها: أن يكون منصوباً، فإن نصب بفعل أو وصفي جاز حذفه نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه.

٢٩٤- ما الله مولىك ففضل فآخِذْنَهُ بِهِ^(١)

أي: موليّكه. أو بغيرهما لم يجوز نحو: جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر. والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو: جاء الذي كُنْتَه زيد. قال ابن قاسم^(٢)، وفيه نظر، وقال ابن عقيل: [يُمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء]^(٣).

الثاني: أن يكون مجزواً فيجوز حذفه في صور:

إحداها: أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرأ نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَتَى قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. أي قاضيه.

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى. ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي، فكذلك ما في معناه. فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو: جاء الذي أنا ضاربُه أمس، أو غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن لم يجوز حذفه. وأجازه الكسائي لقوله:

٢٩٥- أَعُوذُ بِاللَّهِ وَأَيَّاتِهِ مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجٍ^(٤)
أي يغلق بابه^(٥).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَمَا لِي لِي غَيْرُهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وشرح الأشموني

(١/٧٩)، وشرح التصريح (١/١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧).

(٢) وهو ابن أم قاسم. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستركتاه من شرح ابن عقيل (١/٨٢). طبع عيسى البابي الحلبي.

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٨).

(٥) هذا على منحنى الكسائي. ومنع ذلك الجمهور. وتأول بعضهم هذا البيت على أن التقدير: من يغلق بابه، فحذف «باب» وأقام الضمير مقامه فصار ضميراً مرفوعاً فاستتر في الفعل.

ثانيها: أن يُجَزَّ بحرف جزر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً نحو: مرتت بالذي، أو بالرجل الذي مرتت، أي به. ﴿وَشَرِبَ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، أي منه. فإن جُزَّ معاً بغير حرف نحو: جاء غلامٌ الذي أنت غلامه، أو لم يُجَزَّ الموصول أصلاً نحو: جاء الذي مرتت به، أو جر بحرف لا يماثل ما جُزَّ به العائد في اللفظ كحلت في الذي حلت به، أو مائله لفظاً لا معنى، كمررت بالذي مرتت به على زيد، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كمررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف في الصور كلها.

وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف وإن لم يوجد الشرط نحو: الذي سرت يوم الجمعة أي فيه، والذي رطل بدرهم لحم، أي منه، فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر، والموصول بذلك أولى لاستطاعته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه: ﴿كَذَلِكَ أَلْقَى يَسُورَ آفَافِهِ﴾ [الشورى: ٢٣] أي به. وقال أبو حيان: لم يذكر أحد ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يُذهب إليه إلا بسمع ثابت عن العرب.

وجوز ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُزَّ بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة، وهو معنى قولي: أو كان معه مثله كقوله:

٢٩٦- وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْسَ قَوَادِهِ فَقَسَا اسْتَيْلِينَ بِهِ لَلانِ الْجَنْدِلُ^(١)

وأباه أبو حيان، وقال: إن البيت ضروري، فقولي: وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك.

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ، لم يجز حذفه نحو: جاءني اللذان قاما أو ضربا، وجاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. وإن كان مبتدأ جاز بشروط:

أحدها: ألا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو، أو الذي إنما في الدار هو.

الثالث: ألا يكون معطوفاً على غيره نحو: جاءني الذي زيد، وهو منطلقان.

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٦٧)، وخزانة الأدب (٤٩/٢)، والزهرة (١/١٨٢).

ويلا نسبة في شرح شواهد المعنى (٨٣٠/٢)، ومعني اللبيب (٤٠٨/٢).

وكان في الأصل: «قوادها» مكان «قواده»، وما أثبتناه هو الصواب، فإن الضمير في «قواده» للعائد كما صرح البغدادي في خزانة الأدب.

الرابع: ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان. وخالف الفراء في هذا الشرط، فأجاز حذفه. وردّ بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرأ.

الخامس: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرْكَبُونَ﴾ [الماعون: ٦]. وقولك: جاءني الذي هو في الدار، لأنه لو حذف لم يُدَرَّ أحدٌ من الكلام شيء أم لا، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة.

السادس: أن تطول الصلة. شرط ذلك البصريون، ولم يشترطه الكوفيون، فأجازوا الحذف من قولك: جاء الذي هو فاضل، لوروده في قراءة: ﴿كَمَامَا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، أي هو أحسن، وقوله:

٢٩٧ - من يُعَنِّ بالحمد لم ينطق بما سَقَّ^(١)

أي بما هو سقه، والبصريون جعلوا ذلك نادراً.

ومحل الخلاف في غير أي. أما أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقاً، لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحُسِّنَ معها تخفيف اللفظ.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي هو إله.

(ص): وتبنى حينئذ على الضم عند سبويه، وغلظه الزجاج. والمختار وفقاً للكوفية والخليل ويونس لإعرابها. فإن حذف مضافها أعرِيت على الصواب كما لو ذُكر، أو العائد. وقيل: تبنى مع الظرف مطلقاً. وتُصَرَّفُ مع التاء، وعن أبي عمرو: لا. وقيل: هو فيما إذا سمي.

(ش): لأي الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدها، نحو: جاءني أليهم هو قائم.

والثاني: أن يحذف مضافها ويذكر عائدها، نحو: اضرب أياً هو قائم. وهي معرفة في هذين الحالين بإجماع.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولم يَجِدْ عن سبيل المجد والكرم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والدرر (١/٣٠٠)، وشرح الأشموني (١/٧٨)، وشرح التصريح (١/١٤٤)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٦).

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعْنَهُنَّ مِنْ كُلِّ مَسْجِدٍ لَّهُنَّ آيَاتٌ﴾ [مریم: ٦٩]، وقول الشاعر:

٢٩٨- فسلّم على اللهم أفضّل^(١)

وهي في هذه الحالة مبنية على الضم^(٢) عند سيويه والجمهور، لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف. وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة. وقيل: لا؛ لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له. فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، لأنه حذف من كل ما يبينه. وذهب الكوفيون، والخليل، ويونس، إلى إعرابها حيثند، وأولوا الآية على الحكاية، أو التعليق. على أن فيها قراءة بالنصب.

وقال ابن مالك: إعرابها حيثند قوي، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً، فكذا في الموصولة.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد، نحو: اضرب أيّاً قائم، وهي في هذه الحالة معربة. قال ابن مالك: بلا خلاف. وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيان والرضي، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أنشئت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف، إذ ليس فيها إلا التانيث. وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حيثند للتانيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنوثة شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف (جُمع) المؤكّد به. وفرق ابن مالك بأن شبه (جُمع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية. وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأية في الدار، فالأخفش يصرف أية،

(١) هجز بيت من المقارب، وصلوه:

إذا ما لقيت بني مالك

وهو لغسان بن وعلّة في الدرر (٢٧٢/١)، وشرح التصريح (١٣٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١). وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (٢٣٦/١). ولغسان في الإنصاف (٧١٥/١)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزائن الأدب (٦١/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/١)، وتخليص الشاهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ووصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (١٤٧/٣)، ٢١/٤، ٨٧/٧، ولسان العرب (١٤/٥٩ - أيا)، ومغني اللبيب (٧٨/١).

(٢) ويروى: «اللهم» بالإعراب.

وأبو عمرو يمتنعها للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التتوين بعض الاسم، لأنه وقع في الوسط.

(ص): ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً، خلافاً لابن السراج وكثير، وحالاً ولو مقدّمة، خلافاً لهشام.

(ش): إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنسق عليه نحو: جاءني الذي ضربت نفسه، وجاءني الذي ضربت وعمراً، خلاف. فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع. واختلف عن الفراء في ذلك.

واتفقوا على مجيء الحال منه، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، نحو: هذه التي عانقتُ مجردةً، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

خاتمة

(ص): (خاتمة): مَنْ لِلْعَالَمِ وَشَبْهه، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً، وقيل: مطلقاً. وما لغيره غالباً، ومبهم أمره وصفاتِ عالم. وقيل: وله مطلقاً، وقيل: بقرينة.
(ش): الأصل في (من) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع:

أحدها: أن ينزل منزلته نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٥]. عبّر عن الأصنام بـ «مَنْ» لتزليلها منزلة العاقل حيث عبّدها، وقوله:

٢٩٩- أَيْزِبُ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ^(١)

نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندائه.

الثاني والثالث: أن يقترن معه في شمول أو تفصيل، فالأول: نحو ﴿الَّذِينَ رَأَوْا اللَّهَ بِمَشْرِقِ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]. والثاني: نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمَسُّ مَالَ الرَّسُولِ﴾ [النور: ٤٥]، لاقرانه بالعاقل فيما قُصِّلَ بِمَنْ في قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ نَفْسٍ مَلَكًا﴾ [النور: ٤٥].

وزعم قوم منهم قُطْرُب وقوع من على غير مَنْ يعقل دون اشتراط، أخذاً من ظاهر ما ورد من ذلك.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٠٦). وللعباس بن الأحف في ديوانه (ص ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٤١). وللعباس أو للمجنون في الدرر (٣٠٠/١)، وشرح التصريح (١٣٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٣١/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٧/١)، وشرح الأشموني (٦٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً نحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالنَّمْلَ وَمَا بَنَيْنَا﴾ [الشمس: ٥] الآيات. ﴿وَلَا أَنشُرْ عَبْدُونَ مَّا عَبَدُوا﴾ [الكافرون: ٣]. ومع: سبحان ما سَخَرَكُنْ لَنَا. ولورود هذا وأمثاله زعم قومٌ منهم ابن درستويه، وأبو عبيدة ومكي^(١)، وابن خروف، وقوعها على آحادٍ من يعقل مطلقاً. وقال السهيلي: لا يقع على أولي العلم إلا بقرينة. ويقع على صفاتٍ من يعقل، نحو: ﴿فَأَكْثَرُهَا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْقِسْطِ﴾ [النساء: ٣] أي الطَّيِّب، وعلى المبهم أمره، كأن ترى شَيْحاً تَقْدَرُ إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول: أَخْبِرْنِي مَا هُنَاكَ.

(ص): ويقعان شرطاً واستفهاماً، وأنكر الفراء نحو: من قائم، ونكرتين موصوفتين خلافاً لقوم. وشرط الكسائي لـ «مَنْ» وقوعها محلّ جائز تنكير. وبعضهم واجبه. قال الفارسي: وتقع نكرة تامة. وتوصف بـ «ما» في قول، لتعظيم، أو تحقير، أو تنويع. وَخَلَّتْ نكرة من صفٍ في ما أفعله، ونَيْمًا، وإني مما أَنْ أفعَل. وقيل: معرفة فيهما. وتزاد. قيل: وَمَنْ.

(ش): تقع (من) و (ما) شرطيتين نحو: ﴿مَنْ يَمْلِكُ سَوَادَ الْبَحْرِ﴾ [النساء: ١٢٣]. ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَكْتُمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. واستفهاميتين نحو: ﴿مَنْ لِلَّهِ غَيْرُ الْقُوَى﴾ [القصاص: ٧١]. ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ونكرتين موصوفتين نحو: مررت بمن مُعْجِبٍ لك. وبما مُعْجِبٍ لك. قال:

٣٠٠ - أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّ لَكَ نَاصِحٌ وَمَوْثِقٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ^(٢)
وقال:

٣٠١ - رَيْمًا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ سِرٌّ لَهُ فَزَجَّ كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٣)

(١) لعله مكّي بن أبي طالب حقوش بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي أبو محمد. مفرى، مجوّد للقرآن، مفسّر، عالم بعلوم العربية. ولد سنة ٣٥٥ هـ، وقيل سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٥٧/٢ - ١٥٩)، ومعجم الأدباء (١٦٧/١٩ - ١٧١)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٦٠، ٢٦١)، وهدية العارفين (٢/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن همام في حماسة البحري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٢)، والدرر (١/ ٣٠١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٦/ ٣٢٣ - غشش).

(٣) البيت من المخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ٩/ ١٠)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٠ - فرج). وله أو لحنيفة بن عمير أو لنهار =

وأنكر قوم وقوعهما موصوفتين، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما. ورد بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو: الجم الغفير، ويا أيها الرجل، و (مَنْ) و (ما) من هذا القبيل.

وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رُبِّ كقوله:

٣٠٢- رُبِّ مَنْ أَنْصَجْتُ غِيظاً قَلْبُهُ^(١)

وردّ بقوله:

٣٠٣- فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيَّرْنَا^(٢)

« ابن أخت مسيلة الكلاب في شرح شواهد المغني (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (٤٨٤/١). وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (١١٥/٦). ولعيد في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ - فرج)، والأشباه والنظائر (٣/١٨٦)، وأمالتي المرتضى (٤٨٦/١)، والبيان والتبيين (٣/٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/٣٥٢، ٨/٣٠)، ومغني اللبيب (٢/٢٩٧)، والمقتضب (١/٤٢).
(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

فَد تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُعْلَفْ

وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني (٩٨/١٣)، وخزانة الأدب (٦/١٢٣ - ١٢٥)، والدرر (١/٣٠٢)، وشرح اختيارات المفصل (ص ٩٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤٠)، والشعر والشعراء (١/٤٢٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٠)، وشرح المفصل (٤/١١)، ومغني اللبيب (١/٣٢٨).
(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حُسِبَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ لِيَانَا

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨) (وقه أن البيت لكعب بن مالك ونُسب إلى حسان ولم يوجد في شعره، وكذلك نُسب لعبدالله بن رواحة الأنصاري ولبشير بن عبد الرحمن). والدرر (٣/٧)، وشرح أبيات مسيويه (١/٥٣٥). ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (١٣/٤١٩ - متن). ولحسان بن ثابت في الأزهية (ص ١٠١) وليس في ديوانه. ولكعب أو لحسان أو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/٣٠٢) وليس في ديوان عبدالله بن رواحة. ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني (١/٣٣٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٦). وللأنصاري في الكتاب (٢/١٠٥)، ولسان العرب (١٥/٢٢٦ - كفى). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٢)، ووصف المباني (ص ١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/١٣٥)، وشرح المفصل (٤/١٢)،

وقيل: يكفي الشرط.

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمَّنْ شرط ولا استفهام كقوله:

٣٠٤ - وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعلان^(١)

ولم يوافقه أحد على ذلك.

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً، على مذهب سيبويه.

الثاني: في باب نِعَم، نحو: غسلته غسلًا نِعْمًا، ودققته دقًّا نِعْمًا. على خلاف، فقد قيل: إنها هنا معرفة، أي نعم الغسل ونعم الدق، قاله ابن خروف.

الثالث: في قولهم: لِنِّي مما أن أفعل، أي إني من أمرٍ فِعْلِي. وقيل: إنها هنا معرفة أيضاً.

وذهب قوم منهم ابن السيّد^(٢)، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم:

= وشرح المفصل (١٢/٤)، ومجالس ثعلب (١/٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩)، والمقرب (١/٢٠٣).

(١) حجز بيت من البسيط، وصلده:

فَنِعَمَ مَزَكًّا مِنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأوب (٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (١/٣٠٣، ٥/٢١٥)، وشرح الأشموني (١/٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٠)، ولسان العرب (١/٩١ - زكا)، ومغني اللبيب (١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٧).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البطلومي. أديب، نحوي، لغوي. ولد في مدينة بطلويس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ، وسكن بلنسية وتوفي بها سنة ٥٢١ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المثلث في اللغة، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح موطأ الإمام مالك، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣٣٢)، والصلة لابن بشكوال (ص ٢٨٧)، وإنباه الرواة (٢/١٤١ - ١٤٣)، وشذرات الذهب (٤/٦٤، ٦٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٨)، ومرآة الجنان (٣/٣٢٨)، وهديّة العارفين (١/٤٥٤).

«لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ». و:

٣٠٥ - لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ^(١)

أي لأمرٍ عظيم. ومنه: «لِلْمَلَأَةِ مَا لِمَلَأَتِ» [الحاقة: ١، ٢]. «فَفَشِيهِمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا غَشِيَهُمْ» [طه: ٧٨]، أو التحقير نحو: أعطيت عطيةً ما. أو التنوع نحو: ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب، وفعلت فعلاً ما، أي نوعاً من الفعل. والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة.

وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقُولُ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه.

وتقع (ما) زائدة نحو: «فِيمَا رَحِمَتْ مِنَ الْغُلَا» [آل عمران: ١٥٩]، «مِمَّا خطاياهم»^(٢) «أما أنت منطلقاً».

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله:

٣٠٦ - آلُ الزَّيْزِرِ سَنَامٌ الْمَجْدُ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ، وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا^(٣)
أي: والأثرون عدداً.

والبصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزداد، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَدَاً.

(ص): وتقع (أي) شرطاً، واستفهاماً، وصيغة نكرة، حَلَفُهَا نادر. وقيل: شائع. قال ابن مالك: وحالاً. والأخفش: ونكرة موصوفة.

(١) عجز بيت من الرافض، وصلوه:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ نِي صَبَاحٍ

وهو لأنس بن ملركة في الحيوان (٨١/٣)، وخزانة الأدب (٨٧/٣)، والدرر (٣١٢/١)، ٨٥/٣، وشرح المفصل (١٢/٣). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٥٠٣/٢) - صبح. ولرجل من خثعم في شرح أبيات مسبووه (٣٨٨/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٥٨/٣)، والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠)، والخزانة (١١٩/٦)، والخصائص (٣٢/٣)، والكتاب (٢٢٧/١)، والمقتضب (٣٤٥/٤)، والمقرب (١٥٠/١).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح. وهذه قراءة أبي عمرو؛ أما قراءة الجمهور فهي: «مِمَّا خطيتانهم».

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٠٣)، وخزانة الأدب (١٢٨/٦)، والدرر (٣٠٤/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٢).

(ش): تقع أي شرطاً كقوله:

٣٠٧- أي حينئذ لم يزل ما شئت من الخير، فأخذني خيلاً^(١)

واستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. وصفة نكرة كقوله:

٣٠٨- دعوت امرءاً أي امرئ فأجاني^(٢)

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن الملاحح بها كانت للملاحح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارس أي فارس، فقد أثبت عليه بالفروسية خاصة، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثنى بها. فإذا قلت: سررت برجل أي رجل، فقد أثبت عليه ثناء كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل. وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة. والغالب ذكر هذه النكرة. وقد تحذف كقوله:

٣٠٩- إذا حارب الحجاج أي منافق^(٣)

أي منافقاً، أي منافق. وهذا في غاية الندور، لأن المقصود بالوصف بـ«أي» التعظيم، والحذف منافقاً لذلك.

وذكر ابن مالك أن أياً تقع حالاً كقوله:

٣١٠- فلله عينا حبتير أيما قتي^(٤)

(١) البيت من المخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

وكنيت وإياه ملاذاً وموئلاً

وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

علاه بغير كلماء هز بقطر

وهو للمفرزدق في ديوانه (٤١٧/١)، والدرر (٣٠٧/١).

(٤) صجر بيت من الطويل، وصدره:

فلأومأت إيماء خفياً لحبتير

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٣)، وتذكرة النحلة (ص ٦١٧)، وخزانة الأدب (٣٧٠/٩)،

(٣٧١)، والدرر (٣٠٧/١)، وشرح أبيات سيويه (٤٤٢/١)، والكتاب (١٨٠/٢)، ولسان العرب

(٢٤٦/٢- ثوب، ١٦٢/٤- جتر، ٥٩/١٤- أيا)، والمقاصد النحوية (٤٢٣/٣). وبلا نسبة في شرح

الأشموقي (٧٨/١، ٣١٨/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩١).

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع «أَيُّما» على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو.

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما)، نحو: مررت بأي كريم. والجمهور منعوا ذلك، لأنه لم يُسمَعْ.

في العمدة

- المبتدأ والخبر
- نواسخ الابتداء
- «كان» وأخواتها
- أفعال المقاربة
- «إن» وأخواتها
- «ظن» وأخواتها
- الفاعل
- نائب الفاعل

الكتاب الأول في العمد

(ص): الكتاب الأول: في المُعَد. وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ.
(ش): العمد: عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به. ويُجَوَّل إعرابه الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب.
وألحق منها بالفَصَلات في النصب خير كان، وكاد، واسم إن، ولا، وجُزء ظن، فإنها عَمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، وَتُصَبِّحُ.

المبتدأ والخبر

(ص): المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار - وفقاً للرّضي^(١) - كُلُّ أَصْلٍ.

(ش): اختلف في أصل المرفوعات، فقليل: المبتدأ، والفاعل فرغ عنه، وعُزِّي إلى سيبويه. وَوَجَّهَهُ أنه مبدوء به في الكلام. وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإن تأخر. والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم. وأنه عاملٌ معمولٌ. والفاعل معمولٌ لا غير.

وقيل: الفاعل أصلٌ، والمبتدأ فرغ عنه. وعُزِّي للخليل. ووجهه: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وقيل: كلاهما أصلان. وليس أحدهما بمحمولٍ على الآخر ولا فرع عنه. واختاره

(١) هو رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الرَّضِيِّ. ونقله عن الأخفش وابن السراج. قال: وكذلك التمييز، والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة. انتهى.

قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدي فائدة.

(ص): قالوا: وهو المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه، مُخْبَرٌ عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمتفصل ولو ضميراً - خلافاً للكوفية - كافٍ. وشرطه: تقدّم نفسي ولو بـ «غير» أو استفهام. وثالثها: يجوز دونه بفتح.

ومنه أبو حيان في غير «ما» و«الهمزة». وهو قائم مقام الفعل، ومن ثم لا خبر له خلافاً لزاصم أنه محذوف أو تاليه.

ولا يُصَنَّر ولا يوصف، ولا يُتَرَف، ولا يُتَنَّى، ولا يجمع إلا على لغة: «أكلوني البراهيث» خلافاً لابن خويط الله^(١). فإن طابقهما فخير مقبّم. أو مفرداً. أو مكسراً. أو ما استوى مفرد وغيره جاز.

ودخل بقولنا: «غير زائد» نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ [فاطر: ٣]. قالوا: و«يَحْسَبُكَ» دَرْهَمٌ. والمختار - وفقاً لشبينا الكافيجي^(٢) - أنه خير.

«وينحوه»: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ أَفَادَنَا.

(ش): حدّ النحاة المبتدأ بأنّه: الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمتفصل كافٍ.

فقولنا: المجرد من عامل لفظي أخرج: الفاعِلَ ونائبه، ومدخولَ النواسخ، والخبر. وقيد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنوي وهو: الابتداء.

وقولنا: غير المزيد، يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَرَّ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣]، و«يَحْسَبُكَ دَرْهَمٌ»، فخالقٌ، وحسبك مبتدآن، لأن العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته.

وقولنا: «وينحوه»، يدخل نحو: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ أَفَادَنَا، فرجل مبتدأ، ولا أثر لرُبِّ، لأنها في حكم الزائد، إذ لا تتعلق بشيء.

(١) هو عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الأنصاري الحارثي الأندلسي الأندلي. محدث، حافظ، مفرى، منشىء، خطيب، شاعر، نحوي. ولد بأندة سنة ٥٤٩ هـ. وتصدر للقرارات والعربية، وأدب أولاد المنصور بمراتش، وولي قضاء إشبيلية وقرطبة، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. من آثاره: كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي لم يتمه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (١٨٣/٤)، وشدرات اللهب (٥٠/٥).

(٢) تقدم التعريف بالكافيجي. انظر الفهارس العامة.

وهذا الحدّ غير مَرْفُوعٍ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر - كما سيأتي - اختياري له. وهو لفظي.

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجزّء من ناصب وجازم، فلنأخذُ تَوَكُّثًا^(١) بقولي: «قالوا». وما قالوه في «بحسبك درهم» غير مرفوعي أيضاً، فإن شيخنا الكافيجي، اختار أنّ: «بحسبك درهم» خبر مقدم، وأن المبتدأ «درهم» نظراً للمعنى، لأنه مَحَطُّ الفائدة، إذُ القصد الإخبار عن «درهم» بأنه كافيه. وما قاله شيخنا هو الصواب.

ثم المبتدأ قسمان: قسم له خبر. وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مُشَبَّهة، أو منسوباً.

وشرطه أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما، لعدم سَبْقِهِ.

وشرط مرفوعه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو: أقام أنتما.

ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلّا «أقاما أنتما» بالمطابقة بسّجَلِ الضمير مبتدأً مؤخراً. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. ورُدّ بالسماع

قال:

٣١١ - خَلِيلِي مَا وَاوٍ بَعْدِي أَتَمَّا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَن أَقْاطِعُ^(٢) وَشَرْطُهُ أَيْضاً: أن يكون كافياً. أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو: «أقام أبواه زيد»، فإن الفاعل فيه غير مغم، إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد فيه مبتدأ، وقام خبر مقدّم. وشَرْطُهُ أَيْضاً: تقدّم نفي أو استفهام بأيّ أدواتهما، كـ «ما»، و «لا»، و «إن»، و «غير»، نحو: «غيرُ قائم الزّيدان».

ومنه قوله:

٣١٢ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ^(٣)

(١) تَوَكُّثٌ: تأخّر.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/١٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٨١)، والدرر (٢/٥٠)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح التصريح (١/١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٢١)، ومغني اللبيب (٢/٥٥٦)، والمقاصد النحوية (١/٥١٦).

(٣) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر (٢/٦)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٣٧)، وخزانة الأدب (١/٣٤٥)، ومغني اللبيب (١/١٥١، ٢/٦٧٦). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٩٤، =

وكالهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع «ما»، والهمزة. وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما، إذ لم يُسمع سواهما. ولم يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله غير معتمد.

وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بَقِيْع. وجعل منه قوله:

٣١٣ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَوَّنِيًّا^(١)

وأجيب بأن «خير» خبرٌ مقدّم، ولم يطابق، لأن باب «فعل» لا يلزم فيه المطابقة. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدة شَبَهه به، ولأجل ذلك مُنِعَ ما يُمنَعُ منه الفعل، فلا يُخبر عنه ولا يُصغَرُ، فلا يقال: أَصْغَرْتُ الزَّيْدَانَ. ولا يوصف. فلا يقال: أَصَارِبُ عَاقِلَ الزَّيْدَانَ. ولا يعرّف بال، فلا يقال: القائم أخوك. ولا يُتَنَّى ولا يُجمع، فلا يقال: أَقَاتِمَانِ أَخَوَاكَ، وَأَقَاتِمُونَ إِخْوَتَكَ، على أن «أخوأك»، و «إخوأك» فاعل إلا على لغة: «أكلوني البراغيث»، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك.

وزعم بعضهم: أنّ خبر هذا الوصف محذوف. ورُدّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر: أنه الذي يليه. وزعم ابن حَوَاط: أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلّ بحديث: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(٢). وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لو تُنْثِي وَجُمِعَ جُعِلَ خبراً مقدّماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر.

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الأفراد نحو: أَقَاتِم زيد. وفي جمع التكسير نحو: أَقِيَام الرِّجَالِ. وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو: أَجُنُبُ^(٣) الزَّيْدَانَ.

= ٢٨٩/٥، ١١٣/٦، ٢٥/٧، وتذكرة النحاة (ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، وخزانة الأدب (٩/٥٤٧)، وشرح الأشموني (٨٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١)، والمقاصد النحوية (١٠١٣/٥).
(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مَقَالَةٌ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

وهو لرجل من الطوائف في تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، وشرح التصريح (٥٧/١)، والمقاصد النحوية (٥١٨/١). ولا نسبة في أوضح المسالك (١٩١/١)، والدرر (٧/٢)، وشرح الأشموني (٩٠/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٢).

(٢) جزء من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في بدء الوحي باب ٣ (حديث ٣) ورواه أيضاً بالأرقام (٣٣٩٢ و ٤٩٥٣ و ٤٩٥٦ و ٤٩٥٧ و ٦٩٨٢). ورواه مسلم في الإيمان (حديث ٢٥٢).

(٣) جنب: يستوي فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. وربما قيل في جمعه: أجنب وجنبن.

(ص): ورافع المبتدأ، قال الجمهور: الابتداء، وهو جَعْلُهُ أَوَّلًا لِيُخْبَرَ عنه. وقيل: تجرُّده، والخبر المبتدأ. وقيل: الابتداء. وقيل: هما. والمختار - وفقاً للكوفيَّة وابن جني وأبي حيان - ترافعا. وقيل: إن لم يكن في الخبر ذكر، وإلا فبه.

(ش): في رافع المبتدأ والخبر أقوال:

فالجمهور وسيبويه على أنَّ رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، لأنه يُنْبِئُ عليه، ورافع لخبر المبتدأ، لأنه مَبْنِيٌّ عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وَضَعُفُ بَأَن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لَأَدَّى إلى إعمال واحدٍ ورفعين، ولا نظير له.

وأجيب بأن ذلك إنما يُخَدَّرُ إذا اتحدت الجِهة، وهي هنا مختلفة. وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان.

وأجيب بأن ذلك إنما يُوَثَّرُ فيما يعمل بطريق الشَّبه بالفعل، وعملُ المبتدأ ليس به، بل بطريق الأصالة.

وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنه طالب لهما، فعمل فيهما. وعليه الأخفش وابن السراج، والثَّمَانِي^(١).

وَرَدَّ بَأَن أقوى العوامل، وهو الفعل، لا يعمل رفعين، فالمعنويُّ أَوْلَى.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً. وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟ قولان. ونظير الثاني تَقْوِي الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ، ويلاً في المستثنى، وتقْوِي المضاف بمعنى: اللام أو مِن.

وذهب الكوفيون: إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رَفَعَ الخبر، والخبر رَفَعَ المبتدأ، لأنَّ كُلَّا منها طالبُ الآخر، ومحتاج له، وبه صار حُكْمُهُ.

وَضَعُفُ بَأَنه يلزم عليه أن تكون رُبَّةُ كُلِّ منهما التقديم، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدَّم

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، ويعرف بالإخشيدي والوراق، واشتهر بالرماني. أديب، نحوي، لغوي، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، فلكي، منطقي. أصله من سُرَّ من رأى، وولد ببغداد سنة ٢٩٦ هـ. وأخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج؛ وتوفي ببغداد في ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الجامع الكبير في التفسير، المبتدأ في النحو، معاني الحروف، الاشتقاق، وشرح الصفات. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٧٣/١٤ - ٧٨)، وتذكرة الحفاظ (١٨٢/٣ - ١٨٣)، ونزهة الألبا (ص ٣٨٩ - ٣٩٢)، وميزان الاعتدال (٢/٢٣٥)، والنجوم الزاهرة (٤/١٦٨)، وإنباء الرواة (٢/٢٩٤ - ٢٩٦)، وشنرات النعب (٣/١٠٩)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٤)، ومروءة الجنان (٢/٤٢٠، ٤٢١)، وهدية العارفين (١/٦٨٣) وغيرها.

على معموله. وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب نحو: ﴿أَيُّهَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ولو سلم قلنا: كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر، فلا دَوْر لاختلاف الجهة.

أما تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأما تقدّم الخبر فلأنه مَحْطُ الفائدة، وَهُوَ المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه. والغرض وإن كان متأخراً في الوجود، فهو متقدّم في القصد. وهذا المذهب اختاره ابن جنيّ وأبو حيان. وهو المختار عندي.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو: زيد ضربته، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثمّ ذكر نحو: القائم زيدٌ ترافعا.

وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصحّ أنه جُعل الاسمُ أوّلًا ليخبر عنه. وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية، أي كونه مُعرّى عنها.

(ص): والخبر مفرد جامد، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشْتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً، ولا يحمل غير واحد. وقيل: اثنين إن قدر خلف موصوف. وثلاثة إن كان بال. وفي نحو: حُلُوٌّ حَامِضٌ. قيل: يقدّر فيهما. وقيل: الأول. وقيل: الثاني. وقيل: في المعنى، لا في واحد.

ويستتر إن جرى على ما هو له. وقيل: يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاً بَرَزَ. وقال الكوفيّة وابن مالك: ما لم يؤمن لَبَسَ. وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر، والفعل كهو. وقال أبو حيان: إذا خيف لبسُ ثَوْبٍ الظاهر.

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبهها، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلّط على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامد، ومشتق. والمشتق: ما دلّ على مُتَّصِف مَصْبُوحاً من مصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحسن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. ونسبته صاحب (البيسط) وغيره إلى الكوفيين، والزّماني. قال ابن مالك وغيره: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد ردّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز المعطف عليه مؤكداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتق يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم» بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زيد

ممرور به». ولا يتحمل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدر خَلَفًا من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر: للموصوف الذي صار خَلَفًا منه.

فإن كان صلة لآل نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفًا منه، ولآل. فإذا أكد قيل فيه: زيد القائم نفسه نفسه نفسه.

ولو تعدد الخبر المشتق، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا خُلُو حامض ففيه أقوال. قال الفارسي: ليس فيه إلا ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له، والتقدير: «هذا خلُو فيه حُموضة».

وقال أبو حيان: الذي أختاره: أن كلًّا منهما يحمل ضميراً لا اشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حياله، لأن المقصود جمع الطعنين. والمعنى: أن فيه حلاوة وحُموضة.

وقال صاحب (البدیع)^(١): الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت: هذا مُرٌّ، لأنه لا يجوز خُلُو الخبرين من الضمير لثلا تنتقض قاعدة المشتق، ولا انفرد أحدهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: «كُلُّ خُلُو كُلُّ حامض»، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو: «هذا البستان خُلُو حامض رُمَانُهُ». فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً، تبيّن أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني. وإن قلنا: يتحمل، كان من باب التنازع. ولتَمَاضِي أدلة الأقوال سكك عن الترجيح.

قال ابن جنّي: راجعت أبا عليّ^(٢) تيفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنت لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير، قال ابن مالك: بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو: زيد هند ضاربتة أي هي.

(١) «البدیع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الرعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) أبو علي الفارسي، تقدّم التعريف به.

في المصدرة بأن. وقوم في التنفيس، ومعمول الفعل. وتعلب في القسمة. وابن الأنباري^(١) في الطلية. وتالياً يقدر القول. وقال شيخنا الكافيجي: إن اعتبر ثبوته فالثالث، أو مجرد الارتباط فالأول. لا ندائية. وذات «لكن»، وبل، وحتى، بإجماع.

(ش): الجملة ما تضمن جزأين، لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما، أو لفظ أحدهما. فالأول: الاسمية نحو: زيد أبوه منطلق. والثاني: الفعلية نحو: زيد قام أبوه. أما نحو: إن زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين. ويندرج في الاسمية: المصدرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائماً. وزيد إنه قائم. ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بأن المكسورة، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ.

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيد من يكرمه أكرمه.

ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط، أو باسم شرط معمول لفعله نحو: زيد إن يقيم أقم معه، وزيد أيهم يضرب اضربه، والمصدرة بمعمول فعلها نحو: زيد عمراً ضرب أو يضرب، أو بحرف تنفيس. وخالف في الأخيرتين بعض المناخرين.

والقسمة منها ثعلب. ورّد بالسماع قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ مَغْنَمًا﴾ [المنكوت: ٦٩]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾ [المنكوت: ٩].

والطلية. ومنعها ابن الأنباري، لأنها لا تتحمل الصدق والكذب. والخبر حقه ذلك. ورّد بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً، ولا يحتمل ذلك، وبالسماح قال:

٣١٥ - قَلْبٌ مَنْ عِيَلٌ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَسَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٌ^(٢)

وقال ابن السراج: إذا وقعت خبراً، فالقول قبلها مقدر، فنحو: زيد اضربه على تقدير: أقول لك: اضربه. وذلك المقدر هو الخبر، والمذكور معموله.

قال شيخنا العلامة الكافيجي رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرة: بـ «لكن»، أو بل، أو حتى. بالإجماع في كل ذلك.

(ص): ويجب فيها إن لم تكن^(٣) معنى ضمير عائد إليه مطابق. ولا تحذف مطلقاً عند

(١) هناك نحوتان عُرفا بهذا الاسم؛ الأول هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. والثاني هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طييء في الدرر (١١/٢). ولا نسبة في حاشية يس (١٦٠/١).

(٣) أي إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ، كما سيبيته في الشرح.

الجمهور إلا في نحو: السَّمَن مَنَوَان بدرهم، أو شذوذ. وقيل: يجوز حذف مبتدأ. وثالثها: ومنصوب بفعل تام متصرف بَقَلَّة. ورابعها: بكثرة. وخامسها: إن كان المبتدأ استفهاماً، أو كِلَا، أو كِلَا. وسادسها: إن كان صندراً أو لا يتمرّف. وسابعها: إن اقتضى عموماً. وثامنها: إن نصب بجامد. وتاسمها: وصِفَة. وعاشرها: ومجرور أصله النصب. والمختار إن دلّ دليل ولم يؤد إلى رُجْحَانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلا فلا.

(ش): الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: «أفضل ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»^(١). وإلا فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به.

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو: زيد قام غلامه. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ، أو فاعلاً. أو منصوباً بفعل متصرف، أو جامد أو ناقص، أو وصفٍ أو حرفٍ أو مجرورٍ إلا في صورة واحدة، وهي أن يُجَرَّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو: «السَّمَن مَنَوَان بدرهم» أي: منوان منه. بخلاف ما إذا أدى نحو: الرغيف أكلت. تريد: منه. أو جُرَّ بإضافة، سواء كان أصله النصب نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو: زيد قام غلامه.

وقيل: يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ. وعليه صاحب (البيسط). قال: لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله:

٣١٦ - وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ^(٢)

أي هو عار. ورُدّ بأنه لا يدرى أحلف شيء أم لا؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية.

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم ٣٢) عن طلحة بن عبيد الله ابن كريب، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له». ورواه أيضاً في الحج (باب جامع الحج، حديث ٢٤٦). ورواه الترمذي في كتاب الدعوات (باب ١٢٢) مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) تمام البيت، وهو من الكامل:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ

وهو ثابت قننة في ديوانه (ص ٤٩)، والحامسة الشجرية (١/٣٣٠)، وخزانة الأدب (٩/٥٦٥)، (٥٧٧)، والدرر (٢/١٢)، وشرح شولهد المغني (١/٨٩، ٣٩٣)، والشعر والشعراء (٢/٦٣٥). ويلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والجنى الداني (ص ٤٣٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥، ٣٦٥)، وخزانة الأدب (٩/٧٩)، وشرح التصريح (٢/١١٢)، ولسان العرب (١/٢٧، ١٣٤، ٥٠٣/٢)، والمقتضب (٣/٦٦)، والمعرب (١/٢٢٠).

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل تام منصرف بقلة. وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّكُمْ رُجُلٌ وَعَدَ اللَّهُ الْمُقْسِطِينَ﴾ [النساء: ٩٥] أي وعده. وقيل: يجوز ذلك بكثرة. وعليه هشام من الكوفيين نحو: زيد ضربت. وقيل: يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام. أو كلاً وكنة، أو كلاً. وعليه الفراء كالأية المذكورة. وكقوله:

٣١٧ - عليّ ذنباً كلّ لم أصنع^(١)

وقوله:

٣١٨ - كلاًهما أجيّد مستريضاً^(٢)

وقولك: أيهم ضربت. ووجهه: قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدّم المعمول، وكون «كُلِّ» و «كِلَا» في معنى «ما» فنحو: كَلَّ الرجال، أو كِلَا الرجلين ضربت في معنى: ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلّا مَنْ ضربت. و «ما» لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده.

وقيل: يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: «كَمْ» و «أَيَّ»، وفي كل اسم لا يتعرف نحو: «مَنْ»، و «ما».

وحكي هذا عن الفراء أيضاً. ووجهه: بأنه إذا لزمه الصدر كثر فيه الرفع، وقيل كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله، بخلاف ما يتقدّم ويتأخر.

وقيل: يجوز الحذف في «كُلِّ»، وما أشبهها في اقتضاء العموم. حكي عن الفراء أيضاً

(١) الرجز لأبي النجم المعجلي؛ وقوله:

قد أصبحت أمّ الخيار تلخي

وهو في تخلص الشواهد (ص ٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١، ٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣)، والدرر (١٣/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٤/١، ٤٤١)، وشرح شواهد المعني (٥٤٤/٢)، وشرح المفصل (٣٠/٢، ٩٠/٦)، والكتاب لسيويه (٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، والمحاسب (٢١١/١)، ومعاهد التنصيص (١٤٧/١)، ومعني اللبيب (٢٠١/١)، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، والأغاني (١٧٦/١٠)، والخصائص (٦١/٢)، والمقتضب (٢٥٢/٤).

(٢) الرجز للأغلب المعجلي في لسان العرب (٢١٩/٧ - مادة قرض)، ولحميد الأرقط في لسان العرب (١٦٥/٧ - مادة روض) وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضاً كلاهما أجيّد مستريضاً

ويلا نسبة في الدرر (١٥/٢)، وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضاً أم هكلنا بينهما تعريضاً

كلاهما أجيّد مستريضاً

ومجالس ثعلب (٧٢/١).

نحو: «رجل يدعو إلى خير أجيب، وأمر بخير أطيع».

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو: أبوك ما أحسن، أي أحسنه. وعليه الكسائي.

وقيل: يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو: الدرهم أنا معطيك.

وقيل: يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو: زيد أنا ضارب، أي ضاربه، بخلاف غيره.

والمختار من هذا كله الجواز بشرطين: أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف. الثاني: ألا يؤدي إلى رُجحانٍ عملٍ آخر بأن يؤدي إلى تهية العامل للعمل، وقطعه عنه كما تقدّم في: «الرغيف أكلت منه»، و«كأيهم ضربت»، فإنه يؤدي إلى تسليط: «أكلت» و«ضربت» على نصب الاسم المقدّم، فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف.

وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع، والمنصوب، والمجرور.

وقال بعضهم: لا يجوز الحذف إلا بخمسة شروط: ألا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه، ولا مؤدياً إلى كس نحو: زيد ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيد قام غلامه، لأن حذفه يُخلّ بالتعريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التهيئة والقطع، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما.

(ص): ويغني عنه إشارة. وخصّه ابن الحاجّ بالبعيد، والمبتدأ موصول، أو موصوف، وتكراره بلفظه. وضعفه سيبويه. وثالثها يختص بالضرورة. ورابعها بالتهويل. وعموم المبتدأ. وتوقف ابن هشام.

وعطف جُمْلَةٌ فيها ضميره بالفاء. قال ابن هشام: والواو. والمختار - وفقاً للزجاج - جواز نحو: زيد يقوم عمرو إن قام، وإن لم يعطف، لا تكراره بمعناه. ووجود ضمير هائد إليه بدلاً من بعض الجملة خلافاً للأخفش فيها.

(ش): الأصل في الربط الضمير، ولهذا يُرْبَط به مذكوراً، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء.

أحدهما: الإشارة نحو: ﴿وَلْيَأْسَ الْتَقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]. ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْفُورًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وخصّه ابن الحاجّ^(١) بكون المبتدأ إما موصولاً، أو موصوفاً. والخبر إشارة للبعيد.

(١) هو أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ. وقد تقدم التعريف به.

قيمتنح' نحو: زيد قام هذا، وزيد قام ذاك.

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتضخيم نحو: ﴿لَمَّا كُنَّا مَا لَمَّا كُنَّا﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و: ﴿وَأَحَبُّ إِلَيْنِ مَا أَحَبُّ إِلَيْنِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: يختص بالضرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل: يجوز في الاختيار بضعف، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ - فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(١)

وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم أن يجيزوا: «زيد مات الناس»، و«عمرو كل الناس يموتون»، و«خالد لا رجل في الدار». قال: وأما المثال فيخرج على أن آل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بقاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَخْشُرُ الْمَاءَ تَارَةً قِيْلُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ قِيْغُرُقُ^(٢)

(١) جزء من عجز بيت من الطويل؛ وتماهه:

ألا ليت شمري هل إلى أم معمري
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٣٤)، والأخاني (٢/ ٢٣٧، ٢٥١)، والحماسة البصرية (١١١/ ٢)، وخزانة الأدب (٤٥٢/ ١)، والدرر (١٦/ ٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٩، ٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٣). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٩٩)، والكتاب (١/ ٢٨٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٤٦٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢)، والدرر (١٧/ ٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٨، ٤٤٩/ ٤). ولكثير عزة في المحتسب (١/ ١٥٠). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٩٢)، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١)، والمغرب (١/ ٨٣).

وفي البيت شاهد، وهو قوله: «يحسر الماء»، حيث حذف منه «أن» إذ أصله: «أن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل. وإنما قلروا فيه «أن» محذوفة وأن تقديره: وإنسان عني أن يحسر الماء تارة فيبدو؛ لأن قوله: «وإنسان عني» مبتدأ، و«يحسر الماء تارة» جملة في موضع الخبر، ولا رابط فيه =

ففي يبدو ضمير عائد على «إنسان» «المبتدأ»، وهي معطوفة بالفاء على «يحسر الماء» الخبر.

الخامس: عطف الجملة المذكورة بالواو. وأجازه هشام وحده، نحو: زيد قامت هند وأكرمها. ومنعه الجمهور، لأنها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذان قائم وقاعد، دون هذان يقوم ويقعد.

السادس: شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام». أجازه الزجاج. وجزم به ابن هشام في المغني. وهو المختار.

السابع: تكرار المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُوَسِّعُ أَجْرَ الْمُضِلِّينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: الرابط العموم. ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول. حكى: «أبو سعيد الذي رويت عن الحُدْرِي»^(١). وتابعه الخضراوي، وحسنه ابن جني.

الثامن: وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها. أجازه الأخفش أيضاً نحو: «حُسْنُ الجارية أعجبتني هو»، فـ «أعجبتني» خبر «حُسْن»، ولا رابط فيها، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذ (هو) بدل من الضمير المؤنث المستتر في: «أعجبتني» العائد على الجارية وهو عائد على الحُسْن.

(ص): وظرف أو مجرور تام عامله كَوْنٌ منوي في الأصح. والتحقيق - وفقاً لابن كيسان - أنه الخبر، والعامل في مرفوعه. والمختار - وفقاً لابن مالك - تقديره اسم فاعل لتعنيته بعد «أما». ورجح ابن الحاجب الفعل. وعليه: هو من قبيل الجملة. وعلى الأول المفرد. وقيل: قسم برأسه مُطلقاً. وجوّز الكوفي الناقص، ويتحمل كمشق. ومنعه القراء إن تقدم ويؤكد ضميره. وعمله يأتي.

(ش): إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تاماً، نحو: «زيد

= لهذه الجملة بالمبتدأ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: «زيد إن تقم هند يفضب». وقال أبو حيان: ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط يُكْتَفَى به لانتظام الجمليتين. انظر: المقاصد النحوية (٤/٤٤٩).

(١) المراد: رويت عنه.

أمامك»، و «زيد في الدار». بخلاف الناقص، وهو: ما لا يُفهم بمجرد ذكره وذكر مفعوله ما يتعلق به نحو: «زيد بك»، أو «فيك»، أو «عندك»، أي واثق بك، وراغب فيك، ومُعَرِّضٌ عندك، فلا يقع خبراً، إذ لا فائدة فيه. ثم هنا مسائل:

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً. فالأصح أنه: كَوْنُ مقدَّر. وقيل: المبتدأ. وعليه ابن خروف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النسب لا الرفع، لأنه ليس الأول في المعنى. وَرَدَّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل: بالمخالفة. وعليه الكوفيون. وإذا قلت: «زيد أخوك»، فالأخ هو «زيد»، أو «زيد خليفك»، فالخلف ليس بزيد، لمخالفته له عملت النسب.

وَرَدَّ بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله، لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنوي الأضعف أولى.

وعلى الأول: يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل، فالتقدير في: زيد عندك، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

واختلف في الأولى منهما. فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل، لأن الأصل في الخبر الأفراد، والتصريح به في قوله:

٣٢١ - فَأَنْتَ لَدَيَّ بُخْبُوحَةُ الْهُونِ كَأَنَّ^(١)

ولتعيته في بعض المواضع، وهو ما لا يصلح فيه خبراً الفعل نحو: أنا عندك فزيد، وخرَجْتُ فإذا عندك زيد، لأن «أنا» و«إذا» الفجائية لا يليهما فعل.

ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولتعيته في الصلة. وأجيب بالفرق، فإنه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد. ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد. وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً، وعليه ابن السراج.

الثانية: ذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق.

(١) حيز بيت من الطويل؛ وصلده:

لك العزُّ إن مولاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٨/٢، ٣١٣/٥)، وشرح شواهد المعنى (٨٤٧/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١١١)، ومغني اللبيب (٤٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٤٤/١).

وذهب الفارسي وابن جنبي: إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسباً منسياً.

وأجمعوا: أن القولين جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر؟ وفي تحمله الضمير، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟ والأكترون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة.

الثالثة: البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر. وقال الفراء: لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدم فلا، وإلا جاز أن يؤكد، ويعطف عليه ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير. ومن تأكيده متأخراً قوله:

٣٢٢ - فَإِنَّ فَوَادِي عَيْنِكَ - اللَّغَرَّ - أَجْمَعَ^(١)

وسياقي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع.

(ص): ولا يُخْبَرُ بزمان عن عين. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار - وفقاً لابن مالك - إن أفاد. ويخبر عن معنى. فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُله، أو أكثره، وهو نكرة كثر. ويجوز نصبه وجزه بـ «في» خلافاً للكوفيّة فيهما. أو معرفة جاز باتفاق.

(ش): والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين فلا يقال: زيد اليوم، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ «في»، وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم: «اليوم خمر، وغداً أمر»، أي شرب خمر، «والليلة الهلا»، أي طُلوعه. وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الزّطّب إذا جاء الحَرّ. وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة. وعليه ابن مالك.

وَصَبَّطُهُ بأن يُشَابِه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو: «اللَّيْلَةُ الهلا»، و «الزُّطْبُ شَهْرِي ربيع»، و «الْبَلُحُ شهرين». أو يضاف إليه اسم معنى عام نحو: أَكُلَ يَوْمَ ثَوْبَ تلبسه. أو يعمّ، والزمان خاصّ نحو: نحن في شهر كذا. أو مسؤول به عن خاصّ نحو: في أيّ الفصول نحن؟.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلده:

فَإِنَّ يَكْ جِثْمَانِي بِأَرْضِي سَوَاكُمُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١١١)، وخزانة الأدب (٣٩٥/١)، والدرر (١٩/٢)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٥)، وشرح التصريح (١٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٥/١). ولكتّيب عزة في ديوانه (ص ٤٠٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠١/١)، وشرح الأشموني (٩٣/١)، ومغني اللبيب (٤٤٢/٢).

ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى. ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: «صيامك يوم الخميس» بالوجهين. والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو: ميعادك يوم ويومان. ﴿عَدُوُّهَا شَهْرٌ وَوَلَايَتُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وجوز البصريون معه النصب والجر يفي. وكذا إن كان واقعاً في أكثره نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. وروي بهما قوله:

٣٢٣ - زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا عَدَا^(١)

(ص): ورفع مكان متصرف عن عَيْنِ نكرة جائز. وعن الكوفية إن عطف مثله مختار وإلا واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفية ضرورة إلا بعد مكان. ويكثر في مَوَاقِف متصرف بعد عَيْنِ قَدَر فيه بعد. فإن قصد بَأْت مني فرسخين: أنت من أشياحي ما يَسْرَتَانِهُمَا تَعَيَّنَ النصب. ونصب «اليوم» مع (الجُمُعَةِ) ونحوها مما يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز، لا غيره: كـ (الأحد) خلافاً للفرقاء وهشام. ولا الشهور. ورفع ونصب: «ظهرك خلفك»، و«نملك أسفلك»، وشبهه.

ويلزم نصب غير متصرف كـ «فوق». وقيل: إلا فيما كان من الجَسَدِ.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عَيْن، فإن كان الظرف نكرة نحو: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ ونحن قدامٌ وأنتم خلف، جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم.

وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين.

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصه الكوفيون بالشعر، أو بما هو خير اسم مكان كالتمثال الثاني.

الثانية: إذا أخبر بِمَوَاقِف متصرف من الظرفين عن اسم عَيْن يَقْدَر إضافة «بُعْد» إليه جاز

(١) صدر بيت من الكامل للنايفة الليثاني، وحجزه:

ويذاك غَيْرَنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ

وهو في ديوانه (ص ٨٩)، والأغاني (٨/١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والخصائص (١/٢٤٠)، والدرر (٢/٢٠)، والشعر والشعراء (١/١٦٤)، ولسان العرب (١٣/٥٦٠ - مادة وجه).

فيه الرفع والنصب. والموقت المحدود: «كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً، ويومٌ ويوماً أي: بُعْدُ زيد مني».

واحتراز بالمتصرف عن اللازم للظرفية كَصَحْوَةٍ مُعَيَّنَةٍ. فإن قُصِدَ في نحو: «أنت مني فرسخين»: أنت من أشياء ما سرنا فرسخين، تعين النصب على الظرفية، والخبر متعلق مني أي: «كأنت» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْدَ مكانك مني فرسخان.

الثالثة: إذا قلت: اليوم الجمعة، جاز رفع «اليوم» ونصبه. وكذلك نحو: «الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت، والعيد، والفطر، والأضحى، والتيروز، فإن في الجمعة معنى: الاجتماع، وفي السبت معنى: القطع، وفي العيد معنى: القود، وفي الفطر معنى: الإفطار، وفي الأضحى معنى: التضحية، وفي التيروز^(١) معنى: الاجتماع.

وكذلك قولك: اليوم يومك، لأنه على معنى: «شأنك» و «أمرك» الذي تُذَكِّرُ به.

وأما الأحد وما بعده من الأيام، فلا يجوز فيه إلا الرفع، لأن ذلك لا يتضمن عملاً. والتصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء، ولا شيء كائن فيها، بخلاف ما تقدّم.

وأجاز الفراء وهشام: التصب في ذلك أيضاً بناءً على «الآن»، أي على معنى: أن «الآن» أعم من الأحد، والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في: «الآن» كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال أبو حيّان: ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو: أول السنة المحرم، والوقت الطيب المحرم.

الرابعة: إذا قلت: «ظَهَرَكَ خَلْفُكَ» جاز رفع «الخلف» ونصبه، أما الرفع فلأن «الخلف» في المعنى: الظاهر، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو: «نَعْلُكَ أَسْفَلَكَ». قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَتَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، قرئ بالوجهين^(٢).

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو: «رَأْسُكَ قَوْكَ»، و «رَجْلَاكَ تَحْتَكَ» بالنصب لا غير، لأن «فوق»، و «تحت» لا يستعملان إلا ظرفاً.

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: قَوْكَ قَلْنَسَوْتُكَ، وَتَحْتَكَ نَعْلُكَ.

(ص): ومنعوا الإخبار به «وشده». وأجازه يونس وهشام. وفي جواز تقديمه خُلفُ.

(١) التيروز، أو النوروز: كلمة فارسية معناها: اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس) من السنة الميلادية. وعيد التيروز أكبر الأعياد القومية للفرس (المعجم الوسيط، ص ٩٦٢).

(٢) قرئ: «أسفل» بالنصب، وهي القراءة التي في مصاحفنا. وقرئ: «أسفل» بالرفع.

(ش): منع الجمهور الإخبار «بوحده»، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به. وأجازه يونس وهشام. فيقال: «زيد وحده»، إجراءً له مجرى: «عنده»، وتقديره: زيد موضع التَّفْؤَد. وعلى هذا، هل يجوز تقديمه فيقال: وَحْدَهُ زيد، كما يقال: في داره زيد؟ قال يونس وهشام: لا. قال أبو حيان: وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم: «زيد وَحْدَهُ».

(ص): ويفني عن الخبر مصدرٌ. ومفعولٌ به. وحالٌ. قال الكسائي: ووصفٌ مجرور.

(ش): قد يفني عن الخبر مصدر نحو: زيد سيراً، أي يسير سيراً. ومفعول به نحو: «إنما العامريُّ عِمَامَتُهُ»، أي مَتَّعَهُ عِمَامَتَهُ. وحال. حكى الأخفش: زيد قائماً، أي ثبت قائماً. وقرئ: «وَيُصْنَعُ عُصْبَةٌ» [يوسف: ٨] بالنصب. قال الكسائي: ووصف مجرور^(١)...

(ص): مسألة: الأصل: تعريف مبتدأ، وتكثير خبره. فإن اجتماعاً فالمعرفة المبتدأ إلا في: كم مالك، وخيرٌ منك زيد. عند سيبويه. وقد يعرفان: فيخير في المبتدأ. وقيل: الأهم. وقيل: بحسب المخاطب. وقيل: المعلوم عنده. وقيل: الأعراف. وقيل: غير الصفة.

(ش): الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقّه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتكثير الخبر^(٢)، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرتجح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً، عند سيبويه:

إحدهما: نحو: «كم مالك»، فإن كم مبتدأ، وهي نكرة، وما بعدها معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام: النكرة، والمجمل، والظروف.

ويتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: مَنْ قائم، وَمَنْ قام، وَمَنْ عندك، فحكم على «كم» بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر.

الثانية: أفعال التفضيل نحو: خيرٌ منك زيد. وتوجيهه ما تقدّم في: كم.

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جرياً على القاعدة. وقال هشام: يتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للذّليلين.

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) أي الأصل تنكير الخبر.

أحدها: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيويه: أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِمَ منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَنْ القائم؟ فقل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق.

والسادس: أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر نحو: القائم زيد.

(ص): وينكران بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر. أو عاملاً، أو دعاءً، أو جواباً. أو واجب الصلر. أو مصقراً. أو متكلاً. أو عطف على سائغ للابتداء. أو عطف عليه بالواو، وقصد به عموم. أو تعجب. أو إبهام. أو خرق للمعادة. أو تنويع أو حصر. أو الحقيقة من حيث هي. أو تلا نقياً، أو استفهاماً، ولو غير همزة خلافاً لابن الحاجب. أو لولا. أو واو الحال. أو فاء الجزاء. أو إذا فجاءة. أو يئتماً. أو ظرفاً أو مجروراً. قال ابن مالك وابن النحاس: أو جملة خبراً.

(ش): يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بأحد أمور:

أولها: أن تكون وصفاً كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»^(١)، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف. والقرملة: شجرة ضعيفة^(٢).

الثاني: أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ رَبِّ» [الأنعام: ٢]، «وَلَعَبْءٌ مُّؤْمِنٌ جَحِيمٌ مُّسْتَرْكٍ» [البقرة: ٢٢١]، أو مقدر نحو: «السَّمَنُ مَتَوَانٌ بَدْرُهُمْ» أي متوان منه. «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»^(٣)، أي شرٌ عظيم.

(١) ويقال: «ذليلٌ عاذ بقرملة» ويضهم يقول: «ذليلٌ عاذ بقرملة». يقال لمن يستعين بمن لا دفع له ويأذُل

منه، والعرب تقول للرجل اللليل يعوذ بمن هو أضعف منه؛ قال جرير:

كَأَنَّ الْفَرَزْدَقَ إِذْ يَعْوِذُ بِخَالِهِ مَثُلُ اللَّيْلِ يَعْوِذُ تَحْتَ الْقُرْمَلِ

انظر: لسان العرب (١١/٥٥٥ - مادة قرمل).

(٢) في اللسان (١١/٥٥٥): قال الليثاني: القرملة شجرة من الحمض ضعيفة لا تُدْرَى لها ولا مسترة ولا

ملجأ... والقرملة من دَقِّ الشجر لا أصله... وقال أبو حنيفة الدينوري: القرملة شجرة ترتفع على

سويقة قصيرة لا تستر لها زهرة شديدة الصفرة وطعمها طعم القلām.

(٣) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر. وذو الناب: الكلب. وأهر الكلب: جملة بهر، أي جعله يصوت دون أن

ينبح. انظر لسان العرب (٥/٢٦١) والمستقصى (٢/١٣٠).

الثالث: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجزاه، أو نصباً نحو: أمرٌ بمعروف صدقةً، أو جراً نحو: غلام امرأة جاءني. و «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَنِ اللهُ»، و «مِثْلُكَ لا يَبْخُلُ»، و «عَتَرْتُكَ لا يَجُودُ».

الرابع: أن تكون دعاءً نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك؟» أي درهم عندي، فيقدر الخبر متأخراً. ولا يجوز تقديره متقدماً، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

السادس: أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ والشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقَمَ معه.

السابع: أن تكون مصفوة نحو: رجيل جاءني، لأنه في معنى: رجل صغير.

الثامن: أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغيّر نحو: «ليس عبدٌ بأخ لك»^(١).

التاسع: أن يعطف على سائغ الابتداء نحو: زيد ورجلٌ قائمان. ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفُورٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

العاشر: أن يعطف عليه ذلك نحو: طاعةٌ وقولٌ معروف، أي: «أُتْمِلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر: أن يقصد به عموم نحو: كُلُّ يموت. أو تعجب نحو: عَجِبْتُ لزيد. أو إبهام نحو: ما أَحْسَنَ زيداً. أو خَزَقٌ للعادة نحو: شَجَرَةٌ سَجَدَتْ، وبقرةٌ تكلّمت. أو تنويع:

٣٢٤ - فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَّنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُ^(٢)

أو حضر نحو: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» أي: ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ. و «شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء. أو الحقيقة من حيث هي نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة، و «نَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرَادَةٍ».

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين: أن يسبقه نفي نحو: ما رجلٌ في الدار. أو استفهام نحو: ﴿أَوَلَيْتُمْ مَعَ الْكُفْرِ﴾ [النمل: ٦١]؟ هل رجل في الدار؟.

(١) يضرب في النهي عن الثقة بالليتيم. انظر جمهرة الأمثال (١٥٥/٢) والمستقصى (٣٠٦/٢).

(٢) البيت من المقارِب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٤٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، وحامسة البحرني (ص ١٢٣)، والدرر (٢٢/٢، ١٥٣/٤)، والكتاب (٨٦/١)، والمقاصد النحوية (٥٦٥/١). ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٧٤٩/٢).

وقصره ابن الحاجب في شرح (واقفته)^(١) على الهمزة المعادلة بأم نحو: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أُمُ امْرَأَةٍ؟ قال ابن هشام في (المغني)^(٢): وليس كما قال. أو لولا نحو:

٣٢٥ - لولا اضْطِيارٌ لا وَدَى كُلُّ ذِي مَقْوٍ^(٣)

أو واو الحال نحو:

٣٢٦ - سَرَيْنَا وَنَجَمٌ قَدْ أَضَاءَ^(٤)

وفاء الجزاء كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّهْطِ»^(٥)، وعير القوم مَعِيدُهُمْ، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَمَا نحو^(٦)...

والخبر وهو ظرف أو مجرور، أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿لِكُلِّ لَاجِلٍ

(١) «الواقفة» لابن الحاجب المتروفي سنة ٦٤٦ هـ، وهي شرح للكافية في النحو له أيضاً. وقد نظم ابن الحاجب «الواقفة» في أرجوزة. انظر: كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

(٢) ج ٢ ص ٩٣.

(٣) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايِمُنَ لِلظَّنِّ

وهو في الأشياء والظواهر (١١٢/٣)، وأوضح المسالك (٢٠٤/١)، والدرر (٢٣/٢)، وشرح الأشموني (٩٨/١)، وشرح التصريح (١٧٠/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٥٣٢/١).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وتماه:

سَرَيْنَا وَنَجَمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذْ بَدَا مَحْيَاكَ أَنْفُسِي فَبَوَّهَ كُلُّ شَارِقٍ

وهو في الأشياء والظواهر (٩٨/٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، والدرر (٢٣/٢)، وشرح الأشموني (٩٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٦٣/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٤٧١/٢)، والمقاصد النحوية (٥٤٦/١).

(٥) كذا في الأصل: «في الرهط»؛ وفي اللسان: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاذِ» وهو مثل يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب. والعير: الحمار أياً كان أهلياً أو وحشياً، وقد غلب على الوحشي؛ والأثني: عترة... ومن معانيه: السيد والملك. وعير القوم: سيئهم. انظر: لسان العرب (٦٢٠/٤).

(٦) مكان النقط بياض في الأصل. وفي لسان العرب (٦٦/١٣ - مادة بين): «قال أبو عمرو: سمعت المبرد يقول: إذا كان الاسم الذي يليه بعد بينا اسماً حقيقياً رفعت بالابتداء، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته، ويكون بينا في هذا الحال بمعنى يَبِينُ؟ قال: فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله فقال: هذا الدر، إلا أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد بينا وإن كان مصدريةً فيُحَقِّقه بالاسم الحقيقي؛ وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد:

بَيْنَا غُضِي يَبِينُ وَيُهْجِهْ ذَهَبَ الْغَنَى وَتَقَوَّضَ الْبَيْتُ

وجائز: ويهجه. قال: وأما بينما فالاسم الذي بعده مرفوع. وكذلك المصدر.

كِتَابُ [الرعد: ٣٨]، قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ. وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور. ذكره ابن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه. انتهى.

وقد وافقه عصره^(١) البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرب)^(٢).

(ص): مسألة: الأصل تأخير الخبر. ويجب إن اتحدَا عُرْفًا وَكُتْرًا، ولا بيان في الأصح. أو كان طلباً، أو فعلاً. فلو رفع البارز، فالجمهور يقدم.

وثالثها المختار - وفقاً لوالدي - إن كان جمعاً، لا مثني. أو اقترن بالفاء أو إلّا، أو إنما. قيل: أو الباء الزائدة، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء، أو يَلَوُ إِنَّمَا.

(ش): الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق. ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائمٌ زيد.

ويجب التزام الأصل لأسباب:

أحدها: أن يؤم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني. فإن كان قرينة جاز التقديم^(٣) نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. وقوله:

٣٢٧ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَانَا^(٤)

وقوله:

٣٢٨ - قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَخْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا^(٥)

(١) أي معاصره.

(٢) «المقرب في النحو» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. و«المقرب في النحو» أيضاً لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. أما شرح بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، فهو على مقرب ابن عصفور. انظر: كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

(٣) وذلك للعلم بخبرية المتقدم. انظر شرح الأشموني (١/٢١٠).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل للفرزدق، وتماهه:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتْنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبْصَارِ

ولم أجده في ديوان الفرزدق. وهو في خزانة الأدب (١/٤٤٤)، والإنصاف (١/٦٦)، وأوضح المسالك (١/١٠٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والحيوان (١/٣٤٦)، والدرر (٢/٢٤)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح التصريح (١/١٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١/٩٩، ١٣٢)، ومغني اللبيب (٢/٤٥٢).

(٥) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والدرر (٢/٢٤). وبلا نسبة في الدرر (٢/٢٥).

أي أكرمها ألقم الأحياء. ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً، ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس. وقال: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم آخر. وقد أجاز ابن السكيت^(١) في قوله:

٣٢٩ - شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ^(٢)

أن يكون: «شَرُّ النساء» مبتدأ، و«البحاتر» خبره، وعكسه. ومنهم من منع التقديم مطلقاً، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المعنى وغيره.

الثاني: أن يكون الخبر طلباً نحو: «زيدٌ أَضْرَبُهُ»، و«زيدٌ هَلَا ضَرَبْتَهُ».

الثالث والرابع: أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام، إذ لو قدّم لأوهم الفاعلية. فلو رفع البارز فأطلق الجمهور جواز تقديمه مطلقاً نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والذي^(٣) - رحمه الله - بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف لملاقة الساكن. ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف^(٤).

(١) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به. انظر القهارس العامة.

(٢) جزء من حجب بيت من الطويل لكثير عزة، وتماهه:

عينٌ قصيراتُ الحجالِ ولَمْ أَرُدْ قصارَ الخُطَى شَرُّ النساءِ البحاترُ

وهو في ديوانه (ص ٣٦٩)، والدرر (٢٥/٢)، ولسان العرب (٨٥/٤) - بهتر) و (٩٩/٥ - قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٥٥)، وأسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٣٧/٦).

والبحاتر: جمع بُحْتَرٌ وبُحْتَرَةٌ، وهي القصيرة. ويروى «البهاتر» بدل «البحاتر» وهي بمعناها. وقوله: «قصيرات الحجال» يقال للجارية المصونة التي لا بروز لها: «قصيرة وقصُورة». ويروى: «قصورات الحجال». انظر: لسان العرب (٨٥/٤)، و (٩٩/٥).

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل بن نصير بن الخضر الفارسي الخفيري السيوطي الشافعي كمال الدين، والد جلال الدين مؤلف «الهمع». عالم في الفقه والأصول والنحو والصرف والمعاني والبيان والفرائض والحساب والمنطق. ولد بسيوط سنة ٨٠٤ هـ، وتوفي سنة ٨٥٥ هـ. من آثاره: حاشية على شرح الألفية لابن المصنف، حاشية على أدب القضاء للغزي، شرح العقائد العنصرية، وكتاب في الصرف، وآخر في التوقيع. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧٢/١١)، (٧٣)، ونظم المقيان (ص ٩٥، ٩٦)، وكشف الظنون (ص ٨٢٦، ١١٤٤)، وحسن المحاضرة (٢٥١/١، ٢٥٢).

(٤) «شرح ابن المصنف» هو شرح بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الطائي الجياني المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، على الألفية في النحو تصنيف والده جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. وهذا الشرح عرف بشرح ابن المصنف. وقد خطأ فيه والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من الآيات القرآنية. انظر: كشف الظنون (ص ١٥١).

ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الأفراد، لأنه الأصل.
الخامس: أن يقرن الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه
بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط.
السادس: أن يقرن بإلا، أو إنما نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]،
﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. وشذذ:
٣٣٠ - وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ^(١)

السابع: أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام نحو: أيهم أفضل؟. والشرط نحو:
مَنْ يَقُمْ أَقَمَ معه. والمضاف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم أفضل. وغلام مَنْ يَقُمْ أَقَمَ معه.
وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق. ومدخول لام الابتداء نحو: لَزَيْدٌ قائمٌ.
الثامن: أن يكون المبتدأ دعاء نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧]. ووَيْلٌ لزيد.
التاسع: أن يكون المبتدأ بعد «أما» نحو: أما زيدٌ فعالم، لأن الفاء لا تلي أما.
العاشر: أن يقع الخبر مؤخراً في مثل نحو: «الِكِلَابِ عَلَى الْبَقَرِ»^(٢)، وهذه الصُّورة
هي الآتية في قلبي: وَيُمْنَعُ إِنْ قَدَّمَ مَثَلًا كَتَأخِيرِهِ.
وزاد بعضهم أن يقرن الخبر بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم، على لغة الإهمال.

[الأسباب الموجبة لتقديم الخبر]

(ص): ويمنع إن قدم مثلاً كتأخيره، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش، والمازني. أو
«كم» الخبرية. أو مضافاً إلى ذلك. أو إشارة ظرفاً. أو مصححاً للابتداء بكرة خلافاً
للجُزُولِي. أو دالاً على ما يفهم بالتقديم. ومنه: سِوَاةٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَلْتُ. على أن
مدخول الهمزة مبتدأ. وقيل: عكسه. وقيل: فَاجِلٌ مُغْنٍ. وقيل: مفعولٌ. وسِوَاةٌ لا خبر له.
أو مسنداً - دون أما - إلى أَنَّ خلافاً للفرأ والأخفش، أو إلى مقرون بأداة حصر، أو فاء، أو
ذي ضمير ملاپسه. لا إِنْ أمكن تقديم صاحبه.

(١) جزء من بيت من الطويل، وتامه:

فيا ربَّ هلْ إِلَّا بك النصر يُرتجى عليهم وهلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ
وهو للكُمَيْت بن زيد في تخليص الشواهد (ص ١٩٢)، والدرر (٢/٢٦)، وسر صناعة الإعراب
(١٣٩/١)، وشرح التصريح (١٧٣/١)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٤)، وليس في ديوانه. ولا نسبة في
أوضح المسالك (٢٠٩/١)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).

(٢) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. يعني: لا ضرر عليك فخلهم. انظر:
مجمع الأمثال (١١٧/٢).

ومنع الأخفش: في داره زيدٌ. والكوفية: في داره قيام زيد، أو عبد زيد. وقائم أو ضربته زيد. وقائم. أو قام أبوه زيد. وزيداً أبوه ضرب. أو ضاربٌ. وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم).

(ش): يُمنَع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب:

أحدها: أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ، لأن الأمثال لا تغيّر كقولهم: «في كُلِّ وادٍ بنو سعد»^(١).

الثاني: أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه نحو: صبح أيّ يوم السفر.

الثالث: أن يكون «كم» الخبرية، أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك؟ وصاحب كم غلام أنت؟

الرابع: أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: ثم زيد، وهنا عمرو.

وقرىء: «ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ»^(٢) [يونس: ٤٦]. ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا.

الخامس: أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالكرة، وهو الظرف والمجرور، والجملة كما سبق.

السادس: أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لِّلَّه دُوك. فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه: «سواء عليّ أقيمت أم قعدت». على أنّ المعنى: سواء عليّ القيام، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و«سواء» خبره قَدَم وجوباً، لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة.

وقيل: «سواء» هو المبتدأ، والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر. والتقدير: استوى عندي أقيمت أم قعدت.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، والجملة مفعول بـ «لا أبالي» معيّناً بـ «سواء» قاله السهيلي.

السابع: أن يكون الخبر مستنداً - دون أمّا - إلى أنّ المفتوحة المشددة، وصلتها نحو: «وَيَايَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا» [يس: ٤١]، إذ لو أخر، لالتبس بالمكسورة.

(١) يضرب مثلاً لاستواء القوم في الشرّ والمكروه. ويروى المثل: «أينما أوجّه ألق سعداً». انظر جهمرة الأمثال (٥٤/١).

(٢) أي قرىء: «ثُمَّ» بفتح التاء؛ والقراءة المشهورة «ثُمَّ» بالضم.

وَجَوَزَ الْفَرَاءَ وَالْأَخْفَشَ تَأْخِيرَهُ قِيَاساً عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَى «أَنَّ» الْمُخَفَّفَةَ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فَإِنْ وَلِيَ «أَمَّا» جَازَ التَّأْخِيرَ انْتِفَاقاً نَحْوُ:

٣٣١ - عِنْدِي اضْطِيبَازٌ، وَأَمَّا أَنِّي جَنَعٌ يَوْمَ النَّوَى فِلَوْجِدٍ كَادَ يَبْرِينِي^(١)

الثامن، والتاسع، والعاشر: أَنْ يَكُونَ مُسْنَداً إِلَى مَقْرُونٍ بِأَدَاةٍ حَصَرٍ لِّثَلَا يَلْتَبَسُ نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ. أَوْ إِلَى مَقْرُونٍ بَفَاءٍ نَحْوُ: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ. أَوْ إِلَى مُشْتَمِلٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُلَابَسَةٍ نَحْوُ: فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا، إِذْ لَوْ أُخِّرَ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفُظاً وَرَتَبَةً.

[حالات جواز تقديم الخبر وتأخيره]

وَإِذَا عُلِمَ مَا يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ وَمَا يَمْنَعُ، عُلِمَ أَنَّ مَا عَدَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، سِوَاهُ كَانَ الْخَبَرُ رَافِعاً ضَمِيراً لِمَبْتَدَأٍ أَوْ مَسْبُوبَةٍ. أَوْ نَاصِباً ضَمِيرَهُ. أَوْ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ. أَوْ عَلَى ضَمِيرٍ مَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ. أَوْ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضَمِيرٍ مُلَابَسِ الْخَبَرِ.

الأول: نَحْوُ: قَائِمٌ زَيْدٌ. وَالثاني: نَحْوُ: قَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ. أَوْ: قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ. وَالثالث: نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ. وَالرَّابِعُ: نَحْوُ: فِي دَارِهِ زَيْدٌ. وَالْخَامِسُ: نَحْوُ: فِي دَارِهِ قِيَامُ زَيْدٍ، وَفِي دَارِهِ عَبْدٌ زَيْدٌ. وَالسَّادِسُ: نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَرْبٌ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ.

وَمَنْعُ الْكُوفِيَّونَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ فِي غَيْرِ الرَّابِعِ، وَالْمُفَسِّرُ فِي الْآخِرِ إِلَّا هِشَاماً مِنْهُمْ، فَاجَازَ الْآخِرَ بِصُورَتِهِ. وَوَافَقَهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى جَوَازِ الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ. وَهِيَ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ، دُونَ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَرْبٌ.

وَعَصْدُهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِخْبَارَ بِالْمُفْرَدِ، وَالْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ خِلَافَ الْأَصْلِ، فَكَانَ الْمَبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَجْنَبِيًّا، فَلَا يَفْصَلُ بِهِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَنْصُوبِهِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَعَصْدُهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ فِعْلاً، لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ. وَحُجُورُضٌ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ أَوَّلَى لِقَوْتِهِ.

وَاجَازَ الْكَسَائِيُّ أَيْضاً: التَّقْدِيمَ فِي الثَّالِثِ. وَمَنْعَ الْأَخْفَشَ: التَّقْدِيمَ فِي الرَّابِعِ عَلَى أَنْ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ بِالْمَجْرُورِ.

وَإِنَّمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَلَمْ يَجِيزُوا: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ^(٢)، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٣/١)، والدرر (٢٦/٢)، وشرح الأشموني

(١٠١/١)، (٦٠٢/٣)، وشرح التصريح (١٧٥/١)، وشرح شواهد المغني (٦٦١/٢)، ومغني اللبيب

(٢٧٠/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٦/١).

(٢) لم يجز الكوفيون ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، =

قولك: «في داره زيد» غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسمع، حكى: «ميمي أنا» و«مشتو من يشتو».

وذهب ابن الطراوة إلى جواز: زيد أخوك، دون: قائم زيد، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية. وقد أشرت إليه في كتاب: (الاقتراح في أصول النحو)^(١). وتركته هنا لسخافته.

[الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ والخبر]

(ص): مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر. وحيث صَحَّ فيهما، ففي الأولى قولان. وفي المحذوف من زيد وعمر قائم.

ثالثها: التخيير. ويقلّ بعد «إذا»^(٢).

(ش): يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر.

فالأول: يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ تَأْرُ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] أي هي نار. ﴿قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشَرِّينَ ذَلِكُمْ تَأْتَرُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هو النار.

وبعد فاء الجواب: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي فعمله لنفسه. ﴿وَإِنْ تَطَاوَعْتُمْ فَلَاخْوَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم. وبعد القول نحو: ﴿وَقَالُوا أَسْتَطِيعُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

ويقلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السبع. ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتاً. ومنه في غير ذلك: ﴿سُورَةُ أَرْزَلَتْهَا﴾ [النور: ١]، ﴿بَرَاءَةٌ مِنْ أَقْوَى﴾ [التوبة: ١]، أي هذه.

والثاني: نحو: ﴿أَكَلْتُهَا دَأْبًا زَلَّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي دائم. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأَنْثَىٰ أَزْوَاجًا لِكُتُبٍ﴾ [المائدة: ٥]، أي حلّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كَوْنُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محطّ

١ كان في «قائم» ضمير «زيد» بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون. ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدم الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٩٢).

(١) «الاقتراح في أصول النحو وجده» للسيوطي، وقد تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

(٢) أي «إذا» الفجائية. وسيأتي شرحه والتعميل له بعد أسطر.

الفائدة. وقال العَبْدِيُّ^(١): الأولى كونه الخبر، لأن التجوِّز في آخر الجملة أسهل. نقل القولين ابن إِيَّاز^(٢).

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم، فذهب سيويه والمازني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف. وذهب ابن السَّراج، وابن عصفور إلى عكسه. وقال آخرون: أنت مخير في تقديم أيهما شئت.

[الأسباب الموجبة لحذف المبتدأ]

(ص): ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح، أو ذَمٌّ، أو ترخُّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، أو مخصوص بنعم، أو صريح قَسَم، ونحو: من أنت زيد؟ ولا سواء، خلافاً للمبرِّد والسيِّرافي. وبعد لا سيما إذا رفعت.

(ش): يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو: الحمد لله أَفْغُلُ المدح. أو ذَمٌّ نحو: مررت بزيد الفاسق. أو ترخُّم نحو: مررت ببيكر المسكين.

وإنما التزم فيه الحذف، لأنهم لما قطعوا هذه النعت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمانةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذَمِّ، والترخُّم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب.

أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذِّكْر نحو: مررت بزيد الخياط، أي هو الخياط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمِعَ وطاعةً، أي: أمري سَمِعَ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لتلا يكون جمعاً بين البديل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم، نحو: نعم الرجل زيد أي: هو زيد.

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي. تقدم التعريف به.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إِيَّاز بن عبد الله. تحوي صرفي. توفي سنة ٦٨١ هـ. من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو، والإسعاف في الخلاف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٢٣٢)، وكشف الظنون (ص ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن، أي: يعني.

الخامس: قول العرب: «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ»، أي: مذكورك زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان.

وأجاز الميرد والسيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيداً بالرفع أي لا شيء الذي هو زيد.

[الأسباب الموجبة لحذف الخبر]

(ص): وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفقاً للمرمانى، وابن الشجري^(١)، والشلّوئين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصاً، ولا دليل. وعليه: «لولا قَوْمُكَ حَدِيثُوْهُ عَهْدٌ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب، وقيل: تأليها رُفِعَ بها. وقيل: بمضمر. وقدره بعض المتقدمين: لو لم يحضر. ومع قَسَم صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سَدَّت عنه. والجمهور أنّ منه: حسبك ينم الناس، وضربي زيداً قائماً. وأن المقدّر إذا، أو إذ كان. وقيل: ضربه. وقيل: ثابت، ونحوه بعد الحال. وقيل: يظهر. وقيل: لا خبر، والفاعل مُثْنٍ. وقيل: هو «قائماً». وفيها ضميران. وقيل: لا، وقيل: سَدَّت عنه. وقيل: ضربي فاعل مضمر، ورفع «قائماً» ضرورة.

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى «ما» موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مفرّوئاً بواو الحال. ويجري مجرى تَصَدَّرَ مُضَافُهُ، وفي مؤوّل. ثالثها المختار: إن أضيف إليه. وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود. والمختار - وفقاً لسيبويه -: منع وقوع هذه الحال فعلاً. وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقدمها. وثالثها^(٢): إن كانت من ظاهر.

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادى المعروف بابن الشجري (نسبة إلى شجرة من قرى المدينة). أديب، نحوي، صرفي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها. ولد ببغداد في رمضان سنة ٤٥٠ هـ، وأقرأ النحو سبعين سنة، وولي نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، وتوفي ببغداد في رمضان سنة ٥٤٢ هـ، ودفن من القدر في داره بالكرخ. من تصانيفه: الأمالي، مختارات أشعار العرب، مصنف في ما اتفق عليه لفظه واختلف معناه، شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٣٨ - ٢٤٤)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٨٢ - ٢٨٤)، وفيات الوفيات (٢/ ٣١٠ - ٣١٣)، وبنية الرعاية (ص ٤٠٧، ٤٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٨٥ - ٤٨٩)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٧٥ - ٢٧٧)، وشذرات اللهب (٤/ ١٣٢ - ١٣٤)، وهدية العارفين (٢/ ٥٠٥).

(٢) قوله: «وثالثها مضارعاً... وثالثها» ليس تكراراً، بل هو صواب. وانظر الشرح.

ورابمها: إن تعدى المصدر، وتوسطها، ومعملها. وثالثها إن لم يفصل. وجوازها جملة بواو لا دونها. ورابمها: إن عري من ضمير. ودخول كان على مصدرها وإتباعه. وعلمي يزيد كان قائماً على زيادتها. لا أما ضريك فكان حسناً، صفة للياء والكاف، والكناية قبلها. وعبد الله وعهدي يزيد قديمين.

(ش): يجب حذف الخبر في مواضع:

أحدها: إذا وقع المتبداً بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضاها، إذ هي دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المتبداً. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمرًا لم يشك في أن المراد: وجود زيد متنع من إكرام عمرو. وجاز الحذف لتعني المحذوف، ووجب لسد الجواب وحلوله محله. ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف. ولحنوا المعري في قوله:

٣٣٢ - فلولاً الغمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالاً^(١)

وقيد الزماني وابن السجري، والشلويين، وتبعهم ابن مالك: بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كونٌ يعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سألماً ما سليم. ومنه قوله ﷺ : «لَوْلا قَوْلُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَأَسْتَسْتَبَيِّتُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حمّوه لم ينج. ومنه بيت المعري السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً.

قال ابن أبي الزبيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك، وهذا لم يثبت بالسمع. والمنقول: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد. انتهى.

قلت: والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: لولا جذناً

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يَلْبِيهِ الرَّهْبُ مِنْهُ كُلَّ عَصَبٍ

وهو لأبي الملاء في أوضح المسالك (٢٢١/١)، والجنى الداني (ص ٦٠٠)، والنور (٢٧/٢)، ووصف المباني (ص ٢٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٠٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٧٣/١)، والمقرب (٨٤/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحج، باب ٤٢ (حديث رقم ١٥٨٥) عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ : «لولا حادثة قومك بالكفر لتقضت البيت ثم لبنيته على أسس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قرشاً استصمرت بناته، وجعلت له خلفاً». خلفاً: أي باباً.

قومك. وهذا جاري على القاعدة. وقد بينت في كتاب (أصول النحو)^(١) من كلام ابن الضائع وأبي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العَجَمُ، والمولَّدون، لا مَنْ يُخِيسن العَرَبِيَّةَ، فأقوَّها على قَدْرِ السُّتْهُمْ. وكـ «لولا» فيما ذكر «لوما» تبه عليه ابن النحاس في تعليقه على (المقرَّب).

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غير مقدر، وأنه الجواب. وذهب القراء: إلى أن الواقع بعد «لولا» ليس مبتدأ، بل مرفوع بها لاستغنائها بها، كما يرفع بالفاعل. ورُدَّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجزَّ أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم. وذهب الكسائي: إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، لظهوره في قوله:

٣٣٣ - فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي^(٢)

وذهب جماعة من المتقدمين: إلى أنه مرفوع بلولا، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر.

الثاني: إذا وقع خبرٌ قَسَمَ صريح نحو: لعمرك، وأمين الله، وأمانة الله. وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سَدَّ الجواب مسدَّه، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: عليَّ عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه، وما تقدم إلا في القسم.

وقيل: إن أَيْمَنَ الله ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ. والتقدير: قسمي أَيْمَنَ الله.

الثالث: إذا وقع بعد واو بمعنى «مع» نحو: كُئِلَ زَجْلِي وَصَيْعُهُ، أي: مقترنان، فالخبر محذوف، لدلالة الواو وما بعدها على المضخوئية. وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام «مع». ولو جسيءً بمع لكان كلاماً تاماً. هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الخبر لم يُحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام «تام» لا يحتاج إلى تقدير. واختاره ابن خروف.

فإن لم تكن الواو صريحةً في المعية، بأن احتملت العطف نحو: زيدٌ وعمرو مقرونان، جاز الحذف والإثبات.

(١) «أصول النحو» هو كتاب: «الافتراح في أصول النحو وجنله» للسيوطي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلوه:

ألا زعمت أسماء أن لا أجها

وهو لأبي ذؤيب الهللي في خزانة الأدب (٢٤٦/١١، ٢٤٧)، وشرح أشعار الهلليين (١/٨٨)، وشرح شواهد المعني (٢/٦٧١)، والمقاصد النحوية (١/٤٥٥، ٢/٣٨٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠٧)، والدرر (٢/٢٨)، ولسان العرب (٤/٥٤٥ - عذر)، ومعني اللبيب (١/٢٧٧).

الرابع: اختلف في قول العرب: «حَسْبُكَ يَمَّ النَّاسُ»، فقيل الضمة في (حسبك) ضمة بناء، وهو اسم سُمِّيَ به الفعل، وَيُؤَيَّ على الضم، لأنه كان معرباً قبل ذلك، فحمل على: قَبْلُ وَيَعْدُ. وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء^(١).

والجمهور على أنها ضمة إعراب. فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُكَ السُّكُوتُ يَمَّ النَّاسُ.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اُكْتَفِ. واختاره ابن طاهر.

الخامس: مسألة: ضربني زيداً قائماً. وضابطها: أن يكون المبتدأ مصدرأ عايلاً في مفسر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه. وهذه المسألة طويلة الديول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل.

وأقول: هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال.

فقال قوم: «ضربي» مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وضَعَفَ بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير: «ثبت» يجوز تقدير: «قُلْ»، أو «عَلِمَ»، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال الجمهور: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول به، وقائماً حال.

ثم اختلفوا، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا؟

فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: أقائم الزيدان. والتقدير: ضربت زيداً قائماً، وضَعَفَ بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به.

وقال الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر.

ثم اختلفوا، فقال الأوزان: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان. أحدهما: من صاحب الحال. والآخر: من المصدر. وإنما احتيج إلى ذلك، لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها، والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ،

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري، شيخ القراء العربية. توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧ - ٤١٠)، وتاريخ البخاري الكبير (٩/٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/١٧٨)، وبنية الوعاة (ص ٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزري (١/٢٨٨)، والعبر للذهبي (١/٢٢٣).

وقد جُمِعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين، حتى لو أُكِّدت كَرَّر التوكيد نحو: ضربي زيدا قائماً نفسه نَفْسَهُ.

وقال الفراء: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر لَجَرَّيَانِهَا على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتَعَرَّيْهَا من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو: ضربي زيدا إِنْ قام.

وجاز نصب «قائماً» ونحوه على الحال عنده، وعند الأولين، وإن كان خبراً لَمَّا لم يكن عين المبتدأ، لأن القائم هو «زيد»، لا «الضرب». فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأنه عندهم يوجب النصب. وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكانه قيل: ضربي زيدا في حال قيامه.

وضَعَف قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، فكذا لا يعمل في ضميرين، وبأن الحال لو تثنى نحو: ضربي أَخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران، لأنه لو كان لكان أحدهما مثني من حيث عَوْدَه على صاحب الحال المثني، والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد. وتثنية اسم الفاعل، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثني في حال واحد، وهو باطل.

وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية، لأنه لا يفيد، بل مع الجواب، فهو محذوف، والضمير محذوف معه.

وقول ابن كيسان: بأنه لو جاز ما قدره لجاز مع الجئة أن يقول: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام، وهو ممنوع إجماعاً.

وقال الجمهور: بتقدير الخبر. ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره. فقيل: نعم. والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كَيْفِيَّتِهِ ومكانه، فحكى البَطْلَوِيُّ سِيَّ وابن عَمْرٍو^(١) عن الكوفيين: أنهم قلروه: «ثابت» أو «موجود» بعد «قائماً».

وضَعَف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنه كما يجوز تقدير: «ثابت» يجوز تقدير: «منفي» أو «معلوم».

وقال البصريون: تَقَدَّر قبل «قائماً». ثم اختلفوا في كَيْفِيَّتِهِ. فقال الأخفش: تقديره: ضربي زيدا ضَرْبُهُ قائماً. واختاره ابن مالك، لما فيه من قِلَّة الحذف.

(١) البطلاني تقدم التعريف به. وابن عمرو: هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرو بن الحلبي، جمال الدين أبو عبد الله. نحوي، ولد سنة ٥٩٦ هـ، وتوفي سنة ٦٤٩ هـ. من آثاره: شرح المفصل للزمخشري. انظر ترجمته في بنية الوعاة للسيوطي (ص ٩٩).

وضعت بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول. وقال الجمهور: تقديره: «إذ كان قائماً»، إن أردت الماضي، و«إذا كان قائماً»، إن أردت المستقبل، فحذف «كان»، وفاعلها. ثم الظرف. وجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّع، والظرف أليق به. والزمان دون المكان، لأن المبتدأ هنا حدث، والزمان أجدر به.

وإذا وإذا دون غيرهما لاستغراق إذ للماضي، وإذا للمستقبل.

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل، ودلالاتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه.

ولم يعتقد في: (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير، وفاعلها ضمير يعود إلى زيد.

وجوّز الزّمخشرّي عوده إلى فاعل المصدر، وهو الياء.

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل:

الأولى: لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال: ضربي زيداً قائماً، إلا إن اضطُرّ إلى ذلك، فيرفع لا على أنه خبر «ضربي»، بل خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: ضربي زيداً وهو قائم، والجملة حال سُدّت مسدّ الخبر. وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره.

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعال مضافاً إلى «ما» موصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما كان، أو ما يكون الأمير قائم، برفعه خبراً عن «أخطب».

ووافق ابن مالك، وقال: فيه مجازان: أحدهما: إضافة «أخطب» مع أنه من صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم - مع أنه في الأصل من صفات الأعيان - عن «أخطب ما يكون» مع أنه من المعاني، لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعاً.

وقال ابن النحاس: وجه ابن الدهان^(١) رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفة. - تقديره: أخطب أحوال كون الأمير قائم.

(١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان. نحوي، لغوي، أديب. قرأ القرآن بالروايات الكثيرة، ودرس الفقه على مله أهل العراق والكلام على مذهب الاعتزال والعربية على علي بن عيسى الرمانى والسيرافى. توفي سنة ٤٤٧ هـ. من آثاره: ديوان العرب وميدان الأدب. انظر ترجمته في كشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٨٠٠).

الثانية: أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدرًا كما تقدّم. ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدر إضافة بَعْضٍ لِكُلِّ، أو كُلِّ لجميع، نحو: أَكْثَرُ شُرَيْبِي السَّرِيقِ مَلْتَوْتًا، وَكُلُّ شُرَيْبِي السَّرِيقِ مَلْتَوْتًا، ومعظم كلامي معلماً.

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو: أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً؟ الجمهور: لا، والكوفيون: نعم.

والثالث: المنع إن لم يضاف إليه كالمثاليين المذكورين. والجواز إن أضيف إليه: كأخطب ما يكون الأمير قائماً. وهذا هو الصحيح.

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك.

الثالثة: في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال:

أحدها: وعليه سيويه والفراء المنع. والثاني: الجواز. وعليه الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك للسمع. قال:

٣٣٤ - وَرَأَيْ عَيْتِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

وقال:

٣٣٥ - عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُزِلَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمُهَرَّةِ الضَّامِرِ^(٢)

والثالث: المنع في المضارع المرفوع، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّروط، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط. وعُزِّي للفراء.

الرابعة: في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال:

أحدها: الجواز. وعليه البصريون، سواء تعدّى المصدر أم كان لازماً نحو: قائماً ضربي زيداً، أو ملتوتاً شُرَيْبِي السَّرِيقِ.

والثاني: المنع، وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قياماً زيد، أم مُضْمَرٍ، نحو: مسرعاً قيامك.

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وروايته «لَيْتَكَ»، والدرر (٢/٢٨)، والكتاب (١/١٩١)، والمقاصد النحوية (١/٥٧٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢١٢)، والدرر (٥/٢٤٩)، وشرح أبيات سيويه (١/٣٩٨). ويروى أيضاً: «أَخَاكَ» في موضع «أَبَاكَ».

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٩)، وروايته فيه «هَيْفَاءُ» في موضع «بَيْضَاءُ»، والإنصاف (٢/٧٧٨)، والدرر (٢/٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٠٣)، وشرح المفصل (٥/١٠١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠).

والثالث: الجواز، إذا كانت من مضمير، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائي وهشام.

والرابع: المنع إن كان المصدر متعدياً. والجواز إن كان لازماً.

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو: شُرِّكَ ملتوتاً السوق قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي، وهشام، والقراء.

قال أبو حيان: وحكي الجواز عن البصريين، ولعله لا يصحّ، فإنه مشكل، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومفعوله، بخلاف تقدّمها، فليس فيه ذلك.

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر، ومفعوله نحو: ضربي زيداً فرساً ركباً. قولان:

أحدهما: الجواز، وعليه البصريون والكسائي، لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله. والثاني: المنع، وعليه القراء، لأن ركباً لم يُرَدَّ إلى الاستقبال، فلا يقدّم معموله عليه.

الخامسة: في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال:

أحدها: المنع سواء كانت بواو أو بدونها، وعليه سيبويه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكسائي، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله:

٣٣٦ - خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمُؤَلَّى خَلِيفٌ رِضًا وَشُرْبُ بُعْثِي عَنْهُ، وَهُوَ عُضْبَانُ^(١)

والثالث: الجواز بـ «واو» لا دونها. وعليه القراء اقتصاراً على مورد السماع.

السادسة: في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان:

أحدهما: نعم. وعليه السيرافي، وابن السّراج، نحو: كان ضربي زيداً قائماً.

والثاني: لا، وعليه ابن عصفور، لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر كان فيج.

السابعة: في جواز إتياع المصدر المذكور، بأن يقال: ضربي زيداً الشّدِيد قائماً قولان:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، والدرر (٣٠/٢)، وشرح الأشموني (١٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٥٧٩/١).

أحدهما: الجواز قياساً. وعليه الكسائي وابن مالك. والثاني: المنع، لأن الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع.

الثامنة: في جواز نحو: علمي يزيد كان قائماً قولان:

أحدهما: لا، وعليه أبو علي، لأن اسم كان حيث ضمير: «علمي»، و«علمي» خبر كان من حيث المعنى، والقائم ليس نفس العلم، ولا مُتَرَلّاً منزله، ولأن الحال حيث ضمير، وضمير المصدر لا يعمل.

والثاني: نعم، على أن كان زائدة.

التاسعة: إذا كتبت عن المصدر الذي سدت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال، نحو: ضربني زيداً هو قائماً فقولان:

أحدهما: الجواز. وعليه البصريون. وهو مبتدأ، و«قائماً» سدّ مسدّ خبره. والثاني: المنع، وعليه الفراء.

العاشرة: أجازوا أنا صَريكَ فكان حَسَناً، على أن «حَسَناً» صفة للضرب. ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي وهشام: عبد الله وعهدي يزيد قديمين، على تقدير: العهد لعبد الله، وزيد قديمين، فقَدِمَ: «عبد الله»، ورفع بما بعده وثني: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد، وكان خبراً للعهد، كما يكون الحال خبراً لمصدر.

ومنع ذلك الفراء. وقال أبو حيان: وقياس البصريين يقتضي المنع.

(ص): وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعْلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز. وقد يعني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر. ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما.

(ش): فيه مسائلتان:

الأولى: اختلف: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ، ومعطوف عليه بواو، ويعد فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو: «عبد الله والريح يباريها؟» قيل: لا، لأن: «يباريها» خبر عن أحدهما، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر. وقيل: نعم، واختاره ابن الأنباري، وابن مالك. واستدلّا على صحته بقول الشاعر:

٣٣٧ - وَأَعْلَمَ بِأَنَّكَ وَالْمَنِيَّةَ شَارِبٌ بِحَقِّهَا^(١)

ثم اختلف في توجيه ذلك، فوجهه من أجزائه من البصريين: على أن الخبر محذوف،

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢١)، وحاشية يس (١/ ١٨١).

والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها، و«يباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر، لدالاتها عليه. ووجهه من أجازته الكوفيين: على أن المعنى: «يتباريان»، ولم يقدروا محذوفاً، إذ من باريك فقد بَارَيْتُهُ، ولو كان العطف بالفاء، أو بَئِمَ، لم تصح المسألة إجماعاً. ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً.

الثانية: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف كقولهم: «راكِبُ النَّاقَةِ طليحان؟» قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين. والثاني: نعم. وعليه الكسائي، وهشام. وجزم به ابن مالك على أن التقدير: رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طليحان^(١)، فحذف المعطوف، لوضوح المعنى.

وجوّز بعضهم: أن يكون على حذف مضاف، أي رَاكِبُ النَّاقَةِ أحد طليحين. ومثله: غلام زيد ضربتهما.

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال: الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوع المُخْبَرُ عنه واحد^(٢).

[تَعَدُّدُ الْخَبَرِ لِمَبْتَدَأٍ وَاحِدٍ]

(ص): ويتمدد الخبر بعطف وغيره. وثالثها: إن لم يختلفا بالإنفراد والجملة. ورباعيا: إن اتحد معنى: كـ «حَلَوٌ حَامِضٌ» والأصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم. وثالثها: تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة. وقيل: خبرٌ مقدّر.

(١) طليحان: تثنية طليح، يقال: ناقة طليح أسفار إذا جهدها السّر رهزله.

(٢) في اللسان (٥٣١/٢): «من كلام العرب: راكب الناقة طليحان؛ أي والناقة، لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما: تقدّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثله من حذف المعطوف قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِمِصْكِكَ الْحَجَرِ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾؛ أي: فضرب فانفجرت، فحذف «فَضْرِبَ» وهو معطوف على قوله: «فَقُلْنَا». وكذلك قول التغلبي: «فَضْرِبْ»

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخينا. فإن قلت: فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل: لبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخرأ لا يجوز زيادتها أولاً. والآخر: أنه لو كان تقديره «الناقة وراكب الناقة طليحان» لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ؛ إنما حكى منه أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمرأ.

والآخر: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف؛ أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، انتهى.

(ش): اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال:

أحدها: وهو الأصح، وعليه الجمهور الجواز كما في التعوت، سواء اقترن بعاطف أم لا. فالأول كقولك: زيد فقيه وشاعر وكاتب.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَوَّ الْقَوُّوا أَوْدُوذُ ذُرَّ الْمَرْشِ لِلْجِيْدُ نَمَالُ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]. وقول الشاعر:

٣٣٨ - مَنْ يَكُ فَا بَتَّ فَهَذَا بَتِّي مَقِيظًا، مُصَيِّفٌ، مُشَقِي^(١)

والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِلَ فيه الأول خبراً، والباقي صفة للخبر. ومنهم مَنْ يجعله خبر مبتدأ مقدر.

والقول الثالث: الجواز إن اتحدا في الأفراد، والجملة. فالأول: كما تقدّم. والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مقدرًا، والآخر جملة.

والرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الزُّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، أي: مُرٌّ، وزيد أَشَسُّرٌ أَيْسَرُ، أي: اضبط. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوز أبو علي: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البلدیع)^(٢): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا.

(١) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٩)، وجمهرة اللغة (ص ٦٢)، والدرر (٢/٣٣)، والمقاصد النحوية (٥٦١/١). ويلا نسبة في الإنصاف (٢/٧٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢١٤)، والدرر (١٠٩/٥)، وشرح أبيات سييويه (٢/٣٣)، وشرح الأشموني (١/١٠٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢)، وشرح المفصل (١/٩٩)، وكتاب سييويه (٢/٨٤)، ولسان العرب (٢/٨ - بت) و (٧/٤٥٦ - قيفظ) و (٩/٢٠١ - صرف) و (٤/٤٢١ - شتا).

(٢) تقدم الكلام على «البلدیع في النحو». انظر الفهارس العامة.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلّوه، أو يجاء آخرًا بالروابط عكسًا. والمختار خلافًا للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلّوه. مثاله: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى: أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخرًا لأول، وتالي لمتلّوه. مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه. والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة.

قال: ومثله: من الموصول: الذي اللتان أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد. وقال ابن الخباز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جداً. انتهى. ولهذا اخترت عدم جزيان ذلك فيه.

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص): مسألة: تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن شرطاً كـ «أل» موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه. أو غيرها موصولاً بظرف. أو فعل يقبل الشرطية، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ «كلّ» وشرط فقد. نفي. أو استفهام. أو مضاف إليها، مشعر بمُجازاة. أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف إليه. وقلّ في خبر كلّ مضافة إلى غير ذلك. وجوّزه الأخفش في كل خبر، والقراء إن تضمّن طلباً.

(ش): لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتاج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط، والجزاء.

والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم.

ودخلها على ضربين: واجب، وهو بعد «أما» كما سيأتي في أواخر الكتاب

الثالث. وجائز، وذلك في صور:

إحداها: أن يكون المبتدأ ال الموصولة بمستقبل عام نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ وَالْزَّالِيَّ قَالِيذُوا﴾ [النور: ٢]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. وهذا ما جزم به ابن مالك. ونقل عن الكوفيين، والمبرد، والزجاج.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخزجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم الزانية، أي حكم ذلك.

الثانية: أن يكون المبتدأ غير ال من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرة بأداة شرط، أو حرف استقبال، كالسين، وسوف. ولن. أو بقد. أو ما النافية. مثال الظرف قوله:

٣٣٩ - مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيْلِبِ مُعَارَاً فَمَصْرُوءٌ، وَمَا لُ قَدْ يَضِيعُ^(١)

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُمُ يَنْ يَمْعَوْ قِينَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ومثال الجملة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَنْ مُصِيَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ أَفِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. ويدل على أن (ما) موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر. ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر. وجوز ابن الحاج^(٢) دخولها، والصلة جملة اسمية، نحو: الذي هو يأتيه فله درهم.

وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو: الذي إن يأتيه أكرمه، فهو مكرم. حكاه في (البيسط) عن بعض شيوخه.

ورُدَّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا متنفذ، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط. وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو: الذي زارنا أمس فله كذا. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ التَّنْزِيلِ لِلْمُتَمَكِّنِينَ فَيُذِينَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ يَوْمَ مَا أُورِجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].

وأول المانعون على معنى التبيين، أي وما يتبين إصابته إيتاكم، وهو بعيد.

وجوز بعضهم دخولها، والصلة فعل مطلقاً، وإن لم يقبل الشرطية. حكاه ابن عصفور. فأجاز نحو: الذي ما يأتيه فله درهم، وإن لم يجز دخول أداة الشرط على (ما) النافية، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة، وإنما هو مشبه به. ورُدَّ بأنه غير محفوظ من كلام

(١) البيت من الخفيف. وهو بلا نسبة في النور (٣٤/٢). واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر

المبتدأ الموصوف بالظرف من غير قيد.

(٢) ابن الحاج: أحمد بن محمد. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ب، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك، لما ذكر من أن لة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط.

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُنْكِدَ الموصول، أو وُصِفَ، لذهاب عى الجزاء بذلك، وأُيِّدَ بأن ذلك لا يُحْفَظ من كلام العرب.

الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أعني الظرف، والمجرور فعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده حَزْمٌ فهو سعيد، وعَبْدٌ للكریم فما يَضِيعُ، ونفسٌ مى في تجارتها فلن تخبى. وخص ابن الحاج ذلك بـ «كل». والصحيح التعميم.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة كقوله:

٣٤٠ - وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهَرِ مَسْئُولٌ^(١)

الخامسة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو: ﴿وَالْفَرَعَيْنِ الْيَسَكَةِ الَّتِي لَا حُونَ يَكَلِّمُ فَالْيَسَكَةِ عَطِيْرُ جَنَاحٍ﴾ [التور: ٦٠]. ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة المخبّر عنه ليس بمُشْبِهِ لاسم الشرط، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل، والاسم موصوف بالذي ليس كذلك. وأول الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ، والفاء داخل في بوه، لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأول.

السادسة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو: «غلامٌ الذي يأتيني فله درهم». منه قوله:

٣٤١ - وَكَلَّ الَّذِي حَمَلْتُهُ فَهُوَ حَامِلَةٌ^(٢)

وقلّ دخول الفاء في خَيْرٌ كُلٌّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم:

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

نرجو فواضل ربّ سيّئه حسن

وهو لمبدة بن الطيّب في ديوانه (ص ٧٥)، وفيه: «مقبول» مكان «مسؤول». والذعر (٣٤/٢).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يسؤك مظلوماً ويؤصيك ظالما

وقد اختلف في نسبه، فنُسب للمجير السلولي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٢١)، ونُسب له أو لزئيب بنت الطثيرة في لسان العرب (٤١/١١)، ولزئيب بنت الطثيرة في الدرر (٣٥/٢)، ولسان العرب (٥٥٥/٤)، ولزئيب أو لأم يزيد بن الطثيرة أو لوحشية الجرمية في الأغاني (١٨٤/٨)، وللمجير أو لثور بن الطثيرة أو لزئيب أو لأم يزيد في سمط اللّالي (ص ٦٠٨).

«كُلُّ نَفْسٍ مِّنْ اللَّهِ». أو إلى موصوفٍ بغير ما ذكر كقوله:

٣٤٢ - كُلُّ أَمْرٍ مُّبَاعَدٌ، أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي (١)

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو: زيد فمطلق. واستدل له بقوله:

٣٤٣ - وَقَاتِلُوْهُ خَوْلَانُ فَإِنْ كُنْخَ فَكَاتَهُمْ (٢)
وقوله:

٣٤٤ - أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَلِكَ تَصِيْرُ (٣)

والجمهور أَوَّلُوا ذلك على أَنَّ خولان خبر «هو» محذوفة، و «أنت» فاعل بمقدَّر فسرَّه الظاهر.

وجوز الفراء والأعلم (٤): دخولها في كل خبر هو أمر، أو نهى، نحو: زيد فاضربه، وزيد فلا تضربه. واستدل بقوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي قِيلَ لَهُ﴾ [ص: ٥٧]، وقول الشاعر:

٣٤٥ - يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي، وَأَظْلَمْتُ فَاضْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَزْحُمُهُ (٥)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٦/٢)، ومغني اللبيب (٤٤٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٤٧/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل قاتله مجهول، وحججه:

وأكرومة الحين خلَّو كما هيا

وهو في الأزهية (ص ٢٤٣)، وأوضح المسالك (١٦٣/٢)، والجنى الداني (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣١٥/١)، ٤٥٥، ٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١، والدرر (٣٦٧/٢)، والرد على النحاة (ص ١٠٤)، ووصف المباني (ص ٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٣/١)، وشرح الأشموني (١٨٩/١)، وشرح التصريح (٢٩٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، وشرح شواهد المغني (٤٦٨/١)، ٨٧٣/٢، وشرح المفصل (١٠٠/١)، ٩٥/٨، والكتاب (١٣٩/١)، ١٤٣، ولسان العرب (٢٣٩/١٤) - خلا، ومغني اللبيب (١٦٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٢٩/٢).

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدرة:

أَرْوَّاحٌ مَوْعٌ أَمْ بِكَوْرُ

وهو لعنبي بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، ورواية العجز فيه: «لك فاعلم لأني حال تصير»، والأغاني (١٢٦/٢)، والجنى الداني (ص ٧١)، والدرر (٣٨/٢)، والرد على النحاة (ص ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٤/١)، ٤١٥، وشرح شواهد المغني (٤١٣/١)، والشعر والشعراء (٢٣١/١)، والكتاب (١٤٠/١)، ولسان العرب (٤٢١/١٣) - مادة من. وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٢)، وخزانة الأدب (٣١٥/١)، والخصائص (١٣٢/١)، والدرر (٣٢٤/٥)، ومغني اللبيب (١٦٦/١).

(٤) الأعلام: هو الشتمري. تقدم التعريف به.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٦٩/٤)، ٣٧٠، والدرر (٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٩٩/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٥٣).

(ص): والصحيح دخول النَّاسِخِ على موصول شرطيّ، ويزيل الفاء إلا إنَّ وأنَّ (لكن) على الأصح. قيل: ولعلّ. قيل: وكان مضارعاً، وفعل اليقين.

(ش): اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ، إذا كان موصولاً تضمن معنى الشرط.

فالجمهور على جوازه. ومنعه الأخفش، لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شبيهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله. ما لم يكن الناسخ إنَّ أو أنَّ أو لكنّ فإنه يجوز دخول الفاء معها، لأنها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، بخلاف أخواتها: ليت، ولعلّ، وكأنّ، فإنها قوّة العمل، مغيرة للمعنى، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء.

وقيل: يمنع الفاء مع إنَّ وأنَّ، ولكن أيضاً، لأنها تُحقّق الخبر. والشرط فيه توقف، فبعد عن الشبه. ورّد بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْقُرْآنَ وَالْمُرْسَلِينَ ثُمَّ لَمْ يَدْعُوا بِهِمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]. ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَمِيضًا مِّنْ حَيْثُ وَفَّانَ لِلَّهِ عِشْرَتُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقال الشاعر:

٣٤٦ - ولكنّ ما يَفْضِي فَسَوْفَ يَكُونُ^(١)

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو: إنه الذي يأتيني فله درهم. وقيل: يجوز دخول الفاء مع «لعلّ» إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى. وقيل: يجوز أيضاً دخولها مع «كان» بلفظ المضارع، لا بلفظ الماضي. ومع فعل اليقين، كعلمت دون ظننت، وعليه ابن مالك وابن السراج.

(ص): ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفيّة، وجوّزه ابن السراج.

(ش): قال أبو حنّان في (شرح السهيل): إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليها قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج.

(١) عجز بيت من الطويل، وصلده:

فوالله ما فارقتمكم قليلاً لكم

وهو للأفوه الأودي في الدرر (٤٠/٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي القاضي (٩٩/١)، وأوضح المسالك (٣٤٨/١)، وشرح الأشموني (١٠٨/١)، وشرح التصريح (٢٢٥/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٩)، ومعجم البلدان (٢٢٠/٢ - مادة الحجاز)، والمقاصد النحوية (٣١٥/٢).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «ولكنّ ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة، فلم تكفها عن العمل، بل عملت «لكنّ» في «ما» وهي اسمها. وقد زعم ابن هشام في «قطر الندى» (ص ١٤٩)، والأشموني في شرحه (١٠٨/١) أن «ما» هنا، حرف زائد كاف. وثانيهما: قوله: «فسوف يكون» حيث اقترن خبر «لكنّ» بالفاء، وهذا جائز.

نواسخ الابتداء كان وأخواتها

(ص): نواسخ الابتداء:

الأول: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ وبات، وصار وليس مطلقاً، ودام بعد «ما» الظرفية، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وبرح، وقَتِيَءٌ، وقتاً، وأفتأ. قيل: ووئى، ورام بمعناها بعد نفي وشبهه. وقد يُفَصَّلُ ويُقَدَّر. ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية، ويسمى اسمها، وفاعلاً. وقيل: ارتفع لشبهه. وينصب الخبر، ويسمى: خبرها ومفعولها. والكوفية حالاً. والفراء شَبَّهَهُ. ويرفعان بعدها بإضمار الشَّان.

وثالثها: إلغاء. ولا تدخل على ما لزم صدرأ. أو حذفاً. أو ابتدائية. أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبية، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس، على ما خبره مفرد طلبية على الأصح. ولا صار. ونحوها: دام، وتلوها على ذي ماض. وشرط الكوفية في الباقي: قد. وابن مالك في ليس على قِلَّةِ الشَّان.

والحق قوم بصار: أخص، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتد، وما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حَرَّية.

وقوم: خدا، وراح. والفراء: أسحر وأفجر، وأظهر.

وقوم: كل فعل ذي نصب مع رفع لا يُدْ منه.

والكوفية: هذا وهذه مراداً بهما التقريب مرفوعاً بعدها ما لا ثاني له، وسموهما: تقريباً، والرفع اسم التقريب.

(ش): أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتتسخ حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها. وكاد وأخواتها. وإن وأخواتها. وظننت وأخواتها. وما ألحق بذلك.

فأما «كان» فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها. ربّما يسمّى فاعلاً مجازاً لشبهه به. وقع ذلك في عبارة المبرّد. وعبر سيويه باسم الفاعل.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، وأنه باق على رفعه.

واستدل الأول باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالفاعل.

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين، ويسمى خبرها. وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه به. عبر بذلك المبرّد. وعبر سيويه باسم المفعول.

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغيّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه.

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو: ضرب، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُخَدَّتٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. هذا مذهب سيويه.

وذهب الفراء: إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عند: بـ «جاء» زيد ضاحكاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه انتصب على الحال.

وَرَدَ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال. واعترض بوقوعه جملة، وظرفاً، ولا يقع المفعول كذلك.

وأجيب بالمنع. بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل. والمجرور نحو: مرت يزيد. والظرف إذا توسّع فيه.

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان. وأنكره الفراء. وَرَدَ بالسّماع قال:

٣٤٧ - إذا مُتْ كان الناس صِنْفَيْنِ شَامِئٌ وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَضْنَعُ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للمعجيز السلولي في الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣)، والدرر (٢٢٣/١، ٤١/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٤٤/١)، والكتاب (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٨٥/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١١٧/١)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

ويروي: «كان الناس صنفين» فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، فيكون «الناس» اسماً

لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

وقال:

٣٤٨ - وَلَيْسَ مِنْهَا شِقَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ^(١)

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنَّ في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي: أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها، ووافقه ابن الطراوة^(٢). والمتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، ويات، وصار، وليس. وواحد: شرطه أن يقع صلة لـ «ما» الظرفية: وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها: التوقيت، وهو دام نحو: ﴿وَأَوْصِيْ بِالَّذِيْنَ رَزَقَكُم مَّا دُمْتُمْ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي مدة دوامي حيّاً.

وأربعة: شرطها تقدّم نفي أو شبهه، وهو: النهي والدعاء. وهي: زال ماضي يزال، وانفك، وبرح، وفتى. والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين. وسواء كان النفي بحرف، أو فعل، أو اسم كقوله:

٣٤٩ - لَنْ نَزَالُوا كَذَلِكَُمْ ثُمَّ لَا زَلْ سَتَ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٣)

وقوله:

٣٥٠ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنًى وَاعْتِزَانِ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُّقْلَ قُتُوعٍ^(٤)

وقوله:

٣٥١ - غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَيْبَرُ هَوًى كُلُّ وَايٍ لَيْسَ يَفْتَرُّ^(٥)

(١) عجزيت من البسيط، وصدره:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وهو لهشام بن عتبة في الأزهية (ص ١٩١)، والأشياء والنظائر (٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ١٤١، ١٦٦)، والدرر (٢/ ٤٢). ولذي الرمة في شرح أبيات سيويه (١/ ٤٢١). ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٤)، والكتاب (١/ ٧١، ١٤٧). وبلا نسبة في أمالي ابن المحاجر (٢/ ٨٦٨)، ووصف المباني (ص ٣٠٢)، وشرح المفصل (٣/ ١١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٥)، والمقتضب (٤/ ١٠١).

(٢) تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، والدرر (٢/ ٤٢، ٤/ ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٤٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٨٤).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/ ٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٩)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣).

(٥) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٣)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥).

ومثال النهي:

٣٥٢ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَرَلْ ذَاكِرَ الْعَزْ ت فَيَسَائُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

ومثال الدعاء:

٣٥٣ - وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَزَعَاتِكَ الْقَطْرِ^(٢)

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثل، أم مقدراً كقوله: ﴿تَفْتَرُوا تَلْكَرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ. وقول الشاعر:

٣٥٤ - تَنْفَلُكَ تَشْمَعُ مَا حَيَّ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ^(٣)

أي لا تنفك. وقوله:

٣٥٥ - لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيرُهُ^(٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/٤٤)، وشرح الأشموني (١/١١٠)، وشرح التصريح (١/١٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٤).

(٢) من الطويل، وصدره:

ألا يا اسلمي يا دهر مَيَّ على البلى

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٥٥٩)، والإنصاف (١/١٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣١)، والخصائص (٢/٢٧٨)، والدرر (٢/٤٤)، وشرح التصريح (١/١٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٢)، واللامات (ص ٣٧)، ولسان العرب (١٥/٤٩٤ - مادة يا)، ومجالس نعلب (١/٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/٦٧)، ولسان العرب (١٥/٤٩٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٠)، والدرر (٥/١١٧)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٨)، ولسان العرب (١٥/٤٣٤ - مادة ألا)، ومغني اللبيب (١/٢٤٣).

وفي البيت ثلاثة شواهد: أولها قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل بحرف النداء بالفعل لفظاً. وثانيها: قوله: «لا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه بالنفي. وثالثها: وقع «ألا» للاستفتاح.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز في خزانة الأدب (٩/٢٤٢)، والدرر (٢/٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٨٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/٩٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٨)، وشرح المفصل (٧/١٠٩).

(٤) من الطويل، وصجزه:

عليَّ وإن قد قلَّ منها نُصَيِّبَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٤٦).

أي لا زالت. وقوله:

٣٥٦ - وَأَبْرَحَ مَا آدَامَ اللَّهُ قَسْوِمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُتَّطِلِقاً مُجِيداً^(١)

أي لا أبرح. وسواء كان متصلاً بالفعل أم مفصلاً بينه وبينه كقوله:

٣٥٧ - وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ طَالِمَةً تَحْدِثُ لِي قَرْحَةً، وَتَنْكُوهَا^(٢)

واحترز بماضي يزال من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّد بمعنى: ماز.

والمشهور في قتيبة كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ. قال في المحكم: مَا فَتَّشْتُ أَفْعَلَ، وَمَا فَتَّأْتُ أَفْتَأُ وَفَتْوَهُ، وَمَا أَفْتَأْتُ. الأخيرة: تميمية^(٣). وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد^(٤)، وذكر الصّغاني^(٥): فَتَوُ يَفْتُو عَلَى وَزْنِ ظَرَفٍ، لغة في: قَتِيءَ.

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مد كان قابلاً لها على حسب ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدرهم.

قال ابن مالك: وكذا العمل في: «ونى»، و«رام» بمعناها. قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلّا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ - لَا يَنْسِي الْخُبَّ شَيْئَةَ الْحَبِّ مَا ذَا مَ فَلَا يَخْبِيْتَهُ ذَا أَزِعْوَاءَ^(٦) وقوله:

٣٥٩ - إِذَا رُمْتُ مِمَّنْ لَا يَرِيْمُ مَيْمًا سُلُوْا فَقَدْ أَبْعَدَتْ فِي رَوْعِكَ أَلْمَرَمَى^(٧)

(١) البيت من الوافر، وهو لخنداش بن زهير في لسان العرب (١٠/٣٥٤، ٣٥٥ - مادة نطق)، والمقاصد النحوية (٢/٦٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦١٩)، وجمهرة اللغة (ص ٢٧٥)، وغزاة الأدب (٩/٢٤٣)، والدرر (٢/٤٦)، وشرح الأشموني (١/١١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٥)، والمقرب (١/٩٤).

(٢) البيت من المنسر، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ٥٦)، وغزاة الأدب (٩/٢٣٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠، ٨٦)، والدرر (٢/٤٧). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٩٣).

(٣) انظر: لسان العرب (١/١١٩ - مادة فتأ).

(٤) في اللسان (١/١٢٠): «وروي عن أبي زيد قال: تميم تقول أفتأت، وقيس وغيرهم يقولون فِتْشْتُ؛ تقول: ما أفتأت أذكركه أفتأ، وذلك إذا كنت لا تزال تذكره، وما فتئت أذكركه أفتأ فتأ».

(٥) أبو زيد: هو سعيد بن أوس. والصّغاني: هو رضي الدين الحسن بن محمد. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٦) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٤٨).

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٤٩).

قال: واحترزت بقولي: بمعنى: زال من: ونى بمعنى: فتر، ورام بمعنى: حاول، أو تحوّل. انتهى.

وقال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب، لأن معناها معنى ما زال نحو: ما ونى زيد قائماً.

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن: ظل زيد قائماً، معناه: أقام زيد قائماً النهار. ولم يجعل العرب لـ «أقام» اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ». قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال.

وأما البيتان، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض. أي لا ينبي عن شيمة الخبّ. والثاني: يحتمل الحال لتنكيره.

والحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: أض، كقوله: ٣٦٠ - رَيْبُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا^(١) وعاد، كقوله:

٣٦١ - فَلَلَّهُ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا^(٢)

وآل بالمد، كقوله:

٣٦٢ - ثُمَّ آلَتِ لَا تَكَلَّمُنَا كُلَّ حَيٍّ مُغَقَّبٍ عُقْبًا^(٣) ورجع، كقوله:

٣٦٣ - وَيَرْجِعُنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتٍ^(٤)

(١) ويروى بعده: «كان جزالي بالمعنا أن أجلدا». ويروى:

رَيْبُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كان جزالي بالمعنا أن أجلدا

والرجز للمعاج في ملحق ديوانه (٢٨١/٢)، وخزانة الأدب (٤٢٩/٨، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/٢٩٢، ٥٠/٢)، والمحجب (٣١٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٢/٨)، والدرر (٥٩/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٣٦/٢)، وشرح المفصل (١٥١/٩)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١٢٩/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلته:

وكان مضلي من هُدَيْثِ يَرْشُدُهُ

وهو لسواد بن قارب في الدرر (٥٠/٢، ٧٢).

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٥١/٢)، ولسان العرب (٦١٨/١) - مادة عقب.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصلته:

تَعَدُّ لَكُمْ جَزْرَ الْجَزْوِرِ وَمَلْحُنَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥٢/٢).

وفي الحديث: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»^(١).

وحار بالمهملة، كقوله:

٣٦٤ - وما المرء إلا كالشهاب وضوؤه يَحْجُورُ رماداً بعد إذ هو ساطِعٌ^(٢)

واستحال، كقوله:

٣٦٥ - إن العداوة تستحيل مسوذة بتدأرك الهَفَواتِ بِالْحَسَنَاتِ^(٣)

وفي الحديث: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْيَا»^(٤). وتحول، كقوله:

٣٦٦ - قِيَا لَكَ مِنْ نَعْمَى تَحُولُنْ أَبْرُسَا^(٥)

وارتد: كقوله تعالى: ﴿فَازِيدْ بَعِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

والتاسع قولهم: «ما جاءت حاجتك». قيل: وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم. ويروى برفع «حاجتك» على أن (ما) خبر «جاءت» قَدْ، لأنه اسم

(١) «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» رواه مسلم في الإيمان (حديث ١١٨) من حديث جرير بن عبد الله. ورواه أيضاً من حديث عبد الله بن عمر (حديث رقم ١١٩ و ١٢٠)، ومن حديث أبي بكره ضمن حديث طويل أوله: «إن الزمان استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض» في القسامة (حديث ٢٩). ورواه البخاري في العلم باب ٤٣، والأضاحي باب ٥، وأبو داود في السنة باب ١٥. والترمذي في الفتن باب ٢٨. والدارمي في المناسك باب ٧٦. وأحمد في المسند (٨٥/٢)، ٨٧، ١٠٤، ٣٧/٥، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٦٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للميد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٦٩)، وحماسة البحري (ص ٨٤)، والدرر (٥٣/٢)، ولسان العرب (٢١٧/٤ - مادة حور). ويلا نسبة في شرح الأشموني (١١٠/١).

(٣) البيت من الكامل، وهو يلا نسبة في الدرر (٥٣/٢).

(٤) رواه البخاري في التعبير (باب ٢٨، حديث ٧٠١٩) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا على بئر أنزع منها، إذ جاني أبو بكر وعمر، فأتخذا أبو بكر الدلو فتزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعهما ضعف فففر الله له، ثم أخذهما عمر بن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرياً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فرئته حتى ضرب الناسُ بَعَطَنَ» ورواه البخاري أيضاً بنحوه برقم (٧٠٢٠) ورواه من حديث أبي هريرة برقم (٧٠٢١)، ورواه أيضاً في فضائل الصحابة (باب ٥ و ٦) والتوحيد (باب ٣١). ورواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث ١٧ و ١٩)، والترمذي في الرؤيا (باب ١٠)، وأحمد في المسند (٢٨/٢)، ٢٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠.

(٥) شطر بيت من الطويل لامرئ القيس، وصدوره:

وَيُكَلِّتُ قَرَحاً دَامِياً بَعْدَ صَحْوَةٍ

وهو في ديوانه (ص ١٠٧)، وخزانة الأدب (٣٣١/١)، والدرر (٥٤/٢)، وشرح شواهد المعني

(٦٩٥/٢)، ولسان العرب (١١/٤٧٤ - مادة حلل)، ومعني الليب (٢٨٨/١).

استفهام. والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. وينصبه على أنه الخبر، والاسم ضمير «ما». والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. و «ما» مبتدأ، والجملة بعدها خبر.

والعاشر: قَعَدْتُ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ من قولهم: «شَحَذْتُ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدْتُ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ»، أي صارت كأنها حربة. فـ «كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْجِثُونَ طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار. وجعلوا من ذلك: «جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ وصَاعَيْنِ»، و «قَعَدَ لَا يَسْأَلُ حَاجَةً إِلَّا قَضَاهَا»، أي: صار. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقَعَّدَ مَدْمُومًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وغيرهم: قَصَرُوهُمَا على ذينك المثلين. وقالوا في الثمانية الأول: إن المنصوب فيها حال، وإن آلت بمعنى: حلفت. «وَلَا تُكَلِّمُنَا» جواب القسم. ووافق عليه ابن مالك في آل، وقعد.

والحق قوم منهم الزمخشري، وأبو البقاء، والجُزُولِيّ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: غدا، وراح بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدو والزَّواح. وجعل من ذلك حديث: «اغْدُ عَالِمًا»^(١)، وحديث: «تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَزُوحُ بِطَانًا»^(٢). وتقول: غدا زيد ضاحكاً وراح عبد الله منطلقاً، أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور منهم: ابن مالك. وقالوا: المنصوب بعدهما حال، إذ لا يوجد إلا نكرة. والحق الفراء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر. ذكرها في كتاب (المحدود)^(٣).

قال أبو حيان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً. وذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أُريدَ بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا؟»، و «كيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعةً».

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو:

- (١) تمام الحديث: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً»، رواه الطبراني في المعجم الصغير (٩/٢)، والهيتمي في مجمع الزوائد (١/١٢٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/٢٣٧)، والزيدي في إتحاف السادة المتقين (٨/٧٣)، والمجلوني في كشف الخفا (١/١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/٢٩٥)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣/٢٨). ورواه أبو العرب في طبقات علماء إفريقية (ص ٢٧) بلفظ: «اغد عالماً أو متعلماً ولا تكن الثالثة فهلك».
- (٢) رواه الترمذي في الزهد باب ٣٣، وابن ماجه في الزهد باب ١٤، وأحمد في المسند (١/٣٠، ٥٢).
- (٣) «محدود الإعراب» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، ذكر فيه ستاً وأربعين حداً في الإعراب. انظر: كشف الظنون (ص ٦٣٥).

«هذا ابن صياد أشقى الناس» فيعربون «هذا» تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما، وهما حاضران. وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما. وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت «كان» من: كان زيد قائماً.

وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بُدَّ منه نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدثاً. فإن جعلته تاماً نصبت على الحال.

فإذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم الصدر كاسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية، والمقرون بلام الابتداء، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا مما لزم الابتدائية، كقولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً، والكلاب على البقر^(١)، لجريانه كذلك مثلاً. وكذا ما بعد لولا الامتناعية، وإذا الفجائية. ولا مما لزم عدم التصرف كـ «أيمن» في القسم، و«طوى للمؤمن»، و«ويل للكافر»، و«سلام عليك». ولا خبره جملة طلبية. وشذ قوله:

٣٦٧ - وكُونِي بالمكارم ذَكْرِي^(٢)

وشرط ما تدخل عليه دام، وليس، والمنفصي بـ «ما» من جميع أفعال هذا الباب - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره مفرداً طلبياً، لأن له الصدر، وهذه لا يتقدم خبرها، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ما زال زيد، ولا أين ما يكون زيد، ولا أين ليس زيد.

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها.

ولم يشرطه السَّلَوِيُّونَ في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها، ولا يشترط ذلك في المنفصي بغير «ما»، كـ «لَمْ»، و«لَا»، و«لَنْ». ولا في غير المنفصي إجماعاً.

وشرط ما تدخل عليه صار، وما بمعناها. ودام، وزال، وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال: صار زيد عليم. وكذا البواقي، لأنها تفهم

(١) تقدم. راجع الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وهجزة:

وَدَلِّي كُلَّ مَاجِلَةٍ صَنَاعِ

وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب (٢٦٦/٩، ٢٦٧)، ونوادير أبي زيد (ص ٣٠، ٥٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٤٦/١٠)، والدور (٥٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٢٨٩/١)، وشرح شواهد المغني (٩١٤/٢)، ومعني اللبيب (٥٨٤/٢).

الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعاً. وهذا متفق عليه.

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرة في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُمْ قَدْ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُكُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إِنْ كُنْتُ مَأْمَنُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿أَوَلَمْ نَكُودُوا أَقْسَمُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وقال الشاعر:

٣٦٨ - ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ^(١)

وقال:

٣٦٩ - وقد كانوا فأسمى الحَيَّ ساروا^(٢)

وحكى الكسائي: «أصبحت نظرت إلى ذات التناير»^(٣) يعني: ناقته^(٤).

وشرط الكوفيون في ذلك: اقترانه بـ«قد» ظاهرة، أو مقدرة. وحبثهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجَمَل لتدلَّ على الزمان. فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها. ألا ترى أن المفهوم من: زيد قام، ومن: كان زيد قائماً شيء واحد. واشتراط «قد»، لأنها تقرب الماضي من الحال.

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم: «ليس خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ منه». قال أبو حيان: وليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عُصْفُور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. فإن قيل: ليس لنفي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان.

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

وكذلك الدهرُ حالاً بعد حالٍ

وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٣)، والدرر (٥٥/٢). ولا نسبة في لسان العرب (٥/٣٢٦ - جهز).

(٢) شطر بيت من الوافر، وصدده:

فأسمى مقفراً لا حيي فيه

وهو بلا نسبة في الدرر (٥٥/٢).

(٣) تعرفت في الأصل إلى «التناير» بالهاء ثم التون. والصواب ما أثبتناه.

(٤) وفي اللسان (٩٥/٤) - مادة (تر): «وتناير الوادي: محافله، قال الراعي:

فلما صلا ذات التناير صوئاً تكشف عن برقي قليل صواعقة

وقيل: ذات التناير هنا موضع بعينه؛ قال الأزهري: وذات التناير عقبة بهذا زبالة مما يلي

المغرب منها».

وأما المُقَيِّدة، ففتنيتها على حَسَبِ القَيْدِ.

(ص): وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصحّ. وقيل: لم يلفظ به، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب.

(ش): اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث. فمنعه قوم: منهم المبرّد، وابن السّراج، والفارسيّ، وابن جنّي، وابن بَرّهان^(١)، والجرجانيّ، والسّلوّيين. والمشهور والمتصور أنها تدلّ عليه كالزمان، كسائر الأفعال.

وذهب ابن خروف وابن عصفور: إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول.

ورّد هذا والأول بالسمع قال:

٣٧٠ - وَكَوْنُكَ إِثْمٌ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(٢)

وحكى أبو زيد: مصدر فتىء. وحكى غيره: ظللت أفعَل كَذَا ظلولاً، وبت أفعَل كَذَا يَيْثُوتَةً. ومن كلام العرب: «كونك مُطِيعاً مع الْفَقْرِ خَيْرٌ مِنْ كَوْنِكَ عَاصِياً مع الْغِنَى».

ويبنى الأمر، واسم الفاعل منهما ولا يبينان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف، والجار والمجرور. فمن قال بدالاتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَاثِرٌ لِلْحَيَاةِ عَاجِلًا﴾ [يونس: ٢٠] بكان. ومن قال: لا يدلّ عليه منعه. وقد صرح الفارسيّ بأنّها لا يتعلق بها حرف جرّ. ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظر. انتهى.

وحكى أبو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال. فَمَنْ منعه قال: لأنّه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ. وَمَنْ جَوّزه قال: الحال يعمل فيه هذا، وليس فِعْلاً فكان أولى. أما نَصْبُهَا المصدر، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن التعلق به الخبر.

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان المكي. نحوي، لغوي، نحابة، أخباري. توفي ببغداد سنة ٤٥٦ هـ، وقد جاوز الثمانين. من تصانيفه: أصول اللفّة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٢٩٧/٣)، ومرة الجنان (٧٨/٣)، ومختصر دول الإسلام (٢٠٧/١)، ولسان الميزان (٨٢/٤)، وكشف الظنون (ص ١١٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: يبلل وحلم ساد في قومه الفتى وهو بلا نسبة في أروض المسالك (٢٣٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، والنور (٥٦/١)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح التصريح (١٨٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (١٥/٢).

وأجازته السيرافي وطائفة، فيقال: كان زيد قائماً كوناً.

(ص): وتعدد خبرها كما مرّ. وأولى بالمنع.

(ش): في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه، وابن أبي الربيع^(١). وَوَجْهُهُ أَنْ هَذِهِ الْأَعْمَالُ شَبِهَتْ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، فَلَا يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ.

والمجوزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدّده مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى.

(ص): وترد الخمسة الأول قبل وبات، كصار خلافاً لِلْكَلِمَةِ^(٢) في ظلّ.

(ش): ترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى: ﴿وَسَيَتِي الْجِبَالُ بِمَا كَانَتْ هُدًى لَّنَا وَكُنْ لَّنَا نَكْلَةً﴾ [الواقعة: ٥، ٦، ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِتَنَابُوتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوًى﴾ [النحل: ٥٨]. وقول الشاعر:

٣٧١ - ثُمَّ أَضْحَكُوا كَأَنَّهُمْ رِقٌّ جَفَّ فَ فَالَوْثُ بِهِ الصَّبَا وَالذُّبُورُ^(٣)
وقوله:

٣٧٢ - أَمْسَتْ خَلَاءً^(٤)

(١) ابن درستويه وابن أبي الربيع تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو الحسن بن عبد الله الأصهباني المعروف بلكنة وبلغدة، أبو علي. لغوي، نحوي، أديب. قدم بغداد وسكنها، وتوفي سنة ٢١٠ هـ. من تصانيفه: علل النحو، خلق القوس، الهشاشة والبشاشة، الرد على الشعراء، والخواص العقبية. انظر ترجمته في: الفهرست (٨١/١)، ومعجم الأدباء (١٣٩/٨ - ١٤٥)، وفيغية الوعاة (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وروضات الجنات (ص ٢١٦)، وكشف الظنون (ص ١٢٠٤، ١٢٣١، ١٩٨٠، ٢٠٤٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (٥٧/٢)، وشرح شواهد المعني (٤٧٠/١)، وشرح المفصل (١٠٤/٧)، والشعر والشعراء (٢٣٢/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١).

(٤) جزء بيت من البسيط، وقامه:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لَبِئِ
وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وخزانة الأدب (٥٤/٤)، والدرر (٥٧/٢)، ولسان العرب (٣٨٦/٣ - لبد) و (٢٤٥/١٤ - خنا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٤).

وزعم لُكْذَةُ الْأَمْصِهَانِي، وَالْمَهَابِازِي^(١) شارح (اللمع)^(٢): أَنَّ ظَلَّ لَا يَأْتِي بِمَعْنَى: صار، بل لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي فِعْلِ التَّهَارِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّلِّ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي لِلشَّمْسِ فِيهِ ظِلٌّ، وَهُوَ مَا بَيْنَ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا.

وزعم الزمخشري: أَنَّ بَاتَ يَأْتِي بِمَعْنَى: صار. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لَعْدَمِ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ مَعَ التَّبَيُّعِ وَالِاسْتِقْرَاءِ.

وَجَعَلَ مِنْهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٣). وَضَعَفَ بِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى ثُبُوتِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ لِيَا. قَالَ: وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ لَهُ قَوْلُهُ:

٣٧٣ - أَجْنَسِي كُلَّمَا ذُكِرْتَ كَلِيبٌ أَيْبُتُ كَأَيْبِي أَكْوَى بِجَنَرٍ^(٤)
لأن كلما تدل على عموم الأوقات.

[المتصرف منها]

(ص): وكلها تتصرف إلا ليس. قيل: ودام، ولتصاريقها ما لها كثيرها.

(ش): جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر والوصف، إلا أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَأْتِي صَوْغُهُ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ مَنَافِيًا إِلَّا لَيْسَ، فَمُجْمَعٌ عَلَى عَدَمِ تَصَرُّفِهَا.

وأما دَامَ فنص كثير من المتأخرين على أنها لَا تَتَصَرَّفُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ. وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ.

قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ^(٥): لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ دَامَ: يَدُومُ، لِأَنَّهُ جَرَى كَالْمَثَلِ عِنْدَهُمْ.

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر المبرجاني. كان حياً قبل سنة ٤٧١ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢/١٩)، وكشف الظنون (ص ١٥٦٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي. وشرحه جماعة. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣).

(٣) من حديث أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُضُوءِ بَابَ ٢٦، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ حَدِيثَ ٨٧ وَ ٨٨ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الطَّهَارَةِ، بَابَ ٤٩، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الطَّهَارَةِ بَابَ ١٩، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْغُسْلِ بَابَ ٢٩، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ بَابَ ٤٠، وَمَالِكٌ فِي الطَّهَارَةِ بَابَ ٩، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢/٢٤١، ٢٥٣، ٧٥٩، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو لمعروبين قيس المخزومي في النور (٢/٥٨)، وشرح أشعار الهلليين (٢/٨٠١). وللهللي في لسان العرب (١٣/٩٨ - ج٢).

(٥) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المتوفى سنة ٤٤٧ هـ. وقد تقدم.

وقال ابن الخيّاز^(١): لا تتصرف ما دام، لأنها للتوقيت والتأييد، فتفيد المستقبل. قال أبو حيّان: وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون.

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَابَةً أَوْ خَلْفًا﴾ [الإسراء: ٥٠، ٥١]، : ﴿وَلَمْ أَكُ يَتِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. وقول الشاعر:

٣٧٤ - وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائناً
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً^(٢)
وقوله:

٣٧٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُنْجِبُكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ^(٣)

(ص): ووزن كان: فَعَلَ. وقيل: فَعَل. و «ليس»: فَعِل. والأكثر فيها: لَسْتُ. وحكي كسر اللام وضمها. ويطلق عملها مع إلا في تميم خلافاً لِمَلِكِ الثُّحَا^(٤)، وأبي عليّ. وفي نفيها و «ما». وثالثها: الأصح: الحال ما لم يفقد مدخولها بزمان فيحسبه. والأشهر في زال: يَزَالُ فِيهِ فَعَلَ. وحكي يَزِيلُ، ففَعَلَ. والصحيح تلقى القسم بها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصح أن وزن «كان»: فَعَلَ بفتح العين. وقال الكسائي: فَعَلَ بالضم. وُرِدَ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه: كائن، لأن الوصف من فَعَلَ: فعيل.

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي. تقدم.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، والدرر (٢/٥٨)، وشرح الأشعموني (١/١١٢)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/١٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه (ص ١٧٠)، والدرر (٢/٦٠)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، ولسان العرب (٧/١٩٩ - غرض)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٧).

(٤) ملك النخاعة: هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي. نحوي، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، مقريء، شاعر. ولد ببغداد سنة ٤٨٩ هـ، وسافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، ثم استوطن دمشق وتوفي بها في ٨ شوال سنة ٥٦٨ هـ. من تصانيفه: الحاوي في النحو، الحاكم في الفقه الشافعي، مختصر في أصول الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٨/١٢٢ - ١٣٩)، وإنباه الرواة (١/٣٠٥ - ٣١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢١٠، ٢١١)، والنجوم الزاهرة (٦/٦٨)، و«مرآة الجنان» (٣/٣٨٦)، و«شربات الذهب» (٤/٢٢٧، ٢٢٨)، و«غنية الرواة» (ص ٢٢٠، ٢٢١).

وأما ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: قِيلَ بالكسر، خَفَفَ، ولَزِمَ التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلَّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاس» بالقلب كباع، أو بالضم لقليل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال إلا لُسْتُ بفتحها.

قال أبو حيان: على أنه قد سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلَّ على أنها بُيِّنَتْ مرَّةً على قِيلَ، ومرَّةً على قُعِلَ. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِسْتُ بكسر اللام.

وأما زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها قِيلَ بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يُزِيلُ على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فَعَلَ بالفتح.

قال أبو حيان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فَعَلَ يَقُولُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ، كَنَفَمَ يَنْفُمُ، وَنَفَمَ يَنْفُمُ.

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليس» و«ما» مخصصان بنفسي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيَّنان المضارع له.

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطُ. ذكره الشَّلوِّين يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ «ليس» قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يُأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿وَلَسْتُ بِخَازِنٍ إِلَّا أَنْ تَقُومُوا فَيَوْمَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقول حسان:

٣٧٦ - وليس يكون - الدَّهْرُ - ما دام يَلْبُلُ (١)

وبـ «ما»: ﴿وَمَا هُمْ بِخَازِنِينَ مِنْ الْآثَارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٦]. ومن أمثلة المنفي بـ «ليس» قول العرب: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ».

الثالثة: حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلّا حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطَّيِّبُ إلّا الْمِسْكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها. وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر. فقال له أبو عمرو: نُمْتُ يا أبا عمر وأدُلج الناس. ليس في الأرض حِجَازِيَّ إلّا وهو ينصب، ولا تَمِيْمِيَّ إلّا وهو يرفع. ثم وَجَّه أبو عمرو خلفاً للأحمر،

(١) من الطويل، وصدره:

فما مثله فيهم ولا كان قبله

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (٧٦/١)، والمقاصد النحوية (٢/٢).

وأبا محمد الزبيدي^(١) إلى بعض الحجازيين، وجهداً أن يلقنهما الرفع، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجهداً أن يلقنهما النصب فلم يفعل، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فقت الناس.

وزعم أبو نزار، الملقب بملك الثحاة: أن الطيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف. تقديره: إلا المسك أفخره. والجملة في موضع نصب خبر ليس.

وزعم أبو علي: أن اسم ليس ضمير الشأن، والطيب مبتدأ، والمسك خبره، أو الطيب اسمها، والخبر محذوف، وإلا المسك بدل. كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك. أو الطيب اسمها، وإلا المسك نعت، والخبر محذوف. كأنه قيل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

وضعف بأن الإهمال - إذا ثبت - لغة، فلا يمكن التأويل.

الرابعة: [أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين القلة؛ واستدلوا بنحو قوله:

أَيْنَ الْمَقْصُورِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبِ وَلَيْسَ الْغَالِبُ
وخارج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف.

قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على «الأشرم» أي: ليسه الغالب، كما يقول: الصديق كأنه زيد؛ ثم حذف لاقترانه. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يَجُزْ حذفه، وفيه نظر^(٢).

(ص): وتسمى ناقصة، فإن اكتفت بمرفوع فتامة. ولزم النقص ليس، وزال خلافاً

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف بالزبيدي. مقره، نحوي، لغوي. من أهل البصرة. نزل بغداد، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وصحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون. ولد سنة ١٣٨ هـ، وتوفي بمرور سنة ٢٠٢ هـ. من تصانيفه: الوقف والابتداء، النقط والشكل، النواذر في النحو، المقصور والممدود، المختصر في النحو، وله شعر. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٤ - ٣٠٧)، ومعجم الأدياب (٢٠/ ٣٠ - ٣٢)، ونزهة الألبا (ص ١٠٣ - ١١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٤، ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣ - ٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٤)، وكشف الظنون (ص ١٩٨٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. واستدركناه من المغني (١/ ٢٢٧، ٢٢٨).

للفارسي، وفتىء خلافاً للصّغاني. قيل: وظلّ. ومن الناقصة ذات الشأن. وثالثها: لا. ولا.

(ش): هذه الأفعال تسمّى نواقص. واختلف في سبب تسميتها ذلك.

ف قيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيد.

وقيل، وهو الأصح: لعدم اكتنائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب. ثم منها ما لزم النقص، وهو ليس باتفاق، وزال، خلافاً للفارسي، فإنه أجاز في «الحَلِّيَّات»^(١): أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتىء خلافاً للصّغاني فإنه ذكر في «نوادير الإعراب»^(٢) استعمالها تامة، نحو: فتشت عن الأمر فكأ: إذا نسيته.

وزعم المهابدي: أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة. قال أبو حيان: وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو: أنها تكون تامة.

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين. فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون كان بمعنى: ثبت «كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ - إذا كان الشتاء فأذفوني^(٣)

وحضر نحو: ﴿وَلِنْ كَانَتْ دُوعَسَرَقَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ووقع نحو: «مَا شَاءَ اللهُ كَانَ». وكفل، وغزل. يقال: كُنْتُ الصَّبِيِّ: كفلته، وكُنْتُ الصُّوفَ: غزلته.

وأصبح، وأضحى، وأمسى، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْنِ اللّٰهُ حِينَ تَسْجُدُ وَحِينَ تَقُومُ﴾ [الزّوم: ١٧]. وقول الشاعر:

٣٧٨ - وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتِي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا^(٤)

(١) «الحلييات في النحو» لأبي علي الفارسي. انظر: كشف الظنون (ص ٦٨٧).

(٢) لم أجد للصغاني كتاباً بهذا الاسم، ولكن له كتاب بعنوان «نوادير اللغة» فلعله هو نفسه. انظر: هدية المارفين (٢٨١/١).

(٣) من الواقر، وعجزه:

فإن الشيخ يهرمه الشتاء

ويرى: «يهرمه» مكان «يهرمه». وهو للرّيح بن ضبع الفزاري في الأزهية (ص ١٨٤)، وأما المرتضى (٢٥٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٢)، وحماسة البحري (ص ٢٠٢)، وخزاعة الأدب (٣٨١/٧)، والدرر (٦٠/٢)، وسمط اللّالي (ص ٨٠٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، ولسان العرب (٣٦٥/١٣) - مادة كون.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل (١٠٣/٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٢٩٥)، والدرر (٦١/٢)، وشرح الأشموني (١١٥/١).

وظل بمعنى: دام، أو طال، أو أقام نهاراً. ويات بمعنى: أقام ليلاً، أو نزل بالقوم ليلاً. وصار بمعنى: «رجع» نحو: ﴿أَلَا إِلَى أَقْصَى الْأَمْوَالِ﴾ [الشورى: ٥٣]، و«ضم»، و«قطع» نحو: ﴿فَصَرَفْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ودام بمعنى: بقي، نحو: ﴿مَا كَانَتْ أَلْسِنُوكَ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]. وانفك بمعنى: خلص، أو انفصل نحو: انفك الأسير أو الخاتم. وبرح بمعنى: ذهب، أو ظهر. وبالمعنيين فسر قولهم: «برح الحفأ». وبنى بمعنى فتر وضعف. ورام بمعنى: ذهب وفارق. ٤

وذكر ابن مالك: أَنَّ فَكًّا المفتوحة تأتي تامة بمعنى: كسر، أو أطقاً. حكى الفراء: فَكَّاهُ عن الأمر: كسرته، والنار: أطفأها. قال أبو حيان: وهذا وهم وتصحيف، إنما ذاك بالهاء المثناة كما في الصبح والمُحْكَم.

وقد اختلف في كان الشأنية: فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة. وذهب صاحب البديع^(١): إلى أنها من أقسام التامة. وذهب أبو القاسم ابن الأبرش^(٢): إلى أنها قِسْمٌ برأيها.

(ص): وحذف أخبارها لقريضة ضرورة. وثالثها إلا ليس ولو دونها.

١(ش): قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أمّا الاسم فلأنه مشبّه بالفعل، وأمّا الخبر، فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن روعي أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه. أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذا، لكنه صار عندهم عوضاً عن المصدر، لأنه في معناها، إذ القيام مثلاً كَوْنٌ من أحوال زيد، والأعراض لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد تحذف في الضرورة كقوله:

٣٧٩ - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَالِدِي بِرِيئاً، ومن أجل الطَّوِيِّ رَمَانِي^(٣)

(١) «البديع في النحو»: يوجد ثلاثة كتب بهذا العنوان: الأول لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الرضي. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن يوسف بن قرتون الأندلسي المعروف بابن الأبرش. نحوي، شاعر. توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري (ص ٢٧٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٧١٣) وفيه: «ابن الأبرش».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه (ص ١٨٧)، والبرر (١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٤٩/١)، والكتاب (٧٥/١). وله أو للأزرق بن طرفة بن العزم القراصي في لسان العرب (١١/١٣٢ - مادة جول).

وقوله:

٣٨٠ - لَهْفُيْ عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَتَخَيَّ جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(١)
أي ليس في الدنيا. وكُنْتُ بريئاً.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقريئة اختياراً.

وفضّل ابن مالك: فمنعه في الجميع إلّا ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قريئة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ «لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه: «ليس أحد»، أي: هنا. وقوله:

٣٨١ - فَأَمَّا الْجُودُ مِثْلُكَ فَلَيْسَ جُودٌ^(٢)

وقوله:

٣٨٢ - يَتَنَبَّهْ وَجِلَّتْ أَمَّه لَيْسَ نَاصِرٌ فَبَوَّغْتُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَقْبَلٍ^(٣)
وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء. وقال: يجوز في «ليس» خاصة أن يقول: «ليس أحد»، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس. أو نكرة كقوله: ما من أحد.

(ص): وقد تلي الواو جملة، وخبراً لليس، وكان منفية بعد إلّا، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله:

٣٨٣ - وَكَانُوا أَنَاساً يَنْفَحُونَ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُغْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّرُّ^(٤)

(١) البيت من الكامل، وهو للشمر دل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح (١/٢٠٠)، وشرح شواهد المعنى (٢/٩٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٠٣). وللتميمي الحماسي في الدرر (٢/٦٣). وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/٨٢)، وأوضح المسالك (١/٢٨٧)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥)، وشرح الأسموني (١/١٢٦)، ومغني اللبيب (٢/٦٣١). ويروي «لات» في موضع «ليس».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصلوه:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحْكُ خَيْرِينَا

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١)، والكتاب (١/٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر (٢/٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٦٦).

وقوله:

٣٨٤- فَظَلُّوا، وَمَنْهُمْ سَابِقٌ دَفَعَهُ لَهُ وَأَخَّرُ يَنْتَبِي دَفْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ^(١)
هذا مذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك.

والجمهور أنكروا ذلك، وتأولوا الجملة على الحال، والفعل على التمام.

الثانية: ذهب الأخفش، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفية إذا كان جملة بعد إلا كقوله:

٣٨٥- لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا فِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتُهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اغْتِيَارُ^(٢)

وقوله:

٣٨٦- مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمِثْلُهُ مَحْضُومَةٌ، لَكِنْ الْأَجَالُ تَخْتَلِفُ^(٣)

وقوله:

٣٨٧- إِذَا مَا سُئِرُ الْبَيْتِ أَزْخِينَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ^(٤)

والجمهور أنكروا ذلك، وأولوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو. وقالوا: الخبر في الثالث: «لنا».

[جواز توسط أخبارها]

(ص): ويجوز توسط أخبارها. ومنع الكوفية مطلقاً. وابن مُعْطٍ^(٥) في دام. وبعضهم في ليس.

(ش): أجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿وَكَاذِبًا كَفَّارًا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الزوم: ٤٧]، وقال:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٦/٢).

(٢) البيت من المخفیف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٧/٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٨/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٣٩)، وخزانة الأدب (٨/٢٤٤)، والدرر (٦٨/٢). وفي البيت شاهد آخر، وهو حلف «من» والمفعول بعد قوله: «أنور». ويروى «نورها» مكان «أنور» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على حلف «من» والمفعول.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. تقدم.

﴿يَسَّيِّرُ إِلَٰهَ تَوَلَّوْا﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال الشاعر:

٣٨٨ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً لَدَائِهِ بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ^(١)
وقال:

٣٨٩ - فليس سواءَ عالمٌ وجُؤل^(٢)

~ ومنعه الكوفيتون في الجميع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن مُعْطٍ في «دام». ورُدَّ بأنه مخالف للنص السابق، وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع.

~ ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ «ما»، وهو محجوبٌ بالسماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور.

[جواز تقديم أخبارها]

(ص): وتقدمها إلا دام، والمنضي بـ «ما»، و «ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دُرُود^(٣): ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤١)، والدرر (٦٩/٢)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح التصريح (١٨٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣١)، والمقاصد النحوية (٢٠/٢).

(٢) هجر بيت من الطويل، وصدره:

سلي إن جهلت الناس عتاً وعتهم

وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (٣٣١/١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٣). وله أو للجلاح الحارثي في تخليص الشواهد (ص ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٧٦/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٠).

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي المعروف بدردو. أديب، نحوي، شاعر. توفي سنة ٣٢٥ هـ. من آثاره: شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس (ص ٢٤٣)، وبنية الوعاة (ص ٢٨٣)، وهدية العارفين (٤٤٥/١).

«ش»: يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنغى بـ «ما».

أما دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة بدخول «ما» المصدرية الظرفية. والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله.

١ وأما المنغى بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع، والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيون على الثاني.

وأما «ليس» فجمهور الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وابن أخته، والجرجاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسى، ونعم، وشئ، بجامع عدم التصرف. وقدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزمخشري، والشلوين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوعًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأما زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيون، لأن «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: وهو الأصح، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، ولم، ولن، ولما، وإن. وألحق دزود: لم، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصح جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع «ما» كجداً، فلا يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)^(١)، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز، لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن دام لا يتصرف.

وقال أبو حيان: القياس الجواز، لأن «ما» حرف مصدرى غير عامل، ولا يتمتع فيه ذلك إلا أن يثبت أن «دام» لا تتصرف فينتجه المنع.

(١) الإفصاح بغوائد الإفصاح، لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

[وجوب توسيط الخبر أو منعه]

(ص): ويجبان، ويمنعان لما مرّ.

(ش): قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه. وقد يُمنع كُلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة في خبر المبتدأ.

مثال وجوب التوسيط: ما كان قائماً إلّا زيداً. ومثال وجوب التقديم: أين كان زيد؟ وكما كان مالك؟. ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: كان في الدار ساكنها. وكان في الدار رجل. يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره. ومثال منعهما، ووجوب التأخير: كان يعملُ هند حبيبها، لأجل الضمير. وصار عدوي صديقي، للإلباس.

(ص): وفي تأخير الجملة. ثالثها: يجب إن رفع ضمير الاسم. ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه، وفي منصوب، لا ظرف. ثالثها يقع لا ظاهر إعراب مشارك حرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كثيراً خلافاً للكوفية وابن السراج إلا ظرف. ويجوز مع خبر وتقدمه. (ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال.

أحدها: يجب مطلقاً، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه سواء كانت اسميةً، نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعليةً رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه.

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السراج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ - إلى مَلِكٍ ما أَنَّهُ من مُحَارِبٍ أبوه، ولا كانت كَلِيبٌ نُصَاهِرُهُ^(١)

قال: ويدلّ لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَهْلَكَ بِكَارِئِهِمْ يَعْبُدُونَ﴾ [مبا: ٤٠]، ﴿وَالَّذِينَ كَانُوا يُظَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وتقديم المعمول يُؤْذَنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (٢٥٠/١)، والخصائص (٣٩٤/٢)، والدرر (٧٠/٢)، وشرح شواهد المغني (٣٥٧/١)، ومعاهد التنصيص (٤٤/١)، والمقاصد النحوية (٥٥٥/١)، ورصف المياني (ص ١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٨)، ومغني اللبيب (١١٦/١).

المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معموله منصوباً نحو: آكلًا كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فبك.

الثالثة: تقدّم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساوى في التعريف والتشكيك، ولا بيان. ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب، لأن نصب الخبر يبيّنه، فيجوز: كان أخاك زيد. ولم يكن خيراً منك أحد.

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو: صار عدوي صديقي، وكان فتاك مولاك.

الرابعة: مذهب أكثر البصريين: أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول، وحال، وغيرهما إلا الظرف والمجرور، فلا يقال: كان طعامك زيداً آكلًا، ولا كان طعامك آكلًا زيداً. وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه.

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسّع في الظروف والمجرورات. وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّراج: أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله:

٣٩١ - بما كان إيتاهم عطية عوداً^(١)

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و«عطية» مبتدأ، خبره «عوداً»، والجملة خبر كان، فلم يَلِ العامل (كان)، بل ضمير الشأن.

(١) حيز بيت من الطويل، وصدره:

فتألف هذاجون حول بيوتهم

وهو للفرزدق في ديوانه (١٨١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٦٨)، (٢٦٩)، والدرر (٧١/٢)، وشرح التصريح (١٩٠/١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤)، والمقتضب (١٠١/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤)، ومغني اللبيب (٦١٠/٢).

وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة.

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو: كان أكلًا طعامك زيدً، وكذا يجوز تقدمه على كان نحو: طعامك كان زيدً أكلًا. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَنْظُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

واعلم أنه يتأتى في: «كان زيد أكلًا طعامك» أربعة وعشرون تركيباً. وقد سُئِلَ في (الأشباه والنظائر)^(١) وكلها جائزة عند البصريين إلا: كان طعامك زيدً أكلًا، وكان طعامك أكلًا زيدً، وأكلًا كان طعامك زيدً.

[اجتماع معرفتين في باب «كان»]

(ص): وإذا اجتمع معرفتان فأقوال: المبتدأ. وقيل: الخبر غير الأعراف إلا إشارة مع غير ضمير، وإلا أن، وأن. وقيل: ما يراد بثبوته مطلقاً. وقيل: إن قام مقامه، أو شُبَّ به. وقيل: ما صحَّ جواباً. أو نكرتان بمسوّغٍ تخيّر. وفي الإخبار هنا، وإن بمعرفة هن نكرة. ثالثها سائق إن أفاد، والنكرة غير صفة مَحْضَة.

(ش): إذا اجتمع في باب كان معرفتان، ففي ما يتعين اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أخرى. فقيل: تخيّر، فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر. وعليه الفارسي، وابن طاهر، وابن خَرُوف وابن مضاء^(٢) وابن عُصْفُور. وهو ظاهر كلام سيويه، فإنه قال: وإذا كانا معرفتين، فأنّت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر.

وقيل: تنظر إلى المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجعل الآخر، جعل المعلوم الاسم، والمجهول الخبر نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قَدَرْتَ أَنَّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً، ويجعل كونه عمراً. وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عمراً، ويجعل كونه أخا بكر. وعلى هذا الشيرازي، وابن الباذش، وابن الضائع^(٣). وحملوا كلام سيويه على

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٥٦/٢، ٥٧).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجبالي القرطبي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر. نحوي. ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ. من مصنفاته: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيويه، الرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٣٩)، والديباج الملهب (ص ٤٧، ٤٨)، وكشف الظنون (ص ٤٩٤، ٤٩٥، ٨٣٩، ١٦٩٣)، وروضات الجنات (ص ٨٣).

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي المعروف بابن الضائع، أبو الحسن. نحوي. توفي سنة

ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه. وقيل: إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعراف منهما الاسم، والآخر الخبر نحو: كان زيداً صاحب الدار.

وقيل: الخبر غير الأعراف إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير، فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعراف منه كالعلم، والمضاف إلى الضمير نحو: كان هذا أخاك، لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أما مع المضمَر فلا، ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من ها ذا أنا.

والأ إن كان أحدهما «أن»، وأن المفتوحين، فإن الاختيار جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولهذا قرأ أكثر القراء: ﴿فَكَانَ جَوَابَ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ كَانُوا﴾ [النمل: ٥٦] ينصب «جواب» لشبههما بالمضمَر من حيث إنهما لا يوصفان، كما لا يوصف، فعوملا مُعَامَلَتُهُ إذا اجتمع مع معرفة غيره، فإن الاختيار جَعَلَهُ الاسم، لأنه أعراف.

وقيل: الخبر: ما يراد إثباته مطلقاً نحو: كان عَقُوبُكَ عَزْلَكَ، وكان زيدٌ زُهَيْراً، وقول الشاعر:

٣٩٢ - فكان مُضَلَّيْ مَنْ هُدَيْتَ بِرُشْدِهِ^(١)

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال: فكان هَادِيٍّ مِنْ أَضَلَّلْتُ بِهِ لَأَبْتَ الإضلال، وعلى هذا ابن الطراوة.

وقيل: الخبر ما يراد إثباته بشرط: أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مشبهاً به كالمثالين الأولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت.

وقيل: ما صحَّ منهما جواباً فهو الخبر، والآخر الاسم. حكى هذه الأقوال أبو حيان، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها. فقال: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مُشَبَّهاً به، فالخبر ما يراد إثباته، وإن كان هو نفسه، فإن عَرَفَ المخاطب أحدهما دون الآخر، فالمعلوم هو الاسم، والآخر الخبر.

وإن عرفهما أو جهلها، فإن كان أحدهما أعراف من الآخر فهو الاسم، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير. وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار.

وإن كان أحدهما «أَنْ أَوْ أَنَّ» الْمُصَدَّرِيَّيْنِ، فإنه يتعين جعله الاسم.

قال: وضمير النكرة وإن كان معرفة، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا

= ٦٨٠ هـ. وقد قارب السبعين. من مصنفاته: شرح كتاب سيويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف. انظر ترجمته في: بنية الوعاة (ص ٣٥٤)، وكشف الظنون (ص ٦٠٤، ١٤٢٨)، وهديّة العارفين (٧١٣/١)، وروضات الجنان (ص ٤٩٤).

(١) تقدّم برقم (٣٦١).

٣٧٨ نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها
اجتمعت مع المعرفة، لأن تعريفه لفظي من حيث عُلِمَ على مَنْ يعود، أما أن تعلم مَنْ هو
في نفسه فلا.

وإذا اجتمع نكرتان، فإن كان لكل منهما مسوِّغٌ للابتداء، فلك الخيار، فما شئت
جعلته الاسم، والآخر الخبر نحو: كان رجل قائماً، أو كان قائمٌ رجلاً.

وإن كان لأحدهما مسوِّغٌ دون الآخر فالذي له المسوِّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو:
كان كل أحد قائماً. ولا يجوز كان قائم كل أحد.

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر.
هذا مذهب الجمهور. وجوز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة
محضة. قال: لأنه لما كان المرفوع هنا مُشَبَّهاً بالفاعل، والمنصوب مُشَبَّهاً بالمفعول جاز أن
يفني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل. ومن وروده
قوله:

٣٩٣ - كَانَ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)
وقوله:

٣٩٤ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِثْلِكَ الْوَدَاعِ^(٢)

قال: وقد حمل هذا الشبه في باب «إن» على أن جُؤِلَ فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧١)، والأشياء والنظائر (٢/٢٩٦)، وخزانة
الأدب (٩/٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، والدرر (٢/٧٣)، وشرح أبيات
سبويه (١/٥٠)، وشرح شواهد المعني (ص ٨٤٩)، وشرح المفصل (٧/٩٣)، والكتاب (١/٤٩)،
ولسان العرب (١/٩٣ - سبأ) و (٦/٩٤ - رأس) و (١٤/١٥٥ - جنى)، والمحتضب (١/٢٧٩)،
والمقتضب (٤/٩٢). وبلا نسبة في معني اللبيب (ص ٤٥٣، ٦٩٥). ويرى «سبيته» مكان «سلالة».
(٢) عجز بيت من الوافر، وصلده:

قفي قبل التفرّق يا ضباها

وهو للقمامي في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (٢/٣٦٧)، والدرر (٣/٥٧)، وشرح أبيات
سبويه (١/٤٤٤)، وشرح شواهد المعني (٢/٨٤٩)، والكتاب (٢/٢٤٣)، ولسان العرب (٨/٢١٨) -
ضبع، ٨/٣٨٥ - دمع، واللمع (ص ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/٢٩٥)، والمقتضب (٤/٩٤).
وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، والدرر (٢/٧٣)، وشرح الأشموني
(٢/٤٦٨)، وشرح المفصل (٧/٩١).

كقوله:

٣٩٥- وإنَّ حراماً أن أُسبَّ مُجَاشِعاً بآبَائِي الشُّمَّ الكرام الخُصَّارِمِ^(١)
وأجاز سيويه: إنَّ قريباً منك زيد.

(ص): وإن قصد إيجاب خبر ما قرن بإلا إن قَبِل. ولو قرن بتنفيس، أو قد. أو لم خلافاً للفرّاء. لا زال وإخوته. ولا يكون اسم هذه نكرة. وثالثها: يجوز مع الماضي. ويكثر في «ليس» و«كان» بعد نَفْسِي وَشِبْهِهِ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا قصد إيجاب خبر منفي أيّاً كان، قُرِنَ بإلا إن قَبِل ذلك نحو: كان زيد إلا قائماً، وليس زيد إلا قائماً. وسواء هذا الباب وغيره نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً.

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل إلا مُنْفِيّاً لم يجز دخول إلا عليه، نحو: ما كان مثلك إلا أحداً. وما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً.

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك: كان زيد عالماً. وهذا لا يدخل عليه إلا فكلذك ذاك. وأمّا قول ذي الرمة:

٣٩٦- حَرَّاجِيحٌ لَا تَتَفَكَّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلْدًا قَفَرًا^(٢)
ف قيل: خطأ منه، ولهذا لم يحتج الأصمعيّ بشعره. ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣٠٠/٢)، ورواية صدره فيه:

وليس بعلك أن سببت مقاصاً

ورواية «مجاشعاً» خطأ، فإن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق وهو دائم الاعتزاز به، و«مقاص» هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.
والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٢٨٥/٩)، والدرر (٧٤/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٩١/١)، والمقتضب (٧٤/٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (٢١٩/١)، والكتاب (٤٨/٣)، ولسان العرب (٤٧٧/١٠ - فكك)، والمحجب (٣٢٩/١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٤٢)، والأشباه والنظائر (١٧٣/٥)، والإنصاف (١٥٦/١)، والجنى الداني (ص ٥٢١)، وشرح الأشعوني (١٢١/١)، ومغني اللبيب (٧٣/١). وحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة السمينة أو الضامرة.

وقيل: مؤوّل على زيادة إلّا، أو تمام يَنْفُكْ، ومُتَّخَذَةٌ: حال. ولا يجوز دخول إلّا على خبر مقرون^(١)...

الثانية: يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله:

٣٩٧ - كَمْ قَدْ رَأَيْتُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرِ طَيْفِ الْهَوَى، وَمَزُورِ^(٢)

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:

٣٩٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِيًا فَلِإِنَّ النَّاسِي دَوَاءُ الْأَسَى^(٣)
وقوله:

٣٩٩ - وَلَوْ كَانَ حَيًّا فِي الْحَيَاةِ مَخْلَدًا خَلَدْتُ، وَلَكِنْ لَيْسَ حَيًّا بِخَالِدٍ^(٤)
وقد يلحق بها في ذلك باب زال وإخوته.

(ص): وترادف كان لم يزل. وتزاد وسطاً. قيل: وآخرأ فمضارعة. وقيل: فاعلها ضمير مصدرها. وشد بين جار ومجرور. وزاد الكوفية: أصبح، وأمسى. والفراء يكون. والباقي إن لم ينقص المعنى. وقومٌ كلٌ فعل لازم.
(ش): فيه مسألتان:

الأولى: تختص كان بمرادفة: لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالةً على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر، كما قال أبو حيان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين. وجزم به ابن مالك.

ومِن الدَّالَّةِ على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَكِينًا بِيَدِهِ﴾ [النساء: ١٣٤]، أي لم يزل متصفاً بذلك.

الثانية: تختص أيضاً بأنها تزداد بشروط:

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطة بين مسند ومُسْنَد إليه نحو: ما - كان - أحسن زيداً، ولم يَمُر - كان - مثْلُهُمْ. ومنه حديث: «أَوْ يَنْسِي - كان - آدم».

(١) موضع النقط يابض في الأصل.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٦/٢).

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٢).

وجوّز الفراء زيادتها بلفظ المضارع قوله:

٤٠٠ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلٌ^(١)

وجوّز أيضاً زيادتها آخرأ نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء «ظن» آخرأ.

ورّد بعدم سماعه، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح في غير مواضعها المعتادة.

وشدّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله:

٤٠١ - سُرَّةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٢)

قال أبو حيان: ولا يحفظ في غير هذا البيت.

وجوّز الكوفيون: زيادة أصبح، وأمسى. وحكوا: «ما أصبح أبردها»، و«ما أمسى أذفأها». وحمل على ذلك أبو عليّ قوله:

٤٠٢ - عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيَهُمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٣)

وقوله:

٤٠٣ - أَعَاذِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ فَأَوْبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي^(٤)

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكلّ فِعْلٍ لازم من غير هذا الباب، إذا لم

(١) الرجز لام عقيل بنت أبي طالب، واسمها فاطمة بنت أسد، ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب؛ ويعدّه:

إِذَا تَهَبَّ شَمَالٌ بِأَيْلٍ

في أوضح المسالك (٢٥٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٥)،
والدرر (٢/٧٨)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩١) وشرح ابن عقيل
(ص ١٤٧)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، والأشباه والنظائر
(٣٠٣/٤)، وأوضح المسالك (١/٢٥٧)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢٠٧) -
٢١٠، ١٠/١٨٧)، والدرر (٢/٧١)، ووصف المباني (ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥)، وشرح
الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، وشرح المفصل
(٧/٩٨)، ولسان العرب (١٣/٣٧٠ - كون)، واللمع في العربية (ص ١٢٢)، والمقاصد النحوية
(٤١/٢). ويروى: «سُرّة» بفتح السين، مكان «سُرّة» بضمها، ويروى أيضاً «جِياد» مكان «سُرّة».

(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/٨٠)، وشرح الأشموني
(١١٨/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/٨١)، وشرح الأشموني
(١١٨/١).

يَنْقُصُ المعنى، نحو: ما أَضْحَى أَحْسَنَ زَيْدًا، وَزَيْدٌ أَضْحَى قَائِمًا، واستدلَّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

٤٠٤ - فالِيَوْمَ قَرَّيْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاهْجَبْ فَمَا بِكَ وَالْإِيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(١)
ولم يُرد أن يأمره بالذهاب.

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز، لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القِلَّة بحيث لا يقاس عليه.

وقد اختلف في كان المزيدة: هل لها فاعل؟

فذهب السِّيرافي والصِّمَرِيُّ: إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون.

وذهب الفارسي: إلى أنها لا فاعل لها، لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عنه، بدليل: أن «قَلَمًا» فعل. ولَمَّا استعملته العرب للنفي لم يحتاج إليه إجراء له مجرى حرف النفي. واختاره ابن مالك. ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد.

[حذف كان واسمها]

(ص): ويجوز حذف كان واسمها إن عُلِمَ بعد إن «ولو» بكثرة، و «هلا» و «إلا» بقلة.

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير: (فيه) أو (معه)، وإلا فلا.

وجوز يونس وابن مالك جرَّ مقرون بـ «إن لا»، أو إنَّ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنَّ خَيْرَ مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال، أو مفعولٍ بلاق. وإضمار الناقصة قبلها أولى. وقيل بعد لَدُنَّ ونحوها، ويجب بعد (أن). وقيل: بعد (أن) معوضاً منها «ما».

وقيل: هي التامة، والمنصوب حال. وقيل: العامل «ما». وقيل: غير عوض فيظهران.

(ش): تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محدوفة، ولذلك أقسام:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (١٢٣/٥ - ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢)، والنور (٨١/٢، ١٥١/٦)، وشرح أبيات سيويه (٢٠٧/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٧٨/٣)، (٧٩)، والكتاب (٣٩٢/٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (١٦٣/٤)، والمقرب (٢٣٤/١).

الأول: ما يجوز بكثرة، وذلك بعد «إن»، و«لو» الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِمَ من غائب، أو حاضر. مثاله بعد «إن» مع الغائب، قوله:

٤٠٥ - قد قيل ذلك إن حقاً وإن كُلياً فما اعتدائكَ من قَوْلٍ إذا قيلاً^(١)
ومع المتكلم قوله:

٤٠٦ - حَبِثْتُ عَليَّ بطونُ ضِنَّةٍ كُلِّها إن ظالمًا فيهم وإن مظلوماً^(٢)
ومع المخاطب قوله:

٤٠٧ - لا تَقْرَبَنَّ الذَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إن ظالمًا أبداً وإن مظلوماً^(٣)
ومثاله بعد «لو» مع الثلاثة قوله:

٤٠٨ - لا يَأْمَنُ الذَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ واليَبَلُ^(٤)
وقوله:

٤٠٩ - عَلَيَّكَ مَنَاناً فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ، ولو عَزَّيْنًا ظَمَانًا عَارِيَا^(٥)
وقوله:

٤١٠ - انطِقْ بِحَقٍّ ولو مُسْتَخْرِجاً إِخْناً فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَبَ وَإِنْ عُلِيَ^(٦)

(١) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منلر في الأغاني (٢٩٥/١٥)، وأمالى المرتضى (١٩٣/١)، وخزانة الأدب (١٠/٤، ٥٥٢/٩)، والدرر (٨٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٥٢/١)، وشرح شواهد المغني (١٨٨/١)، والكتاب (٢٦٠/١)، والمقاصد النحوية (٦٦/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٨)، وشرح المفصل (٩٧/٢).

(٢) البيت من الكامل، وهو للنايفة الديباني في ديوانه (ص ١٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٩)، والدرر (٨٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦١/١)، والكتاب (٢٦٢/١)، والمقاصد النحوية (٨٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٠/١)، وشرح الأشموني (١١٩/١). ويروى «ضَبَّةٌ» مكان «ضِنَّةٌ».

(٣) البيت من الكامل، وهو لليلي الأخيلية في ديوانها (ص ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٥/١)، والكتاب (٢٦١/١)، والمقاصد النحوية (٤٧/٢). ولليلي أو لحميد بن ثور في الدرر (٨٤/٢). ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١٣٠). وبلا نسبة في شرح قطر الندى (ص ١٤١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٨٥/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح التصريح (١٩٣/١)، وشرح شواهد المغني (٦٥٨/٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٢)، ومغني اللبيب (٢٦٨/١).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٦/٢).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٧/٢).

ولو أظهر الفعل في نحو هذه المثل لجاز. قال سيبويه: وإن شئت أظهرت الفعل.

ولا يجوز عند عدم الإظهار إلا نصب التالي على أنه خير كان. وربما يجوز فيه الرفع والجر. فالأول إذا حسن هناك تقدير: «فيه»، أو «معه»، أو نحو ذلك كقولهم: «الناس مَجْزُوتُونَ بأعمالهم إن خَيْرًا فخير وإن شَرًّا فشر»، و «المرء مقتول بما قتل به إن سَيِّئًا فسيئ وإن خَيْرًا فخير»، فانتصاب خيراً وشراً، وسيفاً وخنجرًا على تقدير: إن كان العمل خيراً، وإن كان المقتول به سيفاً. وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير: إن كان في أعمالهم خير، وإن كان معه سيف. أو على تقدير: كان التامة. والأول أولى. وهو معنى قولنا: وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء أولى، أي من التامة. وعلمه ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سنن واحد، ولا يختلف العامل.

ومثاله بعد لو: الإطعام ولو تمراً. فالنصب على تقدير: ولو يكون الطعام تمراً. والرفع على تقدير: ولو يكون عندكم تمر، أو على تقدير: كان تامة.

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالآبيات السابقة. ومثله سيبويه بقولك: انزُر بأيهم أفضل إن زيداً، وإن عمراً^(١).

والثاني: بعد «إن» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إن بـ «لا» أم لا، كقولهم: مرتت برجل صالح إن لا صالحاً فطالح. وأمر بأيهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، «فصالح»، و «زيد» بالنصب على تقدير: إن لا يكن صالحاً، وإن يكن زيداً.

وحكى يونس فيه: الجر على تقدير: إن لا أمر بصالح، أو إلا أكن مرتت بصالح فقد مرتت بطالح. وأجازه في «زيد» على تقدير: إن مرتت بزيد وإن مرتت بعمر. فوافقه ابن مالك على أطراحه. وقصره غيرهما على السماع، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير متقاس.

قال أبو حيان: والصواب مع الجمهور لما في الأول من التكلف، ولم يسمع مثل ذلك بعد «لو» أصلاً.

وقولي: وجعل تالي الفاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم: «فخير» من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب. والأول أرجح، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ، ومع النصب شيان، ولأن وقوع الاسميتين بعد فاء الجزاء أكثر. والتقدير في الرفع: فالذي يجزى به خير. والنصب على حذف كان واسمها، أي كان الذي يجزى به خيراً، أو

(١) في الأصل: «إن زيد وإن عمرو»؛ والصواب ما أثبتناه بالنصب، لما دلَّ عليه السياق.

على الحال، أي: فهو يلقاه خيراً، أو على المفعول بفعل لائق، أي فهو «يجزى» أو «يعطى» خيراً.

وعُلم من ذلك أنّ في مسألة: «إن خيراً فخير» أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني. وأضعفها عكسه. وبينهما نصبهما، ورفعهما.

ثمّ قال السّكّوين: إنهما متكافئان، لأنّ ما في نصب الأول من الحسن يقابله قُبْح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه.

وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن، لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما.

القسم الثاني: ما يجوز بقلة، وذلك في ثلاث صور: الأولى والثانية: بعد هلا، وألا. قال أبو حيان: يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه، لكنه ليس بكثير الاستعمال.

الثالثة: بعد لدن كقوله:

٤١١ - من لَدَّ شَوْلًا فإلى إثلاثيها^(١)

أي من لد أن كانت شَوْلًا. والشَوْل بفتح المعجمة: التي ارتفعت ألبانها من الثوق. واحداها: شائلة، أو شائل. وإثلاؤها: أن يتلوها أولادها.

وقولي: ونحوها، وقول التسهيل: «وشبهها» مثاله قوله:

٤١٢ - أزمانَ قومي والجماعة كالذي لزم الرّحالة أن تَمِيل مِمِلا^(٢)

قال سيبويه: أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة.

القسم الثالث: ما يجب. وذلك في صورتين:

(١) الرجز بلا نسبة في الأشياء والظواهر (٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨)، والدرر (٢/ ٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٩)، وشرح المفصل (٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥)، والكتاب (١/ ٢٦٤)، ولسان العرب (١٣/ ٣٨٤ - لدن)، ومعني اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاييد النحوية (٢/ ٥١).

(٢) البيت من الكامل، وهو للرّاعي النميري في ديوانه (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤٥، ١٤٨)، والدرر (٢/ ٨٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٥)، والكتاب (١/ ٣٠٥)، والمقاييد النحوية (٢/ ٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٠٥)، والمقرب (١/ ١٦٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «والجماعة» حيث نصبه على المفعول معه.

الأولى: بعد أن المصدرية إذا عوض منها «ما» كقوله:

٤١٣ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقِيرٍ^(١)

أي: لأن كنت، فحذف اللام اختصاراً، ثم «كان» كذلك، فانفصل الضمير وجيء بـ «ما» عوضاً عنها. والتزم حذف كان لثلاثي يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد «ما» اسم كان. والمنصوب خبرها. هذا هو الصحيح في المسألة.

ويقى فيها أقوال آخر. فزعم بعضهم: أن كان المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال.

وزعم أبو عليّ وابن جنّي: أن (ما) هي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل فنابت متابه في العمل. وزعم المبرد: أن (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: أَمَا كُنْتَ منطلقاً انطلقت.

وَرُدُّ بَأْنِ هَذَا كَلَامٍ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ، فيقال كما سمع، ولا يغيّر، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة (ما).

الثانية: بعد «إن» الشرطية إذا عوض منها «ما»، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم: افعل هذا إِمَّا لَا^(٢)، أي إن كنت لا تفعل غيره. وقول الراجز:

٤١٤ - أَمْرَعْتُ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالاً لَوْ أَنَّ نُسُوقاً لَكَ أَوْ جَمَالاً
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا^(٣)

(١) صلر بيت من البسط، وهجزة:

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (ص ١٢٨)، والأشياء والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق (ص ٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤)، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر (٩١/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١١٦/١، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠). ولجبر في ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، وشرح المفصل (٩٩/٢، ١٣٢/٨)، والشعر والشعراء (٣٤١/١)، والكتاب (٢٩٣/١)، ولسان العرب (٢٩٤/٦) - غرر، ٢١٧/٨ - ضبع، والمقاصد النحوية (٥٥/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٧)، وأمسالي ابن الحاجب (٤١١/١، ٤٤٢)، والإنصاف (٧١/١)، وأوضح المسالك (٢٦٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، والجنى الداني (ص ٥٢٨)، وجواهر الأدب (ص ١٩٨)، ٤١٦، ٤٢١، ووصف المباني (ص ٩٩، ١٠١)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، ولسان العرب (٤٧/١٤ - أما)، ومعني اللبيب (٣٥/١)، والمتصف (١١٦/٣).

(٢) قال في اللسان (٤٦٨/١٥): قولهم: إِمَّا لَا فافعل كذا؛ إنما هي على معنى: إن لا تفعل ذلك فافعل ذاك؛ ولكنهم لما جمعوا هؤلاء الأحرف فصيرون في مجرى اللفظ مثقلة فصار «لا» في آخرها كأنه عَجَزَ كلمة فيها ضمير ما ذكرت لك في كلام طلبت فيه شيئاً فَرَدُّ عليك أمرك فقلت: إِمَّا لَا فافعل ذاك.

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، والدرر (٩٤/٢)، وشرح الأشموني (١٢٠/١).

أي: إن كنت لا تجد غيرها، و (ما) عوض من كان.

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف. ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلّا في هذا.

ولو قلت: إنا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً. ولا يجوز: إنا أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان.

[حذف نون كان تخفيفاً]

(ص): ويحذف نونها ساكنة جزماً، والثامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس.

(ش): يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط:

أن يكون من مضارع. بخلاف الماضي والأمر. مجزوماً بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.

والأ توصل بضمير نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١)، ولا بساكن نحو: «لَوْ يَكُنْ الْأَزْنَى كَفَرُوا» [البينة: ١]. مثال ما اجتمعت فيه الشروط: «وَلَمْ أَكُنْ بِغِيَا» [مریم: ٢٠]، «لَوْ يَكُنْ الْمُصَلِّينَ» [المائدة: ٤٣]، «وَلَا تَكُنْ فِي حَبِي» [النحل: ١٢٧]، «فَلَوْ يَكُنْ يَتَمُّهُمْ» [غافر: ٨٥].

وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا، والثامة لكن الحذف فيها أقل نحو: «وَأَنْ تَكُنْ حَسَنَةً» [النساء: ٤٠].

قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس، لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الجنايز باب ٧٩ (حديث رقم ١٣٥٤) وأعاده برقم ٣٠٥٥ و ٦١٧٣ و ٦٦١٨ من عبد الله بن عمر بن الخطاب: «أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قيل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطعم بني مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ بيده، ثم قال لابن صياد: تشهد أنني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميين. فقال ابن صياد للنبي ﷺ: أشهد أنني رسول الله؟ فرفضه وقال: أمنت بالله وبرسله. فقال له: ماذا ترى؟ قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي ﷺ: خلط عليك الأمر. ثم قال له النبي ﷺ: إني قد خبأت لك خبيئاً. فقال ابن صياد: هو الدُّخ. فقال: إحصاً فلان تَقْدُو قترك. فقال عمر رضي الله عنه: دعني يا رسول الله أضرب عقه. فقال النبي ﷺ: إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله. ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث ٩٥)، والترمذي في الفتن (باب ٦٣).

كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة. وإنما لم يجرز عند ملاقاته الضمير، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردّ نون «لَدُ» إذا أضيفت إليه، فقليل: «لَدَنه»، ولا يجرز: لده. ولا عند الساكن. لأنها تحرّكت حينئذ، فيضعف الشّبه.

وأجاز يونس حذفها مع الساكن. ووافقه ابن مالك تمسكاً بنحو قوله:

٤١٥ - لَمْ يَكُ الْحَقُّ يَسْوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسَّرَرِ^(١)

وقوله:

٤١٦ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً^(٢)

وقوله:

٤١٧ - إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى^(٣)

والجمهور، قالوا: إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك: من أن النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ، فيكون الحذف حينئذ أولى.

ردّه أبو حيان: بأنّ التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشّبه كما تقدم، فزال أحد جزأيه، والعلة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها.

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن) كما في لسان العرب) ابن حرفطة في خزانة الأدب (٣٠٤/٩)، والدرر (٩٤/٢)، ولسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، ونوادر أبي زيد (ص ٧٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، والخصائص (٩٠/١)، والدرر (٢١٧/٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٤٤٠/٢، ٥٤٠)، والمتنصف (٢٢٨/٢).

والسرّ (يفتح السين والراء): آخر ليلة من الشهر. انظر: اللسان (٣٥٧/٤ - مادة سرر).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةَ ضَيْقِي

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب (٣٠٤/٩)، والدرر (٩٦/٢)، وسرّ صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، وشرح التصريح (١٩٦/١)، ولسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، والمقاصد النحوية (٦٣/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، وشرح الأشموني (١٢٠/١)، ولسان العرب (١٢٢/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس بمغن عنه عقد الرثائم

ويروى: «الثائم» بدل: «الرثائم». وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٩٦/٢)، ولسان العرب (٢٢٥/١٢ - رتم، و ٣٦٤/١٣ - كون، و ١٠٥/١٥ - غنا).

ما الْحَقَّ بَلِيس

(ص): مسألة: الْحَقَّ بـ «ليس» أحرف: أحدها: «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفية: النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلا أو إنما. وثالثها: ينصب إن تُزَلَّ الثاني منزلة الأول. ورابعها: إن كان صفة ولا بُدَّ منه خلافاً للصقار^(١). لا بغير.

وجوز الفراء رفعه، وفقد إن. وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية، خلافاً لهم، و «ما» خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً. والأخفش مع «إلا». وقيل: نصبه لفة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنه الزماني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدم الظرف. ثالثها: الأصح عندهم يجوز معمولا لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدم معمولٌ على «ما» بحال. وثالثها: يجوز إن قصد الرفع.

(ش): أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل إلا ما استعمل زائلاً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو: قلما، أو تركب مع غيره نحو: حبلاً. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأما الحرف، فتقدم أنه إن اختصَّ بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصَّ، أو اختصَّ ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنَّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و «ما» من قبيل غير المختص، ولها شبهان: أحدهما: هذا. وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، ورأى بنو تميم، فلم يعملوها.

والثاني خاص. وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخله على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن «ليس» كذلك. وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها الخبر خبراً لها. قال تعالى: ﴿مَا هَلَكَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هَرَبَ أَهْلُهَا﴾ [المجادلة: ٢]. هذا مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقي على ما كان قبل دخولها. والمنسوب على إسقاط الباء، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفروا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورؤد بكثير من الحروف الجارة حُدِّثَتْ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها.

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس شروط:

أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بإلا بطل العمل نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

٣٩٠ نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها
عمران: ١٤٤]. وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاً نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا
يُغنيُّ به، لاتحاد حكم البذل والمبدل منه.

وخالف قومٌ في هذا الشرط، فجوز يونس^(١) والشَّلوين النصب مع إلا مطلقاً، لوروده
في قوله:

٤١٨ - وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذِّباً^(٢)
وقوله:

٤١٩ - وما حَسْبُ السَّيِّئِ يَغْتُو نهاراً وَيَشْرِقُ لَيْلَهُ إلا نَكْالاً^(٣)
وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي ينكل نكالاً، ويعذب معذباً، أي تعذيباً، ويدور
دوران منجنون، أي: دواب.

وقال قوم: يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو: ما زيد إلا أخاك أو
منزلاً منزله نحو: ما زيد إلا زهيراً.

وقال آخرون: يجوز إن كان صفة نحو: ما زيد إلا قائماً.

وقال الصَّغَر في البذل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدلية.

وإن انتقص بغير إلا لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: ما زيد غير قائم.
وأجاز الفراء الرفع.

(١) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، المتوفى سنة ١٨٢ هـ. وقد تقدم التعريف به. والشلوين أيضاً
تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (ص ٢١٩). وبلا نسبة في أوضح
المسالك (٢٧٦/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧١)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، وخزانة الأدب
(١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٢٥٠)، والدرر (٩٨/٢، ١٧١/٣)، ووصف المباني (ص ٣١١)، وشرح
الأشعموني (١٢١/١)، وشرح التصريح (١٩٧/١)، وشرح المفصل (٧٥/٨)، ومغني اللبيب
(ص ٧٣)، والمقاصد النحوية (٩٢/٢). ويروى: «أرى الدهر» مكان: «وما الدهر» كما هي رواية
المغني.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)،
والمقاصد النحوية (١٤٨/٢). وبلا نسبة في الدرر (١٠٠/٢). ويعثر: قال في اللسان (٢٩/١٥) - مادة
عثر: «عَثِيَ في الأرض عَثِيًّا وَعَثِيًّا وَعَثِيًّا وَعَثِيًّا»، عن كراع نادر؛ كل ذلك أفسد. وقال كراع:
عَثِيَ يَثْنِي مقلوب من عاث يبعث... وفي التنزيل: «ولا تعثوا في الأرض مفسدين...» وفيه لغتان
أخريان لم يقرأ بأوحدة منهما: إحداهما عَثَا يَثْنِي مثل سما يسمو... واللغة الثانية: عاث يبعث.

الشرط الثاني: فقد «إن»، فإن زيدت بعد «ما» بطل العمل كقوله:

٤٢٠ - فما إن طَبَّخْتُ جُبْنَ وَلَكِنْ^(١)

وقوله:

٤٢١ - بني عُدَانَةَ ما إن أنْتُمْ ذَهَبْتُمْ ولا صَرِيفٌ ولكن أنْتُمْ الحَزَفُ^(٢)

قال ابن مالك: لما كان عمل «ما» استحساناً، لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة، لأنَّ كلاً منها حالٌ أصليّ، فالبقاء عليها تقويّة، والتخلّي عنها أو عن بعضها توهينٌ. وأحقّ الأربعة بلزوم الوَهن عند عدمه الخلْق من مقارنة «إن» لأنَّ مقارنة «إن» تزيل شَبَهَها بليس، لأنَّ «ليس» لا يليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال. انتهى.

وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إن»، ورووا قوله: «ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً» بالنصب. والبصريون على أنَّ «إن» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه.

وعندي أنَّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف.

الشرط الثالث: أن لا تؤكّد بـ «ما»، فإنَّ أكّدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم. قال في (الغُرّة)^(٣): وهي كافةٌ. وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

منايانا ودولةٌ آخرينا

وهو لفروة بن سيك في الأزهية (ص ٥١)، والجنى الداني (ص ٣٢٧)، وخزانة الأدب (١١٢/٤، ١١٥)، والدرر (١٠٠/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٠٦/٢)، وشرح شواهد المغني (٨١/١)، ولسان العرب (٥٥٤/١ - طيب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٥٠). وللكميت في شرح المفصل (١٢٩/٨). وللكميت أو لفروة في تخلص الشواهد (ص ٢٧٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٧)، وخزانة الأدب (١١١/١٤١، ٢١٨)، والخصائص (١٠٨/٣)، ووصف المباني (ص ١١٠، ٣١١)، وشرح المفصل (١٢٠/٥، ١١٣/٨)، والكتب (١٥٣/٣، ٢٢١/٤)، والمحتسب (٩٢/١)، ومغني اللبيب (٢٥/١)، والمقتضب (٥١/١، ٣٦٤/٢)، والمقتضب (١٢٨/٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشياء والتفاخر (٣٤٠/٣)، وأوضح المسالك (٢٧٤/١)، وتخلص الشواهد (ص ٢٧٧)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، وخزانة الأدب (١١٩/٤)، والدرر (١٠١/٢)، وشرح الأشموني (١٢١/١)، وشرح التصريح (١٩٧/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (٨٤/١)، وشرح صمد الحافظ (ص ٢١٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣)، ولسان العرب (٩٠/٩ - صرف)، ومغني اللبيب (٢٥/١)، والمقاصد النحوية (٩١/٢).

(٣) هو «الغُرّة المخفية في شرح الدرة الألفية» في النحو، لابن النعمان.

النصب كقوله:

٤٢٢ - لَا يُنْسَبُ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدٌ مُنْتَصِمًا^(١)
وأجيب بأنه شاذ، أو مؤول، أي: فما يجدي الحزن، ثم ابتداء «ما»، فليست مؤكدة.

الشرط الرابع: تأخير الخبر. فإن تقدّم ارتفع كقوله:

٤٢٣ - وَمَا حَسَنَ أَنْ يَمْلَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ^(٢)

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو: ما قائماً زيدٌ. وجوزه الأخفش مع إلّا نحو: ما قائماً
إلا زيدٌ. وحكى الجزمي: أَنَّ ذَلِكَ لَغَيْتَةٍ، سمع: «ما مُبَيَّنّاً مِّنْ أَعْتَبَ»، وقال الفرزدق:

٤٢٤ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَوْ^(٣)

وقال الآخر:

٤٢٥ - نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلُهَا نَجْرَانُ^(٤)

والجمهور أولوا ذلك على الحال نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف، وهو
العامل فيها، أي ما مثلهم في الوجود.

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم معموله أزيل نحو: ما طعماك زيدٌ
آكلٌ. وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على «لا»، و«لن»، و«لم».

(١) الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية ص (١٣٠/٢)، وخزانة الأدب (٤/١٢٠)،
والجنى الداني (ص ٣٢٨)، والدرر (١٠٢/٢، ١٠٣، ٥٢/٦)، وشرح الأشموني (٢/٤١٠)،
والمقاصد النحوية (٤/١١٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وحججه:

ولكن أخلاقاً تلمّ وتحمّد

وهو بلا نسبة في الدرر (١٠٣/٢).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فأصبحوا قد أهاد الله نعمتهم

وهو في ديوان الفرزدق (١٨٥/١)، والأشياء والنظائر (٢/٢٠٩، ١٢٢/٣)، وتخلص
الشواهد (ص ٢٨١)، والجنى الداني (ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (٤/١٣٣)،
والدرر (١٠٣/٢، ١٥٠/٣)، وشرح أبيات سيويه (١/١٦٢)، وشرح التصريح
(١/١٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٣٧، ٢/٧٨٢)، والكتاب (١/٦٠)، ومغني اللبيب
(ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/٩٦)، والمقتضب (٤/١٩١). وبلا نسبة في أوضح
المسالك (١/٢٨٠)، ووصف المباني (ص ٣١٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٢)، ومغني اللبيب
(ص ٨٢)، والمقرب (١/١٠٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٠٥/٢).

فإن تقدم الخبر، أو معموله، وهو: ظرف أو جازَ ومجرور نحو: ما في الدار أو ما عندك زيد، وما بي أنت معنيًا، فأقوال:

أحدها: منع النصب كغيرهما. والثاني: الجواز للتوسّع فيهما. والثالث: جواز النصب إن كان الظرف المقدم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه. وصرّح به في «الكافية الكبرى» وشرحها، وابن هشام في «الجامع»^(١).

وعندي عكس هذا، وهو النصب، إن كان الظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله.

(ص): وما عطف على خبرها ولكن ويل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز، ولا تُحذف خلافاً للكسائي، ولا اسمها، وخبرها ما لم تكفّ بـ «إن». وشذّ بناء النكرة معها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا عطف على خبر «ما» بـ «لكن»، أو «بل» تعيّن في المعطوف الرفع نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، ولا يجوز النصب، لأن المعطوف بهما موجب، و«ما» لا تعمل إلّا في المنفي. أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران. والنصب أجود نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً. ويجوز: ولا قاعدٌ على إضمار: «هو».

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً، سواء كان ولكن ويل أم بغيرهما، نحو: ليس زيد قائماً، لكن قاعدٌ، أو ولا قاعدٌ. والمعروف خلافه.

الثانية: إذا دخلت همزة الاستفهام على «ما» الحجازية لم تغيّر عن العمل نحو: أما زيد قائماً، كما تقول: أأست قائماً.

الثالثة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، فأنشد:

٤٢٦ - فقلت لها، والله يدري مُسافِرٌ إذا أضمرته الأرض ما الله صانع^(٢)

أي ما يدري. ومنع البصريون ذلك.

(١) «الجامع الصغير في النحو» لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ. وعليه شرح مفيد للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي (كشف الظنون ص ٥٦٤). وابن هشام أيضاً الجامع الكبير في النحو.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكثير بن معروف في ديوانه (ص ١٧٠)، وخزانة الأدب (٥٢٤/٧)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٠). ولليد في جهمرة اللغة (ص ٧٥٦). وقيس ابن الحداية في الأغاني (١٤/١٣٦، ١٤٩). ولا نسبة في الدرر (٢/١٠٥).

الرابعة: لا يجوز حذف اسم «ما» قياساً على ليس وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقاً تريد: ما «هو»، ولا خبرها كذلك. فإن كُفِّت بأن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ - لناموا فما إن من حديث ولا صال^(١)

التقدير: فما حديث ولا صال متببه أي ذو حديث.

الخامسة: شذ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا»، سمع: «ما بأس عليك»، كما قالوا: لا بأس عليك. وأشد الألف: «لا».

٤٢٨ - وما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها^(٢)

[إن النافية]

(ص): الثاني: «إن» النافية عند أهل العالية بشرط: ترتيب، وعدم نفي، وأنكرها أكثر البصرية. وقيل: لا تأتي إلا مع إلا.

(ش): «إن» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية، والمغاربة، وعُزِّي إلى سيبويه.

وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك. وصححه أبو حيان، لمشاركتها لـ «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع. وحكي عن أهل العالية: «إن ذلك نافعك ولا ضارك»، وإن أخذ خيراً من أحد إلا بالعافية. وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها إن المشددة، وقعت على قائم. قال: فاستثبتته، فإذا هو يريد إن أنا قائماً. فترك الهمزة، وأدغم على حد:

(١) عجز بيت من الطويل، وصلده:

حلفتُ لها بالله حلفه فاجرٍ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢)، والأزهية (ص ٥٢)، والجنى الداني (ص ١٣٥)، وخزانة الأدب (٧١/١٠)، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، والدرر (١٠٦/٢)، ٢٣١/٤، وسر صناعة الإعراب (١/٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤١/١)، ٤٩٤، وشرح المفصل (٢٠/٩)، ٩٧، ولسان العرب (٥٣/٩ - حلف). ولا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧)، ووصف المباني (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١/١٧٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لناموا» حيث حذف «قد» قبل الفعل الماضي، وذلك بعد القسم، شلوذاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٣٠)، والدرر (١٠٧/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٣).

﴿لَيْكَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ نَادَوْا مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُنْتَالِكُمْ﴾^(١) [الأعراف: ١٩٤]. وقال الشاعر:

٤٢٩ - إِنَّ هُوَ مُسْتَزِلٌّ عَلَى أَحْوٍ^(٢)

وقال:

٤٣٠ - إِنْ الْمَرْءُ مَيَّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٣)

وذهب بعضهم: إلى أنها إذا دخلت على الاسم، فلا بد أن يكون بعدها إلا نحو: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ويرد ما تقدم.

[بقية معاني «إِنْ» النافية]

(ص): وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية، وإلا، وقبل همزة الإنكار وضرورة بعد: «ما» التوقيتية. قال فَطْرُب: وترد بمعنى: قد. والكوفية: إذ.

(ش): هذا استطرادٌ إلى ذكر بقية معاني «إِنْ»، فإنها تكون نافية كما ذكر، وشرطية كما سيأتي. وزائدة وذلك في مواضع:

أحدها: بعد ما النافية كما تقدم. وأشرت إليه بقولي: «أيضاً».

ثانيها: بعد «ما» الموصولة كقوله:

٤٣١ - يَرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ^(٤)

(١) أي «عباداً» بالنصب. والقراءة المشهورة «عبادٌ» بالرفع.

(٢) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وصحزه:

إلا على أضعف المجانين

وهو في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٦٦)، والدرر (٢/١٠٨)، ووصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح التصريح (١/٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/١١٣)، والمقرب (١/١٠٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/١٠٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٤٥).

(٤) صدر بيت من الوافر، وصحزه:

وتعرض دون أبعله الخطوب

أي الذي لا يراه.

ثالثها: بعد «ما» المصدرية كقوله:

٤٣٢ - وَجَّ الغنى للخير ما إِنْ رَأَيْتَهُ^(١)

رابعها: بعد (ألا) الاستفاحية كقوله:

٤٣٣ - أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَيْتُ كَيْسًا^(٢)

خامسها: قبل همزة الإنكار. قيل لأعرابي: أخرج إن أخصبت البادية فقال: أنا إنني^(٣) منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

وزعم قُطْرُب: أَنَّ إِنْ تأتي بمعنى «قد». وخرج عليه: ﴿تَذَكَّرْ إِنْ نَفَسَ الذُّكْرُ﴾ [الأعلى: ٩].

وزعم الكوفيون: أنها تأتي بمعنى: إِذْ. وخرجوا عليه: ﴿لَتَلَحُظَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ أَهْلُ عَامِنِيَّتٍ﴾ [الفتح: ٢٧]. والجمهور أنكروا الأمرين، وقالوا: هي في الآيتين شرطية. والقصد في الأولى: التهيج، وفي الثانية: التبرك.

= وهو لجابر بن رآلن الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزاعة (٨/ ٤٤٠، ٤٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥). ولجابر بن رآلن في شرح التصريح (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٨/ ٢)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدور (٢/ ١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٢٥، ٦٧٩). (١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على السنّ خيراً لا يزال يُزِيدُ

وهو للمعلوط القريني في شرح التصريح (١/ ١٨٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥، ٧١٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٥- أن)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢). وبلا نسبة في الأهمية (ص ٥٢، ٩٦)، والأشباه والنظائر (١٨٧/ ١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، والجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٨)، وخزاعة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والخصائص (١/ ١١٠)، والدور (٢/ ١١٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٨)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٠)، والكتاب (٤/ ٢٢٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقرب (١/ ٩٧).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: «إلى أن».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أحاذرُ أن تنأى النَّوى بَقْضُوبَا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩)، وخزاعة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والدور (٢/ ١١١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٥). (٤) انظر: المغني (١/ ٢٤).

[ذكر الأقوال في إعمال «لا»]

(ص): الثالث: (لا)، وعملها أكثر من (إن). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل: في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها، وتنكير جزأها. وأثناء ابن جني.

(ش): (لا) أيضاً من الحروف غير المختصة. في إعمالها أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنها تعمل كـ«ما»، وإلحاقاً بليس كقوله:

٤٣٤ - تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وَزَرَ مما قضى اللُّهُ وَاقِياً^(١)

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن.

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه الزّجاج. واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله:

٤٣٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

وقوله:

٤٣٦ - يَيَّ الْجَجِيمِ حِينَ لَا مُسْتَضَرِّحٌ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (٢٨٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجنى الثاني (ص ٢٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، والدرر (١١١/٢)، وشرح الأسموني (٢٤٧/١)، وشرح التصريح (١٩٩/١)، وشرح شلور الذهب (ص ٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٦١٢/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٢٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٠٢/٢).

(٢) البيت من مجزوء الكامل. ويروى: «من قرء بدل: «من صدّه». وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (١٠٩/٨، ١٣٠)، وخزانة الأدب (٤٦٧/١)، والدرر (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيويه (٨/٢)، وشرح التصريح (١٩٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦١٢)، وشرح المفصل (١٠٩/١)، والكتاب (٥٨/١)، ولسان العرب (٤٠٩/٢ - برج)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٢). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦)، والإنصاف (ص ٣٦٧)، وأوضح المسالك (٢٨٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣)، ورفض المباني (ص ٢٦٦)، وشرح الأسموني (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (١٠٨/١)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٣٦٠/٤).

(٣) الرجز للمعاج في ديوانه (١٧٣/٢)؛ وقيله:

والله لولا أن تحشّ الطُّحُجُّ

وفي لسان العرب (٤٦/٣ - فنج) ونسب للمعاج. ونسب في الأشباه والنظائر (١٩٠/٨) لرقية بن المعجاج، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الإنصاف (٣٦٨/١)، والدرر (١١٣/٢)، وشرح ديوان =

وردّ بالبيت السابق. وعلى الأول، قال ابن مالك: عملها أكثر من عمل «إن». وقال أبو حيان: الصواب عكسه، لأن «إن» قد عملت نثراً ونظماً، و«لا» إعمالها قليل جداً، بل لم يردّ منه صريحاً إلا البيت السابق. والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما القواعد.

ولإعمالها أربعة شروط:

الشرطان المذكوران في إن^(١). والثالث: ألا يفصل بينها وبين مرفوعها. فإن فصل بطل عملها، لأنها أضعف من «ما»، و«ما» شرطها عدم الفصل.

والرابع: تنكير اسمها وخبرها نحو: لا رَجُل قائماً.

ولم يعتبر ابن جنيّ وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

٤٣٧ - وحلّت سَوَادُ القلب لا أنا باغيا سواها، ولا عن حُبِّها مُتَرَاخِياً^(٢)

وتأوله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و«باغياً» حال.

[تنبیه:]

قال أبو حيان: لم يُصرّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المغرب)^(٣) ناصر المطرزي^(٤)، فإنه قال فيه: بتوميم لا يعملونها، وغيرهم يُعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء. وفي (البيضاوي)^(٥):

= الحامسة للمطرزي (ص ٥٠٦)، والكتاب (٣/٢٠٣)، ولسان العرب (٣/٣٧) - طبع، و ٢٨٤/٦ - حشش).

(١) أي شرط الترتيب وشرط عدم النقص.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنايفة الجعدي في ديوانه (ص ١٧١)، وقبله:

بدت ففعل ذي وُد فلما تبعها تولّت وبقّت حاجتي في فؤاديا

وانظر الأشباه والنظائر (٨/١١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجني الداني (ص ٢٩٣)،

وعزارة الأدب (٣/٣٣٧)، والدرر (٢/١١٤)، وشرح الأشموني (١/١٢٥)، وشرح التصريح

(١٩٩/١)، وشرح شواهد المعني (٢/٦١٣)، ومعني اللبيب (١/٢٤٠)، والمقاصد النحوية

(٢/١٤١)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).

(٣) «المغرب» في اللغة. أكثر ما أخذ فيه المطرزي عن كتاب «الغريبين» قال ابن خلكان: وهو للحنفية

كتاب الأزهرى والمصباح المنير للشافعية، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب.

انظر: كشف الظنون (ص ١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٤) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. من تصانيفه عدا المغرب: الإيضاح

في شرح المقامات للمحريري، وملخص إصلاح المتعلق لابن السكيت. انظر ترجمته في: كشف الظنون

لحاجي خليفة (ص ١٠٨، ١٧٤٧).

(٥) «البيضاوي» في شرح الكافية للمحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

القياس عند بني تميم عدم إعمالها. ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها، اهـ.

[أوجه إعمال «لات»]

(ص): الراجعة: (لات): وهي «لا» زيدت التاء تأنيثاً. وقيل: لغيره. وسيبويه: ركبت كإتما. وقيل: فعل ماضٍ. وقيل: أصلها: «ليس». وقد تكسر.

وتختص بالحين. قيل: ومرادفه. ولا تعمل في «هنا» خلافاً لابن عصفور، ولا يذكر جزءاً. والأكثر حذف الاسم، والمطف على خبرها كـ «ما». وأنكر الأخفش عملها، وفي قول له كان. وجرّ الفراء بها الزمان. وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديرًا. وقد تحذف حيثل دون التاء، وجاءت مفردةً.

(ش): اختلف في «لات»: فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والتاء كـ «إنما»، ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بإنما.

وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على قَم، وِثْب، فْقِيل: ثُمَّتْ، وَرُيَّتْ.

وذهب ابن الطراوة وغيره: إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على «الحين» كقوله:

٤٣٨ - العاطفون تَجِينِ مَا مِنْ عَاطِفٍ^(١)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والمطعمون زمان أين المطعم

ويروى عجزه أيضاً:

والمطعمون زمان ما من مطعم

ويروى أيضاً:

والمسبون يبدأ إذا ما أتمعوا

ويروى أيضاً:

نَبِّمُ اللَّوَا فِي النَّاقِلَاتِ لَنَا هُمُ

وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية (ص ٢٦٤)، والإنصاف (١/١٠٨)، وخزانة الأدب (٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، والدرر (٢/١١٥، ١١٦)، ولسان العرب (٢/٨٧ - ليت، و ٩/٢٥١ - عطف، و ١٣/٤٣ - أين، و ١٣/١٣٤ - حين، و ١٥/٤٧٢ - ما). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٩/٣٨٣)، والدرر (٢/١٢٢)، ووصف المباني (ص ١٦٣، =

أي: حين ما من عاطف.

وذهب ابن أبي الزبيج: إلى أَنَّ الأصل في «لات»: «ليس» أبدلت سينها تاء كما في «ست»^(١)، فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس: «لامس»، لأنها قِيلَ، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: «ليت»، فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يفعل هذا إلا مع الحين، كما أَنَّ «لذن» لم تشبه نونها بالتثوين إلا مع «غُدوة»^(٢).

وفي (البسيط): ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس، كما في «ست»، وانقلبت الياء على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ على أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه والجمهور: أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ (الحين) خاصة. قال في (البسيط): ورب شيء يختص في العمل بنوع ما، لا لسبب، كما أعملوا «لُذْن» في «غُدوة» خاصة، والتاء في القسم.

وقيل: لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه كـ «أوان»، و «ساعة».

١- (١٧٣)، و «سز صناعة الإعراب (١/١٦٣)، وشرح الأسموني (٣/٨٨٢)، ومجالس ثعلب (١/٢٧٠)، والمتع في التصريف (١/٢٧٣).

(١) «الست» و «الستة» أصلهما: «سينس» و «سينسة»؛ ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين، فالتقيا عند مخرج التاء، فغلبت عليها كما غلبت الحاء على الغين في لغة سعد، فيقولون: «كنت معهم» في معنى: «معهم». ويان ذلك أنك تصغر ستة: سُنَيْسَة، وجميع تصغيرها على ذلك، وكذلك الأسداس. وقال ابن السكيت: يقال: جاء فلان خامساً وخامياً، وسادساً وسادياً وسائاً؛ وأشد:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً قِسَالٌ فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبْوَكَ سَادِي

قال: فمن قال سادساً بناءً على السُّنُس، ومن قال سائاً بناءً على لفظ ستة وست، والأصل: «سينسة» فادغموا الدال في السين فصارت تاء مشددة؛ ومن قال سادياً وخامياً أبدل من السين ياء. انظر: لسان العرب (٢/٤٠ - مادة ست).

(٢) قال ابن بري عن سيبويه: وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال: لُذْنُ غُدُوَّةٌ، فنصب «غُدوة» بالتثوين؛ قال ذو الرمة:

لُذْنُ غُدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضَّمَى وَحَسَّ الْقَطِينُ الشَّحْمَحَانُ الْمَكْلُفُ

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التثوين فنصب، كما تقول: ضاربٌ زيداً. انظر: لسان العرب (١٣/٣٨٤ - لذن).

وقال ابن هشام في المغني (١/١٣٦): «حكوا في غُدوة الواقعة بعدها، أي بعد لذن، الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان التامة».

وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ - تَدِيمُ الثَّغَاةِ وَلَاتُ مَسَاعَةَ مَتَدَمٍ^(١)

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معهما، بل لا بد من حذف أحدهما. والأكثر كون: المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر. وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاسٍ﴾ [ص: ٣]، أي ولات الحين حين مناص. أو ولات حين مناص لهم.

وهل تعمل في «هنا» كسائر مرادف الحين؟ قولان:

أحدهما: نعم. وعليه الشلّوين وابن عصفور كقوله:

٤٤٠ - لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةٍ^(٢)

ف «هنا» اسمها، و «ذكرى»: الخبر، أي: لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة. وقوله:

٤٤١ - حَتَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هُنَا حَتَّتِ^(٣)

أي: ليس هذا أوان حنين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والبشيء مرثع مبتغيه وخيم

وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلل بن مالك الكتاني في المقاصد النحوية (١٤٦/٢). ولأحدهما أو لرجل من طيء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلل في خزانة الأدب (١٧٥/٤). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٩٤)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠)، وخزانة الأدب (١٨٧/٤)، والدرر (١١٧/٢)، وشرح الأشموني (١٢٦/١)، وشرح شلور الذهب (ص ٢٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٢).

(٢) جزء من صدر بيت من المخفيف، وتماه:

لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةٍ أَوْ مَنَ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (١٩٦/٤، ١٩٨)، والخصائص (٤٧٤/٢)، والدرر (١١٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٠/١)، وشرح المفصل (١٧/٣)، ولسان العرب (١٥/٤٨٤ - هنا)، والمحتسب (٣٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٦/٢، ١٩٨/٤). ويلا نسبة في الإنصاف (٢٨٩/١)، ووصف الباني (ص ١٧٠)، ولسان العرب (١٨٤/١، ١٨٥ - هنا)، والمقرب (١٢٦/١).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوارٌ أُجِثَتْ

وهو لشبيب بن جميل في الدرر (٢٤٤/١، ١١٩/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (٤١٨/١). ولحجل بن فضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (١٩٥/٤). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى اللداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٤٦٣/٥)، وشرح الأشموني (١٢٦، ٦٦/١)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

والثاني: لا، وعليه ابن مالك، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و «هنا» نصب على الظرفية، خبرٌ ما بعده. والفعل بتقدير «أَنْ» لَأَنَّ «هنا» ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى «في» إلاَّ بأن يدخل عليه: مِنْ أو إلى^(١). ووافقه أبو حَيَّان.

القول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب (البيسط) عن السيرافي. واختاره أبو حيان، لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر ميتين، ولأنَّ ليس لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع.

القول الثالث: أنها تعمل عمل إنَّ، وهي للنفي العام، وعُزِّي إلى الأخفش فجعل: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) [ص: ٣] بالنصب اسمها مثل: لا غلام سقر والخبر محذوف، أي: لهم.

الرابع: أنها حرف جرّ تخفض أسماء الزمان. قاله الفراء. وأنشد:
٤٤٢ - طلبوا صلّحتنا ولات أوإن^(٣)

وقرىء: «ولات حِينَ مَنَاصٍ» بالجر.

(١) قال الأسموني في توضيحه هذا التقدير: «في لات الواقع بعدها هنا مذهبان: أحدهما أن لات مهمة لا اسم لها ولا خبر، وهنا في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، وحتّت مع أنَّ مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حتّت نوار ولات هنالك حينين... الخ». انظر شرح الأسموني على ألفية ابن مالك (١/٢٥٦ - طبعة عيسى اليابسي الحلبي).

(٢) «مناص» بفتح الصاد. والقراءة المشهورة: «مناصي».

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فأجبتنا أن ليس حين بقاو

وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وخزانة الأدب (٤/١٨٣، ١٨٥، ١٩٠)، والدرر (٢/١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٠، ٩٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/١٥٦). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٤/١٦٩، ٥٣٩/٦، ٥٤٥)، والخصائص (٢/٣٧٠)، ووصف المباني (ص ١٦٩، ٢٦٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٥٠٩)، وشرح الأسموني (١/١٢٦)، وشرح المفصل (٩/٣٢)، ولسان العرب (١٧/٤٠ - أون، و ١٥/٤٦٦ - لا، و ١٥/٤٦٨ - لات)، ومغني اللبيب (ص ٢٥٥).

ومن أحكام لات: أنها قد تكسر تاؤها، وأنها قد يضاف إليها «حين» لفظاً كقوله:

٤٤٣ - وذلك حين لآتٍ أو إنِ حِلْمٌ^(١)

أو تقديره كقوله:

٤٤٤ - تذكّر حبّ ليلى لآتٍ حيناً^(٢)

أي حينَ لآتٍ حين تذكّر.

وقد تحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين، وتبقى التاء كقوله:

٤٤٥ - العاطفون تَحِين ما من عَاطِفٍ^(٣)

أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف «حين» مع (لا). قاله

ابن مالك.

وقد جاءت لات غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين» ولا مرادفه في

قول الأَفْوَه:

٤٤٦ - ترك الناس لنا أَكْثَافَهُمْ وتَوَلَّوْا لَاتٍ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ^(٤)

وهي هنا حرفٌ نفسي مؤكد بحرف النفي، وهو لم، وليست عاملة.

والعطف على خبر «لات» العاملة كالعطف على «ما»، فتتصب وترفع في نحو: لات

حِينَ جَزَعٌ، ولا حِينَ^(٥) طَيْشٌ. ويتعين الرفع في مثل نحو: لات حين قَلَقٌ، بل حين صرر،

أو لكن حين صبر.

(ص): تزايد الباء في خبر منفي بليس، وما. ولو زيدت كان بعد اسمها خلافاً للفرء.

أو الخبر مثل خلافاً لهشام. أو ظرف يستعمل اسماً.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن قبلها اجتبوا أذاتي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأمسى الشيبُ قد قطع القرينا

وهو لعمدو بن شأس في تذكرة النحاة (ص ٧٣٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٦٩)،

(١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٣) تقدم برقم (٤٣٨).

(٤) البيت من الرمل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٣)، وخزانة الأدب (١١/١٧٤)، والدرر

(٢/١٢٢) وفيه: «وتولوا حين» مكان: «وتولوا لات»، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٨)، وتذكرة

النحاة (ص ٥٧٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠).

(٥) «حين» بالتصّب، و«حين» بالرفع.

وقال هشام: مطلقاً. والكسائي: أو كاف التشبيه، ولا يختص بالحجازية خلافاً لأبي علي، ولا منصوب خلافاً للكوفية، فيجوز بعد إن، وفي مُقدِّم.

وثالثها: فيه لهم، إن فصل بمعمولة.

وقد تزايد بعد نفي فعل ناسخ ولا. ومنع قياسهما ابن عصفور. ولا الثبوت، واسم ليس مؤخراً. وخبر المبتدأ بعد هل، ولكن، وليت، وأنَّ بعد نفي، ودونه. قال ابن مالك: وحال منفية. وخالفه أبو حيان، والأخفش؛ وكلُّ مُوجب.

(ش): تزايد الباء في خبر «ليس»، و «ما» إذا كان منفياً نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَنِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]. وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقاءم، ولا ما زيد إلا بخارج.

فلو زيدت كان بين اسم «ما» وخبرها لم يجوز دخول الباء عند الفراء. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد كان بقاءم.

ولو كان الخبر «مثلاً» لم يجوز دخول الباء عند هشام. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد بمثلك. ولو كان الخبر ظرفاً، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها. وإن لم يستعمل اسماً كُثِّت لم يجوز عند البصريين. وأجازه هشام، نحو: ما زيد بحيث يحب.

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر، إذا كان كاف التشبيه. حكى: ليس بكذلك.

ولا يحتص دخول الباء بخبر «ما» الحجازية، بل تدخل في خبر ما التميمية، خلافاً للفارسي والزمخشري، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في: لم أكن بقاءم، وامتناعها في: كنت قائماً. ولا يختص أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز، ولو بطل عمل (ما) لزيادة إن، أو تقدّم الخبر في الأصح، قال:

٤٤٧ - لَمَعْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاوٍ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاةٌ^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو للمختل الهللي في الأغاني (٢٣/٢٦٥)، وأمالى المرتضى (١/٣٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٤٦)، والدرر (٢/١٢٣)، وشرح أشعار الهلليين (٣/١٢٧٦)، والشعر والشعراء (٢/٦٦٤). ولدي الأصح المدون في خزنة الأدب (٤/١٥٠) برواية:

وَمَا إِنْ أَمِيْدُ أَبُو مَالِكٍ بِوَاوٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاةٌ

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/١٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٤).

وقد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو: لم أكن بقائم، قال:

٤٤٨ - وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أَكُنْ
بأعجلهم إذ أَجشعُ القوم أعجل^(١)

وقال:

٤٤٩ - فلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي يُقْعِدُ^(٢)

وقد تزداد في خبر (لا) أخت «ما» كقوله:

٤٥٠ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا فَوْ شَفَاعَةَ
يُمُنُّنِي فَيْلَا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٣)
ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور.

وقد تزداد في «لا» التبرئة. قالوا: «لا خير بخير بعده النار»، أي: خير. وفي اسم ليس
إذا تأخر عن الخبر. وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله:

٤٥١ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لِلدَّيْلِ يَذَاقُ^(٤)

- (١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٧، ٤/ ٥١). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٥)، والجنى الداني (ص ٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٠).
- (٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

- وهو للريد بن الصمة في ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٥٩٠)، والدرر (٢/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٢ - قعد)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢١). ويلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، وجواهر الأدب (ص ٥٥).
- (٣) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني (ص ٥٤)، والدرر (٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١، ٢/ ٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٣٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦)، ومغني اللبيب (ص ٤١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقول إذا أقلولي عليها وأقردت

- وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣ - طبعة الصاوي سنة ١٥٣٤ هـ)، والأزهية (ص ٢١٠)، =

وفي خبر لكن كقوله:

٤٥٢ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهَيِّئِ^(١)

وفي خبر ليت كقوله:

٤٥٣ - أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّيْلِيَّةِ بِذَانِمِ^(٢)

وفي خبر أَنْ بعد نفي ودونه، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ . . .﴾ إلى قوله: ﴿يَقْدِيرُ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وقول الشاعر:

٤٥٤ - فَإِنَّكَ مَعَهَا أَخَذْتِ بِالْمَجْرَبِ^(٣)

وذكر ابن مالك: أنها تزداد في الحال المنفية كقوله:

٤٥٥ - فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِيَةٍ رِكَابِ^(٤)

أي: خائبة. ونأزعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال، لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي ملتبسة بحاجة. وجوز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجِبٍ نحو: زيد بقائم.

= وتخليص الشواهد (ص ٦٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٣٦)، وخزانة الأدب (١٤٢/٤)، والدرر (١٢٦/٢)، وشرح التصريح (٢٠٢/١)، وشرح شواهد المعني (٧٧/٢)، ولسان العرب (٢٠٠/١٥) - قلبي، والمقاصد النحوية (١٣٥/٢)، (١٤٩). وبلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٣٦١ - قرد)، والأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٩/١)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (١٤/٥)، والدرر (١٣٩/٥)، وشرح الأشموني (١٢٤/١)، ولسان العرب (٣٥٠/٣) - قرد، و ٧٠٧/١١ - هلال، والمتصف (٦٧/٣). وسيأتي صدر هذا البيت برقم (٤٥٣) برواية مختلفة.

(١) صدر بيت من الطويل قاله مجهول، وعجزه:

وهل يُنَكِّرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وهو في الأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٨/١)، وخزانة الأدب (٥٢٣/٩)، والدرر (١٢٧/٢)، وسر صناعة الإعراب (١٤٢/١)، وشرح الأشموني (١٢٤/١)، وشرح التصريح (٢٠٢/١)، وشرح المفصل (٢٣/٨)، ولسان العرب (٢٢٦/١٥ - كفي)، والمقاصد النحوية (١٣٤/٢).

(٢) تقدم آنفاً برقم (٤٥١).

(٣) تقدم برقم (٢٨٧).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حكيم بن المسيب مُنْتَهَا

وهو للتحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٣٧/١٠). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٧)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وخزانة الأدب (٢٧٨/١٠)، والدرر (١٢٨/٢)، وشرح شواهد المعني (٣٣٩/١)، ولسان العرب (٢٩٣/١٥ - مني)، ومعني اللبيب (١١٠/١).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَنْتَهِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وأوّل الجمهور على حذف الخبر، أي: واقع.

(ص): مسألة: ولي عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ما له. أو جعلاً مبتدأ وخبراً. أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. ويجزّ إنْ جَزَّ على الأصح. ويجب بعد «ما» الرفع. وجوّز الكوفيّ نصبه وجزّه، لا إن حذف لا. وأطلق هشام. فإن تأخر الوصف عن الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء.

(ش): إذا عطف على خبر «ليس»، و «ما» وصف يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً، وُرِّفَ به السببي، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه.

ويجوز جعلُ السببيّ مبتدأ مؤخرأ، والوصف خبره، فتجب مطابقتها.

وإن تلاه أجنبيّ، ففي ليس يعطف على اسمها، والوصف المتلوّ على خبرها، فينصب نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو. فعمرو معطوف على «زيد» وذاهباً على «قائماً». فإن كان الخبر مجروراً جاز جَزَّ الوصف أيضاً نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو.

ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر. وقيل: لا يجوز النصب في الأولى، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسمع؛ حكى سيبويه: ليس زيد ولا أخوه قاعدين. وقيل: لا يجوز الجزّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين. ورُدّ بأنه بياء مقنّرة، مدلول عليها بالمقدّمة، وبالسمع قال:

٤٥٦ - فليس بآتيك منهيها ولا صارف عنك مأمورها^(١)

وأما في «ما»، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم جَزَّ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله:

٤٥٧ - لعمرك ما معنّ بتارك حَقِّ ولا مُنسيّ مَنّ ولا مُيسّر^(٢)

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر، والجر إن جَزَّ. وحكّوا: «ما زيد قائماً

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشّفي في خزانة الأدب (١٣٦/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٨/١)، وشرح شواهد المغني (٤٢٧/١)، (٨٧٤/٢)، والكتاب (٦٤/١). ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٢٠٧/٣) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٦٧٩/٢)، ومغني اللبيب (١٤٦/١)، والمقتضب (١٩٦/٤)، (٢٠٠). ويروي: «قاصر» مكان: «صارف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣١٠/١)، وخزانة الأدب (٣٧٥/١)، (٣٧٩)، (١٤٢/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٩٠/١)، والكتاب (٦٣/١).

فمتخلفاً أحده، أي: إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارج عمرو بالجر، إذا لم تحلف (لا). فإن حذفت (لا) نحو: «خارج» امتنع الجر عندهم إلا هشاماً، فإنه يجر، كما إذا لم تحلف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو: ما زيد قائماً، ولا عمرو خارج؛ جاز مع الرفع النصب عند ميبويه والخليل والكسائي وهشام.

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم ميبويه.

أفعال المقاربة

(ص): الثاني: كاد، وكرب، وأوشك، وهلهل، وأزلى، وآلم، لمقاربة الفعل، وجعل، وطبق كسراً وفتحاً، وبالباء، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، للشروع فيه.
وعسى، واخولق لترجيئه. وزاد ابن مالك وابن طريف^(١)، والسرقي^(٢): حرى.
وثعلب: قام، والبهارى^(٣): كارب، وقارب، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل، وأشغى،
وشارف، ودنا، وأثر، وقعد، وذهب، وأبذلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، ونهيا، وأسف.

(١) هو عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، نحوي، لغوي. أخذ عن ابن القوطية وغيره، وتوفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ. من آثاره: كتاب في الأفعال. انظر ترجمته في: إنباء الرواة (٢/٢٠٨)، والصلة لابن بشكوال (١/٣٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣١٧)، وكشف الظنون (ص ١٣٩٤).

(٢) هناك أكثر من نحوي عرف بـ «السرقي»؛ منهم: ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف السرقطي المتوفى سنة ٣١٣ أو ٣١٤ هـ؛ من مؤلفاته: كتاب الدلائل في شرح ما أحفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/٨١)، والدياج المذهب ص ١٠٢، وكشف الظنون ص ١٤١٨). وابنه قاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢ هـ؛ من مصنفاته: كتاب شرح غريب الحديث ومعانيه، وكتاب الدلائل في شرح غريب الحديث، وتوفي قبل إتمامه فأكماله أبوه (ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص ٢٩٣، وجزوة المقتبس للحميدي ص ٣١١، وإنباء الرواة للقفطي ١/٢٦٣، وبغية الملتصق للضببي ص ٤٣٤، ومعجم الأدباء ١٦/٢٣٧، وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٧٦، وكشف الظنون ص ٧٦٠).

ومنها: محمد بن حكيم بن أحمد الجذامي السرقطي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ؛ من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي (ترجمته في: تكملة الصلة لابن الأبار ص ١٧٤، وبغية الوعاة ص ٣٨، والدياج المذهب لابن فرحون ص ٣٠٠). ومنها: أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقطي، له كتاب الأفعال وتصايفها (ترجمته في: الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨).

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري. من مصنفاته في النحو: المنخل، نقل عنه أبو حيان وغيره؛ و «المنتخل» وهو شرح على الجمل كما ذكر أبو حيان في آخر الارتشاف. له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي.

وبعضهم: طَارَ، وانبرى، ونشب. والخمسي: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى إشفافاً. وقيل: هو معناها. وقيل: كرب للشرع.

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرها: كاد، وأغرىها أولى؛ ومن شواهدا قوله:

٤٥٨ - فعادى بين هاديَيْن منها وأولى أن يزيد على الثلاث^(١)

والبواقي: كرب بفتح الراء وكسرهما، والفتح أفصح. وزعم بعضهم: أنها من أفعال الشرع، وأوشك، وهلهل. ومن شواهدا قوله:

٤٥٩ - وَطَنَّا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْكَتْ نَفْسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزَهُقُ^(٢)

والم: ومن شواهدا حديث: «وإنَّ مِمَّا يَنْبَغِي الرِّبْعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ»^(٣)، أي يلم أن يقتل. وحديث: «لولا أنه شيءٌ قضاهُ الله لألَمَّ أن يذهبَ بصره».

والثاني: ما هو للشرع في الفعل، وهو ستة ألفاظ: جَعَلَ. قال:

٤٦٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُنْتُ يُجْلِسُنِي

ثوبي، فأثْفَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ^(٤)

وطَوَّقَ: بكسر الفاء وفتحها، والكسر أشهر. ويقال: طَوَّقَ بكسر الباء، قال تعالى: ﴿وَطَوَّقًا يَنْصَبُونَ﴾ [طه: ١٢١].

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٢٤٩، ٣٥٩).
(٢) ١٨٣/٢ - لبث، و ٤١٢/١٥ - ولي).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٢٤٩، ٣٥٩).
(٤) جزء من حديث نبوي طويل عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبطاً أو يلم»، يروى: «إنه مما ينبت الربيع...»، ويروى: «إنه كلما ينبت الربيع...»، ويروى أيضاً: «حبطاً» مكان: «حبطاً». والحديث رواه البخاري في الجهاد باب ٣٧، والرقائق باب ١٧، ومسلم في الزكاة (حديث ١٢١)، وابن ماجه في الفتن باب ١٨ وأحمد في المسند (٧/٣، ٢١، ٩١).

(٤) البيت من البسيط، ويروى: «السكر» مكان: «الثلج». وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٩، ٣٦٢). ولأبي حية النمري في الحيوان (٤٨٣/٦)، وشرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٤)، والمقاصد النحوية (١٧٣/٢). ولابن أحمر أو لأبي حية النمري في الدرر (١٣٣/٢). ولأبي حية أو للحكم بن عجل في شرح شواهد المغني (٩١١/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٥/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، ومعني الليب (٥٧٩/٢).

وأخذ. قال :

٤٦١ - فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ وَالرُّسُومَ تُجِيبُنِي ^(١)

وعلق. قال :

٤٦٢ - أَرَأَيْكَ عَلِمْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرُنَا ^(٢)

وأنشأ. قال :

٤٦٣ - أَنْشَأْتُ أَقْرَبَ عَمَّا كَانَ مَكُونَنَا ^(٣)

وهب. قال :

٤٦٤ - هَبَيْتُ أَلَمَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى ^(٤)

قاله ابن مالك. وأخريهن : علق، وهب.

الثالث : ما هو لترجي الفعل، وهو لفظان : عسى، واخولق، نحو : اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَمَطُرَ. فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه :

وفي الاعتبار إجابة وسؤال

ويروى :

إلا اعتبار إجابة وسؤال

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٣/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه :

وظلم الجار إذلال المجير

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٤/٢)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح شلور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٠).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدده :

لما تبين ميل الكاشحين لكم

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٤/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٣٥٨).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه :

فلج كاني كنت باليوم مغريا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٥/٢)، وشرح شلور الذهب (ص ٢٤٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٢).

وزاد ابن مالك فيها: (حرى) للترجي كقوله:

٤٦٥ - فحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا^(١)

قال أبو حيان: والمحفوظ: أَنَّ حَرَى اسْمٌ مَوْنٌ، لَا يُقْنَى وَلَا يَجْمَع. قال ثعلب: أنت حَرَى من ذلك، أي: حقيق وخليق.

قال ابن قاسم^(٢): ولكن ابن مالك ثقة.

قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك. وليس كذلك، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرْقُطِيُّ.

وزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام. وأنشد:

٤٦٦ - قَامَتْ تَلُومٌ، وَيَغْضُ اللَّؤْمُ آوَنَ^(٣)

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه المسمى: (الإملاء المنتخل)^(٤) في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كازَبَ، وما ذكر بعده. وذلك تسعة عشر فعلاً. زاد غيره: طارء، وانبرى، ونشب. وزاد اللَّخْمِي: ابتدأ، وعبأ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً. قال ابن قاسم: وما زاده البهاري وَمَنْ ذَكَرَ، لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب.

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه، وهو أَقَلُّ من مجيئها للرجاء. وقد اجتماعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[ملازمة أفعال المقاربة للفظ الماضي]

(ص): ويلزمها لفظ الماضي. وسمع مضارع: كاد، وأوشك، واسم فاعلها. وحكى

(١) عجز بيت من الخفيف، وصلوه:

إِنْ تَقُلْ هَتَّ مِنْ بَنِي عِيدِ شَمْسٍ

وهو للأعشى في الدرر (٢/ ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٩)، وليس في ديوانه.

(٢) المشهور بنسبته إلى أمه، وهو ابن أم قاسم المرادي. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مِمَّا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ لَهُ نَقْلٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٦).

(٤) هو شرح على الجمل، وذكره أبو حيان في الارتشاف باسم «المنتخل». راجع ترجمة البهاري التي تقدمت قريباً.

الجَوْهَرِيّ: مضارع طفق. والأخفش مصدره. وقطرب مصدر كاد. وبعضهم اسم فاعله. وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جعل. وبعضهم الأمر، والتفضيل من أوشك. وقوم: فاعل كرب.

(ش): أفعال هذا الباب جامدة لا تنصرف، ملازمة للفظ الماضي.

وعَلَّل ذلك ابن جنيّ بأنها لما قُصِدَ بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وئس، وفعل التعجب.

وعلله ابن يسعون^(١) بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً. وعلَّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضياً، إذ لا تخبر عن الرجاء إلا وقد استقرّ في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والذوام فلا يكون مستقبلاً أصلاً.

واستثنى منها: كاد، وأوشك، فسمع فيها المضارع، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتَانُ يَأْخُذُ﴾ [التور: ٣٥]. وقال الشاعر:

٤٦٧ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتَةٍ^(٢)

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي: أنه لا يستعمل ماضياً. وسمع اسم الفاعل من أوشك قال:

٤٦٨ - فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ نَعُودَ^(٣)

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من المشرح، وعجزه:

في بعض غزاته يوافقها

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٢)، وشرح أبيات سيويه (١٦٧/٢)، وشرح التصريح (٢٠٧/١)، وشرح المفصل (١٢٦/٧)، والمقد الفريد (١٨٧/٣)، والكتاب (١٦١/٣)، ولسان العرب (٣٢/٦) - بيس، و ١٨٨ - كأس، والمقاصد النحوية (١٨٧/٢). ولعمران بن حطان في ديوانه (ص ١٢٣). ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد (ص ٣٢٣)، والدرر (١٣٦/٢). ويلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٣/١)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٨)، والمقرب (٩٨/١).

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

وهو لأبي سهم الهلزي في تخليص الشواهد (ص ٢٣٦)، والدرر (١٣٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢١١/٢). ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهلبيين (ص ١٢٩٣). ويلا نسبة في شرح الأشموني (١٣١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣).

وقال:

٤٦٩ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا^(١)

وحكى الجوهري: مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظاهر أنه قال ذلك رأياً. وحكى الأخفش: مصدر طَفِقَ.

وحكى قُطْرِب: مصدر كاد كيداً، وكيدودة. وقال بعضهم: كَوْدًا ومكاداً، نقله في (البيسط).

وحكى ابن مالك: اسم الفاعل من كاد، وأنشد:

٤٧٠ - أموت أمتى يوم الرُّجَام وإنني
يقيناً لرهمنٌ بالدي أنا كَايدٌ^(٢)
أي بالموت الذي كدت آتية.

وحكى عبد القاهر الجرجاني: المضارع واسم الفاعل من عسى. وحكى الكسائي: مضارع جعل. روي: «إِنَّ البعير يَهْرُمُ حتى يدبعل إذا شرب الماء مجّه». وحكى أبو حيان: الأمر وأفعل التفضيل من أوْشك. وأنشد قول زهير:

٤٧١ - وَأَوْشِكَ مَا لَمْ يَخْشَهُ يَقْعُ^(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وهجته:

وتعدودن غاضرة العوادي

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٢٠)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٣)، والمقاصد النحوية (٢٠٥/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، وشرح الأشموني (١/١٣١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٤)، والمقاصد النحوية (١٩٨/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣١٨)، وشرح الأشموني (١/١٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١).

ويروي: «ما أنا كايِد» من المكابدة، بدل «كائد»؛ وعليه فلا شاهد في البيت.

(٣) جزء من هجز بيت من البسيط، وتمامه:

حتى إذا قبضت أولى أظافره منها وأَوْشِكَ ما لم يخشه يقْعُ
ويروي المعجز:

منها وأَوْشِكَ بما لم تخشه يقْعُ

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤٤)، والدرر (١٣٩/٢).

وقوله:

٤٧٢ - بأوشك منه أن يساورَ قِزَنَةً^(١)

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرَبَ.

(ص): وألف كاد وار. وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلٌ. ولا تزداد خلافاً للأخفش. وكسر «عسى» لغة. ومع ضمير رفع قليل.

(ش): كاد من ذوات الواو. حكى سيبويه: كُذِّتْ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا من الواو. وقيل: من ذوات الياء. وزعم الأخفش: أن كاد قد تزداد، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥].

والجمهور: تأولوا الآية على معنى: أكاد أخفيها، فلا أقول: هي آتية.

وكسر السين من عسى لغة. حكى ابن الأعرابي: عَسِيَ فهو عَسِر.

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو: عَسَيْتُ، وَعَسَيْتَ، وَعَسَيْتَا، وَعَسَيْتُمْ، جاز فيها الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر. وقرأ بالوجهين في السبع. أمّا مع ضمير النصب فليس إلا الفتح.

(ص): مسألة: تعمل^(٢) ككان، لكن خيرها مضارع مجزّء من (أن) مع هلhel، وما للشروع. ومعها مع «أولى» والزّجاء. وفي الباقي الوجهان. والحذف مع كاد، وكرب أحرف. وصى، وأوشك. قيل: وقارب بالعكس.

وندر دخول أن مع جعل، والباء مع أن في أوشك، والسين عن أن^(٣) في عسى، ومجي خبرها. وكاد مفرداً. وجعل جملة اسمية. وإسناد عسى إلى الشأن. ونفيها، ونفي خبر كاد.

وزعم الكوفية: ذا أن^(٤) بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل: بتضمين الفعل. وقيل: رفع سألًا عن الجزأين.

(ش): أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً

(١) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

إذا شال عن خفض الموالي الأسائلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٤٠).

(٢) أي أفعال هذا الباب.

(٣) أي: السين بدلاً من «أن».

(٤) ذا أن: صاحب أن.

لها، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً - كما سيأتي. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن. أمّا المقرون بها فزعم الكوفيون: أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قرب قيام زيد، فقدم الاسم وآخر المصدر. وزعم المبرد: أنه مفعول به، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل، وحذراً من الإخيار بالمصدر عن الجُفّة.

ورُدَّ بأن «أن» هنا لا تؤول بالمصدر، وإنما جيء بها، لتدلّ على أنّ في الفعل تراخياً. وزعم آخرون: أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر، لأنه يسقط كثيراً مع أن.

وقيل: يتضمّن الفعل معنى: قارب.

وزعم ابن مالك: أنّ موضعه رفع، وأن والفعل بدل من المرفوع ساذ مسدّ الجزأين، كما في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُزَكَّوْا﴾ [العنكبوت: ٢].

قال في (البسيط): وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوّغ في جميعها.

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً. ثم هو ثلاثة أقسام:

ما يجب تجزؤه من «أن»، وهو خبر: هلل، وأفعال الشروع، لأنها للأخذ في الفعل، فخبرها في المعنى حال، وأنّ تخلص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها: وهو خبر «أولى»، وأفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلصات الاستقبال، فناسبه «أن».

وما يجوز فيه الوجهان: وهو خير البواقي.

والأعراف في خبر كاد وكره الحذف قال تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَكَادِرُنَّ فِيهِ﴾ [التور: ٣٥].

قال الشاعر:

٤٧٣ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ^(١)

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

حين قال الوشاة هند فضوب

وهو لكلمة البريوعي أو لرجل من طيء في الدرر (١٤١/٢)، وشرح التصريح (٢٠٧/١)، والمقاصد النحوية (١٨٩/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤).

ومن الإتيات قوله:

٤٧٤ - قد كاد من طول الليلى أن يَمَصَحَا^(١)

وقوله:

٤٧٥ - وقد كَرَبَتْ أَغْنَأُهَا أَنْ تَقَطَّعَا^(٢)

والأعراف في عسى وأوشك الإتيات. قال تعالى: ﴿وَسَقَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَمَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا﴾ [محمد: ٢٢].

وقال الشاعر:

٤٧٦ - ولو سُئِلَ النَّاسَ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيل: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(٣)

ومن الحذف قوله:

٤٧٧ - عسى الكَرْبُ الَّذِي أُنْسِنْتُ فِيهِ يكون وراءه فرجٌ قَرِيبٌ^(٤)

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، والدرر (١٤٢/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٩)، وشرح المفصل (١٢١/٧)، والكتاب (١٦٠/٣)، ولسان العرب (٣٨٣/٣)، والمقاصد النحوية (٢١٥/٢). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤١٩)، وأسرار العربية (ص ٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٩)، ولسان العرب (٢/ ٥٩٨ - مصحح)، والمقتضب (٧٥/٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سقاها ذور الأحلام سَجَلًا على الظَّما

وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، والدرر (١٤٣/٢)، وشرح التصريح (٢٠٧/١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٥)، والمقاصد النحوية (١٩٣/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٦/١)، وشرح الأشموني (١٢٣/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، والمقرب (٩٩/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣١١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٢)، والدرر (١٤٤/٢)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨، ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٧)، ولسان العرب (١٠٠/٥١٣ - وشك)، والمقاصد النحوية (١٨٢/٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لهدية بن الخشرم في خزانة الأدب (٩/ ٣٢٨، ٣٣٠)، وشرح أبيات سيويه (١٤٢/١)، والدرر (١٤٥/٢)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٣)، والكتاب (١٥٩/٣)، واللمع (ص ٢٢٥)، والمقاصد النحوية (١٨٤/٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٢٨)، وأوضح المسالك (٣١٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٥)، وشرح عمدة = مع الهوامع/ ج ١/ ٢٧

وقوله:

٤٧٨ - يوشك مَنْ قَرَّ مِنْ مَيْتِهِ في بعض غَرَائِهِ يُؤَاقِفُهَا^(١)

قال أبو حيان: وزعم الزَّجَاجي: أن «قارب» مما الأجود فيه أن يستعمل بـ «أن». ورُدَّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلا بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول: قارب زيد القيام.

وندر دخول «أن» في خبر جعل قال^(٢)

وندر دخول الباء في خبر «أوشك» قال:

٤٧٩ - أَهَازِلُ تُوشِكِينَ بِأَنْ تَرْتِنِي^(٣)

وندر دخول السين في خبر «عسى» عوضاً من «أن» قال:

٤٨٠ - عَسَى طَيْسٌ مِّنْ طَيْسٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ^(٤)

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً، قال:

٤٨١ - لَا تَلْحَنِي لِأَنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(٥)

= الحافظ (ص ٨١٦)، والمقرب (٩٨/١)، وشرح المفصل (١١٧/٧)، و(١٢١)، ومغني اللبيب (ص ١٥٢)، والمقتضب (٣/٧٠).

(١) تقدم برقم (٤٦٧).

(٢) مكان النقط بياض في الأصل.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

صريعاً لا أزور ولا أزار

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٨/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لقسم ابن روضة في خزانة الأدب (٣٤١/٩)، والدرر (١٤٨/٢)، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٥)، والمؤتلف والمختلف

(ص ١٢٧)، ومعجم الشعراء (ص ٣٤٠). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٦٠)، وحاشية يس على

شرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح المفصل (١٤٨/٨)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

(٥) ويروى: «لا تكثرن» مكان: «لا تلحني». وقبله:

أكثرت في العلك ملحاً دائماً

والرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، وخزانة الأدب (٣١٦/٩)، ٣١٧، ٣٢٢،

والخصائص (٨٣/١)، والدرر (١٤٩/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، والمقاصد

النحوية (١٦١/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧٥/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)،

وقال:

٤٨٢ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كُنْتُ آيَا^(١)

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل.

وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقولہ:

٤٨٣ - وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَزْنَتَهَا قَرِيبٌ^(٢)

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، حكى غلامٌ ثعلب^(٣): «عسى زيد قائم».

(ص): ولا يتقدم خبرها، ويتوسط بلا أن. ومعها بخلف. ويحذف إن علم. ولا يرتفع أجنبيًّا مطلقاً، ولا سبيحاً غالباً، إلا خبر عسى. وقد يجيء اسمها نكرة محضة.

ويسند أوشك وعسى، وكذا اخلوق في الأصح إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، وقيل: هي تامة حينئذ. فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْدٌ^(٤): وهو أجود. وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعل. وقيل: خبراً مقدماً. وقيل: نائب المرفوع. وقيل: هي حرف حينئذ. وقد يقتصر عليه. ونفي كاد نفي للمقاربة. وقيل: يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل: لإبانتها. بنفيه، وعكسه.

= والخزانة (٣٧٤/٨)، (٣٧٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/١٢٨)، وشرح شواهد المعنى (ص ٤٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (٧/١٤)، ومغني اللبيب (١/١٥٢)، والمقرب (١/١٠٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وهو لتأبط شرّاً في ديوانه (ص ٩١)، والأغاني (٢١/١٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦)، والخصائص (١/٣٩١)، والدرر (٢/١٥٠)، وشرح التصريح (١/٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٢٩)، ولسان العرب (٣/٣٨٣ - كيد)، والمقاصد النحوية (٢/١٦٥). ولا نسبة في الإنصاف (٢/٥٤٤)، وأوضح المسالك (١/٣٠٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٤٧)، ووصف المباني (ص ١٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (١٣٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/١٢٠، ٩/٣٥٢)، والدرر (٢/١٥٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٨)، وشرح التصريح (١/٢٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، وشرح شواهد المعنى (ص ٦٠٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٧٠). ويروى: «قلوص بني زياد» مكان: «قلوص بني سهيل».

(٣) غلام ثعلب: هو محمد بن عبد الواحد. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر المتوفى سنة ٣٢٥ هـ. تقدم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتفاقاً، كما حكاه في (اليسيط).

ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقرن بـ «أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيَانِ الزيدان.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تنصرف فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها.

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسط قولان: أحدهما: الجواز كغيره. وعليه: المبرّد، والسيرافي. وصححه ابن عصفور. والثاني: المنع وعليه الشلّوبين.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: ﴿كَطِفَقَ مَسْعَاً﴾ [ص: ٣٣] أي: يمسح لدلالة المصدر. والأحسن كما قاله مصعب الخشني^(١): أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في: صائماً، وأيّاً. ومن الحذف حديث: «من تأتى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»^(٢). وقوله:

٤٨٤ - وقد ذاق طعم الموت أو كَرِياً^(٣)

الثالثة: يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبياً، ولا مَسْبِيّاً، فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرح فيه، لا غيره.

ويستثنى عسى، فإن خبرها يرفع السببي كقوله:

٤٨٥ - وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده^(٤)

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني. تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) الحديث رواه عن عقبة بن عامر: الطبراني في الكبير (٣١٠/١٧)، والهيتمي في مجمع الزوائد (١٩/٨)، والزيدي في إتحاف السادة المتقين (٢٥٢/٥)، والمجلوني في كشف الخضا (٣٣٥/٢)، (٣٥٠)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥٦٧٨).

(٣) من اليسطة وتماهه:

ما كان ذنبني في جار جعلت له عيشاً وقد ذاق طعم الموت أو كَرِياً

وهو للمطبعة في ديوانه (ص ١٨)، والدر (١٥٣/٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن جاوزنا حفير زياد

وقولي: «غالباً» أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السببي^(١) كقوله:

٤٨٦ - وأشقيبه حتى كاد مما أبئله تُكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَيْتُهُ^(٢)
وقوله:

٤٨٧ - وقد جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُنْقِلُنِي ثَوْبِي^(٣)

قال أبو حيان: وذلك عند أصحابنا لا يجوز. وتأولوا ما ورد من ذلك.

الرابعة: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان. وقد يرد نكرة محضة كقوله:

٤٨٨ - عسى قَرَجَ يَأْتِي به الله إِنَّهُ^(٤)

الخامسة: يسند أوشك، وعسى، وأخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، ويكون (أن) والفعل سادة مسد الجزأين، كما سدت مسد مفعولي «حسب».

وقيل: بل هي حيتلة تامة، مكتفية بالمرفوع كما في كان التامة، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَى

= وهو للفرزدق في ديوانه (١٦٠/١)، والدرر (١٥٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٥/١)، وشرح ديوان الحماسة للفرزدقي (ص ٦٧٧)، ومعجم ما استعجم (ص ٤٥٩)، والمقاصد النحوية (١٨٠/٢). ولمالك بن الربيع في ملحق ديوانه (ص ٥١)، وخزانة الأدب (٢١١/٢)، والشعر والشعراء (٣٦١/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٨/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١).

(١) هكذا قيل في البيت الشاهد. وقيل أيضاً: «أحجاره» بـل من ضمير المستتر في «كاد» العائد إلى «الربيع»، و«تكلمني» فيه ضمير مستتر عائد إلى «أحجاره»؛ وأصل الكلام: كاد هو أحجاره تكلمني.

(٢) البيت من الطويل، وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ٨١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر (١٥٥/٢)، وشرح أبيات ميبوه (٣٦٤/٢)، شرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٩١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤١)، والكتاب (٥٩/٤)، ولسان العرب (١٤/٣٩١ - سقى) و (١٤/٤٤٠ - شكاً)، والمقاصد النحوية (١٧٦/٢)، والمتن في التصريف (ص ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٦).

(٣) تقدم برقم (٤٦٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له كل يوم في خليفته أمر

وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شذور الذهب (ص ٣٥١). وبلا نسبة في الدرر (١٥٧/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٧)، والمقاصد النحوية (٢/٢١٤).

٤٢٢ نواسخ الابتداء/ أفعال المقاربة
 أَنْ كَرَهُوا عَسِيًّا [البقرة: ٢١٦]، ﴿عَسَى أَنْ يَمْسَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مُحْسُوًّا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال
 الشاعر:

٤٨٩ - سَبُو شَيْئِكَ أَنْ تُنْبِخَ إِلَى كَرِيمٍ يَنْأَلُكَ بِالْعَدَى قَبْلَ الشُّؤَالِ^(١)
 وتقول: اخلوق أن تمطر السماء. وقال الخضراروي^(٢): لا يجوز ذلك في اخلوق،
 بل يختص بأوشك وعسي.

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو: زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً
 إلى «أن يفعل»، كما تقدّم. وجعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق، «وأن يفعل» الخبر.
 فعلى الأول يجزّد الفعل من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث نحو: الزيدان عسى أن يقوموا،
 والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يَمُنَّ. وكذا أوشك،
 واخلوق. وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: عَسِيًّا، وَعَسَوًا، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْنَ.
 والتجريد أجود كما قال دُرَيْدُ.

وقال أبو حيان: وقت من قديم على نقل، وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب،
 والإلحاق لغة لآخرين، ونسبت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك
 بالنسبة إلى لغتين. انتهى.

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ «أن يفعل» بحال.

السادسة: حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا هو
 المشهور في كلام العرب، وفيه نزل القرآن.

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، وعساه.
 قال:

٤٩٠ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ١٠٩)، والدرر (١٥٨/٢).

(٢) الخضراروي: هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذهي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. تقدم.

(٣) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (٣٦٧/٥)، وشرح أبيات
 سيبويه (١٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٤٣٣/١)، وشرح المفصل (١٢٣/٧)، (٩٠/٢)، والكتاب
 (٣٧٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٢/٤). ولا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٦/١)، والإنصاف
 (٢٢٢/١)، والجنى الداني (ص ٤٤٦، ٤٧٠)، والخصائص (٩٦/٢)، والدرر (١٥٩/٢)، ووصف
 المبانى (ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥)، وسر صناعة الإعراب (٤٠٦/١)، (٤٩٣/٢)، (٥٠٢)، وشرح الأسموني
 (١٣٣/١)، (٤٥٨/٢)، وشرح المفصل (١٢/٢)، (١١٨/٣)، (١٢٠)، (٧٨/٨)، (٢٣/٩)، واللامات
 (ص ١٣٥)، ولسان العرب (٣٤٩/١٤) - (روي)، وما يتصرف وما لا يتصرف (ص ١٣٠)، والمقتضب
 (٧١/٣)، ومغني اللبيب (١٥١/١)، (٦٩٩/٢).

فمذهب سيويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالتيهما من الإسناد السابق إلا أن الخلاف وقع في العمل، فعكس العمل بأن نصبت الاسم، ورفعت الخبر حملاً لها على لعل. وقد صرح به في قوله:

٤٩١ - فقلت حساماً نازراً كاسي وَعَلَهَا^(١)

يرفع نازر.

ومذهب المبرد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلوا المخبر عنه خيراً، والخبر مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسي اسماً صريحاً.

ومذهب الأخفش وابن مالك: إقرار الأمرين: العمل، والإسناد، لكنه تجوز في الضمير. فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجزء في قولهم: أكرمك أنت، وأنا كنت.

ومذهب السيرافي: أنها حيثئذ حرف كـ «لعل».

وقد يقتصر، والحالة هذه على الضمير المنصوب كاليث المصنوع به، فيكون الخبر محذوفاً، كما يقع ذلك في لعل السابقة.

وزعم قوم أن نفي كاد إثبات للخبر، وإثباتها نفي له. وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملفزاً فيها:

٤٩٢ - أَخْخَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمَ وَتُشَوِّدُ
إِذَا اسْتَعْمِلْتُ فِي مَعْرِضِ الْجَحْدِ أَثْبَتَ وَإِنْ أَثْبَتَ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَحِّجْوهَا وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقد ذبحوا. ويقول: ﴿يَكَادُ زَيْتَانِي يَمُوتُ﴾ [النور: ٣٥]، ولم يمت.

والتحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلا أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل. ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربه الفعل وقوعه. فقولك: كاد زيد يقوم. معناه: قارب القيام ولم يقوم. ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتَانِي يَمُوتُ﴾

(١) صدر بيت من الطويل، وصحزه:

تَشْكِي فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعْرُفُهَا

وهو لصخر بن جعد الخضري في الدور اللوامع (١٥٩/٢)، وشرح التصريح (٢١٣/١)، وشرح شواهد المعني (ص ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (٢٢٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٢٩/١)، واللجني الداني (ص ٤٦٩)، وخزانة الأدب (٥/٣٥٠)، ومعني اللبيب (ص ١٥٣).

[التور: ٣٥]، أي: يقارب الإضاءة، إلا أنه لم يضيء. وقولك: لم يكذ زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه. ومنه: ﴿إِنَّا أَخْرَجَ كَذِبَكُم مِّنْهَا﴾ [التور: ٤٠]، أي: لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى. ﴿وَلَا يَكْذِبُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: لا يقارب إساغته، فضلاً عن يسيغه. وعلى هذا الزجاجي وغيره.

وذهب قوم منهم ابن جنبي: إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطاء، لآية: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فإنهم فعلوا بعد بطاء.

والجواب: أنها محمولة على وقتين، أي: فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحوها قبل ذلك، ولا قاربوا النبح، بل أنكروا ذلك أشد الإنكار بدليل قولهم: ﴿الْفَيْضُ تَاهَرُوا﴾ [البقرة: ٦٧].

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(ص): الثالث: إِنَّ للتأكيد، ولكن للاستدراك. قيل: والتوكيد. وهي بسيطة. والكوفية: مركبة من «لَكِنْ أَنْ» أو «لَا كَأَنَّ»، أو «لَا أَنْ»، أقوال. وكأنَّ للتشبيه، زاد الكوفية: والتحقيق، والتقريب، والشك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً. وتدخل في تنبيه، وإنكار، وتعجب. والأصح أنها مركبة، وأنه لا تعلق لكافها، وليت للتمني، ويقال: «لَتَّ». ولعلَّ لترج وإشفاق. قال الأخفش: وتعملل. والكوفية: واستفهام. والطوال^(١): وشك. وهي بسيطة، ولامها أصل. وقيل: زائدة، وقيل: ابتداء. ويقال: حلّ، ولعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولأَنَّ، وَأَنَّ، ووعنّ، وورغنّ، ولغنّ، ورعلّ، وغنّ، ولعلت، ولعا، ولو أَنَّ.

(ش): الثالث: من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل. وعَدَدُهَا خمسة كما صنع سيويه والمبرد في (المقتضب)^(٢)، وابن السراج في (الأصول)^(٣)، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون، لأنَّ وَأَنَّ واحدة. وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين، فالثانية فُزِعَ الأولى.

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألا تُعَدَّ كَأَنَّ، لأن أصلها: إِنَّ زيدت عليها الكاف.

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي، أحد أصحاب الكسائي. مات سنة ٢٤٣ هـ. (حاشية المطبوع: همع الهوامع ١٤٨/٢).

(٢) «المقتضب» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. شرحه الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، وعلق على مشكلات أوائله أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ. (كشف الظنون ص ١٧٩٣).

(٣) «الأصول في النحو» لابن السراج المتوفى سنة ٣٦١ هـ. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١١١): «وهو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال».

فالجواب: أنَّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، فإنَّ للتأكيد، ولذا أُجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لزيد قائم.

وزعم ثعلب: أنَّ الفراء قال: إنَّ مقزرة لقسم متروك استغني عنه بها. والتقدير: والله إن زيدا لقائم. وإنَّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على معني اللبيب)^(١).

ولكنَّ للاستدراك. ومعناه: أن يثبت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقتر. ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو خيذاً له أو خلافاً على رأي، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع.

وذكر ابن مالك، وصاحب (البيسط): أنها للتأكيد أيضاً. قال في (البيسط): معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فإنه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقديره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو: ما قائم زيد لكنَّ عمراً قاعد، لما قيل: ما قائم زيد. فكانه يوهم أن عمراً مثله لشيء بينهما أو ملاسوة، فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك. ونحو: لو قام فلان لقمت لكنت لم يقم، فأكدت «لكنَّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توقماً. ولذا لا يقع بين وفائتين.

واختلف فيها: أي بسيطة أم مركبة؟ فالصيريون على الأول، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. والكوفيون على الثاني.

ثم اختلفوا: فقال الفراء: هي مركبة من: «لكنَّ» ساكنة النون، و«أنَّ» المفتوحة المشددة، طرحت الهمزة، فحلفت نون «لكن» لملاقاتها الساكن.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من: «لا»، و«أن»، حلفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركبة من: «لا» و«كان». واختاره السهيلي. فإذا قلت: قائم زيد، لكنَّ عمراً لم يقم، فكانك قلت: لا، كان عمراً لم يقم. والمعنى: فيل زيد لا تفعل عمرو. ثم رُجِّب وتغيرت، لانتشار بحلف الهمزة، وكسر الكاف.

(١) شرح السيوطي فيه ما في المعني من الشواهد. وله شرح آخر وهو المسمى بتحفة الغريب في الكلام على معني اللبيب، وفتح القريب في حواشي معني اللبيب، وتحفة الحبيب بنحاة معني اللبيب، وله نكت على شرح شواهد. انظر كشف الظنون (ص ١٧٥٣).

وقال السهيلي: لما كان أصل: كأن إن المكسورة، وفُتِحَتْ للكاف كُثِرَتْ الكاف عند حذف الهمزة، لتدل على المحذوف، لكثرة التغير.

و (كأن) للتنبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزجاجي: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله:

٤٩٣ - فأصبح بطرس مكة مُفْشِرًا كأن الأرض ليس بها هشام^(١)

أي: إن الأرض، لأنه قد مات، ورثاه بذلك. وخرجه ابن مالك: على أن الكاف للتعليل كاللام، أي: لأن الأرض.

قلت: وعندي تخريج أحسن من هذا، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

٤٩٤ - أيا شجر الحَابُور ما لك مُورِقًا كأنك لم تُجزع على ابن طريف^(٢)

وزعم الكوفيون: أنها تكون للتقريب في نحو: كأنك بالشتاء مُقبل، وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تزل، إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة.

وزعم الكوفيون والزجاجي: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتنبيه نحو: كان زيداً أسد، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة: ظننت، وتوهمت نحو: كان زيداً قائم، لأن الشيء لا يُشَبَّه بنفسه. وأجيب بأن الشيء يُشَبَّه في حالة ما به في حالة أخرى، فكأنك شَبَّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً. أو التقدير: كأن هيئة زيد هيئة قائم.

ووافق الكوفيين على ذلك ابنُ الطراوة وابنُ السيد، وصرح ابنُ السيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً، أو جملة، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة.

وقد تدخل «كأن» في التنبيه، والإنكار، والتعجب، تقول: فعلت كذا وكذا كأنني لا أعلم، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون. قال تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [القصص: ٨٢]، فهي للتعجب على جعل «وي» مفصولة.

(١) البيت من الوافر، وهو للمحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١، ١٤٧). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٥٧١)، وجواهر الأدب (ص ٩٣)، والدر (١٣٣/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/١)، وشرح شواهد المغني (٥١٥/٢)، ولسان العرب (٤٦١/٢ - قتم)، ومعني الليب (١٩٢/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني (٨٥/١٢، ٨٦)، والحماسة الشجرية (٣٢٨/١)، والدر (١٦٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ١٤٨) وفيه: «وقيل: اسمها سلمى». ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط الآله (ص ٩١٣). وللخارجية في الأشباه والنظائر (٣١٠/٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٢٢٩/٤ - خير)، ومعني الليب (٤٧/١).

واختلف في كان أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول: شِرْذِمَةٌ. واختاره أبو حيان. لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف.

وقال بالثاني الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، وأنها مركبة من «آن» و«كاف» التشبيه. وأصلُ كَأَنَّ زيداً أسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، وأن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على «إن» وجب فتحها، لأنَّ إنَّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ.

وآدعى الخضرأوي: أنه لا خلاف في أنها مركبة من ذلك.

واختلف على هذا: هل تتعلق هذه الكاف بشيء؟ على قولين: أحدهما: وهو الصحيح: لا، لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق. وعلى هذا الرضسي وابن عصفور. والثاني: نعم. وعليه الزجاج. قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف؛ فإذا قلت: كَأَنِّي أَخُوكَ، فالتقدير: كَأَشُقَاتِي إِيَّاكَ موجودة. ورُدَّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضمماره. وعلى عدم التعلق: هل هي باقية على جرّ مدخولها أم؟^(١) لا؟ احتمالات لابن جنّي، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها.

وليت للتلمي: ويقال: لَسْتُ بِإِبْدَالِ الْيَاءِ تَاءً، وإدغامها في التاء، وتكون في الممكن وغيره نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ».

ولعلّ للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المكروه نحو: «لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ» [الشورى: ١٧]، «فَلَمَّا كُنْتُمْ تَقْسِلُونَ» [الكهف: ٦]. ولا تستعمل إلا في الممكن.

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها: التعليل. وخرّج عليه: «لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَتَّقُونَ» [طه: ٤٤].

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه: «وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلُّهُ يَرْزُقُ» [عبس: ٣]، وحديث: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»^(٢). وزاد الطوال في معانيها، وأكثر الكوفيون: الشك.

(١) كذا في الأصل؛ والصواب: «أَوْ» لأن «أم» لا تعطف بعد «هل».

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر لقوله تعالى: أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ) حديث رقم (١٨٠). عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاءه ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟» فقال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَعْجَلْتَ - أَوْ قُحِّطَ - فعليك الوضوء». ورواه أيضاً مسلم في الحيف (حديث ٨٣)، وابن ماجه في الطهارة (باب ١١٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢١، ٢٢).

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها إلى: الترجي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لَعَلَّ» بسيطة، ولأمرها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين. وقيل: مركبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات آخر. عدتها ثلاث عشرة لغة^(١):

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا، وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٢)

ولعن: بإبدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ - أَخُوكَ وَلَا تَذْهَبْ لَعَنَكَ سَائِلَةٌ^(٣)

وعن: بحذف اللام من هذه.

ولأن: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

٤٩٧ - عَوَّجَا عَلَى الظِّلِّ الْمُحِيلِ لَأَنَّا نَبْكِي الذِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ^(٤)

(١) هي مع «لعلّ» أربع عشرة.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأعشى بن قريع في الأغاني (١٨/٦٨)، والحماسة الشجرية (١/٤٧٤)، وخزانة الأدب (١١/٤٥٠، ٤٥٢)، والدرر (٢/١٦٤، ١٧٣/٥)، وشرح التصريح (٢/٢٠٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٣)، والشعر والشعراء (١/٣٩٠)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/٣٣٤). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٢١)، وأوضح المسالك (٤/١١١)، وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٤٦)، ووصف المباني (ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤)، وشرح الأشموني (٢/٥٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٩/٤٣، ٤٤)، ولسان العرب (٦/١٨٤ - نفس، و ٨/١٣٣ - رجع، و ١٣/٤٣٨ - هون)، واللمع (ص ٢٧٨)، ومغني اللبيب (١/١٥٥)، والمقرب (٢/١٨). وقوله: «لا تهين» أصله: «لا تهين» فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولا تحرم المولى الكريم فزّنه

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/١٦٥)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥).

(٤) ويرى: «الظلل القديم» بدل: «الظلل المحيل»، ويرى: «ابن خذام» و«خدام» و«حزام»، والصواب

ما ها هنا؛ لأن ابن خذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار.

والبيت من الكامل، وهو لأمرئ القيس في ديوانه (ص ١١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، والحيوان (٢/١٤٠) وفيه: «حمام» مكان «خدام»، وخزانة الأدب (٤/٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨)، والدرر (٢/١٦٦)، وشرح المفصل (٨/٧٩)، ولسان العرب (١٢/١٦٩ - خذم)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١) وفيه أيضاً: «حمام». وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٩)، ووصف المباني (ص ١٢٧).

وَأَنَّ: بحذف اللام من هذه، وخُزج عليها: ﴿وَمَا يُفْقِرُكُمْ أَهْلُهَا لَئِنْ جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وحكي: «أبت السوق أنك تشتري لنا شيئاً». و (زَعَنَ): بإبدال اللام راء، كما في: رَجُلٌ، ورَجَرٌ. و (رَغَنَ)، و (لَغَنَ) بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة. و (رَعَلَ) بالمهملة. حكاها في (الغرة)^(١). و (غَنَ): بالمعجمة. حكاها أبو حيان وثعلب. و (لعلت)^(٢)، وهي أقلها استعمالاً، كما قال الفارسي في «تذكرته»^(٣). و (لعا) و (لو ان)^(٤). حكاهما^(٥) وحكى (لو ان) القالي في «أماليه»^(٦). وقال: قال رجل يَتَنَبَّى: مَنْ يَدْعُو إِلَيَّ الْمَرْأَةُ الضَّالَّةُ؟ فقال أعرابي: لَوْ أَنَّ عَلَيْهَا خِمَارَ أَسْوَدَ. يريد: لعلَّ عليها.

وأنشد على (لَغَنَ) بالمعجمة قول أبي النجم:

٤٩٨ - أَغْدُ لَغَنًا فِي الرَّهَانِ تُزِيلُهُ^(٧)

قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشده هكذا^(٨).

[عمل «إِنَّ» وأخواتها عكس عمل «كَانَ»]

(ص): مسألة: تعمل عكس كان، وقال الكوفية: الخبر باق وتعدده ككان، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا تدخل على ما لا يدخله دام. وفيما خبره نهى تخلف.

ومنع الأفش وقوع سوف خبر ليت. ومبرمان: الماضي لـ «لعل». ويختص بجواز أَنْ فيه وبالممكن. وجوز الفراء: نصب جزأي ليت. وابن سلام^(٩)، وابن الطراوة: الباقي.

(١) «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» لابن الدمان. انظر الفهارس العامة.

(٢) قال في اللسان (٤٧٤/١١ - مادة علل): «وَقَالُوا: لَعَلْتُ، فَأَنْتَوَالِ بِلَاءَهُ وَلَمْ يَدْلُوها هَاءٌ فِي الْوَقْفِ كَمَا لَمْ يَدْلُوها فِي رُبَّتْ وَنُمَّتْ وَلَا تَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَرْفِ قُوَّةُ الْأَسْمِ وَتَصَرُّفُهُ».

(٣) «التذكرة في النحو» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وهو كبير في مجلدات، لخصه ابن جني. انظر: كشف الظنون (ص ٣٨٤).

(٤) الذي ذكره في اللسان (٤٧٤/١١): «لَأَنَّ» و «لَأَنَّ» و «لَأَنَّ» ولم يذكر «لو إِنَّ».

(٥) موضع التقط يياض في الأصل.

(٦) «أمالي القالي» في اللغة. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٥).

(٧) الرجز لأبي النجم في الدور (١٦٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٣٣)، وسمط اللآلي (ص ٣٢٨، ٧٥٨)، وشرح المفصل (٧٩/٨)، والممتع في التصريف (٢٩٥/١) وفيه: «لَعَنَّ» بدل: «لَعَنَّ»، واللسان (٤٧٤/١١ - علل) وفيه: «لَعَنَّ» بدل: «لَعَنَّ». وبلا نسبة في وصف المباني (ص ٣٧٦).

(٨) نقل في اللسان (٤٧٤/١١) عن عيسى بن عمر أنه سمع أبا النجم ينشده «لَعَنَّ».

(٩) هو أبو عبيد القاسم بن سلام. محدث، حافظ، فقيه، مقرر، عالم بعلوم القرآن. ولد بهرة سنة ١٠٠ هـ.

وتقع أن اسماً لها بقتل، ولليت بلونه، فيسد عن الجزأين.

والحق الأخفش بليت: لعل، وكان، ولكن. والفراء: إن، وأن.

(ش): لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول فُذِمَ وفاعل أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إغرابيهما. ولا خلاف بين القريتين: أنها الناصبة للاسم.

واختلف في الخبر. فمذهب البصريين: أنها الزافعة له أيضاً.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. واستدل له السهيلي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملهن.

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤوّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة. وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السيد. وقيل: خاص بليت. وعليه الفراء. ومن الوارد في ذلك قوله:

٤٩٩ - إن حُرَّاسَنَا أُنْدَا^(١)

وقوله:

٥٠٠ - إنَّ العجوزَ خِجَّةٌ جَرُّوزًا^(٢)

⁼ ١٥٠ هـ، وقيل: سنة ١٥٤. وأخذ عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من البصريين، وأخذ عن ابن الأعرابي وأبي زيد الكلابي ويحيى بن سعيد الأموي والشيباني والفراء والكسائي من الكوفيين. وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه واللغة والحديث. توفي بمكة سنة ٢٢٢ هـ، وقيل: سنة ٢٢٣، وقيل: سنة ٢٢٤. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢ - ٤١٦)، والفهرست (٧١/١)، ومعجم الأدباء (١٦/٢٥٤ - ٢٦١)، ونزهة الألبا (ص ١٨٨ - ٢٠٦)، وطبقات القراء (١٧/٢ - ١٨)، وبنية الوعاة (ص ٣٧٦، ٣٧٧) وغيرها.

(١) من الطويل، وتماهه:

إذا التفت جُنْحُ الليل فلتات ولكن خطاك خفائاً إن حراسنا أُنْدَا
وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى للداني (ص ٣٩٤)، والدرر (١٦٧/٢)، وشرح شواهد المعنى (ص ١٢٢)، ولم أفع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في خزائن الأدب (١٦٧/٤)، ٢٤٢/١٠، وشرح الأسْمُوني (١٣٥/١)، ومعنى اللبيب (ص ٣٧).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٦٧/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٧٢). ويعده: تناول ما في مقعدها قفيزاً. والجرز: كثيرة الأكل (اللسان: مادة جرز).

وقوله:

٥٠١ - كَأَنَّ أَذْيَتَهُ إِذَا تَشَوَّقَا قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقًا^(١)

وقوله:

٥٠٢ - أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا يَوَادُّ^(٢)

وقوله:

٥٠٣ - يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا زَوَّاجًا^(٣)

وسمع: «لعل زيدا أخانا».

والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضمار فعل، وحذف الخبر.

وبقي في المتن مسائل.

الأولى: في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلاف:

قال أبو حيان: والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذاك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب.

الثانية: لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال: إن زيدا وإن عمراً متطابقاً من جهة أنَّ الخبر حيثئذ يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

الثالثة: ألا يكون الخبر في هذا الباب مُفرداً طلبياً، كما لا يكون في دام كذلك.

(١) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (١٠/٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/١٦٨). وللعماني في سبط النّال (ص ٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٥١٥). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٣)، والخصائص (٢/٤٣٠)، وديوان العماني (١/٣٦)، وشرح الأشموني (١/١٣٥)، ومغني اللبيب (١/١٩٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وهجزه:

أقام وليت أسي لم تلدني

وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٩١). ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٨)، والدرر (١/١٦٩).

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل (١/١٠٤) وليس في ديوانه. وللمعراج في ملحق ديوانه (٢/٣٠٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٠). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٢٦٢)، والجنى الداني (ص ٤٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨)، وخزانة الأدب (١٠/٢٣٤، ٢٣٥)، والدرر (٢/١٧٠)، ورصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/١٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٣٤)، وشرح المفصل (١/١٠٤)، والكتاب (٢/١٤٢)، ومغني اللبيب (١/٢٨٥).

واختلف في جُمْلَةِ النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنا لقوله:

٥٠٤ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَنْفُسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا نَفْسَهُمْ عَنْ نَفْسِكُمْ تَامًا^(١)

قال أبو حَيَّان: وينبغي تخصيص ذلك بـ «إِنَّ» وحدها، لأنها مورد السماع. قال: والذي نصَّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً، وتأولوا البيت على إضمار القول.

ومنع (مُبرمان)^(٢): وقوع الماضي خبراً لـ «لعل»، فلا يقال: لعل زيداً قام.

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً للبت، فلا يقال: ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَكُنْ، وسوف لِمَا يَكُونُ.

واختصَّ خبر لعل بجواز دخول «أَنَّ» فيه حملاً على عسى قال:

٥٠٥ - لَعَلَّهُمَا أَنْ يَيْخِيَا لَكَ حِيلَةً^(٣)

وفي الحديث: «لعل أخذكم أَنْ يكونَ الْخَنَ بِحِجَّتِهِ»^(٤). وقولي: (بالممكن) مَرَّ تقريره.

الرابعة: تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا ليت بلا شرط، نحو: إِنَّ عِنْدِي أَنْكَ فاضل. وكأنَّ في نفسي أَنْكَ فاضل. ولا يجوز: إِنَّكَ فاضل ونحوه. ويجوز في ليت نحو: ليت أَنْكَ عِنْدِي، فيكونَ أَنْ ومعمولاها ساذة مسدَّ جُزْأَيَّ «ليت». والحق الأخفش بـ «ليت» في ذلك: «لعل»، و «كأن»، و «لكن»، نحو: لعلَّ أَنْكَ

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعب أخيه بني سعد بن مالك في خزانة الأدب (١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/١٧٠). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٩١٤)، ومغني اللبيب (٢/٥٨٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. تقدّم التعريف به.

(٣) صدر بيت من الطويل، وحججه:

وَأَنْ يَرْحِبَا صَبْرًا بِمَا كُنْتَ أَحْصَرُ

ويروى:

لَعَلَّهُمَا أَنْ تَيْخِيَا لَكَ حَاجَةً وَأَنْ تَرْحِبَا صَبْرًا بِمَا كُنْتَ أَحْصَرُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٩)، والدرر (٢/١٧١، ٢٧٣).

(٤) جزء من حديث رُوِيَ فِي الصَّحَاحِ بِطُرُقٍ وَأَسَانِيدٍ مُخْتَلَفَةٍ. رواه البخاري في الشهادات (باب ٢٧)، والحيلى (باب ١٠)، والأحكام (باب ٢٠). ومسلم في الأفضية (حديث ٤)، وأبو داود في الأفضية (باب ٧)، والأدب (باب ٨٧). والترمذي في الأحكام (باب ١١ و ١٨)، والنسائي في القضاة (باب ١٢ و ٣٣)، وابن ماجه في الأحكام (باب ٥)، ومالك في الأفضية (حديث ١)، وأحمد في المستدرك (٢/٣٣٢، ٢٠٣، ٣٠٨، ٣٠٧، ٢٩٠، ٣٢٠).

منطلق، ولكن أنك منطلق، وكأن أنك منطلق.

قال الجَزْمِي: وهذا رديء في القياس، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و «أَنْ» لا يبتدأ بها. وأجاز هشام: إِنَّ أَنْ زيداً منطلق حق، بمعنى: إن انطلق زيد حق.

وأجاز الكسائي والقراء إدخال أَنْ لقوله:

٥٠٦ - وَخُجِرْتُ أَنْ أُنْمَا بَيْنَ بَيْتِهِ وَتَجَرَّانِ أَخَوَى، وَالْجَنَابُ رَطِيبٌ^(١)

قال الفراء: أدخل (أَنْ) على أُنْمَا. وقال الفراء: لو قال قائل: أنك قائم يعجبني جاز أن تقول: أَنْ أنك قائم يعجبني.

قال أبو حيان: وهذا من الفراء بناءً على رآه أَنْ (أَنْ) يجوز الابتداء بها.

(ص): ولا يتقدم خبرها بحال. ويتوسط ظرفاً. ومع معموله، ولو مع اللام خلافاً للفراء. ويجب لما مَرَّ. ويتوسط الم معمول ظرفاً خلافاً للأخفش، وحالاً، وفقاً للجُلُولِي^(٢). ويحذف لفريضة خبر. وقيل: بشرط تنكير الاسم.

وقيل: والتكرير. ويجب مع واو مع؛ وسدّ حال. وكلذا: «لَيْتَ شِعْرِي» قبل استفهام في الأصح. واسم. وقيل: يخص بالشمع.

وثالثها: إن أدّى إلى ولاء فَعَلَ فَكَّحَ في غيره.

ورابعها: فيها. وخامسها: ما لم يؤد إلى ولاء اسم يَصْلُحُ لِمَعْلَمِهَا. وسادسها: يخص بإن. وأكثر ما يكون الشأن. ولا يجوز: إِنَّ قائماً الزيدان، ولا ظننت خلافاً للكوفية.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال، لأن عملها بحق الفرعية، فلم يتصرّفوا فيها. وأما تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً، لما ذكر، وإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ مِثْقَالَ نَسِيمَةٍ يُكَذِّبُهَا الْآخِزَةُ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضميره نحو: إِنَّ في الدار ساكنها، وإن عند هند أخاها.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٢/٢).

(٢) هو من شراح الإيضاح الفارسي. وسيلكره السيوطي باسمه في الشرح بعد أسطر: «أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي». وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٣) ولم يذكر تاريخ وفاته.

ولا يجوز لإيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إن طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلْتُ، بالإجماع. فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

٥٠٧ - فَلَا تَلْخِزْنِي فِيهَا فَإِنْ يُجِئَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلَةٍ^(١)
ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع.

وإن كان حالاً، فالجمهور على المنع. وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي في نكتته على «إيضاح» الفارسي. قال: لأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو: إنَّ ضاحكاً زَيْدًا قائم.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كترت «إنَّ» أم لا. هذا مذهب سيويه؛ قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس [الب] «عليكم، فيقول: إنَّ زَيْدًا وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا. وقال:

٥٠٨ - إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا^(٢)

أي: إنَّ لنا في الدنيا مَحَلًّا، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحَلًا.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز إلّا إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلّا إن كان بالتكرير كالبيت والمثال.

وَرَدَ المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٢١)، وخزانة الأدب (٨/٤٥٣)، (٤٥٥)، والدرر (٢/١٧٢)، وشرح الأشموني (١/١٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧٨)، والكتاب (٢/١٣٣)، ومغني اللبيب (٢/٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/٣٠٩)، والمقرب (١/١٠٨).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب لسيويه (١/٢٨٤).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإنَّ في السفر ما مضى مَهَلًا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٥٢)، (٤٥٩)، والخصائص (٢/٣٧٣)، والدرر (٢/١٧٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٧)، والشعر والشعراء (ص ٧٥)، والكتاب (٢/١٤١)، ولسان العرب (١١/٢٧٩ - رجل)، والمحجب (١/٣٤٩)، ومغني اللبيب (١/٨٢)، والمقتضب (٤/١٣٠)، والمقرب (١/١٠٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٢٩)، وآمالي ابن الحاجب (١/٣٤٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٧)، ووصف الغماني (ص ٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٣٨، ٢/٦١٢)، وشرح المفصل (٨/٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٠)، ولسان العرب (١١/١٦٣ - جلال).

الآية . أي: يُعَذِّبُونَ. وقال الشاعر:

٥٠٩ - أَتَوْنِي فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتَ بَيِّنَةً أَبْدالاً، فقلت: لَعَلَّهَا^(١)
أي: تَبَدَّلْتَ.

ويجب حذف الخبر إذا مدّت مسدّه واو المصاحبة. حكى سيبويه: «إنك ما وخيراً»، أي: إنك مع خير، و (ما) زائدة. وحكى الكسائي: «إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه» بإدخال اللام على الواو.

أو مدّت مسدّه حال كقوله:

٥١٠ - إن اختيارك ما تبغيه ذَا ثَقْوٍ باللهِ مُسْتَظْهِراً بالحزم والجَلَدِ^(٢)
وكذا، «ليت شعري»، إذا أردف باستفهام كقوله:

٥١١ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثٌ وَضِلَّهَا^(٣)

ففيخري مصدر اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف. والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، أو واقع. وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر. وجلة الحذف كونه في معنى: ليتني أشعر، وسد الجملة بعده عن المحذوف.

ومقابل الأصح فيه قول المبرد والزجاج: إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير: ليت علمي واقعٌ بِكَيْفٍ حَادِثٌ وصلها ثم حذف. وأضاف أساعاً. ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلّية، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط.

الثالثة: في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر. حكى سيبويه عن الخليل: «إن بك زيدٌ مأخوذاً»، أي: إنه. وحكى الأخفش: «إن بك مأخوذاً أحوالك». وقال الشاعر:

٥١٢ - فلو كنت ضيّباً عَرَفْتُ قَرَائِيسِي ولكنّ زُنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٥٠)، والدرر (١٧٤/٢)، والزهرة (ص ٢٤٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٥/٢).

(٣) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه:

وكيف تراحي وُصلة المتغيّب

وهو في ديوانه (ص ٤٢)، والأشياء والظواهر (٩١/٥)، والدرر (١٧٥/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرزدق في ديوانه (ص ٤٨١) - طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ - والرواية فيه: «عظيماً مشافراً» وجمهرة اللغة (ص ١٣١٢)، وخزانة الأدب (٤٤٤/١٠)، والدرر (١٧٦/٢)، وشرح =

٥١٣ - فليت كففت الهم عتي ساعة^(١)

أي: فليتك.

الثاني: أنه خاص بالشعر. وصححه ابن عصفور، والسخاوي^(٢) في: (شرح المفصل)^(٣).

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام. قيل: وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع، لأنها حروف طالبة للأسماء، فاستقيحوا مباشرتها الأفعال.

الخامس: أنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلي «إن» وأخواتها اسم يصح حملها فيه نحو: إن في الدار قام زيد. وقوله:

٥١٤ - كان على عززنيته وجيئه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر^(٤)
وقوله:

٥١٥ - إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء^(٥)

= شواهد المغني (٧٠١/٢)، وشرح المفصل (٨١/٨)، والكتاب (١٣٦/٢)، ولسان العرب (٤١٩/٤ - شفر)، والمحتسب (١٨٢/٢). وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٢/١)، والجنى الثاني (ص ٥٩٠)، وخزانة الأدب (٢٣٠/١١)، والدرر (١٦٠/٣)، ووصف المباني (ص ٢٧٩، ٢٨٩)، ومجالس ثعلب (١٢٧/١)، ومغني اللبيب (ص ٢٩١)، والمتصف (١٢٩/٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المغني (٦٩٧/٢)، ونزار أبي زيد (ص ٢٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٣/١)، وخزانة الأدب (٤٤٥/١٠)، ٤٥١، ٤٧٤)، والدرر (١٧٧/٢)، ومغني اللبيب (٢٩٨/١).

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي الشافعي. مرقى، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، لغوي، نحوي، شاعر. ولد بسخا من أعمال مصر سنة ٥٥٨ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ. له مصنفات كثيرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٦٥/١٥)، وطبقات القراء (٥٦٨/١ - ٥٧١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٢٥، ٢٦)، وإنباه الرواة (٣١١/٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٩، ٣٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (١٢٦/٥)، ١٢٧)، وهدية العارفين (٧٠٨/١)، ٧٠٩).

(٣) للسخاوي شرحان على المفصل: أحدهما أربع مجلدات سماه: «المفضل» والآخر سماه: «سفر السعادة وسفير الإفادة». انظر: كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٠٢)، وخزانة الأدب (٤٤٩/١٠)، والدرر (١٧٨/٢).

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب (٤٥٧/١)، والدرر (١٧٩/٢)، وشرح شواهد

فإن الشرط لا يحسن عمل إن فيه، فإن أتى إلى ذلك لم يجز نحو: إنه زيد قائم، فلا يجوز حذف ضمير.

السادس: أن الحذف خاص بإن دون سائر أخواتها. ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حلف ضمير الشأن. وقد يكون غيره كما تقدّم في: ولكنك، وليتك.

الرابعة: لا يجوز هنا: إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي. وأجازوه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ، فجعلوا: قائماً اسم إن. والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز: ظننت قائماً الزيدان، ومنّ منّ مع. وابن مالك وافقه على الجواز في المبتدأ، ومنع في باب إن، وظنّ. وفترّق بأن إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز: إن قائماً الزيدان، ولا ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إن، وظننت، وامتناع وقوّه بعدهما.

[أحوال إن]

(ص): مسألة: تكسر إن صلةً، وحالاً، ومحكيّة بقول. وقبل لام معلقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً، وللقرّاء إن طال.

وكذا خبر حين، ومبدوءاً بها في الأصح، وجواب قسم.
وجوّز قوم: الفتحة. واختاره قوم. وأوجه القراء.

وتفتح بعد لولا، ولو، وما الظرفيّة، وحتى غير الابتدائية، وأما بمعنى حقّاً، ولا جرّم غالباً، وموضع جرّ، أو رفع فعل، أو ابتداء، أو نصب غير خبر. وتؤوّل حيثل بمصدر. وأنكره السهلي. ويجوزان بعد إذا فجأة، وفاء جزاء، وأي المفسرة، وأول قولي. وفي الكسر بعد مذ، ومنذ خلاف.

[وجوب كسر همزة «إن»]

(ش): لـ «إن» ثلاثة أحوال:

= المعني (٩١٨/٢) وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، وأما ابن الحاجب (١٥٨/١)، وخزاعة الأدب (٤٢٠/٥، ١٥٥/٩، ٤٤٨/١٠)، ووصف المباني (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١١٥/٣)، ومعني اللبيب (٣٧/١).

أحدها: ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرنا بالجملة، وذلك في مواضع:
 الأول: أن تقع صلة نحو: ﴿وَمَا يَنْتَهِ مِنَ الْكُفْرِ مَا لِدَّ مَقْلَبَهُمْ لَشَوْأُ﴾ [القصص: ١٧٦].
 الثاني: أن تقع حالاً نحو: ﴿كَمَا أَفْرَحَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِكَ وَالْحَيِّ وَإِنَّ قَرِيبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاكِرُهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

الثالث: أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].
 الرابع: أن تقع قبل لام معلقة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ إِنَّكَ رَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].
 الخامس: أن تقع خبر اسم عَيْنٍ نحو: زيدٌ إنه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين.

والكوفيون يمتنعون صحة هذا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، لا الكسر، وهما متلازمان.

السادس: إذا وقعت مبدوءاً بها نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١].
 قال أبو حيان: وليس وجوب كسرها حيثئذ مجعماً عليه، فقد ذهب بعض النحويين: إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام، فتقول: أنَّ زيداً قائم عندي.
 ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو: اجلس حيث إنَّ زيداً جالس، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح.
 السابع: إذا وقعت جواب قسم نحو: «والله إنَّ زيداً قائم». هذا مذهب البصريين، وبه ورد السماع.

وقيل: يجوز فتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوز أن مع اختيار الفتح، وعليه الكسائي، والبيهقيون.

وقيل: يجب الفتح. وعليه القراء.

قال في (البيضاوي): وأصل هذا الخلاف أنَّ جُمْلَتِي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا؟ وفي ذلك خلاف: فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم إنَّ إذا وقعت مفعولاً. ومن قال: لا، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه، لا عاملة فيه كسر. ومن جَوَّز الأمرين أجاز الوجهين.

[وجوب فتح همزة «أن»]

الحال الثاني: ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد لولا، نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانُوا مِنَ الْمَسِيحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

الثاني: بعد لو، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥].

الثالث: بعد (ما) الظرفية، نحو: لَا أَكَلُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا.

الرابع: بعد حتى غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارّة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب، أو جازةً ففي موضع جرّ. أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو: مرض حتى إنه لَا يُرْجَى.

الخامس: بعد «أما» المخففة إذا كانت بمعنى حقاً. فإن كانت بمعنى: ألا الاستفتاحية كسرت بعدها. وروي بالوجهين قولهم: «أما أنك ذاهب»، فخرجت على المعنيين.

السادس: بعد لا جرم غالباً. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ هُمُ النَّارُ﴾ [النحل: ٦٢] أي: حقاً. وبعض العرب أجراها مجرى اليمين، فكسر إن بعدها.

السابع: إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة، نحو: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ﴾ [الحج: ٦]، ﴿يَنْزِلُ مَا أَكَلْتُمْ﴾ [الدّاريات: ٢٣].

الثامن: إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة، أو نائباً عنه، نحو: ﴿أَوَلَوْ يَخْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، أو بابتداء بأن تقع مبتدأة، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خُشْعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] بخلاف ما إذا وقعت في موضع رفع على الخبر، فإنها تكسر كما تقدم.

التاسع: إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو: ﴿وَلَا تَقْاُؤُوتُ أَلْكُمُ﴾ [الأنعام: ٨١]، بخلاف نحو: حسبت زيداً إنه قائم، فإنها في موضع نصب، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً، نحو: بلغني أنك منطلق، أو تنطلق، أي: انطلقاك. ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: بلغني أن زيداً عندك، أو في الدار، أي: استقراره. ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد، أي: كونه زيداً. وأندر ذلك السهيلي، وقال: إنما يؤول بالمصدر «أن» الناصبة للفعل، لأنها أبدأ مع الفعل المتصرف، و«أن» المشددة إنما تؤول بالحدث، لأن خبرها قد يكون جامداً، وهو لَا يُشْعِرُ بالمصدر، لأنه لا فعل له. وأجيب بأنه يقتدر بالكون كما تقدم.

[أَوْجِهْ جَوَازَ الْأَمْرِينِ]

الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران: فباعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد إذا الفجائية كقوله:

٥١٦ - وكنت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا لَمْ تَكُ عِبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

روي بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى: إذا عُبِدْتُهُ حَاصِلَةً.

الثاني: بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا لِيَجْهَلُوا نُورَ كَاتِبٍ يَنْزِلُ بِهِ، وَأَصْلَحَ فَأَنْتُمْ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرئ بالكسر، وبالفتح على معنى: فالْعَفْرَانُ حَاصِلٌ. ومنه نحو: أما في الدار فإن زيدا قائم.

الثالث: بعد «أَيُّ» المفسرة.

الرابع: إذا وقعت إن خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أوَّلُ ما أقول، أو أوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحمدُ الله؛ فالفتح على تقدير: حَمَدَ الله^(٢).

الخامس: بعد «مذ»، و«منذ»، نحو: ما رأيته مذ أو منذ أَنَّ الله خلقني، أجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور، لأن «مذ»، و«منذ» يلبيها الجمل. ومنعه بعضهم، لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر. وصرح سيويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه. ولم يقل أحد بتعين الكسر، وامتناع الفتح.

(ص): والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة. وثالثها أصلان. والمختار وفاقاً للزمخشري، وابن الحاجب: أنها بعد «لو» فاعل ثبت مقدراً. وقال سيويه: مبتدأ لا خبر له. أو مقدَّر قبل أو بعد. أقوال. ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشري والسَّيرافي مطلقاً، ولابن الحاجب في المشتق.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٤٨)، والجنى الداني (ص ٣٧٨، ٤١١)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٢)، وخزانة الأدب (١٠/٢٦٥)، والخصائص (٢/٢٩٩)، والدرر (٢/١٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٨)، وشرح التصريح (١/٢١٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٨)، وشرح المفصل (٤/٩٧، ٨/٦١)، والكتاب (٣/١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/٢٢٤)، والمقتضب (٢/٣٥١).

واللهَازِم: أصول الحنكين، واحدها لهزمة بالكسر. وقيل: اللهزمتان عظامان ناتكان في اللحين تحت الأذنين، وقيل: هما مُضْبِغَتَان عَلَيَّان تحتهما. انظر: اللسان (١٢/٥٥٦ - مادة لهزم).

(٢) أما الكسر فهو على الأصل من كسر همزتها بعد فعل القول.

(ش): فيه مسألان:

الأولى: الأصح أن (إن) المكسورة أصل، والمفتوحة فُزِعَ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه، ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجزء من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة. ولأن المكسورة تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقلة. والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره.

وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة. وقال آخرون: كلٌ واحدة أصلٌ برأسها. حكاهما أبو حيان.

الثانية: إذا وقعت آن بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا.

وزهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خير له لطوله، وجريان المسند والمستند إليه في الذكر. وزهب الكوفيون والمبرد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعل مقدر بعد لو تقديره «ثبت». وهذا المختار لإغناؤه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل.

ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي: إلى أنه يجب وقوع خبر أن والحالة هذه فعلاً ليكون جبراً لما فات «لو» من إيلائها الفعل ظاهراً، نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا» [الحجرات: ٥]. ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمك.

وقال ابن الحاجب: هذا إذا كان مشتقاً، فإنه حيثن يتعين فعليته، فإن كان اسماً جامداً جاز. وجوز الخضراوي وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقاً غير فعل. وهو الصواب لوروده. قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ» [لقمان: ٢٧].

وقال الشاعر:

٥١٧- لو أن حَيّاً مُذْرِكُ الفَلاحِ أَدْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرُّمَاحِ^(١)

(١) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٧٣٣)، وجمهرة اللغة (ص ٥٥٥)، وخزانة الألب (١١/ ٣٠٤)، والدرر (١٨١/ ٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٣٣)، ولسان العرب (١/ ٧٤١ - لب)، والمقاصد

(ص): مسألة: تدخل اللام اسم المكسورة المفصول، والعماد^(١)، والخبر المؤخر. وأول جزأي الاسمية أولى. وفي معموله متوسطاً ظرفاً.

ثالثها: الأصح: إن جرد الخبر، قيل: وحالاً، ومفعولاً به. وتوقف أبوحيان، لا متأخراً. وجوزة الزجاج مع دخولها على الخبر. فإن تأخر عنه دون الاسم، فأجازته ابن خروف^(٢) قياساً، ولا شرطاً. وجوزة ابن الأنباري في الجواب، وماضياً متصرفاً.

قال سيبويه: وجامداً إلا بقدر، وأطلق خطاب. ولا معموله. ونفياً. وواو مع، وحالاً سادة. وواوه. وخبر إن، ولكن على الأصح في الكل.

ومنعها الكوفية في تنفيس. والفرّاء في شرط معترض، وأظنّ، وإلى، وحتى، ومذ، ومنذ. وجوز دخول اللامين، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين. وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في «ما». وهشام^(٣) والطوال^(٤): جواب قسم مقدر. وقد تدخل على كان. وشذت في خبر مبتدأ، وأمسى، وزال، ورأى، وما. وفي لهنك مع تأكيد الخبر ودونه. وقيل: هي لام قسم. وقيل: أصله: له أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إن، أو ماضياً متصرفاً دون «قد» نوي قسم، وقصحت.

(ش): تدخل اللام بعد إن المكسورة على اسمها المفصول، إما بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَأَجْرٌ﴾ [القلم: ٣]. أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب. أو بمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكناً زيداً. وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ [التمل: ٧٣] بخلاف المقدم عليه، فلا يقال: إنّ لعنك زيداً. فإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزأئها، وعلى الثاني. والأول أولى، لتعنيته في الفعلية نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَرُّهُ كَسَائِرِ﴾ [الصافات: ١٦٥]. ومن دخولها على الثاني قوله:

٥١٨ - فَإِنَّكَ مَنَ خَارِبَتُهُ لُمُكَارَتِ شَقِيٍّ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسِيْدُ^(٥)

= النحوية (٤٦٦/٤). ولبت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية (٣٢٩/١). ويلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٢)، ومغني اللبيب (١/٢٧٠).

(١) العماد: هو لغة: كلمة تدلّ على كل ما رفع شيئاً وحمله. واصطلاحاً: ضمير الفصل، وسمي بذلك ضمير الفصل لأنه يعتمد عليه في الفصل بين خبر المبتدأ والتعت فيأتي ضمير الفصل أو العماد ليبين أن ما بعد المبتدأ هو الخبر لا التابع (المعجم المفصل في النحو العربي ٦٩٧/٢).

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدّم.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المتوفى سنة ٢٤٣ هـ. وقد تقدّم.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية (٢/٢٤٥). ويلا نسبة في =

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وإن دخلت على الخبر أيضاً. وعليه المبرد. وصححه ابن مالك وأبو حيان. حكى: إن زيداً لبك لوائق، وإني لبحمد الله لصالح، وأنشدوا:

٥١٩ - إني لعند أذى المولى لذو حَتَوٍ^(١)

والثاني: المنع مطلقاً. والثالث: وهو الأصح عندي تبعاً للسرياني، وابن عصفور: الجواز إن لم تدخل على الخبر كقوله:

٥٢٠ - إن امرأ خضني عمداً مودته على الثنائي لعندي غير مكفور^(٢)

والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة.

فإن كان حالاً، أو مفعولاً به، فقول: يجوز إجراؤهما مجرى الظرف نحو: إن زيداً لضاحكاً مقبلاً، وإن زيداً لطفامك أكل. قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك فيهما، فينبغي أن يتوقف فيه. ولا يصح القياس على الظرف والمجرور، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. وممن نص على الجواز في المفعول به الزجاج، وابن ولاد، وابن مالك. ونص الأولان على المنع في الحال، بل نقله أبو حيان عن نص الأئمة. وحكى صاحب (البيسط) فيه الخلاف بلا ترجيح. وقال: من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز. ومن راعى أنه لا يكون خيراً بخلاف الظرف لم يجوز. ثم قال: وينبغي ألا يجوز في المفعول. انتهى.

قال أبو حيان: وأما إذا كان المعمول مصدرًا، أو مفعولاً له نحو: إن زيداً لقياماً قائم، وإن زيداً لإحساناً يزورك، فهو مندرج في عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر. وينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع.

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم، فإن جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها

= تخلص الشواهد (ص ٣٥٨، ٣٦١)، والدرر (١٨١/٢).

(١) صدر بيت من البيسط، وعجزه:

وإن حلمي إذا أوفيت معتاد

وهو بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢).

(٢) البيت من البيسط، وهو لأبي زيد الطائي في الدرر (١٨٣/٢، ١٨/٥)، وستر صناعة الإعراب (٣٧٥/١)، وشرح آيات سيويه (٤٣٢/١)، وشرح شواهد المغني (٩٥٣/٢)، والكتاب (١٣٤/٢)، ولسان العرب (٢٤/٧ - خصص). وبلا نسبة في الإنصاف (٤٠٤/١)، ووصف المباني (ص ١٢١، ١٢٣)، وشرح الأسموني (٢/٣٣٠)، وشرح حملة الحافظ (ص ٢٢٣)، وشرح المفصل (٦٥/٨)، ومغني اللبيب (٦٧٦/٢).

عليه. وإن لم يجزّد فقولان: أحدهما: الجواز، وعليه الزّجاج نحو: إن زيداً لقائم لفي الدار. والثاني، وهو الصحيح، وعليه العبرّد: المنع، لأنه لم يسمع.

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز دخولها عليه، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو: إن عتدي لفي الدار زيداً، وإن عتدي لقائماً صاحبك.

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط، فلا يقال: إن زيداً لئن أكرمني أكرمته، حذراً من التباسها بالموطئة، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه، لأنه غير صالح للتوطئة، نحو: إن زيداً من ياتيه ليحسن إليه. قال ابن مالك: إلا أنه لم يسمع، فالأجود ألا يحكم بجوازه. ووافقه أبو حيّان. وقال: إن الكسائي والفراء أيضاً نصّا على منعه. ونصّ الفراء أيضاً على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إن وخبرها نحو: إن زيداً لئن أتاك مُخَيَّرٌ.

ولا تدخل على فعل ماضٍ متصرف خالٍ من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع، فإنها تدخل عليه نحو: إن زيداً ليقوم، لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع «قد» نحو: إن زيداً لقد قام، فإن (قد) قرينة في الحال. فأشبه المضارع. وبخلاف الجامد نحو: إن زيداً لنعم الرجل، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور، فأشبه المضارع، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم، والمتصرف الخالي من قد خالي من الشبه بكل طريق. هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك. ونقل أبو حيان كالعصفار، وابن السيّد^(١) عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم، والفراء، لأن نعم وبئس عنده اسمان، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له، وبغيره. ووافقه أكثر الكوفيين، والأندلسيين.

وذهب خطّاب بن يوسف المارديّ^(٢) صاحب (التوشيح)^(٣) إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سمع من ذلك فاللّام فيه لأم القسم، لا الابتداء.

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرف الخالي من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لطعامك آكل. وأجازه الأخفش، والفراء.

ورُدّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، وهي لا تدخل على الخبر المذكور، فكذلك معموله، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل.

(١) هو البطليوسي. وقد تقدم.

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) انظر: كشف الظنون (ص ٥٠٧).

ولا تدخل على خبر منفي؛ قال ابن مالك: لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول اللام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد. وأجازه بعضهم لقوله:

٥٢١ - وَأَغْلَمُ إِنَّ تَنْلِيمًا وَتَرْكًا لَلْمُشَارِبِينَ وَلَا سَوَاءٌ^(١)
وأجيب بأنه نادر.

ولا تدخل أيضاً على واو «مع» المغنية عن الخبر. وجوزّه الكسائي. وحكى: «إن كل ثوب لو ثمنه». ولا تدخل أيضاً على الحال الساقطة مسدّ الخبر. وأجازه الكوفيون نحو: إن أكلي التفاحة لنضيجة. ولا على واو الحال الساقطة مسدّ الخبر، وأجازه الكسائي نحو: إن شتعي زيداً لو الناس ينظرون. ولا تدخل على خبر أن المفتوحة، وجوزّه المبرد، وقرئ: ﴿إِنَّا أَنهَمُ لِيَاكُونُ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة. وأنشدوا:

٥٢٢ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَائِكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ^(٢)
وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ.

ولا على خبر لكن. وجوزّه الكوفيون لقوله:

٥٢٣ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعِيمٌ^(٣)

وأجيب بما تقدّم.

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

- (١) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام المكلبي في خزانة الأدب (٣٣٠/١٠)، والدرر (١٨٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٣٧٧)، وشرح التصريح (٢٢٢/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٥)، وجواهر الأدب (ص ٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٦)، وشرح الأشموني (١/١٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٦)، والمحتسب (١/٤٣).
(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢).
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

يلوموني في حبّ ليلى عواذلي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/٤)، والإنصاف (٢٠٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، والجنى الداني (ص ١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١/١٦)، ١٠/٣٦١، (٣/٦٣)، والدرر (٢/١٨٥)، ووصف العبابي (ص ٢٣٥، ٢٧٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/٦٢، ٦٤)، وكتاب اللامات (ص ١٥٨)، ولسان العرب (١٣/٣٩١ - لكن)، ومعني اللبيب (١/٢٣٣، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤٧).

وقال بعض المغاربة: امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في مستخرج، وطزرد الباقي.

ومنع الفراء نحو: إن زيدا لأظن قائم، وإن زيدا لئن شاء الله قائم. قال ابن كيسان: لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك، كيف وصفت الخير عن زيد شكاً كان عندك أو يقيناً؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد، لا لخبرك عن نفسك، لأن «إنَّ» لا تتعلق بخبرك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

ويقي في المتن مسائل:

الأولى: أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأشد:

٥٢٤ - فلئن يوماً أصابوا عِزَّةً وَأَصَبْنَا مِنْ زَمَانٍ رَقْنَا
لَلَّذِ كَانُوا لَدَى أَرْمَانِنَا بِضَيْعٍ لِبَاسٍ وَثَقَى^(١)

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد.

الثانية: اختلف في اللام الداخلة على خبر «إنَّ». فالبصريون: على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أخرت لأنها للتأكيد وإنَّ للتأكيد، فكروا توالي حرفين لمعنى واحد. والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة. وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.

قال الأخفش: وإنما بدعوا بأن لقوتها من حيث إنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ.

وقال ابن كيسان: أخرت لثلاث يبطل عمل (إنَّ) لو وَلَّيْتُهَا، لأنها تقطع مدخولها عما قبله. وذهب معاذ الهزاء^(٢) وثعلب: إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيدا منطلق، جواب: ما زيد منطلقاً. وإن زيدا لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال: إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنَّ.

وعلى القول بأنها للتأكيد، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها، أو للخبر وحده، و (إنَّ)

(١) البيت من الرمل، وهما بلا نسبة في الدرر (١٨٦/٢)، والبيت الثاني منهما في خزانة الأدب (٥٢٨/٩)، ٣٣٠/١١، والشعر والشعراء (١٠٦/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦)، ولسان العرب (٣/٣٩٢ - لقد).

(٢) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهزاء الكوفي. نحوي، شاعر. صنف في النحو كثيراً ولم يظهر له شيء من التصانيف. توفي عن عمر طويل سنة ١٨٧ هـ، وقيل: سنة ١٩٠ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٥/١٣٠ - ١٣٢)، ونبذة الوعاة (ص ٣٩٣، ٣٩٤).

توكيداً للاسم؟ البصريون على الأول، والكسائي على الثاني.

الثالثة: شدّ دخول اللام في غير خبر «إنّ» وذلك في مواضع: خبر المبتدأ كقوله:

٥٢٥ - أُمُّ الْحَلْبَسِ لَعَبُورٌ شَهْرَبَةُ^(١)

وخبر أمسى كقوله:

٥٢٦ - فَقَالَ مَنْ سَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودًا^(٢)

وخبر زال كقوله:

٥٢٧ - وما زِلْتُ من لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُفْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٣)

وخبر رأى. حكى قطرب: «أَرَأَكَ لَسَاتِمِي».

وخبر (ما) كقوله:

٥٢٨ - وما أَبَانَ لَمِنْ أَغْلَاجِ سُودَانٍ^(٤)

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١٧٤/١)، وشرح المفصل (١٣٠/٣)، (٢٣/٨). وله أو لمترعة بن عروس في خزانة الأدب (٣٢٣/١٠)، والنور (١٨٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٤/٢)، والمقاصد النحوية (٥٣٥/١)، (٢٥١/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ١١٢١)، والجنى الداني (ص ١٢٨)، ووصف المباني (ص ٣٣٦)، وسمّ صناعة الإعراب (٣٧٨١، ٣٨١)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٥٧/٧)، ولسان العرب (٥١٠/١ - شهرب)، ومغني اللبيب (٢٣٠/١، ٢٣٣).

(٢) حجز بيت من البسيط، وصلره:

مَرَوْا عَجَالًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١)، والخصائص (٣١٦/١)، (٢٨٣/٢)، والنور (١٨٨/٢)، ووصف المباني (ص ٢٣٨)، وسمّ صناعة الإعراب (٣٧٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٦٤/٨)، (٨٧)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٢).

(٣) البيت من الطويل، ويروى: «يكل ملذّة» مكان: «بكل مراد». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (٣٢٨/١٠)، والنور (١٨٨/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٩/٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، ومغني اللبيب (٢٣٣/١).

(٤) حجز بيت من البسيط، وصلره:

أَمْسَى أَبَانَ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّةٍ

وقيل: همزة إن مبدلة هاء مع تأكيد الخير أو تجريده كقول:

٥٢٩ - لَهَيْكَ مِنْ عَبَسَةِ لَوَسِيمَةٍ^(١)

وقوله:

٥٣٠ - لَهَيْكَ مِنْ يَزِقِي عَلَيَّ كَرِيمٍ^(٢)

هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إن)، لتغير لفظها بالبدل. وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

وذهب سيوييه وابن السراج: إلى أنها لام قسم مقدر لا لام إن. قال سيوييه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

وذهب قُطْرُبُ والفراء والمفضل بن سلمة^(٣) والفارسي. وصححه ابن عصفور: إلى

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٨٨)، والدرر (١٨٩/٢)، وشرح الأشموني (١/١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٤)، ومغني اللبيب (١/٢٣٢، ٢٣٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على هَتَاوَاتٍ كاذبٍ من يقولها

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/٢٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، والدرر (٢/١٩٠)، ولسان العرب (١٢/٦٣٧ - وسم، و ١٣/٩٨ - جني، و ١٣/٣٩٣ - لهن، و ١٣/٤٦٧ - آله، و ١٥/٣٦٧ - ها).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلره:

ألا يا سَتَى يَرْقِ على قُلُوبِ الحمى

وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (١٣/٣٩٣ - لهن؛ وفيه محمد بن سلمة، وهو تحريف) و (١٥/١٧٣ - قذى). ولرجل من بني نعيم في خزانة الأدب (١٠/٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٤٤)، وأمالى الزجاجي (ص ٢٥٠)، والجنى الداني (ص ١٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٣، ٢٣٣)، والخصائص (١/٣١٥، ٢/١٩٥)، والدرر (٢/١٩١)، وديوان المعاني (٢/١٩٢)، ووصف المباني (ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣)، وسم صناعة الإعراب (١/٣٧١، ٢/٥٥٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠٢)، وشرح المفصل (٨/٦٣، ٩/٢٥، ١٠/٤٢)، ولسان العرب (١٣/٣١ - أن)، ومجالس ثعلب (١/١١٣، ٢/٤١٣)، ومغني اللبيب (١/٢٣١)، والمقرب (١/١٠٧)، والمعجم في التصريف (١/٣٩٨).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي الكوفي. أديب، لغوي، نحوي، كوفي المذهب. حدث عن عمر بن شبة، وأخذ عن أبي عبد الله بن الأعرابي، وروى عنه محمد بن يحيى الصولي. توفي بعد سنة ٢٩٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاشتقاق، البارع في اللغة، المدخل إلى علم النحو، الفاخر فيما يلحق فيه العامة، وضياء القلوب في معاني القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٣/١٢٤، ١٢٥)، والفهرست (١/٧٤)، ووفيات الأعيان (١/٥٨٢، ٥٨٣)، ومعجم الأدباء (١/٢٩ م جمع الهوامع/ ج ١ م ٢٩

أَنَّ الأصل: «لَهُ إِنَّكَ» فهما كلمتان. ومعنى: «له»: «والله». «وإنَّ» جواب القسم. وقد سمع: له ربي لا أقول، يريد: والله ربي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت في نحو: ﴿إِنِّي أَكِيدُ الْكَيْدَ﴾ [المدثر: ٣٥].

وضَعَف أبو حَيَّان القولين الْأَوَّلَيْنِ بلزوم الجمع بين أداتَي تأكيد، والثالث بأن فيه أربعة شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجَرِّ من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من «الله»، والهمزة من إن، وبأنه لم يجىء مع إقرار الهمزة في موضع.

قال أبو حَيَّان: ويجوز دخول اللام على كَأَنَّ كقوله:

٥٣١ - وقمت تَعُدُّو لَكَأَنَّ لَمْ تَشْعُرِ^(١)

الرابعة: إذا صحبت اللام بعد إن نون تأكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من «قد» نُوي قَسَمَ. ويكون اللام جوابه، لا لام الابتداء نحو: إن زَيْدًا يَقُومُ، وإن زَيْدًا لِقَام. وحيثُذ يمتنع الكسر إذا تقدَّم على إن ما يطلب موضعها نحو: علمت أنَّ زَيْدًا يَقُومُ أو لِقَام. وإنما امتنع الكسر، لأن اللام حيثُذ في موضعها غير منوي بها التقديم قبل إن بخلافها في: علمت إن زَيْدًا لمنطلق، فإنها تكسر معها، لأنها مقدمة في النية، معلقة للفعل عن فتح إن. وإنما أخرت للعلَّة السابقة.

(ص): مسألة: ترد إن كَتَمَ خلافاً لأبي عُبَيْدة، فتهمل.

(ش): اختلف: هل تأتي إن حرف جواب بمعنى: نعم؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش. وصحَّحه ابن عَصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة.

ومن شواهد مَنْ أثبت قول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقةً حَمَلْتَنِي إليك: إنَّ وَرَآكِبَهَا. ولا عمل لها حيثُذ. وخرج الأخفش عليها قراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَعِيرٌ﴾^(٢) [طه: ٦٣].

[تخفيف «إن» المكسورة]

(ص): وتخفَّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبَسٌ بالنافية وهي الابتدائية.

وثالثها: إن دخلت على اسمية فهي وإلا غيرها. وعلى الأصح تكسر في: «إِنْ كُنْتُ لَمُؤْمِنًا». ولا تعمل في ضمير. ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماضٍ، أو مضارع

= (١٦٣/١٩)، ونزعة الألبا (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وكشف الظنون (ص ٢١٦، ١٠٩١، ١٤٤٣، ١٤٤٥، ١٤٦١، ١٦٤٤)، وإيضاح المكنون (١/٥، ٢/٢٧٢، ٣/٣٣٣).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/١٩٣).

(٢) أي القراءة: «إن» بتشديد النون. والقراءة في مصاحفتنا: «إن» بسكونها.

خلافاً لابن مالك. وقاس كالأخفش: إن قتلت لَمْ تُسْلِماً. ولا تخفّف وخَبَرُها ماضٍ. ولا تعملها الكوفية. بل نافية واللام كلاً. وقال الكسائي: إن دخلت على فعلية، وإلا عملت. والفراء: هي كقد.

(ش): تخفف إنَّ المكسورة فيعطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها. وقد تعمل على قِلَّة. وحالها إذا عملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنَّك قائم بالتشديد، ولا يجوز: إنَّك قائم بالتخفيف.

وأما في دخول اللام، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء.

وإذا أهملت لُزِمَت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين «إن» النافية لالتباسها حيثئذ بها نحو: إن زيداً لِقائهم، ومن ثم لا تلزم مع الإعمال، لعدم الإلباس.

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله:

٥٣٢ - أنا ابنُ أبية الضَّيْم من آل مَالِك وإنَّ مَالِكُ كانت كِرَامَ المَعَادِن^(١)
لأنه للمدح، ولو كانت نافية كان هَجْواً.

ولا حيث كان بعدها نفي نحو: إن زيد لن يقوم، أو لم يَقُمْ، أو لَمَّا يَقُمْ، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، لعدم الإلباس في الجميع.

واختلف في هذه اللام: فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد وابن الأثير^(٢) وابن عصفور: إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لُزِمَت للفرق.

وذهب الفارسي وابن أبي العافية، والشَّلَوِيُّ، وابن أبي الربيع: إلى أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق، لأن تلك متوِّية التأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف تلك. لا يقال: إنَّك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف ذلك.

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماع في ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (١٩٣/٢)، والمقاصد النحوية (٢٧٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٧/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، والجنى الداني (ص ١٣٤)، وشرح الأشموني (١٤٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٧)، وشرح قطر النقي (ص ١٦٥).

(٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي. لغوي، مقدّم في العربية. توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ. من آثاره: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٣٤١)، والأعلام للزركلي (١١٢/٥).

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسميحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور: «وقد علمنا إن كنت لمؤمناً» الأخفش الصغير والفارسي ثم ابن الأخضر، وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسي وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخففة في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: ﴿وَلَنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَلَنْ يَجِدَنَّ أَكْثَرَهُمْ لَفْشِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَلَنْ يَكْذِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَلَنْ نُّطْلِقَكَ لِيَنَّ الْكَذِبِيِّينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وقرأ أبي: «وإن إخالك يا فزعون لمجيورا» [الإسراء: ١٠٢].

وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلا الماضي، وأن ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه. قال أبو حيان: وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقاً. انتهى.

وندر إيلافها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود: ﴿إِنْ لَيْسَ لَكَ لَقِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]. وقول الشاعر:

٥٣٣ - شَلَّتْ يَوْمِيكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا^(١)

(١) صدر بيت من الكامل، وحجزه:

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ويروى صدره:

مِلْتُكَ أَمَّا إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

وهو لعائكة بنت زيد في الأغاني (١١/١٨)، وخزانة الأدب (٣٧٣/١٠)، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣١/١)، وشرح شواهد المغني (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٨/٢). ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٢٧٧/٣). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٩)، والإنصاف (٦٤١/٢)، وأوضح المسالك (٣٦٨/١)، وتخليص الشواهد (٣٧٩)، والجنى الداني (ص ٢٠٨)، ووصف المياني (ص ١٠٩)، ومزج صناعة الإعراب (٥٤٨/٢)، ٥٥٠، وشرح الأشموني (١٤٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٦)، وشرح المفصل (٧١/٨) =

وما حكى: «إِنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»، و«إِنْ يَزِيْنِكَ لِنَفْسِكَ»، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْبَةٍ، فالبصريون إلا الأخفش: على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش: إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك.

ولا تخفف وخبرها ماضٍ متصرف فلا يقال: إن زيدا ذهب، لعدم سماع مثله، ولأنه يلزم منه أحد محذورين: إما دخول اللام على الماضي. أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع. هذا كله مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن المشددة لا تخفف أصلاً، وأن (أَنْ) المخففة إنما هي حُرْفٌ ثَنَائِيَّةٌ الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة، ولا تأكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلا، ويجوزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي: إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة، كما قال البصريون. وإن دخلت على الفعل كانت للتفي، واللام بمعنى إلا كما قال الكوفيون.

وذهب الفراء: إلى (أَنْ) إن المخففة بمنزلة: «قد»، إلا أن «قد» تختص بالأفعال وإن تدخل عليها وعلى الأسماء. وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: ﴿وَأَنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْتِيهِمُ﴾ [هود: ١١١]، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، قرئاً بالنصب. وسمع: «إِنْ عَمْرَأُ لَمُنْطَلِقٌ».

[أَنْ المفتوحة المخففة]

(ص): وتخفف أَنْ فتاليتها الأصبَحَ تعمل جَوَازاً في مضمَر لا ظاهر. ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصبَحَ. والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا. أو شرط. أو رُبَّ. أو فعلية. فإن تصرف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو «لو» أو «قد». أو تنفيس.

(ش): تخفف أَنْ المفتوحة، وفي إعمالها حيثل مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمَر، وتكون حرفاً مصدريةً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمَر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيدا قائم، وقرئ: ﴿أَنْ

غَضِبَ الْقَوْمَ عَلَيْهِ ^(٩) [النور: ٩]. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر. وعليه الجمهور.

قال ابن مالك: فإن قيل: ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا قيل: إنها ملغاة، ولم يتكلف الحذف. فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة. وكون العرب تستقيم وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل. ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عودته إلى حاضر، أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدر سيويه في: ﴿أَنْ يَكْذِبَ رَسُولُكَ فَذَكَّرْتَهُ الرَّسُولُ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك.

ولا يكون خبرها مفرداً، بل جملة، إما اسمية مجرّدة، صدرها مبتدأ نحو: ﴿وَهَاجِرٌ مَقْرُونَةٌ أَنْ يَكْذِبَ رَسُولُكَ﴾ [يونس: ١٠]. أو الخبر نحو:

٥٣٤ - أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِيلُ ^(١١)

أو مقرونة بلا، نحو: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]. أو بإداة شرط، نحو: ﴿أَنْ إِذَا مَتَّعْتُم مَّا كُنْتُمْ آلَافُ﴾ [النساء: ١٤٠]. أو برُبّ، نحو:

٥٣٥ - تَقِئْتُ أَنْ رَبِّ ائْزِرْ خَيْلَ خَاسِنَا أَمِينٌ، وَخَوَانٍ يَخَالُ أَمِينَا ^(١٢)
أو فعلية. فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتاج إلى اقتران شيء. نحو: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

٥٣٦ - أَنْ نَغْمُ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا ^(١٣)

(١) عجز بيت من البسيط، وصلره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، والأزهية (ص ٦٤)، والإنصاف (ص ١٩٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٢)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٥)، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح أبيات سيويه (٧٦/٢)، والكتاب (١٣٧/٢)، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب (٣٠٨/١)، ومعني اللبيب (٣١٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، والمتصف (١٢٩/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، ووصف المباني (ص ١١٥)، وشرح المفصل (٧١/٨)، والمقتضب (٩/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥٦٧/٩)، والدرر (١٩٥/٢)، ١٢٣/٤.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حبّ السفيّر وسايي الخمر

﴿ وَلَقَدْ نَسَى أَنْ غَضِبَ اللَّهُ مَتًى ﴾ [الزور: ٩].

وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿ أَلَّنْ يَجْعَ عِظَامَهُ ﴾ [القيامة: ٣]، : ﴿ أَنْ لَمْ يَرُدُّ ﴾ [البلد: ٧].

قال أبو حيان: ولم يحفظ في «ما» ولا في «لما»، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع.

أو بلو، نحو: ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَحْتُمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿ وَأَلَوْ اسْتَقْتُمْوْا عَلَى الطَّرِيقِ ﴾ [الجن: ١٦]، ﴿ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ ﴾ [الرعد: ٣١].

أو بقد، نحو: ﴿ وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣].

أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠].

وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله:

٥٣٧ - عَلِمُوا أَنْ يَوْمَلُونَ فَجَادُوا^(١)

وخزج عليه قراءة: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرِّجْعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع.

وكدار ندر إعمالها في بارز كقوله:

٥٣٨ - فلو أنك في يوم الرخاء سألتي^(٢)

^١ وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨)، والدرر (١٩٢/٢). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٦٢)، ووصف المباني (ص ١١٥).

(١) صدر بيت من الخفيف، وحجزه:

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٣)، والجنى الداني (ص ٢١٩)، والدرر (١٩٧/٢)، وشرح الأشموني (١٤٧/١)، وشرح التصريح (٢٣٣/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، وقطر التثني (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢٩٤/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

طلائك لم أبخل وأنت صديق

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٦٢)، والأشباه والنظائر (٢٣٨/٥)، والآنصاف (٢٦٢)، والجنى الداني (ص ٢١٨)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٥)، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، (٢٨٢)، والدرر (١٩٨/٢)، ووصف المباني (ص ١١٥)، وشرح الأشموني (١٤٦/١)، وشرح شواهد المغني (١٠٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح المفصل (٧١/٨)، ولسان العرب (٨١/٤) - حرره =

[كأن المخفضة]

(ص): وكأنَّ فأقولها، ويأتي خبرها مفرداً، واسمية، وفعلية مع لم، أو لمَّا أو قد.
 (ش): تخفف كأنَّ وفي إعمالها حيثُذ الأقوال الثلاثة في «أن»: أحدها: المنع، وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله:
 ٥٣٩ - كأنَّ تُدَيِّبُهُ حُفَّانٌ^(١)

وكقوليه:

٥٤٠ - كأن ظبيةً تَعْطُو^(٢)

= و ١٩٤/١٠ - صدق، و ٣٠/١٣ - أنن، ومغني اللبيب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (٣١١/٢)،
 والمنصف (١٢٨/٣).

(١) عجز بيت من الهزج، وصلوه:

ووجه مشرقٍ النحر

ويروى صدره: «كأن ثدياء» حيث بطل عمل «كأن» بعد تخفيفها.

والبيت بلا نسبة في الإنصاف (١٩٧/١)، وأوضح المسالك (٣٧٨/١)، وتخليص الشواهد
 (ص ٣٨٩)، والجنى الداني (ص ٥٧٥)، وخزانة الأدب (٣٩٢/١٠)، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٠،
 ٤٤٠)، والدرر (١٩٩/٢)، وشرح الأشموني (١٤٧/١)، وشرح التصريح (١٣٤/١)، وشرح شذور
 اللهب (ص ٣٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٨)، وشرح المفصل
 (٨٢/٨)، والكتاب (١٣٥/٣)، ١٤٠، ولسان العرب (٣٠/١٣)، ٣٢ - أنن، والمقاصد النحوية
 (٣٠٥/٢)، والمنصف (١٢٨/٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماه:

يوماً توالينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السكّم
 وهو لعباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٥٧)، والدرر (٢٠٠/٢)، وشرح التصريح (٢٣٤/١)،
 والمقاصد النحوية (٣٨٤/٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيويه (٥٢٥/١). ولزيد بن أرقم في
 الإنصاف (٢٠٢/١). ولكعب بن أرقم في لسان العرب (٨٢/١٢ - قسم). ولباغت بن صريم الشكري
 في تخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، وشرح المفصل (٨٣/٨)، والكتاب (١٣٤/٢). وله أو لعباء بن
 أرقم في المقاصد النحوية (٣٠١/٢). ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني
 (١١١/١). ولأحدهما أو لراشد بن شهاب الشكري أو لابن أصرم الشكري في خزانة الأدب
 (٤١١/١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧٧/١)، وجواهر الأدب (ص ١٩٧)، والإعراب
 (٦٨٣/٢)، وسقط اللآلي (ص ٨٢٩)، وشرح الأشموني (١٤٧/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤١)،
 ٣٣١، وشرح قطر الندى (ص ١٥٧)، والكتاب (١٦٥/٣)، والمحتسب (٣٠٨/١)، ومغني اللبيب
 (٣٣/١)، والمغرب (١١١/١)، ٢٠٤/٢، والمنصف (١٢٨/٣).

ورؤي أيضاً برفع «ظبية» وجزها. أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» =

في رواية النصب فيهما.

والثالث: الجواز في المضمر، لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: «كَانَ ظِيَّةٌ» في رواية الرفع. وجملة اسمية كقوله: «كَانَ نَذِيَاهُ حَقَّانَ» في رواية الرفع.

وفعلية مُصدّرة بلم، نحو: ﴿كَانَ لَمْ تَقْرَأْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

أو بلمّا الجازمة. قال أبو حيان: ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه.

أو بقد، نحو:

٥٤١ - لما تَرَأَى بِرَحَالَتِنَا وَكَأَنَّ قَدِ^(١)

أي: وكان قد زالت.

[لكن المخففة]

(ص): ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس.

(ش): تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلاً، لعدم سماعه، وعُلِّلَ بمباينة لفظها للفظ الفعل، ويزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إن، وأن، وكأن.

= غيره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كان» واسمها ضمير شأن محذوف؛ ويحتمل أن تكون ظيئة خبر «كان» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة؛ لأن الخبر مفرد. وأما الجرّ فعلى أنّ «أن» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: كظيئة.

(١) عجز بيت من الكامل، وصلوه:

أَزَلَّ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابِنَا

وهو للناطقة الليبانية في ديوانه (ص ٨٩)، والأزهية (ص ٢١١)، والآفاني (٨/١١)، والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠)، وخزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠)، والدرر اللوامع (٢٠٢/٢)، ١٧٨/٥، وشرح التصريح (٣٦/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤)، وشرح المفصل (١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢)، ولسان العرب (٣٤٦/٣ - قد)، ومغني اللبيب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٨٠/١، ٣١٤/٢). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (٥٦/٢، ٣٥٦)، وأمالى ابن الحاجب (١٤٥٥/١)، وخزانة الأدب (٨/٩، ٢٦٠/١١)، ووصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨)، وسر صناعة الإحراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧)، وشرح الأشموني (١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٠)، وشرح المفصل (١١٠/١٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٤٢)، والمقتضب (٤٢/١).

[لعل المخففة]

(ص): لا لعل. وجوزّه أبو علي. وينوي الشأن.

(ش): لا تخفف لعل، وقال الفارسي: تخفف، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً.

(ص): مسألة: تلي «ما» ليت، فتعمل، وتهمل. ولا يليها الفعل بحال في الأصح. والباقي فلا تعمل. وجوزّه الزّجاجي فيها. والزّجاج، والحريزي^(١) في لعل، وكأنّ. وأوجب الفراء في ليت، ولعل. وهي زائدة كافة. وقيل: نكرة يفسرها ما بعدها خبراً. وقيل: نافية، والأكثر أنّ (إنّ) معها تفيد الحصر. وأنكره أبو حيان. قال التنوخي^(٢) والزّمخشري والبيضاوي^(٣): وإنّ.

(ش): توصل ليت بـ «ما»، فيجوز إبقاء إعمالها وإعمالها كفاً بـ «ما». وروي بالوجهين قوله:

٥٤٢ - قالت: ألاّ لَيْتَما هذا الحمام لنا^(٤)

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريزي البصري. أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر. ولد بقرية المشان من عمل البصرة في حدود سنة ٤٤٦ هـ. وسكن محلة بني حرام بالبصرة، وقرأ الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. من آثاره: المقامات، درة القواص في أوهام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، رسائله المدونة، وديوان شعره. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٥٣٠ - ٥٣٣)، ومعجم الأدباء (١/٢٦١ - ٢٦٩٣ وتذكرة الحفاظ (٤/٥١)، وبنية الوعاة (ص ٣٧٨).

(٢) هو زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر التنوخي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. من آثاره: الأقصى القريب في علم البيان. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١١/٢٨٦).

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (نسبة إلى البيضاء قرية من عمل شيراز) الشافعي، ناصر الدين أبو سعيد. قاض، عالم بالفقه والتفسير والأصول والعربية والمنطق والحديث. توفي بتهريب سنة ٦٨٥ هـ. وقيل سنة: ٦٩١، وقيل: ٦٩٢. من مصنفاته الكثيرة: منهاج الوصول إلى علم الأصول، شرح المطالع في المنطق، الغاية للقصوى في دراية الفتوى في فروع الفقه الشافعي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة للبغوي. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٥/٥٩)، وبنية الوعاة (ص ٢٨٦)، ومرآة الجنان (٤/٢٢٠)، وهدية العارفين (١/٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى حمامتنا أو نصبّه لَقَدِ

وهو للناطقة النيباني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزمية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/٣١)، والإنصاف (٢/٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزائن الأدب (١٠/٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/٤٦٠)، والدرر (١/٢١٦، ٢/٢٠٤)، ووصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/٧٥، ٢٠٠، ٢/٦٩٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل

ويوصل بها الباقي، فتكفها عن العمل. وتلزم الإهمال، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠]، والفرق بينها وبين ليت: أنَّ ليت أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِجُّ إِلَهُكَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿أَتَمَّا خَلَقْتَكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿كَلَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

٥٤٣ - وَكَيْتَمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَكَّلٍ^(١)

٥٤٤ - لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ التَّارَ الْجَمَّارَ الْمُقَيَّدَا^(٢)

فلهذا تعين فيها الإلقاء.

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقاً بأخواتها.

قال أبو حيان: ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القزويني^(٣) في النحو، ذكر فيه: أن

= (٥٨/٨)، والكتاب (١٣٧/٢)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/٢٥٤). ولا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/١٥٧)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قد)، والمقرب (١/١١٠).
(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد يدرك المجد المؤكَّل أمثالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٩)، وإصلاح المنطق (ص ٢١)، والإنصاف (١/٨٤)، وجمهرة اللغة (ص ١٢١)، وخزانة الأدب (١/٣٢٧)، والدرر (٢/٢٠٧)، ووصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح أبيات سيويه (١/٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣٤٢، ٢/٦٤٢)، ولسان العرب (٩/١١ - أثل). ولا نسبة في تذكرة النحلة (ص ٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/٢٥٦).
(٢) من الطويل، وتماعه:

أَعَدَّ نَفْثَرَأ يَا هَيْدَقِيس.....

وهو للفززدق في ديوانه (١/١٨٠)، والأزهية (ص ٨٨)، والدرر (٢/٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/٥٧). ولا نسبة في وصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، وشرح المفصل (٨/٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٨٧، ٢٨٨).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار، بهاء الدين أبو محمد. أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم. توفي سنة ٧٥٦ هـ. من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، لب اللباب في مراسم الإعراب. انظر ترجمته في: إيضاح المكنون (٧/٢، ١٣٩، ٤٠٠).

ليتما تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين، لكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيان عن الفراء: أنه جَوَزَ إيلاء الفعل ليت، لأنها بمعنى: «لو». وأنشد حفظه الله:

٥٤٥ - فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً^(١)

وخرجه البصريون على حذف الاسم.

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين بقولي: ولا يليها الفعل بحال، أي: لا مع (ما)، ولا مجزئة.

يحتفل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال:

وذهب الزجاجي: إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع. حكى: «إنما زيدا قائم»، ويقاس في الباقي. ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج.

وذهب الزجاج وابن أبي الربيع: إلى أنه يجوز في ليت ولعلّ وكأن خاصة.

ويتعين الإلغاء في: إنّ، وأنّ، ولكنّ. وعُزِيَ إلى الأخفش. ووجه اشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر، فإنّه لا يَحْتَرِزُ مع الابتداء.

وذهب الفراء: إلى وجوب الإعمال في ليت، ولعلّ، ولم يجوز فيهما الإلغاء.

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنّ قُصِرَا على السماع. وتعين الإلغاء في البواقى لعدم سماع الإعمال فيها. ثم «ما» المذكورة زائدة كافة عن العمل، مهيتة لدخول هذه الأحرف على الجمل. هذا هو المعروف.

وزعم ابن دُرستويه وبعض الكوفيين: أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشأن.

وردة بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

وزعم أبو عليّ الفارسي: أنها نافية، واستدلّ بأنها أفادت معها الحصر نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١]، كإفادة النقي والإثبات يلاً.

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين. وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم: أبو حيان.

والحقّ الزمخشريّ بإنما المكسورة: أنما المفتوحة. فقال: إنها تفيد الحصر، لأنها

فرعها، وما ثبت للأصيل ثبت للفرع. وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لانتضاها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد.

وأجيب بأنه حصر مقتد، إذ الخطاب مع المشركين، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلا التوحيد لا الإشراف، فهو قصر قلب على حدّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرسالة، وإن كان قصر أفراد.

وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي. وسبقه الثوري في (الأقصى القريب)^(١). ولم يتعرض له سواهم فيما علمت.

(١) سمّاه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٣٧): «أقصى القرب في صناعة الأدب».

لا النافية للجنس

(ص): مسألة: كـ «إِنَّ» «لَا» إِنَّ لم تنكّر، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها، لَكِنَّ إِنَّ كان غير مضاف، ولا شبيهه، رُكِبَ معها، ويني على ما ينصب به .
وتمنعه الباء غالباً. وقيل: معرب مطلقاً، وقيل: مثني وجمعاً. وقيل: إن ركبت لم تعمل في الخير. قيل: ولا الاسم. وهل يكسر المؤنث بتتوين أو دونه، أو يفتح؟ أقوال:
والأصح جواز الأخيرين.

ويجب تنكير الخير، وتأخيره ولو ظرفاً. وذكره إِنَّ جُهِلَ خلافاً لقوم وإلا فحذفه غالباً.
والتزمه تميم. ويكثر مع إلا. ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم، وقيل: «لا» معه. وقيل:
ضمير الخير. وقيل: خبراً لـ «لا» مع اسمها.

ويجوز نصبه خلافاً للجزمي. وربما حذف الاسم دونه. وجوز مَبْرَمَانِ حذف «لا».
وربما رُكِبَ مع لا الزائدة.

والجمهور: أن «لا أبا لك»، و«لا يدي لك» مضاف، واللام زائدة. وابن مالك:
عومل كهو. واللام متعلقة بمقدّر خير خير.

والمختار وفقاً لأبي عليّ، وابن يسعون، وابن الطراوة: على لغة القصر. (ولك)
الخبر.

ولا تحذف اللام اختياراً. ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس. وقيل: الخلف في الناقص،
ويجوز باعتراض. والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف. وجوزّه ابن مالك بقلّة، وابن كيسان
بُحْشَن.

وينبئ أهل بغداد النكرة إن عملت في ظَرْف. والكوفية: المَطْوَل. ولا تعمل في مَفْضُول خلافاً لِلزَّمانِي، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد، ومضاف لِكُنْيَةٍ، ولِلَّهِ، والرحمن، والعزیز. وللقرءاء في ضمير غائب، وإشارة.

(ش): تعمل «لا» عمل إن إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أنَّ إن لتوكيد الإثبات. فهو قياس نقيض، وإلحاقاً بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال. وله شروط:

الأول: ألا تكثر، فإن كثر لم يتعين إعمالها، بل يجوز - كما سيأتي - في التوابع.
الثاني: أن يقصد بها النفي العام، لأنها حيثل تختص بالاسم. فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل ليس.

الثالث: أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، لأن عموم النفي لا يتصور فيها. وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد. والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، أو لهُ، أو الزَّحْمَن، والعزیز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزیز.

ووافقه القرءاء على لا عبد الله. قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبد الله. وخالفه في الأخيرين، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم عبد الله.

والكسائي: قاسهما عليه. وجوز القرءاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك. وكل ذلك خطأ عند البصريين.

وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ»^(١). وقوله: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»^(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب ٢٥ (حديث رقم ٣٦١٨) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ» والذي نفس محمد بيده لثَبَتَهُ كَتَرَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ورواه أيضاً برقم (٣٦١٩)، وفي كتاب الأيمان باب ٣. ورواه أيضاً مسلم في القتن (حديث رقم ٧٥)، والترمذي في القتن (باب ٤١)، وأحمد في المستدرك (٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٩٢/٥، ٩٩).

(٢) هذا من كلام عمر رضي الله عنه في حق عليّ كرم الله وجهه.

وقول الشاعر:

٥٤٦ - نَكِذْنَ وَلَا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ^(١)

وقوله:

٥٤٧ - لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٢)

وقوله:

٥٤٨ - مُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ^(٣)

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَمَ بأن جعل الاسم واقعاً على مُسَمَّاه، وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل».

وأما قولهم: «لا أبا لك»، و «لا أخا لك»، و «لا يَدَنِي لك»، و «لا غلامي لك» قال:

٥٤٩ - أَكْذَمُوا يَتَنُوكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ^(٤)

وقال:

٥٥٠ - لَا تُغْنِيَنَّ بَمَا أَسْبَأَهُ عُسْرَتٌ فَلَا يَدَنِي لِمَرِيءٍ إِلَّا بِمَا قُذِرَا^(٥)

(١) حُجِرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَأَفَرِ، وَصَلَرَهُ:

أرى الحاجات عند أبي خبيب

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/٦١، ٦٢)، والدرر

(٢٢١/٢)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/٢٩٧). ولفضالة بن شريك في الأغاني

(١٢/٦٦)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح

الأشعموني (١/١٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٣)، والمقتضب (٤/٣٦٢).

(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢/٢١٣). وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشياء والنظائر

(ج ٣، ٨٢، ٩٨/٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/٥٧، ٥٩)، ورصف المباني

(ص ٢٦٠)، وسر صناعة الإعراب (١/٥٩)، وشرح الأشعموني (١/١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح

(ص ١٠٥)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ١٢٣/٤)، والكتاب (٢/٢٩٦)، والمقتضب (٤/٣٦٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

يرى من الحمى سليم الجوانح

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢)، وتذكرة النحلة (ص ٥٢٩، ٥٣٨)،

وخزانة الأدب (٤/٥٧)، والدرر (٢/٢١٥)، والمقرب (١/١٨٩).

(٤) الرجز للمصَّب (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/١٢٨)، والدرر (١/١١٩). ولابن همام السلولي في

الكتاب (١/٣٥١). وبلا نسبة في جهمرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/٢١٦)، وشرح شواهد

الشافعية (ص ١٢)، ولسان العرب (٢/١٤ - بيت، و ١٨٧/١١ - حول، و ٢٣٣ - دال)، والمعاني

الكبير (ص ٦٥٠).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، والدرر (٢/٢١٨).

فقيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كهي في: «مثلك» و«غيرك»، لأنه لم يقصد في أب، أو أخ معين، فلم تعمل «لا» في معرفة، وزيدت اللام تحسیناً للفظ، لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف.

الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها. وهي متعلقة بمحذوف. والخبر أيضاً محذوف. وعليه هشام، وابن كيسان. واختاره ابن مالك. قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة، فيلزم التعريف. وروى بعدم انحصار غير المحضة في الصفة.

الثالث: أنها مفردة جاءت على لغة القصر. والمجرور باللام هو الخبر. وعليه الفارسي، وابن يسعون، وابن الطراوة. وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل.

وكان القياس في هذه الألفاظ: لا أب لك، ولا أخ لك، ولا يدين لك؛ قال:

٥٥١ - أبي الإسلام لا أب لي سواه^(١)

وقال:

٥٥٢ - تأمل فلا عيني للمزء صارفاً^(٢)

إلاً أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس. ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام.

ورده بحذفها في الضرورة. قال:

٥٥٣ - أبالمؤت الذي لا بُدَّ أنِّي مُلَاقٍ لا أبالك تُخَوِّفني^(٣)

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افتخروا بقبس أو تميم

وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢١٨/٢)، وشرح المفصل (١٠٤/٢)، والكتاب (٢٨٢/٢).

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٠٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عناته من مظهر العبرات

وهو بلا نسبة في الدرر (٢١٩/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حنيفة التميمي في خزنة الأدب (١٠٠/٤)، و١٠٥، ١٠٧، والدرر (٢١٩/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١)، ولسان العرب (٢١٠/١١)، خصل، و ١٢/١٤ - مع الهوامع/ ج ١/ م ٣٠

لا أبا اليوم لك، ولا يدي - بها - لك. وجوزة يونس في الاختيار. كذا حكاه ابن مالك.

وقال أبو حيان: الذي في كتاب سيبويه: أن يونس يَفْرَقُ في الفصل بالظرف بين الناقص والثام، فيجيزه بالأول دون الثاني.

ورده سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إن وأسمها، ولا في باب كان، فلا يجوز: إن عندك زيداً مقيم، وإن اليوم زيداً مسافر، وكذا في كان. فلذن لا فرق بين الناقص والثام.

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو: لا أبا - فاعلم - لك.

الشرط الرابع: ألا يفصل بين «لا» والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو: «لَا فَيَا عَوَّلَ» [الصافات: ٤٧].

وجوز الزماني بقاء النصب. حكى: «لا - كذلك - رجلاً»، و «لا - كزيد - رجلاً»، و «لا كالعشية زائراً».

وأجيب: بأن اسم «لا» في الأولين محذوف، أي لا أحد، ورجلاً تمييز. والثالث على معنى: لا أرى.

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة، لغير «لا»، بخلاف نحو: جئت بلا زاد، فإن النكرة فيه معمولة للباء، ونحو: «لا مرحباً بهم»، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر.

فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب برٍّ ممقوت، أو شبهه بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا طالعاً جبلاً حاضراً، ولا راغباً في الشر محموداً.

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه رُكِبَ معها وينبغي. هذا مذهب أكثر البصريين.

واختلف في موجب البناء، فقليل: تضمنته معنى «من» كأن قائلًا قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأن نفسي «لا» عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام. وكذلك صرح بـ «من» في بعض المواضع، قال:

٥٥٤ - أَلَا لَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(١)

= أبي، و ١٦٣/١٥ - فلا). وبلا نسبة في الأشياء والنظائر (١٣٢/٣)، والخصائص (٣٤٥/١)، وشرح التصريح (٢٦/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤)، وشرح المفصل (١٠٥/٢)، والاملاط (ص ١٠٣)، والمقتضب (٣٧٥/٤)، والمقرب (١٩٧/١)، والمنصف (٣٣٧/٢).

(١) من الطويل، وتماه:

فقام يَلُوذُ الناسَ عنها سيفه فقال ألا لا

وصححه ابن عصفور^(١). ورد بأن المتضمن معنى «من» هو «لا»: لا الاسم.

وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل. وصححه ابن الصائغ^(٢). ونقل عن سيويه. وقيل: لتضمنه معنى اللام الاستغرافية. وردّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته أشس الدابر.

وذهب الجزمي والرجاسي والسيرافي، والزمانى: إلى أن المفرد معها معرب أيضاً. وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء. ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرفي أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقة ساكن، أو وقف، أو بناء. وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعين البناء.

وذهب المبرد: إلى أنّ المثنى والجمع على حده معربان معها، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبيتان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء، فكذلك هنا. وعلى الأول فينبى مدخلوها على ما ينصب به. فالمفرد، وجمع التفسير على الفتح نحو: لا رجل، ولا رجال في الدار. والمثنى والجمع على الياء كقوله:

٥٥٥ - تعرّ، فلا إثنين بالعيش ممتعا^(٣)

وقوله:

٥٥٦ - أرى الزئج لا أغلين في عرصاته^(٤)

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، والدرر (٢٢١/٢)، وشرح الأشموني (١٤٨/١)، وشرح التصريح (٢٣٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥)، ولسان العرب (٤٣٤/١٥) - ألا، و ٤٦٨/١٥ - لا، ومجالس ثعلب (ص ١٧٦)، والمقاصد النحوية (٣٣٢/٢).

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. وقد تقدّم.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن لوّزاد المنون تتابع

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٥)، والدرر (٢٢٢/٢)، وشرح الأشموني (١٤٥/١)، وشرح التصريح (٢٣٩/١)، وشرح شلور الذهب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٣٣٣/٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن قبل عن أمليه كان يضيّق

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والدرر (٢٢٣/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦).

وقوله:

٥٥٧ - يُخْتَفَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَثَّهُمْ شُؤْنٌ^(١)

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

أحدها: وجوب بناءه على الكسر، لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بناءه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.

الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسمع، فقد روي بالوجهين قوله:

٥٥٨ - وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٢)

وقوله:

٥٥٩ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِأَيْلَةٍ^(٣)

قال أبو حيان: وفرع بعض أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلٍ. فمن قال: إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر. ومن قال: إنها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر، إذ الحركة ليست للذات خاصة، إنما هي للذات، و«لا» ومن جوّز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً، فلا ينوّن كما هو ظاهر.

وإن بني على الكسر فقليل: لا ينوّن، وعليه الأكثرون، كما لا ينوّن في النداء نحو: يا مسلمات. وبه ورد البيتان السابقان.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١١/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٦)، والدرر (٢٢٣/٢)، وشرح الأشموني (١٥٠/١)، وشرح التصريح (٢٣٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٠)، والمقاصد النحوية (٣٣٤/٢).

(٢) من البسيط، وتماه:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَائِثُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ
وهو لسلامة بن جندب في ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠)، وخزانة الأدب (٢٧/٤)، والدرر (٢٢٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣٨/١)، والشعر والشعراء (ص ٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٣٢٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ١١١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تَقِي الْمَنُونِ لَمَدَى اسْتِفَاءِ آجَالٍ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٩٦)، والدرر (٢٢٦/٢)، وشرح الأشموني (١٥١/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٧).

وقيل: ينون، وعليه ابن الدّهان وابن خروف، لأن التثوين فيه كالنون في الجمع، فثبت كما ثبت في: لا مسلمين لك.

فإن أضيف لفظاً أو تقديرأ أعرب بالكسر وفقاً نحو: لا مسلماتٍ زيد لك، أو لا مسلمات لك.

ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو: بلا زاد. وسمع: «جئت بلا شيء» بالفتح، وهو نادر.

والإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد، والسيوافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجرأ لها مجرى إن.

وقيل: إنها لم تعمل فيه شيئاً، بل «لا» مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ. وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه.

واستدل لجواز الإتيان هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن.

وذهب بعضهم: إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب، لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

ويقي في المتن مسائل:

الأولى: يجب تنكير خبر «لا»، لأن اسمها نكرة، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخره عنها، وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر، ولا بأجنبي.

الثانية: حذف خبر هذا الباب - إن علم - غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم، وطيس، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: «لأَصْرٍ» [الشعراء: ٥٠]، «فَلَا قُوَّةَ» [سبا: ٥١]، و«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١)، و«لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةَ»^(٢)، «لا بأس».

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، حديث ٣١) عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ووصله ابن ماجه في كتاب الأحكام (باب ١٧ - من بنى في حقله ما يضّر بجاره) عن عبادة بن الصامت. وكذلك أحمد في المسند (٣٢٧/٥).

(٢) روي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ فرواه البخاري في الطب (باب ١٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٤)، ومسلم في السلام (حديث ١٠٢ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٦)، وأبو داود في الطب (باب ٢٤)، وابن ماجه في المقدمة (باب ١٠)، والطب (باب ٤٣)، وأحمد في المسند (١٧٤/١)، ١٨٠، ٢٦٩، ٣٢٨، ٢٥/٢، ١٥٣، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٨٧، ٥٠٧، ٥٢٤، ١١٨/٣، ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٣٧٦.

وإنما كثر أو وجب، لأن «لا»، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا»، ونعم، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]، «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وإن لم يعلم بقرينة قَالِيَّةٍ أو حَالِيَّةٍ لم يجوز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب. نحو: «لا أحدٌ أُغَيِّرَ مِنَ اللَّهِ»^(١). قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مُجمِعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشري والجُزْولِي.

وربما حذف الاسم وبقي الخبر، قالوا: «لا عليك» أي لا بأس عليك. وجوز مَبْرَمَان حذف «لا».

الثالثة: إذا وقعت إلا بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: «لا سيف إلا ذو الفقار، وذو الفقار»^(٢)، و «لا إله إلا الله، وإلا الله»، فالنصب على الاستثناء. ومنعه الجُزْمي، قال: لأنه لم يتم الكلام، فكانك قلت: الله إله.

ورُدَّ بأنه تمّ بالإضمار والرفع على البَدَل من محلِّ الاسم.

وقيل: من محل «لا» مع اسمها. وقيل: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وقيل: على خبر لا مع اسمها، لأنهما في محل رفع بالابتداء.

الرابعة: ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله: ٥٦٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ عَطْفَانُ لَا تُنُوبُ لَهَا^(٣)

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه (كتاب التوبة، حديث رقم ٣٣) عن عبد الله بن مسعود؛ وتمام الحديث: عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «لا أحدٌ أغير من الله؛ ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا أحدٌ أحبُّ إليه المذبح من الله». وزاد في الحديث التالي (رقم ٣٤): «... ولذلك مدح نفسه». وروي الحديث بالفاظ أخرى، منها: «ما من أحدٌ أغير من الله...» (البخاري - كتاب النكاح، حديث رقم ٥٢٢٠)، ومنها: «ما أحدٌ أغير...» (البخاري - حديث رقم ٥٢٢١)، ومنها: «لا شيءٌ أغير...» (البخاري - حديث رقم ٥٢٢٢)، وغيرها كثير، مثل: «لا شخص...» و«ليس أحد...».

(٢) ذو الفقار: كان اسم سيف العاص بن منية الذي قُتل يوم بدر كافراً، فصار سيفه إلى النبي ﷺ، ثم صار إلى عليّ. سمي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرةٌ صغار حسنة. انظر: لسان العرب (٦٣/٥).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذا لَلامَ ذوو أحسابها عُمرا

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ. وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة أن بعدها.

الخامسة: الجمهور على أنَّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوين وإعرابه مطلقاً. وذهب ابن كيسان: إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنَّ الترك أحسن إجراء له مُجْزَى المفرد في البناء، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصح الكلام.

وذهب ابن مالك: إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله:

٥٦١ - أراني ولا تُفَرِّانَ لِلَّهِ آيَةً^(١)

وذهب البغداديون: إلى جواز بناءه إنَّ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَا حَسَدًا فِي الْعِجَّةِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء الاسم المطول نحو: لا قاتل قولاً حسناً. ولا ضارباً ضرباً كثيراً.

(ص): وتفيد مع الهمزة توبيخاً، وكذا استفهاماً خلافاً للشُّلُوبين فلا تغير. وتمنياً فلا تلعن، ولا خبر، ولو مقدر ولا إتياع إلا على اللفظ خلافاً للمبرد.

(ش): إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» كانت على معان:

أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ خلافاً للشُّلُوبين، إذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله:

٥٦٢ - أَلَا اضْطَبَّارٌ لِّسَلْمَى أُمَ لَهَا جَلْدٌ^(٢)

= وهو للفرزدق في ديوانه (٢٣٠/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٤ - ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢٢٦/٢)، وشرح التصريح (٢٣٧/١)، والمقاصد النحوية (٣٢٢/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢)، والخصائص (٣٦/٢)، ولسان العرب (٢٦٩/٩ - غطف).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لنفسى قد طالبتُ غير مُتَلِي

وهو لابن الدنية في ديوانه (ص ٨٦). وكثير مرّة في الدرر (٢٢٧/٢) تقلّ عن أمالي التالي

(٤/٢) وروايته فيه:

ولم أرَ من ليلى نوالاً أهده إلا ويمّا طالبتُ غير منيلو

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وهو بلا نسبة - حسب الرواية الأولى - في الخصائص

(٣٣٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٢٠/٢)، ولسان العرب (٥٣/١٤ - أوا)، ومغني اللبيب

(٣٩٤/٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذا لآقي الذي لآقاه أمثالي

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التقيير، والإنكار، والتوبيخ كقوله:
٥٦٣ - أَلَا طَلْعَانُ أَلَا قُرْصَانُ عَادِيَّةٌ^(١)

وقوله:

٥٦٤ - أَلَا أَرْعَوَاهُ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ^(٢)

وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل إن، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث: أن يدخلها معنى التمني. فمذهب سيبويه والخليل والجرمي: أنها لا تعمل إلا عمل إن في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة. ولا يلتقي بحال. ولا تعمل عمل «ليس» نحو: أَلَا غُلَامٌ لِي، أَلَا مَاءٌ بَارِدًا وَأَلَا أَبَالِي، أَلَا غُلَامٌ لِي، أَلَا غُلَامَيْنِ، أَلَا مَاءٌ وَلَبَنًا، أَلَا مَاءٌ وَعَسَلًا بَارِدًا خُلُوهَا. وذهب المبرِّد والمازني إلى جعلها كالمجرَّدة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع. ويجوز أن تُلغى، وأن تعمل عمل ليس.

= وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى) في ديوانه (ص ١٧٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٥)، والدرر (٢٢٩/٢)، وشرح التصريح (٢٤٤/١)، وشرح شواهد المغني (٤٢/١، ٢١٣)، والمقاصد النحوية (٣٥٨/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٧٠/٤)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٠، ٣٨٤)، ومغني اللبيب (١٥/١).
(١) صدر بيت من البسيط، وصجزه:

إِلَّا تَجْشَوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩ - الحاشية)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦٩/٤، ٧٧، ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢١٠/١)، والكتاب (٣٠٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣٦٢/٢). ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه (٥٨٨/١). ولحسان أو لخداش في الدرر (٢٣٠/٢). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٨٠)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (٦٨/١، ٣٥٠/٢).
(٢) صدر بيت من البسيط، وصجزه:

وَأَذْنْتُ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرْمٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٥/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢٣٢/٢)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح التصريح (٢٤٥/١)، وشرح شواهد المغني (٢١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٩)، ومغني اللبيب (٦٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٦٠/٢).

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى: أنَّ التَّمَنِّي واقعٌ على اسم لا على الأول، وعلى الخبر على الثاني. ومن شواهدنا:

٥٦٥ - أَلَا عُمْرَ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ قَبِزَابَ مَا أَثْنَاتُ يَدُ الْفَقْلَاتِ^(١)
و «مستطاع» خبر «رجوعه»، والجملة صفة.

[أحوال تكرار لا]

(ص): مسألة: يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل، وفي المفرد من خبر منفيٍّ بها ونعت، وحال، وماضٍ لفظاً ومعنى، وقد يغني حرف نفي. ويعترض بين جارٍ ومجرور. وزعمها الكوفية حيثل اسماً كـ «غير» مضافاً

(ش): إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، فكذلك الجواب.

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة ألا تكرر كقوله:

٥٦٦ - بَكَتْ أَسْفَاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِهَا أَلَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا^(٢)
وقوله:

٥٦٧ - لَا أَنْتَ شَانِيَةٌ مِنْ شَانِنَا شَانِي^(٣)

وذلك عند الجمهور ضرورة. نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٧٠/٤)، وشرح الأشموني (١٥٣/١)، وشرح التصريح (٢٤٥/١)، وشرح شواهد المعنى (ص ٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومعني اللبيب (ص ٦٩، ٣٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤/٤)، والدرر (٢٣٣/٢)، ووصف المباني (ص ٢٦٦)، وشرح الأشموني (١٥٥/١)، وشرح المفصل (١١٢/٢)، والكتاب (٢٩٨/٢)، والمقتضب (٣٦١/٤)، والمقرب (١٨٩/١).

(٣) حُزِرَ بيت من البسيط، وصلده:

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٧/٢)، والدرر (٢٣٤/٢)، وشرح الأشموني (١٤٩/١)، وشرح التصريح (٢٢٧/١)، والمقاصد النحوية (٣٢٥/٢).

«لا نولك أن تفعل»^(١)، لأنه ضَمَّن معنى: لا ينبغي لك. وكذا: «لا بك السوء» لأنه في معنى: لا يسوءك الله، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع - كما سيأتي.

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله:

٥٦٨ - حَيَاتُكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(٢)

وقوله:

٥٦٩ - فَهَرَّتِ الْعِدَا لَا مُسْتَعِيناً بِمُصْبُو وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(٣)

وتكرر أيضاً في الماضي لفظاً ومعنى نحو: زيد لا قام ولا قعد، فلم يبق شيء لا تكرر فيه سوى المضارع نحو: زيد لا يقوم.

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها. وهو قليل كقوله:

٥٧٠ - فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمَّعْ^(٤)

وتزاد «لا» بين الجار والمجرور، فيخطأها الجار كقولهم: جئت بلا زاد.

(١) أي ما ينبغي لك أن تفعله؛ والنول من النوال. انظر: لسان العرب (١١/٦٨٤ - مادة نول).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَأَنْتَ أَمْرٌ مَّا خُلِقْتَ لغيرنا

وهو للضحاك بن هنام في الاشتقاق (ص ٣٥٠)، وخزانة الأدب (٤/٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (١١/٥٢١). ولأبي زيد الطائي في حماسة البحري (ص ١١٦). ولرجل من سلوك في الكتاب (٢/٣٠٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٢)، والدرر (٢/٢٣٥)، وشرح الأشموني (١/١٥٤)، وشرح المقفيل (٢/١١٢)، والمقتضب (٤/٣٦٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٩٩)، والدرر (٢/٢٣٥)، (٤/١١)، وشرح الأشموني (١/١٥٥).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان طوى كشحاً على مستكبرٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٢)، وخزانة الأدب (٣/١٤)، والدرر (٢/٢٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/٢٨٥)، ولسان العرب (٢/٥٧٢) - كشح، و ١٣/٣٦١ - كتن، و ١٣/٣٦٨ - كون).

ظنّ وأخواتها

(ص): الرابع: الأفعال الدالة على ظن: كحبّا يحجّو، لا لغلبة، وتُضدّ ورّد، وسوّق، وكُتّم، وحفّظ وإقامة ويُغَلّ.

وعذّ لا لحساب. وأنكره أكثر البصرية.

وزعم لا لكفالة، ورياسة، ويسمّن وفزال.

وجعل لا لتصبير، وإيجاد، وإيجاب، وترتيب، ومقاربة.

وهبّ جامداً. ولا تختص بالضمير خلافاً للمحريري. وأنكره البصرية.

أو يقيّن كَعَلِمَ، لا لِعَلَمَةٍ ولحرفان.

ووجد لا لإصابة. وفغّى، وخزّن، وحفّظ.

وألغى، كهي. وأنكرها البصرية. ودرى لا لختل. وأنكرها المغاربة. وتعلّم كاعلم جامداً. وقال أبو حيّان: تتصرّف أو هما كظن، لا لثمة. وأنكر المبدري^(١) كونها لِلْعَلَمِ. وزعمها الفراء للكلذب. وحسب لا لِلْوَن. وخال يخال لا لِمُجِبٍ وظلّع. ورأى لا لإبصار. وضرب رئة. قال الفارسي وابن مالك: ولا رأى. وما مرّ قلبي. أو تحويل كصبر، وأصار. وجعل. وهبّ جامداً. ورّدّ، وكلذا ترك. واتخذ وتخذ في الأصح.

(١) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد بن عبد الله المبدري القرطبي، أبو بكر. مفسر، مقرئ، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، شاعر، كاتب. توفي بحضرة مراکش في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٥٦٧ هـ، وقد قارب السبعين. من تصانيفه: شرحان على الجمل للزجاجي، شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات للمحريري، وغيرها. انظر ترجمته في: المغرب في حلى المغرب (١١١، ١١٢)، وبنية الزعاة (٦٢)، والدياج المنحطب (٣٠٢)، وكشف الظنون (ص ٢١٣، ٦٠٤، ١٦٨٦، ١٧٨٨)، وهلية العارفين (٩٦/٢).

والحق العرب بأرى العلمية «الحُلْمِيَّة». والأخفش يعلم: «سمخ» معلقة بعين وخبرها فعل صوت. وقوم يصيرون: «ضرب» مع مثَل، وابن أبي الربيع: مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر. وابن دُرستويه: أصاب وصادف، وغادر. وابن أفلح^(١): أكان. وخطاب^(٢): كل متعذّر لِمُؤاحِدِ ضَمْنٍ تحويلاً. وبعض: خَلَقَ. والشكّاكيّ: تَوَهَّم وتيقّن، وشمر وتبين، وأصاب واعتقد، وتَمَنَى ووَدَّ، وهبّ كاحسب.

(ش): الزّابع من النّاسخ الأفعال الدّاخلّة على المبتدأ والخبر، فتنبههما مفعولين، وهي أربعة أنواع:

الأول: ما دلّ على ظنّ في الخبر، وهو خمسة أفعال: أحدها: حجا، والمضارع يحجو. قال:

٥٧١ - قد كنت أخجُو أبا عمرو أنا يُقَوُّ^(٣)

أي: أظن. فإن كانت بمعنى غلب في المحاجة، أو قصد، أو ردّ أو ساق، أو كنم، أو حَفِظْ تعدّت إلى واحد فقط. أو بمعنى: أقام أو بَخَلْ فلازمة.

ثانيها: عدّ: أثبتها الكوفيّون، وبعض البصريين. ووافقه ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله:

٥٧٢ - فلا تعدّد المولى شريكك في الفتي^(٤)

(١) قال أبو حيان: «لا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح؛ لكن في شرح الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب». انظر ص ٤٨٣ من هذا الجزء. وقال في البحر المحيط (٣/٣٦٥): «زيد بن أفلح، وهو قاري».

(٢) هو خطاب بن يوسف القرطبي، المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حتى ألتفت بنا يوماً ملتماتٌ

وهو لتيمين بن مقبل في تخلص الشواهد (ص ٤٤٠)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٦)، ولم ألق عليه في ديوانه. وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢/٢٣٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٥)، وشرح شلور الذهب (ص ٤٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٥)، ولسان العرب (٢/٣١٥ - فريج، و ١٦٧/١٤ - حجا).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في المذم

وهو للنعمان بن بشير في ديوانه (ص ٢٩)، وتخلص الشواهد (ص ٤٣١)، والدرر (٢/٢٣٨)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٦)، وخزانة الأدب (٣/٥٧)، وشرح الأشموني (١/١٥٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

وقوله:

٥٧٣ - لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ^(١)

أي: لا تظن، ولا أظن. وأنكرها أكثرهم. فإن كانت بمعنى: حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعداد تعدّت إلى واحد. وخرج عليه:

٥٧٤ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ^(٢)

على أن «أفضل» بدل.

ثالثها: زعم بمعنى: اعتقد، كقوله:

٥٧٥ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ^(٣)

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فَقَدْ مِنْ قَدْ رُزِّتَهُ الْإِعْدَامُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣٣٨)، والأصمعيات (ص ١٨٧)، والأغاني (١٣٩/٢)،
٢٩٩/١٦، ١٥٥/١٧، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (١٢٥/٨)، ٥٩٠/٩، ٥٩١،
٥٩٢، والدرر (٢٣٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٤٤/١)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٥)،
والمقاصد النحوية (٣٩١/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَنِي سَوَاطِرِي لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقْتَمَا

وهو لجريز في ديوانه (ص ٩٠٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وجواهر الأدب (ص ٣٩٤)،
وخزانة الأدب (٥٥/٣، ٥٧، ٦٠)، والخصائص (٤٥/٢)، والدرر (٢٤٠/٢)، وشرح شواهد
الإيضاح (ص ٧٢)، وشرح شواهد المغني (٦٦٩/٢)، وشرح المفصل (٣٨/٢، ١٤٤/٨)، والمقاصد
النحوية (٤٧٥/٤)، ولسان العرب (١٥/٤٧ - إما لا). وللفرزدق في الأزهية (ص ١٦٨)، ولسان
العرب (٤٩٨/٤ - ضطر). ولجريز أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل (١٤٥/٨). وبلا نسبة في
الأزهية (ص ١٧٠)، والأشياء والنظائر (٢٤٠/١)، والجنى الثاني (ص ٦٠٦)، وخزانة الأدب
(٢٤٥/١١)، ووصف المبانى (ص ٢٩٣)، وشرح الأشموني (٦١٠/٣)، وشرح ابن عقيل
(ص ٦٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢١)، وشرح المفصل (١٠٢/٢)، والصاحبي في فقه اللغة
(ص ١٦٤، ١٨٢)، ومغني اللبيب (٢٧٤/١).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدَبٍ دَبِييَا

وهو لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر (٢١٤/١) - سقط من الطبعة، وهو في الفهرس
برقم ٥٧٥، وشرح التصريح (٢٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٩٢٢)، والمقاصد النحوية
(٣٩٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٨/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وشرح الأشموني
(١٥٦/١)، وشرح شذور اللهب (ص ٤٦٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٢)، ومغني اللبيب
(ص ٥٩٤).

وقوله:

٥٧٦ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ^(١)

ومصدره: الزَّعْمُ، والزَّعْمُ^(٢).

وذكر صاحب (العَيْن)^(٣): أن الأحسن أن توقع على: «أَنْ وَأَنْ»، ولم يرد في القرآن إلا كذلك.

قال السيرافي: الزَّعْمُ: قولٌ يقترب به اعتقاد صَحَّ أو لم يصح.

وقال ابن دُرَيْد: أكثر ما يقع على الباطل. وفي (الإفصاح): زعم: بمعنى علم في قول سيبويه. وقال غيره: يكون بمعنى: اعتقد، فقد يكون علماً، وقد يكون تَنَكُّراً، ويكون أيضاً ظناً غالباً. وقيل: يكون بمعنى الكلب.

فإن كانت بمعنى: كفل تعدت إلى واحد. والمصدر: الزعامة كقوله:

٥٧٧ - عَلَى اللَّهِ أَرْزَأُ الْعِيَادَ كَمَا رَزَعُمُ^(٤)

أو بمعنى: رَأَسَ تعدت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجر. أو بمعنى: سَمِنَ أو

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإني شريت الحلمَ بمدك بالجهل

وهو لأبي ذؤيب الهللي في الأضداد (ص ١٠٧، ١٨٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وخزانة الأدب (٢٤٩/١١)، والدرر (٢٤٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٨٦/١، ٣٥١)، وشرح أشعار الهذليين (٩٠/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٩)، وشرح شواهد المعني (٦٧١/٢، ٨٣٤)، والكتاب (١٢١/١)، ولسان العرب (٢٦٤/١٢ - زعم)، ومعني اللبيب (٤١٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣٨٨/٢). ويلا نسبة في شرح ابن حنبل (ص ٢١٤).

(٢) في اللسان (٢٦٤/١٢ - مادة زعم): «الزَّعْمُ والزَّعْمُ والزَّعْمُ، ثلاث لغات».

(٣) كتاب العين في اللغة. اختلف الناس في مولفه، فقيل: للخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ، قال السيوطي في المزهري: وهو أو من صنف فيه في جمع اللغة وهذا الكتاب أول التأليف. وقال الإمام فخر الدين في المحصول: أصل الكتب في اللغة كتاب العين. ويفهم من كلام السيرافي في طبقاته أنه لم يكمله، بل أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيفه؛ قال بعضهم: وإنما هو وليث بن نصر بن سيار الخراساني. وقيل: عمل الخليل قطعة من أوله إلى آخر حرف العين وكمله الليث، ولهذا لا يشبه أوله آخره. وقيل فيه أقوال أخر كثيرة، انظرها في كشف الظنون (ص ١٤٤١ - ١٤٤٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

تقول هلكتنا إنْ هلكَتْ وإنْما

وهو لعمرو بن شاس في خزانة الأدب (١٣١/٩، ١٣٢)، والدرر (٢١٢/٢)، ولسان العرب (٢٦٥/١٢ - زعم).

هَزَلْ فلازمة. يقال: زعمت الشاة بمعنى: سَمِنَتْ، وبمعنى: هَزَلَتْ.

رابعاً: جعل بمعنى: اعتقد نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ أَنْثَى﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوهم. فإن كانت بمعنى: صَيَّرَ - فستأتي في أفعال التصيير. وبمعنى أوجد نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو أوجب نحو: جعلت للعامل كذا، أو ألقى نحو: جعلت بعض متاعني على بعض تعدت إلى واحد. أو بمعنى: المقاربة فقد مرّت في باب كاد.

خامساً: هب: أثبتة الكوفية، وابن عصفور، وابن مالك كقوله:

٥٧٨ - فقلت أجزني أبا خالدٍ وإلا فهبني امرأ هالكاً^(١)

أي: طُنّني، وقوله:

٥٧٩ - فهبها أئمة هلكت ضياعاً يزيدُ أميرها وأبو يزيد^(٢)

وهي جامدة. ولم يستعمل منها سوى الأمر، لا ماضٍ، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام. ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى والجمع. وزعم الحريري:^(٣)

الرفع الثاني: ما دلّ على يقين، وهو خمسة أيضاً:

أحدها: علم نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَهُنَّ فِي الْمَمَاتِ﴾ [المتحنة: ١٠]، فإن كانت بمعنى: عرف تعدت لواحد نحو: ﴿لَا تَقُولُ شَيْئاً﴾ [التحل: ٧٨]، أو بمعنى: علم علماً^(٤) فهو أعلم، أي: متشوق الشفة العليا فلازمة.

ثانيها: وجد نحو: ﴿وَلَنْ وَجَدْنَا أَحْسَنَهُمُ لِلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ومصدرها:

وجدان عن الأخفش، ووجود عن السيرافي.

- (١) البيت من المقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخلص الشواهد (ص ٤٤٢)، وخزانة الأدب (٣٦/٩)، والدرر (٤٤٣/٢)، وشرح التصريح (٢٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢٨٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٨/٢). ولا نسبة في أوضح المسالك (٣٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٤٨/١)، وشرح شذور اللب (ص ٤٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٦)، ومغني اللبيب (٥٩٤/٢).
- (٢) البيت من الوافر، وهو لعقبة بن هيرة الأسدي في خزانة الأدب (٢/٢٦٠)، و٣/٣٦، والدرر (٢٤٣/٢)، وسمط اللآلي (ص ١٤٩).

(٣) مكان التقط بياض في الأصل. وقال الحريري في درة الغواص (ص ١١١): «ويقولون: هب أتني فعلت، وهب أنه فعل؛ والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال: هبني فعلت، وهب فعل...». فلملّ القصص هو ما أورده.

(٤) الْمَدُّ وَالْعَلَمَةُ وَالْمَثَمَةُ: الشق في الشفة العليا، وقيل: في أحد جانبيها، وقيل: هو أن تنشق فتبين. عَلِمَ عَلَماً فهو أعلم، وَعَلَمَهُ عَلِماً، مثل: كسرتة أكبره كسراً: شققت شفته العليا. انظر: اللسان (٤١٩/١٢).

فإن كانت بمعنى: أصاب تعدت لواحد نحو: وجد فلانَ صَالَتُهُ وَجَدَانًا. أو بمعنى: استغني أو حزن، أو حقد فلازمة. ومصدر الأولى: وَجَدَ مثَلُ الواو. والثانية: وَجَدَ بالفتح. والثالثة: مَوْجِدَةٌ.

ثالثها: ألقى بمعنى: وجد. أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله:
٥٨٠ - قَدْ جَزِيَهُ قَالِقُوهُ الْمُفِيثَ إِذَا^(١)

وأنكرها البصريّة وابن عصفور. وقالوا: المنصوب ثانياً حال، والألف واللام فيه في البيت زائدة.

رابعها: دَرى بمعنى: علم، عدّها ابن مالك كقوله:
٥٨١ - دُرِيَتِ الرُّيِّيَّ الْعَهْدَ يَا عَزَّو قَاغُتِيْطُ^(٢)

قال: وأكثر ما تستعمل معدّة بالباء كقوله: دريت به. فإن دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَذْرِيكُمْ يَوْمَ﴾ [يونس: ١٦].

وقال أبو حيّان: لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنتين. ولعل البيت من باب التضمين؛ ضمن: دريت بمعنى علمت. والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر. ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين.

فإن كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو: دَرى الذُّبُ الصَّيْدَ: إذا استخفى له ليفترسه.

خامسها: تعلّم بمعنى: اعلم. كقوله:
٥٨٢ - تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرٌ عُلْبُومًا^(٣)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما الروحَ مَمَّ فلا يُلوي على أحدٍ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (١١/٣٣٥)، والدرر (٢/٢٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/٣٨٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإن اغتباطاً بالوفاء حميدٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣)، والدرر (٢/٢٤٥)، وشرح الأشموني (١/١٥٧)، وشرح التصريح (١/٢٤٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢، ٢١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبالغ بلطفٍ في التحليل والمكر

قال ابن مالك: وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر. قال أبو حيان: وتابع فيه الأعلام. وليس بصحيح، لأن يعقوب^(١) حكى: «تعلمت فلاناً خارجاً» بمعنى: علمت. أما تعلم لا بمعنى: أعلم من: تعلم يتعلم، فمتصرف بلا نزاع، ويتعدى لواحد.

النوع الثالث: ما استعمل في الأمرين: الظن، واليقين. وهو أربعة أفعال:

أحدها: ظن، فمن استعمالها بمعنى الظن: ﴿إِنْ ظُنُّوا إِلَّا ظُلُمًا وَمَا هُمْ بِمُسْتَفْهِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. وزعم أبو بكر ابن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري^(٢): أن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن، لأن المؤمنين حتى الصديقين ما زالوا وجلين خائفين التفاق على أنفسهم.

وزعم الفراء: أن الظن يكون شكاً، ويقيناً، وكذباً أيضاً. وأكثر البصريين ينكرون الثالث.

فإن كانت ظن بمعنى: أنهم تعدت لواحد نحو: ظننت زيداً. ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(٣) [التكوير: ٢٤].

ثانيها: حسب؛ فمن الظن ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ قَوْمٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ومن اليقين:

٥٨٣ - حَسِبْتُ النَّفَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ^(٤)

= وهو لزيد بن سيار في خزانة الأدب (١٢٩/٩)، والدرر (٢٤٦/٢)، وشرح التصريح (٢٤٧/١). وشرح شواهد المغني (٩٢٣/٢)، والمقاصد النحوية (٣٧٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١/٢)، وشرح الأشموني (١٥٨/١)، وشرح شلور اللهب (٤٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢).

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، الحضرمي بالولاء، البصري، أبو يوسف وأبو محمد. نحوي، لغوي، فقيه، أحد القراء العشرة، له رواية في القراءات مشهورة ومقولة. ولد سنة ١١٧، وتوفي سنة ٢٠٥ هـ. من آثاره: كتاب الجامع، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات؛ ووقف الثمام. انظر ترجمته بي: وفيات الأعيان (٤٠٦/٢). ٤٠٧، ومعجم الأدباء (٥٢/٢٠)، و٥٣، ومرآة الجنان (٣١ - ٣٠/٢).

(٢) تقدم التعريف به قبل صفحات. وانظر الفهارس العامة.

(٣) القراءة في مصاحفنا: «بضين» بالضاد. وفي إعراب القرآن للمكبري (٢٨٢/٢): «بظنين بالضاد: أي بمنهم؛ والضاد: أي بخيل».

(٤) صدر بيت من الطويل، وحجزه:

رياحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

وهو لليد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٤٦)، وأساس البلاغة (ص ٤٦)، والدرر (٢٤٧/٢)، =

مع الهوامع/ ج ١/ م ٣١

والمصدر جُشبان^(١). فإن كانت لِلَوْنِ من نحو: حَسِبَ الرَّجُلُ: إذا احمرّ لونه وأبيض^(٢). أو كان ذا شُقْرَة فلازمة.

ثالثها: خال يخال؛ فمن الظن قوله:

٥٨٤ - إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى^(٣)

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ - دھانِي المَذَارِي عَمَّهَنّ وَخِلْتُني لِي اسمٌ، فلا أَدْعَى به وهو أَوَّلُ^(٤) والمصدر خَيْلاً، وخالاً، وخَيْلَةً، وَمَخَالَةً، وَخَيْلَاناً، وَمَخِيلَةً، وَخَيْلُولَةً. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق.

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَرِيكًا﴾، أي: يظنونهُ: ﴿وَرَوْنَهُ فَرِيكًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: نعلمه. فإن كانت بمعنى: أبصر، أو ضرب الرئة^(٥) تعدّت لواحد. قال الفارسي وابن مالك: وكذا التي بمعنى اعتقد.

= وشرح التصريح (٢٤٩/١)، ولسان العرب (٨٨/١١ - ثقل)، والمقاصد النحوية (٣٨٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٥)، وشرح الأشموني (١٥٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٤).

(١) أي يضم الحاء وكسرها.

(٢) في اللسان (٣١٦/١ - حسب): «الأحسبُ: الذي ابيضّت جلده من داء ففسدت شعرته فصار أحمر وأبيض، يكون ذلك في الناس والإبل». قال الأزهري عن الليث: وهو الأبرص. وفي الصحاح: الأحسبُ من الناس: الذي في شعر رأسه شقْرَة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسومك ما لا يُستطاع من الوجي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٥/٢)، والدرر (٢٤٨/٢)، وشرح الأشموني (١٥٥/١)،

وشرح التصريح (٢٤٩/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو للزمربذني في ديوانه (ص ٣٧٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٧)، والدرر (٢٤٨/٢)، وشرح شواهد المعني (٦٢٩/٢)، والمقاصد النحوية (٣٩٥/٢). وبلا نسبة في

شرح الأشموني (١٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣).

(٥) يقال من الرئة رَأَيْتَهُ فهو مَرَّيٌّ إذا أصبته في رئتِه (اللسان: ٣٠٣/١٤).

نواسخ الابتداء/ ظن وأخواتها ٤٨٣
قال أبو حيان: وذهب غيرهما: إلى أن التي بمعنى: اعتقد تتعلّى إلى اثنين. ويدلّ له قوله:

٥٨٦ - رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى وَثَلَّ رَأْيُهُ
خَوَارِجَ تَرَاكِيصَ قَفْصَدِ الْمُخَارِجِ^(١)

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قليّة. وهي المرادة حيث قيل: أفعال القلوب.
النوع الرابع: ما دلّ على تحويل. وهي ثمانية أفعال: صَيَّرَ وأَصارَ المنقولان من صار
إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال:

٥٨٧ - فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَاكُونُ^(٢)

وجعل: بمعنى صَيَّرَ، نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ نَجِةً﴾ [الفرقان: ٢٣]. ووقّب: حكى
ابن الأعرابي: وهبني الله فداءك، أي: صَيَّرَنِي. ولا يستعمل بمعنى صَيَّرَ إلا الماضي فقط.
وردة نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَيْتِ إِيمَانِكُمْ كُنَّا لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]. وترك كقوله:

٥٨٨ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ
أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَفْتَيْ عَنِ الْمُسْحِ شَارِبُهُ^(٣)

وتخذ، وأتخذ كقوله تعالى: ﴿لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ جُرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءة:
﴿وَأَتَّخِذَ اللَّهُ لِزَيْهِمَ حِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وأنكر بعضهم تتعدّى ترك، وتُتخذ، وأتخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد،
والمصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: والحق ابن أفلح بأصار: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٤٩/٢، ٢٧٥/٥). وفي البيت شاهد آخر، وهو إعمال
صفة المبالغة «تَرَاكِيصَ» فصبت مفعولاً به وهو قوله: «قَفْصَدِ».

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩)، وشرح
التصريح (١/٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/٥٠٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٢). ولحميد الأرقط
في الدرر (٢/٢٥٠)، والكتائب (١/٤٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٥٢)، والجنى الداني
(ص ٩٠)، وخزانة الأدب (٧/٧٣)، ووصف المباني (ص ٢٠١)، وسر صناعة الإعراب (ص ٢٩٦)،
وشرح الأشموني (١/١٥٨)، ولسان العرب (٩/٢٤٧ - عصف)، ومغني اللبيب (١/١٨٠)،
والمقتضب (٤/١٤١، ٣٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعراف في الدرر (٢/٢٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
(ص ١٤٤٥)، ولسان العرب (٣/١٢٢ - جعد)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٨). وبلا نسبة في شرح
الأشموني (١/١٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٧).

نواسخ الابتداء/ ظن وأخواتها
وما حكم به جائز قياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النحاة يقول
له: ابن أفلح، لكن في شرح الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى
أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز
قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدي.
وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

والحق العرب بـ «رأى» العلمية: «الحُلُمِيَّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوها
بها مفعولين إجراء لها مجراها من حيث أن كلاً منهما إدراك بالباطن كقوله:

٥٨٩ - أراهـم رُفَّتْـسِي حَتَّى إِذَا مَـا تَوَلَّى اللَّيْلُ، وَانْخَزَلَ انْخَزَـالاً^(١)

وفي التنزيل: ﴿إِنِّي أَنزِلْتُ أَفْصَحَ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فأعمل مضارع رأي الحُلُمِيَّة
في ضميرين متصلين لمستى واحد، وذلك خاص بـ «عَلِمَ» ذات المفعولين، وما جرى
مجرها.

والحق الأخفش بعلم: «سمع» المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٌّ على صوت نحو:
سمعت زيدا يتكلم، بخلاف المعلقة بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة. ووافقه
على ذلك الفارسي وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع،
وابن مالك.

واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتت لها بمفعول ثان يدل على المسموع،
كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتت بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون.

والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا: لا تتعدي: «سمعت» إلا إلى مفعول واحد، فإن كان
مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عتيماً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال،
وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحالة ميّنة.

واحتج ابن السيد لقولهم: بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها تتعدي إلى
واحد، وأنها لو تعدت لاثنتين لكانت إما من باب أعطى، أو من باب ظن، ويبطل الأول:
كون الثاني فعلاً^(٢)، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا
يجوز إلغاؤها، وباب ظن يجوز فيه الإلغاء.

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ١٣٠)، والحامسة البصرية (١/ ٢٦٢)، والدرر
(٢/ ٢٥٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢١). ولا نسبة في أوضح المسالك

(٢/ ٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٤).

(٢) لأن «سمع» معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت.

والحق قوم بصير: «ضرب» مع المثل نحو: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَيُوضَّعُ﴾ [البقرة: ٢٦]، «وَأَضْرِبَ لَهم مَثَلًا أَحْصَبَ الْقَرِيَّةِ» [يس: ١٣].

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصواب ألا يلحق به لقوله تعالى: «ضَرِبَ مَثَلٌ فَأَسْتَحْيُوا لَكَ» [الحج: ٧٣]. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك شيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيان: وهو استدلال ظاهر إلا أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبي الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صَيَّر متعدٍ لاثنتين مطلقاً مع المثل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الْفُضَّةَ خَلْعًا لًا: ومال إليه أبو حيان.

والحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

والحق بها ابن دُرُوسيه: «أصاب»، و«صادف»، و«غادر».

والحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانُ ضَوْيَةً﴾ [النساء: ٢٨]. والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطاب الماردي^(١): أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صَيَّر. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدار مسجداً»، و«قطعت الثوب قميصاً»، و«الجِلْدُ نَعْلًا»، و«صنعت الثوب عماماً» لأن المعنى فيها: «صَيَّرت». قال أبو حيان: والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ، ولا يقاس عليه.

وذكر السكاكي^(٢) في «المفتاح»^(٣) فيما يتعلق إلى اثنين: «توهمت»، و«تيقنت»

(١) هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفي بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد نقلت ترجمته.

(٢) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي. عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والمروض والشعر وغير ذلك. ولد في ٣ جمادى الأولى سنة ٥٥٥، وتوفي بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦ هـ. من آثاره: مفتاح العلوم، ومصحف الزهرة. انظر ترجمته في: مفتاح السعادة لطلاش كبرى زاده (١/١٦٣، ١٦٤)، وكشف الظنون (ص ١٧٦٢)، وروضات الجنان للخوانساري (٤/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) «مفتاح العلوم» قال السكاكي: «... وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه، فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق والنحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وكان تمام علم المعاني بعلمي الحدود والاستدلال... الخ». وله شروح كثيرة. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٦٢ - ١٧٦٨).

و «شعرت» و «دریت»، و «تبینت»، و «أصبّت»، و «احتقدت»، و «تمنیت»، و «وددت»، و «هب» بمعنى: أحسب. نقله عنه في الارتشاف^(١). ثم قال: ويحتاج في نقل هذه من هذا الباب إلى صحّة نقل عن العرب.

(ص): مسألة: مدخولها ككان، أو ذو استفهام. وأنكر السّهليّ دخولها على جزأي ابتداء. وتنصبهما مفعولين. وقيل: الثاني شبه حال.

(ش): ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو: أيهم أفضل؟ و غلام من عندك؟ فإنه لا تدخل عليه كان، لأنّ الاستفهام له الصدر، فلا يؤخر، وتدخل عليه: ظننت، ويتقدّم عليها، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ و غلام من ظننت عندك.

وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبتهما مفعولين. وكان الأصل ألا تؤثر فيهما، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت، فنصبت الاسمين. هذا مذهب الجمهور.

وزعم الفراء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يطلب اسمين: أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيدا ضاحكاً.

واستدل بوقوع الجمل، والظروف، والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا، كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال، لا على التشبيه بالمفعول به. قال أبو حيان: ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ بدونه، وليس ذلك شأن الحال، لأنه ليس بحال حقيقي، بل مشبه بها والمشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه. وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه ليس بمفعول حقيقي، بل مشبه به عندهم.

واستدلّ البصريون بوقوعه معرفة، ومضمرأ، واسماً جامداً كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالاً، ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو: قال زيد عمرو منطلق، ومروث يزيد.

وأنكر السّهليّ دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً. قال: بل هي بمنزلة: أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألا تُذكر، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيدا عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيدا عمراً نفسه، لا شبه عمرو.

(١) «الارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان.

قال أبو حيان: والصحيح قول التحوين، وليس دليلهم ما توقعه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال.

(ص): وتسدّ عنهما أن ومعمولاها، وتقديمهما كمجردين. وثانيهما كخبر كان.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنّ المشددة، ومعمولاها نحو: ظننت أنّ زيداً قائم. ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول، ولجریان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة. ثم لا حذف فيه عند سيويه.

ورذهب الأخفش والمبرد: إلى أن الخبر محذوف. والتقدير: أظن أنّ زيداً قائم، ثابت، أو مستقر. وكذا يسدّ عنهما «أن» وصلتها نحو: ﴿أَحْسِبْ أَنَّ ثَأْنًا أَنْ يَرْكُوزًا﴾ [العنكبوت: ٢] لتضمن مُسند، ومُسند إليه مصرّح بهما في الصلة.

الثانية: حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه.

وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلاً^(١). وأسباب الوجوب في الشّقين معروفة في باب الابتداء.

الثالثة: للمفعول الثاني هنا من الأقسام، والأحوال، ما لخبر كان وذلك معروف ممّا هناك.

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص): ويجوز حذفهما للدليل لا أحدهما دونه وفقاً. ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه، وفقاً للأخفش والجزمي وجوزّه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن، لا العلم. وإدريس سماحاً في ظن، وخال، وحسب. فإن وقع محلّهما ظرف، أو ضمير، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه.

(ش): الحذف للدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمّى: اقتصاراً، فحذف

(١) أي أن قوله: «ما ظننت زيداً إلا بخيلاً» خلاف الأصل؛ والأصل هو: «ما ظننت بخيلاً إلا زيداً» كما يقول ابن مالك في الألفية:

وخبر المحصور قدّم أبداً كـ «ما لنسا إلا اتباع أحمد»

المفعولين هنا لدليل جازٍ وفقاً كقوله:

٥٩٠ - بأيّ كتابٍ أم بأية شئٍ ترى حُبهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ^(١)

أي، وتحسب حُبهم عاراً عليّ.

وأما حذفهما لِغَيْرِ دليل كافتصارك على أظن، أو أعلم من: أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب: أحدها: المنع مطلقاً. وعليه الأخفش، والجزمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه، وللمحققين كابن طاهر وابن خُزُوف، والشَّلوِّين لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا عِلْمٍ ما فأشبهه قولك: «النار حارة».

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، منهم ابن السراج، والسيرافي. وصحَّحه ابنُ عُصْفُورٍ لوروده. قال سبحانه وتعالى: ﴿أَعِنْدُكُمْ جِلْدٌ لَّغَيْبٍ فَهَؤُا بِرَعَّةٍ﴾ [النجم: ٣٥]، أي يعلم. وقال: ﴿وَكُنْتُمْ تُرَكِّمُ النَّوَى﴾ [الفتح: ١٢]. وحكى سيبويه: «من يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٢)، أي: يقع منه خيلة، وما ذُكِرَ من عدم الفائدة ممنوع، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث: الجواز في ظنٍّ، وما في معناها، دون عِلْمٍ وما في معناها. وعليه الأعلام. واستدلَّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: ظننت: أنه وقع منه ظن. ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفَيْدْ قوله: «علمت» شيئاً.

وَرُدَّ: بأنه يفيد وقوع عِلْمٍ ما لم يكن يَحْلُم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً. وعليه أبو العُلا إدريس^(٣)، فلا يتعدى الحلف في: ظننت، وخلت، وحسبت لوروده فيها.

وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف، لأن أصلهما المبتدأ والخبر،

(١) البيت من الطويل، وهو للكُميت في خزانة الأدب (١٣٧/٩)، والدرر (٢٧٢/١)، (٢٥٣/٢)، وشرح التصريح (٢٥٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٩٢)، والمحسب (١٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٣/٢)، (١١٢/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٩/٢)، وشرح الأشموني (ص ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥).

(٢) هذا مثَل. يقال: خلعت الشيء، إذا ظننته؛ والمعنى: أن من يسمع الشيء ربما ظنَّ صحته، وقيل: معناه أن من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم يقع في نفسه المكروه عليهم، والمعنى أن مجانبة الناس أسلم. انظر: جوهرة الأمثال للمسكري (٢/٢١٢ - طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) هو أبو العُلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.

وذلك غير جائز فيها. وأما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور. ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصححه ابن عصفور، وأبو إسحاق بن مخلون^(١) كالإختصار، وقياساً على باب كان.

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل. وخبرها كالحديث لها فصار عوضاً عنه، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلافه هنا. وقد ورد السماع هنا بالحذف قال:

٥٩١ - ولقد نزلت فلا تَقْنُئِي غَيْرَهُ مِثْلِي بمنزلة الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ^(٢)

أي: وإيقعاً، أو حقاً.

وعلى بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كُلِّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجوز حذف أحدهما دون الآخر. وفَرَّقَ بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتمدّى منهما إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد.

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك، أو مجرور نحو: ظننت لك. أو ضمير نحو: ظننته، أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الإختصار عليه، إن كان أحدهما ولم يعلم المحذوف، إما تَقَرَّرَ من أن حذف أحدهما اختصاراً ممنوع.

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظن، وتلك العلة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الإختصار عليه. ويكون الضمير حُلُوف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص): وخصّ متصرف القلبيّ بالإلغاء آخرًا، ووسطًا. والأكثر بغير. وهو أولى

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي. نحوي، لعوي. توفي سنة ٥٨٤ هـ. من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التبيين والمبهم لابن جني، التكت على تبصرة الصيمري في النحو، وشرح الحمامة لأبي تمام. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٨٨)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩، ٦٩٢)، وإيضاح المكنون (١/ ١٥٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عترة في ديوانه (ص ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٦١٣)، والأشياء والنظائر (٢/ ٤٠٥)، والاشتقاق (ص ٣٨)، والأغاني (٩/ ٢١٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩١)، وعزانة الأدب (٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦)، والخصائص (٢/ ٢١٦)، والدرر (٢/ ٢٥٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٦)، وشرح شواهد المعني (١/ ٤٨٠)، ولسان العرب (١/ ٢٨٩ - حيب)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (٢٢٥)، والمقرب (١/ ١١٧).

آخرًا. وفي الوسط خُلف، لا مقدّمًا خلافاً للكوفية والأخفش. وينوى الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصح يجوز: ظننت يقوم زيداً، ونعم الرجل زيداً. وأكلاً زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمُولَيْنِ إنَّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلغَى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياه ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقلّم خلافاً لقوم، فعلى الأصح لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْمًا.

(ش): يختص المتصرّف من الأفعال القلبية، وهو ما عدا: هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلًّا.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت. أو توسط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.

والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال.

وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم. واختاره ابن أبي الزيّع.

فإن بدأت التحجر^(١) بالشك أَعْمَلْتُ على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخر أَوْلى من إعماله. وفي المتوسط خلاف: قيل: إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل: هما سواء، لأنه عادل قوّة تأخيرُهُ، فضعف لذلك. فقاومه الابتداء بالتقديم.

ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله:

٥٩٢ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا^(٢)

(١) حَبَّرَ الشَّيْءَ: زَيَّنَهُ وَنَمَّقَهُ. ويقال: حَبَّرَ الشَّعْرَ وَالْكَلَامَ وَالخَطَّ. وحَبَّرَ الْكِتَابَ: كَتَبَهُ. انظر: المعجم الوسيط (ص ١٥١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وصجزه:

يسوداننا إن إسرث غنماهما

وهو لأبي أسيدة الديبري في تخلص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدور (٢/٢٥٥)، وشرح التصريح (١/٢٥٤)، ولسان العرب (٥/٢٩٥ - يسر)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٣). وبلا نسبة في أوضح

المسالك (٢/٥٩)، ولسان العرب (١٢/٤٤٥ - غنم).

والمتوسط قوله:

٥٩٣ - وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والفِشْلُ^(١)

أما إذا تصدّر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين. وجوزّه الكوفيون والأخفش. وأجازه ابن الطراوة، إلا أن الإعمال عنده أحسن. واستدلوا بقوله:

٥٩٤ - أَنِّي رَأَيْتُ مَلَأَكَ الشَّيْمَةُ الْآدَبُ^(٢)

وقوله:

٥٩٥ - وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِثْلُكَ تَنْوِيلُ^(٣)

وقوله:

٥٩٦ - وَلِإِخَالِ إِنِّي لَأَحِقُّ مُنْتَبِعُ^(٤)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توهمني

ويرى: «والخوذة» مكان: «والفشل». وهو لجريز في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٤٠٧/١)، ولسان العرب (٢٢٦/١١ - خيل). وللمعلم المتقري في تخلص الشواهد (ص ٤٤٥)، وخزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٢٥٦/٢)، وشرح التصريح (٢٥٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٠)، وشرح المفصل (٨٤/٧، ٨٥)، والكتاب (١٢٠/١)، والمقاصد النحوية (٤٠٤/٢). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١٨٤/٢)، وأوضح المسالك (٥٨/٢)، وشرح فطر الندي (ص ١٧٤)، واللمع (ص ١٣٧).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كذلك أُنِيتُ حتى صار من خلقي

وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠)، والدرر (٢٥٧/٢). وبلا نسبة في الأشياء والظواهر (١٣٣/٣)، وأوضح المسالك (٦٥/٢)، وتخلص الشواهد (ص ٤٤٩)، وشرح الأشموني (١٦٠/١)، وشرح التصريح (٢٥٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوني (ص ١١٤٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١)، والمقاصد النحوية (٤١١/٢، ٨٩/٣)، والمقرب (١١٧/١).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (٣١١/١١)، والدرر (١٧٢/١)، (٢٥٩/٢)، وشرح التصريح (٢٥٨/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٤١٢/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٧/٢)، وشرح الأشموني (١٦٠/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فلبثت بعدهم بعيش ناصب

بالكسر.

والبصريون خَرَجُوا ذلك على تقدير ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرّع على الخلاف المذكور مسائل:

أحدها: نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند الكوفيين والأخفش، لا يجوز نصب زيد، وعند البصريين يجوز، لأن النية بالفعل التأخير.

الثانية: أظن نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين.

الثالثة: أظن أكلَ زيداً طعامك. يجوز على قول البصريين دون الكوفيين، فإن تقدم الفعل على المفعولين، ولكنه تَقَدَّم معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو: متى ظننت زيداً قائماً؟.

وقد يقع الملفى بين معمولي إن كقوله:

٥٩٧ - إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ^(١)

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله:

٥٩٨ - وَلَكِنْ دَعَاكَ الْحُبُّ أَحْسَبَ وَالتَّمَرُّ^(٢)

وبين سوف ومصحوبها كقوله:

٥٩٩ - وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي^(٣)

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٤٤٨)، والدرر (٢/٢٥٩)، وشرح أشعار الهلليين (٨/١)، وشرح شواهد المغني (١/٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٣/٤٩٤)، والمنصف (١/٣٢٢). وللهللي في مغني اللبيب (١/٢٣١). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٦٠٤).
(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ولديه ذنبُ الحبِّ مغفَرٌ

وهو بلا نسبة في حاشية يس (١/٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

فما جنة الفردوس أقبِلْتُ تبتني

وهو لحكيم بن قبيصة في خزانة الأدب (٩/١٣٧). وبلا نسبة في الدرر (٢/٢٦٠).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقومُ آلَ حصنِ أم نساء

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦)، وجمهرة اللغة (٩٧٨)، والدرر (٢/٢٦١، ٤/٢٨، ٥/١٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٠، ٤١٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨).

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين. ويؤيد البصريين قوله:
٦٠٠ - شجّاك أظن ربيّ الطاعنين^(١)

روي برفع «ربيع» ونصبه.

قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلّا الإلغاء، لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليس هنا كذلك، وإلّا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ.

ويقبح تأكيد المُلغى بمصدر منصوب نحو: زيد ظننت ظناً منطلقاً، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل، وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض.

ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو: زيد ظننت ظنّي قائمٌ، ويضمير أقلّ ضعفاً نحو: زيد ظننته منطلقاً.

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصريح، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن المجعول عوضاً إنّما هو المصدر لا ضميره.

ومثله توكيده باسم إشارة نحو: زيد ظننت ذلك منطلقاً.

قال أبو حيان: واتفقوا على أنه أحسن من المصدر، واختلفوا، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه، أو هما سواء؟ وجه الأول: أن الضمير يَتَوَهَّمُ منه رجوعه إلى زيد.

وجه الثاني: أن اسم الإشارة ظاهر منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر.

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو: زيد منطلق ظنك، أي: ظنك زيد منطلق، ناب: «ظنك» مناب: «ظننت»، ونصب نصب المصدر المؤكد للمُجْمَل، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم حقّاً، لأن شأن المؤكد التأخير.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلم تبعاً بعلل العاذلين

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/٢٦١)، وشرح الأشموني (١٦٠/١)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٠٦)، ومغني اللبيب (١/٣٧٨)، والمقاصد الحوية (٤١٩/٢).

وجوز قوم منهم الأخفش: تقديمه. فعلى الأول: لا يجوز إعماله وفاقاً، لأنه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملاً، والتأخير لكونه، مؤكداً. واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد محال.

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل. ومنهم من أجاز فيقال: ظنك زيداً قائماً.

وفي التقديم قول ثالث: أنه يجوز مع «متى» نحو: متى ظنك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً؟ قال أبو حيان: من أجاز الإعمال في: ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجوز، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك.

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا، ومنعه في: ظنك زيداً قائماً، ابن عصفور.

فإن جعلت: «متى» خبر الظن رفع، وعمل وجوباً نحو: متى ظنك زيداً قائماً؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد، ولا بدل من اللفظ بالفعل، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل.

[التعليق]

(ص): وخص أيضاً بالتعليق. وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف له، أو تالي «ما»، أو «إن» النافية، أو لام ابتداء. قال ابن مالك: أو قسم، أو «لو»، وابن السراج أو «لا»، وأبو علي: أو «لعل». وأنكر ثعلب تعليق الظن، وقيل: القسم مقدر فيها معلق. وقيل في إن، ولا، وقيل: هو وجوابه المعمول. وقيل: يجوز العمل مع «ما». واختلف هل يختص بالتميمية؟.

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق، وهو: ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب، لأن محلها نصب.

والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيهم قام. ﴿يَتَمَنَّوْنَ أَنَّى لَرَجِيْنِ أَحْسَنَ﴾ [الكهف: ١٢]، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو من زيد؟ أو مدخولاً له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ أو مدخولاً لـ «ما» النافية نحو: ﴿وَكُنْزُوا مَا لَكُمْ مِّنْ حَاجِّينَ﴾ [فضلت: ٤٨]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا هَؤُلَاءِ يَتَّبِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو لأن النافية نحو: ﴿رَقِطُوا إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهِ إِلَهِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢]، أو للام ابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ووجه المنع في الجميع أن لها الصدر، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

وعَدَّ ابن مالك من المعلقات لام القسم كقوله:

٦٠١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَئَاتِيَنِّي مُنِيَّتِي^(١)

قال أبو حيان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدَّهَّان في «الغزة»^(٢) بأنها لا تعلق. وعَدَّ ابن مالك أيضاً: «لو» كقوله:

٦٠٢ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَرٌ^(٣)
وعَدَّ ابن السراج فيها «لا» النافية. وذكرها النحاس^(٤) نحو: أظن لا يقوم زيد.

قال أبو حيان: ولم يذكرها أصحابنا.

وعَدَّ أبو علي الفارسي منها: «لعل» نحو: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَمَّا تَزْكُ﴾ [عبس: ٣]، ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَمَّا تَسَاءَلُ قَرِيْبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. ووافقه أبو حيان، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل به.

وذهب ثعلب والمبرد، وابن كيسان: إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم. وأما الظن ونحوه فلا يعلق، ورجحه الشَّكُّوْنِي، ووجهه إدريس بأن آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد. أما التحقيق فلا يكون بعد الظن، لأنه نقيضه. وأما

(١) صدر بيت من معلقة لبيد بن ربيعة، وعجزه:

إِنَّ الْمَنَاءَ لَا تَطِيْشُ سَهْمَاهَا

وهو في ديوانه (ص ٣٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٣)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩ - ١٦١، ١٠/٣٣٤)، والدرر (٢/٢٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٢٨)، والكتاب (٣/١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٥)، وأوضح المسالك (٢/٦١)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧١)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٦)، ومغني الليب (٢/٤٠١، ٤٠٧).

(٢) «الغزة المخفية في شرح اللزاة الألفية» تقدّم الكلام عليها. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٠٢)، والأغاني (١٧/٢٧٦، ٢٩٥)، وأمالي الزجاجي (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٤/٢١٣)، والدرر (٢/٢٦٤)، والشعر والشعراء (١/٢٥٣)، ولسان العرب (٤/٥٤٨ - حذر، و ١٤/١١٠ - ثرا). ويلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٨٩)، وشرح الأشموني (١/١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٣).

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بالنحاس. نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقه. رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ونظويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي غرقاً في النيل سنة ٣٣٨ هـ، وقيل: سنة ٣٣٧. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، أخبار الشعراء، الناسخ والمنسوخ، الكافي في النحو، وتفسير القرآن. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٣٥، ٣٦)، ومعجم الأدباء (٤/٢٢٤ - ٢٣٠)، وإنباء الرواة (١٠١/١ - ١٠٤)، وبغية الوعاة (ص ١٥٧)، وشذرات الذهب (٢/٣٤٦)، ومروءة الجنان (٢/٣٢٧).

الاستفهام فتردد، والظن أيضاً تردد، فلا يدخل على مثله.

وذهب بعضهم: إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات المذكورة، وأنه هو المعلق، لا هي.

وقوم: إلى أنه مقدر في «إن» و«لا». وقوم: إلى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل.

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز الإعمال مع «ما» نحو: علمت زيدا ما أبوه قائم^(١). ثم قيل: هذا خاص بالتمييزية، لأنّ الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل. فلا يقال: علمت ليس زيدا قائماً. وقيل: عام فيهما لأنها ليست بفعل.

(ص): وألحق مع استفهام: أبصر، وتَفَكَّرَ، وسأل. قال قوم: ونظر، وابن مالك: ونسي وما قاربها، لا غيرها خلافاً ليونس. ونَصَبُ: علمت زيدا أبو من هو؟ أرجح. وأوجب ابن كيسان. ويجب على الأصح بعد أرايت بمعنى: أخبرني، ولذي استفهام معها ما له دونها. ثم المعلق إن تعدى لثنين، فالجملة مستهما. والثاني إن ذكر الأول، أو بحرف، فتصب بإسقاطه، أو لواحد، فهي هو. فإن ذكر فبدل كُلِّ. وقيل: اشتغال. وقيل: حال. وقيل: ثاني على تضمينه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة: «أبصر» نحو: ﴿سَبَّيْهِمْ وَيُصِرُّهُمْ أَفَيْسُكُمْ الْمُقْتُلُونَ﴾ [القلم: ٥، ٦]، و«تَفَكَّرَ»، كقوله:

٦٠٣ .. تَفَكَّرَ لَأَيُّاهُ يَعْثُونَ أَمِ قِرَدًا^(٢)

و «سأل» نحو: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ إِلْيَينَ﴾ [الذاريات: ١٢].

وزاد ابن خروف: «نظر». ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]. قال ابن الزبير^(٣): ولم يلعب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين.

(١) كذا في الأصل. ولعلها: «علمت ما زيدا أبوه قائم» لقوله: يجوز الإعمال مع «ما»...

(٢) عجز بيت من الطويل، وصلده:

حَزَقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدُوا لِكَاثَةِ

وهو لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافعية (ص ٣٤٩، ٣٥٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٠)، والدرر (٢/ ٢٦٤)، ووصف المباني (ص ٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٧٣)، وشرح شافعية ابن الحاجب (٣/ ٦٤)، وشرح المفصل (٨٨/ ١٨٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧) - حرق.

(٣) لعله علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي المعروف بابن الكوفي. أديب، نحوي، لغوي. توفي ..

وزاد ابن مالك: نسي كقوله:

٦٠٤ - وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ^(١)

ونازعه أبو حيان: بأن «مَنْ» في البيت يحتمل الموصولة وحذف العائد، أي: من هم أنتم؟.

وزاد ابن مالك أيضاً: ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو: أما ترى أي برق هنا؟ على أنّ رأي بصرية. ﴿وَيَسْتَلْقُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣]، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. ﴿يَلْبُوكُمُ الْكِرَامُ بَعْلَاءَ﴾ [الشُّك: ٢].

ونازعه أبو حيان: بأن (رأى) في الأولى علمية، و (أيكم) في الأخير موصولة، حذف صدر صلتها، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض.

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر. وخرج عليه: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. والجمهور لم يوافقوه على ذلك.

الثانية: إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتفاق، لأن العامل مسلط عليه، ولا مانع من العمل.

واختلفوا في رفعه: فأجازه سيوريه، وإن كان المختار عنده النصب، لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه، إذ المعنى: علمت أبو من زيد؟ وهو نظير قولك: إن أحدًا لآ يقول ذلك، ألا ترى أنّ «أحدًا» إنما يقع بعد نفي، لكنه لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل، وهو وضميره واحد صار كان النفي دخل عليه. ومنعه ابن كيسان لظاهر مباشرة الفعل. ورّد بالسماع، قال:

٦٠٥ - فوالله ما أدري غريمٌ لَوَيْثُهُ أَئِشَدُّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ^(٢)

الثالثة: يجب النصب بعد: «أرأيت» بمعنى: أخبرني نحو: أرأيتك زيداً أبو من هو؟

= سنة ٣٤٨ هـ. له من الكتب: الهمز، معاني الشعر واختلاف العلماء فيه، والفرائد والقلائد في اللغة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٥٣/١٤ - ١٥٦)، وبنية الوعاة (ص ٣٥٠)، وإيضاح المكنون (٣٥١/٢).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

وهو لزيد الأعجم في ديوانه (ص ٧٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦٢٠)، والنور (٢/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٢٠). ويلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٤)، وحاشية يَس (١/٢٥٣)، والمحتسب (١/١٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو يلا نسبة في الدرر (٢/٢٦٥).

ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في: علمت زيدا أبو من هو؟ لأنها في معنى أخبرني، وأخبرني لا تعلق. هذا مذهب سيويه.

ونازعه كثيرون. وقالوا: كثيراً ما تعلق: «أرأيت». قال تعالى: ﴿قُلْ أَزِيدُكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَاؤُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعِزَّ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ﴿أَتَيْتُكَ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْوَقْدِ وَأَتَيْتُكَ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْوَقْدِ﴾ [العلق: ١٣، ١٤]، في آيات أخر. وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً، أي: أرأيتكم عدايتكم؟.

وقال أبو حيان: هي من باب التنازع، فإن «أرأيت»، وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده، فاعمل الثاني، وحذف من الأول، لأنه منصوب، أي: أرأيتكموه، أي العذاب. ويضمر في: أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط «أرأيت» عليه.

الرابعة: للاسم المستفهم به، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته، بل يبقى على حاله من الإعراب. فإن كان مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك. وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به، أو مصدرأ، أو ظرفاً، أو حالاً بقي كذلك. مثالها: علمت أي الناس صديقك؟ وأيهم صرّيت؟ وأي قام قمت؟ ومتى قام زيد؟ وكيف ضربت زيدا؟.

الخامسة: الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسدّهما. فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمت زيدا أبو من هو؟ فهي في موضع المفعول الثاني.

وأما في غير هذا الباب، فإن كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟.

وجعل ابن مالك منه: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَ طَمَاسًا﴾ [الكهف: ١٩]، أي: «إلى».

وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو: عرفت أيهم زيد؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو: عرفت زيدا أبو من هو؟ فالجملة بدل منه، هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك. ثم قال ابن عصفور: هي بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف. والتقدير: عرفت قصة زيد، أو أمر زيد أبو من هو؟ واحتج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.

وقال ابن الصائغ^(١): هي بدل الاشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. نقلت ترجمته.

نواسخ الابتداء/ ظن وأخواتها ٤٩٩
 وذهب المبزء، والأعلم، وابن خروف وغيرهم: إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسي: إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمته معنى: علمت. واختاره أبو حيّان.

[جواز إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين]

(ص): وخصّ أيضاً، ورأى بصرية، وحُلْمية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين، متحدّي معنى. والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها علم، وفقد، ووجد. ويمنع مطلقاً، إن أضمر فاعل متصلاً، وفتر بمفعول. ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز.

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيد ظننته خارجاً. قال تعالى: ﴿أَنْ تَرَاهُ أَتَقْنَعُ﴾ [العلق: ٧]، وقال الشاعر:

٦٠٦ - وختنتني لي اسم^(١)

وقال:

٦٠٧ - وكنت إخالني لا أجزع^(٢)

وقال:

٦٠٨ - قَدْ كُنْتُ أَحْسِنِي كَأَعْنِي وَاحِدٍ^(٣)

وقال:

٦٠٩ - وَجِئْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِيَا^(٤)

(١) تقدم يرقم (٥٨٥).

(٢) من الكامل، وتماهه:

فحملتها وخفرتُ عندك قيرها جزعاً

وهو لمؤليك المرزوم (أو المزموم) في الدرر (٢/٢٦٧).

(٣) صدر بيت من الكامل، وحجّزه:

نزل المدينة عن زواجة قوم

وهو لأبي محجن الثقفي في الأشباه والنظائر (٨/٧٨)، والدرر (٢/٢٦٧)، ولسان العرب

(١٢/٤٦٠ - قوم) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في المحتسب (١/٨٨).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصله:

لسانُ السوء تُهديه إلينا

وقال:

٦١٠ - وَخَالَه مُصَابَا^(١)

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمة؟ خلاف.
قال ابن كيسان: نعم. والأكثرون: لا. ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال. لا يقال:
ضربتني، ولا ضربتك، ولا زيد ضربته بالاتفاق.
وعلمه سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قَالَ رَبِّي إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [الفصص: ١٦].
وقال المبرد: لثلاث يكون الفاعل مفعولاً.

وقال غيره: لثلاث يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد. أحدهما: رفع. والآخر:
نصب. وهما لشيء واحد.

وقال الفراء: لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على
اسمه إلا بالفصل. نَعَمْ الحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصرية، والحُلُمِيَّة بكثرة،
وعدم، وفقد، ووجد بقلة. كقول الشاعر:

٦١١ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلزَّمَانِ دَرِيَّةً^(٢)

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَتَّبِعُ أَتَّصِرُ حَمَرًا﴾ [يوسف: ٣٦]. وحكى الفراء: عدمتني،
وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.

أما قوله: قد بت أحرسني وحدي فشاذا، إذ لم يقل: أحرس نفسي.

فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إِيَّاكَ.

-
- = وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠)،
٢/ ٢٦٨، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).
(١) جزء من بيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٢٩)، والدرر (٢/ ٢٦٩)، وتماهه:
وجاشت إليه النفسُ خوفاً وخاله مصاباً ولو أمسى على غير مرصيد
(٢) صدر بيت من الكامل، ومجزه:

مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (ص ١٧١)، وبخزانة الأدب (١٠/ ١٥٨، ١٦٠)، والدرر
(٢/ ٢٦٩، ١٨٥/٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦)،
وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠، ٣٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية
(ص ٢٥٥)، والأشياء والنظائر (٣/ ١٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢)،
وشرح الأسموني (٢/ ٢٩٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٨)، وشرح المفصل (٨/ ٤٠)، ومغني اللبيب
(١/ ١٤٩).

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه، وضرب نفسه. فإن أضمر متفصلاً جاز نحو: ما ظن زيداً قائماً إلا هو، وما ظن زيداً^(١) قائماً إلا إياه، وما ضرب زيداً إلا إياه.

[استعمالات القول وما تصرف منه]

(ص): مسألة: يحكى بالقول، وتصريفه الجمل، وفي لفظ الملحونة خُلف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً. وقيل: نعت مصدر. ومراد لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدرًا متم جملة. وقد يضاف قول. وقائل إلى مُحْكِي. ويفني عنه. وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن مطلقاً، لكن في لغة. وقيل: شرطها تضمن معناه. وبشرط الاستفهام فقط في لغة. وفي المشهور اتصاله، أو فصله بظرف أو معمول. قال الأكثر: أو أَجْنَبِي. وكونه مضارعاً لمخاطب. قال ابن مالك: وحالاً. ومنع أبو حيان والتبليسي. والأبمدي باللام لمعمول. وجوزّ السيرافي في ماض. والكوفيّة في أمر. فإن فُقدَ شرطُ فالحكاية. ويجوز معه بل يجب في: أتقول زيد منطلق، لمن بلغت عنه.

(ش): في القول وما تصرف منه استعمالات:

أحدها: أن يحكى به الجمل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ٣٠]، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا عَامِنَا﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿وَلَنْ نَجْعَبَ نَجْعَبَ قَوْلِهِمْ أَمْ ذَا كُنَّا نُرَبِّهَا﴾ [الرعد: ٥] الآية. ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَتِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. مقول لديهم: لا زكاً مال ذي بخل.

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع.

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع. فإذا قال زيد: «عمرو منطلق»، فلك أن تقول: قال زيد: «عمرو منطلق»، أو: «المنطلق عمرو».

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في: قول زيد: عمرو قائم بالجر، قال زيد: عمرو قائم بالرفع.

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان: صحح ابن عصفور المنع. قال: لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم في الملحونة.

(١) في الأصل: «زيداً»؛ والصواب ما أثبتناه.

وإذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو: انطلقت، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان: انطلقت، ولك أن تقول: قال فلان: انطلق، أو إنه انطلق، وهو منطلق.

وهل يلحق بالقول في ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟ قولان. أحدهما: نعم. وعليه الكوفيون نحو: ﴿وَكَاذِبًا يَكِيدُ لِقَبْضِ عَيْنَيْكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠] بالكسر. ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ لَكُمْ لِكُلِّ كَلَامٍ تَقُولُونَ﴾ [إبراهيم: ١٣]. قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] واختاره ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيان لسلامته من الإضمار.

والثاني: لا، وعليه البصريون. وقالوا: الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمير للتصريح به في: ﴿كَادَعَى رَبُّهُ نِسَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣، ٤]، ﴿وَكَاذَعْنِي نَجْمٌ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿وَكَاذَعُ أَهْلُ الْأَعْرَابِ رِيحًا لَا يَمُرُّونَ بِهَا إِلَّا يَسْتَعِزُّونَ بِهَا مَا أَفْقَى﴾ [الأعراف: ٤٨]. واختاره ابن مالك.

الثاني: أن ينصب المفرد، وهو نوعان. أحدهما: المؤدي معنى الجملة، كالحديث، والشعر، والخطبة، كقلت حديثاً، وشعراً، وخطبة. ونصبه على المفعول به، لأنه اسم الجملة. والجملة إذا حكيت في موضع المفعول به، فكذا ما بمعناها. وقيل: على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً.

الثاني: المراد به مجزء اللفظ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك وجعلوا منه: ﴿يَقَالُ لَهُمْ إِنَّهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي: يقول له الناس: إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم.

وذهب جماعة منهم ابن عصفور: إلى أنه لا ينصب بالقول، بل يحكى

أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير مُيم الجملة كقوله:

٦١٢ - إِذَا دُفَّتْ فَاهَا قَلْتُ طَعْمُ مُدَامُو^(١)

أي: طعمه طعم مُدَامَة.

وقد يضاف لفظ: «قول»، ولفظ: «قائل» إلى الكلام المحكي، كما يضاف سائر

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

محقق مما تجي به اللجج

وهو لامريء القيس في ديوانه (ص ١١٠)، والدرر (٢/ ٢٧٠). ولا نسبة في لسان العرب (٨٩/٤ - تجر).

المصادر والصفات كقوله:

٦١٣ - قَوْلُ يَا لِلرَّجَالِ يَنْهَضُ مِنَّا مُنْشَرِّعِينَ الْكُھُولَ وَالشُّبَّانَا^(١)

وقوله:

٦١٤ - وَاجِبْتَ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ^(٢)

وقد يغني القول عن المحكي به بأن يحذف لظهوره كقوله:

٦١٥ - لَنَخْشَنُ الْأَكْسَى، قُلْتُكُمْ فَإِنِّي مُلِئْتُكُمْ
بِرُؤُوسِنَا قَبْلَ اهْتِمَامِ بِكُمْ رُغْبًا^(٣)

أي: قلتم، نقاتلهم.

وقد يحذف «القول» دون المحكي به، وهو كثير حتى قال: ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أَكْفَرْتُمْ.الثالث: أن يعمل عمل ظن، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً.
يقولون: قلت زيداً قائماً، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية.واختلف: هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضْمَنَ معنى الظن؟ على
قولين: اختار ثانيهما ابن جني. وعلى الأول الأعمم وابن خروف وصاحب البسيط،
واستدلوا بقوله:٦١٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِيئًا هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْرَائِيئًا^(٤)(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧١/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٣٧/٢)، ومغني
الليبي (٤٢٢/٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حَتَّى مَلَكْتُ وَمَلَّتِي عَوَازِي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧١/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٣٧/٢)، ومغني الليبي (٤٢٢/٢)،
والمقاصد النحوية (٥٠٣/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧٢/٢).

(٤) ويروى: «هذا لعمر الله» مكان: «هذا ورب البيت» والرجز بهذه الرواية لأعرابي في المقاصد النحوية
(٤٢٥/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٥٦)، والدرر (٢٧٢/٢)، وسمط اللآلي
(ص ٦٨١)، وشرح الأشموني (١٥٦/١)، وشرح التصريح (٢٦٤/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٩)،
ولسان العرب (٣٣٣/١٣) - فطن، و ٤٥٩ و ٤٦٠ - يمن، والمعاني الكبير (ص ٦٤٦).

ويروى الرجز:

يقول أهل السوق لما جئنا هـلاً ورب البيت إسرائينا

إذ ليس المعنى على ظننت.

وفي لغة جمهور العرب بشروط: تقدّم استفهام بالهمزة أو غيرها من الأدوات. واتصاله به. وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله:

٦١٧ - متى تقول القلب الرواسمًا يَخِيلُنْ أَمْ قَاسِمٌ وَقَاسِمًا^(١)
وقوله:

٦١٨ - عَلَامُ تَقُولُ الرُّمَحُ يُنْقِلُ عَاتِقِي^(٢)

وحكى الكسائي: «أقول للعميان عقلاً؟ أي: تظن».

فإن فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أو يُفَصَّلُ بينه وبينه. نعم، يستثنى الفصل بالظرف، والمعمول، مفعولاً أو حالاً كقوله:

٦١٩ - أَبْنَدَ بُنْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً
شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُنْدَ مَخْثُومًا^(٣)

وقوله:

٦٢٠ - أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَتَمَرُّ أَيْبُكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيًا^(٤)

وهو بهذه الرواية بلا نسبة في أمالي القاضي (٤٤/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٩٣).

(١) الرجز لهدي بن خشرم في ديوانه (ص ١٣٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، وخزانة الأدب (٣٣٦/٩)، والدرر (٢٧٣/٢)، والشعر والشعراء (٦٩٥/٢)، ولسان العرب (١١/٥٧٥ - قول، و ١٢/٤٥٦ - فغم)، والمقاصد النحوية (٤٢٧/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا أنا لم أظن إذا الخيل كُرِّتِ

وهو لمعرو بن مديكرب في ديوانه (ص ٧٢)، وخزانة الأدب (٤٣٦/٢)، والدرر (٢/٢٧٤)، وشرح التصريح (٢٦٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٩)، وشرح شواهد المعنى (ص ٤١٨)، ولسان العرب (١١/٥٧٥ - قول)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٦/٢)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، ومعنى اللبيب (ص ١٤٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأنشبا والتظائر (٢/٢٣٢)، وأوضح المسالك (٧٧/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، والدرر (٢/٢٧٥)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح التصريح (١/٢٦٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المعنى (٢/٩٦٩)، ومعنى اللبيب (٢/٦٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٣٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو للكهميت بن زيد في خزانة الأدب (٩/١٨٣، ١٨٤)، والدرر (٢/٢٧٦)، وشرح =

ونحو: أفسى الدار تقول زيداً؟ وأمحمداً تقول هنداً وأصيلة؟.

قال أبو حيان: وكذا معمول المعمول نحو: أهتلاً تقول زيداً ضارباً؟. وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، لو بأجنبيّ نحو: أأنت تقول زيداً منطلقاً؟ وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب. وذهب السيرافي: إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع.

وذهب الكوفيون: إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً. وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال. وأنكره أبو حيان. وقال: لم يذكره غيره. وشرط السهليّ ألاّ يمتدّ الفعل باللام نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق، لأنه حيثئذ يبعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع.

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز، لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو: أتقول: زيد منطلق، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب.

[همزة التعدية]

(ص): مسألة: تدخل الهمزة على عَليم، ورأى، فتتصب ثلاثة: أولها: الفاعل، وحكم الثاني والثالث باق، ومنع الأكثر: التعليق. وقوم: الإلغاء. وثالثها: إن لم يثن للمفعول.

(ش): تدخل الهمزة المُسمّاة بهزمة النقل، وهمزة التعدية، على عَليم ورأى المتعدّيين لمفعولين، فتعدّيهما إلى ثلاثة مفاعيل: أولها: الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من المفعول به نحو: أعلمت زيداً عمراً قادمًا، وأرايت زيداً عمراً كريماً، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَليم، ورأى من جواز: الإلغاء، والتعليق، وغيرهما.

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القوّاس، وابن أبي الربيع، لأن مبني الكلام عليهما، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء.

ومتّعهما آخرون إن بنيت للفاعل وعليه الجُزولي، لما فيه من إعمالها في المفعول

= أيلت سيبويه (١/١٣٢)، وشرح التصريح (١/٢٦٣)، وشرح المفصل (٧/٧٨، ٧٩)، والكتاب (١/١٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٢٩) وليس في ديوانه. ويلا نسبة في أمالي المرتضى (١/٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، وخزائن الأدب (٢/٤٣٩)، وشرح الأشعري (١/١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٨)، والمفتضب (٢/٣٤٩).

الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الآخرين، وذلك تناقض، لأنه حكم بقوة وَضَعْفٍ معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون: التعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون.

ومنع قوم: إلغاء أعلم دون أرى وعليه الشَّلَوْنِيْن، لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال المؤثرة، وأرى بمعنى: أظن فوافقه في الإلغاء، كما وافقه في المعنى.

وردة بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء. وقد ورد السماع بإلغائهما، حكى: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، وقال الشاعر:

٦٢١ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ حَاصِمٍ^(١)

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى: ﴿يَلْبِسُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقَةٍ﴾ [سبا: ٧] الآية. وقول الشاعر:

٦٢٢ - حَذَارٍ فَقَدْ تُبْتُ إِيَّاكَ لِلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى، فتسعد أو تشقى^(٢)

[جواز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها]

(ص): وحذفها، وأحدها للدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول، والاقتصار عليه. وجوز الأكثر حذف الأول دونهما، أو هما دونه. والشَّلَوْنِيْن: حذفه دونهما. والجزمي: عكسه.

(ش): يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها للدليل كقولك لمن قال: أعلمت زيدا بكراً قائماً: أعلمت.

وأما الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه الأكثر، منهم: المبرّد، وابن كيسان، ورتجحه ابن مالك، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو الآخرين بشرط ذكر الأول، كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يخلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحٌ وَاهِبٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٨٠/٢)، والدرر (٢٧٧/٢)، وشرح الأشموني (١٦٦/١)، وشرح التصريح (٢٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٧٩)، والمقاصد النحوية (٤٤٦/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٨١/٢)، والدرر (٢٧٧/٢)، وشرح التصريح (٢٦٦/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٧/٢).

الثاني: وعليه سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف وابن عصفور: لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين، بل لا بد من الثلاثة، لأن الأول كالفاعل، فلا يحذف، والأخراّن كهما في باب ظن. وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً.

الثالث: وعليه الشّلوّيين: يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو: أعلمت كيشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط.

الرّابع: وعليه الجّرّمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخرين فقط، لأنهما في حكم مفعولّي ظنّ، دون الأول، لأنه في حكم الفاعل.

[الأفعال التي تتمدى إلى ثلاثة]

(ص): والحق سيبويه بأعلم: نبأ، والخمسي: أنبأ، وهرف، وأشعر، وأدري. والفراء: خَبَر وأخبر. والكوفيّة والمتأخرون: حَدَّث. والأخفش وابن السراج: أَظَن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد. وابن مالك وقوم: أرى الحُلُميّة، والحريري: علم. والجرجاني: استمطى. وبعضهم: أگسى.

(ش): المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى. وزاد سيبويه: نبأ كقوله:

٦٢٣ - وَنَبِئْتُ قَيْسًا، وَلَسِمَ أَبْلُؤُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَفْئَلِ الْيَمَنِ^(١)

وزاد ابن هشام اللّخمي^(٢): أنبأ، وعزّف، وأشعر، وأدري. وزاد الفراء في

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، والدرر (٢٧٨/٢)، وشرح التصريح (٢٦٥/١)، ومجالس ثعلب (٤١٤/٢)، والمقاصد النحوية (٤٤٠/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٦٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥١).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الأندلسي السبتي. أديب، نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٧٠ هـ. من تصانيفه: الفصول والمجمل في شرح أبيات الجمل، نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، شرح مقصورة ابن دريد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ولحن العامة. انظر ترجمته في: بنية الوعاة (ص ١٩، ٢٠)، وكشف الظنون (ص ٦٠٥، ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٣٤٥، ١٤٢٨، ١٥٤٨، ١٦٤١، ١٨٠٨)، ولبّاح المكنون (٢٩٩/١)، ٥٤٥/٢، وهديّة العارفين (٩٧/٢).

«معانيه»^(١): خيّر بالتشديد كقوله:

٦٢٤ - وَخَيَّرْتُ سِوَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً^(٢)

وقوله:

٦٢٥ - وما عليك إِذَا خَيْرْتَنِي دِنْفًا^(٣)

وزاد الكوفيون: حدث. وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. وقال أبو حيان: وأكثر أصحابنا كقوله:

٦٢٦ - فَمَنْ حُدَّ يَشْتُمُوهُ لِسَه عَلَيْنَا الْمَلَاءُ^(٤)

وزاد الحريري في شرح «اللمحة»^(٥): علّم المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيان: ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة.

(١) «معاني القرآن» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَأَقْبَلْتُ مِنْ لَهْلِي بِمَصْرِ أَمْرُهَا

وهو للعوام بن عقبة (أو حنيفة) في الدرر (٢/٢٧٨)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٢). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٦٧)، وخزانة الأدب (١١/٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤١٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٥٢). ويروى: «سوداء الغميم» مكان: «سوداء القلوب».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وغلِبَ بعلِكُ يوماً أَنْ تَعُوْدِنِي

وهو لرجل من بني كلاب في الدرر (٢/٢٧٩)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٣). ويلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٦٨)، وشرح الأشموني (١/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣).

(٤) من الخفيف، وتماهه:

أَوْ مُنْعَتِمٌ مَا تَسْأَلُونُ

ويروى: «الولاء» مكان: «العلاء». وهو من معلقة الحارث بن حلزة في ديوانه (ص ٢٧)، وتخلص الشواهد (ص ٤٦٨)، والدرر (٢/٢٨٠)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، وشرح القوائد السبع (ص ٤٦٩)، وشرح القوائد العشر (ص ٣٨٧)، وشرح المعلقات السبع (ص ٢٢٥)، وشرح المعلقات العشر (ص ١٢٢)، وشرح المفصل (٧/٦٦)، والمعاني الكبير (٢/١٠١١)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٥). ويلا نسبة في تذكرة النحلة (ص ٦٨٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٣).

(٥) «اللمحة»: مختصر في النحو لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. وله شروح غير شرح الحريري. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦١).

وزاد ابن مالك: أرى الحُلُمِيَّة كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَوَاقِفَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَيْتَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وزاد الأخفش وابن السراج: أظنّ، وأحسب، وأخال، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم، وأرى. ولم يسمع.

وزاد الجرجاني: استعطى. وزاد بعضهم: أكسى، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر.

والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المستشهد به على التّضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال.

(ص): وما ينبي للمفعول فكظنّ.

(ش): ما ينبي للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ، فما جاز في ظنّ جاز فيه. قال ابن مالك: إلا الاختصار على المرفوع، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة، جائز هنا لحصول الفائدة. وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين، فأغنى عن التصريح باستثباته.

الفاعل

(ص): الفاعل ونائبه.

الفاعل المَفْرَغُ له عاملٌ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

(ش): لما كان الكلام ينمقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ. ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل - انحصرت العمدة في ذلك. وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني.

فالفاعل ما أسند إليه عامل مَفْرَغٌ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل نحو: قام زيد، وما ضمّن معناه كالمصدر، واسم الفاعل والصفة المشبهة، والأمثلة^(١)، واسم الفعل، والظرف، والمجرور. والمفْرَغُ يخرج نحو: ﴿وَأَسْرَوْا كُنُوزَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وقولنا على جهة وقوعه منه: كضَرْبَ زيد، وقيامه به: كمات زيد.

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: رافعه الإسناد. وقوم: شَبَّهَهُ للمبتدأ. وخَلَفَ: معنى الفاعلية. وقوم: إحدائهُ الفِعْلُ. والكسائي: كونه داخلاً في الوصف.

ونصب المفعول بخروجه. والجمهور: يجب تأخيرها، وذكره.

ويحذف مع عامله، أو المصدر، أو فعل المؤنثة، أو الجماعة المؤكدة.

ويقدر في نحو: ﴿ثُمَّ بَلَغْنَاكَ﴾ [يوسف: ٣٥] مُنَاسِبٌ.

(١) أي أمثلة المبالغة.

يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه، ولزوم تأخيرته. والخبر مبين للثلاثة. وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان. وبأنّ من الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر.

وذهب الكسائي: إلى جواز حذف الفاعل للدليل كالمبتدأ والخبر. ورجّحه السهيلي وابن مضاه.

ويستثنى على الأول صُور يجوز فيها الحذف:

أحدها: مع رافعه تبعاً له. كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أَكْرَم؟ والتقدير: أَكْرَمَ زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصغر يجوز حذفه نحو: ﴿أَزِلُّعَنِّي يَوْمَ ذِي مَسْجَرٍ﴾ [البلد: ١٤]، [١٥].

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو: ﴿لَتَجُوبُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَلَمَّا تَوَيَّكُنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، فَإِنَّ ضمير المخاطبة والجمع حُوفِ لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿تَدْبِكُكُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥]. وقوله ﷻ: ﴿لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾^(١) فالجواب: أَنَّ الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل، وهو البدء في الآية لدلالة «بدا»، والشارب في الحديث لدلالة «يشرب». ويقاس بذلك ما أشبهه.

الرابعة: قد يجر الفاعل «مِنْ» الزائدة نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ذِكْرٌ، أو الباء الزائدة نحو: ﴿وَكُنْ يَأْتِيهِ﴾ [النساء: ٦]. والمحلّ في الصورتين رفع، فيجوز الإتيان بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ. وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو: ﴿وَكُنْ يَأْتِيهِ﴾ [النساء: ٤٥].

(١) جزء من حديث روي في الصحاح بطرق وأسانيد متعددة. ورواه البخاري في صحيحه (كتاب المظالم والقصب، باب التَّهْنِئَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، حديث رقم ٢٤٧٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يتهم نبيه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين يتهمها وهو مؤمن». ورواه أيضاً بالأرقام (٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠).

[تجرّد عامل الفعل]

(ص): ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية. وجمع إلا في لغة: أكلوني البراغيث. وقيل: هو خبر مقدم. وقيل: الثاني: بذلك.

(ش): إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. ومن العرب مَنْ يلحقه الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوالّ كناه التانيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون أنة: أكلوني البراغيث. ومنها قوله:

٦٢٨ - وقد أسلماه مبعّدٌ وحميم^(١)

وقوله:

٦٢٩ - يَكُونُونَنِي فِي اثْتِرَاءِ التَّجْرِ - لِي أَهْلِي، فَكُلُّهُمْ أَلْسَمٌ^(٢)

وقوله:

٦٣٠ - تُرْجِ الرِّبْعَ مَحَايِنَا أَلْقَحْتَهَا غُرَّ السَّوَابِ^(٣)

وقوله:

٦٣١ - يَحْوِرَانِ يَغْمِرُونَ السَّيْلَ أَقَارِيهُ^(٤)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تولّى قتال المارقين بنفسه

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٣)، والدرر (٢/ ٢٨٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٤، ٧٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٧٥)، وجواهر الأديب (ص ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٧، ٣٧١).

(٢) البيت من المقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨)، والدرر (٢/ ٢٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٠٠)، وصر صناعة الإعراب (٢/ ٢٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٨٧، ٧/ ٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٢)، والدرر (٢/ ٢٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠). وفي حاشية يس (١/ ٢٧٦): أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب بئمة الدهر.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولكنّ ديافي أبوه وأهله

=

ومن النحويين من جعلها ضمائر. ثم اختلفوا: فقليل: ما بعدها بدلٌ منها. وقيل: مبتدأ. والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول، لنقل الأئمة أنها لغة، وعُزيت لطَيْءٍ وأزدِ شنوءة. وكان ابن مالك يسميها لغة «يَتَعَايُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ» وهو مردود، كما بيته في (أصول النحو) وغيره.

[حذف عامل الفعل]

(ص): ويحذف لقرينة كأن يجاب به نفي، أو استفهام. ولا يقاس: «لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ».

وقيل: يجوز إن أمن، وجوز قوم: زيد عمراً، أي: «ليضرب» للدليل.

(ش): يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، كـ «زيد» في جواب: ما قام أحد، أو مَنْ قام؟.

ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: «يُسَبِّحُ كَرِيماً بِالْقُدُورِ وَالْأَحْصَاءِ رِجَالٌ» [النور: ٣٦، ٣٧]، على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول، إذ التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبِّحُ عليه. ومثله قول الشاعر:

٦٣٢ - لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِمُخْصَمٍ^(١)

= وهو للفرزدق في ديوانه (٤٦/١)، والاشتقاق (٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (١٦٣/٥)، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩ ٧٣٧، ٣٤٦/٧، والدرر (٢/٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٩١/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٨٩/٣، ٧/٧)، والكتائب (٤٠/٢)، ولسان العرب (٣٢١/٧ - سلط، و ١٠٨/٩ - دوف). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٥٠)، والخزانة (٤٤٦/٧، ٣٧٣/١١)، والخصائص (١٩٤/٢)، ووصف المباني (ص ١٩، ٣٣٢)، وصنعة الإعراب (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (٦٧/١ - خطأ).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومختبئٌ مما تُطْبِخُ الطوائعُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (٣٠٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤)، وشرح المفصل (٨٠/١)، والكتائب (٢٨٨/١). وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢). ولنهشل بن حريٍّ في خزانة الأدب (٣٠٣/١). ولضرار بن نهشل في الدرر (٢/٢٨٦)، ومعاهد التنصيص (٢٠٢/١). وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (١١٠/١). ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزود بن ضرار أو للمهلhel في المقاصد النحوية (٤٥٤/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٤٥، ٢٤٤/٧)، وأمالِي ابن الحاجب (ص ٤٤٧، ٧٨٩)، وأوضح المسالك (٩٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٨)، وخزانة الأدب (١٣٩/٨)، والخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (١/١٧١)، =

أي: يبيكه ضارع.

واختلف في القياس على ذلك. فمتعه الجمهور. وجوزَه الجَزَمي. وابن جَنِّي وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب عنه. فلو قيل: يُوعِظُ في المسجد رجالٌ على معنى: يعظ رجال لم يجز لأصلحية إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيد، فإنه يجوز لعدم اللبس.

وأجاز بعض النحويين: زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبَ زيدُ عمراً، إذا كان ثم دليل على إضمار الفعل، ولم يلبس. ومنع ذلك سيبويه، وإن لم يلبس، لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ. وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر، لأن المعنى: قل له: ليضرب، فكثير الإضمار، فرفض.

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص): مسألة: الأصل أن يلي فِعْلُهُ. وقد يفصل بمفعول، لا إن ألبس خلافاً لابن الحاج في مَقْدَر الإعراب. أو كان ضميراً غير محصور. ويجب إن كان المفعول ضميراً. ويؤخر ما حصر منهما بآتما، وكذا إلا خلافاً للكسائي مطلقاً. وللغزاة، وابن الأثير في حصر الفاعل. وحكم المتصل بضمير مَرَّ.

(ش): الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزل منه منزلة الجزء.

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمراً زيد.

ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس كأن يخفى الإعراب، ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، إذ لا دليل حيثل على تعين الفاعل من المفعول. وهذا ما نصّ عليه ابن السراج والجُزولي والمتأخرون. ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على «المقرب»: بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عَمَر، وعَمَرُو، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه، انتهى.

فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفقاً نحو: أكل الكمثرى موسى، وأضنت سُعدَى الحثي، وضربت موسى سُعدَى، وضرب موسى العاقل عيسى.

= وشرح المفصل (٨٠/١)، والشعر والشعراء (ص ١٠٥، ١٠٦)، والكتاب (٣٦٦/١)، (٣٩٨)، ولسان العرب (٥٣٦/٢ - طبع)، والمحشوب (٢٣٠/١)، ومنه الليب (ص ٦٢٠)، والمقتضب (٢/٢٨٢).

ويجب البقاء على الأصل أيضاً: إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو: ضربت زيدا، وأكرمتك، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

ويجب الخروج عن الأصل: إذا كان المفعول ضميراً، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو: ضربني زيد.

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس. وكذا يلاً على الأصح إجراء لها مجرى «إنما» نحو: إنما ضرب عمرأ زيد، أي: لا ضارب له غيره. وقد يكون لزيد مضروب آخر. وإنما ضرب زيد عمرأ، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمرأ ضارب آخر. وكذا: إنما ضرب زيدأ أنا. وإنما ضربت زيدأ أو إياك. وما ضرب عمرأ إلا زيد. وما ضرب زيد إلا عمرأ. وما ضرب زيد إلا أنا. وما ضربت إلا زيدأ، أو إلا إياك.

وأجاز الكسائي: تقديم المحصور يلاً فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه، بخلاف إنما. ومنه قوله:

٦٣٣ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفٌ مَا بِي كَلَامُهَا^(١)

وقوله:

٦٣٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً قُوَّادُهُ^(٢)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

ويروى عجزه:

فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَاماً كَلَامُهَا

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٩٤)، والدرر (٢/ ٢٨٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٦)، والدرر (٣/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨). والبيت في ديوان ذي الرمة (ص ١٠٠٤) ورواية الصدر فيه:

تَدَاوَيْتُ مِنْ مَيِّ بِتَكْلِيمَةِ لَهَا

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

وهو لدعلج بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه (ص ٣٤٩)، والدرر (٢/ ٢٨١)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٠). وللمحسين بن مطير في ديوانه (ص ١٨٢)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٢). ولابن الدميثة في ديوانه (ص ٩٤). ولمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في أمالي القاضي (١/ ٢٢٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٢١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٤)، والحماسة البصرية =

وقوله:

٦٣٥ - فلم يَنْذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا^(١)

وقوله:

٦٣٦ - ما عاب إِلَّا لثِيْمٍ فِعْلٌ ذِي كَرَمٍ^(٢)

وأجاز الفراء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنعاً لتقديمه إن حصر هو، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النية، بخلاف ما إذا كان هو المحصور، وقدم فإنه يكون في رتبته، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.

وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه، فقد مرّ في مبحث الضمير، فأغنى عن إعادته هنا.

= (١٧٣/٢)، والزهرة (ص ٨٧)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٩٢).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عشية آناؤ الديار وشامها

وهو الذي الرمة في ديوانه (ص ٩٩٩)، والدرر (٢٨٩/٢). ولا نسبة في أوضح المسالك (١٣١/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٤٩٣/٢)، والمقرب (١/٥٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما جفا قط إلا جُبّاً بطلا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وتلذذة النحاة (ص ٣٣٥)، والدرر (٢٩٠/٢)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح التصريح (٨٤/١)، والمقاصد النحوية (٢/٤٩٠).

نائب الفاعل

(ص): مسألة: يحذف لِقَرَضِي، كَعِلْمٍ، وَجَهْلٍ، وَضَمَةٍ، وَرَفْعَةٍ، وَخَوْفٍ، وَإِبْهَامٍ، وَوِزْنٍ، وَسَجْعٍ، وَإِيجَازٍ. فينوب عنه المفعول به فيما له. ويقام الثاني من باب: أعطى، إذ لا لبس. ومنعه قوم.

وثالثها: إن كان نكرة، والأول معرفة.

ورابعها: قبيح، وظنّ، وأعلم خلافاً لقوم إن أمن، أو لم يكن جملة، ولا ظرفاً. قيل: ولا نكرة، والأول أولى. لا ثاني اختار. وثالث أعلم على الصحيح فيها.

(ش): قد يترك الفاعل لغرض لفظي، أو معنوي كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله. أو للجهل به، كسرق المتاع، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترب باسم المفعول كقوله: «مَنْ يُلِيَّ مِنْكُمْ بِهِذِهِ الْقَادُورَاتِ»^(١). أو تحقيره، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أودى فلان إذا عظم أو حقر من آذاه. أو خوف منه، أو خوف عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو: ﴿إِن أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَلَاذَا حُيِّيتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]،

(١) لم أجد بهذا اللفظ. ورواه مالك في الموطأ (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٢) عن زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط... وفيه: قال ﷺ: «أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهروا عن حدود الله؛ من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله... الخ». وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث.

﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١]. أو إقامة وزن الشعر كقوله:

٦٣٧ - وإذا شَرِينَتْ فإِنْزِي مُسْتَهْلِكٌ مالي، وعِزْضي وإِزْرٍ لَمْ يُكَلِّمْ^(١)
وأصلاح السجع نحو: «من طابت سريرته، حُمدت سيرته». أو قَصْدُ الإيجاز نحو:
﴿وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوِبَ بِهُ ثُمَّ بَيَّنَّ عَلَيَّهِ﴾ [الحج: ٦٠]. فينوب عنه المفعول به فيما له من
رفع، وعُمْدِيَّةٌ، ووجوب تأخير، وامتناع حذف. وينزل منزلة الجزء.

فإن كان الفعلُ مِمَّا يتعدَّى لأكثر من واحد، فإن كان من باب أعطى، ففي إقامة
المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: أصحُّها، وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس
نحو: أعطيتُ درهمَ زيداً. والأحسن إقامة الأول. والمنع إذا لم يؤمن ويتعين الأول نحو:
أعطى زيدٌ عمراً، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ؟
والثاني: المنع مطلقاً.

والثالث: المنع إن كان نكرة، والأول معرفة، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب
كان. وعزاه أبو ذرَّ الخشنِي^(٢) للفارسي.

والرابع: أنه قبيح حيثل، أي إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا
في الحسن سواء وعُزِّي للكوفيين.

وإن كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول
نحو: ظنَّتُ طالعةَ الشمسِ. وأُعلِمَ زيداً كبُشْكُ سميناً.

والمنع إن ألبس نحو: ظنَّ صديقك زيداً، أو أعلم بشراً زيد قائماً، أو كان جملة أو
ظرفاً نحو: ظن في الدار زيداً. وظن زيداً أبوه قائم. وأعلم زيداً غلامك في الدار. وأعلم
زيداً غلامك أخوه سائر. وهذا ما صححه طلحة، وابن عصفور، وابن مالك.

والثاني: المنع مطلقاً، وتعين الأول، لأنه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل. فكان
بالتبابة عنه أولى. وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي.

والثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط ألا يكون نكرة، فلا يجوز: ظنَّ قائمٌ
زيداً. قال أبو حيان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين
الجواز نحو: أعلم أخوك، وصرح به السيرافي والتَّحاس. ومنعه الفارسي.

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقة عترة في ديوانه (ص ٢٠٦)، والأغاني (٢١٢/٩)، والدرر
(٢٩١/٢)، والشعر والشعراء (٢٠١/١، ٢٥٩).

(٢) تقدم التعريف به. وهو مصعب بن محمد بن مسعود المتوفى سنة ٦٠٤ هـ.

وإن كان من باب: اختار، ففيه قولان: أحدهما كما قال أبو حيان، وعليه الجمهور: تعين الأول. وهو ما تعلّى إليه بنفسه. وعليه الجمهور. وامتناع إقامة الثاني نحو: اختير زيد الرجل. وبه ورد السماع. قال:

٦٣٨ - ومنا الذي اختير الرجال سَمَاحَةً^(١)

وجوز الفراء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجال زيداً. وأشار أبو حيان: إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. وأمّا الثالث من باب: أعلم، فلا يجوز إقامته. وقال الخضرأوي وابن أبي الزبيج: بالاتفاق. لكن قال أبو حيان: ذكر صاحب «المختار»^(٢): جوازه. وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس نحو: أعلم زيداً كبشك سميناً. وهو مقتضى كلام التسهيل. وجزم به ابن هشام في الجامع.

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص): فإن فُقدَ. قال الكوفي والأخفش أو لا. قيل: أو تأخر فمصدر متصرف، لا لتوكيد، ولو مضمرأ دأ عليه غير العامل. قيل: أو هو، لا صفته خلافاً للكوفية، أو ظرف مختص متصرف. وفي غيره ومقدّر وصفته حُلف. أو مجرور بزائد، وكلها غيره. وقال هشام: النائب ضمير مبهم. والفراء: الحرف. وابن دُزستويه، والسّهيلي، والرّندي^(٣): ضمير المصدر. فعلى الأصح لا يقدم. والجمهور لا يقام مفعول له، وتمييز. ويختير في مصدر وغيره. وقدمه ابن عصفور. (وابن مُعَظ: المجرور. وأبو حيان: المكان. وهو المختار. وينصب غير النائب بتعدية. وقيل: بالأصل.

(ش): اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: أحدهما: لا، وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَاجُ

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٨/١)، والأشياء والنظائر (٣٣١/٢)، وخزانة الأديب (١١٣/٩)، ١١٥/٥، ١٢٣، ١٢٤)، والدرر (٢٩١/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٤/١)، وشرح شواهد المغني (١٢/١)، والكتاب (٣٩/١)، ولسان العرب (٢٦٥/٤ - خير). ولا نسبة في شرح المفصل (٥١/٨)، والمقتضب (ج٣٣٠).

(٢) «المختار في القوافي» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته. وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

وابن مالك، لوروده. قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا كَمَا كَانُوا يُكْسَبُونَ﴾^(١) [الجنائية: ١٤]. وقرأ عاصم: «تُجْسى المؤمنين»^(٢) [الأنبياء: ٨٨] أي: التجاء. وقال الشاعر:

٦٣٩ - لَمَسَبْ بِذَلِكَ الْجِزْوِ الْكَلْبَا^(٣)

وقال:

٦٤٠ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا^(٤)

قال أبو حيان: ونقل الدهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ. فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به.

قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة. فإن جَوَزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر، أو ظرف، أو مجرور.

(١) أي «لِيُجْزَى» على البناء للمفعول. والقراءة في مصاحفنا: «لِيَجْزَى». وقال أبو حيان في البحر المحيط (٤٥/٨): «قرأ الجمهور: لِيَجْزَى الله... وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنياً للمفعول، وقد روي ذلك عن عاصم. وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو بما ينصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره: ضرب بسوط زيداً، ولا ييجز ذلك الجمهور؛ وخزحت هذه القراءة على أن يكون بنى الفعل للمصدر، أي: وليجزى الجزاء قوماً. وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور؛ لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره: يجزى قوماً، فيكون جملتان إحداهما ليجزى الجزاء قوماً، والأخرى يجزيه قوماً».

(٢) في قراءة «نجي» بنون واحدة ثلاثة أوجه: أحدها: أنه فعل ماضٍ، وسكن الياء إثارةً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي التجاء، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح.

والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت. وهو ضعيف أيضاً. والثالث: أن أصله «تُجْسى» بفتح النون الثانية؛ ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في «تظاهرون». وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها يمد جداً. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستقل الجمع بينهما، بخلاف «يتظاهرون». انظر: إصراق القرآن للمكبري (١٣٦/٢).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصلبه:

ولو ولدت قهيرةً جرو كلب

وهو لجبر في خزانة الأدب (١/٣٣٧)، والدرر (٢/٢٩٢)، ولم ألق عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص (١/٣٩٧)، وشرح المفصل (٧/٧٥).

(٤) الرجز لزوية في ملحق ديوانه (ص ١٧٣)، والدرر (٢/٢٩٢)، وشرح التصريح (١/٢٩١)، والمقاصد النحوية (٢/٥٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٧)، وشرح الأشموني (١/١٨٤)، وشرح ابن عقيل (١/٢٥٩).

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف: مُتَبَحِّانَ الله، وَمَعَادَ الله، لالتزام العرب فيه النصب. والآن يكون للتأكيد بخلافه في: قام زيدٌ قياماً لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حيثئذ غير المفهوم من الفعل.

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو: سِيرَ سِيرٌ شديداً، والمضمر الذي دلَّ عليه غير الفعل العامل نحو: بلى سِيرَ لمن قال: ما سِيرَ سِيرٌ شديداً، فالتائب ضمير في «سير» مدلول عليه بغير «سير»، وهو القول المذكور. فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك: جُلِسَ، وضُرِبَ. وأنت تريد: هو: أي: جُلِسَ وضُرِبَ لم يجز. قال أبو حيان: وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه.

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف. فلا يقال في سِيرَ سِيرٌ حيثئذ: سِيرَ حيثئذ، بل يجب نصبه. وأجازه الكوفيون.

وشرط الظرف: أن يكون مختصاً بخلاف غيره. فلا يقال في سِرْتُ وقتاً، وجَلَسْتُ مكاناً: سِيرَ وقتٌ، وجُلِسَ مكانٌ، لعدم الفائدة. ويجوز: سِيرَ وقتٌ صَغْبٌ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد. وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسَحَرُ وقتٌ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية.

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: سِيرَ عليه سَحَرٌ، وجُلِسَ عندك.

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنوي. وجوّزه ابن السراج كالمصدر.

وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر. فالصريّون على المنع. والكوفيون على الجواز.

وأما المجرور فإن جرَّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: أحدٌ في قولك: ما ضرب من أحد. فإن جر بغيره، فاختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سِيرَ يزيد كما لو كان الجار زائداً.

والثاني: وعليه ابن هشام: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدلُّ عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها.

والثالث: وعليه الفراء: النائب حرف الجرّ وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع.

قال أبو حيان: وهذا مبنيٌّ على الخلاف في قولهم: مَرَّ زيدٌ بعمرو.

فمذهب البصريين: أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

ومذهب الفراء: أن حرف الجر في موضع نصب، فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

والرابع: وعليه ابن دُستويه، والسهلي، والزندي: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: سير هو، أي السير، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقل: سيرت بهند، وجليست في الدار، ولكان إذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل، وذلك لا يتصور في المجرور.

ورُدَّ بأن العرب تصرّح معه بالمصدر المنصوب نحو: سير يزيد سيراً، فدلَّ على أنه النائب.

وأجيب عن ترك التائيث بأنه نظير: كفى بهند فاضيلةً، فإنها فاعل قطعاً، ولا يؤنث (كفى).

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي.

ويتفرع على هذا الخلاف: جواز تقديمه نحو: يزيد سير. فعلى الأصح لا يجوز. وكذا على الثالث. وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهلي، وابن أصبغ^(١). وكذا على الثاني.

قال أبو حيان: ولم يذهب أحد: إلى أن الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع.

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مخير في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين. وقيل: يختار إقامة المصدر نحو: ﴿وَإِنَّا نَفِخُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً﴾ [الحاقة: ١٣]. وعليه ابن عصفور.

وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان، فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة.

(١) لعله إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي أبو إسحاق، من أهل قرطبة. توفي سنة ٦٢٧ هـ. أملى على قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كراساً. انظر: الأعلام للزركلي (٥٦/١).

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة، أقيم أحدها ونصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور. وقيل: لا ينتصب به، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في: أعطيت زيدا درهماً، بقي «درهماً» منصوباً على أصله بفعل الفاعل، واختاره الزمخشري.

وذهب الفراء وابن كيسان: إلى أنه منصوب بفعل مقدر أي: وقيل، أو: أخذ.
وذهب الزجاجي: إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله كما في: كان زيد قائماً.

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق.

وفي المجرور بحرف قولان: أحدهما: لا، بناءً على أن المجرور لا يقام، ولأنه بيان لعلّة الشيء. وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه. وهذا ما صحّحه الفارسي وابن جني. وقيل: يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور.

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز. وجوّزه الكسائي وهشام، فيقال في امتلات الدار رجلاً: امثلي رجلاً. وحكي: «خُلّه مطبوعةً به نفسي».

قال أبو حيان: لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر.

(ص): ويقام في كان. قيل: ضمير المصدر. وقيل: ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزأها. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد. وكُيِّنَ يقام. وجعل يفعل فارغاً. والكسائي بنى المجهول. وفي اللزوم ضمير مصدر أو مجهول، أو فارغ أقوال.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا جوّزنا بناءً كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع: فقيل: ضمير مصدرها، ويحذف الاسم والخبر. وعليه السّيرافي، وابن خروف.

وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً. وعليه ابن عصفور. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد نحو: كُيِّنَ قائم في: كان زيد قائماً، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: كان زيد يقوم أو قام. فيقال: كين يُقام أو قيم، ولا يقدر في الفعل شيء.

وجوّزه أيضاً في «جَعَلَ» من باب المقاربة، فيقال: جُيِّلَ يفعل كذلك، من غير تقدير في الفعل. ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول. والبصريون على المنع مطلقاً.

الثانية: إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كجلس أي الجلوس. وعليه الزجاجي وابن السكيت. قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء.

(ص): مسألة: لا يكون الفاعل ونائبه جملة، وثالثها: يجوز إن كان قليلاً وعلق.

(ش): اختلف في الإسناد إلى الجملة. على مذاهب أصحها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه.

والثاني: الجواز لوروده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ فِي بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُثْمٌ﴾ [يوسف: ٣٥]. فأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو؟ وأجيب: بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من «بدأ»، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل.

والثالث: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علق نحو: ظهر لي: أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكر أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرني خرج عبد الله، فلا يجوز. ونسب هذا لسيبويه.

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص): المضارع يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم. وهو رافعه عند الفراء وابن مالك، وابن الخبّاز. وقيل: تعرّبه من العوامل اللفظية مطلقاً. وقيل: الإهمال. وقيل: نفس المضارعة. وقيل: السبب الذي أوجب إعرابه. وقال البصريّة: وقوعه موقع الاسم. والكسائي: الزوائد.

(ش): لما انتقضى الكلام في مرفوعات الأسماء حُيِّمَتْ بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال تجرّده من الناصب والجازم. وفي عامل الرفع فيه أقوال:

أحدها: نفس التجرّد، والتعرّي من الناصب والجازم، فهو معنويّ. وهو رأي الفراء. واختاره ابن مالك. وقال: إنه سالم من النقص. ونسبه لحدّاق الكوفيين. واختاره أيضاً ابن الخبّاز.

والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً. وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وقال ابن مالك: إنه منتقض بنحو: هلاً تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

والثالث: وعليه الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً.

والرابع: أنه ارتفع بنفس المضارعة. وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان: في الرفع للفعل المضارع سبعة أقوال:

أحدها: أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً. وهو مذهب جماعة من البصريين. وعزي في (الإفصاح) للفراء والأخفش.

والثاني: التجرّد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء.

والثالث: وهو قول الأعلام: ارتفع بالإهمال. وهو قريب من الذي قبله. وهو على المذاهب الثلاثة عَدِيَّتِي.

والرابع: وعليه جمهور البصريين: أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنَّ «يقوم» في نحو: زيد يقوم وقع موقع «قائم». وذلك هو الذي أوجب له الرفع.

والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب. وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتِي معنوي.

والسابع: وهو مذهب الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم مرفوع بالنون، وتقوم مرفوع بالتاء، ويقوم مرفوع بالياء. وهو على هذا لفظِي.

قال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

(ص): خاتمة: أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو: «يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ» [الأنبياء: ٦٠]، وابن عصفور: يرفع العدد المجرد المتعاطف. فإن حذف العاطف وقف. وجوز سيويه إشمام واحد الضمة، ونقل همز أربعة إلى ثلاثة. ومنهما غيره.

(ش): فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف:

أحدها: (١).

والثاني: الرفع بالإهمال: أثبت الأعلام، وجعل منه قوله تعالى: «يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ» [الأنبياء: ٦٠]، فارتفع «إبراهيم» عنده بالإهمال من العوامل، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملًا. والمهمل إذا ضمَّ إلى غيره ارتفع نحو: واحد، اثنان.

وسائر الناس أنكروا ذلك. وخَرَّجُوا الآية على غيره. فمنهم من خَرَّجَهَا على أنه مفعول صريح ليقال، فيكون من حكاية لفظ المفرد، وكأنه قال: يطلق عليه هذا اللفظ.

ومنهم من قال: إنه منادى حذف منه حرف التداء، أي: يا إبراهيم، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: يقال له: أنت إبراهيم. فعلى هذين يكون من حكاية الجمل.

الثالث: قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان لمجرد عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير نحو: واحد،

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويستفاد من المتن أن النقص هو: «الرفع بالمجاورة» وما يليه من الشرح.

واثنان، وثلاثة، وأربعة. فإن عَرِي من العاطف كان موقوفاً نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة: كأنَّ التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: «الكتاب الثاني: في الفضلات»

فهرس المحتويات

٣	ترجمة الإمام السيوطي
١٧	مقدمات الكتاب وتقسيم مسأله
١٩	الكلمة وأقسامها
٢٤	خواص الاسم
٣٠	أقسام الفعل
٣١	أحوال المضارع
٣٧	حالات الماضي
٣٩	الحرف وأقسامه
٤٢	الكلام وأقسامه
٤٥	الكلام في الإسناد
٤٦	أقسام الكلام
٤٧	الكلم
٤٩	الجملة
٥١	القول
٥٣	الإعراب ومحلّه
٥٨	البناء والمبتدآت
٦١	شبه الحرف
٦٦	المعرب من الأسماء والأفعال
٧٠	محل الحركة
٧٢	تقسيم الحركات

أنواع الإعراب	٧٥
الباب الأول: ما جُمِعَ بالفتح وتاء	٧٧
الباب الثاني: ما لا ينصرف	٨٥
موانع الصرف	٨٧
مسألة القبائل والبلاد إلخ	١١٥
مبحث في صرف أسماء السور	١١٦
مسألة ينون في غير النصب، ممنوع آخره ياء إلخ	١١٧
مسألة ما منع صرفه دون علميته إلخ	١١٨
مسألة يصرف الممنوع إذا صغر	١٢٠
مسألة يصرف لتناسب أو ضرورة إلخ	١٢٠
الباب الثالث: الأسماء الستة	١٢٤
الباب الرابع: المثنى	١٣٤
شروط الثنية والجمع	١٤٠
الباب الخامس: جمع المذكر السالم	١٥٠
مبحث في حكم ما ثني فيه من مثنى أو جمع	١٦٥
مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر	١٦٦
الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة	١٧١
الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر	١٧٤
خاتمة في الإعراب المقدّر	١٧٨
النكرة والمعرفة	١٨٥
المضمر	١٩٠
الضمير المتصل وأقسامه	١٩٠
لواحق الضمائر المتصلة	١٩٥
المتفصل وأقسامه ولواحقه	٢٠٠
الضمير المستتر وأقسامه	٢٠٧
مسألة: أخص الضمائر إلخ	٢٠٨
مسألة: يجب قبل ياء المتكلم إلخ	٢١٣
مسألة: الأصل تقديم مفسّر إلخ	٢١٨
مبحث في ضمير الفصل	٢٢٦

٢٣٢	العلم وأقسامه
٢٣٨	مبحث في تنكير العلم
٢٤٤	اسم الإشارة وأقسامه
٢٤٨	لواحق اسم الإشارة
٢٥٣	أنواع الإشارة
٢٥٦	أداة التعريف
٢٦٣	الموصول وأقسامه
٢٧٧	صلة الموصول
٢٨١	عائد الموصول
٢٨٥	مسألة: يمنع تأخير موصول إلخ
٢٩٠	مبحث في حذف العائد
٢٩١	أحوال أي
٢٩٧	خاتمة في «من»، و «ما»

الكتاب الأول

في العمدة

٣٠٧	المبتدأ والخبر وأحكامهما:
٣١١	مبحث في رافع المبتدأ والخبر
٣١٤	مبحث في الجملة وأقسامها
٣١٨	مبحث في رابطة الجملة
٣٢٠	مبحث في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
٣٢٢	مبحث في الإخبار بظرف الزمان أو المكان
٣٢٥	مسألة الأصل تعريف مبتدأ تنكير خبره
٣٢٩	مسألة الأصل تأخير الخبر
٣٣١	وجوب تقديم الخبر
٣٣٣	جواز التقديم والتأخير
٣٣٤	جواز حذف المبتدأ والخبر
٣٣٥	وجوب حذف المبتدأ
٣٣٦	وجوب حذف الخبر
٣٤٥	تعدد الخبر

٣٤٦ الأخبار عن مبتدآت متواليه
٣٤٧ جواز دخول الفاء على الخبر
٣٥٢ كان وأخواتها
٣٦٣ تعدد خبرها
٣٦٤ تصرفها
٣٦٥ مسائل
٣٦٨ حذف أخبارها
٣٧٠ دخول الواو على أخبار الباب
٣٧١ توسط أخبارها
٣٧٢ جواز تقديم أخبارها
٣٧٤ مسائل
٣٧٦ اجتماع معرفتين
٣٧٩ مسألتان
٣٨٠ مسألتان
٣٨٢ حذف كان
٣٨٧ حذف نون كان
٣٨٩ ما ألحق بليس
٣٨٩ «ما»
٣٨٩ مسائل
٣٩٤ إن النافية
٣٩٧ لا النافية
٣٩٨ تنبيه
٣٩٩ لات
٤٠٧ مسألة
٤٠٩ أفعال المقاربة
٤١٥ مسألة
٤٢٠ مسائل
٤٣٨ أحوال إن
٤٣٨ وجوب الكسر
٤٣٩ وجوب الفتح
٤٤١ جواز الأمرين

٥٣٣	فهرس المحتويات
٤٤٢	مسألان
٤٤٣	مسألة
٤٤٧	مسائل
٤٥٠	مسألة
٤٥٠	إن المكسورة المخففة
٤٥٣	أن المفتوحة المخففة
٤٥٦	كان المخففة
٤٥٧	لكن المخففة
٤٥٨	لعل المخففة
٤٥٨	مسألة
٤٦٢	لا النافية للجنس
٤٦٧	مسائل
٤٧٣	تكرار لا
٤٧٥	ظن وأخواتها
٤٨٦	مسألة
٤٨٧	مسائل
٤٨٧	حذف المفعولين أو أحدهما
٤٨٩	الإلغاء
٤٩٢	مسائل
٤٩٤	التعليق
٤٩٦	مسائل
٤٩٩	إعمال المتصرف من الأفعال في ضميرين
٥٠١	استعمالات القول
٥٠٥	همزة التعدية
٥٠٦	حذف المفاعيل أو بعضها
٥١٠	الفاعل
٥١٠	رافع الفاعل
٥١٣	تجرد عامله
٥١٤	حذف عامله
٥١٥	الفصل بين الفعل وفاعله

٥١٨ نائب الفاعل
٥٢٠ إقامة غير المفعول به مع وجوده
٥٢٤ مسألتان
٥٢٥ مسألة
٥٢٦ الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم
٥٢٧ خاتمة

